AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

962
S452tA
v.2
c.3

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

حوليات مصر السياسية

تأليف

احمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الاوقاف سابقا

وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تتمة

الجزء الثانى

محلى بطائفة من الصور التاريخية المهمة منها مالم يسبق نشره

(طبعة أولى)

﴿ حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف ﴾

١٣٤٦ هجرية ١٩٢٧ ميلادية

(طبع بمطبعة شفيق باشا بشارع سامى رقم ٢٨)

اهداء الكتاب

الى أبنائى وأحفادى

الى شباب مصر الناهض ، طلبة اليوم رجال المستقبل ،

أهدى مؤلفى هذا . آملا أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر .

وفى حياتهم المستقبلة أجل الفائدة . ؟

احمد شفيق

القاهرة فى { شعبان ١٣٤٦ / يناير ١٩٢٨ }

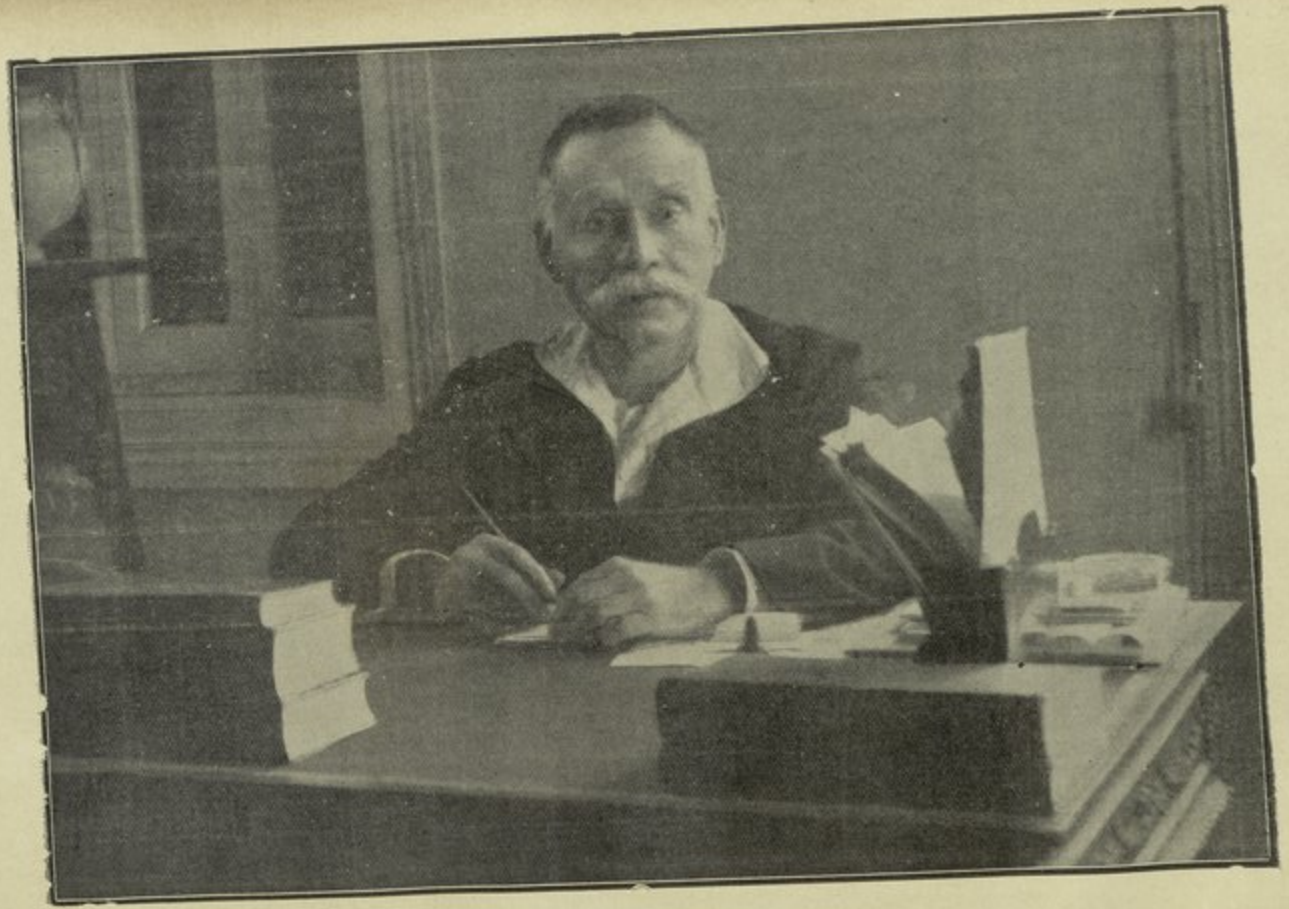

صورة المؤلف

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

أتقدم الى القراء الكرام بالجزء الثانى من تمهيد حوليات مصر السياسية معتمداً على ما لاقيته من تعضيدهم وحسن قبولهم للجزء الاول منه . ولست فى حاجة الى تكرار القول بانى التزمت خطة الحياد فى سرد الحوادث وبيان ارتباطها بعضها ببعض . وابتعدت عن الحكم فيها الا بما قضت به ضرورة البيان . متوخيا فى الحكم البحث عن الحقيقة المجردة .

ولقد بدأت هذا الجزء بالحوادث التى أعقبت انقطاع مفاوضات لجنة ملنر مع الوفد المصرى وعودته من أوروبا واشتغاله بالقضية المصرية فى مصر ذاتها الى أن اعتقل رئيسه سعد باشا زغلول ونفر من صحبه ونفوا الى جزائر سيشل . وما كان بعد ذلك من التمهيد للسياسة الجديدة سياسة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

ذلك لأن هذه المرحلة هى المرحلة الثانية التى قطعتها القضية المصرية فى دورها الاخير .

ولعلى لا أكون فرطت فى صغيرة أو كبيرة مما يهم المطلع على تاريخ البلاد فى تلك الفترة . ولعل هـذا المجهود يؤدى الى نفع البلاد بخدمة الحقيقة التاريخية فيها والسلام .

احمد شفيق

تمهيد

الباب الأول

انقسام الوفد . انكلترا والغاء الحماية . تأليف وزارة عدلى يكن باشا . عودة الوفد المصرى والاتحاد المقدس . الخلاف بين سعد وعدلى على المفاوضات وانقسام الامة . مساعي التوفيق بين الزعيمين . المظاهرات وقمعها بالقوة . حوادث الاسكندرية .

الفصل الاول

انقسام الوفد

سنة ١٩٢١

أقبل هذا العام والناس فى انتظار تقرير اللورد ملنر ورأي الحكومة الانكليزية فيه ولا يشغل البلاد الا هبوط أسعار القطن هبوطا مستمرا أثر على مالية البلاد العامة .

اشاعات استقالة ملنر — وبينما كان القوم في انتظار ورود الانباء اذ أذاع روتر برقية تاريخها ٥ يناير تفيد احتمال استقالة لورد ملنر من وزارة المستعمرات الانكليزية . وأعقبتها برقية أخرى فى اليوم التالى هذا نصها : .

« رسمي — استعفى اللورد ملنر — روتر »

فذهبت الصحف المصرية والأوروبية مذاهب شتى في أسباب هذه الاستقالة وكان الرأي الغالب فيها أن مسألة مصر كانت السبب الأساسي لها.

ولكن أوعز الي شركة روتر بتكذيب هذا الرأى فقالت ضمن برقية بتاريخ ٨ يناير ما يأتى :

« ... ولا أساس للأشاعة عن أن استعفاء اللورد ملنر الذى تم فى شهر يناير ناشيء عن أن الحكومة لم تر رأيا ملائما لتقرير لجنة ملنر عن مصر . وحقيقة الواقع أن اللورد ملنر كان قد أبدى عزمه منذ مدة على الاستعفاء ولكنه بقي فى منصبه لكي يتم تقريره الخاص بمصر ..... »

ولكن لم يسمع قبل ذلك التاريخ أن اللورد ملنر كان معتزما الاستقالة خصوصاً وأن الأمة الانكليزية تعتبره أحد نوابغها السياسيين الذين بنوا مجد الامبراطورية البريطانية ! ويؤيد فكرة أن رأيه حيال المسئلة المصرية كان سبباً جوهريا فى استقالته ماقاله مراسل «الديلى هرالد» السياسي فى نقله نبأ موافقة الوزارة البريطانية نهائياً على اقتراحات اللورد ملنر بشأن مصر حيث ورد فى هذا النبأ أن إستعفاءه كان عقب الاتفاق على هذه المسئلة . ثم تعقيب الجريدة المذكورة على هذا النبأ بقولها « ان أهم أسباب تأخير الموافقة على المشروع يرجع الى المعارضة التى أبداها اللورد كيرزن والمستر بونارلو والمستر مونتاغو ولكن تم التغلب على معارضتهم في النهاية . »

اللورد ملنر وأعضاء لجنته

هذا ولم تكن استقالة اللورد ملنر نهائية لانه كان من الواجب انتظار اجتماع البرلمان في شهر فبراير للتصديق على هذه الاستقالة من جهة ومن جهة أخرى ماتقل فى أنباء «المانشستر جارديان» من أن اللورد ملنر سيبقى فى منصبه حتى يتم تسوية المسألة المصرية .

سعد باشا ومسئلة الغاء الحماية — وفي هذه الفترة نشب الخلاف بين الصحف المصرية فى أمر تافه نسبوه الى سعد باشا وعلقت عليه الصحف المصرية أهمية كبرى وتنافرت من أجله وتنابذت . وهو أن سعد باشا يصمم على أن لاتصرح الحكومة الانكليزية حالا بالغاء الحماية ويرى إبقاء ذلك لوقت المفاوضات الرسمية . وكان الواجب عليه أن يطلب الغاء الحماية قبل الدخول في المفاوضات .

جدل لفظى . في مسئلة عرضية لا تمس الجوهر فى شيء . ولقد قال سعد باشا فى حديث له مع مندوب جريدة الأخبار رداً على هذا اللغط ما يأتى :

« ان زعم بعض الصحف بأن الوفد يلح في أن تلغي انكلترا الحماية في الحال لتدخل مصر في المفاوضة باعتبارها حكومة حرة مستقلة لهو تخمين غير معقول . »

« ونحن نريد أن المعاهدة التي تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكماً يلغي الحماية الغاء صريحا . »

ثم زاد معاليه قوله :

« واننا نقبل الدخول في المفاوضة متى أعطي لنا التأكيد بذلك »

احتدمت المناقشة بعد ذلك وزعم بعض الصحف أن سياسة عدلى باشا لاتتفق مع سياسة سعد باشا فى مسئلة المفاوضات . وتناولت الصحف هذا الزعم بالتعليقات فقابل مراسل الاهرام الخصوصى بباريس معالي سعد باشا وحادثه فى الامر فافضي اليه معاليه بما طيره هذا المراسل الي جريدته قال :

« باريس في ١٤ يناير - تصدت مقابلة معالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى نتفضل بمقابلتى رغم الانحراف الطفيف الذى اصاب صحته وكان أول ماوقع في نفسى من رؤيته وابتداء الحديث معه اسفه الشديد لما هو قائم بين الصحف فى مصر من المناقشات فى مسألة المفاوضات الرسمية.»

« وهي مناقشات قد تكون نتيجتها النيل من الوحدة القومية »

« تلك الوحدة التى وصفها لى بقوله: انها كانت حتى الساعة مصدر قوتنا وفخارنا . »

« ثم زاد معاليه على ما تقدم بقوله : »

« ان الوفد يتنازل عن مهمة تمثيل الشعب المصرى اذا هو رضى أو قبل المفاوضة على قاعدة مشروع اللورد ملنر. »

« وأن المفاوضات الرسمية تحاول عبثاً أن تضع أساسا للاتفاق الانكليزى المصرى . »

« ولا يمكن التسليم بنجاح المفاوضات الرسمية مادام مشروع اللورد ملنر يرمي على وجه التخصيص الي تقرير الحماية . وليكن معلوما أنا غير موجودين بالغائها . »

« فالذين يأملون الوصول الى هذا الالغاء بواسطة المفاوضات الرسمية يستسلمون الى وهم باطل بل وهم خطر . »

« أما أنا فانى لاأزال تام الأمل بفوز قضيتنا القومية والتحول في طبيعة الاشياء فى هذا الوجود. ولايداخلني أقل ريب ولا أقل شك بان ساعة العدالة لساعة حائنة . وكل ماهنالك أنه يتطلب منا أن نصبر على الألم وأن نعرف كيف ننتظر . »

والظاهر أن سعد باشا لم يكن في أوربا ناهض الجنبن بل كان يتحين الفرص لاعادة المفاوضات على يديه .

فقد تلقت جريدة الأخبار من مراسلها في باريس نبأ برقياً فى ١٨ يناير جاء فيه :

« علمت أن صديقاً لمصر توسط بين اللورد ملنر ومعالى سعد باشا زغلول لأيجاد طريقة للتوفيق . »

« وقد سألت الرئيس عن صحة هذا النبأ فاجاب بانه لا يستطيع أن يؤيد الخبر أو ينفيه . »

« ولكنه صرح بانه مستعد دائما لتسهيل مهمة كل وسيط يكون من شأن تدخله أن يؤدي حتما الى قبول جميع التحفظات بحيث أن هذه التحفظات تكون قاعدة المفاوضات الرسمية . »

مغادرة ٦ من أعضاء الوفد باريس — ومهما كان الناس في مصر في خلاف في الآراء إذا نبأ كان له تاثير عظيم فى حالة البلاد السياسية : ذلك ان وردت الانباء بان ستة من أعضاء الوفد بباريس قد غادروا مرسليا عائدين الى مصر وكلهم من ذوي المكانة والصفة السامية بين أعضائه وهم محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، وعبد العزيز فهمي بك ، ولطفى السيد بك ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ولقد قالوا وهم في مرسليا أنهم عائدون بمهمة فى مصلحة الوفد الموجود فى أوروبا .

ملنر والتحفظات وانقسام الوفد — وفي يوم ٢٣ يناير أرسل معالي سعد باشا الى جريدة الأخبار النباء البرقى التالى :

« لما أبت لجنة ملنر أن تبحث معنا التحفظات التى أبدتها الأمة في في مشروعها وأشارت الي إمكان بحثها في المفاوضات الرسمية التى ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها أنه لا يمكن لنا ولا لأى إنسان يكون للأمة أى ثقة فيه أن يدخل فى هذه المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة . »

معالى سعد باشا وعدلى باشا وأعضاء الوفد فى لندن

«ولقد استحسنت الأمة هذه الخطة وأقرتنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالمثابرة عليها.»

«غير ان فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمي الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من أصدقائه.»

«وهى فكرة أقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها الا إفساد خطة الوفد نفسه. لان تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات إما ان يكون فى اشتراطه مصلحة أولا. فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه. وان لم يكن فيه مصلحة فلا معني لاشتراطه كما لا معني لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوي أن يسعي لتأييد خطة منافية لخطته وان يتحمل مسئولية أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه.»

«لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني انى لا أوافق على هذه الفكرة اصلا واحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر مني بقبولها أوتعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى انى لا أدخل في أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات. ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به.»

« وأملي فى وطنية كل مصرى أن يفهم المركز الدقيق الذي نحن فيه وأن يحافظ على الاتحاد الذي هو عماد قوتنا والمعول عليه في نجاح قضيتنا . ورجائي في الله تعالى انه ما دام هـذا الاتحاد متينا فلا بد أن نصـل الى تحقيق الآمال . »

أحس الناس بعد هذا البيان الخطير ان لا نزاع في انقسام الآراء داخل الوفد وان العائدين لم يعودوا الا وهم على غير وفاق مع رئيسهم في الرأي بل أكـد بعض الصـحف ان العائدين انفصـلوا عن الوفـد وجاءوا ينضمون الي عدلى باشا لتأييده فى سياسته المخالفة لسياسة سعدباشا زغلول .

ولقد وصل صدي هذه الاشاعات الى الخارج فاذاعت شركة هافاس نباء برقيا من من باريس في ٢١ يناير تقول فيه : « تذاع فى الدوائر المصرية اشاعات فى موضوع الشـقاق بين الوفد المصرى والامـة . وبالنظر الى الآراء المعلنة في مصر ضد الوفد يقال إن الوكالة المخولة له ستسحب منه . وقد انفصل عن سعد زغلول ستة من أعضاء الوفد وأبحروا الى مصر . »

وأيد هذه الاشاعات ارسال سعد باشا برقيـة لصاحب العزة جعفر نخرى بك فى يوم ٥ يناير يقول له فيها . « الحالة تستدعي اليقظـة واتحاد الأمة والسـير فى الطريق الذى سلكناه وعـدم الدخول فى المفاوضات الرسمية قبل ادخال التحفظات على مشروع ملنر . »

والظاهر ان سعد باشا خشي ان يبث الاعضاء الستة العائدون افكارهم بين الامة فينحاز اليها شطر منها فتنقسم على نفسها فى حين ان كل اعتماد الوفد فى سعيه كان على اتحاد الامة وائتلافها واجتماع كلمتها .

ظلت الامة تنتظر وصول العائدين من أعضاء الوفد لتستطلع الحقيقة من ألسنتهم . ولقد أكثرت الصحافة من الافتراض ، والاستنباط ، والاستنتاج فى تفسير أسباب عودة الاعضاء العائدين فذهبت في ذلك كل مذهب .

وصول ٥ من الوفدين وأحاديثهم — وفي يوم ٢٦ يناير وصل خمسة من الاعضاء الى القاهرة فاستقبلتهم الأمة بالترحيب وتوافد المسلمون على محطة القاهرة وكان منهم المتشوقون لرؤيتهم ومنهم من يريد الوقوف على حقيقة الموقف قبل مغادرتهم المحطة . وغصت الشوارع التى سيمرون منها بالناس ولما أقبلوا هتف الجميع بحياة مصر وحياة الوفد وسار الاعضاء توا الى منازلهم ولكن المهتمين بالحركة الوطنية لم يدعوهم يخرجون من محطة مصر دون أن يستوضحوهم حقيقة موقفهم بازاء الوفد فصرح أكثرهم بان لاخلاف بينهم وبين الرئيس وانهم متفقون معه فى الرأى على كل شىء وانما هم عائدون لمهمة تختص بالوفد . وقد سأل سائل أحدهم : ماذا عني سعد باشا بقوله فى برقيته للأخبار « غير ان نكرة نبتت الآن فى بعض النفوس » ومن يقصد معاليه بهذه النفوس ؟ فتخاص العضو بلطف وقال ربما كان يقصد أناسا آخرين .

وعلل عضو آخر عدم ارسال سعد باشا برقية بمهمة حضراتهم بان هذه مسائل طفيفة قد تكون مرت على معالي الرئيس.

وعلى كل حال فقد أصدر الأعضاء العائدون البيان الأول التالى للأمة يبدون فيه أسباب عودتهم قالوا :

« نحن جئنا لخدمة القضية المصرية التى آلينا على أنفسنا خدمتها من سنة ١٩١٨. واننا جميعا متمسكون بلغو الحماية لغو اصريحا وبجميع تحفظات الأمة التي اتخذها الوفد شرطا أساسيا لدخوله في المفاوضات. »

محمد محمود باشا ، حمد الباسل باشا ، عبد العزيز فهمي بك ، محمد على بك ، لطفى السيد بك .

ولكن هذا البيان لم يشف غليلا ولم يظهر ما كانت تنتظره الأمة مما خفي عليها من أسباب عودة هؤلاء الأعضاء وبخاصة انهم لم يذكروا فى هذا البيان ان كانوا على وفاق مع باقى أعضاء الوفد المقيمين في باريس أم هم منفصلون عنهم فى الرأي .

فطالبتهم الأمة بزيادة الافصاح لعلها تقف على ما كانت تتوق الى معرفته .

فاجتمع الاعضاء أولا فى منزل محمد محمود باشا ثم اجتمعوا مع باقي أعضاء الوفد المقيمين بمصر وهم تسعة وبلجنة الوفد المركزية فى دار صاحب المعالي سعد باشا زغلول وأصدروا الي الأمة البيان الثانى فى مساء الجمعة ٢٨ يناير وهذا نصه :

« نظرا لما لوحظ من ان البعض أراد أن يفسر قدوم الأعضاء الذين حضروا أخيرا من أوروبا تفسيرا لا يتفق مع الواقع رأينا أن نصرح بان الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا ، على أتم وفاق وأكمل اتحاد وانه ثابت كل اثبات ومتشدد كل التشدد في التمسك بما قرره من انه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات التي طلبتها الأمة وفي أولها النص على الغاء الحماية لتكون من القواعد الأساسية التي تبني عليها المفاوضات. وانه لا يؤيد اية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية إلا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة. على اننا ننتهز هذه المناسبة لنصرح بان المصلحة تقضي في هذه الظروف الدقيقة بالكف عن المناظرات والأبحاث الفرضية لأن هذه الأبحاث ، مع كونها لم يملها على كل واحد من المناظرين الا حب مصلحة البلاد ، قد اتخذت في الخارج علامة من علامات تفرق الكلمة وشتات الميول . »

« ولا يخفى على أحد ان الخطوات التي خطتها المسئلة المصرية ليس لها عامل آخر غير قوة الاتحاد في الرأى والثقة بالنفس في الوصول الى الغاية . ويسرنا ان نسجل بان فرصة قدوم الأعضاء كانت مظهرا جديدا من مظاهر وحدة كلمة الأمة وثقتها بوفدها والتفافها حوله . وبرهانا جديدا على فساد ما أذاعته بعض الصحف فى الخارج من انصراف الأمة عن الاشتغال بتحقيق أمانيها الى ما دونه. ندعو الله ان يكلاء مصر بعين عنايته ويسدد خطي كل عامل للاستقلال التام . »

القاهرة فى ١٩ جمادى الاول سنة ١٣٣٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٢١

محمد محمود ، حمد الباسل ، عبدالعزيز فهمي ، احمد لطفى السيد ، محمد على ، عبد الخالق مدكور ، جورج خياط ، حافظ عفيفي ، ويصا واصف ، مصطفي النحاس .

وأرسلت اللجنة المركزية برقية لصاحب المعالى سعد باشا أثناء هـذا الاجتماع قالت فيه :

«تنتهز اللجنة المركزية فرصة اجتماعها العام الذى عقدته اليوم بحضور حضرات الاعضاء العائدين لتعلن ثقتها فيكم وتأييدكم في خطتكم الوطنية الحكيمة وسرورها بالتفاف الأمة حول رئيس وفدها المحبوب وانتباطها بما أعلنه حضرات الاعضاء القادمين من انهم متفقون معكم كل الاتفاق فى المبدأ والخطة سدد الله خطاكم ووفقكم لما فيه مصلحة الوطن المقدس»

فشكر سعد باشا اللجنة على شعورها هـذا وعلى التفاف الأمة حوله ثم ارسل الى مصطفي بك النحاس برقية يشكر فيها الأمة ويدعوها الى لم صفوفها فى هذا الوقت الحرج .

وتوالت دعوة رئيس الوفد للأمـة للتمسك بعرى الاتحاد والوفاق كأنه كان يخشى عليها من ان تتفرق كلمتها وتنفصم عرى وحدتها . ولكن مم كان يخاف سعد باشا وقد صرح الأعضاء العائدون بما صرحوا به في بيانهم ؟

يفسر لنا ذلك ما ورد في البرقية التالية التى بعث بها مكاتب شركة روتر الى لندره عن عودة المندوبين الخمسة حيث قال فيها :

« لم ينجل فى الظروف الحاضرة السبب في عودة أعضاء الوفد المصرى الخمسة من باريس عودة غير منتظرة وقد تضاربت الأقوال والآراء في هذا الموضوع . وبات المصريون شديدى اللهفة للاطلاع على بيان الاعضاء العائدين وهو البيان الذى ينتظر صدوره في ختام الجلسة المهمة التي تعقد في مساء غد (يقصد جلسة ٢٨ يناير الذى صدر فيها البيان الثانى) . »

« وقد حادثت (مكاتب روتر) واحدا من كبار رجال السياسة المصريين وهو رجل كان شديد الاتصال بالوفد الوطني . عدلى باشا يكن الذى توسط بين الوفد والحكومة البريطانية فسلمني هذا الرياسى التصريح التالى عن الحالة وقد كتبه بعد التروى وانعام النظر وهو : »

« ان وصول الاعضاء الستة (كذا) من باريس ، على غير انتظار ، أطلق الألسنة فى جميع انحاء البلاد فى التأويل والتفسير فشاع ان خلافا شجر بينهم وبين زغلول باشا . ولكن المعلوم هو انه اذا وقع خلاف فلا يكون على الغرض والغاية بل على كيفية تحقيق التوكيل الذى أعطته البلاد للوفد . وعلاوة على ذلك ان هذا الخلاف هو الذى آل الى توقيف المفاوضات الأولي وقسم الرأى المحلى ولكنه لم يغير الحقيقة وهى ان

الفريقين يرومان غاية واحدة وهى الاستقلال . كما ان الفريقين يعتقان أمرا واحدا وهو الحماية . فهما يطلبان غرضا واحدا ولكن الذين يؤيدون رأى زغلول باشا الشخصى يقولون « لا مفاوضة رسمية قبل أن تعترف بريطانيا العظمى اعترافا صريحا بان الحماية ستلغي . »

« أما الآخرون فيرون ان بريطانيا العظمى لا تميل - على ما يظهر - الى نشر تصريح بهذا المعنى قبل المفاوضات ويقولون « لندخل المفاوضات مع ذلك على قاعدة التحفظات التي اشترطتها البلاد ولكن بعزم وطيد على تحقيقها . »

« قال محدثى : لما وصل المندوبون أمس أبدى هذان الفريقان شيأ من قلة الصبر رغبة منهما فى الوقوف على خطتهم فجاهر المندوبون بان لا خلاف ولا انقسام في الوفد وان جميع أعضائه من أشد انصار فكرة الغاء الحماية وتحقيق أمانى البلاد وقالوا ان مهمة الوفد ، منذ نشر مشروع اللورد ملنر ، كانت الانتظار . وفضل الوفد أن يتحين الفرص في مصر على كثب من شعبها لتطابق أعماله مشيئة الشعب وليتمكن من تهيئة عمله مع بقائه على اتصال بالمندوبين الباقين فى باريس وفوق ذلك كله فقد ارادوا برجوعهم أن يكملوا اتحاد البلاد على فكرة الاستقلال المقدسة . »

« فهذه هي تصريحات المندوبين وهذا هو الوصف الدقيق لأمور مصر . أما الاشاعة التي روجتها إحدى صحف لندن من تأليف حزب

برياسة عدلي باشا يكن زعموا أن المندوبين العائدين ينضمون اليه، فمارية عن الصحة بتاتا فعدلى باشا الذى وضعت فيه البلاد آمالها في ما يتعلق بمصير المفاوضات واقف وقفة انتظار ريثما تنشر قرارات الحكومة البريطانية وقد امتنع عن كل حركة سياسية الى أن يحين الزمان الذى يعده ملائما للعمل. »

ومهما يكن من أمرا ويتخذ بعض المتفائلين من خطة في التعبير عما شجربين رئيس الوفد وبعض أعضائه فانهم عجزوا عن ستر تلك الحقيقة المرة وهي ان خلافا وقع فى داخل الوفد أدى الى إنتجاع البعض عن البعض مكانا قصيا. بل أدى هذا الخلاف الى حمل الصحافة الانكليزية على القول بأن في مصر رأيين معتدلا ومتطرفا، وأخذت تلك الصحف تتمسك بأهداب من سمتهم المعتدلين منحية بالتقريع على الآخرين.

حديث ملنر بخصوص مصر - معتدلون ومتطرفون — وقبل أن يغادر اللورد ملنر مركزه نهائيا في وزارة المستعمرات جرى له حديث مع مندوب جريدة « الديلى دسباتش » عن مسألة مصر طيره روتر فى نبأ برقي هذا نصه :

« لندن في ٤ فبراير - قال اللورد ملنر في حديث مع مندوب « الديلى ديسباتش » انه يرى أنهم يقتربون شيئا فشيئا من تسوية مرضية فى مسألة مصر وهو يرى أن الذين يعتقدون بامكان التوفيق بين أمانى المصريين وما لبريطانيا العظمى من المصالح الجوهرية لا يأخذهم القنوط

اذا وقع تأخير او قامت عراقيل وهي من الأمور الممكنة قبل الوصول الى تسوية . وهو لا يظن ان قوي الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الاغلبية بين العناصر المعدودة فى مصر . وهو مقتنع بأن المعتدلين يدركون ما للعلاقات الجديدة المقترحة بين بريطانيا العظمي ومصر من القيمة والشأن من وجهة الوطنية المصرية . وسيواصل بذل مافى وسعه لجعل حكومة جلالة الملك تقبل نتائج تقريره ويمكن أن يكون في استطاعته ان يؤيد هذه النتائج بكيفية أبلغ وأوفي بالغرض حتى أصبح فى موقف أوسع حرية وأقل مسئولية . وهو لا يسلم بان مسئلة مصر ومسئلة العراق مرتبطتان ارتباطا لاانفصال له وأن يكون لكليهما رد فعل وتأثير فى الاخرى بدون مناص . »

تشرشل يخلف ملنر ويعلن سياسته واحتجاج المصريين عليها — خلف المستر

تشرشل اللورد ملنر في وزارة المستعمرات فاراد أن يبسط سياسة الامبراطورية البريطانية فى المسائل الخاصة بوزارته فخطب فى مأدبة أقيمت للورد ريدنج قبل سفره الى الهند فقال :

« ومن المحتمل أن يكون لهذا المبدأ (مبدأ اشتراك اجزاء الامبراطورية فى المشورة) فائدة كذلك فيما يتعلق باجزاء الامبراطورية البعيدة والمختلفة اختلافا تاما مثل ارلندا ومصر — ثم قال : ولى الأمل والثقة بان لاتمضى بضعة اعوام حتي تقل مشاكلنا الحالية فى ارلنده ومصر كثيرا وان الأمم التي هي الآن بمثابة عقبة او حجر عثرة فى سبيل القضية

العليا يمكن أن نراها اذ ذاك تدير شؤونها الخاصة وتهيء مصيرها الخاص آمنة ومفلحة في حدود الدائرة المرنة للامبراطورية .»

اثار هذا التصريح زوبعة استياء وانتقاد فى الرأي العام المصرى وأخذت الجرائد عن بكرة أبيها تنشر الفصول الطوال ناعية على الوزير نعت مصر بانها جزء من الامبراطورية البريطانية . ومصر لم تكن يوما جزأ منها ولا راضية ان تكون تحت حمايتها . وأرهفت الأقلام وحررت الاحتجاجات المرة ونشرت على صفحات الصحف من كل هيئة من هيآت الأمة ومن أفرادها .

ولقد أرسل جماعة من الوزراء السابقين ، وكبار العلماء ، وبطريرك الاقباط ، رسالة برقية في ١٥ فبراير الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يحتجون فيها على تصريح الوزير هذا نصها :

«جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بلندن»

«في الوقت الذي كانت فيه مصر وهى معتزة بحقها الصحيح ومعتمدة على ما صرحت به بريطانيا العظمى من التأكيدات وما قامت به لجنة ملنر من المباحث والمفاوضات تترقب الدخول فى الدور الأخير الذى يصل بها الى اتفاق يوفق بين أمانى البلاد القومية وبين الضمانات الضرورية للمصالح الاساسية البريطانية وبه ينفتح عهد جديد بين البلدين ، عهد اتفاق وتبادل ثقة . فى هذا الوقت نقل الينا روتر ملخص خطبة القاها

الوزير الجديد المستمرات يؤخذ منه أن هناك خطة تخالف كل المخالفة المبادئ التي كنا نفترض ، ونحن على حق من هذا الافتراض ، أن الوزارة الانكليزية عاقدة العزم على السير عليها . »

« ونحن وان كنا لا ندخل فى مناقشة أفكار الوزير التى لا نستطيع ان نجرى فى بحثها وتحليلها بناء على ملخص قصير وافانا به البرق الا اننا نرى من الواجب علينا ان نؤكد ان الحل الصحيح المسئلة المصرية لا يكون الا باتفاق ترضاه الأمة المصرية يكون أساسه محالفة لا تجعل محلا للشك فى استقلال مصر . وان كل سياسة لا تجرى على هذا المبدأ هى ولا ريب عقيمة . »

« وانا لنعتمد على سعة نظر الوزارة الانكليزية وحكمة رئيسها فى الاقتناع بهذه الحقيقة والأخذ نهائيا بهذا المبدأ لحل المسئلة المصرية . فليس من خطة سياسية سواها تمليها مصلحة الطرفين . »

(امضاءات)

حسين رشدى باشا . كيرلس بطريرق الاقباط الارثوذكس . عدلى يكن باشا . الشيخ محمد بخيت مفتى الديار السابق . اسماعيل سرى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . احمد حشمت باشا . يوسف سابا باشا . عبد الخالق ثروت باشا . اسماعيل صدقي باشا . جعفر ولي باشا . مدحت يكن باشا . حسن حسيب باشا . يحيى ابراهيم باشا . نجيب بطرس غالى باشا . محمد ذكرى باشا . حسن عبد الرازق باشا .

واجتمع فى نفس اليوم أعضاء الوفد المصرى الموجودون بمصر باعضاء لجنة الوفد المركزية وأرسلوا برقية الاحتجاج التالية الي المستر لويد جورج رئيس الحكومة الانكليزية :

القاهرة فى ١٥ فبراير

« فى الوقت الذي تعلن فيه الأمة المصرية تمسكها باستقلالها التام وضرورة تعديل مشروع لجنة ملنر بالتحفظات التى أعربت عنها البلاد فاجأتنا شركة روتر بخلاصة لخطبة المستر تشرشل الأخيرة التى يذهب فيها الى اعتبار مصر جزأ من الامبراطورية الانكليزية. فكان طبيعيا أن يثير هذا التصريح استياء عظيما في جميع انحاء البلاد. لان مصر لم تكن في أى وقت جزءا من الامبراطورية الانكليزية كما انها لم ترض الحماية التي اعلنتها انكلترا من تلقاء نفسها فى سنة ١٩١٤ بل أظهرت ، فى كل فرصة ، انها ترفضها رفضا باتا ولا تقبل أن تعيش الا متمتعة بحريتها الكاملة . »

«من أجل ذلك يحتج أعضاء الوفد المقيمون فى مصر واللجنة المركزية للوفد المصرى أشد الاحتجاج على هذا التصريح ويعلنون ان الامة المصرية لا تقبل اتفاقا الا اذا كان محققا لاستقلالها التام مؤكدين ان هذا هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب صداقة المصريين . »

« ومهما طال التسويف فى حل المسئلة المصرية فستبقى الامة المصرية مصممة على عزمها حتى النهاية. » رئيس اللجنة المركزية للوفد المصرى

محمود سليمان

كما أرسل كبار الاطباء برقية احتجاج كذلك لرئيس وزارة الحكومة البريطانية . وأرسلت جمعية أمهات المستقبل برقية بهذا المعنى اليه . واحتج لديه كذلك المحامون . هذا عدا الأفراد والهيآت الأخرى .

نشر بعد ذلك تقرير اللورد ملنر في الجرائد البريطانية يوم ١٩ ونقلته الجرائد المصرية وكان موضع أخذ ورد الصحافتين كل باعتبار وجهة نظرة

الفصل الثاني

انكلترا والغاء الحماية

استبدال الحماية بعلاقة أخرى — ثم أعقب ذلك صمت طويل عن المسائل السياسية الرسمية حتى كان يوم ٥ مارس حيث وجه نخامة اللورد اللنبي الى عظمة السلطان الكتاب الآتى وبلغ هذا الكتاب الى الصحف تحت عنوان « الغاء الحماية عن مصر ! » وهذا نصه :

« دار الحماية »

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ »

« الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين »

« يا صاحب العظمة »

« لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالة الملك الرأي الذى ابديتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الي قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها . »

« ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتي . وانى متأكد ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمي لاجل الشروع في تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوي عقده . »

« وانى أود بصفة خاصة ان أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل في أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية . »

« وستقدرون عظمتكم ان هذا التساهل العظيم دليل صريح على الأهمية التي تعلقها حكومتى على إقامة علاقات مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم . »

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه الى عظمتكم : »

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتج ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه

بريطانيا العظمي. ومع ان حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية في ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع في تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول، اذا أمكن، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ونطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى.»

«وانى أغتنم هذه الفرصة فاكرر لعظمتكم تأكيد احترامي الفائق»

«اللنبى»

لم ينظر القرار الذى أصدرته حكومة جلالة الملك بريطانيا الا الى علاقة بريطانيا العظمي بمصر وما تجنيه بريطانيا من الفوائد من استبدال نظام الحماية بعلاقة أخرى. ولقد قسم نتائج تلك العلاقة الى ثلاثة أقسام

الاول ـ ضمان المصالح البريطانية الخصوصية والمفهوم انها طريق مواصلاتها بالهند ومستعمراتها فيما وراء البحار.

الثانى ـ الضمانات الكافية للدول الأجنبية. وستكون هذه الضمانات في يد انكلترا ذاتها.

الثالث ـ مطابقة كل ذلك الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى. ولم تشاء الحكومة البريطانية في قرارها ان تفصح عنها افصاحا يريح أفئدة المصريين. وكان الأحرى بها ان تقول «استقلال

البلاد التام » ولكنها لم تقل لان وجهة نظرها ترمى الى غير ذلك .

ولما نشر هذا الكتاب قرر أعضاء الوفد الموجودون في باريس أن يظلوا على الحياد وان يدعوا للمفاوض الرسمي حرية العمل في مهمته مع مراقبة الأحوال .

وفي يوم ١٠ مارس دعا معالى سعد باشا أعضاء الوفد المقيمين بمصر الى العودة الى باريس . وبعد ما اجتمع الأعضاء المذكورون وتشاوروا قرروا العودة في الأسبوع الذى يلى ذلك التاريخ .

استقالة وزارة توفيق نسيم باشا — ولكن وزارة محمد توفيق نسيم باشا اعتزلت مراكزها في ١٥ مارس . وقد رفع دولة رئيس الوزراء كتاب استقالته الى عظمة السلطان هذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« لما رأى مولاى ، ورأيه الموفق على الدوام ، ان يعهد الي خادمه المطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة . صدعت بالأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل اداء للواجب المفروض على أبناء البلاد . »

« حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففزعنا الى عملنا بصدق من نياتنا ، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى

بدأت الحقوق تؤخذ متممة . ولله مصائر الخلق وعواقب الأمر . »

« بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت من المفاوضات الغير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير بين رؤوس مدبرة وعقول مفكرة وهى تتمة ظهور آيات البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها فكانت خاتمة الماضي وبشير فاتحة المستقبل. أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدى العاملين لخير البلاد واسعادها . »

« ولقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة إثر تشكيلها انها تسلمت الأعمال لتكون أمانة في يدها وان لا تبت فى نظامات القطر السياسية حتى يفصل نهائيا في حالة مصر السياسية. كما انى قبلت وقتئذ الرياسة معلنا ارتياحي لبدء تلك المفاوضات . مقدما حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه اذا وفق الله وجاء دور المفاوضات الرسمية . »

« ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه الى ما وصل اليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانكليزية التساهل في أمر الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمي لاجل الشروع في تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده. فأني أتقدم لعرشكم المجيد راغما استقالتى بقلب ملؤه الاخلاص لذاتكم السنية ومفعم بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية. واضعا هذه الأمانة بين يدى المليك المعظم الأمين على البلاد والذى هو للكل وليس للفرد

والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب ولا زلت يامولاى عبدكم الأمين»

« محمد توفيق نسيم »

فصدر الى دولته الأمر الكريم التالى :

« عزيزى محمد توفيق نسيم باشا »

« ان ما أوضحتموه دولتكم بكتاب استقالتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢١ من صحيح الاخلاص ونبالة المقصد فوق ما نعلمه من تفانيكم فى خدمة مصلحة البلاد وخير الأمة، كان لهلدينا أحسن وقع. فمع ابداء عظيم أسفنا على استقالتكم نشكركم، وحضرات الوزراء زملائكم على ما أبديتموه جميعاً من الخدمات الصادقة التي تحفظ لكم دوام الثقة من لدنا. »

« وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك . » « فؤاد »

(٦ رجب سنة ١٣٣٩) ١٦ مارس سنة ١٩٢١

الرأى العام ووزارة توفيق نسيم باشا — لما استقالت وزارة نسيم باشا أظهر الرأى العام سخطه عليها بمظاهرات أهين فيها اسمه ونودى فيها بالفاظ جارحة له لانه كان شديد الوطأة على الطلبة وكان الناس يعتبرونه أبعد المصريين عن الحركة الوطنية ـ وما أبعدهم عن الحقائق ـ حتي أشيع عنه انه لما كان مستشاراً فى محكمة الاستئناف في أبان حوادث سنة ١٩١٩ وأضرب الموظفون عن العمل بعد تقديم عريضتهم المشهورة ابى التوقيع عليها مع باقي الموظفين وقال : « انى لم أصب بعد بداء الوطنية . »

الفصل الثالث

تأليف وزارة عدلي يكن باشا

وبعد استقالة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا عهد عظمة السلطان الى عدلي يكن باشا بتأليف الوزارة الجديدة التي ستتولى المفاوضات مع الحكومة الانكليزية.

وهذا هو الأمر الكريم الذي أصدره الى دولته بهذا الشأن:

« عزيزي عدلي يكن باشا »

« لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا ابلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذي تبلغ الينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامي فيما يتعلق بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمي من جانبنا للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين. وإنا لنبتهج بهذا القرار الذي فتح الطريق لتحقيق الأماني القومية. »

« وبما لنا في ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهده فيكم من الروية الصائبة التي تستدعيها مهام الأمور قد انتخبت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم. »

« وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة

تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به . »

« وانى أضرع الى الله عز وجل بان يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته . »

« فؤاد »

(٦ رجب سنة ١٣٣٩) ١٦ مارس سنة ١٩٢١

فاجاب صاحب الدولة على هذا الأمر الكريم بخطاب بسط فيه منهج سياسته وذكر في صلبه أسماء الوزراء الذين اختارهم لمؤازرته فى مهمته وهذا نص الكتاب :

« يا صاحب العظمة »

« أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفي بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة . وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة . »

« ولقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على تبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد . »

« لذلك أتشرف بان أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه . »

« حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . وعبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية . واسماعيل صدقي باشا وزير المالية . واحمد زيور باشا وزير المواصلات . وجعفر ولى باشا وزير المعارف العمومية . واحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية . ونجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة . وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية . »

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمي وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر . وستجرى في هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض . »

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شانه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمي مما يدعو الى الأمل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستقضى الي اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق . »

« وبما ان هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا . »

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بان الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الي النظام العادى وبانها ستتمكن ، بفضل نفوذ عظمتكم ، من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة في القريب العاجل وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة . »

« اننا لندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى. بيد اننا لتمسكنا باشتراك الأمة في وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد . على اننا بتأييد عظمتكم لنا ، سنعني بادارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها وستكون المسئلة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم . »

« هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى ، مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها ، تأمل الوصول بهمتها الى النجاح المنشود معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد . »

« وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين . »

« عدلي يكن »

(٧ رجب سنة ١٣٣٩) ١٧ مارس سنة ١٩٢١

ويلاحظ ان وزارة عدلى باشا يكن كانت أول وزارة سياسية منذ اعتزل الوزارة حسين رشدى باشا . وقد دعمت هذه الوزارة مراكزها أمام الأمة بمنهاج سياسى واسع النطاق كفيل بانالة الأمة أمانيها ، لذلك كان الرأى العام - بقدر ما أظهر من سخطه واستيائه من الوزارة السالفة - أظهر بهجة وسرورا بتأليف هذه الوزارة التي كان من بين أعضائها أساطين الامة السياسيين فكانت قوة تعتد بها الأمة وتعتمد عليها في بلوغ غايتها.

ابداء سرور الأمة — لهذا أخذت المظاهرات تؤلف كما تألفت فى سنة ١٩١٩ يوم اذيع الافراج عن سعد زغلول باشا وزملائه من معتقلهم فى مالطة . ففادر الطلبة معاهدهم واقفرت الادارات من موظفيها والمصانع من صناعها وكلهم يتقابلون فيؤلفون المظاهرات الضخمة التى كانت تنادى بحياة وزارة الثقة . وعلا صوت الشعب محييا رجاله العاملين على خيره وابلاغه أمانيه .

ووفدت الوفود من كل جهات القطر على الوزارات يهنئون أصحاب الدولة والمعالي الوزراء بمراكزهم ويهنئون الأمة بفوزها في النهاية ببلوغ غايتها .

وأرسلت الهيآت النيابية كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية في جميع أنحاء القطر الاشارات البرقية الى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بثقتها فى الوزارة الجديدة وبتهنئتها على تبوء كراسيها .

ظلت البلاد في هرج ومرج مظهرة شعورها بهذا الحادث الجديد ردحا من الزمان لا يقل عن الاسبوع والناس فى حبور وسرور .

ولقد أعلن أعضاء الوفد المصرى الموجودون فى مصر عدولهم عن السفر الى باريس لعزم سعد باشا والأعضاء الباقيين معه على العودة الى مصر .

الفصل الرابع

عودة الوفد المصرى والاتحاد المقدس

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس قاصدين تريستا وابحروا منها في يوم ٣١ مارس قاصدين الاسكندرية .

ولقد صرح سعد باشا قبل سفره من باريس بأسباب عودته الى مصر وطير روتر ملخص هذا الحديث فى البرقية الآتية :

« باريس فى ٣٠ مارس - صرح زغلول باشا قبل سفره الى مصر بان عودته اليها ضرورية للمباحثة فى التعاون مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية على أثر التصريحات البريطانية والمصرية المعلنة حديثا . وقد أكد مرة أخرى عزمه على الوصول بالبرنامج الوطني بأكمله الى نتيجة مقرونة بالنجاح والفوز . وكذلك بالتحفظات التى طلبها المصريون فى مشروع الاتفاق الذى وضعه اللورد ملنر »

الاحتفاء بمقدم سعد باشا فى الاسكندرية — بقيت البلاد تستعد لملاقاة معالى سعد باشا حين قدومه بضعة أيام. وتألفت اللجان في كل انحاء القطر لاقامة الاحتفالات تكريما له وتعظيما . ولقد قامت كل طبقات الأمة بهذه المهمة بقلوب ملؤها الاخلاص في العمل وبذل كل امرىء ما يستطيع

استقبال سعد باشا عند وصوله إلى ميناء الاسكندرية على الباخره فينا

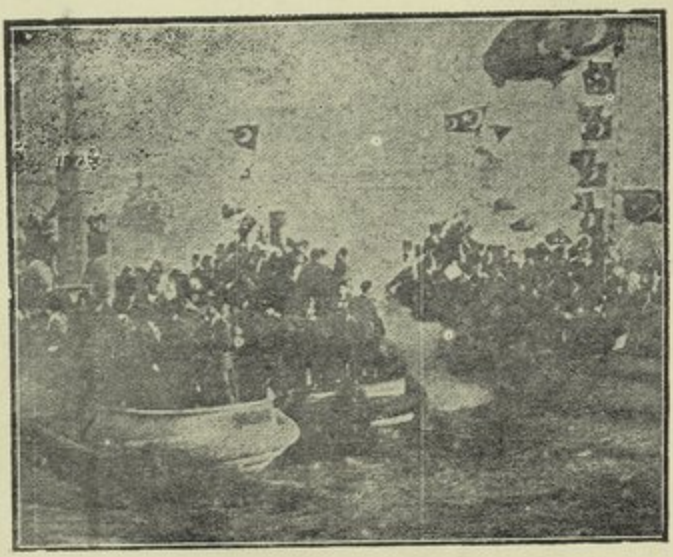

ازدحام الطلبة والشبان فى الرفاصات المزينة بالأعلام

السفن مزينة بالأعلام والزهور والرياحين

فى سبيل الحفاوة بمن لقبوه بأب الامة . فلم يختص باقامة الزينات كبير دون صغير بل قام الباشا والبك والأفندي والفلاح ولابس الجلباب الأزرق قوما رجل واحد فمدوا سلسلة من الزينات بديعة التنسيق في المدن وعلى طريق السكك الحديدية التى سيمر فيها قطاره مبدؤها في مدينة الاسكندرية ومنتهاها فى العاصمة . وكانت المدينتان العظيمتان كباقتى ورد قائمتا فى طرفى السلسلة وبينهما المدن والمحطات كأنها باقات صغيرة من الأزاهير .

ولقد دبت الحماسة القومية والغيرة الوطنية فى صدور المصريين وسكان القطر من أقصائه الي أقصائه فأخذت الوفود تفد على الأسكندرية من جميع أنحائه لتهنئة الرئيس بالعودة سالما حتى ضاقت فنادق الاسكندرية بالنازلين فيها على كثرتها . وجاء وفد بور سعيد فى يخت استأجره لهذه الغاية وخرجوا به في عرض البحر لمقابلة السفينة المقلة لسعد باشا وزملائه .

ولقد كان يوم ٤ ابريل بلا شك أكبر مامر من أيام مصر الكبري منذ عصور خلت بل ربما كان أعظمها على الاطلاق . وينبغي أن يسجل بالتبر فى سفر النهضة الاستقلالية المصرية المملوء بعجائب الأمور وغرائب الحوادث السياسية .

لما دخلت الباخرة « ڤينا » باب البوغاز كانت رافعة جميع زينتها يرفرف فوق سارينها الكبرى العلم المصرى وخلفها اليخت الذى يقل وفد

بورسعيد وقد كتب على جوانبه بالخط العريض : (ليحي سعد باشا زغلول لتحيي مصر حرة) فدنت من الباخرة الزوارق التى كانت تحمل المستقبلين فأطل الرئيس على تلك الزوارق التي أخذت زخرفها وأزينت وكان يحيط به رفاقه من أعضاء الوفد ومعهم عبد الستار بك الباسل فسلا الهتاف له ولمصر وأخذ الرئيس يلوح بمنديله وزاد تلويحا وايماء الي الزورق الذى كان يقل السيدات .

فلما رست الباخرة وتمت الاجراءات الصحية بسرعة صعد السيدات قبل الرجال للتسليم على الرئيس وزوجته وعلى السيدة حرم الرئيس . ثم تبعهن الرجال وفى مقدمتهم حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وأعضاء الوفد الموجودين بمصر ومندوب من قبل الأمير محمد على الذى كان رجع للبلاد أخيرا ورئيس لجنة الوفد المركزية وكثير من أعضائها ونفر غير قليل من أعيان الثغر وبعض أعضاء لجنة الاحتفال بالاسكندرية الذى كانت مهمتهم مقابلته فى الباخرة .

وكان مع معاليه على ظهر الباخرة عدا حرمه من أعضاء الوفد واصف غالى بك وقرينته، وعلى ماهر بك، وسينوت حنا بك، وعبد اللطيف المكباتى بك .

نزل الرئيس ومن معه الي دار الترسانة فى الساعة التاسعة تماما وبعد استقبال عظيم هناك سار موكبه الساعة التاسعة وربع بين جموع لا يحصى عددها محتشدة احتشادا لم يسبق له مثيل على جوانب الطرقات التي

توصل الي فندق كلاردج فوسط هتاف هذه الجموع وفى خلال مظاهر وطنية مدهشة فوصل الى الفندق في منتصف الساعة الثانية عشر . فيكون قد اجتاز ما يجتاز عادة في نحو ثلث ساعة فيما يقرب من الساعتين ونصف الساعة . كل ذلك ولم يحدث حادث مكدر والحمد لله .

وقد بلغ من اهتمام الناس بمشاهدة موكب الوفد في ذلك اليوم ان ألوفا منهم استأجروا ، قبل ذلك اليوم المشهود ، مواقف لهم ولأسراتهم في الأبنية القائمة على جانبي طريق الموكب بأجور غاية في الارتفاع .

ولم تكد تحل الساعة السادسة صباحا حتى كانت الشوارع تموج بالناس والشرفات والنوافذ تضيق بمستأجريها وغصت السطوح بمن لم يجدوا لهم أماكن في الشرفات والنوافذ والطرقات واشتد الزحام في الطرقات والشوارع التى سيمر منها الموكب حتى تعذر المرور من جانب الى آخر فى أى شارع من الشوارع المذكورة وضاقت هذه الشوارع بالمحتشدين حتى أصبح من غير المستطاع أن يمر بها أكثر من عربة واحدة أو سيارة واحدة .

أما في الترسانه فقد كان النظام بالغا حد الكمال فقد صفت لجنة الاحتفال آلاف الكراسى صفا محكما وكان كلما جاء وفد أو مدعو دعي الى المكان المخصص له وقد أخلى القسم الموصل للبحر في دار الترسانه من المدعوين وفرشت أرضه بالبسط الحمراء ومد بساط منها الى وسط

الساحة من المرفأ الى باب الترسانة الخارجي وأعد كشك فى القسم المذكور لاستراحة الرئيس ومن معه .

وكانت تلك الدار الواسعة مزينة أبرج زينة أخصها قوسا نصر الواحدة على مدخل المرفأ من البحر والثانية على مدخل دار الترسانة وكلتا القوسين عبارة عن بوابة جميلة الصنع محلاة بالرايات المصرية ذات ثلاثة مداخل وقد كتب على الجزء الأعلى منها «احتفال مصالح الموانىء والفنارات والحدود والسواحل بقدوم الرئيس» وكتب علي رأس المدخل الأيمن « أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا » و « لا معني للحياة مع اليأس ولا معني لليأس مع الحياة » ومثل ذلك علي المدخل الأيسر .

وكان كل ما في الميناء من زوارق وبواخر مزينا بالرايات البحرية رافعة الأعلام المصرية .

وكانت الزينة فى المدينة عبارة عن عدد من أقواس النصر البديعة الصنع وصفحات كبيرة وصغيرة لا يحصى عددها كتبت عليها آيات الوطنية والاخلاص والمطالب القومية ثم الرياحين والازهار مجدولة أمام المخازن وفوق أبواب المنازل وقد نصب آلاف من صور سعد باشا علي الأبواب وبعضها في اطارات جميلة والبعض الآخر محوط بالازهار والبعض تحف به المصابيح الكهربائية .

أما حرم الرئيس فقد استقبلت في دار الجمرك ونزلت من السفينة فى زورق بخاري تصحبها فيه ثلاثة من أعضاء لجنة احتفال السيدات

استقبال مدينة الاسكندرية للرئيس الجليل

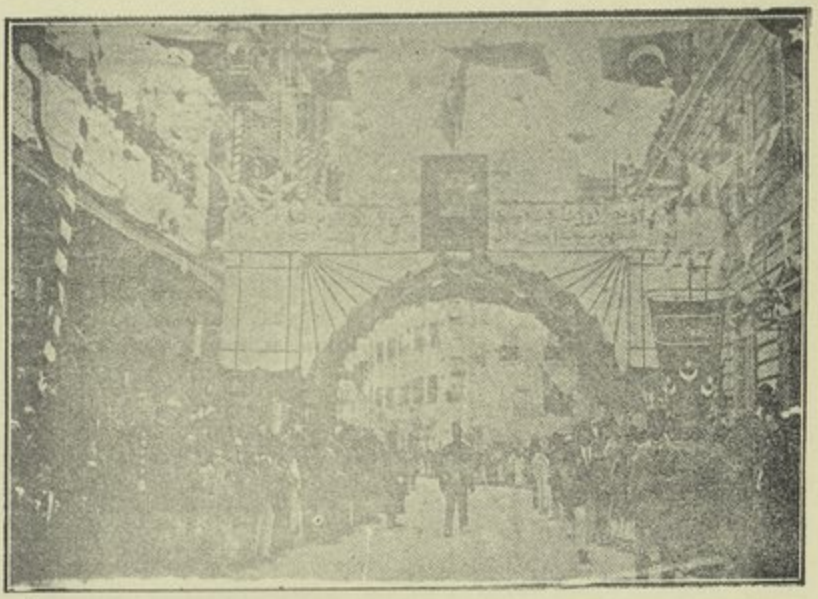

قوس نصر رفعت فى أعلاه صورة معالى الرئيس المحبوب

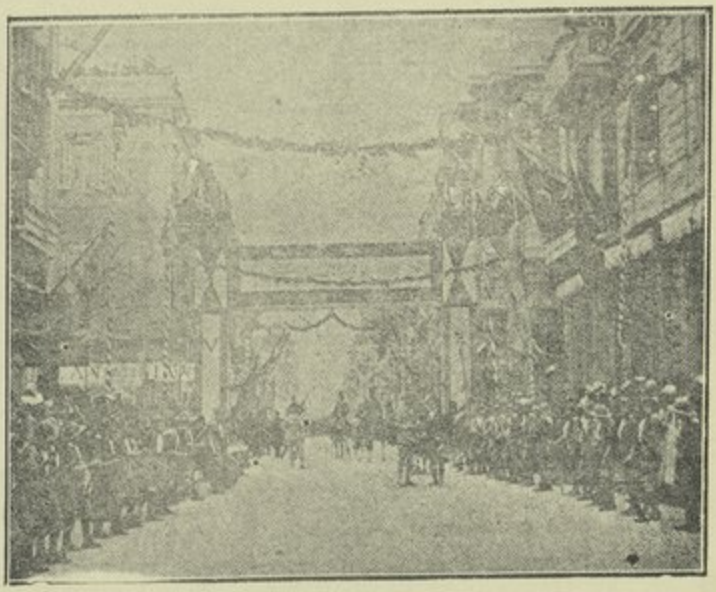

قوس نصر شيده النادى المصرى فى الاسكندرية

ولدى وصولها أنشدت فرقة من التلميذات نشيدا خاصا بها وهنأها السيدات الموجودات هناك بسلامة الوصول وكان أعضاء جمعية ترقية الفتاة وجمعية أمهات المستقبل فى مقدمة المستقبلات . وبعد المقابلة ركبت السيدة حرم الرئيس سيارة قدمت لها وصحبها فيها سيدتان وذهبت الى حيث تنزل . وبعد انصرافها ركبت سيدات جمعية أمهات المستقبل سيارات أقلتهن الى محل الاحتفال بالرئيس فاشتركن فيه وسرن في الموكب وكن يهتفن للوطن والوفد بأعلى الاصوات .

ثم أقيمت حفلة شاى للرئيس ورفقه في فندق ماجستيك . أعدها له طلبة الاسكندرية وكان في مقدمة المدعوين اليها سمو الامير عمر طوسون ودولة الوزير محمد سعيد باشا وقد خطب في هذه الحفلة معالى الرئيس خطبة قصيرة بمناسبة تعبه من السفر .

وفى الساعة الثامنة من مساء اليوم المذكور أقيمت له مأدبة كبرى في فندق كلاردج نظمت الموائد فيها بقاعتين كبيرتين زينتا أبهى زينة وجلس الرئيس يحيط به المدعوون الذين كانوا يبلغون الثلاثمائة.

وقد خطب فى هذه الوليمة احمد يحيى باشا والشيخ عبد الحميد اللبان ولبيب بك البتانونى والقمص يوحنا مندوب غبطة بطريرق الأقباط الارثوذكس ويوسف بك رفعت القاضى بالمحاكم الأهلية . ثم خطب فى النهاية سعد باشا خطبة جاء فيها على تاريخ النهضة بالاختصار ثم قال فى ختامها :

«وعندى كلام كثير أقوله لكم وعندكم كلام كثير تقولونه لى ولكن الوقت ضيق يقتضى الاختصار فاسمحوا لى في الختام ان أسلم عليكم .»

وانتهت الحفلة عند منتصف الليل ولكن الثغر لم ينم بل ظل فى فرحه وسروره وغبطته حتي الصباح .

وأقام السيدات وليمة فاخرة لحرم الرئيس في دار حضرة صاحب العزة جعفر نخرى بك حضرها كرائم الأسرات وأعضاء الجمعيات النسوية وكانت جامعة لكل مظاهر الحفاوة والاكرام والسرور والحبور.

استقبال سعد باشا فى القاهرة — ولقد انقضى ذلك اليوم المشهود في ثغر الاسكندرية ولم يحصل من الحوادث حتي المعتادة منها حادث . والحمد لله .

ودعت الاسكندرية الرئيس وزملاءه بكل اجلال وتعظيم وسافر معه الي القاهرة على القطار الخاص الذى أقله خمسة وأربعون عينا من عيان الاسكندرية وكان القطار الخاص مزينا بمختلف الزهور والرياحين وسعف النخيل وقد خط عليه بخط جميل آيات الوطنية والدعاء الطيب بالسلامة فى السفر والاقامة والدعاء لمصر والاستقلال وقد هتف نفر من الشبيبة للرئيس فى المحطة عند ركوبه القطار الهتاف المقرون بالحماسة فقابل الرئيس عواطفهم بمثلها وهتف هو كذلك « لمصر والاستقلال وللشبيبة »

فردد الكل هتافه بأعلى صوت حتي زلزلت المحطة زلزالها بهذه الأصوات التي كانت تحمل مهج القلوب .

ولقد كان الزحام بالغا أشده على أفريز المحطة حتى ان بعض أعضاء الوفد المسافرين مع الرئيس لم يتمكنوا من الوصول الى صالونه من الباب فحملهم البعض على الأكف وأدخلوهم من النوافذ .

سافر القطار ولو لم يكن بالقاطرة نار ووقود لحلت محلها نيران الوطنية المتقدة فى القلوب .

ولقد فاض الناس على طول خط السكة الحديد من الاسكندرية الى القاهرة منذ الصباح الباكر من القرى والعزب والكفور الى ممر السكة الحديد فاصطفوا متلاصقين متلاحمين ووقفوا كأنهم جماعة واحدة واتسقوا نظاما واحدا تخفق فوق رءوسهم الأعلام ويطربهم عزف الموسيقات ودق الطبول وزمر الزمور مما يفوق كل وصف ويجل عن كل بيان .

سار القطار بين هذه الجموع المحتشدة على جانبي الطريق وكان من المقرر أن يقف فى محطات معينة ولكن الأهالى أبوا أن يمر بهم القطار دون أن يقف فى محطاتهم للتسليم على وكيلهم الأعظم واظهار شعورهم نحوه فوقفوا فى طريقه فى بعض المحطات الصغرى حتى اضطروه الى الوقوف وكان الاحتفال به فى المحطات الكبرى بالغا منتهي الفخامة والعظم وكانت الزينات فائقة حد الكمال .

أما في القاهرة فكانت تألفت لجنة كبرى للاحتفال باستقبال الرئيس وتألفت على أثرها لجان فرعية في كل حي من أحياء العاصمة ولكل هيئة من الهيآت فاشترك الطلبة والنقابات والعلماء والتجار وكل الناس فى تأليف تلك اللجان الفرعية .

ولقد بادرت مصلحة السكة الحديد فاعلنت ان القطارات ما بين الاسكندرية والقاهرة سيخفض عددها تخفيضا عظيما فى ذلك اليوم لأن الخط سيكون مشغولا بمقدم الرئيس الجليل ونصحت للمسافرين بتأجيل سفرهم فى ذلك اليوم المشهود .

وأصدرت حكمدارية القاهرة اعلانات بعدم السماح بمرور أحد فى طريق سير الموكب منذ الساعة الحادية عشر صباحا وأوقفت سير الترام والمركبات والسيارات في الشوارع والميادين الآتى بيانها :

ميدان المحطة . شارع نوبار . شارع كامل . ميدان الاوبرا . شارع المناخ . شارع المدابغ . شارع قصر النيل . ميدان سليمان باشا . شارع سليمان باشا . شارع قصر العيني . شارع سعد زغلول باشا .

ونظمت اللجنة باتفاقها مع البوليس مواقف مواكب الطلبة والهيآت على جانبي الطرق والميادين التى يمر منها الموكب من المحطة الي السرادق الذى أعدته للاستقبال .

وكان الاستعداد في الحقيقة فى القلوب أكثر منه في المظاهر الخارجة

الجماهير تنتظر قدوم سعد باشا بميدان المحطة

مظاهرة استقبال سعد باشا بميدان المحطة

السيدات فى مظاهرة استقبال سعد باشا بميدان المحطة

ولقد كانت المواكب تطوف القاهرة قبل حضوره بيومين وقد لبست القاهرة كلها حلة ارجوانية فجميع الطرقات والشوارع والأزقة والحارات والمنازل تخفق فوقها الأعلام. وقد تفنن الناس فى اقامة الزينات حتى كان يخيل للناظر الى العاصمة انها فى عرس فخم عظيم.

وقبل طلوع الفجر امتلأت الميادين والشوارع بالناس وبالمواكب على اختلاف هيآتها ولكل واحد منها علمه وشارته وأناشيده. وشاطر الشيوخ الشبان واتحدت جميع الطبقات واجتمعوا فى صعيد واحد يجمعهم الشعور بالاخاء والمساواة فى الاحتفال لان العاطفة كانت واحدة والمبدأ الذى يحتفلون به واحد. ولقد كانت الأنشودة الأولى: يحيى سعد ويحيى الوفد وتحيى الوزارة العدلية ويحيى السلطان مع الأمة. مصر للمصريين. مصر والسودان لنا. وكان الجو قد امتلاء بأناشيد السيدات وزغاريد النساء تتخللها أنغام الموسيقات فأنى نظرت النيت فؤاد مصر خافقا وأنى ألقيت النظر تجد الجموع حاشدة بغير دافع سوى تلك القلوب التى في الصدور حيث أقفلت جميع أسواق التجارة وأوصدت المصانع والمعامل والمدارس أبوابها وعطلت المصالح والدواوين ولم يبق في البيوت ديار ولا نافخ نار.

وقد اصطفت المواكب على جانبي الطريق من ميدان المحطة الى منزل سعد ولم تكف الشوارع والميادين الناس فاستأجروا الشرفات والمنافذ والغرف وبلغت أجرة الشرفة الواحدة في ذلك اليوم ببعض المنازل ٤٠ جنيها والغرفة ١٥ جنيها والكرسي الواحد جنيها أو أقل قليلا

وحسب المرء أن يعلم ذلك ليتصور كيف كان الجمع حاشدا . وكانت بعض المواكب تمر بين الطرق تتقدمها موسيقاها وتفنن الناس في تزيين المركبات تفننا بديعا . وكانت منها عربة فيها فتاتان واحدة سوداء والأخرى بيضاء وقد اتشحتا بالعلم المصرى رمزا لمصر والسودان .

أما النظام فقد كان تاما كأنما هذه الألوف المؤلفة بل مئات الألوف من الناس اخوة فى بيت واحد مجتمعين فى عرس واحد على صفاء وهناء .

وكانت صورة سعد فى كل مكان إما مكللة بالأزهار أو مزدانة باطار فاخر وأما الى جانبها صورة خيالية لمصر .

وكان رجال الجيش قد نظموا أنفسهم صفوفا فى جميع المسالك الموصلة الى محطة القاهرة من ناحية الضواحى حتى لا يتمكن أحد من التسرب اليها عن طريق السكة الحديد .

ووقف الفرسان من الجنود بعرض الشوارع فى نقط معينة ليمنعوا الزحام . وعاون رجال لجنة الاستقبال رجال البوليس على حفظ النظام .

واستعدت جمعية الاسعاف بجميع أطبائها فجعلت لها محطات في الطريق وسارت سياراتها غادية رائحة لاسعاف من أضنكهم الوقوف والانتظار .

وكان الناس ينتظرون قدوم الرئيس بعد الساعة الثانية بدقائق ولكن اضطرار تطاره الى الوقوف فى كثير من المحطات أخره الى ما بعد

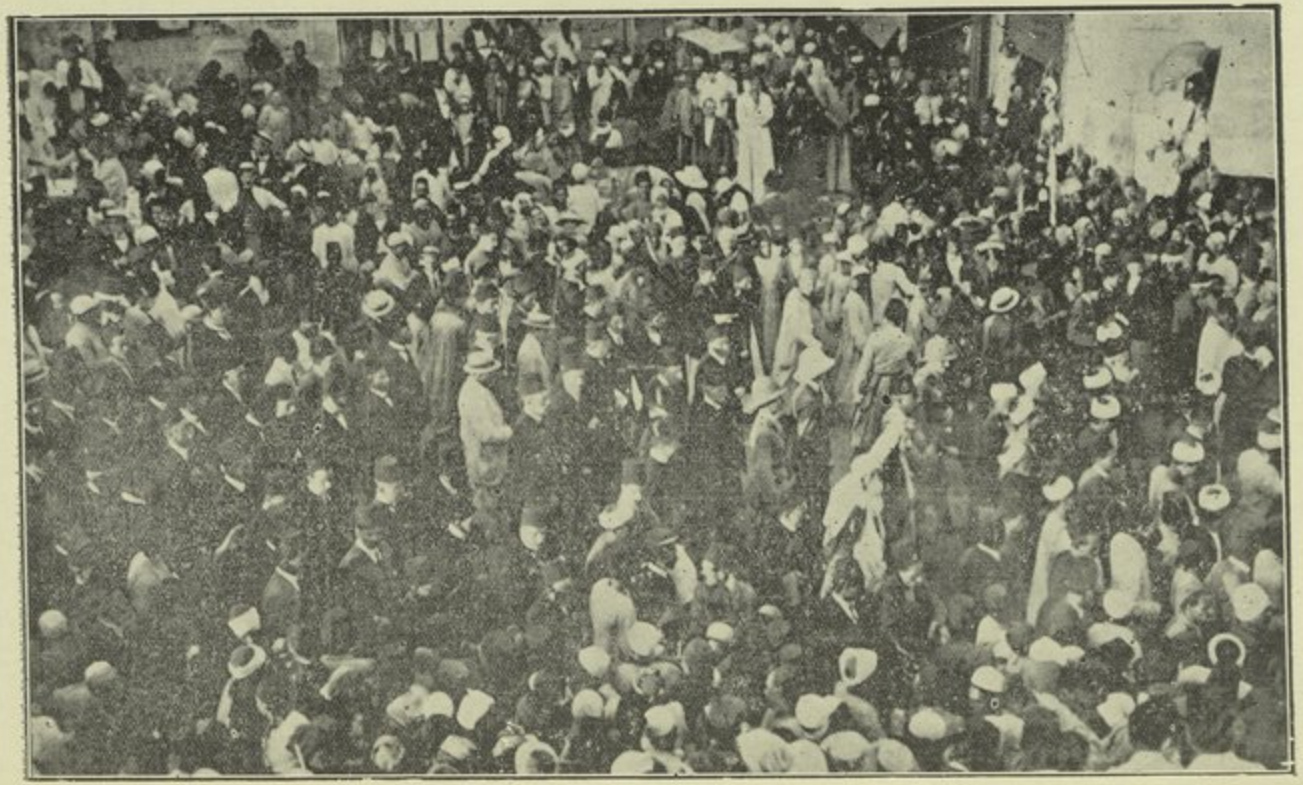

شوارع القاهرة تموج بالوطنين والاجانب يوم عودة سعد باشا

الساعة الرابعة . كل ذلك والناس وقوف على أقدامهم لم يسأموا الانتظار بل كانت الوجوه مستبشرة والثغور باسمة والاصوات تتعالى بالتهليل والتكبير والهتاف والأناشيد والأيادى تصفق لكل موكب يمر أوعربة فيها منظر يثير الحماس برمز الوطنية العالية .

ولقد قدر الناس الذين وقفوا صفوفا من منزل سعد باشا الى المحطة بنحو ٧٠٠ الف نفس أو يزيدون غير الذين كانوا في الشرفات والنوافذ وأسطح المنازل مما لا يدخل تحت عد .

لقد روي لنا التاريخ كثيرا من روايات القواد والملوك الذين يعودون الى بلادهم ظافرين فيحتفل القوم احتفالا باهرا باستقبالهم . ولكن لم يرو لنا التاريخ ان أمة باسرها تحتفل برجل منها احتفالا جمع بين العظمة غير المحدودة والجلال المتناهى لم يفترق فيه كبير عن صغير . احتفالا لاتقوى على اقامته بهذا النظام أكبر قوي الأرض لولا ان الأمة المصرية أرادت أن تأتى العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلا .

وقد وضعت فرقة الكشافة وموسيقاها فى فناء المحطة الخارجي على جانبي الباب المعد لخروج الرئيس ووقف قبالة هذا الباب سيارة أقلت فتاتين من تلميذات جمعية ثمرة التوفيق في لباس مصرى قديم وقد أقيم لهما هودج جميل يجذب الأبصار ووقفت فرقة من كشافة ثمرة التوفيق على الباب المعد لخروج حرم الرئيس .

وقد بدأ المستقبلون يفدون على المحطة منذ الساعة العاشرة صباحا ولم تأت الساعة الأولى بعد الظهر حتى كان جميع المستقبلين قد وصلوا. وفى منتصف الساعة الثانية وصل صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وصاحب الدولة حسين رشدى باشا نائبه فقابلهما القوم بالهتاف الشديد.

ولما دنت الساعة المحددة كان الجميع عيونا شاخصة الى ناحية وصول القطار وبقوا على ذلك أكثر من ساعتين لا يشعرون بكلل ولا ضجر لانهم علموا ان الشعب هو الذى أخر وصول القطار ليقدم لممثل الأمة واجب تحياته على الطريق.

وكان قد أعد الرصيف رقم (١) لنزول الرئيس ومن معه بالصالون ونزول الحرم والسيدات المصاحبات لها وأعد الرصيف رقم (٢) لنزول سائر القادمين فى القطار المخصوص.

فما هى ان أعطيت اشارة وصول القطار بعد الساعة الرابعة بدقائق حتى انتظم الحاضرون صفين ووقف الضباط في المكان المعد لوقوف الصالون وجعلوا من أنفسهم دائرة ينزل الرئيس في وسطها وكان طلبة المدرسة الحربية قد أقاموا من أنفسهم كذلك سياجا يفصل بين موقف الرجال والمكان المعد لنزول الحرم.

أقبل القطار وقد زينت واجهته باجمل الزينات. وما وقف حتى تقدم

صاحبا الدولة عدلى يكن باشا ورشدى باشا فتلقيا الرئيس بالعناق وكان الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية فى طليعة المستقبلين رغم انحراف صحته فعانقه الرئيس طويلا فكان الموقف والمنظر جليلا ثم سار الشيخان جنبا الى جنب بين صفوف الهاتفين لمصر وخدامها حتي اذا اقتربا من الباب المعد للخروج عاون الرئيس سعد الشيخ الوقور على النزول من السلم فاحتضنه وحمله ليخفف عنه شيأ من تعب المسير فكان منظرا أسال دموع الغبطة من المهج لجمال العمل ودقة شعور الرئيس .

وفى الوقت نفسه كانت الحرم المصون قد نزلت من الصالون يتبعها السيدات القادمات معها وخرجن من الباب المعد لهنّ فكان في انتظارهنّ لدى الباب المذكور ، صاحبات العصمة حرم شعراوى باشا وحرم رياض باشا وحرم عمر سلطان باشا وحرم أبو اصبع بك وغيرهنّ من كرائم السيدات .

استقل الجميع عرباتهم وسياراتهم وكان ترتيب اللجنة يقضى بعدم فتح باب الفناء الخارجي للمحطة حتى يركب الجميع ولكن الناس تزاحموا على سياج المحطة الخارجي حتي كسروه هنالك فتح الباب وخرجت مركبات السيدات أولا ثم تبعها عربات الرئيس والرجال وتبعهم جميع الحاضرين والمستقبلين لهم .

سار الموكب بكل نظام بين الهتاف والتهليل والتصفيق وتلويح الرايات والمناديل من الشرفات ونوافذ المنازل ودقات الطبول وأنغام

الموسيقات . وكانت سيارة سعد باشا قد ركب الشبان عليها من جوانبها ومقدمها ومؤخرها وسعد باشا واقف على قدميه يحيي الناس بكلتى يديه ودموع الغبطة والجزل تسيل من آماقه .

وكلما مر بقوم علاهتافهم الى عنان السماء وتدتقدمته آلات السيناما لتصور هذا المنظر الذى لم يسبق له مثيل فى الأرض طرا . وأحاطت به كوكبة من رجال البوليس الراكب وكانت سيارته تسير الهوينى بين هذه الجموع المحتشدة التى ازدحمت حول سيارته فكان بينها كأنه القلب الخفوق يتسابق أجزاء جسم الامة على التماس الحياة منه .

ما زال الموكب في طريقه حتى وصل الى حيث منزل سعد وكانت لجنة الاحتفال قد أقامت بجواره في أرض فضاء سرادقا مساحته نحو ٥٢٠٠ متر أعد فيه أكثر من ٥٠٠٠ كرسى لاستقبال المهنئين ووقف الضباط والعساكر على بابه للمحافظة على النظام فلما ان حلت الساعة السادسة والدقيقة العشرون أقبل سعد باشا على السرادق فوقف الناس تعظيما له واجلالا وكانت الوفود تفد على السرادق والسيدات حاسرات يخطبن الرجال فى عربات والشبان يخطبون الناس على الأسوار وفوق العربات .

ومن أروع المظاهرات مظاهرة العمال الصعايدة بفؤوسهم وزنابيلهم ينشدون نشيدا صعيديا جميلا أخلى لهم الطريق فدخلوا على سعد باشا والمحتفلين بهذا الشكل الوطني الجميل .

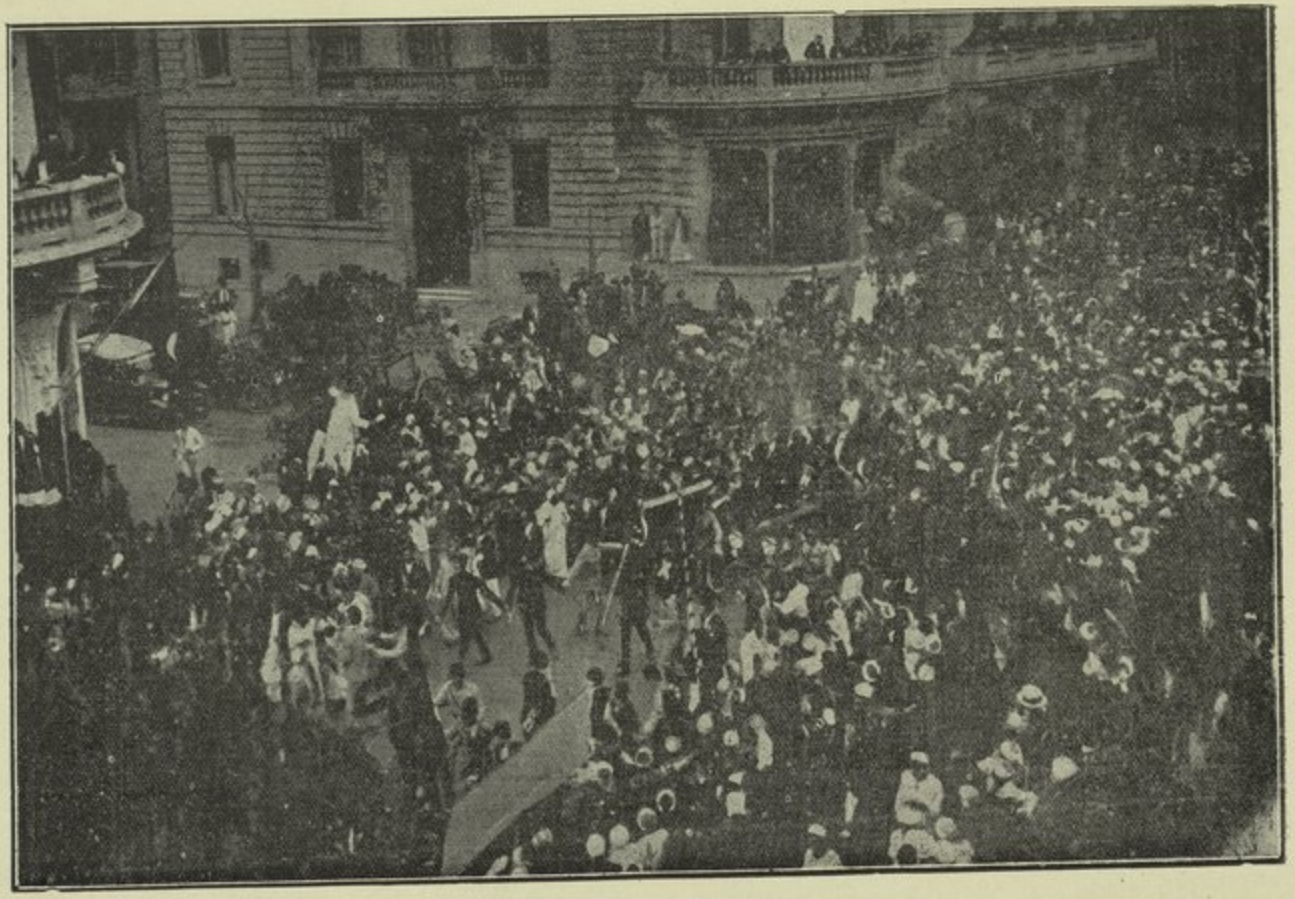

سعد باشا مارا بين الجماهير فى سيارته يوم قدومه

ثم وقفت المربية الفاضلة السيدة فكريه حسني فانشدت قصيدة حتى اذا وصلت الي قولها .

وقبل العلم المصري ان له

بفضل علمه ذكر اطاب واحترما

رفع سعد باشا العلم بيده فصفق الناس طويلا وهتفوا لمصر والاستقلال .

ثم خطب الجمع الشيخ مصطفى القاياتى عن الأزهر الشريف وخطب أيضا الشيخ الخضرى .

وكان قد أتيم سرادق آخر للسيدات للتسليم على الحرم المصون وكان فيه مثل ما كان في سرادق الرجال .

واستمر الناس في الوفود للتسليم على سعد باشا حتي ساعة متأخرة من الليل .

ولم تنقطع الوفود عن الحضور الى هذا السرادق حتى يوم ٩ ابريل بل ظل السرادق منصوبا والناس تفد كل يوم وفودا من كل هيئة ونظام ومعهد وديوان وكل وفد ينتدب من بينه من يقوم عنهم بتهنئة الرئيس بخطبة رقيقة .

وتوالت المظاهرات من الطلبة ومن جميع الهيآت والبيئات فى كل يوم حتى خيل للناس ان حياة الأمة العمومية قد تحولت الي حركة احتفاء

واحتفال بمقدم رئيس الوفد والوكيل عن الأمة فى قضيتها الكبرى .

وانى لأذكر انني فى ذلك العهد كنت في مدينة لوزان بسويسرا فقرأت برقية لمكاتب جريدة الطان يصف فيها مقدم سعد باشا الى مصر وكانت البرقية قصيرة الا انها مؤثرة قال فيها المكاتب على ما اذكر :

« لست أستطيع وصف المقابلة التى قوبل بها سعد باشا فى مصر لانها تجل عن متناول الأقلام . انما أقول انه قوبل مقابلة لم تقابل بها رؤوس متوجة فان الأمة المصرية باكملها قد اشتركت في الحفاوة به وتكريمه . »

فلم أتمالك نفسى ان سالت الدموع من عيني تأثرا من هذا الوصف البليغ .

بكيت اغتباطا بجمع كلمة الأمة المصرية على تكريم مبداء فى شخص واحد من أبنائها البررة وقد كنت بكيت قبل ذلك وأنا فى بودابست مدة حكم البلشفيكية حينما قرأت في «الاهرام» وصف حوادث سنة ١٩١٩ ولست أدرى ما الذى أسال دمعي فى المرة الأولى ؟ ألاغتباط بانبعاث روح الوطنية في هذه الأمة التى تركتها على الدعة والمسالمة تهب هبة رجل واحد للمطالبة بحقها المهضوم أم وجلا وأسفا على تلك الضحايا والنفوس الفتية التى ذهبت الى خالقها تشكو ظلم الانسان لأخيه الانسان ؟ ! ! لست أدرى ما أسال دموعي انما أعرف انها سالت عند تلاوة تلك الانباء !

مظاهرة السيدات والتلميذات — وفي يوم الجمعة ٨ ابريل اجتمع عدد عظيم جدا من سيدات القاهرة والاسكندرية وانضم اليهن تلميذات المدارس

حفلة الشاى التى أقامها العلماء ومشايخ الصوفية ورؤساء الأديان فى حديقة دار البكرى فى ١٤ ابريل احتفالا بمقدم الزعيم الجليل

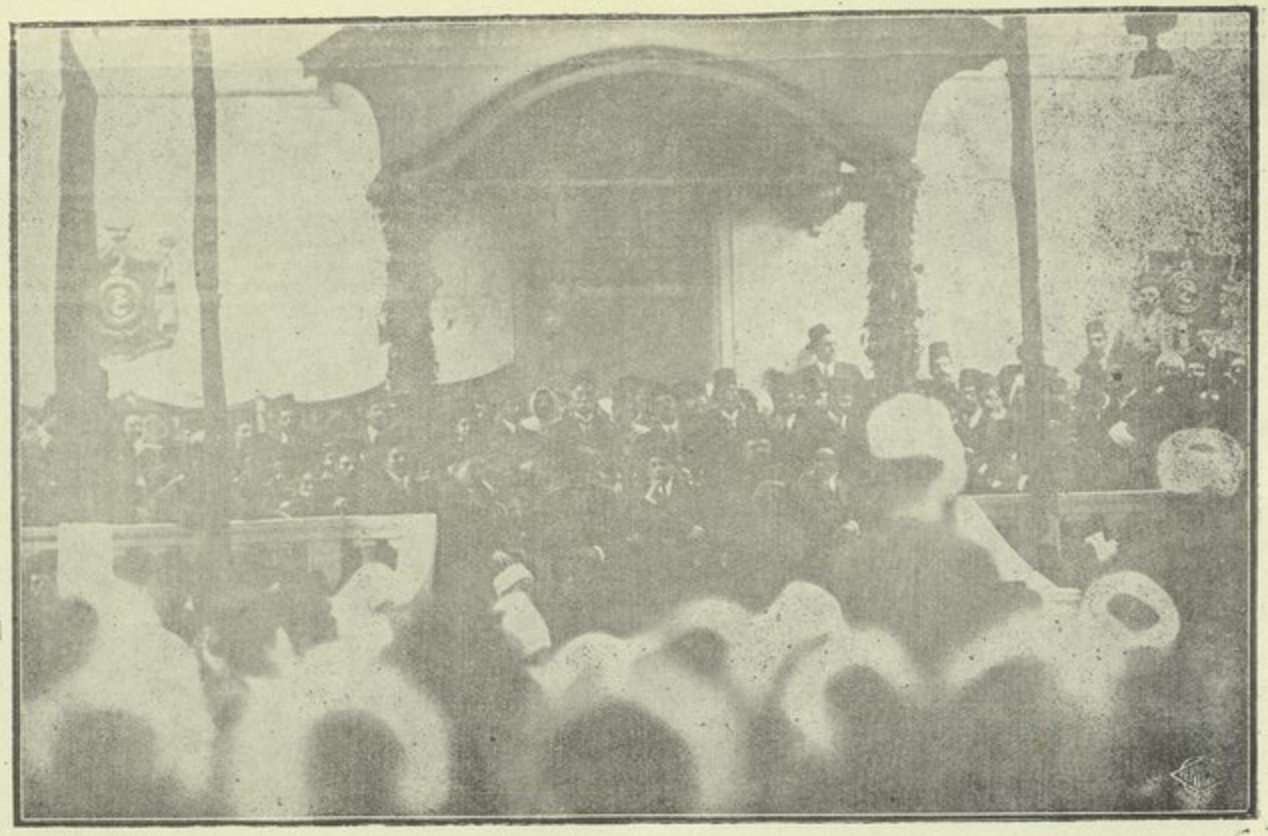

سعد باشا يخطب في دار البكرى يوم احتفاء العلماء والسادة الصوفية ورؤساء الأديان بمقدمه

حفلة الشاي التي أدبها الطلبة في القاهرة تكريما لمعالي سعد باشا زغلول

مأدبة لجنة الاحتفال باستقبال سعد باشا فى ١٩ ابريل

حفلة تكريم الموظفين لمعالى سعد باشا زغلول

وليمة الحاضرين للرئيس الجليل فى فندق شبرد فى ١٥ أبريل

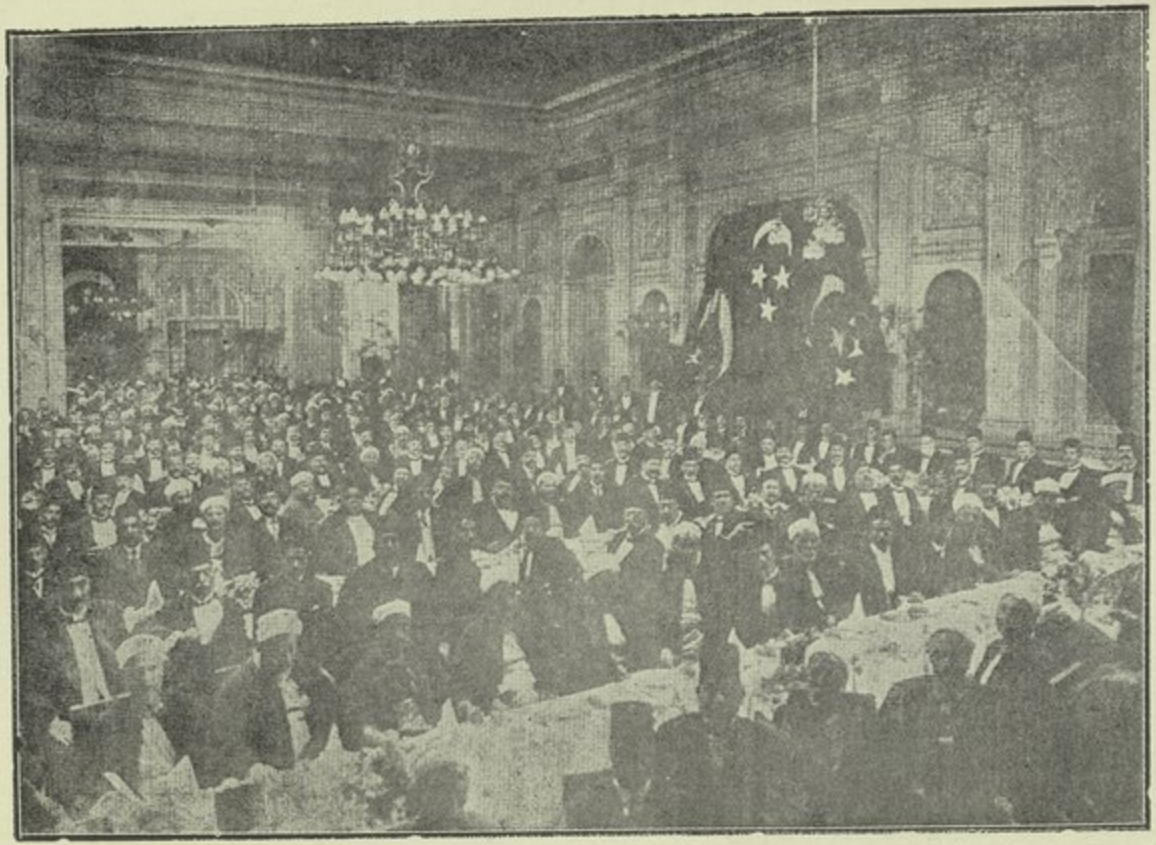

تكريم الهيئات النيابية لسعد باشا فى فندق شبرد فى ١٦ إبريل

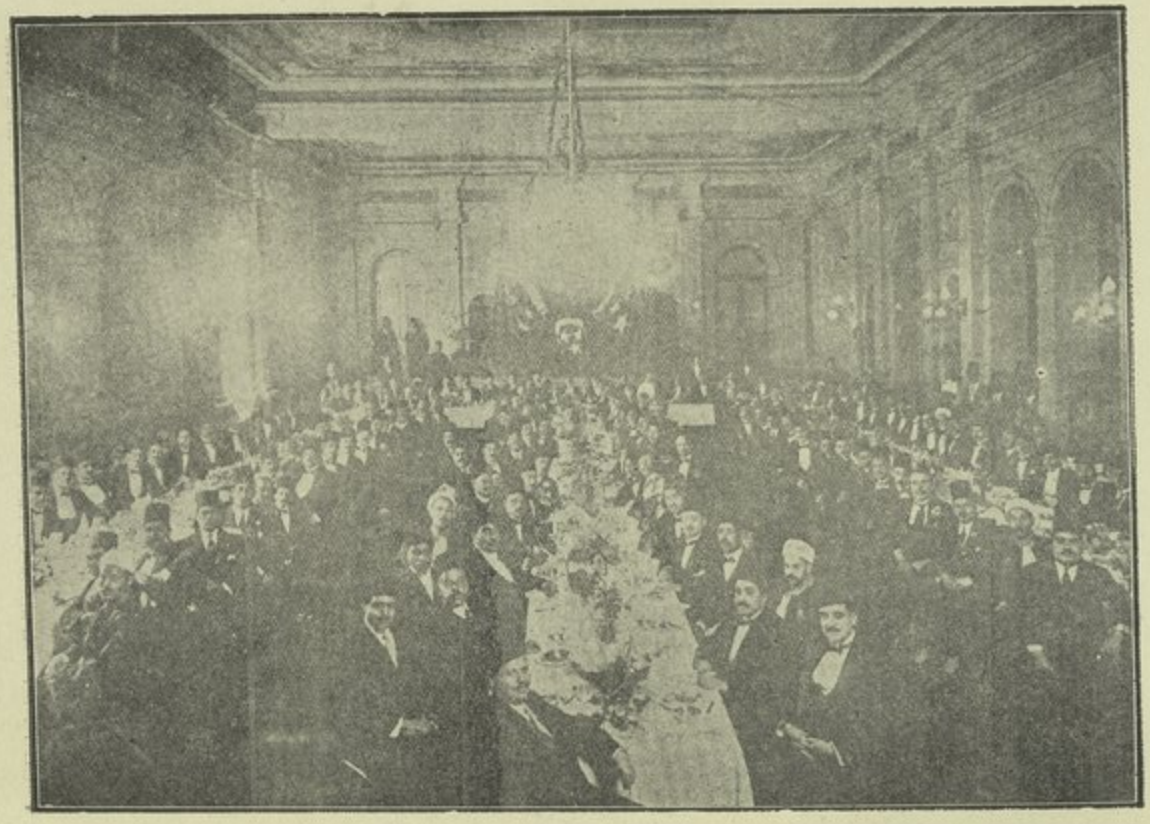

وليمة المحامين للرئيس الجليل فى فندق شبرد فى ١٥ ابريل

بمصر وسرن على الأقدام من ميدان الاوبرا الى منزل سعد باشا وقد حملن الأعلام وأخذن يهتفن باسم الوطن وباسم الوفد وباسم سعد وهن صفوف متراصة وقد أمسك الطلبة بايدي بعضهم فكونوا حولهن سياجا لمنع الناس من الاختلاط بهن ولقد كان عددهن يفوق الألف حتى خيل للمرء انه لم تبق سيدة فى دارها. وكان الناس يحيونهن بالهتاف لهن. فكانت مظاهرتهن مما يثير فى النفوس بواعث الغبطة والاكبار والاعظام.

صدى استقبال سعد باشا فى لندره — ولقد وصل صدى هذا الاستقبال الخارق للعادة الى أوروبا وكتبت عنه أمهات الصحف فيها باعجاب ونقل روتر الى مصر البرقية الآتية ضمن البرقيات قال:

لندن فى ٧ ابريل — كتبت جريدة «الديلى كرونكل» مقالة افتتاحية عن الاستقبال العظيم الذى لقيه زغلول باشا بمناسبة وصوله الى مصر. وقال ان لدى زغلول باشا احد أمرين الاول ان يرجح كفة الرأى المعتدل الذي يقابل بالارتياح المفاوضات المقترحة ويستخدم نفوذه لجعل الاصلاحات حقيقية وأما ان يثير التعصب القديم ويوجد بذلك حالة يمكن أن تؤخر تقدم مصر أعواما.»

تهديد جاء فى غير وقته ووعد ووعيد جاءا فى غير محلهما. وهل يسمع صوت مثل تلك الصحيفة في وسط هذا التهليل والتكبير والمظاهرات الحماسية؟ اللهم ليس هذا وقته.

بلاغ سعد باشا بشكر الامه — على ان سعد باشا نظر فرأى الناس قد غادروا أعمالهم والتفتوا الى تأليف المواكب لتحيته فاشفق على حركة البلاد أن تقف من جراء هذا التحمس الذي لا يرى له آخر فنشر بلاغا فى ٩ ابريل للأمة يدعوها فيه الى العودة لحياتها العادية ويشكرها على ما قامت به من واجب التحية والاكرام له ولزملائه وهذا نصه :

« رحبت الأمة بعودة نوابها ترحيبا فاق كل ترحيب وأعجز وصف كل كاتب وخطيب. فقد أتى أفرادها من كل ناحية بدافع من ضمائرهم المنيرة وباعث من شعورهم الحي ترتعش أعصابهم حماسة وتخفق قلوبهم بالوطنية الصادقة للالتفاف حول من اتخذتهم رمز أمانيهم وعنوان مبادئهم ولقد رأيت آيات الحكمة والكرامة والثبات تتجلى فيما استقبلنا به من مظاهر الفرح الباهر، تلك الصفات التي تضمن للشعوب تقدمها والأمم سعادتها. وشعرت من قبلات الترحيب التى غمرونا بها. بحرارة قلب يخفق في جسم شعب عظيم . وقد اشترك الاموات والاحياء فى أن يتلوا على المجموع وكل فرد واجبه نحو الوطن العزيز . وأجمع الكل على مطالبتنا بمواصلة السير فى الطريق الذى سنه الحق القويم . وان الشرف والكرامة والاخلاص لوطننا المقدس لما يوجب علينا طاعة هذا الأمر الكريم . والتزام هذا الطريق المستقيم . »

« اننا نشكر البلاد جميعها . قريبها وبعيدها على حالة الثقة التى زينتنا بها ونقسم بالوطن وشعائره المقدسة ويشاركنا فى هذا القسم العظيم

أصحابنا المخلصون فى جهادهم اننا لا ندخر شيأ في وسعنا لتحقيق هذه الثقة الغالية ولا نتحول لحظة واحدة عن الغرض الذي وضعناه نصب عيوننا حتى نصل اليه . »

« اننا لم نعد الا لنقوى بزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ونشد أزرنا باتحادهم المتين ونتمتع بمرآهم بعد طول هذه الغيبة ونتأكد من ان الاشتراك فى المفاوضات الرسمية التى دعتنا الوزارة الجديدة له متفق مع المباديء التى وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها ومع الخطة التي رسمتها وتعهدنا بمتابعتها . ولا شيء أحب الى قلوبنا من أن نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لان تسترشد بارادة الأمة وعاملة على تحقيق غايتها السياسية . »

« لم يبق علينا الآن الا أن يعود كل منا الى عمله ويقبل على شأنه فالتلميذ الى مدرسته والفلاح الى مزرعته والصانع الى مصنعه والتاجر الى متجره والكاتب الى مكتبه والمرأة الى ادارة بيتها . وعلى الكل من غني وفقير أن يباشر عمله مراقبا أعمالنا واضعا نصب عينيه المقصد الأسمى وان يعتقد انه انما يزيد ، بما يعمل ، في كنوز الوطن كنزا ويضم الى قواه قوة . »

« الى العمل جميعا لترفع منار الوطن ونعلى كلمته . ولتحيى مصر ! »

« سعد زغلول »

فكأنما كان هذا النداء تيار الانصراف الى العمل فما هو ان أعلن بين الناس حتى لبى الجميع هذا النداء وانقلب كل الى عمله فرحا مسرورا من انه أدى الواجب عليه نحو الزعيم وخدام البلاد وانهم قد رضوا عن عمله وارتضوه .

ولقد كان الأجانب يوجسون خيفة من حماسة الشعب يوم حضور سعد باشا ويخشون ان تنقلب هذه الحماسة الى عمل عدائي ضدهم فامتنع بعضهم عن الخروج فى ذلك اليوم ولبس بعضهم الطرابيش . ولكن ما كان أكبر دهشتهم حينما رأوا ما رأوا فشهدوا للأمة برباطة الجأش وبعدها عن كل ما يشين أخلاقها .

بدأ سعد باشا بعد ذلك فى زيارة الامراء والوزراء ورد هؤلاء له الزيارة .

ولكن لوحظ ان سعد باشا لم يقم بالواجب عليه نحو عظمة السلطان سيد البلاد فلم يذهب لمقابلة عظمته أو على الأقل تقييد اسمه فى دفتر التشريفات وكان يجب عليه احترام العرش .

أقيمت الولائم والاحتفالات بعد ذلك لسعد باشا من كل هيئة أو حي من أحياء القاهرة فكان يخطب فيها سعد باشا خطبا سياسية تكلم فيها عن خطة الوفد بازاء المفاوضات . توالت تلك الولائم وتوالت فيها الخطب السياسية من سعد باشا .

الفصل الخامس

الخلاف بين سعد وعدلي على المفاوضات وانقسام الامة

حديث سعد باشا ورياسة المفاوضات الرسمية — كثر الكلام بعد ذلك فى مسئلة دخول الوفد في المفاوضات مع الوزارة أو عدم دخوله فيها. وترك الوزارة تدخلها والأمة والوفد تبقي على الحياد ترقب حركاتها. فانقسمت الآراء حول هذا الموضوع إنما انقسام. وكان من رأى سعد باشا شخصيا الدخول مع الوزارة في المفاوضات الرسمية على شروط رأى صاحب جريدة الاهرام ان يستوضح الرئيس اياها فى حديث أجراه مع معاليه فى ٢١ ابريل فصرح له فيه معاليه بما يلي :

« لم يتم حتى الآن أى اتفاق بين الوفد والوزارة. ولست أرى بأسا الآن من التكلم عن الشروط التى اشترطناها على الوزارة فى دخولنا المفاوضات معها. فلقد اشترطنا أن تعين مهمة المفوضين الرسميين وتحدد بمرسوم سلطانى تحديدا يتفق مع مطالب الأمة ومبادىء الوفد. »

« أما هذه المهمة مهمة المفوضين فيجب أن تكون : »

« أولا — الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا أي الغاء الحماية التى وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتى وردت

في معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها »

« ثالثا ـ الاعتراف باستقلال مصر إستقلالا دوليا تاما سواء كان في تداخل أو الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول في المفاضات . »

« ثانثا ـ الغاء الاحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات . »

« رابعا ـ أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وان تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد . »

« هذه هى الشروط التى قرر الوفد اشتراطها للاشتراك فى المفاوضات وقد بلغت للوزارة ولم يتقرر شيء للآن فيها جميعها . والقول إن الوزارة قبلتها ما عدا الشرط الأخير لهو قول في غير محله وإنا لم نتفق مع الوزارة على شيء . »

« ويرى الوفد أهمية كبرى لرياسة المفوضين . لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ويجب حتما ان يكون بيده ادارتها حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحا ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ولا يمكن ان يتمكن من ذلك اذا كانت الرياسة بيد غيره . »

« أما القول بان هذا ليس منطبقا على التقاليد المرعيـة . فاي تقاليد يريدون ؟ ان لكل بلد تقاليـده الخاصه به ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذي نحن بصدده حتى يكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها ويقال بالتمسك بها . »

« ان حادثتنا نادرة فى بابها واصاب السلطان ان يجرى فيها طبقا لما تقتضيه المصلحة . وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان والأمة فما هو المانع الذى يمنع عظمة السلطان من ان يعهد بهذه الرياسة لمن كملت ثقة الأمـة به ؟ فاذا منحها عظمة السلطان للوفد فمن ذا الذى يتضرر من ذلك وينتقده ؟ »

« أهم الانكليز ؟ وليس لهم فى ذلك من شأن كما صرحوا ؟ »

« أهى الامة المصرية ؟ وهى تود بل تحتم ان تكون الرياسة في الوفد نائبها ومحل ثقتها ؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى ؟ »

« وانى لا أرى ان الدخول فى المفاوضة والقضية على ما هى الآن مضر بالبلاد فانى لا أخشى الضرر الا من وجهة واحدة وهى حدوث الشقاق في الوفد الذى يعين للمفاوضـة . ونحن نأمن هذا الانشقاق بان يكون المفوضون من مبدإ واحـد ومن الذين يرمون الى غاية واحـدة هى غاية الامة . »

« اذا توافر ذلك لا يكون من وراء المفاوضة أدنى ضرر لان المفاوضة

بعد تحديد غايتها بالأمر السلطانى ، ان لم تفد فلا تضر . »

«انى لم أسع ولن أسعي فى أن أكون مفاوضا ولكن الحكومة رأت ضرورة اشتراك الوفد فى المفاوضات فرأى انه لا يمكنه قبول الاشتراك بدون تلك الشروط . »

« كما أنى لا أستطيع أن أؤيد أى مصرى يدخل فى هذه المفاوضات اذا لم تحدد مهمته بالمرسوم السلطانى على الوجه الذي تقدم حتى أكون واثقا بان الغاية التى تسعي اليها هى غاية الأمة . وأنا أقول فوق كل ما تقدم ان الوقت قد حان لتعلن الوزارة رأيها إما بقبول هذه الشروط واما بردها لأن الأمة قلقة والوفد أيضا قلق . »

«واذا لم تقبل هذه الشروط يكون موقف الوفد المحافظة على حقوق الامة وارشادها الي ما فيه مصلحتها . »

« أما مسلك الوفد بازاء الوزارة اذا انفردت بتولى المفاوضات أى اذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد وبعبارة أخرى بغير مرسوم سلطانى تتعين فيه مهمتها تعيينا دقيقا كما بينت لك ذلك فيما تقدم، فان الوفد لا يؤيدها . بل لا يمكنه تأييدها أيضا اذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزا لثقة الأمة حيازة تامة » اهـ .

رد عدلي باشا على حديث سعد باشا — نشر هذا الحديث الخطير الذى ازاح اللثام عن اختلاف الزعيمين العظيمين على الطريق العملية لتحقيق

الغرض الذى كانا على تمام الاتفاق عليه فانتظر الناس كلمة صاحب الدولة عدلى باشا فى الموضوع فأجرى معه صاحب جريدة الاهرام حديثا يستطلع به رأيه فقال دولته :

« انى اذا أجبتكم الى ما طلبتم فليس ذلك رغبة مني في إثارة مناقشة صحفية بل لأبين للرأى العام خطة الحكومة فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة . »

« تعلمون أنى أنا دعيت لتأليف هذه الوزارة للقيام بمهمة المفاوضات الرسمية وقد قبلت هذه المهمة بعد ان قررت أنا وزملائى المبدأ والخطة اللذين نسير عليهما وأعلنا ذلك للأمة في برنامجنا السياسى . وتذكرون مبلغ ما أظهرته الأمة بجميع طبقاتها وهيآتها النيابية من السرور والاغتباط وما أعربت عنه من تمام الثقة والتأييد . »

« وعلى أثر ذلك حضر معالى سعد باشا وتحادثنا معه في أمر اشتراك الوفد معنا في المفاوضات الرسمية تنفيذا لذلك البرنامج . »

« وقد كان مدار الحديث بيننا على النقط الأربعة التى ذكرها في حديثه معكم . »

« الاولى — الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا أى الغاء الحماية التى وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتي وردت في معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها »

« الثانية ـ الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما سواء كان في الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول في المفاوضات . »

« الثالثة ـ الغاء الاحكام العرفية والمراقبة الصحية قبل الدخول في المفاوضات . »

« الرابعة ـ أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وان تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد . »

« فكان جوابي له على النقطتين الأولى والثانية ان ما يطلبه خاصا بهاتين النقطتين داخل في برنامج الوزارة . إذ ان الغاء الحماية الذي ورد في هذا البرنامج لا يحتمل أن يكون له معني آخر الا الالغاء الصريح ، ليس فقط بين مصر وانكلترا ، بل بازاء الدول الأخرى أيضا . كما انه لا يمكن أن يكون هناك استقلال لاشك فيه الا اذا كان متحققا في الداخل والخارج . »

« أما التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر فاننا لم نغفلها في برنامجنا بل أعربنا عن عزمنا الأكيد على تحقيقها وذلك بقولنا في برنامجنا « اننا سنعمل في اداء مهمتنا مسترشدين بما رسمته إرادة الأمة . »

« على انني أظهرت لسعد باشا استعدادي لان أبين الأغراض التي

ذكرها بهاتين النقطتين في التقرير الذى سأرفعه الى عظمة السلطان لطلب تعيين المفوضين الرسميين ولأن أصرح فيه بان الوزارة متفقة مع الوفد على ان تلك الأغراض هى التى يجب على المفوضين العمل لتحقيقها. ثم أوضحت بان هذا التقرير ينشر فى الجريدة الرسمية مع المرسوم الذى يصدر بتأليف هيأة المفوضين.»

«أما ما يطلبه سعد باشا من أن يكون تعيين مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطانى فان هذا يتنافر تنافرا كليا مع التقاليد الدستورية لان مسؤولية الخطط السياسية يجب أن تتحملها الوزارة وحدها.»

«أما عن النقطة الثالثة وهى الخاصة بالغاء الأحكام العرفية والرقابة فان الوزارة قد صرحت في برنامجها بان ذلك من أعز أمانيها. وهى قد مضت في تحقيق هذه الأمنية ومهدت السبيل للرجوع الى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام.»

«ولا شيء أدعي الى تحقيق هذه الغاية من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء.»

«أما فيما يتعلق بجعل أكثرية المفوضين الرسميين من أعضاء الوفد فقد قلت: ان المسئلة ليست تحقيق أغلبية لجانب على آخر فاننا لا نمضي لمفاوضة انكلترا في تقرير مستقبل مصر أحزابا وشيعا بل يجب ان نمضي متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد. وما دام الأمر كذلك

فانه يكون من السهل جدا الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيأة المفوضين .»

« أما النقطة الرابعة وهى طلب الرياسة فقد أبنت عنها لسعد باشا ان التقاليد السياسية فى جميع البلاد لاتسمح بحال من الأحوال ، أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيأة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده . على انني ، مع تمسكي بهذا المبدأ ، لا أقول بما قال به سعد باشا ولا أذهب الى الحد الذى ذهب اليه من ان لرئيس المفوضين ادارة المفاوضات (حتى يتصرف فيها بابداء كل مايراه صالحا ويصلها ويقطعها على حسب الاحوال) فان التصرف في المفاوضات ووصلها وقطعها لهو بالبداهة من حق الهيأه لا حق الرئيس بمفرده فاذا كان طلب سعد باشا الرياسة هو لتمكنه من هذا الحق فلا معني إذن لاشتراك أحد معه في المفاوضات . »

« هذا رأى الحكومة فى الموضوع الذى تسألني عنه . »

« والحكومة لا تزال تأمل أن يشترك الوفد معها في المفاوضات . »

« على اننا قد عقدنا النية طوعا لما عاهدنا عليه الضمير والوطن على العمل لتحقيق الغرض الأسمي الذى تصبو اليه البلاد . »

وانا لندع ابداء الرأى في الرأيين للقارىء ليتبين أيهما أقرب الى الصواب وأيهما أميل الى ما فيه صالح البلاد انما نقول كان الواجب على

الزعيمين أن يفرغا جهدهما للاتفاق حتي يلما شمل الأمة ولا يعرضاها الى الاختلاف والتفرقة . وخاصة لانهما كانا على علم بما وصلت اليه حالة توتر أعصابها في ذلك الوقت وخطر انقسامها على نفسها بالنسبة للقضية المقدسة، قضية الوطن المفدى . وهما يعلمان ان الخصم واقف لها بالمرصاد يتحين مثل هذه الفرصة التى ما كان يظفر بها لولا ما وقع بين الزعيمين من هذا الانقسام الذى قسم الأمة شطرين .

المظاهرات ضد عدلى باشا وخطبة سعد باشا فى شبرا — أخذت مواكب المظاهرات بعد ذلك تطوف أحياء القاهرة والبلاد ومناديها يصيح (لارئيس الا سعد، ولا مفاوض الا سعد، سعد رئيسك ياعدلي)وما الي ذلك من العبارات التى ازكت نيران الشقاق بين الطرفين ووسعت مسافة الخلف بين الحزبين .

ولقد كانت الفرص سانحة لسعد باشا يعلن فيها رأيه على ملاء من الناس حيث كانت تقام له حفلات التكريم في أحياء القاهرة كما أسلفنا دون عدلى باشا الذى كان مراكزه يحتم عليه الخلود الى الصمت بعد ان أدلى برأي الحكومة فى حديثه المتقدم .

ومن هذا القبيل الخطابة التي القاها سعد باشا في الحفلة التى أقامها لتكريمه أهالى حي شبرا فى يوم ٢٥ مارس حيث قال فيها :

« وقد أشار الخطباء الى الوزارة واتحادها مع الوفد وقالوا ان الوفد

أنجز ما وعد به وعلى الوزارة أن تنجز ما وعدت . وهو قول صائب لا يمكنني أن أتركه بدون تعليق عليه . »

« جاءت هـذه الوزارة عقب وزارة كانت تعاكس آمال الأمـة وتجتهد في تهر ارادتها وإكراهها على مالا ترضى . جاءت هـذه الوزارة وأعلنت انها ستتمشى مع ارادة الأمـة وانها ستشترك فى المفاوضـة مع الوفد . »

«جاء هذا الاعلان موافقا لهوى في نفوس الأمة فحيتها تحية طيبـة ولا تزال تحييها والهتاف لنا مقرون بان الوزارة تشتغل مع الأمة »

« ولقـد قلت وأعلنت من يوم ان تشرفت بالعودة الى البـلاد انى أضع يدى في يد كل هيئـة تعمل على تحقيق ارادة الأمـة وبلغت الوزارة شروطنا للاشـتراك معها في المفاوضات الرسمية . وهى شروط وضعناها لضمان مصلحة الأمة . »

(ثم ذكر الشروط الواردة فى حديثه المتقدم) وقال :

« وأظن حضراتكم تعلمون هذه الشروط فقد أوضحتها في غير هذا المكان ونشرت في الجرائد فلما علمت الوزارة بها قالت انى لا أقبـل أن يكون تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى ولا أن تكون الأغلبية والرياسة للوفد. وأظنكم قرأتم حديث عدلي يكن باشا الذى نشر اليوم في جريدة الأهرام فالوزارة لا تريد أن يصدر مرسوم سلطانى يحـدد مأمورية المفوضين

الرسميين واحتجت في ذلك بقول يخالفها فيه كل مطلع على أصول القانون وهو ان التقاليد الدستورية تتنافر تنافرا كليا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى . »

« وان أخالفهم مخالفة كلية فى هذا القول لان هذه المأمورية أهم مأمورية يرتبط بها مستقبل البلاد . وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن يعينوا بمرسوم سلطانى فيجب اذن أن يكون تحديد مأموريتهم فى هذا المرسوم نفسه لان عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين فهو المختص بتحديد مأموريتهم . وتحديدها من جهة أخرى لا يكون له قوة مطلقا »

« ومتى كان المرسوم السلطانى ممضيا من رئيس الوزارة والوزارة فانهم يكونون هم المسؤلين عنه . لان عظمة السلطان فوق كل مسئولية . هذه القاعدة يعرفها كل عالم بالقانون وأصوله . »

« فزعم رئيس الوزارة بان تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى مخالف للتقاليد الدستورية في غير محله ولا أشاركه فيه . ولا يجرأ أى مشرع أن يشاركه فيه مطلقا . »

« الأمر ليس بهين حتى يقبل الأبهام فالأمر أمر أمة بتمامها . »

« الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طلب الى عظمة السلطان أن يعينهم فيجب أن يكون المرسوم مشتملا على تحديد مأموريتهم وإلا كان الامر قابلا للتلاعب . والتلاعب لا أقبله مطلقا . »

« وقال عدلي باشا في حديثه أيضا عما يتعلق بالغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة ـ اسمعوا ياسادتي ما قال : »

« قال انه لا شيء أدعى الى تحقيقه من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء . »

« غريب جدا من رئيس الوزارة أن يقول إن الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة هي سبيل احترام الآراء . »

« غريب أن يقول انه للحصول على هذه الحرية يجب المحافظة على الأحكام العرفية وعلى مراقبة الصحافة . »

« عيب أن تكون المراقبة على الصحافة من أسباب احترام حرية الآراء . »

« عيب أن تكون الأحكام العرفية من أسباب احترام حرية الآراء . »

« كان يجب أن نستمر تحت الأحكام العرفية حتى لا يكون هناك ضغط على الآراء »

« هذا كلام له خبيء معناه ليست لنا عقول »

« اذا كانوا يريدون حقيقة الغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة فليلغوها حالا . »

« ولكنهم إنما يستبقون المراقبة على الصحافة لتنشر ما يتفق مع آرائهم وتمتنع عن نشر ما يخالفها . »

« هذا مخالف لما وضعوه فى بيانهم من انهم يتمشون مع إرادة الأمة . »

« قالوا في الشرط الخاص بأن تكون أغلبية المفاوضين من الوفد ان الأمر ليس أمر أحزاب وشيع . ولكن يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبداء واحد متفقين على خطة واحدة . »

« كلام جميل جداً . ولكن رئيس الوزارة فاته أن الوفد المصرى ليس شيعة فيكم ولا حزبا منكم . بل وكيلكم أجمعين . فاذا ما طلب أن تكون له الأغلبية فانما يطلب ذلك ليتحقق أن تكون الأمة التى يمثلها الوفد ممثلة في المفاوضين الرسميين تمثيلا حقيقيا . »

« وأما عن الرياسة فقد أجابوا بجواب لا مبرر له . »

« إن الرياسة لم تطلب لغاية شخصية ولا ارضاء لشهوة فى النفس . فان الضعيف الماثل أمامكم قد احللتموه محلا ليس فوقه محل لمؤمل . وانى أشعر بكل ما في من قوة أن هذه المنزلة لا تعلوها منزلة مطلقا . فلا يزيد فيها أن أكون رئيسا لعدلى ورشدى ما دمت متشرفا بتفضلكم علىّ بانى رئيسكم . »

« ولكن صحبي وأنا اشترطنا هذا الشرط لان عليه معولا في المفاوضات الرسمية . فان الرئيس له أن يدير المفاوضات بمعني انه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقي الدعوة ويجيب عنها وله وصل المفاوضات وقطعها لا برأيه وحده بل بالاغلبية التي اشترطها الوفد أن تكون له ليعتمد عليها في القطع وفي الوصل . »

« اشتراط الاغلبية هو لهذه الغاية . »

« قالوا إن إعطاء الرياسة لغير رئيس الحكومة مخالف للتقاليد المعروفة : »

« هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا علي الحقائق القانونية فيما يختص بالمرسوم السلطاني الذي تكلمت عنه . »

« ما هذه التقاليد ؟؟ لكل بلد تقاليدها فهل في تقاليد مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطي الرياسة لمن يشاء ؟ كلا ثم كلا . »

« هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة فلا اعتبار لها . »

« على انه إذا صح في البلاد الأوروبية ان رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصددها . فان مصر ليس بلدا دستوريا ووزارتها لا ينتخبها الشعب بل هي معينة من طرف الحاكم فلا يمكنها أن تدعي انها وزارة دستورية نائبة عن الأمة . »

«فهي معينة من عظمة السلطان بل وأجادر بالحقيقة الآتية : المندوب السامي أيضا . »

« هذا ليس سرا . بل هو معلوم للجميع وحقيقة ثابتة . »

« فالوزارة في مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكما . بل تمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم . »

« ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الانكليزية . »

« فرئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانكليزية سيسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامي . وهو ، بهذه الصفة ، لا يمكنه أن يكون ، بازاء رئيسه وزير خارجية انكلترا ، حرا فى الكلام لانه مدين له بمركزه . »

« فاذا طلبنا الرياسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حراً مرتكزا على قوة لا تهاب شيأ مطلقا في المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة . لا ان يكون مرتكزا علي قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية لان ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه أى بين الحكومة الانكليزية وبين ..... الحكومة الانكليزية أيضا . »

« ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن لكم ولكني رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانكليزية فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من ذا الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب . الحكومة المصرية . »

« فقلت اذاً جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس . »

« قلنا فى غير هذا المكان اذا عينت الحكومة رئيسا من غير الحكومة فمن ذا الذى يشكو من هذا التعيين ؟ »

« نبئونى !!! خيرونى !! أهي الحكومة الانكليزية وقد أعلنت أنه لاشأن لها في تعيين المفاوضين المصريين ؟ أم هي الامة المصرية وهي تصيح صباح مساء بأن لها رئيسا آخر غير رئيس الحكومة وتقول لا مفاوض الا الوفد ولا وكيل الا الوفد ولا رئيس الا الوفد . »

« الأمة لاتشكو ، لا تتضرر من أن تكون الرياسة للوفد فى أمر متعلق بحياتها المستقبلة وباستقلالها التام . »

« الوزارة كما قلت جاءت وقالت انها تتمشى على ارادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات الرسمية وخلبت عقول الامة بهذا البيان . والآن تقول لا . بل أتفاوض وحدى دون الوفد . للحكومة رأيها . هذا شأنها . ولكن الوفد الممثل للأمة لايمكن أن يولي ثقته من يتفاوض على غير شرطه »

« الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بارادتها وتشترك مع الوفد في المفاوضات . ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ، ليل نهار ، على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة . »

« هذا أمر لا نقبله مطلقا . ان الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع ارادة الأمة وتشترك مع الوفد في المفاوضات فقرحت بها الأمة هي التى تأتى فى الوقت نفسه ، وتعمل على ابعاد الوفد عن المفاوضة . ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية . لا يمكنني أن أقبلها . وأقول ان مهمتى فيكم هي أن أفضح كل مايحصل من خديعة أو غش لكم . وان يسير كل أمر طبق إرادتكم ، فاذا تمكنت من ذلك فحسبى والا فقد قمت بواجبي والسلام . »

انقسام الأمة — كانت هذه الخطبة تنبئ باعلان الحرب بين شقى الأمة . ولم يكن من المستطاع بعد ماورد فيها من توارص الكلام ومختلف التهم ، المساسة بالكرامة ، التي ألصقت بالوزارة أن يؤلف بين قلوب شطرى الشعب . فقد انحاز فعلا شطر منها الى عدلى باشا وانحاز الشطر الأكبر الى سعد باشا

كانت عودتى من الديار الأوروبية فى ١٥ ابريل . ولقد كانت لهفتي شديدة على الرجوع الى البلاد لمشاهدة تلك الروح التى انبعثت في أمتي فألفت بين القلوب ووحدت متنافر الكلمات . تلك الروح التى تجلت

أمامي وأنا أقرأ الصحيفة المصرية في لوزان فأسالت شآبيب دموعي غبطة وفرحا .

عدت وأنا أستبطيء سير القطارات والبواخر التي أقلتني الى هذه البلاد لأستمتع بمرآى ماقرأت أنباءه على صفحات الصحف في ديار الغربة . فما كان أبلغ خيبة أملي إذ ألقيت عصى التسيار فتجلى أمامي ، بدلا من عروس الاتحاد والوئام الجميلة ، شبح التفرقة والخصام البشع . وبخاصة عقب هذه الخطبة المشؤومة التي ألقاها سعد باشا على أهالي حي شبرا التي كانت ثائرة الأثافي ونذير ضياع الآمال . ومثيرة لعقارب الفتن . ولم تكن الظروف لتسمح لي إذ ذاك بالدخول في هذا المعمعان فسكت على مضض وانزويت على أحر من الجمر أرجو الله تسخير من يطفيء هذه النار المتقدة رحمة بالكنانة وشفقة على قضية البلاد أن تداس بأرجل المتخاصمين .

على اننا بقطع النظر عن خطة الزعيمين ، نري ان هذا الشقاق ليس من حسن السياسة في شيء .

ولقد كتب مراسل المورننج بوست الى جريدته بتاريخ ١٣ ابريل يقول :

« امتلأت القاهرة بالدسائس منذ عودة زغلول باشا . ويزداد الانقسام في الوفد باطراد ويرى زغلول باشا أن الأعضاء الأكثر رقيا

فى الفكر ينسحبون من صفه الي صف عدلى باشا . والظاهر أن زغلول باشا مصرّ على تنفيذ رأيه بأن يلح على الوزارة بالحصول على قبول الحكومة البريطانية لتعديلات الوفد لتقرير اللورد ملنر . ويرى عدلى باشا استحالة تحقيق هذا الشرط . »

« هذا في حين أن الضغط متوال على زغلول باشا للاتلاع عن موقفه ، موقف التعصب ، ولكن الظاهر ان هذا الضغط يزيد زغلول باشا عناداً والطلبة والعناصر غير المسؤولة هى التي تعضد زغلول باشا ولكن عدلى باشا حائز لثقة الكثيرين من المفكرين . وعلى ذلك فان استقالة الوزارة تكون نكبة بما أنها الى حد ما تعد انتصاراً للمتطرفين . »

وقالت جريدة « الديلى كرونكيل » نقلا عن شركة « سنترال نيوز » :

« الظاهر أن المصريين لا يستطيعون الاتفاق فيما بينهم على ما يريدونه بالدقة من بريطانيا العظمي . وقد انقسمت الدوائر السياسية الوطنية الى عدد لا يحصي من الدسائس »

« ويلح زغلول باشا زعيم الوطنيين على وزارة عدلى باشا بأن تشدد في قبول تحفظات معينة على تقرير اللورد ملنر قبل بدء المفاوضات . ولكن عدلى باشا ، رئيس الوزارة ، يرى استحالة قبول هذه الاقتراحات . فاذا فرض وسقطت الوزارة فالعواقب تكون خطيرة جداً . »

أخذت الصحف البريطانية تضرب على هذه النغمة المؤلمة والفريقان لاهيان عن سماعها واستيعاب ما ترمي اليه من توسيع ما بين حافتي الهوة التي افتحروها بينهما وكان الأجدر بهما أن يفطنا الى الخطر المحدق بالقضية قبل الاسترسال فى هذا الجدل

الفصل السادس

مساعى التوفيق بين الزعيمين

رسل التأليف بين سعد باشا وعدلى باشا — على ان عقلاء الأمة لم تنم أعينهم عن انتهاج كل نهج للتأليف بين القلوب والجمع بين الأخوين المتخاصمين ما استطاعوا الى ذلك سبيلا . فقد نشرت الجرائد المصرية كثيراً من الاقتراحات في فض هذا الخلاف نذكر من بينها رأيا لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى وهو :

« قد علمنا من حديث حضرة صاحب الدولة عدلى باشا رئيس مجلس الوزراء ومن حديث حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد ومن خطبه المتكررة في حفلات متعددة خصوصا خطبته التى القاها فى حفلة أهالى حى شبرا :»

« أن كلاً من رجال الوفد ورجال الوزارة متفقون تمام الاتفاق على الجوهر الذى تدور عليه الحقوق التى تطالب بها الأمة المصرية وتطلب من الدولة الانجليزية الاعتراف بها قياما بواجب العدالة والحق . »

« وأن الخلاف الواقع بين رجال الوزارة وبين معالى رئيس الوفد ينحصر في أمور ثلاثة : »

« الاول — ان الوزارة تطلب أن تكون رياسة المفوضين الرسميين لحضرة صاحب الدولة رئيسها وحضرة صاحب المعالى رئيس الوفد يطلب أن تكون الرياسة لمعاليه . »

« الثانى — أن الوزارة تطلب أن يكون تحديد مأمورية المفوضين بمذكرة تعرض على عظمة مولانا السلطان مع عرض أسماء المفوضين وبناء على ذلك يصدر المرسوم بتعيين أولئك المفوضين بالطريقة التى يرفعها بيان الوزارة وأسماء الوزراء . »

« ومعالى رئيس الوفد يطلب أن يكون تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى يصدر بذلك . »

« الثالث — ان معالى رئيس الوفد يطلب أن تكون الأغلبية للوفد . »

« ونظرا لما قاله حضرة صاحب الدولة عدلى باشا في حديثه من أنه ليس هناك أحزاب مختلفة بل ان جميع المفوضين متفقون على جوهر

الحقوق . نرى انه لا أهمية لهذا الأمر الثالث وان المظنون ان الوزارة لا تمانع فيه . »

« وبناء على ذلك يلزمنا البحث في الأمرين الأول والثانى وان كان كلاهما فى الشكل لا فى الجوهر فنقول : »

« حيث أن رجال الوفد ورجال الوزارة الحاليين هم الذين وضعوا الحجر الأول فى أساس اتحاد الأمة المصرية واتفاقها واجتماعها على كلمة واحدة هى المطالبة بالحقوق المتفق عليها بين الفريقين فحينئذ لا يحسن أن يختلفوا فى الشكل مخافة أن يؤدى هذا الاختلاف الى انقسام الأمة على نفسها وانشقاقها وتفرقة كلمتها . حينئذ تضيع الثمرة المطلوبة والحقوق الجوهرية لأجل المحافظة على الشكل وهذا ما ننزه عنه الفريقين بعد أن وضعت الامة بأكملها ثقتها فى الجميع وأظهرت من الفرح والسرور والابتهاج ما ملأ الفضاء ووصل الى عنان السماء . »

« وحيث ان حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد قال فى خطبته التي القاها في حى شبرا ونشرت بالجرائد اليومية ما نصه بالحرف الواحد : »

« لكل بلد تقاليدها فهل فى تقاليد مصر ما يمنع ان عظمة السلطان يعطى الرياسة لمن يشاء ؟ كلا . ثم كلا . »

« وهذا قول صريح ان الحق فى اسناد الرياسة انما هو لعظمة السلطان وحده يعطيه لمن يشاء . »

« وما نظن ان الوزارة تخالف حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد في أن هذا الحق هو لعظمة السلطان وحده . على ان كون هذا الحق لعظمة السلطان مما لاشك فيه لأن من يملك تعيين المفوضين يملك تعيين رئيسهم كما يشاء . »

« وبناء على هذا لا يكون هناك معنى لهذا الخلاف وأن تطلب الوزارة ان تكون رياسة المفوضين لرئيسها وأن يطلب معالى رئيس الوفد أن تكون الرياسة لنفسه . لأن طلب كل من الطرفين اسناد الرياسة اليه يشبه أن يكون تحكما على صاحب الحق وهو عظمة السلطان باتفاقهما . فالذى يجب حينئذ أن يفوض الأمر فى الرياسة لصاحب الحق فيها وهو عظمة السلطان. وعظمته يستدعي من يشاء سواء أكان رئيس الوفد أم رئيس الوزارة ويسند اليه رياسة المفوضين . ويطلب منه بعد ذلك تسمية أولئك المفوضين. وعندذلك يعرض ذلك الرئيس تحديد المأمورية وأسماء المفوضين على عظمة السلطان ويصدر به المرسوم السلطانى بالطريقة التى اتخذت فى عرض رئيس الوزراء بيانه وأسماء أعضاء الوزارة . وبذلك ينحسم الاشكال ويزول الخلاف . ونقول حينئذ قطعت جهيزة قول كل خطيب . »

الخرنفش في ٢١ - ٤ - ١٩٢١.

عبد الحميد البكرى — شيخ مشايخ السادة الصوفية

محمد بخيت — مفتى الديار المصرية سابقا

ولكن اللذين وضعا أول حجر في اتحاد الأمة وأقاما عليه الأساس حتى كاد يكمل البناء مضيا فى هدمه ونقضه حجرا على حجر واستمرا فى خلافهما وهما يشعران بانحلال رابطة الأمة من حولهما ولا يرجعان عن خلافهما .

رأى محمد سعيد باشا فى هذا الشقاق — وقد أجرت جريدة وادى النيل حديثا مع صاحب الدولة محمد سعيد باشا تستطلع رأيه فيما شجر من الخلاف بين الزعيمين نقتطف أهم ماجاء فيه قال :

« أرى أن الخلاف القائم بين رئيس الوفد ورئيس الوزراء خلاف عادى يحدث مثله كثيرا بين الرجال المفكرين وانه لا شك زائل قريبا باذن الله . وهذا ما أتوقعه من رجلين عظيمين مثلهما . خصوصا اذا كان سبب الخلاف متعلقا بأمر هام كالمفاوضة الرسمية . واذا تشدد سعد باشا مع الوزارة وتمسك بشروطه معتقدا انها لازمة للقيام بمهمته الشاقة فانما يكون على حق فيما يفعل . على ان شروطه لم تبلغ من الشدة ما يجعل قبولها مستحيلا . »

« ولقد قابلت عدلى باشا أخيرا بمصر ودار الحديث بيننا على هذه الشروط فاظهرت له رأيى بان الاوفق اجابة مطالب سعد باشا لاعتقادى ان من مصلحة القضية المصرية ، بل من أكبر عوامل النجاح لها ، أن تتكاتف الوزارة مع سعد باشا وأن يعمل الاثنان يدا واحدة . وهناك أمر

جدير بالنظر ومن شأنه أن يسهل على الوزارة اجابة شروط سعد باشا ذلك ان انكلترا يهمها الوصول الى اتفاق يرضى المصريين عملا بنصيحة اللورد ملنر في تقريره المشهور لحكومته حيث قال (ان كل اتفاق حكومى بشأن مصر لا يكون على رغبة الأمة «كارثة») وما دامت هذه الأمة لا ترضى باتفاق الا اذا كان على يد سعد باشا وبمعرفته لانه موضع ثقتها فلا أرى مانعا من اجابة شروطه بعد ذلك.»

«ومن الممكن، بلا شك، أن يتنازل عدلى باشا عن رياسة المفوضين الرسميين لسعد باشا. وماذا يمنع عدلى باشا من التنازل عنها وهى لا تذكر أمام مصلحة الوطن. فقد تنازل توفيق باشا الصدر الأعظم عن رياسة الوفد الى بكير سامى بك رئيس وفد أنقره الذى يمثل حقيقة الأمة التركية لما رأى أن مصلحة الوطن تقضى بذلك. فلماذا لا يتشبه عدلى باشا بزميله توفيق باشا الذى كان عمله هذا أكبر مشرف له حتى ضرب به المثل الأعلى فى الوطنية وانكار الذات أمام الواجب الوطني المقدس؟ فهل تظن أن وطنية عدلى باشا تقل عن وطنية توفيق باشا؟ لا أظن ذلك.»

«على أن عدلى باشا نفسه يعلم أن الشروط التى قدمها سعد باشا تعتبر في نظر البعض غير كافية. فكيف يكون موقف الوزارة أمام الأمة اذا لم تقبل حتى هذه الشروط؟.»

«ولربما كان هناك ضرر اذا دخلت الوزارة المفاوضات الرسمية وحدها اعتمادا على انها حازت ثقة هذه الامة كسعد باشا. وعلى أى

حال فليس من مصلحة مصر ولا انكلترا أن تتولى الوزارة وحدها أمر المفاوضة لأن انكلترا تريد كما قلنا اتفاقا ترضاه الأمة . والأمة لا ترضى باتفاق لا يكون لسعد يد فيه . »

« ويجب ملاحظة أن المصريين اذا كانوا أظهروا الثقة بالوزارة فانما يكون سبب ذلك راجعا الى قولها إنها تعمل مع الوفد . فثقة الأمة بها معلقة على عملها مع الوفد لمصلحة الوطن . والوزارة لا تجهل ذلك بدليل انها أعلنت في برنامجها السياسى انها ستعمل مع الوفد مسترشدة بما رسمت ارادة الأمة . ودعت الوفد للاشتراك معها في المفاوضة للحصول على استقلال لا شك فيه . ولهذه الأسباب لا أرى وجها للوزارة في أن تنفرد بالمفاوضة دون الوفد لأن هذا لا يتفق مع ارادة الأمة بل ولا مع رغبة انكلترا نفسها . »

ونحن ، دون أن نتشيع لرأى دون رأي ، نريد هنا أن نقرر حقيقة أمر أتى فى عرض حديث دولة سعيد باشا من قبيل الاستشهاد . الا وهو حادثة توفيق باشا الصدر الأعظم مع بكير سامى بك . فان الحقيقة التاريخية انه طلب من جلالة سلطان تركيا ارسال مفوضين رسميين كما طلب من القائمين بالامر بأنقره ارسال مندوبين لسماع أقوالهم . فلما مثل الوفدان أمام المؤتمر مما تكلم الصدر الأعظم توفيق باشا أولا بصفته رئيسا للمفوضين الرسميين فبسط مطالب تركيا مجملة . فسأله المؤتمر تفصيلا فأجاب بأنه يكل الى بكير سامى بسط هذه التفصيلات . وهكذا كان .

فما كان أحرى، الزعيمين باتباع خطة الصدر الأعظم وصاحبه !!

ولم يقتصر الخلاف على الزعيمين بل دب الشقاق الى داخلية الوفد نفسه وكانت نتيجته وبالا على الامة والقضية الوطنية .

ذلك ان الوفد والى اجتماعاته عقب ماصرح به سعد باشا في خطبه التى ألقاها في حفلات الحفاوة به وكان البحث دائرا في هذه الاجتماعات على الخطة التى يتبعها الوفد في المفاوضات الرسمية . فاجتمع أعضاء الوفد في آخر جلسة فى صباح يوم الخميس ٢٨ ابريل تحت رياسة صاحب المعالى سعد باشا زغلول الرئيس .

وقبل انفضاض الجلسة ورد على الوفد كتاب من حضرة صاحب السعادة على شعراوى باشا هذا نصه :

« حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى المحترم »

« بعد تقديم مايجب من الاحترام . مضى على سنة ونصف تقريبا لم أتشرف أثناءها بحضور جلسات الوفد المصرى . والآن حضرت ثلاث جلسات أوجدت عندى عقيدة أنه لا إخلاص في العمل لمصلحة البلاد ولا إخلاص أيضا من الأعضاء بعضهم لبعض . لذلك قررت أن أنسحب نهائيا من الوفد وأرجو الله أن يوفقنا جميعا لخدمة البلاد . »

« وختاما تفضلوا بقبول تحيتى واحترامى »

ثم انفصل جزء من الوفد واجتمعوا وحدهم وأصدروا البيان التالى الذى وجهوه الى حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وهو :

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى »

« قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول . اننا لانستطيع أن نقاركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار . »

« نقول ، والأسف يملأ قلوبنا ، أنكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد ان أجابت كل طلباتكم ماعدا شرط الرياسة الذى لانراه يقدم أو يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات . »

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم اكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة أخرى وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا وهو عبد اللطيف بك المكباتى . »

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأي والانفراد بالعمل لايسعنا حقا وعدلا الا أن نبرأ الى الله والى الامة من تبعة الشقاق الذى ينجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا في اتقائه الى حد مجاراة بعضنا اياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته . »

« والآن نرى أن الواجب الوطني يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الامة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة

المفاوضين الرسميين بالاغراض التى يجب عليهم السعي لبلوغها فان الوزارة لاتستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز في الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى منها . ولا نخال خزلانها الا خذلانا للغرض الأسمي الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه . »

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لايقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح . »

« ولقد نشعر أن الذين صبروا الي اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقربوا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الوقت . ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا وأعجل من أن يقبل اناة — والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته . »

« فالله نسأل ان يوفق أهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد . »

« وتفضلوا بقبول فائق احترامنا . »

« الامضاءات »

حمد الباسل — عبد اللطيف المكباتى — محمد محمود — احمد لطفي السيد محمد على .

أما حضرة صاحب السعادة عبد الخالق مدكور باشا فانه أعلن رأيه بحديث قال فيه :

« انني لا أرى الدخول فى المفاوضات الرسمية مطلقا الا على أساس صحيح صريح هو أساس الاستقلال التام . »

« ومتى وجد هذا الأساس أصبح الدخول فى المفاوضات مؤديا الى حل مرضى للمسئلة المصرية . وفي الامكان إيجاد الوسائل للاتفاق على أساس المفاوضات الرسمية قبل الدخول فيها . كما انى لا أرى أيضا أن يدخل الوفد في المفاوضات الرسمية تحت المرسوم السلطانى الا اذا ألغيت الحماية . لأن الدخول بهذه الصفة قبل الغاء الحماية يجعل المفوض المصرى تابعا للحكومة التى نريد أن نتفاوض معها ونستخلص حقنا منها . أما بعد الالغاء فلا يكون المفوض المصرى الا الصفة المصرية البحتة . »

على ان صاحب العزة عبد العزيز بك فهمى كان قد أبان رأيه فى هذا الموضوع قبل الآن في محاضرة ألقاها في حفلة تكريم أقامها له بعض رجال المحاماة قال فيها :

« ليس رجال الوفد ولا رجال الوزارة من المعصومين من الزلل فان العصمة لله وحده . وليس رجال الانكليز من المحدثين فى أمور السياسة بل هم من دهاتها المحنكين فماذا عسى أن تكون النتيجة لو تمت المفاوضات الرسمية والمعاهدة الرسمية باشتراك الوفد والوزراء وكان ضررها بالمصلحة المصرية أكثر فى الواقع من نفعها ؟ . »

« ألا تكون البلاد إذ ذاك مسوقة لقبولها لأن وفدها اشترك فيها ؟ أولا يكون الوفد نفسه من العاملين على ترويجها لانها من عمله . والانسان حريص عادة على أن يحبذ عمل نفسه ويظهر القبيح منه بمظهر الحسن ؟ الا ينقلب الوفد اذ ذاك خطرا على البلاد بدل أن يكون عونا لها ؟ اللهم أن هذا ظاهر لاشك عندى فيه . ولا شك عندى فى أن من واجب الوفد أن يبقى هو والأمة كتلة واحدة يدع الحكومة تعمل ماتريد ثم يقرر من بعد عملها فيصوبه لدى الأمة أو يسوءه بحسب مايراه من وجهة المصلحة ويكون إذ ذاك فى عمله حرا لم يرتبط بكلمة ولا توقيع . »

ونحن شخصيا نميل الى هذا الرأى ونزيد عليه انه كان من الواجب على سعد باشا من الوجهة العملية ، فضلا على المحافظة على وحدة الامة ، أن يترك المفاوضات الرسمية لرئيس الوزارة ومن يختارهم من دون أن يثير مسئلة الثقة بالوزارة قبل هذه المفاوضات . ويمكث هو فى مصر أو فى أوروبا للوفد الرسمي بالمرصاد حتى اذا رأى فى خطته أو مفاوضاته أعوجاجا قومه بنصائحه ان أمكن والا فبالطرق الأخري التى تجعل نتيجة مفاوضاته عديمة الجدوى مادام المرجع الأخير لجمعية وطنية تنتخب من نفس الأمة ، والأمة كلها ظهيرة للوفد . وحين ذاك كانت الأمة كلها تكون الى جانب سعد باشا . وهذا خير من الاعمال التى أدت الى إنقسام الأمة وانفكاك رابطة الوفد .

كان من الواجب على الرجل الحريص على وحدة الأمة التى هى السلاح الوحيد الذي يتسلح به ضد خصمه فى القضية الوطنية الكبرى أن يلزم الصمت حتى لايزيد الجرح إتساعاً. ولكن سكرتارية الوفد نشرت قراراً فى ٢٨ ابريل تكذب فيه أن الأكثرية قد كانت على غير رأى الرئيس في مسئلة الثقة بالوزارة وهذا نص هذا القرار.

« تعلن سكرتارية الوفد المصرى أن جميع التصريحات التي أعلنها معالى رئيس الوفد متفقة مع القرارات الصادرة من الوفد ومطابقة للحقوق المخولة للرئيس. »

«وقد تقرر في جلسة اليوم (الخميس ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١). بأغلبية الآراء، عدم تعضيد الوزارة فى الدخول في المفاوضات الرسمية لعدم قبولها شروط الوفد ولجريها على سياسة لاتتفق مع بيانها الذى عاهدت الأمة عليه. »

وسع هذا البيان الخرق على الراقع وزاد الطين بلة وأدى إلى تحرج الحال فى الأمة. واجتمع مجلس نقابة المحاميين للنظر فى الحالة فانفصل جماعة من المجتمعين. وقرر الباقون أن دعوة الحكومة الانكليزية إلى الحكومة المصرية لاتسوغ للوفد الاشتراك في المفاوضات الرسمية المطلوبة لأن الحماية لم تلغ قبل البدء فى المفاوضات. وأبلغوا قرارهم هذا الى الوفد والوزارة ولكن المحاميين الذين لم يحضروا الاجتماع عارضوا في هذا القرار

وقالوا انه لم يصدر الا عن رأى الموتعين عليه . وهكذا حصل الانقسام فى كل هيئة لانحياز بعض أعضائها لناحية وانحياز البعض الآخر الى الناحية الأخرى . »

ولم يستطع سعد باشا أن يسكت عن المنشقين عنه بل أصدر البلاغ الآتى للامة بمناسبة اصدار قرار المخالفين له من أعضاء الوفد :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا في الجرائد خلافهم . وأن يقولوا فينا غير الحق . وقد أفرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة . فلم أنجح . وأبوا إلا الاستمرار فيه واظهاره على طريقة ، تبين منها جليا عدم وجود تضامن في العمل وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه . ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعد بطبعها خروجا عنه . وانفصالا منه لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة . لهذا فاننا ، اعتمادا على الثقة التى شرفتنى بها الأمة وعلى التشجيعات التى لاتزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة خطتنا . نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل : رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية . وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها ،

ويسعون بكل مافى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية . فلا تهنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم . »

« سعد زغلول »

« القاهرة فى ٢١ شعبان سنة ١٣٣٩ — ٢٩ ابريل سنة ١٩٢١ »

قضى عقلاء الأمة على أثر ذلك ليلة من أشد ليالى القلق والانزعاج لما وقفوا على نبأ اشتداد الخلاف فى الوفد وانشقاقه على نفسه وبات أكثر الناس يتساءلون عن المصير بعد ذلك . وهم يوجهون الى بعضهم هذا السؤال :

« هل فى الامكان تلافى هذه الحالة السيئة بالدعوة الى الاتحاد الذى هو رأس مالنا وسلاح الأمة الوحيد فى نضالها على أمانيها ؟ »

ولما ازدادت المظاهرات العدائية للوزارة أصدرت أوامرها الى المحافظات والمديريات بمنع المظاهرات وتطبيق قانون التجمهر . وان الذين يخالفون هذا الأمر يقدمون الى النيابة لا الى المحاكم العسكرية .

ولما كان حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا من الرجال الذين عملوا للقضية المصرية منذ الساعة الأولى . وفي داره عقدت الاجتماعات الوطنية قبل أن تعقد فى دار سواه وفى حديقة تلك الدار اعلن معالى سعد باشا الدعوة ونادى بسقوط الحماية .

ولما كان سعادته أحد الذين تنحوا عن سعد باشا في الحادث الأخير ووقع مع المنشقين على البيان الذى وجهوه لمعاليه ، أراد صاحب جريدة الأهرام ان يستطلع رأيه . وخاصة لما اشتهر عنه من الرصانة والاعتدال في الرأى . فجرى بينهما حديث صرح فيه سعادته بما يلى :

« ليس هذا بأول خلاف ثار في مناقشات الوفد منذ كان فى ديار الغربة . ولقد كانت أسباب الخلاف تنتهى دائما الى الوفاق بفضل التفاهم . وعندى أن الخلاف فى هذه المرة ، وان كان شبيهاً بما سبقه ، الا أن ظهوره بالمظهر العنيف الذى وقفت عليه الأمة كان سببه انه قد دخلت في المسئلة من غير الوفد عناصر غير مسئولة عملت على إخراجه على هذه الصورة التى أزعجت البلاد . »

« أما الدعوى بأن لهذا الخلاف أثراً فى مصير القضية فانى لا أذهب الى مثل هذا الحد . لأننا لو ألقينا نظرة هادئة الى أسباب هذا النزاع لرأيناها منحصرة فى مغالاة كل طرف فى التشدد من ناحيته فيما يراه لمصلحة القضية . فالفريق الذى يرى عدم دخول الوفد في المفاوضة انما يبنى رأيه على وجوب اقامة الوفد مقام المهيمن على المفاوضات الرسمية الواقف بالمرصاد للمتفاوضين لا يأذن (باعتباره دارساً للمسئلة فى جميع وجوهها) لدقيقة ولا جليلة من الأمر تمر دون أن يقلبها على جميع وجوه النظر فوفد الأمة هو عينها التى بها ترى وأذنها التى بها تسمع ويدها التى بها تعمل . ولا محل الى قول من يذهب بأن الوفد لا عمل له بعد إتمام الاتفاق بين

طرفى المفاوضات لأن الوفد مازال ولن يزال وكيل الأمة وممثلها . والوزارة نفسها تقول في بيانها إنها تعمل مسترشدة برأى الامة . والانكليز أنفسهم يعلمون أن لاسبيل للاتفاق مع الأمة الا برضاء الوفد فليس أنجع للعمل ولا أحوط لمصلحة الأمة من أن يبتعد الوفد عن التورط في العمل نفسه بل يبقى فى مكان الناقد النافذ الكلمة فى كل ماتتكيف به المفاوضات . فللوفد دور عظيم قبل أن يصير المشروع الى الجمعية العمومية . وبهذا لايستطيع الانكليز أن يجدوا منفذا يسلكونه الى تسويغ اتفاق لايحقق كل أمانى البلاد . »

« أما الفريق الذى يرى دخول الوفد من الآن فى المفاوضات فهو انما يرمى بذلك الى أنه أولى من سواه بمعالجة القضية فى دورها الرسمى لأنه إنما يثق بنفسه قبل عقده الثقة بغيره . وهذا حين نذهب الى أنضل مذاهب التأويل . ولا يفسر أيضا الا بضرب من المغالاة فى الحرص على مصلحة القضية . »

« على أنه لايخفى انه لابد للوفد من اتخاذ أداة صالحة للوصول الى غاية الأمة لتباشر على طريقته ومبادئه مالا ينبغى أن يتولاه بنفسه . ولا شك أن خير أداة لهذا الغرض هو وزارة صديقة مخلصة لمبادىء الوفد . وتلك هى من خطط الوفد الموضوعة من قبل الآن . فعلى أهل الرأى الاخير الا تفوتهم هذه النقطة كذلك . »

« فالأمة وهى قلقة على مصيرها لابد لأهل الرأى والعقل فيها

من البحث فى أفضل الرأيين والنصح للمخالف باتباع جادة الصواب . ولا غضاضة على من ينزل على رأى الأمة فى أمورها الجسام . »

فألقى عليه الصحفى العظيم هذا السؤال :

« نرى سعادتكم قد صرفتم وجه الخلاف بكل بساطة الى إخلاص الجميع وقد رأيتم ، على صفحات الجرائد ، ان بعض المستقيلين من الوفد قد عللوا خروجهم بما رأوا من عدم الاخلاص فى العمل . »

فأجاب سعادته : « أستغفر الله من أن ينسب الى وفد الأمة ومناط آمالها مثل هذا القول الذى لا أوافق على أنه ينطبق على حقيقة الواقع . »

فلما سأله عما أشيع من ان معالى رئيس الوفد قرر فصل طائفة كبيرة من أعضائه قال : « لم يبلغنى شىء من هذا إلا منك على انه ان كان سعد باشا قد فكر فى شىء من ذلك فهو يعرف النتائج التى تترتب على مثل هذا التصرف مع العلم بأن للوفد قانونا لم يفرط فى بيان الواجب فى هذا الباب . »

« على اننى ارى ان خدمة القضية المصرية انما هى واجب في عنق كل مصرى فليس من حق رجل ان يمنع عنها آخر . وانى ، بالذات ، اقدّر ماانطوت عليه نفسى من التصميم على التضحية فى الجهاد الذي ارصدت نفسى له وما املك اكثر من عامين . فلا سعد باشا ولا سواه يستطيع ان ينكر على مثلى اخلاصه للعمل الذى جاهدنا جميعا فى سبيله

على ان هيئة الوفد أجل وأعلى من أن يكون خروج العضو منها أو دخوله فيها بارادة فرد أو أفراد معه . »

ثم قال سعادته عن موضوع ما ورد في خطابهم لسعد باشا أنه خالف الأغلبية التى انعقد عليها قرار الوفد مع ان سكرتارية الوفد أعلنت ان الأغلبية قررت عدم تعضيد الوزارة :

« لقد انعقدت جلسة الوفد فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٨ ابريل الحاضر . والذى طرح عليها للمناقشة انما هو مسئلة واحدة هى الاقرار على ما قاله سعد باشا في حفلة شبرا من اعلان عدم الثقة بالوزارة فلم توافق الأغلبية على ما طلب منها من ابداء عدم الثقة التى لم يكن فى جانبها من الموجودين الا ثلاثة . أما اللذين لم يوافقوه على ذلك فقد أصبحوا معروفين بما ظهر من قرارهم على صفحات الجرائد . »

« أما مسئلة تعضيد الوزارة التى لم تكن قط موضع أخذ الرأى فى تلك الجلسة . فان كان المراد بالتعضيد هو قبول كل ما تأتى به الوزارة فنحن جميعا ، والأمة معنا ، لانمنح مثل هذا التعضيد . أما اذا كان المفهوم منه هو تشجيعها على الوصول الى الغاية التى عاهدت الأمة عليها فهذا نعده واجبا وطنيا على الأمة كلها . ومثل هذا يقال فى اعلان الثقة بها أيضا ، على أن الفرق بين الأثنين هو أن اعلان عدم الثقة يذهب الى أقبح المعانى وهذا يعوذنا عليه الدليل ويأنف كل ضمير حى من التدلى به . »

ثم قال « أما الجواب على انه هل أصبح من الممكن اشتراك الوفد مع الوزارة في المفاوضات فيستوجب أن أعبر أولا بلسان من يسلم باصل الاشتراك . ولو عبرت بهذا اللسان أيضا لقلت إنه أصبح هذا الاشتراك غير منتج لاية ثمرة بعد هذا التنافر الذى جرح الافئدة وتمادى فيه القول الى الحد الذى لا يستريح معه اثنان للمشاركة فى عمل عام أول شروطه استحكام أسباب المودة والألفة بين العاملين . وذلك هو التنافر الشخصى الذى اشرنا اليه فى مطالب الأمة . وهذه الحالة أصبحت مبررة لعدول الذاهبين الى اشتراك الوفد مع الوزارة عن رأيهم وأخذهم برأى القائلين من أول الأمر بعدم الدخول فى المفاوضة . »

ولما طلب من سعادته الايضاح عن العناصر الخارجة عن الوفد التى أشار اليها في صدر هذا الحديث وقال انها هى السبب فى تصوير الأمر بهذا المظهر المزعج للبلاد قال :

« لا بد ، وأنت صحفى ولك اطلاع على كثير من دخائل الأمور ، ان تكون فطنت لما اشرت اليه . وغاية ما أوضحه من هذه الناحية أن تلك العناصر ترجع الى قسمين : قسم على بساطته ينتصر ، بحكم المودة والعلاقات الشخصية ، الى آراء معينة ولا يعنيه الا مصدرها وقد يلتزم ترويجها والدفاع عنها باساليب قد تكون الى المنابذة أشبه منها بالدفاع . وفريق آخر يرى أن مصلحته فى تكدير الصفو فيتوسل الى هذا بان

يلبس ثوب الصداقة والنصح وسياسته هى (كسر البيض بالبيض) كما يقول المثل الدامى ليخلو له الجو فيتبوء المكان وحده. ووصوله الى غرضه اشهى اليه من وصول الأمة الى غرضها.» اه

وفي يوم ٢٩ أجرى مكاتب جريدة وادى النيل حديثا مع صاحب المعالى سعد باشا زغلول ليقف فيه على رأيه في الحوادث الأخيرة صرح فيه معاليه بما يلى:

«إن ما حصل في جلسة أمس التى عقدها الوفد أن الوفد كان وضع الشروط التى عرضها على الوزارة ونشرت فى الصحف على الاجماع تقريبا فلما لم تقبل الوزارة شروطه قررنا بالاجماع في جلسة أمس عدم الدخول فى المفاوضة ورأت الأغلبية عدم تأييد الوزارة فيها لكونها لم تقبل شروطنا وجرت على سياسة مخالفة لبيانها. ورأت الأقلية تعضيدها وأعلنت فى الجرائد رأيها على طريقة لم يسعنا معها الا اعتبارها منفصلة عن الوفد.»

«وأما على باشا شعراوى فقد اختار أن يستقيل ولكن السبب الذى وضعه لاستقالته من عدم الأخلاص للمصلحة العامة فلا أظنه موافقا للحقيقة ولست أريد أن أدخل في تفاصيل أسباب انفصاله ولا أريد الرجوع الى الماضى.»

«كما انى لا أعرف ان كان لانفصال الأعضاء عن الوفد علاقة

بدخول البعض منهم فى الوفد الرسمى كما يشاع . ولا أريد أن أعرف شيأ من ذلك . »

« أما خطتى الآن فانى قررت ان لا أدخل المفاوضة بعد أن رفضت الوزارة شروطنا وجرت على سياسة مخالفة لبيانها . »

« أما فيما يختص بامكان مباشرة المفاوضات بدوننا فالذى أعرفه هو ان الحكومة الانكليزية تريد الاتفاق مع الأمة المصرية على قواعد تكون ثابتة دائمة وان كل سياسة تبنى على ستر الشعور الحقيقى فى البلاد محكوم عليها بالفشل ان عاجلا أو آجلا . وانى متأكد كل التأكد ان المستقبل للمبادىء التى أخدمها والغاية التي أجرى اليها وأن قوة الرأى العام التى تؤيدنى والروح المعنوية التى أشعر بوجودها فى الأمة ستزدادان قوة ونماء وأن الضغط عليهما لا يزيدهما الا شدة وقوة . »

اقتراح الامير عمر طوسون — مازالت شقة الخلاف تتسع بين الحزبين ، وما برح العقلاء يشفقون على قضية الأمة ويخافون عليها نتائج هذه الحال. فنشر صاحب السمو الأمير عمر طوسون الاقتراح التالى لفض هذا الخلاف :

« الآن وقد اختلف مفكرو الأمة وزعماؤها فى الرأى اختلافا بينا لا نأمن عاقبته وان كان الى هذه الساعة لم يخرج عن حد الجدل بالتى هى أحسن . يجب أن نحصر تشعب الآراء فى دائرة الشورى التى شرعها الله وأجمع عليها العقلاء ووضع أنظمتها المتشرعون لتكون نبراسا نهتدى

به الى الصواب وليظهر الحق بتأييد الأغلبية له وانحياز الأكثرية اليه وليس في الاتفاق على رأى واحد مطمع لأمة من الأمم فى مثل مسألتنا الحاضرة ولا فى ترك الخلاف يتفاقم ، بدون معالجة بهذا الدواء الناجع ، الا الشر المستطير . »

« على أننى لست حتى الساعة مع المتشائمين من جراء هذا الاختلاف بل بالعكس ، أرى من خلاله صفوف الأمة تزداد تماسكا وقوة وراء المطلب الأقدس للوطن العزيز . ولكن ليس معني ذلك ترك الخلاف وتعدد الآراء يلقى على جمال اتحادنا حجابا كثيفا . »

« فاذا لم تحل هذه العقدة بالاتفاق فى أقرب وقت وجب تحكيم الأمة والبت في الأمر برأيها الذى هو رأى الأكثرية الذين ينوبون عنها فان الأمة هى صاحبة الحق . والوفد والوزارة الحاضرة . اذا قلنا انهما يمثلان الأمة فى صورة مصغرة لكنهما لم يتفقا فيجب الرجوع اليها . »

« والرأى في تحكيم الأمة فى الخلاف الحاضر وكل خلاف يجد فى المستقبل فى القضية المصرية أن تشكل جمعية وطنية بالانتخاب فى الحال من أوسع دائرة حتى ان عموم طبقات الأمة تكون ممثلة فيها ، تمثيلا صحيحا فتوجد بذلك هيئة عالية المقام تكون كلمتها المسموعة وقولها الفصل فوق كل خلاف بين الاحزاب والأفراد وبعد تشكيلها تنعقد

تحت رياسة رئيس تنتخبه ، ثم تعرض عليها مسألة المفاوضة فتقرر أن تدخلها أم لا .»

« واذا قررت هذه الجمعية الوطنية العليا مسئلة الدخول في المفاوضة تضع قواعدها وتعين المفاوضين وتعين من بين أفرادها جماعة تكون من جهة متصلة بالمفاوضين لتعلم بما يفعلونه وتمدهم بأفكار الأمة . ومن جهة أخرى مراقبة لعملهم متصلة بالامة . »

« ويجب قبل البدء بتنفيذ هذا الاقتراح بل يجب منذ الآن رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف حتى يكون فى جو خال من غبار الاستبداد كما يلزم أن تكون المفاوضة في مصر ليكون المفوضون المصريون على اتصال دائم بالأمة وليتبادلوا معها الرأى تبادلا يؤدى الى نتيجة اذ لا يتيسر لهم اذا كانوا بلندره الوقوف على آرائها بسهولة ولا تبادل الرأى معها بحرية تامة بخلاف المفوضين الانكليز فان لهم من الوسائل مايمكنهم ، وهم في مصر ، من مخابرة حكومتهم كما لو كانوا في بلادهم . »

« وليس تحقيق هذا المشروع بعسير اذا كانت انكلترا تريد الاتفاق بحسن نية مع المصريين وترغب الوصول اليه في أقرب وقت لأنه حينئذ يحوز رضا الأمة . بخلاف الوسائل التى عمدت اليها فانها لم تجد نفعا وقد ضاع معها الوقت وسيضيع عبثا »

« هذا هو رأيي أدليت به لاعتقادى ان الشورى هى الدواء الحاسم لكل خلاف وهى الوسيلة الوحيدة في تقرير أمور الأمم ومصالحها العامة . وقطع أسباب الاختلاف بينها . وقد فرضتها الشريعة الاسلامية وأقرتها الأمم الراقية . وبذلت فى سبيل تقريرها المهج والأرواح . »

« الامضا »

القاهرة فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١

توالت الاقتراحات المنشورة على صفحات الصحف بين مقالات الأخذ والرد والنقد والتجريح واظهار الاساءآت والتلميح

نصيحة الشيخ بخيت والسيد البكري — وفي ٢ مايو نشر فضيلة الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى النصيحة التالية الى الوفد والوزراء وأدمجا فيها نداء الى الأمة وهذا نصها :

« ياخير رجال مصر العاملين »

« أنتم الذين تقدمتم لخدمة البلاد مضحين في سبيل تحقيق أمانيها النفس والنفيس ، أنتم الذين ضربتم لها المثل الأعلى فى تضحية المصلحة الخاصة أمام المصلحة العامة . أنتم الذين أسستم نهضتها الحاضرة . أنتم الذين وضعتم أول حجر في بناء اتحاد جميع عناصرها . فهل أنتم الآن هادمون ما بنيتم أم هل أنتم محققون بأيديكم ماعجز خصمكم عن الوصول اليه ؟ . »

« تالله إن تبعة هذا الشقاق عليكم اجمعين والأمة تناشدكم درء الخطر بلم الشمل . »

« ان الأمر أمر أمة وليس أمر الوفد والوزارة . دعت الوزارة الوفد للاشتراك معها في المفاوضة الرسمية . وله أن يجيب دعوتها أو يرفضها . اشترط الوفد شروطا لقبوله الاشتراك فى المفاوضة مع الوزارة ولها ان تقبل هذه الشروط أو ترفضها . ولكن يجب على كل هيئة أن لا تنسى ضرورة الوفاق وتجنب الخلاف وتضحية المصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة . قال الله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا . » فواجب على كل منهما أن تطلب المعونة من الأخرى . وواجب على كل منهما ان تبادر لتلبية هذا الطلب وواجب على كل منهما نحو الأمة ان تطلق للجميع حرية ابداء الرأى فان كان الرأى بجانبها شدت أزرها به وان كان متحولا عنها عرفت موضع الضعف منها فأصلحته . قال عز شأنه : « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة . أدفع بالتى هى أحسن . فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم » — وواجب على الأمة نحوهما أن تبدى رأيها بصراحة وهدوء وان توليهما على السواء ثقتها وتعضيدها واحترامها فكلاهما ساع لتحقيق أمانيها ومتفان في خدمتها نازل على حكمها »

« الوفد والوزارة يمثلان طبق إرادة الأمة . وحيث كانت إرادتها واحدة فلا ينبغى أن يكون هناك خلاف فيلزم تبيين كنه إرادتها . »

« قال جل وعلا : (وشاورهم في الأمر) »

« وحيث ان الساعة رهيبة لاتسمح بترك الحبل على الغارب وتحتم سرعة الفصل في تعيين الموقف الحاضر . »

« وحيث ان نتائج الحالة الحاضرة عائدة على الأمة وجب أن تبدى رأيها بصراحة فيما وقع عليه الخلاف حتى ينزل على حكمها الوفد والوزارة . »

« فلذلك ، وقياما ببعض الواجب نحو الوطن العزيز ، نتقدم إلى جميع الهيئات المصرية نيابية وغير نيابية بأن تعقد كل واحدة منها اجتماعا عاما لابداء رأيها فى المسائل المبينة فيما بعد وكل هيئة يعتبر لها صوت واحد والرأى الذى تكون عليه أغلبية الهيئات يعبر عن رأى الأمة الواجب اتباعه . »

« ونرجو من رئيس أو نقيب أو مندوب كل هيئة أن يحرروا محضراً من ثلاث نسخ بنتيجة رأى الهيئة المنتسب اليها او التى يمثلها موقعا عليه منه ومختوما بختم الهيئة ان كان لها ختم . وترسل احدى الصور الى معالى رئيس الوفد والثانية إلى دولة رئيس الوزراء والثالثة الينا حتى اذا اجتمعت لدينا آراء جميع الهيئات أبلغناها الى الصحف ليعرف كل مصرى رأى الأمة الواجب الاتباع . »

المسائل التى يؤخذ الرأى فيها :

« أولا — هل يشترك الوفد فى المفاوضة الرسمية أولا يشترك ؟ »

« ثانيا — من كان رأيه اشتراك الوفد في المفاوضة يبدى رأيه : (١) رياسة المفوضين تكون للوفد أم للوزارة ؟ (٢) في تحديد مأمورية المفوضين أتكون بمرسوم سلطانى أم بمذكرة بيانية ملحقة بمرسوم ؟ (٣) هل يلزم أن تكون أغلبية المفوضين للوفد ؟ »

الهيئات :

« ١ — الهيئات النيابية بجميع أنواعها ولكل هيئة صوت واحد . »

« ٢ — النقابات بجميع أنواعها ولكل نقابة صوت واحد . »

« ٣ — علماء الأزهر والمعاهد الدينية ويعتبرون هيئة واحدة لها صوت واحد . »

« ٤ — الموظفون — يعتبر موظفو كل وزارة بالعاصمة هيئة واحدة لها صوت واحد وكذلك موظفو كل مديرية او محافظة . »

« ٥ — طلبة القسم العالى بالأزهر الشريف والمعاهد الدينية وطلبة المدارس العليا — يعتبر الأزهر الشريف هيئة واحدة لها صوت واحد وكذلك كل معهد دينى وكل مدرسة عالية . »

« ونحن نناشد الأمة أن تبادر بابداء رأيها على نحو ماتقدم ان استصوبته فان الموقف دقيق والوقت ثمين وفقنا الله جميعا الى مافيه خير البلاد . »

وكان أعضاء الجمعية التشريعية، المقيمون فى القاهرة، يوالون الاجتماع ببعضهم لفحص الحالة والبحث فى كل ماكان يستجد من أوجه الخلاف بين الزعيمين وبالتالى بين شطرى الأمة. وسعوا مرارا للتقريب بين الطرفين فاستعصى عليهم الأمر ولم يستطيعوا رم مارث أو رتق الفتق. فعمدوا الى جمع باقى أعضاء الجمعية في صعيد واحد ولكن الظروف منعتهم وبخاصة لان الاجتماع كان المقصود به أن يكون غير رسمى فلا يكون قراره مشمولا بصيغة تنفيذية

بيان اسماعيل باشا أباظه — ولقد نشر حضرة صاحب السعادة اسماعيل باشا أباظه عضو الجمعية بيانا « لابد منه » للبلاد شرح فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية بالأمر قال فيه :

« أسوق الحديث للبلاد ومن بها. وليس للأمة المصرية دون غيرها. لاعلان حقيقة لابد من بيانها. وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض التسمم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية. سواء كان بسبب الخلاف بين الوزارة والوفد. أو بينه وبين أعضائه. أو بين المتشيعين لكل طرف. »

« من تلك الساعة وأعضاء الجمعية التشريعية المقيمون بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويجتمعون اجتماعات خاصة. ويفكرون فيما ينجم عن هذا الخطب المدلهم من المضار بجوهر القضية العامة. قضية الحياة

أو الموت . وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه . بدا لهم غيره . فمن دخول الوفد فى المفاوضات أو اجتنابها . الى تعضيد الوزارة أو عدم الثقة بها الى النص الذى يجب أن يكون عليه المرسوم السلطانى الذى يصدر بتعيين المفوضين الرسميين . الى نص البرنامج الذى يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطانى المشار اليه . الى وجوب الأغلبية للوفد في المفوضين الرسميين ، الى من يجلس على كرسى الرياسة للمفوضين . وهنا عقدة العقد وموضع الخطر ومنبع البلاء وميدان الاصطدام والجلاد والانتحار أمام الفريق الثانى الواقف لنا بالمرصاد ليرف ماذا نعمله في أنفسنا لا لأنفسنا . »

كل هذا حصل وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة يعرفون شيأ من اجتماعاتنا واننا لانضيع أوقات الوزراء لا فى مكاتبهم ولا فى دورهم . ولا نزاحم معاشر الشيوخ والشبان فى ساحات شبرد والكنتيناتال وجروبى وصولت ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا . »

« إلى أن اضطرتنا معرفة الحقيقة الناصعة لاستطلاع آراء الرئيسين (رئيس الحكومة ورئيس الأمة) فى بعض النقط الهامة فظهرت حينئذ أشباحنا وعرفت بعض اسمائنا . وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت مما اضطرنا لهذا البيان الوجيز الخلى ، مع الأسف بل الحزن ،

من فائدة تذكر او محمدة تشكر . ولكن لتكون الأمة على بينة من أمرنا . »

« أما ذلك البيان فهو اننا بعد بحث عميق وفحص دقيق ومناقشات ومجادلات وجهود ومقابلات اتفقت مع بعض زملائي على ان الأمر أكبر والخطب أشد عن ان نستقل به عن باقي زملائنا وقررنا دعوتهم جميعا الى زمان ومكان لنطرح عليهم في اجتماع غير رسمي ماعرفناه من الحقائق والدخائل وما عالجناه من المسائل والمشاكل وما وصلت اليه معلوماتنا ليقرروا في الأمر ما تقتضيه مصلحة البلاد. وقد كلفوني بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا الى حاله . »

« بعد هذا رأينا معا ومع غيرنا أيضا من زملائنا ومن سواهم ان الساعة رهيبة والوقت عصيب والخطب جلل والموقف في غاية الخطورة وأحوج الى العمل منه الى الآراء والقرارات مهما كانت صائبة طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ وخصوصا ان صفحات الصحف مملوءة بآراء الامراء والعلماء والعظماء والكتاب والمفكرين ولم يبد أحد الفريقين إشارة بقول واحد منها . »

« لهذا ولحوائل واعتبارات أخرى لا محل لذكرها الآن قد رؤى تأجيل ذلك الاجتماع الى أن تأتي ساعة يكون الاجتماع فيها أوفى الى الامل وأقرب الى الفائدة المحققة من الساعة المشؤومة التي تجتازها القضية المصرية

وتدعو المصلحة العامة لحصول ذلك الاجتماع ويكون تراره فى ذلك الوقت حاسما ومؤثرا على الأقل الأثر المطلوب لا صرخة في واد ولا شعلة بين الهشيم والرماد . هذا مع استمرار الجميع في الجد والعمل واستعمال الحكمة والروية لتذليل المصاعب الهائلة التى أمامنا ولتمهيد العقبات الشديدة التى في سبيلنا . »

« وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد فى قضائه ويرحمها برحمته وأن يمن على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق آمين . »

٤ مايو سنة ١٩٢١ « الامضاء »

مع كل هذا اشتدت الأزمة وانقطع الأمل فى التوفيق بين المتخاصمين وأصبح العداء بينهما شخصيا وتوالت من المنشقين عن سعد باشا البيانات على صفحات الجرائد ومن الزعيمين الأحاديث والبيانات كذلك. وكل فريق يسعى الى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسئولية الحاله الحاضرة . من ذلك

بيان الدكتور حافظ عفيفى — بيان نشره فى ٤ مايو الدكتور حافظ بك عفيفى العضو بالوفد أبان فيه ظروفا أحاطت به وحدد فيه مركزه تجاه الوفد قال :

« الآن وقد زال كل أمل بايجاد أساس متين لاشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية كما كنت اتمنى لذلك أرى من واجبي ان

أحدد مركزى في الأزمة الحالية بعد ان احجمت للآن عن ان أقول كلمة فى هذا الموضوع حتى لا أزيد العراقيل أمام الاصدقاء المخلصين الذين كانوا يسعون سعياً حميداً للوصول الى الحل المرضى الذي ننشده جميعاً . »

« كان من رأيي ضرورة اشتراك الوفد مع الوزارة فى هذه المفاوضات قياماً بواجبه وطبقا لتوكيله كما ان مصلحة البلاد كانت تحتم هذا الاشتراك في هذا الدور السياسى الخطير الذى تجتازه قضيتنا والذى سيكون له علاقة قاطعة فى مستقبل هـذه البلاد . ولقد ثبت لى بعد المناقشات الطويلة التى دارت بين الوفد والوزارة أن الخلاف انحصر في نهاية الأمر في دائرة ضيقة جدا هى مسئلة رياسة المفاوضين حتى أصبحت هذه المسئلة الشكلية محور الخلاف الذى قضى بصفة نهائيـة على كل اتفاق بين الطرفين . لذلك رأيت من واجبى أن أحادث معالى رئيس الوفد في اقتراحين كان قبول أحدهما يحسم هـذا النزاع الذى كنت أخشى عواقبـه من انقسام الآراء وتشعب الأفكار وأضعاف وحدتنا القومية واتحادنا المقدس . »

« يقضى الاقتراح الأول أن ينتدب الوفد بعض أعضائه للاشتراك مع الوزارة في المفاوضة ما دام الاتفاق تاما بين الهيأتين فيما يختص بالبرنامج السياسى . ويبقى الرئيس مع باقى الأعضاء بالقرب من مركز المفاوضات للاشتراك مع من انتدبوهم لها وتقرير الخطة التى يسير هؤلاء المندوبون فى جميع المسائل المعروضة عليهم للبحث ويكون من واجبهم أن ينسحبوا من المفاوضات اذا قرر الوفد ذلك. وذكرت الرئيس بانه كان قد

أبدى ، أمامى وأمام بعض الزملاء أثناء مناقشة سابقة اقتراحا يكاد يكون هو هذا الاقتراح إذ قال وكرر القول بانه اذا قبلت الوزارة شروط الوفد عدا الرياسة يكون ربح البلاد من هذا القول عظيما . وحفظا لما تربحه البلاد من ذلك يرى ضرورة تأييد الوزارة تأييدا فعليا وحينئذ ينتدب بعض أعضاء الوفد لمعاونتها . »

« رأيت ان قبول هذا الاقتراح كاف لحسم النزاع على احسن وجه ممكن . ولكن الرئيس أبى الموافقة عليه وأبدى لذلك اسبابا لم اقتنع بها . »

« عدت اليه فى اليوم التالى باقتراح آخر : هو ان يدخل بنفسه فى المفاوضة ويتنازل عن الرياسة فيضيف بذلك الى اعماله الخالدة عملا آخر يقابل فى أنحاء البلاد بالشكر والارتياح . فلم يقبل هذا الاقتراح ايضاً . »

« رأيت بعد ذلك ان أكتب له في يوم ٢٧ ابريل خطابا أطلب الى معاليه أن يعرض هذين الاقتراحين على الوفد ويسير على الرأى الذى تقرره الأغلبية أو قبول استقالتى وأمتنعت عن الاشتراك فى أعمال الوفد من هذا التاريخ . »

« هذا هو مركزى رأيت بصفتى عضوا من أعضاء الوفد الذى وكلته الأمة أن أحدده أمامها وهى صاحبة الرأى الأعلى على كل حال . »

« والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز . »

« الامضا »

اشتد الضغط من الحكومة على الفريق الموالى لسعدباشا وأصبحت المظاهرات العدائية للوزارة تفرق بالقوة القاهرة من رجال الجيش والبوليس المصريين وتفاقمت الحالة من جراء ذلك. ودخل الأمر فى دور عناد من الطرفين لم يكن مما يرضى العقلاء من رجال الأمة بل من الأجانب أنفسهم

عرائض الثقة بالوزارة — وعمدت الوزارة الى حمل الناس على توقيع عرائض ثقة بدولة عدلى باشا ليعارض بها عرائض الثقة التى وقعتها الأمة بهيآتها وأفرادها لسعد باشا.

ولم يكن هذا العمل من حسن السياسة في شيء فى ذلك العهد الذى توترت فيه أعصاب الأمة وكان الفريق الأكبر منها منحازا لجانب سعد باشا وكان المنتظر أن تفشل هذه المحاولة فشلا لا يعلى مركز عدلى باشا.

وكما أن الحكومة قدخرجت عن الرزانة في هذا الأمر وكان الواجب عليها أن تتمالك نفسها مهما يبلغ من تحرش سعدباشا واتباعه بها فانها لم تحسن فى اصدارها أمرا الى الموظفين بعدم اقامة الحفلة التى كانوا اعتزموا على اقامتها لتكريم سعد باشا. لان بعض الموظفين لم يذعنوا لأمرها وأقاموا الحفلة فعلا فاضطرت الحكومة الى تقرير محاكمة الرؤساء الذين قاموا بهذا العمل وكان من بينهم قاض فلما قدم للجمعية العمومية للمحاكمة برأته الجمعية. ولكن مجلس تأديب الحقانية حكم على وليم افندى مكرم عبيد المدرس

بمدرسة الحقوق السلطانية بمعاقبته بقطع شهر من مرتبه فاستقال من الحكومة وانضم عضوا فى الوفد وكان بعد ذلك من أعضائه الشديدى الوطأة في معاداة الحكومة .

ولقد أراد بعض المنتمين الى الوفد أن يستطلع رأى سعد باشا في الحالة بعد أن وصلت الى هذا الحد فصرح له بما يلى :

« أرى انه لا يجوز لى ولا لأحد من أصحابى المخلصين أن يشترك في العمل مع وزارة تريد أن ترغم الناس على الثقة بها وتستخدم جميع الوسائل فى سبيل الضغط على شعور الأمة وتحويله الى جهتها . ولو أنها قبلت اليوم جميع الشروط التى رفضتها بالأمس فانى لا أرضى بالاشتراك معها في المفاوضة مطلقا بعد ان التجأت الى هذه الخطة التى سمحت بها لنفسها واعتبرتنى عدوا لها فأصدرت أو امرها الى جميع الموظفين بالا يشتركوا فى أى احتفال يقام من أجلى . كما قهرت كثيراً منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييداً لى وكما حرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمى وكان جزاء الهاتفين لى فى طنطا ضرب الرصاص ولا يزال سراح المعتدين مطلقا . وأغرب من ذلك ان رئيس الوزارة نفسه يصر فى حديثه الأخير مع وفد الغربية الذي قابله للاحتجاج على هذا الحادث الاليم على وجوب تداخل البوليس لقمع المظاهرات التى يعتبرونها اليوم مكدرة للراحة العمومية . وما نحسب الا انها مكدرة لمزاجهم السياسى

والا لما كانت محللة وسائغة يوم أن رفعهم المتظاهرون على الأعناق لما صدر بيانهم السياسى من النزول على مشيئة الأمة والاشتراك مع الوفد الذى يمثلها . والوزارة ترى وجوب القاء القبض على من ينبهون الناس لتأييدنا وزجهم في السجون . أما المأمورون الذين يطيعون أوامرها فى قهر الناس على اظهار الثقة بها فهم جديرون بالمكافاة والاكرام . » اه

اهتم سعد باشا فى هذا الحديث بشخصه وشخص الوزارة دون اهتمامه بالقضية الكبرى الذى أقيم للدفاع عنها . وكذلك نسى الناس القضية الوطنية وانصرفوا عنها للاهتمام بشخص سعد باشا فكان الهتاف له ولاسمه كما نسوا الخصم المشترك وصار الدعاء على عدلى باشا دون من يريدون الخلاص من نيرهم »

بيان حمد باشا الباسل فى فض الخلاف — عمد حمد باشا الباسل بعد ذلك الى تبيان الحوادث كما جرت وعرض فكره على الأمة في فض الخلاف كما عرض كل مفكر وكل ذى رأى رأيه على صفحات الجرائد فأذاع بيانا للأمة حوى أطوار الخلاف من مبدئه الى نهايته واتبعه برأيه فى الوسيلة لفضه عله يصل الى نتيجة محمودة فقال :

« إن الأمة علينا من الحقوق ما يحتم أن نقضى اليها بحقيقة الواقع فى أسباب الخلاف الذى كادت ثماره المرة تبلغ من النفوس ما أرادته الأهواء والشهوات وان ندلى اليها بما نراه من العلاج الذى يقتلع جذور هذه الثمرة فتطمئن الأمة على وحدتها وتستبقى للشدائد قوتها . »

« يوجد خلافان : الأول بين أعضاء الوفد ورئيسه والثانى بين الوزارة وبعض أعضاء الوفد فالخلاف بين أعضاء الوفد ورئيسه نشأ عن خلف في الوسيلة والطريق التى يجب اتباعها للوصول الى الغاية التى عاهدوا الأمة عليها . »

« قرر الوفد أن لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت جميع التحفظات التى قدمها الى اللورد ملنر . وقرر أيضا أن تشكل وزارة مصرية تكون موالية للوفد حائزة لثقته وليس فيها أحد من أعضائه . وكان المعروف بيننا جميعا ان هذه الوزارة يكون على رأسها عدلى باشا . ذلك من وقت ان دعى للعمل معنا فى أوروبا ، وقد صرح ونحن فى لندره انه لا يقبل رياسة الوزارة الا اذا تحصل على وعد كتابى باستعداد انكلترا للغو الحماية »

« صدر بلاغ انكلترا بخصوص الحماية فعندها قبل عدلى باشا تشكيل الوزارة ونشر بيانه السياسى المعروف فجبذته الأمة واحتفلت به لأجله . »

« جاء الرئيس وباقى الأعضاء الى هنا وعقد الوفد جلسات متعددة فكانت الغالبية متمسكة بقرار الوفد وهو عدم دخوله فى المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت تحفظاته وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره وعندها يدخل الوفد فى المفاوضات . ولكن الرئيس أصر على

دخوله فى المفاوضات الرسمية فوافقه البعض وانحاز اليه البعض على خلاف رأيهم اتقاء لما ينتج عن الخلف. وقد اشترط شروطا المدخول قالها الرئيس فى حديثه الذى نشر فى جريدة الاهرام يوم ٢٢ ابريل وكانت الفكرة السائدة بين أعضاء الوفد أنه اذا قبلت الحكومة تلك الشروط فان الرياسة لايكون التمسك بها داعية للخلف والشقاق . فلما ظهر حديث الوزارة الذى نشر فى جريدة الأهرام الصادرة في يوم ٢٥ ابريل ورأينا انها أجابت كل شروط الوفد ماعدا الرياسة اجتمعنا مع الرئيس فوجدناه متشبثا بمسئلة الرياسة وانه يريد أن يعلن عدم الثقة بالوزارة فى ذلك اليوم في حفلة شبرا لأنها لم تقبل هذا الشرط . وبعد مناقشة اتفق معنا على انه لايقول شيأ فى هذه الحفلة بخصوص الوزارة اذ ربما نجد علاجا لهذه المسئلة التى هى فى الشكل لافى الموضوع . وهذا الحل اما بالتنازل عنها أو بالرجوع الى قرارنا الأول وهو عدم الدخول فى المفاوضات وترك الوزارة تعمل وحدها على انفصال معنا . »

« فى مساء هذا اليوم قال الرئيس ما قال فى تلك الحفلة وأعلن عدم الثقة بالوزارة . ثم اجتمعنا به بعدها وسألناه عن ذلك فقال انني أعلنت هذا لأن أحد أعضاء الوزارة جاءنى اليوم وقال اننا لانقبل أن نتنازل عن رياسة الوفد الرسمى فلم يسعنى الا أن أعلن عدم الثقة بها وقدم لنا بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة فى الوزارة وطلب منا الموافقة

عليه . ولما لم نوافقه تأجلت الجلسة الى صباح اليوم التالى وفى هذه الجلسة طلب أحد الأعضاء تأجيلها الى صباح يوم ٢٨ رجاء الوصول الى حل . وفعلا تأجلت . وفى اليوم المحدد وهو يوم ٢٨ اجتمعنا فى الساعة الحادية عشرة وكنا عشرة وهم الرئيس ومحمد باشا محمود . ومدكور باشا . وسينوت بك . ولطفي بك . ومحمد على بك . وخياط بك . ومصطفى النحاس بك . وواصف غالى بك . وأنا . وأرسل ثلاثة من الأعضاء (هم الدكتور عفيفى بك . وماهر بك . وويصا بك .) خطابات برأيهم فلم يطلعنا الرئيس عليها لأنها كانت بالطبع مخالفة لرأيه كما ظهر من البيان الذى نشره الدكتور عفيفى بجريدة الاهرام مع انه من المحتم على الرئيس ألا يكتم شيأ عن الأعضاء خصوصا فى مسئلة هامة مثل هذه ولكنه خالف هذه القاعدة . »

« طرحت مسألة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين فرفضها غيرى ستة منهم الأربعة الذين نشروا بيانهم فى الصحف الصادرة فى يوم ٢٩ واثنان هما مدكور باشا وخياط بك الأول نشر رأيه فى جريدة الأخبار بتاريخ اليوم المذكور والثانى كتب برأيه خطابا الى الرئيس وعدل عن نشره فى اليوم التالى . ووافقه على عدم الثقة غالى بك . ومصطفى النحاس بك . أما سينوت بك فانه لم يحضر المناقشة ولم يعط رأيه لأنه كان خارج قاعة الجلسة فاذا اعتبرنا أن رأيه مع الرئيس فالغالبية مع ذلك ضد البيان المذكور . »

« رأى الرئيس أن الغالبية ليست معه فقال بصريح اللفظ انى سأنشر هذا البيان باسمى وتحت مسئوليتى لأن هذه هى عقيدتى فى الوزارة ولكل منكم أن ينشر رأيه بحسب ما يعتقد . خرج بعض الأعضاء وبقيت معه علّه ينظر الى الخطر الذى يلحق بالقضية المصرية بسبب الاختلاف فى الرأى على مسئلة شكلية لاتقدم ولا تؤخر فى مطلب الأمة الاسمى . »

« فلما لم أجد منه قبولا وظل متمسكا برأيه خرجت وحررنا له الكتاب موقعا عليه منا نحن الأربعة كما نشرته الصحف . »

« قرأت بعد ذلك بيانا من سعد باشا بأنه اعتبرنا منفصلين وهذه مسئلة لاأرد عليها لأنه اذا كان (كما يظهر من عبارته) انه يظن اننا منفصلون عن خدمة القضية المصرية فنحن مازلنا ولن نزال متمسكين بمبدئنا وهو خدمة القضية المصرية باخلاص وقد عاهدنا الأمة وعاهدنا الله على ذلك وليعلم المصريون ان خدمة هذه القضية معلقة فى رقابنا وكل مصرى ملزم بالعمل فيها بكل ما استطاع من قوة . وما كنا موظفين فى الوفد حتى نفصل عنه . وقد صدر بيان آخر بتوقيع النحاس بك سكرتير الوفد بان الغالبية قررت عدم تعضيد الوزارة فعجبت من هذا البيان إذ لم يكن الموضوع الذى طرح فى الجلسة هو عدم التعضيد بل الذى طرح هو عدم الثقة وقد زال عجبى عند ما علمت أن الرئيس عقد جلسة أخرى فى مساء ذلك اليوم من البقية الباقية وطرح عليها بيانا آخر يشمل عدم

تعضيد الوزارة فلم يحز هذا البيان من البقية الا الاغلبية فقط كما هو ظاهر من نفس القرار الذى نشر . وهناك فرق كبير بين جلسة تشمل كل أعضاء الوفد ماعدا ثلاثة وجلسة تشمل أقلية الوفد . »

« ظهر هذا الخلف وكبر بشأن مسئلة شكلية كما قلنا ، وهى مسئلة الرياسة وأصبح الخلف الآن بعد قرار الوفد جميعه — سواء الذين مع سعد باشا الآن أو الآخرون — محصوراً فى نقطة واحدة . لأنهم جميعاً اتفقوا على عدم الدخول فى المفاوضة . فالخلف اذن محصور فى تعضيد الوزارة أو عدم تعضيدها . »

« فعلاج هذا الداء هو أن ننزل جميعاً على ارادة الأمة وأن تجمع الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وكل الهيئات النيابية فى صعيد واحد تحت رياسة رئيس الجمعية التشريعية وأن يؤخذ رأى هذه الهيئات فى تعضيد الوزارة أو فى عدمه . فان حاز رأى التعضيد الغالبية فبها والا فوجب على الوزارة التخلى عن العمل لأنها لاتستطيع أن تعمل بغير تعضيد . ويكون الاقتراع سريا حتى لايقال إن الحكومة كان لها تأثير على المقترعين . »

« هذا رأيى أدلى به الى الأمة وأرجو من كل هيئة مخلصة أن تعمل على الوصول اليه والله الهادى الى سبيل الرشاد . »

الامضاء »

بيان رئيس الوزراء — وفى يوم ٥ مايو نشرت الصحف بياناً سياسياً لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

« ما كنا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للاشتراك معنا فى المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن أى خلاف . »

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة السلطان تعيين وفد رسمى للمفاوضات تفضل عظمته فأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة . وقد وضعت الوزارة برنامجاً سياسياً يسع تحقيق مطالب البلاد . »

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى فقد رأت توحيداً للقوى أن تشرك هذا الوفد معها فى المفاوضة ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك . »

« تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح التام لأنه جاء مطابقا لآمالها وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة بهذه الوزارة ومن تعضيدها . »

« عاد سعد زغلول باشا ومن معه من زملائه فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى أقيمت لهم وبعد قليل دعونا الوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه . »

« تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رياسة المفوضين تلك الرياسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه . »

« وقد أوضحنا له ان التقاليد السياسية فى جميع البلاد لاتسمح ، بحال من الأحوال ، أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده . »

« أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له اذ أن مصر ، وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة ، لايجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف بها تقاليد تلك الدول التى تريد هى أن تكون فى مصافها . »

« فلما أبلغته الوزارة انها لاتستطيع اجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة أخذ يبرره بنظرية ان سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفاوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسبهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها . ومما يؤسف له ان استعمل فى التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لمن مدوا أيديهم اليه ولا تبررها أى ضرورة اذ زعم « أن رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانكليزية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى . وهو بهذه الصفة لايمكن أن يكون ، بأزاء

رئيسه وزير خارجية إنكلترا ، حراً في الكلام لأنه مدين له بمركزه . »

« على أنه يجب أن يعلم هو وغيره اننى لست موظفا انكليزيا وأن ليس وزير خارجية انكلترا رئيسا لى بل انى رئيس حكومة مصر قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطني بحرية لايحدها أى اعتبار من الاعتبارات . »

« وكيف لا أكون حراً فى الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية انكلترا وأنا الذى صرحت فى بيان وزارتى الرسمى اننى لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد . »

« وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لايرضى بالاشتراك معها فى المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه . وحجته فى ذلك ان الوزارة ترغم الناس على الثقة بها وانها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بألا يشتركوا فى أى احتفال يقام من أجله كما انها اكرهت كثيراً منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييداً له وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه بل أن جزاء الهاتفين له فى طنطا كان ضرب الرصاص . »

« فأما مايزعمه من إرغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة فى حاجة الى السعى فى الحصول على مظهر جديد لتعضيدها وهى لم تشاء أن تنشر ماورد ، ولا يزال يرد عليها بكثرة ، من رسائل التعضيد والتاييد سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد . »

« واما اصدار الاوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك ان الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى اقامة حفلة تكريم له ان هذا العمل الذى اتى فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لاتعلق له بجوهر القضية المصرية لايتفق مع واجباتهم نحوها ، بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية . وهذا حق لا يمكن انكاره على أية حكومة من الحكومات والا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها . »

« وأما المظاهرات فان الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام . واذا كان لأحد من الناس حق الامتعاض من هذا فليس هو سعد باشا . فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياما عديدة والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة . غير ان الناس ضجوا من استمرارها وظهرت لهم آثارها السيئة فى أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم . ثم ان سكان المدن لايستطيعون أن يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين وما يلازم المظاهرات من تشويش العاطلين . وليست عيشة المظاهرات المستديمة هى العيشة العادية فى أى بلد من بلاد العالم . وللناس مصالح يغدون ويروحون لقضائها . وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهتاف الهاتفين . ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تفوق اشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى ابتذلها التكرار . »

« أما حادث طنطا فليس احد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه . وها أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت ادانته فيه جزاءه الحق . »

« هذا ونظراً الى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه فقد قررت الوزارة السير فى عملها الذى أخذته على نفسها وعرضت الأمر على عظمة مولانا السلطان نصدر نطقه الكريم الى بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياستى وتنفيذاً لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك . »

« وإنا نعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهيء للمفاوضات جواً صالحاً يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم . والى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات . وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد . »

« عدلى يكن »

ان من ينظر الى أحوال هذه الأمة بعين مجردة عن كل هوى تأخذه الدهشة والعجب العجاب من التطورات المتناقضة التى طرأت عليها منذ السنوات القليلة الأخيرة . فبينما هى غارقة فى بحار التواكل وعدم الاهتمام لشىء من أمور العالم اذا بها تهب فجأة على رأى واحد متماسكة متساندة

كأنها البنيان المرصوص تتقدم الى ساحات الموت بلا تهيب أو وجل كأعرق الأمم في اليقظة والانتباه . ثم لم تلبث فى هذا الانضمام العجيب الذى أكبره فيها القريب والغريب حتى تتفكك عراه تفككا ما كان ينتظر بعد هذا الاتحاد المطرب . انقسام لم يكن له مسوغ يصح الاعتداد به أو التعويل عليه .

أمور يحار فيها عقل الباحث في أطوار هذه الأمة التى أتت بالعجائب والغرائب في تاريخها الحديث .

بيان الخمسة الأعضاء المنفصلين — بعد ذلك أعلن الخمسة الذين انفصلوا عن سعد باشا انهم رجوا من حضرة صاحب السعادة على شعراوى باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمى بعد انقطاعهما عن الاشتغال بالقضية المصرية من يوم اختلافهما مع سعد باشا ان ينضما اليهم ويسيرا معهم في خدمة البلاد وأهلها . لانهما من مؤسسى النهضة ومشيدى بنيانها منذ بدئها . فلبيا دعوتهم وأصدر الجميع بعد ذلك بيانا مطولا قالوا فى نهايته انهم لم ينفصلوا عن العمل بل هم دائبون يدا واحدة على خدمة القضية المصرية .

انحصرت القضية المصرية بعد ذلك فى طعن الرئيس على الأعضاء المنشقين عنه فى الصحف اليومية بقلم من ينتمون اليه وما كان أكثرهم ! وفى خطبه وبياناته . وأخذت أخبار المداولات التى حصلت فى باريس ولندره تذاع على طريقة تنقص من فضلهم فى أعين الأمة .

من ذلك انه قال إن عدلى باشا ورشدى باشا واحمد لطفى السيد بك قدموا ، على غير علم منه ومن الوفد، مشروعا للاتفاق الى اللورد ملنر يرمى الى الحماية في أخص معانيها .

كما أن معاليه كان على الأقل راضيا عما كان يذاع بين الجمهور من ان صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك قال عن مشروع ملنر « انه استقلال ونصف » مع اننا اثبتنا هنا رأيه فى المشروع مضافا اليه التحفظات .

وما الى ذلك من طعنه على الأعضاء الذين أوفدوا الى مصر ليعرضوا على الأمة مشروع اللورد ملنر حيث نسب اليهم انهم حرفوا تفسير مواده عمدا لغاية فى أنفسهم .

فاضطر هؤلاء الأعضاء الى اصدار بيان للأمة فى يوم ١٤ مايو أبانوا فيه كل ما خفى عن الجمهور فى تلك المطاعن التى لو صحت لكانت وصمة عار تلتصق بهؤلاء الذين تصدوا الى خدمة الأمة فخانوها — على هذا الزعم — أبلغ خيانة تسجل عليهم فى التاريخ .

واليك نص هذا البيان :

بيان للأمة

« يطعن فينا سعد باشا بكل أساليب الطعن فى الخطب والبيانات وبواسطة بطانته فى الصحف اليومية والمنشورات السيارة المهملة من الامضاء . يطعن فينا بما يذيعه من أخبار مداولاتنا بعد أن تصاب بالبتر

أو بتحريف الوقائع عن مواضعها . يطعن فينا لأن الوزارة لم تعطه رياسة الوفد الرسمى وما كنا بوزراء ولا أراد أحد منا أن يكون رئيساً للوفد الرسمى ولا عضواً فيه ولا طلب أحد منا مجدا خالدا بامضاء المعاهدة . إنما نريد شيئا واحدا يريده جميع أفراد الأمة وهو الوصول الى استقلال بلادنا على يد أى كان من أبناء النيل . وما نحن الا عمال لهذا الغرض دون سواه . فلا يضايقنا أن ينتج عملنا عرضا أن يسجل لمعالى سعد باشا أجمل صحيفة فى تاريخ عظماء الرجال ومحررى الشعوب »

« فعلام يحمل علينا سعد باشا نفسه وبأعوانه ورسله الى أقاصى البلاد هذه الحملة الشعواء ؟ وما ينقم منا الا أننا خالفناه فى الدخول فى المفاوضة وفى محاربة الوزارة جزاء لها على منعها اياه من رياسة الوفد الرسمى واننا رأينا هذا المطلب مطلبا تافها لا يستحق أن يكون من جانب وكلاء الأمة مثارا لخلاف يرخى أواصر الاتحاد فى البلاد . »

« اننا نقدر المسئولية التى علينا قدرها الآن كما قدرناها فى الماضى حين اتهمنا سعد باشا بتلغرافه الذى وصل مصر قبيل وصولنا اليها بأننا مع تمسكنا بالتحفظات نريد أن نروج فكرة ترمى الى تعضيد وزارة للدخول فى المفاوضات بلا قيد ولا شرط (كذا) . على ان سعد باشا يعلم حق العلم أن الخلاف بينه وبين أكثرية الوفد انما كان واقعا على ان الأكثرية تريد عدم دخول الوفد فى المفاوضات الا بعد قبول التحفظات ولكنها تعضد وزارة الثقة للدخول فى المفاوصات اذا كان بيدها تصريح بأن النص

على الغاء الحماية أساس من الأسس التى تبنى عليها المفاوضات . أما سعد باشا فكان رأيه وتنفيذ أن الوفد يكتفى للدخول فى المفاوضات الرسمية بمجرد تأكيد من الحكومة البريطانية بأن ينص فى المعاهدة النهائية على الغاء الحماية كما حادث بذلك مراسل الأخبار ومراسل الديلى هرالد فى باريس . فزعم الرئيس أن الأكثرية تعضد وزارة الثقة بلا قيد ولا شرط زعم باطل . على ان الرئيس قد ارتكب بسلوكه هذا خطأين سياسيين : »

«أحدهما أن حديثه مع مراسلى الجريدتين من شأنه أن يفهم الانكليز أن الوفد قد نزل عن قراره الاجماعى الذى أقرته الأمة عليه بل ان بعض الصحف البريطانية « المورننج بوست » قد صرح بأن الوفد قد نزل عن مطالبه وانضم بذلك الى حزب المعتدلين . »

« الثانى ان اتهام اكثرية الوفد بالباطل علنا بأنها تروج المفاوضات على يد الوزارة بلا قيد ولا شرط لايقل ضرراً عن حديثه السابق ذكرهما وفيه مافيه من اظهار الوفد بمظهر المنشق على نفسه على طريقة رسمية فى مصر وفى بريطانيا العظمى . فلو أن سعد باشا كان يتكل فى تقدير سكوتنا عن دفع تهمه عنا على اشفاقنا من مسؤولية ظهور الشقاق فى ذلك الظرف فعلام يتكل الآن بعد ان وصلت المسألة المصرية الى الأيدى الرسمية لتكون موضوع المفاوضات بين الحكومتين . وبعد ان أصبحت الحكومة

المصرية تصرح عاليا بأن ليس لها برنامج الا برنامج الوفد ولا غرض لها الا غرض الوفد ؟ »

« على اننا ، حتى مع هذا الاعتبار ، لا نزال نحب الا أن لانجارى سعد باشا فيما نفعل ، بل نحافظ على أن لا ننشر ماحقه أن يبقى الآن مطويا الى أن ينشره التاريخ . غير اننا مضطرون بحكم الذمة أن نصحح الوقائع التى رواها الباشا خطأ خدمة للحقيقة وايقافا للشبوات أن تعبث بمصالح البلاد . »

— ١ —

« قال سعد باشا ان عدلى باشا ورشدى باشا ولطفى السيد قدموا من ورائه مشروعا يرمى الى الحماية فى أخص معانيها . »

« والواقع المعروف عند جميع أعضاء الوفد انه لم يكن هناك مشروع من هذا القبيل أصلا . »

« وتحرير الخبر انه لما تقدمت المفاوضات الشفوية بين الوفد ولجنة ملنر افترق الطرفان يوم ٥ يوليه على أن يضع كلاهما بالكتابة مذكرة بما فهمه كل طرف من تلك المفاوضات . »

« غير ان الوفد بعد ان وضع مشروعه بمعاونة عدلى باشا لم ير من الحكمة أن يقدمه قبل ان ترد اليه مذكرة اللجنة . ففى يوم ١٦ يوليه زار عدلى باشا اللورد ملنر فاخبره بأن مذكرة اللجنة قد تمت وانها سترسل

الى الوفد غدا ودفع له صورة منها فقرأها عدلى باشا أمامه وأنكر عليه انها النتيجة الدقيقة لما جرى فى المفاوضات وأفهمه أن الوفد لا يقبل الأصول الواردة بها بحال من الأحوال . وجادله فيها حتى استماله الى امكان نزوله عن بعض النصوص الى خير منها متى قبلته اللجنة ولكى يقيد نتيجة هذه المقابلة كتب هذه التعديلات أمامه بالقلم الرصاص وجاء عدلى باشا الى الوفد مباشرة وأخبره بهذا الخبر وقرأ عليه هذه التعديلات فارتاح الاعضاء لمسعاه وفى مقدمتهم الرئيس . وفى اليوم التالى وردت مذكرة اللجنة كما هى أى بدون تعديل فلم يجب عليها الوفد الا بتقديم مشروعه . فكان جواب اللجنة على ذلك المشروع جافا شديد اللهجة مازما أن يكون استمرار المناقشات منها على أساس مذكرتها هى لا على أساس مشروع الوفد . فأراد الوفد أن يقطع المفاوضات بكتاب الى اللورد ملنر ولكنه رؤى بعد ذلك أن يطلع عدلى باشا اللورد ملنر على هذا الكتاب قبل ارساله رسميا وأن يتوسط فى الأمر . فاخذ عدلى باشا كتاب الوفد يوم ٢٤ يوليه واطلع اللورد ملنر عليه . وبعد مناقشة اتفقا على ان اللجنة تعدل مذكرتها لامكان استمرار المناقشات . وبهذه المناسبة طلب اللورد ملنر من عدلى باشا أن يرسل اليه نصوص التعديلات التى كان كتبها يوم ١٦ يوليه على تلك المذكرة فرجع عدلى باشا توا الى الفندق وأخذ يدخل تلك التعديلات التى قد اطلع عليها الوفد على مذكرة اللجنة وكان حاضرا وقتئذ كل من رشدى باشا ولطفى السيد ومحمد على ولم يكن

لأحد منهم شرف الاشتراك فى العمل فى هذه التعديلات التى معظمها مطابق لمشروع الوفد. وفي صباح ٢٥ يوليه قدم عدلى باشا مذكرة اللجنة معدلة هكذا الى اللورد ملنر وفي هذا اليوم عينه أخبر لطفى السيد الوفد بذلك.»

«على ان اللجنة لم تقبل هذه التعديلات ووضعت مشروعا آخر قابل من أجله سعد باشا اللورد ملنر.»

«ومهما يكن من الأمر فان سعد باشا صرح فى الوفد مراراً ان مذكرة ملنر الأولى مضافا اليها هذه التعديلات المذكورة خير من المشروع الأخير.»

«أفبعد هذا يصح أن يقال إن لعدلى باشا مشروعا قدمه فى غفلة من الوفد باشتراكه مع رشدى باشا ولطفى؟ أم الواجب أن يقال كما هو الواقع ان عدلى باشا كرجل سياسى، توصل بصفته الشخصية وهو خارج عن هيئة الوفد الى أن ينزل اللورد ملنر عن بعض افكاره غير الموافقة للمصلحة المصرية والى وصل المفاوضات بعد وشك تقطعها؟»

— ٢ —

«يذيعون الآن بين الجمهور أن عبد العزيز فهمى قال عن مشروع الاتفاق أنه استقلال ونصف. ويذيعون أيضا أن عليه كتابة بذلك. ولكن هذا كلام ملقى على عواهنه كغيره من المطاعن. فان رأى عبد العزيز

فهمى من الجهة القانونية فى هـذا المشروع من وقت وروده للوفد لم يتغير وهو معروف لجميع أعضاء الوفـد فى لوندره وباريس وقد قدمه للوفد كتابة ونشر أخيراً في الصحف — ودعوى أن عليـه كتابة تؤيد هذا المطعن لانصيب لها من الصحة . »

— ٣ —

« كذلك طعن سعد باشا على أعضاء الوفد المندوبين لعرض المشروع على البلاد — طعن عليهم ونسى انهم عنـد عودتهم الى باريس وتقديمهم للوفد التفسيرات والتحفظات ممضاة بامضاءاتهم هم السبعة قرر الوفد بالاجماع شكرهم على أداء مأموريتهم . ونسى أيضا أن اللورد ملنر أقر التفسيرات التى فسروا بها المشروع عنـد عرضه على البـلاد . أقر ذلك فى لوندره في جلسة من جلساته مع الوفد أمام سعد باشا نفسه . فاذا كان هؤلاء المندوبين لم يخرجوا فى تفسير المشروع عما جرى فى المفاوضات فما وجه الطعن عليهم بعد ذلك ؟ »

***

« لانستطيع اخفاء الدهش العظيم الذى يعترينا عند كل طعنة يطعن بها سعد باشا واحدا منا حتى لم يبق واحد سليما من الطعن . ندهش ، وحقنا ندهش ، من أنه قد اتخذ المقام الكبير الذى أوصلته اليه القضية المصرية وسيلة لهدم الذين بنوا معه هذه القضية — لايرتب فى أحدهم

إلاّ ولا ذمة ولا يعترف لأحدهم الا بما تفضل به من طعن وتجريح سواء فى ذلك زملاؤه الستة الذين لما وكلتهم الأمة واياه للمطالبة باستقلالها انتخبوه رئيساً لهم أو الرجال المخلصون الذين ارتأوا ضمهم الى الوفد لينتفع بملكاتهم ومراكزهم أو الوزراء الذين شجعوا سعد باشا وأصحابه الاربعة على تأسيس الوفد ووقفوا مراكزهم الوزارية على المساعدة فى انجاح مسعاه . لانجده يبقى على احد . كل ذلك من جراء مخالفتهم اياه فى الرأى وهو عليم بان حرية الرأى هى مظهر استقلال الفرد وملاك كل جمعية جدية من الجمعيات . »

« الى هنا صبرنا على المطاعن لأننا عمال بناء لا هدامون للرجال . وليس سعد باشا هو الذى يستطيع ان ينكر علينا هذه الحقيقة فى الماضى القريب او البعيد فخير له ان يتدبر ان هذا السلاح الذى جرده علينا سلاح خطر الاستعمال على حامله وبالخصوص فى ظرف وطننا أحوج فيه الى تكاتف أبنائه المخلصين منه فى أى ظرف آخر . »

وانا لننصح لسعد باشا ان يقلع عن هذه الطريقة المعيبة التى تكون عقبتها أقسى بكثير عليه منها على غيره . أولى بنا جميعا أن نوجه قوانا الى خير من هذا وأن نتقى كل التقوى أن نفتح الثغرات فى صفوف اتحاد الأمة . والعاقبة للمتقين . »

« الامضاءات »

عبد العزيز فهمى . محمد محمود عبد اللطيف المكباتى . محمد على . احمد لطفى السيد

تشكيل هيئة المفوضين — وفى هـذه الأثناء صـدر المرسوم السلطانى لصاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء بتشكيل هيئـة المفوضـين الرسميين تحت رياسته . وكان الواجب بعد ذلك ان ينحسم كل نزاع بين الرئيسين فيما اختلفا عليـه . وبخاصة لأن رئيس الوفد قرر عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية وترك الوزاره تعمل فى هذا الصدد بحريتها وتحت مسؤوليتها . وهذا نص المرسوم السلطانى . ويسبقه نص الـكتاب المرفوع من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى عظمة السلطان لاستصدار هذا المرسوم :

« ياصاحب العظمة »

« تفضلت عظمتكم فعهـدت الىّ أن أعرض على مقامها السامى أسماء أعضاء الوفـد الذى يتولى المفاوضـة برآستى للوصول الى وضع اتفاقيه بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك اجابة للدعوة المرسـلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى الى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضى . »

« فلذا يتعـين علىّ الآن أن أقدم بين يدى عظمتكم بيان الأغراض التى سيلتزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم . »

« ولقد سبق لى أن أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضـه على عظمتكم عنـد تشكيل الوزارة إذ قلت فيـه : « إن الوزارة سـتجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات

الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة . »

« تلك كانت فى جملتها مرامى الوزارة من ذلك العهد . وإنى مستأذن عظمتكم اليوم فى تفصيلها زيادة فى تنوير المبادىء التى سنتوخاها فى مسعانا السياسى . »

« فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين وأول همهم أن يصلوا الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج والغاء الحماية إلغاء صريحا ، لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها ، بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً . »

« أما ما يتعلق بمذكرة لجنة ملنر المؤرخة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحرص المفاوضون على تحقيق تحفظات الأمة بشأنها . »

« على انه لما كان من المقرر عندنا اننا سنعالج المناقشة فى الشئون المصرية ، غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة ، فسنعمل على أن نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا . »

«ولقد تبينا أن المبادىء التى أشرت اليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى . غير انه للأسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقا للرغبة التى أعلنتها الوزارة فى برنامجها . وكان ذلك بسبب خلاف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى . »

« على ان الواقع أيضا ان امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه ، لا الى اختلاف معها ، بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ماينافى الثقة بعمل الوزارة مادامت هى ترمى الى تحقيق ارادة الأمة . »

« هذا وانى أتشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤزارتى فى العمل : »

« حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير المالية . حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية . حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية . يوسف سليمان باشا وزير سابق . »

« وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد . »

« وبما ان القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ، فان الوزارة تحقيقا لبرنامجها ستعنى — مستعينة بخير الأخصائيين — ببحث وتحضير مشروع قانون الانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها اذا وفقت المفاوضات بعون الله عز وجل الى تحقيق آمال البلاد . »

« وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين . »

« عدلى يكن »

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ — ١٨ مايو سنة ١٩٢١

وهذا نص الأمر الكريم الصادر لدولته في ١٩ مايو :

« حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء »

« اطلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم انتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم . »

« وبناء عليه قد أصدرنا أمرنا هذا لتشكيل الوفد الرسمى برياسة دولتكم وعضوية : »

« حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ـ نائب رئيس مجلس الوزراء . حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا ـ وزير المالية . حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا ـ وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية .

حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا - من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية . حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا - من الوزراء السابقين . »

« وانى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم وإخلاصكم فى خدمة البلاد . وبأنكم ستقومون جميعا فى مهمتكم بما ترتاح اليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة وتتفق مع أمانينا الشريفة القومية . »

« والمسئول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده . وأن يوفقكم وايانا للعمل بما يكفل لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد انه القدير الحكيم . »

الفصل السادس

مساعى التوفيق بين الزعيمين

تأليف لجنة المصالحة — انتهز جماعة من أعضاء الجمعية التشريعية، وعلى رأسهم حضرة صاحب السعادة اسماعيل أباظه باشا ، هذه الفرصة واجتمعوا لبحث الحالة العمومية فى البلاد . فاتفق رأيهم على تأليف لجنة للمصالحة بين سعد باشا والوزارة والتوفيق بينهم كما كان شأنهم فى ابان بدء الحركة الوطنية وتطهير نفوسهم مما أصابها من أدران الشحناء

وجرائم البغضاء التى استحكمت فيها فى الأيام الأخيرة . ولجمع الأيدى العاملة والأرواح المتنافرة ليسير الجميع جنبا إلى جنب على صراط واحد مستقيم وراء مبدء واحد وغاية وامتحدة .

وتكون اللجنة برياسة أمير ذى مكانة ومقام رفيعين وهو الأمير محمد على شقيق سمو الخديو السابق . وتضم بين أعضائها جماعة من خيرة أهل الرأى والغيرة على البلاد وقضيتها المقدسة . وهم صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية . صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية السابق . صاحبى المعالى يحيى ابراهيم باشا . يوسف سابا باشا . محمد محب باشا ناظر الأوقاف العمومية سابقا . وأصحاب السعادة عثمان مرتضى باشا رئيس ديوان خديوى سابقاً . محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقاً . اسماعيل سرهنك باشا وكيل الحربية سابقا . اسكندر فهمى باشا وكيل مصلحة السكة الحديد المصرية . موسى قطاوى باشا . اسماعيل أباظه باشا .

وقد كلف الأخير بدعوة هذه اللجنة للاجتماع فى قاعة الجمعية التشريعية للبحث فى الطرق المؤدية لغايتهم . فنشر سعادته بيانا فى الصحف بين فيه السبب الذى دعا لتأليف هذه اللجنة والغاية من تأليفها واعتبره دعوة للجميع نقبل صاحب السمو الأمير محمد على الرياسة وحضرات الأعضاء القيام بالمهمة المقترحة . ذلك العمل الذى

يكون له ، ان تم ، أعظم الأثر في سير القضية المصرية ونجاحها ان قدر لها النجاح .

وهذا هو نص البيان الذى نشر :

« بيان لا بد منه »

« عن العلاج الشافي لمصابنا السياسى »

« نشرت من منذ اسبوعين تقريباً بياناً أوضحت فيه مركز اعضاء الجمعية التشريعية إزاء الحوادث الخطيرة الحاضرة . وبينت انهم لم يغفلوا عن واجباتهم ولم يقفوا وقفة المتفرج أمام تلك الخطوب الفادحة . وأن بعضهم كان قد قرر استدعاء جميع زملائه لاجتماع يعقدونه بصفة غير رسمية لبحث الحالة المحزنة التى تجتازها الأمة ليقرروا رأيهم فيها . »

« ثم نظراً لما رؤى من ان هذا الرأى لا يكون حاسما للنزاع ولا شافياً لداء الشقاق الذى امتلأت شرايين جسم الأمة بدمائه الفاسدة . وميكروباته القتالة . ولحوائل وأعتبارات تقرر تأجيل ذلك الاجتماع الى فرصة أخرى تخلقها الظروف وتهيئها الحوادث . مع استمرار الاعضاء فى السعى والجد لمعالجة المصاب ولتضميد الجروح الدامية بما يصل اليه حد الأمكان . »

« هذا هو كل ما توخيناه من نشر ذلك البيان الذى أعتبره بعض القراء بياناً مبتوراً . لأنه لم يجد فيه ما كان ينتظر معرفته من دخائل ودقائق

وأسرار وحقائق وتخطئة لطرف وتصويب لآخر وتأنيب لمعاند وتحييذ لمتساهل وقرار أو حكم فى موضوع التنازع وغير ذلك من الآراء والأفكار . »

« لأن كل هذا لم يكن من غرض كاتب البيان ولا مما أراد أن يتعرض اليه لكيلا تتسع دائرة الخلاف والتنازع ولكيلا تزداد الرؤوس احتقانا وحرارة النفوس أستعاراً ونار الفتنة اشتعالا مما يصعب علينا تلافيه فى المستقبل كما سنتلافاه الآن بمشيئة مدبر الكائنات وبسعى وجد وحسن قصد ابناء الأمة الأبرار . وهو ما اعتبرناه (العلاج الشافى لمصابنا السياسى) كما سيأتى : »

« القرار »

« حيث ان الأمة بجميع طبقاتها وبكافة أفرادها من الامير الى الحقير ومن الوزير الى الخفير لا تزال، ولله جميل الحمد وجليل الشكر ، متفقة اتفاقا تاماً ومتحدة اتحاداً كاملا على مبدأ واحد وعلى مطلب واحد وعلى رأى واحد وهو التمسك باستقلالها التام . وكل ما حصل بين قادتها والعاملين فى قضيتها ما هو الى اختلاف ، سواء كان بسيطا أو مركبا ، فهو فى الشكل وفى الوسائل لا فى الجوهر باعتراف الجميع . »

« وحيث ان كل ماصدر من الأطراف المختلفة ، وان كان قد زاد عن الحد ، وبلغ السيل الزبى ، إلا انه سيعود بمشيئته جل ثناؤه بنتيجة محمودة

ونعمة جليلة . وحجة ساطعة . على انه مهما تقطعت أوصال الأمة ومهما تناثرت أجزاؤها لسبب الغيرة على مصلحتها أو الاعتقاد بما هو كفيل بكسب قضيتها فانه لايمضى عشية وضحاها حتى تعود تلك الأوصال الى الالتحام وهاتيك الأجزاء الى الاتحاد بعد الانقسام حتى لايبقى للخلاف أثر فى الوجود . فيثبت حينئذ ذاك الجسم غارقا فى بحور النعمة والوفاق والاتحاد والسلام بجد واهتمام أبنائها الكرام « أى منه فيه » وهذا مما يشجع قادتها ويشد أزرهم والعاملين معهم فى قضيتها . »

« وحيث انه انحسم الآن كل نزاع وخلاف بين الرئيسين فيما اختلفا عليه . وصدر المرسوم السلطانى لرئيس الحكومة بتشكيل هيئة المفوضين الرسميين تحت رياسته . وقد قرر من جهة أخرى رئيس الأمة ووكيلها بعدم الدخول فى المفاوضات الرسمية وترك الوزارة تسير فى طريقها حسب رغبتها وتحت عهدتها . ولم يبق الآن سوى تعيين المفوضين الرسميين ومباشرتهم لمأموريتهم . »

« وحيث ان مصر أم رئيس الحكومة وزملائه وأم رئيس الأمة وأصحابه . وطبعا كل من الطرفين يجاهد ويسعى ويجد ويجتهد بل يتفانى فى مصلحة أمه . فلماذا يخالف القول العمل ؟ ولماذا مانراه وما نسمعه من التفرق والتنابذ والمصارعة والاصطدام بل الانتحار ؟ ولماذا لايجتمع الاشقاء ويمد كل منهم يده لأخيه ويتفانون فى قضية أمتهم ومصالح وطنهم

ويستغفرون عما فات ويطهرون أنفسهم مما أصابها من النزعات ويقول كل أخ لأخيه عفا الله عما سلف ويوحدون السبل ويتحدون فى العمل ؟ »

« ذلك بترك فريق لمهاجرة الديار ، وركوب البحار واقتحام الأخطار وتحمل مشاق وأهوال المناقشات والمفاوضات والمسئولية عن نتيجتها . وترك فريق آخر يحفظ نفسية الأمة ووحدتها ويدافع عن حريتها وطمأنينتها وتحسين أحوالها ورواج أسواقها وراحة الأهالى بين ظهرانيها وصون مصالحهم ومساعدة أولئك المفوضين بكل وسائل المعونة والمساعدة ، وفى مقدمتها نشر أعلام الراحة والسلام على انحاء البلاد ، الى أن يعودوا لنا . فان عادوا بخير كان الفضل فيه للفريقين اللذين قام كل منهما بنصيبه وواجبه فى خدمة القضية المصرية . أما ان عاد أولئك المفوضون بغير المنتظر ، لاقدر القدير ، سواء كان بترك المفاوضات باختيارهم لعدم وصولهم الى الاستقلال الذى لاشك فيه كما قطعوه على أنفسهم أو بعودتهم بعهد لم تتوفر فيه ماتتوق اليه البلاد وما رسمته ارادة الأمة ، نبذنا ذلك العهد نبذ النواة وخافظنا على مركز الأمة وما هى عليه من نفسية واتحاد ووئام الى أن يحكم الله وهو خير الحاكمين . »

« نعم لماذا لم يحصل ذلك الاجتماع والتفاهم ؟ لأنه لم يشر به أحد الى الأمة . ولأنه لم يتقدم له أحد الى الآن . لأن كل المساعى والجهود كانت منصرفة لاقناع رئيس الحكومة وهو بمكتبه بمطالب رئيس

الأمة . واقناع رئيس الأمة وهو بداره رغائب رئيس الحكومة . فلما انتهى الأمر فى هذا الموضوع وصدر المرسوم السلطانى انتقلنا الى دور مشئوم كنا لا ننتظره ولا نتمنى أن نراه . ذلك دور المطاعن فى الشخصيات والتهم والخيانات وافشاء الأسرار ونصوص النوتات وما أشبه ذلك مما سيأتى بعد الآن . »

« إذا بقى هذا الحال المحزن على ماهو عليه خصوصا بعد ان أصبحت الجرائد حرة من كابوس المراقبة الصحفية . لهذا ولعدم العلم بالزمن الذى يوضع فيه الحد لهذا الانتحار . ولعدم انصراف الهمم والأفكار الى الانتقال من هذا الموقف الذى كاد يمزق أجزاء الأمة أجزاء لا اتصال بعده الى موقفها الذى كانت فيه وهو الموقف الذى يهز العالم أجمع من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وهو يوم قيام اخواننا الخمسة من رجال الوفد الذين قاموا من باريس مختلفين مع رئيس الوفد . لهذا قد رأى زملائى المجتمعون معى الآن من أعضاء الجمعية التشريعية مايأتى وكلفونى بتنفيذه : »

« يرفع مجموع عظيم من أعضاء الجمعية التشريعية ، الذين هم أعضاء اكبر هيئة نيابية بالقطر المصرى ، صوت مصر الأسيفة . صوت مصر الحزينة . صوت مصر الجريحة . مستغيثة من أبنائها أن لا يثلموا شرفها بعد ان رفعوه أن لا يسقطوا مجدها بعد ان أعادوه أن

لايسودوا وجهها بعد ان بيضوه أن لا يخفضوا رأسها بعد ان رفعوه أن لا يشوهوا سيرتها بعد ان طهروها أن لا يفشلوا نهضتها بعد ان كونوها أن لا يفرقوا كلمتها بعد ان جمعوها أن لا يشتتوا وحدتها بعد وحدوها أن لا يتركوا أمهات الشبان وأرامل وأيتام الرجال ينددون حظهم ويبكون على أرواح ضحاياهم بعد ان بذلوها عن طيب خاطر وأن يضحوا الكرامات ويهينوا النفوس فى عصر فقدت فيه الملوك ممالكها وأضاعت فيه تيجانها في مطلب رجفت فى تحصيله الأرواح . وسالت فى سبيله الدماء وأن يشحذوا الهمم ويضاعفوا الجهود فى رتق الفتق ورأب الصدع وتقليم أظافر الفتنة والخلاص من هذه المحنة ومحو آثار الخلاف والانقسام والشحناء، بل العداوة والبغضاء بين قادة الأمة والعاملين معهم والمفكرين فيها . وهذا لا بتدوين آراء وأفكار ولا بتدبيج عبارات وأقوال. بل بعمل فعلى محدود ولا بد من فائدته بمشيئة الرحمن الرحيم . »

« ذلك بالالتجاء الى تكوين لجنة تجتمع من الأمراء والعلماء والعظماء وتكون مهمتها السعى بين الأطراف المختلفة وخصوصاً بين الرئيس ونائب الرئيس وأصحابهم من التوفيق بينهم كما كانوا من عهد القيام بالحركة الوطنية وتطهير نفوسهم وغرس الصفاء محل الشحناء والمحبة محل البغضاء والوئام والاخلاص محل الانقسام والعداء وجمع الأرواح والأيدى المشتتة والنفوس المتنافرة وسير الجميع معا فى طريق واحد كما هم على مبدأ واحد ومطلب واحد . »

« تلك اللجنة القومية التى تلتجىء مصر الى شريف احساسها وكريم وجدانها هى برئاسة حضرة صاحب السمو الأمير محمد على وبعضوية صاحبى الفضيلة السيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية وشيخ السجادة الوفائية . والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية الأسبق اللذين سجل لهما فضل الجهاد والعمل فى هذه الظروف العصيبة. وصاحبى المعالى يحيى ابراهيم باشا وزير المعارف سابقا. ويوسف سابا باشا وزير المالية سابقا . ومحمد محب باشا ناظر الاوقاف العمومية سابقا . وأصحاب السادة عثمان مرتضى باشا رئيس ديوان خديوى سابقاً . ومحمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقا. واسماعيل سرهنك باشا وكيل الحربية سابقا. واسكندر فهمى باشا مدير مصلحة السكة الحديد المصرية. وموسى قطاوى باشا العضو فى عدة جمعيات خيرية. وصاحب هذا البيان بصفته كاتبا للجنة. حتى تعقد و ل جلسة وتنتخب كاتبا لها . »

« إن مصر أم الجميع تدعو ، بل ترجو ، هذه اللجنة تبول مهمة السير فى التوفيق بين جميع الأطراف المختلفة من أبنائها قادة الأمة فى القضية المصرية . وغرس حسن التفاهم بينهم ومتى قبل ذلك الرجاء (وهو مقبول طبعا) وتقرر هذا القبول (وهو مقرر طبعا) فليتفضلوا للاجتماع الأول الذى يعقد فى الساعة ١١ قبل ظهر يوم السبت الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣٣٩ و٢١ مايو سنة ١٩٢١ و١٣ بشنس سنة ١٦٣٧ بالغرفة الفخمة المعدة لصاحب العزة سكرتير عام الجمعية التشريعية بوزارة الأشغال

العمومية، مالم يستحسن حضرة صاحب السمو الرئيس موعداً آخر ويخابر به حضرات الاعضاء، لاننا لم نتكلم ولم نستطلع رأى سموه ولا واحد من حضرات الأعضاء فى هذا الشأن الى الآن. أما بعد الاجتماع الاول فيقررون زمان ومكان كل اجتماع بحسب ما يستصوبونه.»

«تجعل اللجنة فى مقدمة مباحثها الأولى عما اذا كانت تضم اليها أحداً آخر أو غير ذلك ثم تقرر انتقالها بنفسها أو بعض أعضائها الى الرئيسين لمعرفة من يكون الأسبق منهما لاحراز فضل الخطوة الأولى فى الميدان الشرف. ميدان الوفاق والاتحاد. ومن يحرز شرف مد يد الكرامة والوداد الى البدأ بمصافحة زميله تقديسا للمصلحة العامة وتضحية لكل شىء في سبيلها.»

«ان تعذر على اللجنة اقناع أحد الفريقين باحراز هذا الشرف العظيم، وهو ماليس فى الحسبان، تقرر دعوتهم جميعاً الى مكان واحد تدعوهم اليه ليتبادلوا أولا عبارات السلام وثانيا كلام المجاملة الاعتيادية (مع حفظ الحقوق) ثم بعد ذلك وبعد التكلم عن الجو والهواء وتناول القهوة، هم واحساساتهم نحو الدخول في الكلام عن القضية المقدسة. سواء كان بترك الماضى وسد بابه أو بالتكلم فيه وتصفية حسابه بحسب مايرونه وتستصوبه اللجنة.»

«تنتظر مصر وأعضاء هيئتها النيابية الكبرى أن ينحسم فى هذه الجلسة كل شقاق وخلاف ويزول كل نفور وعداء ويتجلى كل وداد

وصفاء ومحبة ووفاق اتفاق واتحاد وتعود مصر الى مجدها وينادى الجميع بصوت واحد ومن قلب واحد : فلتحى مصر ! فليحى الاتحاد والاتفاق ! وليحى الاستقلال التام ! وينصرف الجميع على اتفاق باجتماع آخر بين الرئيسين وزملائهما يخططون فيه الخطط ويوضحون فيه المناهج ويحددون العمل . »

« أما اذا فرض المستحيل وقدر مالا يكون وجب على اللجنة أن تنشر بلاغاً الأمة تبين فيه أعمالها وجهودها ونتيجتها بكل صراحة وشجاعة لتكون الأمة على بينة من أمرها ولتعمل بعد ذلك ماتراه موافقا لمصلحتها واللجنة لها أن تقرر غير كل ماذكر بحسب ماتراه موافقا »

« رجاء الى الصحف »

« نرجو أصحاب الصحف أولا أن يتفضلوا بنشر هذا البيان مهما وصلهم متأخرا لأنه عبارة عن دعوة عامة من مصر الى أبنائها يجب ابلاغه لهم فى أى زمان ومكان ومعلوم ان لكل جريدة قراء لا يبعد ان لا يكون لهم اطلاع على غيرها . ثانياً أن يتركوا اللجنة تعمل فى جو هادىء ساكن حتى يسهل عليها القيام بمهمتها بلا تشويش ولا اضطراب وأن لا يشغلوها بسؤال وجواب . على أنها لا تتأخر عن أبلاغهم كلما يستحق الذكر فى اثناء سيرها . ثالثا أن يعملوا هدنة من اليوم لا ينشرون فى أثنائها رسائل ولا تلغرافات انتصار لفريق على الآخر وأن يقتصروا على نشر الآراء

والاقتراحات التى تبدوا لبعض الكتاب والمفكرين حول عمل تلك اللجنة وما يجب عليه أن تراعيه أو أن تبحث فيه متعلقاً بمهمتها . »

« والله نسأل جميعاً أن يلطف بنا فى قضائه وأن يمن علينا بحسن الخلاص من هذه المحنة. وأن يكشف عنا من السوء ما نعلم وما لا نعلم. وأن يمن على قادتنا العاملين فى قضيتنا بالهداية والتوفيق الى ما فيه أسعاد الأمة وخيرها أنه سميع مجيب الدعاء . »

« عن معظم أعضاء الجمعية التشريعية »

« اسماعيل أباظه »

هـذا ولقد أرسل سـعد باشا كتابا الى عظمة السلطان يشكو فيـه تصرف الوزارة فى استعمال الشدة مع الأهالى هذا نصه :

« حضرة صاحب العظمة السلطانيه »

« ياصاحب العظمة »

« تجرى الوزارة على سياسة الشـدة والأحراج لكم أفواه الأمـة وكتم شـعورها وحملها على مالا تريد فى وقت يقرر فيـه مصيرها وتشعر فيـه بوجوب اطلاق الحرية لها فى أبداء آرائها وميولها . وبصفـة كونى وكيلا عنها رأيت من الواجب علىّ لفت نظر عظمتكم الى النتائج السيئة التى تترتب على استمرار الوزارة فى هذه السياسة المضادة لأرادة الأمـة

فى مصلحتها والمخالفة لمقاصدكم السامية والى المسئولية الكبرى التى تتحملها لوزارة أمام عظمتكم وأمام العالم والتاريخ . »

القاهرة فى يوم الاربعاء ١٨ مايو سنة ١٩٢١

« سعد زغلول »

وهذه أول مرة شعر فيها سعد باشا أن للبلاد سلطاناً وسيداً على كل مصرى واجب نحوه فوجه خطابه الى عظمته. وكان الأحرى بسعد باشا أن يقوم بواجب اللياقة نحو هذا الذى يلجأ اليه في هذه الملمه فيقدم نفسه اليه حين عودته من أوروبا ويطلعه على ما فعل (مطابقاً لمقاصد عظمته السامية) التى يعترف بها الآن

وإن موقف سعد باشا حيال الوزارة فى تلك الآونة غريب عجيب فاننا نعلم أن توكيله الذى صدر له من الأمة هو لنيل استقلالها والسعى فى ذلك لدى المعتدى على هذا الاستقلال. ولم يكن توكيلا عاما يجيز له مناوأه وزارة البلاد والنيل من كرامتها فى كل ظرف وبمناسبه وبغير مناسبة.

هذا ولقد كانت سكرتارية الوفد نشرت بيانا من عندها فضحت به شيأ من سير المفاوضات بقصد النكاية بشخص عدلى باشا فأتت فى ذلك الباب بنص مشروع لجنة ملنر ثم نص مشروع الوفد ثم مشروع ثالث عزته الى عدلى باشا وقالت إنه قدمه من عند ذاته الى لجنة ملنر

فتناولت الأقلام هذه المشروعات بالمقارنة والنقد معتقدة صحة نسبة الأخير منها الى عدلى باشا .

ولكن بعضهم أجرى حديثا مع الاستاذ محمد على بك عضو الوفد الذى أنضم الى من أطلق عليهم اسم الأعضاء المنشقين نفى فيه ما عزى لعدلى باشا نفيا باتا وقال إن هذا المشروع إن هو الا مشروع اللورد ملنر الذى سلمه اليه اللورد وقد كتب عليه عدلى باشا بعض مذكرات يعدله بها . وإن هذه المذكرات شخصية محضة . ولكن هذا كله لم يمنع الكتاب من النقد والتجريح .

لجنة التوفيق تحت رياسة الأمير محمد على — هذا ولقد رأى حضرة صاحب السمو الأمير محمد على أن يعجل باجتماع لجنة التوفيق التى يرؤسها وكان من المقرر عقدها فى يوم ٢١ مايو فاجتمع جميع أعضاء هذه اللجنة بقصر سموه فى صباح يوم ١٩ منه وبعد أن قررت اللجنة ضم أصحاب المعالى والسعادة اليها وهم : احمد حشمت باشا من الوزراء السابقين . وعبد القادر الجمال باشا من كبار تجار القطر . وعبد الله وهبى باشا . واللواء على باشا فهمى . ومندوب من بطركخانة الأقباط قررت قيام اللجنة بتمام هيأتها ، ما عدا سمو الرئيس ، لمقابلة حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا ومخاطبته فى الحضور الى قصر الأمير لمقابلة صاحبى الدولة عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا لازالة سوء التفاهم والتنافر الموجود بين الطرفين ثم

تسوية الخلاف المستحكم بينهما بطريقة تحفظ مصلحة البلاد . ثم تقصد اللجنة الى حضرتى صاحبى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا لاخبارهما بالموعد الذى يحضران فيه الى قصر الأمير محمد على .

وفعلا ذهبت اللجنة حوالى ظهر يوم ٢٠ الى دار معالى سعد باشا وأبلغوا معاليه أنهم موفدون من قبل سمو الأمير محمد على للسعى فى الاتفاق بينه وبين عدلى باشا .

اخفاق المسعى — فأجابهم معاليه أنه يشكر مسعاهم كل الشكر ويؤكد بانه ليس بينه وبين عدلى باشا شىء شخصى أبداً « وأنه على فرض أن يكون له حق شخصى قبله لأى سبب من الأسباب فهو متنازل عنه ولا يتأخر أن يصافحه بل هو مستعد لأن يبدأه المصافحة . ولكن الحقيقة أن الخلاف ليس شخصيا بينهما بل الخلاف بين الأمة والوزارة فالوزارة عملت أعمالا أضاعت ثقة الأمة بها والأمة رأت أنه لا يمكنها أن تعتمد عليها ولا على من انتخبتهم للمفاوضة فى الحصول على أمانيها القومية . فاذا أرادوا أن تحصل المصافحة ثم يقف الأمر عند هذا الحد بحيث تستمر الأمة فى طريقها والحكومة فى سياستها فهو على هذا الشرط مستعد كل الاستعداد لعمل ما يشيرون به من المصافحة والمصافاة الشخصية »

ثم قال : « إنه لا يستطيع أن يتوجه إلى قصر الأمير فى الموعد الذى حدده له لأنه مرتبط بميعاد آخر . وإنه مستعد للتوجه الى سموه فى الميعاد الذى يحدده . »

أخفقت هـذه اللجنة فى مسعاها حيث تهرب سعد باشا من السبيل الذى أريد أن يسلكه لفض هـذا الخلاف المستحكم . ونحن نقول إنه إذا كان أراد الوفاق فعلا فى ذلك العهد لأمنت الفئة المنتمية اليـه على عمله وسارت وراءه وفى طريقـه ولكنـه أبى وضع يده فى يد الوزارة فألب أكثرية الأمـة على الوزارة والقى البـلاد فى محنة كانت أحوج الى من يخلصها من أمثالها .

تصريح سعد باشا للأهرام — لما ان انتهى الـطور الأول من أطوار دخول المسئلة المصرية فى مرحلتها الأخيرة بعدم الاتفاق بين معالى سعد باشا والوزارة العدلية على الاشتراك فى المفاوضات الرسمية وباستقلال الوزارة بالعمل . وصدر المرسوم السلطانى بتعيين المفوضين الرسميين وبسطت الوزارة خطتها وهى لا تختلف فى شىء عما كان يشترطه سعد باشا ارادرئيس تحرير جريدة الأهرام ان يستطلع رأى سعد باشا فى الأمر لمعرفة ما عساه ينوى من الأعمال فى هذه الظروف . فصرح له معاليه بما يلى :

قال « ان الخطاب الذى رفعه دولة رئيس الوزراء الى عظمة السلطان بشأن تعيين المفوضين الرسميين استنـد الى الدعوة الأنكليزية بتأليف وفد للمفاوضة . والى وعود لاتتفق مع مرمى هذه الدعوى . خصوصا ولم يصدر من الطرف الانكليزى ما يدل على امكان قبوله لها . »

« والسياسة الانكليزية تقضى بأن لكل طرف أن يقول ما شاء ولا يرتبط الطرف الثانى بقوله إلا اذا صرح بقبوله . »

« على ان الوزارة العدلية اتمت ، فى عهدها القصير ، من الأعمال ما نفر الناس منها وجعلهم يعتبرونها مضيعة لا مالهم ومضرة بمستقبلهم فهم لا يرتاحون لأى وعد منها مهما كان جميلا ولا يثقون بأى عهد يصدر منها مهما كان وثيقا . »

« بل اصبحوا يعتمدون ، بالأستناد الى هذه الأعمال ، أنها سوف تأتيهم بمشروع لا يتفق مع أمانيهم ثم تجتهد فى حملهم على قبوله بمثل ما تستعمله الآن من وسائل الشدة البالغة والاستمالة الخادعة . »

« وهم لم يروا فى تشكيل وفد المفاوضة ما يضعف اعتقادهم . بل لم يجدوا فيه الا تأييدا لرأيهم لأنه تألف ممن ليس لهم موقف ثابت فى المطالبة بالأستقلال التام ولا يتفق مع ماضى أغلبهم وحاضرهم ولا على مبادئهم وكلهم ممن أيدوا مشروع ملنر المثبت لأركان الحماية فى أخص معانيها . »

« والوزارة لشعورها بعدم ثقة الأمة بها لم تشر اليها فى هذا الخطاب ولكنها اشارت الى ثقة (عدد كبير من اعضاء الوفد) المنشقين . فهل ترى انها بحيازة ثقة هؤلاء تكتسب ثقة الأمة أيضا ؟ إن الأمر أكبر من أن يعالج بالأبهام أو بوعد خلاب أو ببيانات طلية — إنه مصير أمة بتمامها لا يمكنها أن تسمح بان يتولاه الا من أعلنت ثقتها بهم . »

« فليذهب وفد الوزارة للمفاوضة إن كانت لا ترى ضرورة ثقة الأمة بهم . »

« ولتعلم الحكومة الأنكليزية أنها إذا تفاوضت معهم فانها تتفاوض مع وفد لا يمثل إلا أشخاص أعضائه . ولا يمكن أن ترتبط الأمة بنتائج أعمالهم . »

« أما ما قيل من أن الوزارة تعتمد على ما عندها من قرارات الهيآت النيابية وغير النيابية بتأييدها فان الهيآت النيابية لم تبد جميعها ثقتها بها . لان كثيرا منها لم يعطها ثقته . ثانيا إن ذلك كان قبل تأليف الوفد الرسمى أما بعد تأليفه فان من هذه الهيآت ما عدل عما بذل . »

« وثالثاً — ان المديرين تداخلوا فى حمل هذه الهيئات على تأييد الوزارة وعندى أدلة قاطعة على ذلك . »

« وفضلا عن هذا فان آلافا مؤلفة من موكلى هذه الهيئات أعلنوا لى صراحة أنهم لا يقرون نوابهم على ما أبدوه وانهم لم يكونوا فيه إلا معبرين عن آرائهم الشخصية . فلتحترم الوزارة الحقيقة لأن الامر أصبح واضحاً لا يحتمل الابهام . »

« أما كون برنامج الوزارة فى عملها بالمفاوضة هو نفس البرنامج الذى بسطته أنا يوم السعى للاتفاق مع الوزارة فان اتحاد البرامج لا يكفى بل يجب الالتزام على تنفيذه وكل الدلائل تدل على ان هذا الالتزام غير موجود

وان هذه الوعود لا يمكن تنفيذها لأن أعمالهم الماضية والحالية قد أثبتت، بكل جلاء، انهم لا يفون بوعودهم. ولهذا أصبحت الأمة لا تركن بحال من الأحوال الى وعود من هذا القبيل.»

«أما اذا سافر هؤلاء المفوضون بدون الالتفات الى رأى الأمة فليسافروا غير موثوق بهم. وليسافروا على حسابهم لا لحساب الامة.»

«ولا يمكنني أن أفرض انهم ينجحون فى عملهم طبقا لهذا البرنامج المطابق لبرنامجى الا اذا أعطى الشيء فاقده وكانت للانكليز أسباب خاصة تحملهم على الاتفاق مع من لا ثقة للأمة فيه.» اهـ

أراد سعد باشا بذلك الحديث أن يظهر ثباته على رأيه فى الخلاف الذى حدث بين الطرفين ولا يجعل مجالا للاتفاق ابدا.

سعى الامير عمر طوسون في فض الخلاف — ومع ذلك فان الأمير عمر طوسون أراد أن يتداخل بين الطرفين بعد فشل محاولة الأمير محمد على. ففكر فى جمع جمعية وطنية لفض الخلاف بين سعد باشا وعدلى باشا واتفق مع سموه فى الرأى فضيلة الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى. ولكن سمو الأمير كان يذهب الى وجوب انتخاب هذه الجمعية بطريقة رسمية طبقا لما هو مقرر فى مشروع اللورد ملنر وانما بدلا من أن يكون انتخاب هذه الجمعية بعد المفاوضات يكون وجودها حالا ويدخل ضمن اختصاصها فض هذا الخلاف أما فضيلة الأستاذ الشيخ بخيت

وسماحة السيد عبد الحميد البكرى فرأيا أن يكون الانتخاب غير رسمى .

على أن هذه الفكرة فى ذاتها لم تتم ولم تظهر لها نتيجة وكانت المظاهرات العدائية للوزارة تشتد وتتزايد فعقد اجتماع عظيم يوم ٢١ مايو فى منزل البكرى بالخرنفش تحت رياسة الأمير عزيز حسن وقرر الجمع رفع عريضة الى عظمة السلطان يحتج فيها على ماوقع من قتل المتظاهرين واستعمال الشدة فى معاملة الوطنى للوطنى ويطلب فيها التماس اصدار الأوامر لمنع حصول ذلك فى المستقبل . »

وقد انتخبت عضواً فى الوفد الذى كلف بالذهاب الى قصر عابدين لرفع هذه العريضة الى مولانا صاحب العظمة السلطان وكان هذا الوفد مؤلفا من اكثر من عشرين ذاتا وعالما من بينهم الشيخ بخيت والسيد عبد الحميد البكرى وآخرون . ولكن الأمير لم يكن معنا . فذهبنا الى القصر السلطانى وقيدنا أسماءنا في دفتر التشريفات فى يوم ٢٢ مايو وسلمنا العريضة الى صاحب المعالى كبير الأمناء سعيد باشا ذى الفقار . ولكن هذا المسعى ، ياللأسف ، لم يجد نفعا .

بيان المنشقين عن سعد باشا عن المظاهرات — كل هذا والمظاهرات تتوالى فى القاهرة وفى البلاد موجهة ضد الوزارة والوفود تفد على القاهرة تطلب من عظمة السلطان اقالة هذه الوزارة من مراكزها .

لذلك نشر أعضاء الوفد الذين تنحوا عن سعد باشا نداء للأمة يذكرونها فيه بالواجب عليها فى مثل هذه الظروف وهذا نص النداء :

« لقد تم ما كانت ترجوه البلاد اذ نزلت الحكومة على ارادة الأمة وجعلت غرض الأمة غرضها فحددت مهمة الوفد الرسمى بما ينطبق كل الانطباق على مايتوق اليه الشعب . وأصبحت الحكومة والأمة جميعا يداً واحدة فى طلب الاستقلال . »

« تلك منزلة رفيعة كسبتها الأمة بجهادها وصبرها على المكاره . فكان من اللازم أن تحرص عليها كل الحرص . لتتقدم بعدها خطوة أخرى فى سبيل تحقيق سلطتها والوصول الى بقية آمالها . لكننا نرى اليوم أهل الأغراض يحملون البسطاء والعاطلين من الناس على أن يقوموا بالمظاهرات الخالية عن الأغراض الجدية لمجرد العبث بالنظام فيؤذون الشعب فى سمعته ويعرضون أبناءه ، مابين متظاهرين وجنود ، الى أن يسفكوا دماءهم هدرا وبلا ثمن . »

« هل يرضى بذلك أولو الرأى فى البلاد ؟ . »

« هل يرضى أهل البلاد ، فى الوقت الذى نحن فيه أحوج مانكون الى عطف العالم المتمدن ، أن تقوم فى مصر حركة قد تخيف الأجانب

النازلين بيننا على مصالحهم وتهدد طمأنينتهم فيكون من وراء ذلك حتما أن تنصرف عنا جاذبيتهم التى خدمتنا فى كثير من المواقف ؟ »

« هل يرضى أهل البلاد الذين ضحوا فى سبيل الاستقلال ماضحوا أن تحاول طائفة سوق البلاد الى الوقوع فى الشغب والفوضى خدمة لأطماعها الشخصية ؟ »

« لو أن هذه الحركة الحادة القائمة الآن فى القاهرة وفى الاسكندرية كانت استمرارا لحركة الاستقلال لهان علينا أن نضحى بأبنائنا كما فعلنا فى الماضى . أما والحركة المخيفة الحاضرة هى حركة صناعية صرفة سداها المصالح الشخصيه ولحمتها المصالح الشخصية فان الأمة يجب أن تسد فى وجهها كل طريق وأن تقضى عليها القضاء الأخير . لأن البلاد ماقامت قومتها لخدمة شخص ولا لمنفعة آخرين . بل هى قامت بطلب حقوقها المهضومة لاغير . »

« تلقاء ذلك نرى الواجب الوطنى يقضى علينا أن نجهر عاليا بانكارنا لهذه الحركة كل الانكار . »

« نقول ذلك ونعتقد أن الأكثرية العظمى فى البلاد بل كل الرجال المسئولين فيها ينكرون معنا هذه الحركة . وكيف لاينكرونها ، وهم اذا رجعوا الى أعماق ضمائرهم ، لايجدون لها أدنى مبرر ولا سبب معقول ؟ غير ان الوطن لايكتفى منهم بالانكار الصامت والاستعاضة عن القضاء

على هذه الحركة بالاستعاذة بالله من شرها . الوطن لايكتفى من بنيه المخلصين بالسكوت عما هو الحق وما هو الصالح للبلاد . الوطن يوجب ، فرض عين ، على كل مصرى أن يعلن على رؤوس الاشهاد انه برىء من هذه الحركة والا يكون ظالما لنفسه مقصراً فى حق هذا الوطن العزيز . »

« نناشد مجاميع الأمة وأفرادها أن يلتزموا الهدوء والسكينة منتظرين نتيجة المفاوضات الرسمية التى للأمة وحدها القول الفصل فيها . نناشدهم أن يتدبروا عاقبة هذه الفتنة التى أثارت المطامع الشخصية غبارها والتى لايعلم الا الله نتائجها المحزنة على البلاد . نناشدهم أن يسعوا جهدهم فى اطفائها وأن لايستهينوا بما قد تجر من المصائب . فمعظم النار من مستصغر الشرر . »

على شعراوى . محمد محمود . عبد العزيز فهمى . احمد لطفى السيد . محمد على . عبد اللطيف المكباتى . حافظ عفيفى .

الخطاب الثالث من سعد باشا ورده على بلاغات الوزارة — ولكن سعد باشا نشر خطابا ثالثا بتاريخ ٢٢ الشهر الى عظمة السلطان ينتقد فيه على الوزارة بلاغاتها عن المتظاهرين هذا نصه :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية »

« ياصاحب العظمة »

« أنكرت الوزارة الوقائع التى عرضتها على عظمتكم وزعمت

انها لا صحة لها وان تدخلها فى المظاهرات لم يكن الا للمحافظة على الأمن والسكينة . وبلغ الأمر بها ان نسبت فى البلاغات الرسمية الى اتباعى تسليح الرعاع وتنظيم صفوفهم لغرض التعدى على البوليس . »

« وهى تعلم ان المظاهرات لم تقم الا لاعلان سخط الأمة على تصرفها فى موضوع المفاوضات ومخالفتها للوعود التى وعدت الأمة بها . فسياستها التى أوجبتها فيلزم أن تكون هى المسئوله عنها ولذلك هى المسئولة وحدها عن التعديات التى وقعت فيها على الأرواح والأجسام لأنها هى الآمرة باستعمال القوة فيها وليس بصحيح مازعمته من دعوى المحافظة على الأمن باستعمال هذه القوة لأن كل المظاهرات التى لم يتدخل رجالها فيها تمت بسلام وأحسن نظام . على انه من السهل جداً المحافظة على النظام بدون الالتجاء الى وسائل القوة التى يستعملها رجالها . والغرض الحقيقى للوزارة من استعمال الشدة هو اخفاء غضب الأمة عليها ومنع شعورها من الظهور بطريقة واضحة . ولم تكن هذه المظاهرات قاصرة على مدينة مصر حتى يسهل على الوزارة ان تتهم اتباعى بها بل هى حاصلة فى اكثر مدن القطر وأشهرها بطريقة لاتدع للشك مجالا فى كونها صادرة عن شعور حقيقى متأصل فى البلاد واندفاع طبيعى لاصناعى كما تحاول الوزارة التنويه به . »

« ولا تزال تطارد هذه المظاهرات بكل أنواع القسوة كما حصل

فى مصر والاسكندرية أمس الأول مما ملأ القلوب جزعا واضطرابا والنفوس فزعا واكتئابا . »

« أما انكار الوزارة للوقائع التى أوردتها فلا ينفى صحتها لتواتر أدلة اثباتها لدينا . ونظراً للمسئولية الخطيرة المترتبة عليها واتباعا لسنة البلدان الدستورية التى تستند الوزارة على تقاليدها أرفع لعظمتكم ، بلسان شعبكم المغلوب على أمره ، الرجاء بتأليف لجنة تنتخبها الجمعية التشريعية تقوم بتحقيق هذه الجرائم اظهارا للحقيقة التى حاولت الوزارة إخفاءها على عظمتكم تخلصا من المسئولية الملقاة على عاتقها . »

« سعد زغلول »

رد الوزارة على سعد باشا — فنشرت الوزارة رداً على الخطابين الذين وجههما سعد باشا الى عظمة السلطان بالبلاغ التالى :

« اطلعت الحكومة على تلغراف مرسل من سعد باشا زغلول الى عظمة مولانا السلطان وقد تضمن تهما شنيعة للوزارة . »

« وانه لايسع الحكومة تلقاء هذه المزاعم الا أن تعلن الحقيقة للجمهور حتى لايضلل حكمه أو يفسد عليه رأيه — والواقع انه ليس شيء مما زعمه سعد باشا بصحيح . فان الحكومة تساهلت فى بادىء الامر فتركت المظاهرات لاتتعرض لها بشيء . غير ان استمرار تلك الحالة وخروج المظاهرات عن الدائرة المشروعة أحدثا انزعاجا واضطرابا فى

الأمن فكان من الواجب عليها أن تعمل على تلافيه فمنعت المظاهرات واكتفت فى تنفيذ هذا المنع بأقل الوسائل أذى للمتظاهرين . الا أن ذلك كان من نتائجه أن تجرأ المتظاهرون على الاعتداء الجسيم على البوليس والخروج الشديد على النظام والقانون كما تبين من التقارير المنشورة اليوم عن حوادث الأيام الأخيرة فتعين على الحكومة — كما يتعين على أية حكومة فى مثل هذه الظروف — ان تلجأ الى استعمال القوة لتفريق الجماهير وكف أذاهم بكل الوسائل الممكنة . ولم يكن للحكومة من باعث أو غرض غير المحافظة على النظام واستتباب الأمن والسكينة . »

« وإن الحكومة تناشد العقلاء وأهل الرأى من المصريين ألا يسترسلوا لعوامل التهيج والاضطراب التى ترمى الى استفزاز عواطفهم بتشويه الوقائع والتى لا يكون منها بعد ذلك الا استمرار هذه الحالة المحزنة . »

« ولنا كبير الثقة ان جمهور أهل الرأى لا يتأخر عن مساعدتنا بكل الطرق الممكنة لاعادة النظام الى قراره حتى نتمكن من العمل فى سبيل تحقيق أمانى البلاد . »

مساعى نجيب منصور شكور والمؤلف فى فض الخلاف — ولقد كان شكور باشا فاتحنى فى أحد الأيام بعد فشل صاحبى السمو الأميرين محمد على وعزيز حسن فى محاولتهما فض الخلاف وتحسين الحالة وكان ذلك بحضور أحد أعضاء الوفد الذين لا يزالون منضمين الى سعد باشا وفى محاولة ايجاد

حل للحالة السيئة للبلاد فتناقشنا ملياً وقررنا كتابة عريضة الى مولانا صاحب العظمة السلطان باقتراح انتخاب جمعية وطنية موقتة تجتمع تحت رياسة عظمته أو من ينيبه عنه لابداء رأيها . والاقتراع بالثقة فى سعد باشا أو فى عدلى باشا . فتكلم شكور باشا مع مستر بويل الذى كان سكرتيرا شرقيا للوكالة البريطانية فى مدة اللورد كرومر وكان قد حضر أخيرا الى مصر للأطلاع على ما يجرى فيها . وأبدى له ما عولنا عليه .

حدثه شكور باشا عن مشروعنا فاستحسنه وقال إنه الحل الوحيد للأزمة الحالية . فوسطنا واصف غالى بك الى سعد باشا ليجس نبضه قبل الشروع فى العمل فاخبرنا أن سعد باشا يقبل العمل بهذا الاقتراح وكتبنا العريضة التالية :

« يا عظمة السلطان »

« أن سوء الحال السياسية الآن فى مصر وصل الى درجة لا تدع لاحد عذرا فى الوقوف أمامها وقفة المتفرج . بل هى تعين على كل فرد من أهل الفكر فى الأمة المصرية أن يبذل جهده لاستنباط رأى صائب فى حل عقدتها . وقد تعددت الآراء فى وجود الحل الذى يفصل فى الخلاف القائم مابين الوزارة وبين رئيس الوفد . ونشر منها على الملاء ما يمكن الاعتماد عليه للوصول الى النتيجة المطلوبة . الا أن الوسائل فيها مختلفة والطريق الى تنفيذها متشعب ولذلك رأى المتشرفون برفع هذه العريضة أن يلتمسوا لهذا الغرض طريقاً فعالا وسبيلا مستقيما ينزل الجميع على حكمه وتطمئن النفوس

الى استقامة وضعه وشكله . وذلك بان تتولى عظمتكم الأشراف بنفسكم الكريمة عليه فيصدر الأمر الكريم بتشكيل جمعية وطنية مؤقتة بطريقة انتخابية تتألف من أعضاء الجمعية التشريعية بعد انتخاب جديد لهم . ومن أعضاء مجالس المديريات ومجالس البلديات ومندوبين من أهل الصناعات مثل التجار والمحامين والاطباء والمهندسين وما أشبههم تحت رياسة عظمتكم أو من تنيبونه عنكم . فتطرح عليها وجوه هذا الخلاف القائم ليقرر فيه حكم فاصل فيه يجرى العمل به للسير فى القضية المصرية ومسئلة التفويض خابرة فيها على نمط مقبول تتكاتف حوله الهمم . وتشحذ العزائم . للوصول الى النتيجة المطلوبة من تحقيق أمانى الأمة المصرية وصيانة المصالح الأجنبية خاصة ومصالح الأجانب عامة . وبهذه الحالة يمكن تلافى أضرار الحالة الحاضرة من غائلة الشقاق وأهراق الدماء وتعطيل المرافق والمنافع وما ينشأ عادة عنها من الخراب والدمار . »

« ونحن على ثقة من أن عظمتكم تقابلون ملتمسنا هذا بحسن العناية وجليل الأهتمام فتنحل العقدة ويرتفع البؤس فى وقت قريب تقضى به شدة الحاجة وهول الموقف . ونسأل الله ان يجعل التوفيق رائدكم فى مصلحة الأمة على ما تحبونه لها من الخير والاسعاد . »

فلما أطلع شكور باشا مستر بويل على هذا المشروع وافق عليه ورفعه الى دار الحماية لنحصه وكان يرى أنها ستوافق عليه .

ولما قابله شكور باشا ثانى يوم وكان يوم ٢٣ مايو أخبره بما وقع من المذابح فى الأسكندرية يومى ٢٢ و٢٣ ضد الأجانب وطبيعى أن دار الحماية ستنتظر فى الحالة الطارئة الجديدة قبل النظر فى مشروعنا وعلى ذلك أهملنا الموضوع لننظر فيما هو أهم .

الفصل السابع

المظاهرات وقمعها بالقوة

كان من نتيجة كل ذلك أن تألفت المظاهرات العدائية للوزارة فى القاهرة والجهات وأصبحت الأصوات تنادى بسقوط تلك الوزارة التى بحت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد من الدعاء لها والفرح بتوليها كراسى الاحكام !

وأضطر رجال الحفظ أن ينفذوا أوامر الوزارة بمنع تلك المظاهرات تطبيقا لقانون التجمهر . وهنا موضع الخطر الذى لم يفطن اليه أولو الرأى من الامة فيتداركوه باى الطرق .

حادثة طنطا — كان من هذا القبيل أن قامت مظاهرة فى طنطا عقب صلاة الجمعة بمسجد سيدى أحمد البدوى فى يوم ٢١ ابريل تداخل البوليس فى تفريقها .

فأصدر نلم المطبوعات عن هذا الحادث الأليم البلاغ الرسمى الآتى :

« تضمن التقرير الذى ورد من مديرية الغربية عن الحادث الذى وقع يوم الجمعة (٢٩ أبريل) بمدينة طنطا ما يأتى : »

« حدث أمس بعد صلاة الجمعة بالجامع الأحمدى أنه اجتمع بفناء الجامع عدد من تلامذة المدارس وأخذ بعضهم يخطب فى الحالة الحاضرة . ونظرا الى اختلاف نزعات الخطباء والمستمعين لهم اشتد الهرج بينهم واعتدى بعضهم على البعض الآخر فاستنجد شيخ الجامع برجال البوليس لاخراج من فى المسجد محافظة على النظام . ولما خرج التلامذة ساروا بهيئة مظاهرة اختلط بهم فيها كثيرون من الرعاع والسوقة وأخذوا يصيحون فى الشوارع ولم تتمكن قوة البوليس التى حضرت هناك من تشتيتهم لقلة عددها . وتعدى المتظاهرون عليها برمى الأحجار وانتزاع ما بيد رجالها من العصى . وما زال المتظاهرون سائرين حتى وصلوا الى القرب من قسم البوليس وهناك أراد البوليس تشتيتهم بارسال الماء عليهم من مضخة الحريق فانصرف أغلب التلامذة ولكن الغوغاء الذين كثرت جموعهم أخذوا يلقون الأحجار على رجال البوليس حتى أصيب بعضهم واضطروا الى الدخول الى القسم . غير أن المتجمهرين استمروا فى هجومهم فخرج اليهم الحكمدار وطلب منهم الكف عن ذلك فلم يصغوا لنصحه فأضطر أن يأمر رجال

البوليس باطلاق النار فى الفضاء ارهاباً لهم . وقد وقع ذلك فعلا . الا أن احد رجال البوليس أصاب اثنين من المتجمهرين . وعندئذ ألقى الحكمدار القبض عليه حالا وأخذ فى تهدئة الخواطر وأعدا باجراء ما يلزم قانونا فى هذا الموضوع غير أن نصائحه لم يصغ اليها أيضا وحاصر الجمهور الذى تزايدت جموعه القسم . ولما أبلغ المدير ذلك أسرع فى الحضور مع وكيل المديرية وبعض الاعيان وصاروا يخطبون فى المتجمهرين ويحثونهم على الكف عن العدوان فلم يذعنوا لهم واستمروا فى هجومهم على القسم وقذفوه بالأحجار وفى تحطيم نوافذه حتى أصيب بعض الأعيان الذين حضروا للتهدئة من مقذوفات المتجمهرين كما أصيب كثيرون من رجال البوليس واضطر المدير ومن معه الى الدخول فى القسم . فتقدم المتجمهرون وحرقوا أتومبيله كما حاولوا مرارا أن يحرقوا القسم أيضا لولا أسراع رجال البوليس الى اطفاء النار التى كانت تقذف الى داخله . وقد اضطر رجال البوليس مرة ثانية للالتجاء الى اطلاق النار ارهاباً للمتجمهرين ودفعا لأذاهم وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من منعهم عن دخول القسم ومن حرقه . »

«وفى أثناء ذلك اعتدى بعض الرعاع على منزل الحكمدار أيضا لاشاعة شاعت بأن الحكمدار هو الذى أصاب الاثنين اللذين أصيبا باطلاق النارى واستمر المتجمهرون فى هذه الحالة الى أن وصلت قوات من الجيش المصرى أرسلت من القاهرة لامداد قوة البوليس . وكان ذلك بعد الساعة الثامنة مساء بقليل . فتفرق المتجمهرون وعاد النظام الى نصابه . ولم يحص الى

الآن نهائيا عدد الأصابات ونوعها . وتوفى من المصابين ثلاثة على أثر جراح نارية . »

« تلك هى المعلومات التى وصلت الى الحكومة لغاية اليوم فى هذا الحادث الذى يؤسف له شديد الأسف . »

« وقد سافر سعادة النائب العمومي ، أمس الأول ، الى طنطا بقطار الساعة السابعة والدقيقة ١٥ مساء ليتولى بنفسة تحقيق هذه الحادثة . »

رجت البلاد لهذا النباء المروع رجة عنيفة وتألم العقلا تألما وصل الى سويداء قلوبهم للحالة التى آلت اليها البلاد بسبب هذا الشقاق الذى ما كان ليقع لولا تشدد الطرفين فى أمر كان من الممكن الأتفاق عليه لو أظهر كل منهما بعض التنازل عما يتمسك به تلقاء إنجاح القضية العامة واتقاء لشر عواقب الخصام والأنشقاق .

ولم تشهد مدينة طنطا مشهداً مؤثراً كمشهد تشييع جنازة الثلاثة الذين ماتوا فى تلك المظاهرة . فقد أقفلت جميع المحال التجارية والأندية ومشارب القهوة ونكست الأعلام على المنازل والمتاجر والنوادى . وبالاجمال لبست المدينة ثوب حداد كثيف . وسار أمام الجنازة حضرات العلماء والرؤساء الروحانيين والوجوه والأدباء والكبراء يتقدمهم حضرتا صاحبى السعادة مدير الغربية ومدير المنوفية وحكمدار المنوفية وأعيان الغربية والمنوفية وطلبة المدارس والمعهد الدينى وكانت الموسيقى تعزف بألحان الحزن .

ولما دفن الثلاثة ألقيت الخطب الوطنية تأبيناً لهم ثم عاد الناس مواكب وهم يهتفون للوطن بالاستقلال ولسعد باشا بطول البقاء وكان المشهد جامعاً لآيات الفخامة والجلال ترفرف عليه أعلام الحزن العميق لأن هذه الجنازة فى الحقيقة شيع فيها ، الى ظلمات القبر ، إخاء الأمة واتحادها فلا عجب ان عم الحزن والأسى قلوب محبى خير البلاد .

وفى يوم أول مايو حضر الى القاهرة وفد من أعيان مديرية الغربية لمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء للشكوى من تصرف البوليس فى حادثة طنطا البادية الذكر فلما قابله كان مع دولته حضرة صاحب الدولة نائبه وحضرة صاحب المعالى وزير الداخلية فبسط لهم أحد أعضاء الوفد المذكور الغرض من زيارتهم وفصل ماوقع فى طنطا مبينا كيف بدأ البوليس باطلاق النار على المتظاهرين قبل أن ينذرهم . ثم بين ان ماجاء ببلاغ الحكومة يحتاج الى بحث وتحقيق لاسيما فى نقطة البدء بالضرب التى يتوقف عليها تعيين المسئولية . وطلب فى عرض حديثه رفع الأحكام العرفية حتى يطمئن الجمهور الذى أعتقد ان ماحصل مسبب عنها لاسيما وان سعادة مدير الغربية أمر الحكمدار بمنع إطلاق الرصاص فلم يمتثل لأمره .

ثم شرح حضرة محمد افندى نجيب الغرابلى المحامى الحادثة لانه رآها رأى العين .

فقال دولة الرئيس إنه آسف كل الأسف لما وقع وان الحكومة لم تأمر بذلك وانه سيقتص من المتسبب فى هذه الفاجعة مهما تكن درجته .

ثم قال دولته انه كان على وشك رفع الأحكام العرفية الا أن الحوادث الأخيرة حالت دون ذلك وانه يأمل رفعها فى القريب العاجل اذا ساعدته الأمة على منع المظاهرات التى كانت سبباً فى تأخير تنفيذ رغبته .

وطلب وزير الداخلية منهما تهدئة الخواطر فى طنطا ومنع المظاهرات لاسيما وانه فى ساعة اجتماعهم به اتصل به خبر قيام مظاهرات جديدة .

ثم تكلم دولة الرئيس مبينا أن هذه الحادثة نشأت عن موضوع المفاوضات الرسمية . وقال إن الحكومة أجابت مطالب معالى رئيس الوفد كلها الا مسئلة رياسة المفوضين . فقال نجيب افندى الغرابلى «ان مسئلة البلد اكبر من هذه المسئلة الشكلية بكثير جداً وانه اذا تعذر على معالى رئيس الوفد التنازل عنها فالبلاد تأمل من حكمة رئيس الوزراء التصرف بحكمته» فأجاب دولته انه يضحى كل شىء فى سبيل خدمة الأمة . ولكن التقاليد الرسمية تمنع مثل هذا التنازل من رئيس الحكومة . لاسيما وانه سيتفاوض مع دولة ذات تقاليد خاصة تتمسك بها .

المظاهرات وقمعها بمنتهى القسوة — هذا ولقد صدر بلاغ من الحكومة فى ١٥ مايو بأن الرقابة على الصحف قد رفعت منذ اليوم المذكور. ويعتبر هذا العمل من الوزارة منة كان يجب أن تقابل بالحمد فى تلك الظروف ولكن الناس لم يكترثوا له وظلت الألسن تلهج بانتقادها بل قامت المظاهرات ضدها وطاف جمهور من المتظاهرين قبل ظهر يوم ١٧ على وزارات الحكومة يهتفون باسم سعد باشا ويدعون بالويل والثبور على لوزارة وأعضائها وينادون بأن لارئيس الا سعد ولا مفاوض الا سعد وقد اجتازوا أبواب الوزارات الى داخلها يريدون حمل موظفيها على الانضمام اليهم وترك أعمالهم. ولما اجتازوا وزارة الحقانية أبلغ نباؤهم الى مخفر عابدين فأوفدت الحكمدارية ثلة من بلوك الخفر فاقتفى أثر المتظاهرين وكانوا قد وصلوا الى وزارة الأوقاف ودخلوا اليها وتجمهروا فى حديقتها وداخل الوزارة فانبرى لهم الجنود وحاولوا تفريقهم بالقوة فاشتبكوا معهم وخرج الموظفون مذعورين الى خارج مكاتبهم واختلطوا بالمتظاهرين فأصيبت طائفة من الفريقين. ثم أقفلت الوزارة على من كان بداخلها وحضر أحد وكلاء النيابة وقبض عليهم.

توالت المظاهرات بعد ذلك. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل حدث فى يوم ١٩ ان قامت مظاهرة فى جهة ميدان لاظ أوغلى طاردها فرسان الجيش المصرى تحت قيادة جاهين بك وأساء هذا معاملة المتظاهرين اساءة لم تصدر من أعداء البلاد أنفسهم. فلقد أمر هذا القائد عساكره

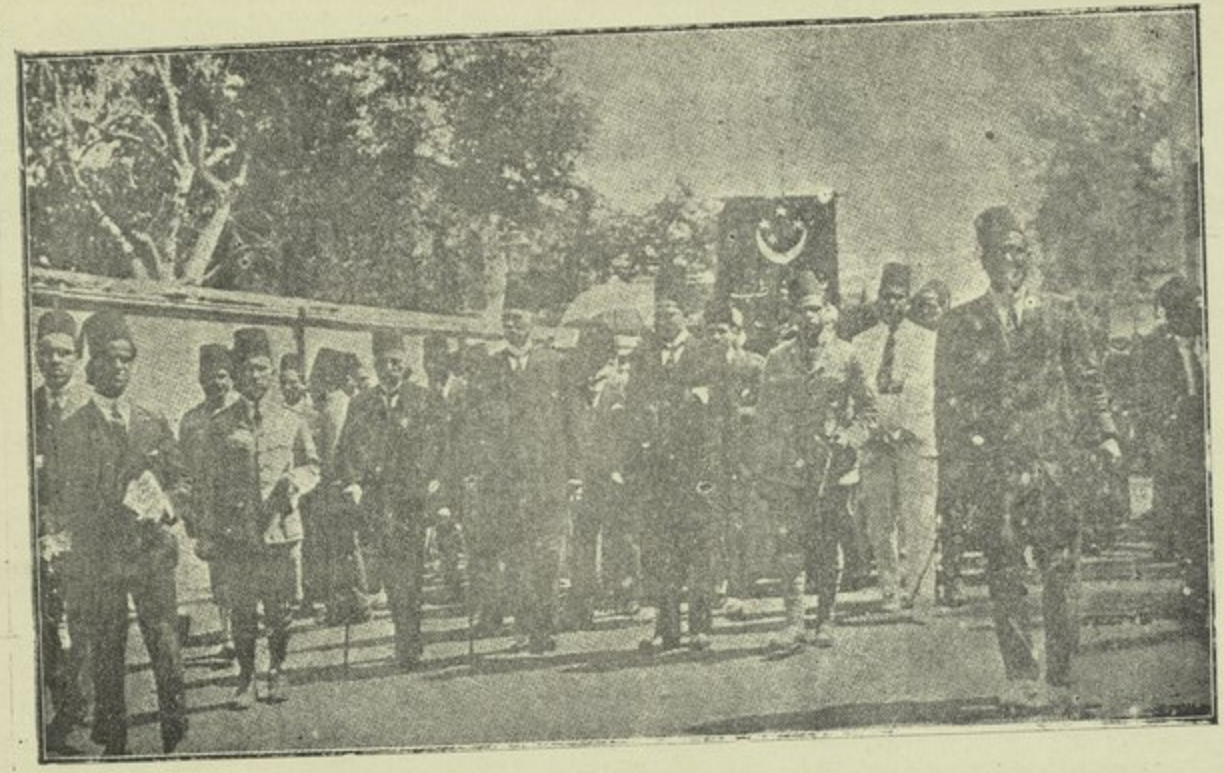

سعد باشا في مقدمة المشيعين لشهداء الحرية

باستعمال السلاح فاستعملوا الرماح فى مطاردتهم. وكان شاب واقفاً أمام « ورشة » دراجات يشتغل فيها بشارع خيرت فطعنه جندى برمحه طعنة نجلاء أصابته في قلبه ولم تفد الاسعافات التى بودر بعملها له فقضى الشاب فى الحال. ودخل بعض الجنود الى دار فى عابدين وهم يطاردون المتظاهرين وأهانوا من فيها من السيدات وأخذوا طالبا مريضاً ملازما فراشه واقتادوه الى السجن كما اقتادوا طالبا آخر الى السجن كان بملابس نومه فى بيته بدعوى انه أطال من شرفته وحبذ عمل المتظاهرين.

وبالجملة فانهم استعملوا منتهى الشدة والقسوة فى معاملة المتظاهرين فكانوا يربطون بعض من يقبض عليهم فى ذيول الخيل ويركضون بها حتى أصبح اسم جاهين بك مشهوراً بالقسوة مقرونا بكل مالا يحب من النعوت والأوصاف.

اشتد الكرب بالناس ووقعت البلاد فى ضيق شديد من جراء هذه الأزمة السياسية واشتد الخصام بين زعيمين عظيمين من زعمائها بل بين زعمائها اجمعين.

وفى يوم ٢٠ شيعت جنازة الشاب الذى قتل بحربة الجندى فى شارع خيرت احتفالا وطنيا سار فيه سعد باشا وأعضاء الوفد الباقون على ولائه. ولما وصلت الجثة الى المحطة عاد المشيعون بموكب أخذوا يهتفون فيه بأسم سعد وبحياة سعد وبسقوط الوزارة فتعرض العساكر للموكب

فى العتبة الخضراء فقابلهم المتظاهرون بقذف الحجارة عليهم حتى اضطروا الى الالتجاء الى قسم الموسكى فهجم المتظاهرون على القسم وبيدهم الحجارة يقذفونها عليه حتى كسروا نوافذه فأضطر الجنود الى أطلاق الرصاص عليهم فاصيب منهم أربعة باصابات خطيرة ونحو عشرين باصابات خفيفة. وأقيمت مظاهرات فى جهات أخرى تعرض لها الجنود كذلك وحدثت فيها حوادث مؤسفة من قتل وأصابات.

ولم تكن هذه المظاهرات مثلها فى سنة ١٩١٩ أو سنة ١٩٢٠ ينادى فيها بسقوط الغاصب لحقوق الوطن بل كان الدعاء فيها موجها ضد ابناء الوطن. الذين لم يذعنوا لأرادة سعد باشا ويسيروا فى السبيل الذى رسمه هو دون باقى زملائه.

وأقيمت مظاهرات أخرى من هذا القبيل فى طنطا وفى المنصوره ووفدت الوفود من الأقاليم الى القاهرة يبدأون بزيارة بيت سعد باشا ثم يرسلون البرقيات المطولة لعظمة السلطان يؤيدون فيها سياسة سعد ويظهرون عدم الثقة بوزارة عدلى باشا مما أحرج الصدور وزاد فى شقة النفور إن كان فى توس هذا الشقاق ثمت منزع.

وفى يوم ٢٠ نشر معالى سعد باشا كتاباً ثالثاً رفعه الى عظمة السلطان يكرر الشكوى من الوزارة هذا نصه:

« ياصاحب العظمة السلطانية »

« تزداد الحالة التى عرضت عنها لعظمتكم شدة وسوءا. فان رجال

ضحايا المظاهرات: نعشان مرفوعان على أعناق المشيعين ملفوفان بالأعلام المصرية

الحكومة ينكلون بالناس تنكيلا تأباه كل مدنية وتجفل منه الأنسانية . لأنهم يهجمون على الناس فى مآمنهم ويسوقونهم الى السجون فى ملابس نومهم بعد أن يوسعوهم ونساءهم أهانة وضرباً ويوثقونهم كتافاً ويربطونهم بالخيول تجرهم أيضاً مبالغة بالتنكيل بهم . ويصوبون حرابهم فى مقاتلهم لأزهاق أرواحهم لا يفرقون بين أحد منهم حتى من لم يكن له دخل فى المظاهرات البريئة التى تعتبرها الوزارة جرائم تستحق أن تقابل بمثل هذه الوسائل البربرية . وترتب على ذلك أن مات شخص فى دكانه بضربة حربة ومنع الضابط الذى كان يدير حركة هذه القسوة رجال الأسعاف من اسعافه . وأنى واثق بأن هذه الفظائع لا ترضى عظمتكم . فأرجو بلسان شعبكم الهادىء تدارك هذه الحالة السيئة بما يقى البلاد أخطارها . »

الفصل الثامن

حوادث الاسكندرية

أما حوادث الاسكندرية التى روعت الناس وأخافت العقلاء على مستقبل القضية المصرية بل كان لها فيها بعد ذلك أثر غير محمود فقد بدأت صغيرة لا غبار عليها وانتهت بفاجعة بل فاجعات أهرقت فيها دماء المصريين والأجانب على السواء فكانت شراً على البلاد من جميع الكوارث التى حلت بساحتها منذ المحنة الوطنية الكبرى .

كانت المظاهرات تقام فى كل المدن والبلاد ضد الوزارة . وقد اعتاد أهالى الاسكندرية فى ذلك الوقت ، حيث كان شهر الصيام ، أن يقوموا بتلك المظاهرات ليلا بعد صلاة التراويح . وكان البوليس ، تنفيذاً لأوامر الحكومة ، يفرقها بطارق شتى أهمها الهجوم على المواكب وبيده العصى الخفيفة والغليظة يوسعهم بها ضرباً .

ولقد حدثت مصادمة بين المتظاهرين والبوليس فى يوم ٢٠ مايو بجهة مخفر الجمرك حيث هجم المتظاهرون على العساكر يقذفونهم بالحجارة وقطع الزجاج مما اضطر الجنود الى الالتجاء الى المخفر فحمل المتظاهرون عليه حتى حطموا نوافذه وأرادوا اقتحامه فاطلق الجند عليهم الرصاص فقتل منهم ١٢ وجرح كثيرين .

واستمرت المظاهرات بعد ذلك بالاسكندرية ولم تقف عندحد وبين مساء يوم٢٢ وصباح يوم ٢٣ تبدلت حالة الثغر وتنكرت بشاشته فتعطلت المتاجر وأقفلت الدوائر التجارية والبورصة وسوق مينا البصل والبنوك وخزينة المحافظة ومشارب القهاوى العمومية والمحكمة المختلطة . ولم يبق فى الشوارع الكبرى مخزن تجارى واحد مفتوحا وانقطع سير الترام وتعطلت حركة النقل واختفت مركبات الركوب وبدت المدينة فى ثوب فتنة فضفاض

بعد عشاء يوم ٢٢ حان وقت المظاهرات فقام فريق من المتظاهرين من مسجد أبى العباس وساروا متجهين الى أواسط المدينة . فبينما كان الموكب سائراً فى شارع انسطاسى ، وهو شارع يكثر فيه الأجانب من طليان ويونانيين وغيرهم ، حدث اصطدام بين المتظاهرين والأجانب . قيل إن سببه أن بعض المتظاهرين كان يحمل صورة مصطفى كمال باشا البطل التركى الذى انتصر أخيرا على اليونانيين فى مواقع عديدة . فاغتاظ اليونانيون من ذلك . وأطلقوا على المتظاهرين بعض طلقات نارية فهاج الجمهور المتظاهر . وأسرع بعضهم فى اصطناع مشاعل حملوها وأحضروا كمية من البترول وأشعلوا النيران فى باب منزل كانت خرجت منه طلقات نارية .

ازدادت إذ ذاك الحال تفاقما واختلط الحابل بالنابل وتبودل الضرب بالعصى والحجارة والأخشاب والمسدسات . فسقط القتلى والجرحى من

الفريقين وعمت الفوضى الشوارع المجاورة وكان البوليس يسعى ، ما استطاع الى السعى سبيلا ، لمنع الفتنة فلم يقو على ذلك .

تدفق سيل الجمهور المضطرب الثائر الى جهة السكة الجديدة وميدان محمد على وأخذ الجهال منهم يقذفون الحجارة على وجهات المخازن والقهاوى وامتدت روح الفتنة الى حى الجمرك وسار الجمهور الهائج يحاول الاقتصاص من كل من يرى أنه معتد عليه . وقامت عند الأوروبيين فكرة المقاومة فساروا يطلقون النيران على غير هدى فكانت تلك الليلة فى الاسكندرية من أشد الليالى اقلاقا للراحة حيث لم يذق سكان الجهات التى وقعت فيها الاضطرابات النوم طول ليلهم . واستمرت الفتنة حتى مطلع الفجر .

أصبح صباح يوم ٢٣ وروح الفتنة لا تزال ترفرف على المدينة . ففى نحو الساعة العاشرة صباحا أخذ الناس فى شارع شريف وغيره من الشوارع يقفلون المخازن ويلتجئون اليها أو يقفون خلف الأبواب لكثرة لغط المارة بذكر الفتنة والضرب بالرصاص والمظاهرات وما الى ذلك مما يلقى الرعب فى القلوب ويجعل القلق مستحوزا على الناس فى الشوارع وفى البيوت .

وفى ذلك اليوم قام كثير من الأجانب ولابسى القبعات بمظاهرة أخذوا يصيحون فى أثنائها صيحات مختلفة وأخذوا يطلقون النيران من مسدساتهم أرهابا للناس وساروا على هذه الحال من شارع أنسطاسى وما

جاوره الى مخفر العطارين للجيش البريطانى فتجمهروا هناك وأخذوا يصيحون محتجين رافعين أصواتهم مظهرين الغضب طالبين مداخلة الحامية البريطانية لاخماد الهياج . وأنطلق بعضهم الى جهة الهاميل والعطارين واقتتلوا مع الوطنيين .

ولقد حدثت فى أثناء هذه الفتنة حوادث نهب للمحال التجارية واعتداآت على غير المتظاهرين فقد اعتدى القوم على القاضى هانسون البلجيكى أحد رؤساء دوائر محكمة الاستئناف المختلطة وبعض موظفى المحكمة المذكورة بلا سبب .

وبلغت حوادث الحريق فى يوم ٢٣ من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة الرابعة بعد الظهر ١٦ حادثة .

نصح الامير عمر طوسون لأهالى الاسكندرية — حدثت هذه الحوادث المؤلمة المشئومة رغم النصح الذى بذله صاحب السمو الأمير عمر طوسون لأهالى الاسكندرية عقب حوادث يوم ٢٠ المحزنة حيث نشر فى الصحف النداء التالى :

«يا أبناء بلدتى الأعزاء»

« بلغنى ، مع شديد الأسف ، ماحدث من أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع ، الأمر الذى ما كنا نتنظر

صدوره من أى مصرى ، ونحن قوم نريد الاستقلال ونطالب بالحرية . وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق لرأى الآخر وعدم الحظر على أحد وان شذ فى رأيه ولم يحترم هذا المبدأ . »

« فلماذا نشكو من ضغط الانكليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا ؟ وكيف بعد هذا نريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟ »

« فأرجوكم ، أشد الرجاء ، الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر نضيتنا المقدسة اكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا . وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع مايثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا . واننى لا أقول هذا انحيازا الى جانب الوزارة لاننى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى . ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم من سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم . هدانا الله جميعا الى الصواب . »

هذا ولقد أصدر قلم المطبوعات أول بلاغ رسمى عن هذه الحوادث فى يوم ٢٣ وهذا نصه :

« حدث أمس تصادم خطير بين بعض من رعاع الافرنج والوطنيين بحى الحمامبل بالاسكندرية ولكن لم تعلم حقيقة السبب فى ذلك . وقد تبودلت العيارات النارية وأشعلت النار فى المنازل واشترك البوليس

بمساعدة الجيش المصرى فى قمع الاضطراب الى ساعة متأخرة من الليل أمس . وقد عادت السكينة الى الحى المذكور فى نحو الساعة الثالثة صباحا وانتشر العساكر فى انحاء الحى المذكور وفى صباح اليوم عاد الاضطراب وفى منتصف الساعة العاشرة تولى قيادة المدينة الكولونيل قومندان القوة البريطانية المعسكرة فى الاسكندرية بناء على طلب حكمدار بوليس المدينة . وتبودلت عيارات نارية كثيرة أطلقت اعتباطا بين الأهالى والأوروبيين . واستمر ذلك الى أول النهار . والاصابات التى وصل بيانها الى الآن هى ٤٩ جريحا و٣ قتلى نقلوا الى المستشفى الأميرى و٢١ جريحا وقتيل نقلوا الى المستشفى اليونانى . »

« وأصيب ثلاثة من البوليس اصابات بليغة . ولم تصلنا بلاغات عن اصابات أخرى فى البوليس والجيش . وقد نهب بعض المحال وأشعلت النار فى محال أخرى من المدينة خصوصا فى حى الورديان . ثم أخمد بعض تلك النيران قبل الظهر . وتغلب على الباقى بعد ذلك . والقى البوليس القبض على عدد كبير من الناس فى منتصف الساعة الواحدة . وقد قاربت المدينة أن تعود الى حالتها الطبيعية سوى بعض اصابات من الغوغاء الذين لا يزالون متظاهرين فى ضواحى المدينة » اهـ

بلاغ سعد باشا بالتزام الأهالى السكينة — ثم أسرع سعد باشا فنشر فى الناس بلاغا يحضهم فيه على التزام الحزم والسكينة والهدوء وهذا نصه :

« بنى وطنى »

« ملأت حوادث الاسكندرية قلوبنا غما وحزنا . فنستمطر سحائب الرحمة على كل من قضى فيها ونستنزل الصبر وجميل العزاء لأهله وذويه ونطلب لجرحاهم عاجل الشفاء وطول البقاء كما نرجو أن يعود الأمن لهذه المدينة الزاهرة وأن يسود السلام جميع البلاد . »

« ومهما يكن من أسباب هذه الفاجعة ، التى سيكشف التحقيق بالطبع عنها ، فانه لا ينبغى أن يستولى الجزع على النفوس حتى يخرجها عن قصدها ويثنيها عن اعتدالها . فعلينا للأوروباويين حرمة يجب رعايتها وانا فيهم مودة ينبغى استدامتها . »

« أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى اكرام ضيوفكم من الأوروباويين وحسن الرعاية لهم وأن لا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم فذلك أبقى لمودتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن تعوق سيرها عوامل الاضطراب . »

١٥ رمضان سنة ١٣٣٩ — ٢٣ مايو سنة ١٩٢١

« التوقيع »

تحذير الحكومة للأهالى — ولم تصل أنباء الاسكندرية الى مجلس الوزراء حتى اجتمع على الفور وقرر عمل الاحتياط اللازم . ثم أمر قلم المطبوعات باذاعة التحذير الآتى :

« نحذر الجمهور من كل تجمهر . حيث ان ذلك ممنوع وسيقمعه البوليس والجيش ، وكل شخص يتعدى على البوليس والجيش يعرض نفسه للضرب بالنار . وكل هجوم على مواقع البوليس ومراكز الحكومة يصد أيضا بضرب النار . »

« وعند حدوث أى مظاهرة أو تجمهر ننصح للجمهور المسالم أن يلتجىء الى مكان أمين حتى لا يصاب خطأ . »

« كذلك نحذر الجمهور من تصديق الاشاعات الكاذبة التى يروجها ذوو الغايات ونطلب اليه أن ينتظر الوقوف على حقيقة البيانات الرسمية التى تصدرها الحكومة . »

٢٣ مايو سنة ١٩٢١

وفى ٢٤ مايو أصدرت الحكومة بلاغا ثانيا عن حوادث الاسكندرية يبين عدد الخسائر الحقيقية التى أصيب بها الطرفان المقتتلان فى يومى ٢٢ و٢٣ مايو وهذا نصه :

« أصبحت مدينة الاسكندرية اليوم هادئة ساكنة وفتح كثير من المحال التجارية وأخذت الطمأنينة تعود شيأ فشيأ . والقوة البريطانية

تطوف دورياتها فى المدينة وبعضها مرابط فى الشوارع . وقد صرفت القوة البريطانية كل يوم أمس فى منع كل شروع فى النهب أو إشعال النار فى الدكاكين والمنازل أو منع فرق الحرائق من القيام بعملها . وقد نهبت الدكاكين الاوروبية ودمرت وأشعلت النار فى اكثرها ولم ينج من ذلك سوى المحال الواقعة فى الأحياء الراقية . »

« وأما عدد الاصابات التى وصلنا بيانها فهو من المصريين ٣٠ قتيلا و١٣٠ جريحا . ومن الأوروبيين ١٤ قتيلا و٩٦ جريحا . »

« أما اصابات البوليس والجنود التى وصلنا خبرها فهى اصابة نفر واحد بجرح خطير ونفرين آخرين بجروح بليغة على أثر صدمة سيارة مصفحة . »

والفرق بين الاصابات فى هذا البلاغ وبينها في البلاغ الأول عظيم يدل على اضطراب الأحوال لدرجة أن الحكومة لم تستطع الوقوف على مبلغ كثرة الخسائر من الطرفين لاول وهلة .

ولما كان صدى هذه الحوادث المؤلمة لم يصل بعد الى الديار الأوربية فان جريدة التيمس أبدت رأيها عن الحوادث التى تقدمتها فى القاهرة ونقل الينا روتر هذا الرأى فى برقيته التالية قال :

« لندن فى ٢٣ مايو — كتبت التيمس مقالة افتتاحية عن الشغب فى مصر فأكدت ان الخلاف الذى قام بين عدلى باشا وزغلول باشا

يتناول مستقبل مصر كله مباشرة وان حكم العالم على أهلية مصر لادارة شئونها الخاصة يتوقف مدى سنوات مقبلة على الخطة التى يتبعها الآن المصريون المسئولون . »

« وأثنت التيمس على حكمة عدلى باشا واعتداله العظيمين . وقالت إنها تؤمل ان الوطنية الحقيقية لجميع طبقات المصريين ستبدو جلية محسوسة فى تأييد سياسة رئيس الوزارة ضد أساليب سياسة إثارة العواطف التى عول عليها زغلول باشا نهائيا . واذا تيسر لعدلى باشا والوفد القدوم الى لندن مؤيدين تأييداً جلياً من سواد ذوى الرأى المسئولين من المصريين فهناك كل مايدعو الى الاعتقاد بأن أمانى الوطنية المصرية ستحقق سريعا . »

وان فى الشق الأول من هذه البرقية لانذارا كان يجب على الزعماء الالتفات اليه وعدم اهماله وبخاصة انه صادر من جريدة التيمس المعروفة بأنها لسان حال المقامات السامية فى انكلترا .

على انه من ناحية أخرى نرى ان السياسة الانكليزية كانت مخطئة فى التعرض لشخص الزعيمين . وتفضيل سياسة واحد منهما على سياسة الآخر . بل كان الواجب عليها أن تترك التعرض لكليهما لأنه ، مهما يكن من حسن نية الجرائد السياسية البريطانية ، فان المصريين — أو على الأقل كثير منهم — كانوا يتخذون وصفها لعدلى باشا بالاعتدال والحكمة

دليلا على رضا السياسة الانكليزية عنه لاتفاقه معها فى الرأى الذى يرمى الى هدم اناقة البلاد كل حقوقها . ويعللون وصفها سياسة زغلول باشا بالتطرف بكونها ترى الى إنالة المصريين كل أمانيهم الأمر الذى لا يرضى الانكليز .

هذا ولقد كانت نتيجة هذا الشقاق الذى حدث وجود قوى مختلفة تعمل لغاية واحدة متنافرة متشاحنة متزاحمة على عرض زائل .

ندأ المنشقين الى الأجانب — ولذلك عمد جماعة أعضاء الوفد المنفصلين عن سعد باشا الى اصدار نداء على حدة موجه الى الأجانب قالوا فيه :

« علم الموقعون على هذا ، والحزن ملء نفوسهم ، خبر الحوادث المشئومة التى شجرت فى الاسكندرية والتى يأسف لها ويستنكرها ، بكل قواهم ، سكان مصر من مصريين وأجانب . »

« تقوم السلطات الآن بعمل تحقيق جدى ولا شك أنه سيكشف الستار عن الأسباب الحقيقية التى أدت الى هذه الحوادث ويحدد المسئوليات . ولاشك أيضا أن المسئولين عن ذلك سينالون ما يستحقون من جزاء . »

« والموقعون على هذا ، أعضاء الوفد المصرى ، يرقبون نتيجة التحقيق ويوجهون نداءهم لأصدقائهم الأجانب والى معونة الصحافة الاوروبية يطلبون منهم تهدئة الخواطر بدعوة مواطنيهم الى السكينة والهدوء والأمان ويؤكدون لهم أن الموقعين على هذا وعقلاء المصريين لا يهملون أى مجهود

يبذلونه لدى مواطنيهم ، الأقل اطلاعا على حقائق الأمور ، يحذرونهم من الأشاعات الباطلة التى يقصد بها تحريضهم . »

« وهم لا يدخرون وسعا فى استبقاء كاملة الصداقة التى ربطت دائما المصريين بضيوفهم . »

« ولن تنسى مصر ، التى شهدت ما بذله الأجانب من مجهودات فى رقيها وتقدمها ، كل ماهى مدينة لهم به كما أنها مصممة على الأحتفاظ بعطف الأجانب . »

« ومصر محقة فى الأعتداد بالاجانب والأعتماد عليهم فى هذه الساعة الرهيبة ليعملوا بما فى وسعهم لتهدئة الخواطر والمحافظة على الهدوء والنظام . »

الأحكام العسكرية فى الاسكندرية — لم تكتف القوة الأنكليزية المعسكرة فى الاسكندرية بالتدخل لمنع حدوث الأعتداءات او ما سواها بل أعلن قومندانها الأحكام العسكرية فى المدينة ببلاغ رسمى هذا نصه :

« أنا الموقع أسمى أدناه وليم ألن لايك كولونيل قومندان فرقة الأسكندرية عملا بالسلطة الممنوحة لى بمنشور القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر المؤرخ فى ١٤ مايو سنة ١٩١٦ وجميع أنواع السلطة التى بيدى آمر بما يأتى : »

« ١ ـ من الآن والى أن تصدر أوامر أخرى . جميع الأشخاص ممنوعون من السير فى الشوارع ضمن نقطة بلدية الأسكندرية بين الساعة

التاسعة ونصف مساء الى الساعة الرابعة صباحا . ما لم يكن بيد الشخص أذن بالمرور من مساعد الدوفوست مارشال بمدينة الأسكندرية . »

« ٢ ـ جميع المحال العمومية كالمخازن والمطاعم والقهاوى والبارات وغيرها من محال المرطبات يجب أن تغلق فى الساعة التاسعة مساء . »

« ٣ ـ كل شخص يأتى بفعل أى شىء يكون مخالفا لمنطوق الفقرتين ١ و ٢ من هذا المنشور يكون قابلا للتوقيف من قبل السلطة العسكرية أو المحلية والمحاكمة أمام المحاكم العسكرية أو الجزئية ويحكم عليه بالعقوبات التى تصدرها تلك المحاكم . »

بلاغ اللورد النبى — ولقد كان المنتظر عقب تلك الحوادث المؤسفة أن يصدر نخامة نائب الملك الجنرال اللنبى بلاغا برأيه فيها . ولقد وقع ما كان ينتظر فنشر نخامته فى يوم ٢٥ ذلك البلاغ المفرغ فى قالب الأعتدال والنصيحة قال :

« جرت حديثا مظاهرات فى مصر والأسكندرية وغيرها مقترنة بأفعال توجب الأسف من العنف والتعدى . وفقد نفوس كثيرة . وهذه المظاهرات هى على ما يقال سياسية فى كنهها . وليس من شأنى التعرض لسياسة الأحزاب ولكن المتظاهرين يتسلحون قبل خروجهم فى المظاهرات بأسلحة وقذائف مخطرة وذلك يدل على أنهم لا يقصدون أن تكون تلك المظاهرات سلمية . »

كانت عادتى على الدوام أن أجعل مداخلتى فى حفظ القانون والنظام أقل ما فى الامكان . وأنا فى هذه الأزمة العظيمة الشان فى تاريخ مصر أروم بكل جهدى أن أحافظ على عادتى هذه . ولكن فى آخر الامر مسئولية حفظ القانون والنظام واقعة على وواجبات ذلك منوطة بى . »

« لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ، التى جريب عليها ولم أحد عنها بصفة كونى معتمداً سياسيا لجلالته ، سياسة الصداقة . وقد اتخذت حكومة جلالته التدابير اللازمة حتى عرفت الأمور التى يتظلم منها الشعب المصرى تمام المعرفة . وهى ساعية الآن فى ازالة أسباب ذلك التظلم . وعليه دعت عظمة السلطان لكى يعين وفداً يفاوضها قصد الوصول الى حل مرض للمشاكل التى بين البلادين . ولم تحصر مواضيع البحث والمناقشة وانما صرحت بأن الغاية الخصوصية المقصودة من المفاوضات هى جعل الغاء الحماية البريطانية على مصر أمراً ممكنا . ولا يمكنها قبل المفاوضة أن تتساهل وتمنح أمراً آخر غير ذلك ولكنها لا تقيد ، بوجه من الوجوه ، حرية الذين عينهم عظمة السلطان بناء على مشورة رئيس وزرائه لكى يفاوضوها بشأن مصر . »

« فحكومة جلالة الملك مدت يد المصالحة والمصادقة الى مصر وهى تنتظر الآن جواب مصر . أما أنا فلم أقدم فى ذلك نصيحة ولا مشورة ولا أقصد الآن ان أقدم نصيحة ولا مشورة . غير أنى أحب مصلحة هذه البلاد من صميم فؤادى وأحذو حذو المعتمدين البريطانيين السابقين

الذين سعوا فى المرحلات الأولى من مراحل تقدم مصر السريع . أن يرقوها فى طريق التقدم والنجاح وأن يقدموا ذلك على كل ما سواه . وعليه لا يسعنى الا أن أعرب عن رجائى بان المصريين يتبصرون فى هذه الأزمة فى حقائق الأمور ويتبعون مقتضى الدواعى الوطنية السامية فيقدرون أخلاص سياسة الصداقة التى أنا ممثل لها حق قدره ويسيرون فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام . » اه

تناول فخامته فى هذا البلاغ الحالة السياسية من الوجهة العامة فلم يتعرض فيه لحادث من الحوادث بالذات ولكنه قال ان « المتظاهرين يسلحون قبل خروجهم فى المظاهرات باسلحة وقذائف مخطرة وذلك يدل على انهم لا يقصدون أن تكون تلك المظاهرات سلمية » فهو يحمل المتظاهرين مسئولية نتائجها ثم عطف على ذلك بقوله « ان مسئولية حفظ النظام واقعة عليه وواجبات ذلك منوطة به » فالاستنتاج المنطقى من هذه المقدمات يفضى الى أنه لا يتداخل فى خلاف بين الأحزاب من الناحية السياسية انما هو يقوم بواجباته اذا أدى ذلك الخلاف الى الأخلال بالنظام والعبث بالقانون . وفى قوله هذا تبرير لنزول الجيش الأنكليزى الى شوارع الاسكندرية عقب الحوادث الأخيرة . وانذار بأنه سيفعل ذلك كلما اختل النظام. ولقد أظهر فخامته فى بلاغه هذا عدم قدرة رجال لحفظ بل الجيش المصرى على حفظ النظام.

وبعد أن أبان سياسة حكومته وأظهر خطته رجا من زعماء أحزابنا (أن يسيروا فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام والمصلحة)

أما كان يجدر بالزعماء أن يسيروا فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام والمصالحة قبل أن تصلهم هذه النصيحة من أجنبى يريدون الخلاص منه وينادون صباح مساء بأنه الغاصب لحقوق بلادهم ؟ أليس من خطل الرأى ان نقتتل ونتخاصم على استخلاص حق من يد معتد عليه فيأتى هذا الذى نسميه معتديا فيقف بيننا ينصحنا بعدم الشحناء ويوصينا بالاتحاد ونبذ الأنقسام ؟ الا وأن صدور هذه النصيحة من فخامة اللورد اللنبى لتدل على نفس عالية وعواطف سامية .

أراد الوفد أن يجيب على هذا البلاغ فقال :

« اطلع الوفد المصرى على بلاغ فخامة اللورد اللنبى ورحب كل الترحيب بما جاء فيه من حرص فخامته على سياسة الصداقة للأمة المصرية والتصريح بعدم حصر مواضيع البحث فى المفاوضات وعدم تقيد المفاوضين المصريين فيها بوجه من الوجوه ويشكره جميل الشكر على الرغبة التى أبداها فى الأتفاق والوئام . »

« ويسره أن يؤكد لفخامته أن الأمة المصرية تقبل يد المصالحة والمصادقة التى مدتها اليها حكومة جلالة الملك بالشكر والأمتنان وترغب

شديد الرغبة فى عقد اتفاق معها يتأسس على العدالة واحترام الحقوق وان أهتمامها بالوصول الى هذا الأتفاق هو الذى جعلها تهتم غاية الأهتمام باختيار المفاوضين الذين ينوبون عنها فى المفاوضات الرسمية من أهل ثقتها وهى متحدة الكلمة فى هذا الخصوص ولا انقسام يعتد به بين أفرادها وانما الخلاف بينها وبين الوزارة وهو مع شديد الأسف خلاف لا يمكن الاتفاق فيه لبنائه على عدم ثقة الأمة بها . ولا يحسمه الا استقالة الوزارة أو انتخاب جمعية وطنية على القواعد الدستورية لتبت رأيها فى ما يختص بالمفاوضات ونتائجها . »

« أما المظاهرات فالوفد أول الآسفين على ما حدث فيها من التعديات ويلاحظ أنها مع تجرد الأهالى من الأسلحة النارية وغيرها لم تاخذ الشكل الذى أشار اليه فخامته الا بسبب تدخل البوليس فيها واستعماله الشدة البالغة لقمعها والا فانها كانت قبل هذا التدخل بريئة وغاية فى السلام كما انه يمقت كل المقت المعتدين فى حوادث الاسكندرية أيا كانوا ويستنكر مجموع ما وقع فيها ويستغرب كل الاستغراب لحدوثها فى هذه المدينة بالأوقات التى كان المتظاهرون فيها وفى جميع البلاد يهتفون للأجانب والأجانب يحيونهم ويشتركون معهم فى الهتاف . »

« ولهذا فانه قوى الرجاء فى أن هذه الحوادث التى لم تكن لها صفة سياسية . لا تؤثر شيئاً فى علائق الود والاحترام السائد بين المصريين

والنزلاء من قديم الزمان . والتى يعمل على توكيدها العقلاء من الطرفين فى جميع الأوقات . »

(١٨ رمضان سنة ١٣٣٩) ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ (١٨ بشنس سنة ١٦٣٧)

« رئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

وكان ينبغى أن يكون جواب الوفد أو (جواب مصر) ، كما كان عنوان هذه الرسالة ، مقتصرا على شكر نخامة اللورد على السياسة التى صرح بها وما كان ينبغى للوفد أن ينتهز هذه الفرصة فيلقى الى النار وقودا يزيد اشتعالها فيحط من كرامة الوزارة ويطلب اسقاطها لأنها اختلفت معه اختلافا (مع شديد الأسف لا يمكن الاتفاق فيه) ؟ ثم يشكو اليه تدخل البوليس فى المظاهرات واستعماله الشدة البالغة لقمعها . وما كان أغناه عن بث شكواه الى نخامة نائب الملك اذا كان رئيسه أصدر أمره الى السواد الاعظم من الأمة الذين يدينون برأيه بوقف هذه المظاهرات التى ساءت نتائجها . الأمر الذى اضطر اليه أخيرا حيث نشر فى ٢٥ مايو من هذه السنة (رجاء الى الأمة المصرية بوقف المظاهرات) قال فيه :

باسم الوطن المفدى . وباسم الضحايا البريئة التى أسلمت الروح بعزة مرددة أسم الوطن العزيز . يتقدم الوفد المصرى الى الشعب الكريم أن يكظم غيظه الذى استولى عليه بحق . وان يقف اظهار سخطه على الوزارة

بالمظاهرات اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة وبما تدل عليه الرسائل والتلغرافات التي تنهال على كثير من المقامات وبالوفود التي تتوارد من كل الجهات معبرة عن آراء أصحابها وغير ذلك من مظاهر غضب الأمة عليها. »

« الأمضاء »

حتى فى هذا الرجاء الذى وجهه الزعيم الى الأمة وفى هذا الوقت العصيب الذى تحتاج فيه البلاد لمجهودات جميع أبنائها قدح زناد ضغائن القلوب ليثير شرر الغضب على الوزارة

ولم يرق للوزارة أن تلتزم الصمت بعد ذلك اخمادا لنيران الفتنة المستعرة بل أصدرت بلاغا ترد فيه على ما جاء بأقوال الوفد فى ندآته الأخيرة حيث قالت :

« نشر صاحب المعالى سعد زغلول باشا في الصحف نداء أقل ما يوصف به أنه مهيج للخواطر مثير للعواطف . وقد جرى فى هذا النداء على تغرير الرأى العام والتضليل به . فسمى حفظ النظام ايذاء للحرية فى مظاهرها واعتبر المظاهرات المصطنعة ترجمانا لمشاعر الأمة . وألقى على الأمة مسئولية الحوادث التى أدت اليها هذه المظاهرات . فى حين أن هذه المسئولية يجب أن تتحملها سياسة خدمة الأغراض الشخصية على حساب مصلحة البلاد . »

« وإن الحكومة مع الأعراب عن أسفها الشديد على ما وقع من الحوادث المؤلمة التي أدت اليها هذه السياسة تنبه الجمهور الى الاحتراس من تصديق هذه الأقاويل وتدعو الأمة الى الأستمرار على سلوك سبيل الحكمة والرشاد والتزامها خطة الهدو والسكينة فتسهل بذلك على الحكومة مهمتها وتحقيق الأمانى القومية . »

تقاذف بشنيع الأقوال وتنابذ بالألقاب. والأجانب قد تكاتفوا على عداء البلاد واعتبار حوادث الأسكندرية نذير السوء ودليل اضطراب حبل الأمن وعجز الحكومة عن القبض على ناصية الحال .

تسوىء لسمعة بعضنا البعض وحط من كرامة الوطنى للوطنى. والأجنبى ينادى بوجوب وضع يد أجنبية قوية على البلاد ليستتب النظام وليأمن على حياته وماله اللذين أصبحا فى خطر كما كانا فى سنة ١٨٨٢ ولا التفات ولا ارعواء . ولا اهتمام الا بفضيحة كل نقيصة البعض للبعض وتأويل كل عمل الى السوء ونية السوء حتى انتزعت الثقة من الجميع .

غير أن الوزارة التى كان يهمها أمر أستتباب الأمن أكثر من سواها عملت على نشر دعوة السلام بين الأجانب والوطنيين بجميع الطرق المألوفة . من ذلك أن قابل المسيو جرين انكيبرى مدير جريدة الجورنال دى كير دولة عدلى باشا رئيس الوزراء وسأله رأيه فى حوادث الأسكندرية الأخيرة فقال له دولة عدلى باشا :

« إنى لشاكر لك مجيئك لأنه يهمنى أن أصرح علنا لجميع ضيوف هذه البلاد وبنوع خاص للأوربيين فى الأسكندرية الذين لى بينهم أصدقاء كثيرون كم آلمنى وأحزننى ما وقع من الحوادث المؤلمة فى عاصمة القطر الثانية وأن عاطفة هذا الأسف يشاركنى فيها جميع زملائى . وإنى أكون ممتنا لك لو نقلت الى الجاليات الأجنبية عبارات أسفنا مع تأكيدات عطفنا الشديد . »

« أما أسباب تلك الاضطرابات فقد تلقيت بشأنها تقارير عديدة غير التقارير التى تلقتها وزارة الداخلية ونشرت الصحف خلاصتها . فكن واثقا أن البيانات المعربة عن غرض فى النفس التى يروجها أناس بلا روية أو بلا معرفة ليست مبنية على أساس أو هى مبالغ كثيرا فيها . »

« ومع عودة السكينة الآن لم يتيسر لنا حتى الساعة تقدير الأسباب المباشرة . ولا يسعنى الآن الجزم بمن تقع عليه المسئولية . ولكن السلطة العسكرية قد تولت التحقيق مع جميع ضمانات العدل والأنصاف . وليثق الجمهور أنه متى ثبتت المسئولية ستقرر العقوبات اللازمة . »

« ولا شك فى أن أصدقاءنا الاوروبيين سيظلون على منحنا ثقتهم وعلى معاونتنا فى الأحوال الحاضرة . بل أنا واثق بأنهم لن يدخروا مجهودهم لتهدئة خواطر الطبقات الأقل رقيا من مواطنيهم لحملها على الأحتفاظ بالهدوء والسكينة . »

«وقد أتخذت تدابير شديدة فى القاهرة والاسكندرية وفى الأرياف. فعززت قوة البوليس . وأرسلت جنود مصرية الى أهم المراكز . وقد أصدر زميلى ثروت باشا التعليمات المشددة الى جميع المديريات لحفظ النظام. وسيعاقب كل أضطراب فى الحال . وأنه ليسرنى أن أقول لك إنه لم يقع شىء من تلك الحوادث فى أى جهة من القطر الا فى الاسكندرية بسبب اختلاط عناصر سكانها . وإن لدينا ، فضلا عن ذلك ، أدلة ثابتة بأن عناصر الأمة المدركة للمسئولية تستنكر كل اضطراب يبدو فى أى مكان كان من البلاد . »

« أن مصر لتحتاج ، فى الأوقات الحرجة التى تجتازها ، الى مساعدة ضيوفها وعطفهم . فلن يكون من العدل التسرع فى الحكم عليها من أجل حوادث يؤسف لها كثيراً ، وتستنكرها البلاد بأسرها كل الاستنكار ، نعم إنه لمن المحزن جداً أن تكون وقعت فى الاسكندرية تلك الحوادث بأتفاق ظروف مشئومة. فالحكومة تأسف لها كل الأسف . ولكن على أصدقائنا الأوروبيين ـ الذين كان لنا دائما فى مظاهر عطفهم تشجيع كبير فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ـ أن يثقوا بانه لن يدخر جهد لحمايتهم وحماية أموالهم فى قطر مدين لهم بالشىء الكثير وهم لن يفتأوا ، كما أنا واثق ، عن العمل بكل اخلاص لتقدمة خدمة لمصلحة جميع سكانه المشتركة . »

وكذلك تحدث دولته الى مندوب جريدة الغازيت حديثاً طويلا نجتزىء بما يلى عن نشره بأكمله قال دولته :

« إن الحوادث الأخيرة لم تحمل الوزارة على تعديل برنامجها أو تغييره بأى شكل وعلى الأخص بشأن قواعد المفاوضات الرسمية . فان برنامجنا مذكور فى البلاغ الرسمى الذى نشر عند اعلان هيئة الوفد الرسمى ولم يحدث تغيير فى هذا البرنامج . ولكن فيما يتعلق بالحوادث الاخيرة ، أريد أن أؤكد ، أن اضطرابات الاسكندرية كانت نتيجة نزاع محلى محض بين الرعاع من المصريين واليونانيين وأريد أن أؤكد ، بشدة أكثر من ذلك ، أن هذه الحوادث لا تدل بأية حال على وجود أى شعور عدائى فى مصر نحو الأجانب . وأشعر أنى لا أستطيع تأكيد هذه الحقيقة بأكثر مما قلت . ولو كان هنالك شعور عام بالعداء نحو الأوروبيين لظهر هذا العداء فى جهات أخرى إذ يوجد تسعة ملايين من الاوروبيين فى جميع المراكز البعيدة وهم محوطون بأكثريات من المصريين . وقد وصلت الى الأنباء من جميع المراكز وليس فيها نباء واحد به أقل أشارة لأى عداء نحو الأوروبيين فى أى جهة من الجهات . »

« أما مسئلة الأحكام العرفية فأنه يجب أن يفهم أنه اذا بحثت هذه المسئلة فلا يكون هذا بقصد الغاء الحكم العرفى فى هذه الآونة فهنالك مسائل عديدة مثل مسألة بيع أملاك الأعداء وغيرها مما للحكومة البريطانية مصلحة مباشرة فيها لا يمكن تنفيذها الا بمقتضى الأحكام العرفية . أما

مسئلة تعديل الأحكام العرفية الى الحد الذى لا يحاكم فيه الملكيون أمام المحاكم العسكرية فقد كانت موضع البحث منذ زمن قليل ولكن حوادث الاسكندرية استوجبت تأجيل الاستمرار فى مثل هذه التعديلات الى وقت آخر . »

وبينما كانت الجرائد الأجنبية التى تطبع بالقطر المصرى أو فى الخارج تدعو بالويل والثبور على المصريين وتنعى عليهم عدم استطاعة حكم أنفسهم بأنفسهم . وتلح فى ضرورة بقاء الحماية على مصر صونا للنظام وحفظا لأرواح الأجانب وأموالهم كانت الأمة لاهية عن ذلك بايفاد الوفود من كل مديرية ومنطقة الى القاهرة لمقابلة سعد باشا يبلغونه ثقة سكان بلادهم به واذعانهم تحت لوائه ثم الذهاب الى القصر السلطانى بهيئاتهم لتقديم العرائض للحضرة السلطانية بمعنى ذلك وبعدم الثقة بالوزارة العدلية وطلب إسقاطها من مراكزها ارضاء لسياسة وكيل الأمة . وهم على تلم الملم بأن مسعاهم هذا خائب ومحاولتهم غير مجدية . ولقد رأى وفد حضر عن مديرية أسيوط فى يوم ٢٦ مايو بعد أن قدم عريضته الى السدة السلطانية ثم قابل سعد باشا زغلول أن يبسم وجهه شطر دار الحماية لمقابلة نخامة اللورد اللنبى لأبلاغه خبر المهمة التى قدم الوفد من أجلها الى العاصمة منتدبا من أهالى مديريته .

فيالله من هذه النزعة الجديدة التى سولت لهذه الوفود أن تلجأ الى

فخامة نائب الملك وتشكو اليه وزارة البلاد وتتخذ من هذا الخصم القديم حكماً فى أمورها الداخلية . يريدون بلوغ غايتهم من أى طريق يسلكونه اليها ولا يرون فى سلوكه غضاضة عليهم ولا بأسا .

لم يقابل فخامة اللورد وفد أسيوط هذا . بل طلب اليهم أن ينتدبوا اثنين من أعضائه لمقابلة جناب السكرتير فانابوا عنهم اثنين وجرت بينهما وبين السكرتير المحادثة والمناقشة التالية التى نثبتها لنظهر مبلغ ما وصل اليه تحامل الامة على عدلى باشا لأنه لم يسلم لسعد باشا بأن يكون رئيسه وهو رئيس الحكومة :

قال أحد المنتخبين عن الوفد : «اننا جئنا العاصمة هذا الصباح مع وفد يمثل ، باحسن طريقة ممكنة الآن ، آراء أغلبية سكان المديرية وذلك للتشرف بمقابلة عظمة السلطان لنعرض عليه ، بأسم مديريتنا ، أن يضع حدا حاسما للحالة الحاضرة . وهذا الحد الحاسم فى رأينا هو إقالة الوزارة الحاضرة . والقاء الأمر لوزارة أخرى تعمل بمشيئة الأمة أو عقد جمعيه وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا لتقترع على الثقة بالوزارة حتى اذا ظهر رأيها فى غير مصلحتها ، كما هو المحقق ، وجب عليها أن تستقيل حتما . ولقد ذهبنا الى القصر السلطانى ودونا أسماءنا فى سجل التشريفات وقدمنا الى معالى كبير الأمناء عريضة بمطالبنا لرفعها لعظمة السلطان . ثم قصدنا صاحب المعالى سعد زغلول باشا وقدمنا اليه عرايض موقعا عليها من أكثر من خمسة عشر ألف شخص من أهالى مديرية أسيوط يظهرون بها ثقتهم التامة فيه

ورغبتهم فى أن لا يتولى المفاوضة مع أنكا نراخيره . ووجدنا من المناسب بعد ذلك أن نبلغ فخامة المندوب البريطانى ذلك باعتباره نائب الدولة التى تعرض علينا المفاوضة ليكون على بينة من رأى الأمة وقدر ثقتها فى من سيفاوض حكومته بالنيابة عنها . »

فقال جناب السكرتير : « إن أمر المفوضين متروك لكم أنتم ولا يسعنا التداخل فيه فسنفاوض من يتقدم لمفاوضتنا . »

فقال مندوبا الوفد : « ولكن يهمكم ان لا تحصل المفاوضة مع جماعة غير حائزة لثقة مواطنيها . والاضاع مجهودكم ومجهودها عبثا وكانت المفاوضة عقيمة . لأنه من المرجح بل المحقق أن الأتفاق الذى ستصلون اليه معها سيقابل بالرفض البات من جانب الأمة المصرية . فمن الواجب أن تكون المفاوضة مع من تثق به الأمة حقيقة . وفى يقيننا أن الشخص الذى يمثل مجموع الأمة المصرية هو سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى فالواجب أن يتولى هو المفاوضة . »

فقال جنابه : « هل تعتقد حقيقة أن سعد باشا يمثل مجموع الأمة المصرية ؟ »

فقال : « ربما كان من الدقة أن نقول إنه يجب أن نستثنى الفئة القليلة المعضدة للوزارة . ولكن هذا الاستثناء لا ينافى التعبير بانه يمثل مجموع الأمة

ويكفى فى نظرنا أن يكون ممثلا للأغلبية فقط حتى يتحتم أن يتولى هو المفاوضة . »

فرد جنابه قائلا : « ولكن الوزارة المصرية فيما أعلم دعت زغلول باشا للاشتراك معها فى المفاوضة وقد اشترط عليها شروطا بعضها لا يملك هو ولا عدلى باشا تحقيقها . فقد طلب أن تلغى الحماية قبل المفاوضة وهذا مستحيل .... »

فقاطعاه قائلين : « إن زغلول باشا لم يشترط على الوزارة ذلك . والمعروف أنه كان يطلب أولا أن يتحقق من أن المفاوضة مع انكلترا تكون لغرض الغاء الحماية . وقد وجد أن بلاغ الحكومة البريطانية الأخير يكفى من هذه الوجهة . »

فقال جنابه : « ربما صح ذلك ولكنه اشترط أيضا الغاء الأحكام العرفية قبل المفاوضة . ويمكننى أن أصرح لكم بان الحكومة البريطانية ترى من المستحيل أن تلغى الأحكام العرفية قبل أن يتحقق نظام الحكم الذى سيقوم بدلها فى القطر المصرى . فمن العبث طلب الغائها قبل المفاوضات . »

قالا : « اذا كان هذا رأيكم فكيف سمحتم لعدلى باشا أن يعد الأمة فى بيانه صريحا بالغاء الأحكام العرفية ؟ وان يكرر هذا الوعد عند الغاء الرقابة الصحفية ؟ »

قال : « نحن لم نصرح لعدلى باشا بان يعد بأى شىء ولم نتداخل مطلقا فى عمل بيانه الوزارى . وكل امتيازنا فى هذا الشأن عن عامة الجمهور اننا قرأنا البيان قبلكم بنصف ساعة . »

قالا : « هل نستطيع أن نفهم من ذلك أن عدلى باشا وعد الأمة بالغاء الاحكام العرفية بغير أن يتلقى منكم تأكيداً أو وعداً بالغائها ؟ »

قال : « يمكنك أن تفهم ذلك تماماً . »

قالا : « وكيف أمكن لعدلى باشا إذن أن يقول إنه قبل شروط سعد باشا جميعها عدا مسألة شكلية مع أن هذه الشروط تشمل طلب الغاء الاحكام العرفية ؟ »

قال : « هذا شأنه هو وأكرر لك أن الغاء الحكم العرفى أمر خاص بنا وأنه لا يمكن لعدلى باشا ولا لسعد باشا أن يلغيه قبل أن يتقرر النظام الذى يحل محله . »

قيل : « ولكننا نعتبر الغاء الأحكام العرفية ضروريا قبل البدء فى المفاوضة . »

قال : « ولماذا ؟ »

قيل : « لكى لا يكون هناك أى حجر على حرية إبداء الرأى .

والمفوضون فى حاجة مستمرة أثناء سير المفاوضات الى الوقوف على آراء مواطنيهم الصحيحة . »

قال جنابه : « ولكنى لا أعلم أنه يوجد الآن أى حجر على حرية الرأى . وها أنتم وجدتم فى استطاعتكم أن تجهروا برأيكم وأن تحضروا من بلادكم الى مصر للتعبير عن ذلك لعظمة السلطان والينا . »

قالا : « قد نكون مجازفين فى سلوك هذا السبيل ووجدنا فى أنفسنا القدرة على هذه المجازفة . وقد لا يجد كل واحد فى نفسه هذه المقدرة . والواقع أنه ما دامت الأحكام العرفية موجودة فلا يستطيع الانسان أن يعلم أى شىء يعتبر مباحا ولا أى شىء يعتبر محظورا . وقد ترون فى عمل نعمله مخالفة للنظام أو تهديداً للأمن على حين أنه جائز سائغ فى قوانيننا العادية فما دام احتمال الخطر موجودا فالكثيرون يفضلون كتم آرائهم فى صدورهم . والمظاهرات كما نعلم طريقة من طرق أظهار الرأى وقد رأينا أخيراً أنها تمنع بضرب النار . فلا يصح ان تحصل المفاوضة فى ظروف كهذه . وفضلا عن ذلك فان الجمعية الوطنية التى ستنتخب لبحث الاتفاقية لا يمكن أن تنتخب بطريقة حرة تضمن تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا مع وجود الأحكام العرفية فقد تتداخل الجهات الادارية لتوجيه أصوات الناخبين الى الجهة المعضدة للحكومة وها نحن أولاء نرى رجال الادارة يكرهون الناس على التصريح بالثقة بالوزارة . »

قال جنابه : « يصح أن ينظر بعد المفاوضات فى طريقة تكفل حرية الانتخاب للجمعية الوطنية . »

قيل : « اننا نرى رفع الأحكام العرفية أثناء المفاوضات ضروريا أيضاً كما نرى من الضرورى أيضا أن لا تتولى الوزارة الحاضرة هذه المفاوضات . »

قال : « إذا فرض واستقالت الوزارة الحاضرة فهل يقبل سعد باشا أن يشكل الوزارة الجديدة ؟ »

قالا : « لا . فان سعد باشا يرى أنه يكون وهو بعيد عن الوزارة مطلق الحرية فى خدمة أمته لا يقيده أى اعتبار آخر وذلك أدعى الى نجاح مهمته وتحقيق الغرض الذى يرمى اليه . »

قال جنابه : « إذن ما الفائدة من سقوط هذه الوزارة إذا كان سعد باشا لا يتولى الوزارة الجديدة ؟ وما قيمة وزارة أخرى تأتى ليصفق لها الجمهور أسبوعاً أو اسبوعين ثم ينقلب عليها إذا حصل أى احتكاك بينها وبين سعد باشا ؟ »

قالا : « ان هذه النتيجة الأخيرة غير محتملة مطلقاً . فان الوزارة اذا سقطت فى الظروف الحالية فسبب سقوطها معروف . والوزارة التى تحل محلها ستؤلف بطبيعة الحال بالاتفاق مع سعد باشا . فاما أن تجعل نفسها وزارة إدارية كالوزارات السابقه وتترك سعد باشا المهمة السياسية با كملها

وإما ان تشترك معه فى هـذه المهمة بالشروط التى عرضها . وعلى أى حال ستكون وزارة اتفاق تعمل بمشيئة الأمة وتنال ثقتها . »

قال جنابه : « ومن ترشحون لتشكيل الوزارة الجديدة ؟ »

قالا : « ليس هذا من شأننا بل يصح تركه لمن بيده تعيين الوزارة . »

قال : « اننى أرى أنكم تعلقون أهمية كبرى على الأشخاص لا على المبادىء . »

أجابا : « نحن لا نهتم بالأشخاص الا لمبادئهم ونعتبر ان سعد باشا يمثل أمانى البلاد الحقيقية فهو أقدر الناس على التعبير عنها . »

فقال المستر باترسون نائب المستشار الداخلى . وكان قد دخل اثناء الحديث واشترك فيه : « إنكم تقولون لا مفاوض الا سعد ولا وكيل الا سعد . فاذا مات سعد هذا فهلا يوجد من يحل محله ؟ »

أجابا : « نحن لا نبحث الآن عن خليفة لسعد باشا ولكننا ننظر فيما نحن فيه من الظروف ، من هو أصلح الناس للقيادة وهو فى نظرنا سعد باشا . »

فقال جناب السكرتير : « هل لديكم عريضة ترغبون تقديمها ؟ »

أجابه حضرتا مندوبى وفد اسيوط : « لا . وإنما نرغب أن نبلغ الأمر شفويا لجناب اللورد . وهو : ان مديرية أسيوط التى انتدبتنا لتمثيلها فى هذه

المهمة ترى أن الحل الوحيد للحالة الحاضرة هو إقالة الوزارة الحاضرة أو عقد جمعية وطنية للبت فى الأمر وأن مديريتنا تثق ثقة تامة بسعد باشا وترى أن لا يتولى المفاوضة غيره . وقد قدمنا اليه اليوم عرائض الثقة موقعاً عليها من أكثر من خمسة عشر ألف شخص من أهالى المديرية . »

فوعد جناب السكرتير أنه سيبلغ ذلك لجناب اللورد اللنبى .

أما كون الوفد منتدبا حقاً عن مديرية أسيوط كلها أو أنه انتحل لنفسه هذه الصفة فليس من شأننا البحث فيه . إنما الذى يهمنا أن يقصد هذا الوفد الذى يقول عن نفسه إنه نائب عن سكان مديرية من كبريات مديريات القطر الى دار الحماية بعد أن قدم طلباته لصاحب الحق الشرعى فى قبولها أو رفضها . فيعرض عليه الحل الوحيد للأزمة المصرية . وهو إقالة الوزارة أو عقد جمعية وطنية غايتها ما قالوه فى حديثهم .

أو كان يرى أعضاء الوفد المذكور أن فخامة اللورد اللنبى هو أحد المختصين بتنفيذ ارادتهم حتى يكلفوا أنفسهم مؤونة عرض حل مشكلة البلاد عليه لينفذه أم هم أرادوا أن يكون فخامته شهيداً على ما قدماه لعظمة السلطان من المطالب ؟ وهل كانوا يعملون هذا العمل بموافقة سعد باشا أو بغير موافقته ؟ نحن لا نظن مطلقا أن سعد باشا كان يجيز لهم الالتجاء لدار الحماية لبث شكواهم من الحكومة اليها .

المساعى التي بذلت لازالة التهم ضد المصريين — على اننا كنا ود ان توجه تلك القوى التى جردت لمحاربة الوزارة التى لم تكن الا جزأ صالحاً من أجزاء الامة . الى محاربة ما كانت تذيعه الصحف الأجنبية فى مصر من التهم الشنيعة ضد المصريين كافة . فتعمل على اقصاء هذه التهم عن الأمة باكملها لا عن حزب مخصوص او شطر من اشطرها . وبخاصة ان تلك الحوادث التى وقعت اخيراً فى القاهرة والاسكندرية كان لها وقع فى الخارج يوجب على كل مصرى العمل على ازالته .

ولما كان سمو الأمير يوسف كمال باوروبا وشعر بتأثير تلك الحوادث على الرأى العام بها أرسل برقية الى الجرائد المصرية فى ٢٩ مايو قال فيها مايلى :

« ان الحوادث الأخيرة تؤثر تأثيراً سيئاً جداً على الرأى العام فى كل مكان . فلى الأمل أن العقلاء ينصحون لعامة الشعب باجتناب كل عمل مناف لمصلحة مصر وكل ماقد يكون سبباً فى تأويل العواطف الوطنية فى الأمة المصرية تأويلا غير صحيح . »

نعم ان رسل الوفاق اخذت تروح وتغدو بين الوطنيين والأجانب بغية استعادة عطف الأخيرين على الأولين ومحو أثر الحوادث الأخيرة من نفوس الطرفين . حتى لقد خطب بعض الأجانب فى مسجد أبى العباس بالاسكندرية محاولا إعادة الصفاء والولاء بين الوطنيين والأجانب . ولقد أدرك الشعب المصرى ماوراء تلك الحوادث وأمثالها من المخاطر على قضية

البلاد فلزم السكينة . واقيمت حفلة من كبار الوطنيين فى مدينة طنطا للجاليات الاوربية بقصد التوفيق بين الجميع .

وأخذ دولة عدلى باشا يحادث مكاتبى الصحف الافرنكية فى مصر ومكاتبى الصحف الأوروبية جريا وراء نفى الاشاعات التى اشيعت عن الحالة فى القطر المصرى

من ذلك ان مراسل الاهرام الخصوصى ارسل لصحيفته برقية فى ٣ يونيه من لندن يقول فيها :

« نشرت جريدة المورننج بوست حديثا مع عدلى باشا قال فيه : انه يثق كل الثقة بحكمة مواطنيه وان الجميع — حتى المعارضين للحكومة — أسفوا لحوادث الاسكندرية لانهم يدركون ان المظاهرات الظاهرة ضد الأوروبيين مما يضر المصالح المشتركة لجميع الاحزاب المصرية . واستحلف عدلى باشا العالم المتمدين بان يعتقد كل الاعتقاد بان المصريين لا يكنون اى عداء للأوروبيين . وبرهن على ذلك بقوله ان الأوروبيين المعتزلين فى المراكز البعيدة فى أمان تام . »

« قال المراسل : — وكان لهذا الحديث تأثير حسن جداً هنا لاسيما وانه نشر فى جريدة متعصبة مثل المورننج بوست . »

ولقد كانت التيمس نشرت مقالا عزت فيه اسباب وقوع هذه

الحوادث الى سياسة زغلول باشا المتطرفة . فارسل لها سعد باشا برقية يرد فيها على هذه التهمة . قالت جريدة التيمس :

« تلقينا البرقية التالية ، بتاريخ ٢٠ مايو ، من سعد زغلول باشا . »

« وافانا روتر بخلاصة مقالتكم عن الحوادث الجارية فى مصر فأنا احتج أشد احتجاج على ماتسمونه سياسة زغلول المتطرفة . لان سياستى لا ترمى الا الى اتفاق ودى ، تدور المفاوضة عليه بتمام الحرية بين البلادين ، يكفل حقوقنا ويضمن المصالح المشروعة لبريطانيا وسائر الأجانب فلأجل الوصول الى هذا الاتفاق يجب حتما ان يكون المندوبون المصريون ممثلين للشعب المصرى . وليس لقوة خفية . واذا اريد ان يؤدى الوفد الذى يذهب الى لندن خدمة نافعة يلزم ان يكون مزودا بثقة البلاد وينطق بلسانها والا فان الاتفاق يكون مقضياً عليه قبل وقوعه . »

« إن الحوادث المحزنة التى حدثت فى الاسكندرية لا علاقة لها بالسياسة على الاطلاق ولا يصح ان يتجر بها على حسابنا . ولايجوز ان يحكم على امة من جراء حادث اتفاق عرضى . هذا . والتحقيق الجارى الآن سيعين من تقع عليه التبعه . »

« أما نحن فاننا نجاهر ، مرة اخرى ، باننا نعتمد على صداقه ضيوفنا الأكيدة ومساعدتهم الثمينة فى مواصلة السعى بسلام لتحقيق أمانينا الوطنية . » انتهى

اكتفى سعد باشا بنفى التطرف عن سياسته ولم يوجه همه الى ما كانت تذيعه الصحف الأجنبية هنا وفى الخارج تعليقا على تلك الحوادث المشئومة تشويها لسمعة أمته فى أعين الأمم الأجنبية وهى لا تعرف عنها الا القليل مما تنشره تلك الصحف .

اشتدت حملة الجرائد الأجنبية فى مصر وفى الخارج على المصريين وحاولت نسبة أسباب هذه الحوادث الى تعصب المصريين وكراهتهم للاجانب محاولين بذلك الوقوف فى سبيل المفاوضات التى كانت مزمعة بين مصر وبريطانيا خشية ان تنال مصر استقلالها الذى تنشده فيحرم الأجانب من امتيازاتهم التى يرتعون فى ظلها ويتمتعون بخيرها . ومع ان قلم المطبوعات أعلن ان الواجب على الصحف ان لا تنشر شيئا خاصا بحوادث الاسكندرية غير البيانات التى يعطيها هو اليها . فان الصحف الافرنكية نشرت فصولا شديدة اللهجه وروت وقائع منكرة وقالت إن حالة مصر فى ذلك الوقت تشبه حالتها فى ابان الثورة العرابية . ناسبة كل ذلك الى التعصب الدينى

كان الواجب على كل مصرى ان يعمل جهده فى ازالة ما علق فى الأذهان من هذه الوصمة الكاذبة فتحادثنا : نجيب شكور باشا وانا فى هذا الأمر واتفقنا على ضرورة القيام بحملة ضد هذه الأقلام الغير المسئولة التى تريد تسويد صحيفة مصر بعد ان ظلت بيضاء ناصعة تلك الدهور الطويلة

واستقر الرأى على كتابة شىء فى الصحف الافرنكية بمصر وباوربا . موقعا عليه من رهط من ذوى المكانة من المصريين والأجانب . الذين يبتد بهم لدحض هذه التهم . فحررنا مذكرة بأفكارنا فى الموضوع بعد البحث والتفكير الطويل وكتبنا من مجموعها مذكرة بحثناها بعد ذلك مع واصف غالى بك وموسى قطاوى باشا . وبعد تعديل طفيف فيها أرسل شكور باشا نسخة منها الى جعفر نخرى بك فى الاسكندريه للتوقيع عليها من بعض المصريين والأجانب هناك . ثم قصدنا سمو الامير محمد على وعرضنا عليه الأمر فقال إنه كان خطر على باله عمل شىء لدفع افتراء تلك الجرائد ونسبة التعصب الدينى للمصريين وانه كلم صاحب الدولة حسين رشدى باشا فى الأمر فقدمت الى سموه نسخة من البيان الذى وضعناه فقرأه واستحسنه وأشار بأن نعرضه على صاحب الدولة رشدى باشا ففعلنا وبعد تغيير طفيف سلمناه الى الأمير فأبقاه عنده حتى اذا اجتمعت لجنة التوفيق بين الزعيمين فى يوم ١٦ يطلب من الحاضرين التوقع عليه

حدث فى هذه الاثناء ان المستر تشرشل وزير المستعمرات بالوزارة البريطانية ألقى خطبة فى منشستر تكلم فيها عن مصر وأتى فيها بما آلم المصريين . ولقد نقل روتر ملخص هذه الخطبة فى برقية جاء فيها مايأتى :

« لندن فى ٧ يونيه — خطب المستر ونستون تشرشل فى جمعية زرع

حفلة بدار الكرى فى ١٤ يونيو تحت رئاسة الأمير عزيز حسن خطب فيها سعد باشا احتجاجاً
على تصريحات المستر تشرشل عن مصر

الشعب يستمع لخطاب يلقيه الزعيم الأكبر

القطن البريطانى بمنشستر فأفاض فى الكلام عن أهمية زراعة القطن فى مصر على انه قال : ان الأعمال هناك معرقلة بسبب عدم ثبات الحالة السياسيه التى أرجو ان تنتهى قريباً . »

« قال : ولا مندوحه من تغيير علاقاتنا بمصر وعلينا ان نبذل كل ما فى وسعنا لنكفل للشعب المصرى مركزاً سياسياً شريفا . غير ان اعمالنا فى مصر لم تنته . ولا أرى ان الوقت حان بعد لسحب الجيوش البريطانية فقد يتخلص رعاع القاهرة والاسكندرية من الباليه الأوروبية والأجنبيه فى الحال . ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الادارة البريطانية أربعين عاما فى تشييده . »

فأغضب هذا التصريح المصريين وامتلأت صفحات الجرائد بالاحتجاج على الوزير البريطانى وأجتمعت الجماعات فى كل مكان لتحرير الاحتجاجات الأجماعية عليه . وكان من بين هذه الأجتماعات . مادعا اليه الأمير عزيز حسن فى بيت البكرى فى الخرنفش ولما كنت أهتم بمثل هذه المسائل ذهبت الى هذا الاجتماع فاستلفت نظرى أمر لم أكن أتوقعة فيه . ذلك أنه لم يشمل كثيراً من الرجل ذوى الحنكة والقدم الثابتة فى السياسة أو ممن اشتهروا بالتجربة أو العلم والمعرفة . لم أجد وزيراً سابقاً ولا وكيلا . ولا عالما من العلماء المشهورين بل الفيت الجمع مكونا من طائفة من الشبان من جميع طبقات الأمة . فأخذت أبحث واستقصى . فعلمت أن سعد باشا سيخطب فى هذا الاجتماع . وأنه لا يبعد أن يكون هؤلاء

خشوا أن يذكر الوزارة بالسوء فامتنعوا عن الحضور . على أن سعد باشا حضر وحضر كذلك قوم ممن ينتمون اليه . وخطب سعد باشا . وكانت خطبته خالية من العبارات الشديدة الوطاءة على الوزارة . وكانت نتيجة هذا الأجتماع أن قرر المجتمعون عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية الا اذا كانت الحكومة الانكليزية تعلن أن تشرشل لا يعبر عن رأى الوزارة بل عن رأيه الشخصى .

ولما أجتمعت لجنة التوفيق لدى الأمير محمد على يوم ١٦ عرض عليها مشروعنا فعدلت فيه بعض التعديل . ثم دعى الأمير بعد ذلك الى داره جماعة من فضلاء الجاليات الأجنبية : فرنساويين وبلجيكيين وايطاليين ويونانيين . ليوقعوا على البيان مع الموقعين ففعلوا بعد ان أصبحت صيغة البيان كالآتى :

« بيان »

عن الحوادث التى وقعت بمدينه الاسكندرية

فى يومى ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١

إن ما وقع من حوادث الاسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزنا . فرأوا من واجبهم أن يعربوا علنا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة وعن الدهشة التى استولتهم عند ما شاهدوا

فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل الى اسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث الى التعصب وكراهية الأجانب . »

« ثم ردد ، لسوء الحظ ، عدد من الجرائد صدى هذا الشعور حتى بالغت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء . »

« أما وقد هدأت النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدر اليها ، بكل أسف ، لاول وهلة . فان الموقعين على هذا يعتبرون أن فى مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز . »

« صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عمن هم المسئولون فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون . الا أن القضاء على الأشاعات الباطلة التى أذيعت ، بدون أن يفكر مذيعوها فى ما تحدثه من ضرر للأجانب والمصريين على السواء ، يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح فى نظرهم بتقدير الوقائع على وجه الصحة . »

« ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار ، مثل ثغر الاسكندرية ، هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية . وان من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعلم . ولا قسط من المبادىء . تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت باثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر . سيما اذا أضيف الى سبب هذا التباغض

وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر . الا أنه ، مع بلوغ سكان الاسكندرية ٤٠٠،٠٠٠ نفس ، فاننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة : وهى انه ليس بينهم الا أقلية ضعيفة جدا من هذه الطبقة التى نشير اليها . وبالتالى لا يمكن أن يسند الى جميع المصريين ماشوهد فى بلدة واحدة من بلدانهم . »

« ومما يثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة هو أن معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار اليها بحيث انه اذا كان قد اصيب أحد من غيرها فأصابته استثنائية ويمكن تعليلها بأنه فى مثل هذه الأضطرابات يسعى دائماً الأشقياء الذين لاخلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة . »

« ان هناك آلافا من العائلات الأوروبية موزعة فوق متسع البلاد المصرية . بحيث لاقرية الا وفيها تاجرها الأوروبى يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الأهالى . ولا مدينة فى الأرياف الا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسماسرة القطن ورجال الأشغال الذين يديرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم الخ . . . تعيش وتنمو فى جوها الطلق . ومع هذا فانه ، بالرغم من حوادث الاسكندرية الدموية ومن المناقشات الجدلية الصحفية ، فانه لم يحدث أى حادث اعتداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف المنثورة فوق أطراف القطر المتباعدة . بل على العكس استمرت

علاقات الوداد على أوثق ماتكون . فهل يعقل اذا ان يسند الى ١٣ مليونا من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الأجانب التى تحدث بها المتحدثون . »

« فى قلاقل ١٩١٩، حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون ، بقيت عدة مدن فى الداخل معزولة تمام العزلة . ومع هذا فلم يبد من الأهالى وقتئذ أى شاهد على كراهة الأجانب عموما أو التعصب المقوت . »

« وفى جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حصلت منذ أعوام لم يصب قط أى اوروبى بأى إيذاء بل كثيرا ما رأينا الأوروبيين يعطفون على المتظاهرين. وشاهدنا ماهو فريد فى بابه ولا مثال له فى تواريخ الشعوب الأخرى وهو تآلف الهلال مع الصليب فوق راية واحدة . فهل التعصب الذى أحدث هذه المعجزات ؟ »

« أن جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق نقطة من أرضها لهو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وان ماذاع كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التى رأوها وقرروا فيها كيف لزم المصريون العديدون ، فى تلك الأيام المحزنة ، خطة المحبة والتآخى لكاف لاقناع من لايصدقون بان احساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها أى تغيير . »

« ان الموقعين على هذا يرجون ممن وقع فى نصابهم قيادة الرأى وارشاد الجمهور أن يعملوا بأخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقا لمصلحة العناصر المختلفة التى عاشت جنباً لجنب وفى كل زمان عيشة طيبة هادئة . »

فى يوم السبب ٢٥ يونية سنه ١٩٢١ (الامضاءات)

ثم ترجمنا هـذا البيـان . وأرسلنا النسخ الفرنسوية الى الصحف الافرنكية فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . والعربيـة الى الجرائد العربيـة فى القـاهرة والاسكنـدرية كذلك . وبعثنا للجمعيات المصرية والمصريين فى الخارج بنسخ منه إفرنسية لنشرها فى جرائد امريكا وانكلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا والمـانيا والسويسرا واسبانيا . وفى المنتـديات والمجتمعات وغيرها . ثم وزعنا نسخا منه عربية على إدارات الأحزاب المصرية والغرف التجارية المصرية والنقابات وما الى ذلك للتوقيع عليها . كما اننا وزعنـا منـه نسخا فرنسوية على النوادى الأجنبيـة والتجارية الأوروبية والجمعيات كذلك وغيرها مما رأينا من الضرورى ارسالها لها .

وبالاختصار فقد كان لهذا البيان تأثير حسن فى الدوائر الأوروبية فى الخارج وفى مصر ذاتها .

ومع أن حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء زار جناب المركيز نجريتو كمبيازو معتمـد دولة ايطاليـا فى مصر فى يوم

٢٦ مايو . وأكد له أن الحكومة قد تذرعت بجميع الوسائل اللازمة لمنع وقوع حوداث من نوع التى وقعت فى يومى ٢٢ و ٢٣ مايو .

ورغم أن جريدة « امبرزيالى » الأيطالية علقت على خبر هذه الزيارة بقولها :

« لقد كلفنا رسمياً بنشر ذلك التصريح . ونحن نضيف اليه أن مواطنينا الطليان لايجهلون أن الذين قاموا بالأضطرابات التى وقعت بالاسكندرية هم من أحط الطبقات ولاعلاقة لها بمجموع الأهالى المستقيمى السيرة العاكفين على العمل . »

ورغم نشر قنصل ايطاليا بالاسكندرية الأذاعة الآتية على الجالية الطليانية :

« كانت نتيجة تصريح الحكومة المصرية لجناب المركيز نجريتو كمبيازو أن ولاة الأمور قد أخذوا على عاتقهم ضبط النظام . وعليه فليطمئن مواطنونا الطليان وليذعنوا ، أسوة بسائر السكان ، للتدابير التى اتخذتها السلطات العسكرية والسياسية . وليعملوا فى الوقت نفسه على تهدئة الخواطر كما كان شأنهم حتى الآن . »

فان اتحاد الجالية الأيطالية بالاسكندرية قد اجتمع فى ٣٠ مايو وأصدر القرار الآتى :

مذكرة

اتحاد الجاليات الايطالية بمصر

عن حوادث الاسكندرية الأخيرة

وهى المذكرة التى كلف المسيو إ. دى بومبيا المدير العام لشركة « البولوتينو تليجرافيكو إيتالو اورينتالى » الأخبارية بتقديمها فى رومة للمسيو ديلا توريتا وزير خارجية الحكومة الأيطالية . والى أعضاء مجلس النواب الأيطالى . وأعضاء مجلس السناتو . وصحف روما .

وهذه هى صورة القرار :

« إن مجلس اتحاد الجاليات الايطالية ، المنعقد تحت رياسة الجران أوفيسييه الدكتور فالانسين باشا ، بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ ، وقد شهد هذا الاجتماع كافة مندبى الجمعيات المتحدة الاثنتين والثلاثين ، يقرر باتحاد الآراء مايلى : »

« قرار اليوم »

« إن اتحاد الجاليات الأيطالية ، الممثل لجميع الجمعيات الأيطالية بالاسكندرية وبالقطر المصرى الاثنتين والثلاثين المجتمع بهيئته الكاملة ، يبدى غضبه للحوادث الخطيرة جد الخطورة التى ارتكبت فى هذه

المدينة فى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ لأيقاع الضرر بأرواح الأوروبيين وأملاكهم . »

« من حيث أن القتل والفظاعات والسلب والنهب والحرائق والتخريب قد وقعت ، لا لأن السلطات المنوط بها حفظ الأمن العام وقادة الرأى العام لم يأتوا مايمنع وقوعها وحسب ، بل لانه كان من بين رجال الشرطة الوطنيين من كان يشارك عصابة المعتدين مشاركة فعلية فى اعتداءآتهم . »

« وحيث أن الأمن والطمأنينة لم تعودا الى نصابهما الا على أثر تدخل القوات البريطانية . ولو أن هذا التدخل جاء متأخراً . »

« وحيث أنه من المحزن أن الحكومة ببلاغاتها والصحافة العربية ورؤساء الوطنيين بتغييرهم حقيقة الوقائع ، كل هؤلاء قد وقفوا موقفا ، وان كان بعيدا عن عدم الاعتراف صراحة بالفظائع التى اقترفها بعض الأهالى الوطنيين من سكان الاسكندرية ، الا انهم حاولوا بموقفهم هذا ستر أعمال ، الأشقياء برداء من الوطنية المصرية . »

« وحيث أن الأمن وأحوال الجاليات الأوروبية ، التى تكون جزءا غير منفصل من المجتمع المصرى ، قد أصبحا مهددين أشد التهديد بأمكان تكرار وقوع مثل هذه الحوادث . »

« فاتحاد الجاليات الايطالية يصفق استحسانا للعمل الحاسم الذى بدا من الكومندور فيفالدى القنصل الجنرال لكى يضمن لمواطنينا طمأنينتهم وحمايتهم والدفاع عن مرافقهم . »

« ويبدى الاتحاد رغائبه فى أن تجعل الحكومة الايطالية نصب عينيها ، بمناسبة المفاوضات الدولية الجارية بشأن المسئلة المصرية ، انه مهما تكن الطريقة التى ستحل على مقتضاها هذه المسئلة ، دون تقييد للأمانى القومية المصرية ، فان الجالية الايطالية متفقة الكلمة على أن الشروط الأصلية التى لانزاع فيها لسيادة الأمن والطمأنينة لدى الجاليات الاوروبية فى مصر . هى : »

(ا) ـ « الابقاء على نظام الامتيازات الأجنبية بدون اجراء التعديلات التى ادخلت ، أوسوف تدخل عليها ، بمقتضى اتفاق دولى لكى تتفق والأصلاحات القضائية . »

(ب) ـ « إيجاد قوة مسلحة ذات صفة دولية يناط بها المحافظة الفعلية على النظام العام . »

« ويقدم اتحاد الجاليات لأسرات الضحايا وللمجروحين كلمة عزاء واشتراك أخوى فى الآلام . ويدعو جميع الايطاليين الى التزام السكينة . وأن يضعوا ثقتهم فى الاجراءات الشديدة التى ستقوم بها حكومتنا . »

ويلى ذلك اسماء الجمعيات التى يتألف منها اتحاد الجاليات الايطالية .

وعقبوا على ذلك بما يلى :

الحوادث واسبابها :

« لكى نشرح (الموضوع) ، الذى ذكرناه آنفا ، شرحا وافيا . وجب علينا أن نبسط الصفة التى وقعت عليها الوقائع المحزنة للغاية فى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ مايو الماضى . وما هى الاجراءات التى طلبتها الجالية بأكملها من الحكومة بواسطة « اتحادها . »

« من الضرورى ان نذكر أن الحركة الوطنية ضد الحكم البريطانى - التى ظن أنها هدأت عقب الشدة التى استعملها الانكليز أخيرا . وبعد ان قدم اللورد ملنر للحكومة البريطانية مشروع نظام سياسى ، كان من المنظور أن تحدث بشأنه مناقشة فى لندره مع عدلى باشا رئيس مجلس الوزراء الجديد - قد عادت أشد مما كانت منذ زمن ما ضد عدلى باشا الرجل الذى يمثل الطبقة المثرية . والمتهم بأنه يمالىء البريطانيين على رغباتهم . وكانت سببا فى أظهار شأن زغلول باشا رئيس الفلاحين المحبوب من الشعب والذى طاردته الحكومة البريطانية ونفته الى مالطة منذ زمن بتهمة تحريض الجمهور . »

« ويشترط زغلول باشا شرطا أساسيا ، لعقد اتفاق بين المصريين والانكليز ، هو الغاء الرقابة على المطبوعات والأحكام العرفية والحماية

البريطانيـة فى الحال . فى حين ان عدلى باشا يرى الوصول الى الاستقلال والى وضع القواعد السياسية لمصر تدريجيا بواسطة سلسلة اصلاحات تنفذ بمعرفة الجمعية التى ستنتخب بناء على انتخابات جديدة تتم قريبا . »

« وقد عينت لجنة نيطت بها المفاوضات مع الحكومـة البريطانية . ولكن زغلول باشا أقصى عنها . فنتج عن ذلك غضب الشعب وحنقه الذين زاد فى حدتهما ما يصدره سعد باشا من البلاغات ضد عدلى باشا ووزرائه. ومن هنا نشأت سلسلة مظاهرات ضد انكلترا . »

« ولم تخرج هذه المظاهرات فى الحقيقة فى بدئها عن كونها مشروعة . حيث كانت تشترك فيها الطبقات الأكثر رقيا فى البلاد . وبخاصة طلبـة المدارس العاليـة . غير أنها أخذت تفقد صفاتها وتتحول الى فتنات منذ بدأت الطبقات الأقل تنورا من السكان المصريين فى الانضمام إليها . »

« حدث بهذه الصفة ان تبدلت المظاهرات السلمية ، التى كان أساسها « يحيى زغلول » شيأ فشيأ ، الى مظاهرات أشد جلبة واكثر بعدا عن النظام . حطم فى اثنائها زجاج كثير من واجهات المحال التجارية بالقاء الحجارة عليها. ومع ذلك فان هذه المظاهرات لم تكن حتى ذلك الوقت قد تكيفت بكونها حركة ضد الأجانب . »

ومن جهة أخرى فان الحكومة المصرية قد أبعدت عن السلطات القنصلية ، بكل صراحة ، فكرة وجود أى خطر على الأوروبيين . وبذلك توصلت الى عدم اشتراك القوات البريطانية فى توطيد الأمن العام . »

«ولقد كان هذا هو اكبر الخطأ . لأن الحكومة المصرية لا يمكنها ان تتجاهل ما كانت عليه نفسية جماهير الشعب حينما تكون فى حالة تهيج عام. وفى الواقع فان مظاهرات الشعب قد انصبغت منذ يوم الجمعة ٢٠ مايو بصبغة العداء وامتازت فى بعض الحوادث الفردية بالقسوة الموجهة الى الأجانب . ثم انحطت بعد ذلك فجأة ، ودون سابقة انتظار ، فتحولت الى انفجار بربرى تنبو عنه الطباع . فكانت ضحاياه ، ما بين مجروحين ومقتولين ، ما يقرب من المائة الأوروبى . وبخاصة من الايطاليين والاغريق (اليونان) والمالطيين . »

« ولسنا بذاكرين هنا الوقائع المثيرة للعواطف واحدة فواحدة التى وقعت فى الأحياء الآهلة أكثر من سواها بالسكان فى المدينة . لان المسيو الكومندور فيفالدى قنصلنا الجنرال ـ على ما نعلم ـ قد أرسل عنها فى الحال تقريرا وبيانا مفصلا . »

« على اننا ، لكى نثبت ألى أى حد وصلت كراهية الأجانب فى تلك الأيام بين أفواج العامة حتى وصلت بهم الى الوحشية . نذكر مسئلة

الاعتداء على حياة مواطننا الشاب (كالوجيرو) حيث طارده فريق متحمس بينما كان يعدو نحو مسكنه ليكون فى مأمن من اعتدائهم . فأصابه أولا أحد الافندية المصريين ثم أجهز عليه أحد رجال الشرطة . ونذكر (ويلليه) وهو شيخ من أهالى ليفورن بلغ من العمر ٧٤ عاما . وكان من رجال غاريبالدى . هاجمه بعض المتهوسين وانهالوا عليه ضربا على أم رأسه وعلى ذراعيه حتى كسروا ضلعين من أضلاعه وفتتوا ساقه بعد أن سقط أرضا فاقدا صوابه . فنقل بعد ذلك الى المستشفى ولم يلبث أن قضى فيه نحبه بعد بضعة أيام قضاها فى تحمل الآم تفوق حد الوصف . وإنا لنذكر كذلك (اورلاندو واورتو ريزو) من بحارة سفينتنا « أنتيللا » الذين نزلا الى البر ليتنزها فى المدينة . فقد أصيب الاول بجرح بليغ فى بطنه بضربة خنجر فعملت له عملية فتح البطن ونجا بأعجوبة . والآخر ألقى بطريقة وحشية الى الارض بضربات العصى ثم أحرق بينما كان لايزال على قيد الحياة . »

« ولكى نثبت ادعاءنا بان الفتنة كانت مصطبغة بصبغة كراهية الأجانب . نلفت النظر الى أن حوادث جرح وضرب ونهب وتخريب وحريق أخرى قد ارتكبت فى يومى الجمعة ٢٠ مايو والسبت ٢١ منه . ولو صح ما أكدته الصحف العربية من أن الجماهير قد التجأوا الى عملهم هذا بسبب اطلاق أحد اليونانيين مسدسه من نافذة بيته على بعض الأهالى . فلربما يكون اضطر الى ذلك دفاعا عن نفسه وعن أسرته حيث كان الجميع

محاصرين فى مسكنهم بهؤلاء الجماهير - ولو صحت هذه الحادثة فانها ، باعتراف الصحف العربية ذاتها ، قد وقعت فى يوم الأحد ٢٢ مايو . »

« إن الحوادث الشنيعة التى وقعت فى تلك الأيام الأربعة لاعلاقة لها بالأمانى السياسية للأمة المصرية . ولكنها متسببة عن سببين : الأول ظاهر وهو كراهة الناس للحكومة الممثلة فى شخص عدلى باشا ، تلك الكراهة التى يزيد فيها ما يصدره زغلول باشا من البلاغات وما ينشره من الدعايات . »

« والسبب الآخر خفى : وهو التعصب الدينى وكراهة الاجانب . »

« فان نفراً من الأهالى الوطنيين يعرفون كيف يتحينون كل فرصة ممكنة لتشويه اسمى القضايا بتحويلها الى فتنة حقيقية ، لا ضد الانكليز وحسب بصفتهم المسيطرين على البلاد ، بل ضد جميع الأوروبيين . ولقد تتخذ بعض الحوادث التافهة أو الخطيرة ذريعة ، فى بعض الأحيان ، لمطاردة « غير المسلم » أو « الكافر . »

« لم يكن الباعث على هذا الأمر شعور نفور من الغاصب كما يحدث ذلك فى بلاد أخرى . بل لم يكن لرغبة فى التحرر من نير سياسى أو اقتصادى . إنما هو الحقد الوحشى على من لم يتبع الديانة الاسلامية . ذلك الحقد الذى يظل خافيا ومضغوطا عليه فى صدور الجماهير حتى ينفجر على أثر طروء سبب من الاسباب ظاهر . بشكل وحشى . »

« وينبغى أن لا يتبادر الى الظن أن هذا الشعور السافل ، الذى سبب ما سبب من الضحايا بين الأوروبيين منذ سنة ١٨٨٢ ، هو من الأمور المخزنة التى تتميز بها الطبقات الأقل ثقافة وعلما عن سواها . انما هو ، ويا للاسف ، يصدر من الطبقات الأخرى . بل من الرجال ذوى المقامات السامية . انما الفرق الوحيد بينهما أن هؤلاء يعرفون كيف يظهرونه أقل حدة من أولئك بكثير ، أو يتظاهرون بأنهم لا يذكونه فى أنفسهم . مع استعدادهم ، على كل حال ، للانضمام ضمنا الى الجماهير التى اقترفت جرائم القتل والسلب . والدليل على ذلك أنه ، مع خطورة الحوادث التى وقعت فى يومى ٢٠ و ٢١ مايو الماضى ، لم يقو واحد من قادة الوطنيين — مبتدئين بزغلول باشا — أو صحيفة من الصحف الوطنية على تقبيح هذه الأعمال أو الاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو الى الحرية . بل إنهم ، على النقيض من ذلك ، قد التمسوا لمرتكبيها الأعذار . وذهبوا الى قلب حقائقها وتحميل الأوروبيين مسئوليتها . والدفاع عن السفاكين بكل قواهم . وكذلك عن مرتكبى جرائم النهب والحريق . ولم يرتفع صوت واحد ولو لمؤاسات الأوروبيين الذين فقدوا أرواحهم تحت تأثير ضرباتهم . »

« إلا وأن هذا التضامن الأدبى ليدعو حقاً الى التفكير . ويجعل المستقبل مكفهرا . فكيف تستطيع بريطانيا العظمى ، التى تحتفظ لنفسها ، فى الاتفاق المزمع عقده بينها وبين المصريين ، بحق ايجاد قوة عسكرية

لضمان الأمن فى منطقة قنال السويس . كيف تستطيع الاستمرار على أن تكون الوصية التى تقبل مشورتها أكثر من سواها . أو أن تكون الثقة بها أكثر منها بجميع الأوروبيين فى مصر . »

«ومن جهة أخرى فان الحكومة المصرية الجديدة قد أظهرت بوضوح انها عاجزة عن اقناعنا بانها تستطيع حمايتنا من عبث الهياج ونمو الغرائز الشريرة واحساسات الوطنيـة المؤسسة على كراهة الأجانب الكمين ، فى اخلاق الشعب المصرى . »

« وليس فى وسعنا أن نعبر عن آرائنا فى هذا الصدد بأحسن مما عبرت به صحيفة انكليزية : هى « الديلى تلغراف » حيث قالت فى مقال رئيسى مايأتى:»

« لقـد اقترح فى تقرير اللورد ملنر أن يعهد بالمحافظة على النظام كليـة الى الادارة الوطنية . وأن تبقى قوة صغيرة بريطانية فى منطقة القنال لكى تؤمن حرية المرور فيـه . بحيث لن يكون فى عاصمة الديار المصرية ولا فى مدنها الكبرى قوات بريطانية . »

«أما بعد الحوادث الراهنة فيخيل الينا أنه من المشكوك فيه كثيراً أن مثل هذه السياسة يمكن أن تقبل . وهل نستطيع أن نضمن تأمين أرواح الأجانب وأملاكهم اذا لم يكن لنا قوات مستعدة فى الأراضى المصرية

تكون تحت تصرفنا نستطيع أن نستعملها متى أردنا ؟ وهل نستطيع ان ندع الجندى البريطانى معسكرا على ضفة القنال على استعداد لما يحتمل من تلبية طلب وزارة مصرية فى حالة اختلال الأمن فى الداخل أو حدوث حوادث مع الأوروبيين . ويكون ذلك فى الوقت الذى لن تكون لنافيه أية سيطرة على الحكومة المصرية ؟ »

« إن الجاليات الأجنبية تنتظر منا أن نقدم ضمانا ضد فتنة جديدة تنشب من جانب الشعب المصرى . فاذا رفضنا هذا الضمان فلا نزاع فى أنهم سيطلبون الى حكوماتهم أن تعمل . ولقد تسارع بعض هذه الحكومات الى انتهاز هذه الفرصة . »

« وإنا لنود أن تقدم للمصريين كل حرية . ولكن الوقت ثمت لم يحن لترك كل رقابة للادارة الداخلية . . وإن أمة ظلت منذ عشرين قرناً تحت الحكم الأجنبى ، على صور مختلفة ، لا تستطيع أن تتمتع دفعة واحدة بجميع امتيازات كافة الأمم ذات السيادة . »

« ولذلك فان الجالية الأيطالية متفقة الكلمة على أن تؤكد بصوت عال أن الحكومة الأيطالية لا تزال تذكر أنه مهما يكن المنوال الذى ستحل على مقتضاه المسئلة المصرية . فان الشروط الأصلية والتى لا نزاع فيها لوجود الجاليات الأوروبية فى مصر وسعادتها هى الشروط الآتية :

(ا) - « المحافظة على بقاء نظام الامتيازات . »

(ب) - « إيجاد بوليس له صفة دولية . »

(اعتبارات قانونيـة)

« نظام الامتيازات — نقول قبل كل شيء إن الوطنيين المصريين لم ينكروا قط أن بقاء الامتيازات الأجنبية فى مصر أمر مرغوب فيه . وهـذا يدل على أن هـذا النظام هو فى الحقيقة النظام الملائم للأوروبيين فى الشرق . وفى الواقع فان هـذا النظام لا يتعارض مع إدراك استقلال الحكومات الشرقية . وحسبنا أن نفكر فى أن هذه الامتيازات لم ينتزعها الأوروبيون من سلاطين الشرق انتزاعا بل منحت لهم منهم من تلقاء أنفسهم لحماية المصالح الأوروبية فى الشرق . فكأنها كانت ضرورة لا غنى عنها لنجاح الجاليات الأوروبية فى هذه البلاد . »

« ولقد كان من الاختلافات بين المدنية الشرقية والمدنيـة الغربيـة ومثلها بين العوائد السياسيـة والدينيـة فيها بحيث أصبح من المعترف به فى كل زمان ضرورة ترك ضمانة حقوق خاصة للأجنبى فى الشرق . وهى التى ترمى اليها الامتيازات . »

« هذه الامتيازات هى التى جعلت الأوروبيين ينشئون فى مصر جاليات ناجحة لم تكن مؤلفة من مهاجرين موقتين بل من مهاجرين مقيمين . لدرجة أن أجيالا من أسرة واحدة قد تعاقبت فيها . »

« ولقد كان من نتائج هذا الثبات فى الهجرة . ونية الأقامة أن توصل الأوروبيون وحدهم ، بما استحضروه من بضاعة العلم والعرفان والنشاط ومعرفة الأحتياجات الحديثة للحياة ، الى أن يؤسسوا فى الشرق المعاهد المماثلة لما هو موجود فى بلادهم الأصلية وينشروها . فتعاقب النمو فى حركة التجارة والصناعات والمالية والتعليم . حتى لقد تأسست معاهد للأعمال الخيرية وللأسعاف والمدارس والمستشفيات وملاجىء للأيتام وأخرى للعجزة . وبالأختصار وجدت جميع المظاهر المختلفة للحياة الراهنة التى لولا الأوروبيون لما كانت تحققت قط أو كانت لاتزال فى عهد الطفولة . »

« ففى بلاد قام فيها الاجانب بترقية عمل له مثل هذه الأهمية تحت كنف قوانين الممالك الأوروبية التى تطبق فيها بمطلق الحق . لايمكن ، بدون خطر أو ضرر ، أن تزال الحقوق المكتسبة وتحتم إقامة السيادة المطلقة للحكومة المحلية التى كانت حتى الآن تابعة لدولة أخرى والتى هى أقل مايكون نظما لقبول كرامة الحكومة المستقلة حتى انها لاتستطيع أن تدمج فى قوانينها نظام الجنسية المصرية . »

« ان نظام الامتيازات يمكن أن يتحمل التعديلات التى ادخلتها عليه المعاهدات الدولية لتجعله أكثر ملاءمة مع العلاقات الأجتماعية والاقتصادية والشريعية . وكذلك كان إنشاء المحاكم المختلطة من الأعمال الجليلة من

حيث العدالة الدولية للحكم فى الخلافات القضائية بين الأجانب والوطنيين أو بين الأجانب على اختلاف جنسياتهم . »

« ولقد كانت كل مخالفة للامتيازات دائما من نتائج اتفاق سابق معترف به بكل حرية من جانب الدول الأوروبية . ومع ذلك فقد حافظت على عدم المساس بضمانة الحصانة السياسية (l'extratérritorialité) التى يتمتع بها الأجانب فى الشرق . »

« واذا كانت المحاكم المختلطة مخالفة لنظام الامتيازات فانها فى الوقت نفسه كانت بمثابة احترام لهذا النظام ذاته . »

« البوليس الدولى — لا يكفى أن تكون العدالة مضمونة للأوروبيين بل من الضرورى أن توجد سلطة من شأنها ضمان حماية الأمن . وتستطيع فى الوقت نفسه ضمانة تنفيذ الأحكام تنفيذا حقيقيا . »

« فلقد أثبتت الحوادث الأخيرة ، جليا ، أنه لن يكون من العبث الاعتماد على بوليس وطنى خالص وحسب . بل يعتبر هذا العمل بمثابة مخاطرة . فان هذا البوليس حينما دعى لأسكات الضوضاء وتهدئة الفتنة التى أشعل المصريون نارها ولحماية الأوروبيين المعتدى عليهم ، زال لديه الشعور بالواجب وبالنظام العسكرى والعدالة ليحل مكانه شعور أقوى منه وهو الاتحاد مع المعتدين فى الجنسية وفى الدين . ولقد تحمل الأوروبيون

من نتيجة هذا العمل أقسى التجاريب وآلمها . حيث ثبت بعد ذلك أن عددا عظيما من رجال البوليس الوطنى كان يطلق النيران أثناء الفتنة على الأوروبيين الذين كانوا يحاولون الفرار الى بيوتهم أو الذين كانوا يطلون من نوافذها . »

« فاذا ماعهد ، غدا بعد الغاء الأمتيازات ، الى بوليس كهذا له مثل هذه السوابق بالمأمورية التى يقوم بها كل رجال البوليس الأوروبى فهل يمكن القاء القبض على مجرم أو تفتيش بيت أو ضبط أشياء ؟ انه ليحق لنا أن نتساءل بفزع عما يحدث إذ ذاك من المفجعات . »

« فمن الضرورى اذن ادخال إصلاح على نظام البوليس ليكون على أساس غير أساسه الحالى . بحيث تكون له صفة دولية حقيقية واضحة . أعنى تكون له نفس الصفة التى اتخذتها جميع إدارات الحكومة المصريه كالمالية والحقانية والسكك الحديدية وإدارة البرق (التلغراف) والبلديات التى اشترك العنصر الأوروبى اشتراكا فعليا فى تحسينها . الأمر الذى ضمن حتى الآن نجاح البلاد ورفاهيتها . »

« والخلاصة فيما يختص بهذا الموضوع أن جاليتنا لاتنفرد وحدها بالرأى بل يشترك معها جاليات الجنسيات الأخرى فى اعتبار أنه مهما يكن النظام السياسى الذى سيمنح لمصر فى القريب العاجل أو البعيد فان أرواح الأوروبيين وأملاكهم وصوالحهم المتعددة لايمكن أن تكون

فى مأمن بأية صفة كانت إلا باقرار نظام الامتيازات وإنشاء بوليس دولى فى مصر . »

(اعتبارات اقتصادية)

« ان الأزمة الاقتصادية التى تجتازها الآن مصر كسائر بلد آخر قد أزاحت اللثام عن عدة اعتبارات. بعد أن فحصت فحصا دقيقا فى مادتها أسفرت عن خطورة عظمى ولاشت جميع الأشاعات التى تنوقلت بشأن الخيرات الخارقة للعادة التى أسرفت أرض مصر دائما فى إدرارها فى الأزمنة الماضية المنحوسة . »

« والواقع انه اذا اعتبرنا أن الأزمة مازالت باقية منذ شهر مايو سنة ١٩٢٠ أعنى منذ لأقل من أربعة عشر شهرا وأن الأعجوبة لم تتحقق هذه الدفعة . فاننا نرى الأزمة آخذة فى الاشتداد كلما امتدت . واذا كان اتقى شر بعض النتائج المؤدية الى وقوع نكبة فانما كان ذلك بفضل الثروات التى كانت متراكمة فى البلاد منذ الحرب وأثناء الهدنة . حيث سمحت هذه الثروات بمواجهة الموقف حتى الآن . »

« ويجب ، احتراما للحقيقة ، أن نعترف بأن الأزمة الحالية خطيرة خطورة لم يسبق لها نظير . ولكن ينبغى أن نعترف من جهة أخرى أن الظواهر الاقتصادية الحديثة . ارتقت تبعا للظروف التى رجّت الموقف

العالمى رجّة بدات اتجاه كل المداخلات الأقتصادية التى يمكن فوق ذلك أن تخبىء لنا كثيرا من حسن الحظ بل ربما كان كثيرا من المفاجآت التى يؤسف لها قبل الوصول الى النظام النهائى . »

«وليس لأمرىء أن يدرك اليوم، ادراكا جليا، المستقبل الاقتصادى. لأن فى عدم القرار على أمر ،تلك الحالة المحزنة ، تهديدا شديدا للمستقبل القريب . اذ ربما كنا بعيدين جدا عن عودة النظام الطبيعى فى حياة الأمم . »

« وللأزمة فى مصر، كما أسلفنا ، مصدرها فى انعكاس الموقف العالمى . وقد زادت بعد ذلك خطورة بالفرق الهائل بين مجموع الواردات ومجموع الصادرات . وهذه الحالة تدلنا على أن الأزمة أكثر تعقيدا فى مصر منها فى أية جهة أخرى . وأن منبع الثروة الوحيد فى البلاد وهو القطن الخام لا يكفى فى مثل هذه الاحتمالات لمنع النتائج المحزنة المؤدية الى إيجاد الهوات الاقتصادية التى يمكن أن تنشا . »

«ان حياة مصر الاقتصادية ربما كانت ، على الضد من رأى عدد عظيم من المتفائلين ، تابعة فى مجموعها للتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تظهر بالبلاد الأكثر اتصالا بها . وبعبارة أخرى إن مصر الاقتصادية ، لعدم حصولها على الطرق الكافية للدفاع عن نفسها ، اضحت محكومة بالاجنبى تماما . »

« وفى الواقع . هل تستطيع مصر أن تحتم تحديد ثمن قطنها ؟ كلا . فلا المنتج ولا البائع يحدد الثمن . بل هو ، على الضد من ذلك ، نتيجة فعل عوامل اقتصادية عديدة . ليس واحدا منها مرتبط بمصر . فلا تستطيع البلاد بالضرورة أن تعتمد قط ، مقدما وبصفة ثابتة مؤكدة ، على مقدار الثروة التى تنتج من المحصول . »

« ولقد كان ثمن المحصول فى موسم ١٩١٩ — ١٩٢٠ أكثر من مائة مليون جنيه مصرى وأما محصول موسم ١٩٢٠ — ١٩٢١ فباعتبار الأثمان الحالية لا يمكن أن يحصل منه على اكثر من ٢٥ مليونا منها ٤ فى المائة قد تصدرت حتى الآن . ونو إننا لا يفصلنا عن المحصول الجديد الاشهران اثنان . »

« وهل تستطيع مصر الاستغناء عن استيراد جميع ضروريات الحياة العمومية تلائمة من الخارج تقريبا ؟ كلا . لأنها ليست بلادا صناعية . فهى مضطرة لأن تدفع للخارج الأثمان التى تفرض عليها . »

« ولقد أثبت لنا سير موسم القطن الحالى الردىء جدا إثباتا عمليا أنه اذا استمرت الأحوال الخطرة الحالية للصناعات ، سواء أكانت بامريكا أم بأوروبا ، فان مسئلة بيع القطن بيعا بسيطا تصبح من المسائل العويصه . ومن أجل هذه الاسباب بالذات لا تستطيع مصر أن تستغنى عن الرضوخ لكل مايفرض عليها من الثمن للبضائع التى تستوردها وأن تتحمل التذبذبات

المختلفة فى الأثمان . لان هذه الواردات مما لايمكنها الاستغناء عنها فى الواقع . »

« ومن السهل اذن أن نستخلص من كل ماتقدم أنه كلما طال زمان هذا الموقف فى أكبر مراكز الانتاج رؤيت الأزمة المصرية فى حالة اشتداد مستمر تبعا لان ايرادات هذه البلاد ستستمر أيضا فى النقصان الشديد . »

« وما خلا المنطقة التى تروى الآن ، والتى كانت آخذة فى الاتساع المستمر ، الا أنها دائما لاتزال عبارة عن جزء صغير من اتساع هذه المنطقة القابلة للرى ، فانه لايوجد فى مصر أراض أخرى قابلة للزراعة . فلا يمكن للزراعة إذن أن تأتى بزيادة مهمة فى الثروة من الآن الى عدد عديد من السنين . فينحصر المجهود فى الأكثار من زراعة دون أخرى . وبالطبيعة يكون الأكثار من زراعة المحصول الذى ينتج أكثر من سواه . لكن النتيجة تنحصر فقط فى أن الانتاج يكون أكثر أو أقل بالنسبة لزراعة دون أخرى . »

« ولقد كانت هذه الأدلة موضع بحث مشاهير الرجال فى ميدان الاقتصاد طول هذه السنوات الاخيرة . سواء أكانت فى مصر أم فى سواها . فالدواء الوحيد الذى يمكن اقتراحه لكى يخفف فى المستقبل من خطورة الأزمات الطارئة هو أن يقلل من عدم التناسب فى الفرق بين الدخل

والخرج . ولا يمكن الوصول الى هذه الغاية الا بجعل مصر بلدا صناعياً كذلك . »

« ان المواد الأولية لا تنقص مصر . وكذلك مواد الحريق السائلة ولا اليد العاملة . واذا اريد فان الاسواق المهمة لا تنقصها من هذه الناحية من القنال ولا من الناحية الأخرى . انما الذى ينقصها هو العقول ذوات الرأى والرؤوس ذوى التدبير والتى تكوّن العوامل الأصلية التى لا يمكن أن تأتى الا من العناصر المستوردة . »

« فاذا علمنا ما تقدم أصبح من البديهى ان تقدم مصر ورفاهيتها يوشكان ان يكونا تابعين بأكملها لاختلافات ظواهر النشاط الأوروبى التى بدونها تظل البلاد المصرية دائما غارقة فى ظلام المدنية الشرقية . »

« وكل امرىء يفهم اذن انه فى مثل هذه الأحوال يجب على المصريين أن يحترموا الأوروبيين ويشجعوا البرامج التى توضع لترقية التجارة والصناعة فيها . لكن حوادث الاسكندرية الأخيرة أظهرت انه بمجرد وقوع أول انفجار للعواطف الوحشية لدى جمهور تتحكم فيه شهوة التخريب يصبح الأوروبيون وأملاكهم تحت خطر عظيم . »

« وأن فكرة كون هذه الحوادث لا يكون لها فى المستقبل نتيجة محزنة على حياة البلاد الاقتصادية خطل فى الرأى . »

« ولم تكن الخسائر المادية التى نتجت إما عن الشلل التام لحركة التجارة فى مدى اسبوع كامل ، بسبب كسر الواجهات الزجاجية لبعض المحال التجارية ونهب ما كان فيها من البضائع أو بسبب حرق بعض المخازن، بذات اهمية كبرى فى إيجاد هذه النتائج . بل أن النتائج الأشد خطورة نشأت من وقوف حركة كل تقدم مستقبل للأعمال المختلفة التى كانت موجودة من قبل وعن التأثير الذى حدث فى أوروبا من ترديد صدى هذه الحوادث . »

« وإنه ليتضح فى الواقع أن المشروعات الجديدة التى كانت تحت الفحص فى ايطاليا أو فى سواها كانت عديدة . فان كثيرا من أرباب الصناعات ، سواء أكانوا مسوقين من جهة بفكرة التوسع فى أعمالهم أم من جهة أخرى مسوقين بأنهم مقيدون فى مجهوداتهم بسبب كثير من الصعوبات التى تعترضهم فى بلادهم من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية ، كانوا ينظرون بعين السرور الى نقل مصانعهم أو فروعها الى هذه البلاد التى تتمتع حتى الآن بشهرة أكرامها للضيف . »

« وإن الأوروبيين الذين أوجدوا مصر زراعية ومصر تجارية كان فى استطاعتهم ان ينشئوا تدريجيا مصر صناعية . وبواسطة معونات أقوى من الموجودة الآن كان يمكن ان تصبح البلاد المصرية فى الحال مركزا من الطراز الأول على رأس جميع المدنيات الشرقية . »

« وإن ما كان يظن بالامس يقينا اضحى اليوم من المسائل العويصه. لان الذين يميلون الى ادخار قواهم ونشاطهم ورؤوس أموالهم على أى شكل كان للعمل فى هذه البلاد سيترددون كثيرا إن لم يرفضوا نهائيا تنفيذ نواياهم . »

« وإن عددا عظيما من المقيمين منذ زمان فى مصر وممن لهم صوالح فى الحركة التجارية لا يخفون خطورة الحال عن انفسهم ويحاولون التمسك بجدّ بفكرة الذهاب لتمضية السنوات العديدة الباقية لهم فى جهات أخرى لأنهم يتوقعون أنها ستكون هنا مظلمة . »

« وعلى هذا النمط يكون ارباب النشاط من المقيمين فى مصر قد ضغط عليهم . وأوقفت الكفاءات الجديدة عن الدخول اليها فينتهى أمر البلاد بالسير فى طريق الدمار المحقق . ذلك الدمار الذى يصبح غير قابل للاصلاح اذا ما تولدت من تكرار وقوع حوادث الاسكندرية إثارة فكرة مغادرة الأوروبيين مصر دفعة واحدة . أولئك الأوروبيين الذين كان بأيديهم ماضى مصر . ولربما أصبح المستقبل عظيما وسعيدا اذا كانت هذه الظروف والخسائر المتسببة للبلاد تصلح لأن تكون إنذارا للمصريين لكى يروا أنفسهم مضطرين لتغيير خطة سيرهم تغييرا جوهريا . »

* * *

« إن وصف الحال الذى يرفعه اتحاد الجاليات الأيطالية لحكومة بلاده وممثلى أمته المحترمين أمام البرلمان وللصحافة لهو مطابق فى جميع أجزائه لأدق مايكون من الحقيقة الواقعة . والاعتبارات التى يحويها هذا الوصف لم تملها أية فكرة عداء أو محاباة أو شعور بكراهة لأى انسان . إنما هى نتيجة معرفة طويلة بالرجال وبالاشياء وبالأماكن . »

«وكل رواية أخرى أو كل تأويل للحوادث مخالف لها ، يأتى من ناحية من لهم صالح فى تشويهها أو فى عرضها بطريقة مخالفة لما قدمناه آنفا ، ينبغى أن تعتبره انه كذب وبهتان يقصد به تضليل الرأى العام فى أوروبا فى الوقت الذى يقرر فيه حظ هذه البلاد ومستقبلها . »

الاسكندرية بمصر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٢١

« عن اتحاد الجاليات الايطالية »

« الرئيس »

الامضاء : « الجران أوفيسييه دكتور ج . فالانسين باشا »

ولقد كلفت جمعية إتحاد الجالية الأيطالية المذكورة المسيو إ . دى يومبيا المدير العام لشركة « البولوتينو تليجرافيكو ايتالو اورينتالو » الأخبارية بتقديم هذا القرار وهذه المذكرة للمسيو ديللا توريتا وزير خارجية الحكومة الايطالية وإلى أعضاء مجلس النواب الايطالى وأعضاء مجلس السناتو وصحف روما .

غير أن هذا القرار وهذه المذكرة لم ينشرا فى مصر فى ذلك التاريخ بل ظل أمرهما مستورا على المصريين حتى نشرا فى شهر أغسطس من هذه السنة .

وأرسل مجلس إدارة الاتحاد البريطانى بمصر — وهى جمعية تجمع الانكليز غير الموظفين بالقطر ومن أغراضها ، فضلا عن المسائل التجارية والأقتصادية ، ترويج السياسة الاستعمارية — الى المندوب السامى البريطانى بمصر كتابا قال فيه مايلى :

« ان الحالة المصرية الآن كانت موضوع المباحثة فى آخر جلسة عقدها مجلس إدارة الاتحاد البريطانى الذى اعتبرها فى منتهى الخطورة . »

« لقد كان من الانصاف محاولة تسليم الأمر المصريين ليصونوا النظام فى بلادهم . ولكن هذه التجربة قد حبطت . والآن وقد ثبت ثبوتا قاطعاً أن البوليس والجيش المصرى عاجزان عن قمع كل فتنة جدّية فان التبعة تقع على انكلترا الدولة الحامية للأوروبيين فى مصر فى أن تؤيد النظام بواسطة قوات بريطانية كافية على نفقة مصر اذا تطلبت الحالة ذلك . وهذا قياما بواجباتنا نحو جميع سكان القطر المصرى حتى المصريين ذاتهم . »

« وقد ثبت كل الثبوت أن من الخطأ الفرض بان التسع والثلاثين

سنة التى مرت منذ سنة ١٨٨٢ علمت المصريين أن يضبطوا اجماح أهوائهم التعصبية وكره الأجانب الذى برهنوا عليه يومئذ . »

« فأعضاء هذا المجلس يؤكدون بكل قوام بأن أقل وهن من جانب انكلترا فى القيام بالمهمة التى تحملت اعباءها عند احتلال هذه البلاد لاتكون نتيجته سوى ارتكاب فظائع شديدة . فواجب الحكومة البريطانية أن تتقى وقوع الحوادث لا أن تعيد الأمن الى نصابه اذا ماوقعت فقط . ولا يجوز إهمال التبعة الملقاة على عاتق انكلترا مرة ثانية . ولا يجوز الاكتفاء فقط بصيانة المصالح البريطانية وحدها . فهذه الخطة لايجوز اتباعها فى مصر حيث تعتبر الدول الأوروبية جميعا الحكومة البريطانية الدولة الحامية لرعاياهم المقيمين فى القطر المصرى . »

« ومما لا شك فيه ان الأوروبيين الذين كانوا يظنون أنفسهم فى أمن وسلام تحت الحماية البريطانية قد وثقوا الآن ان ثقتهم كانت فى غير موضعها . وأن يقينهم بحماية بريطانيا لأشخاصهم وأموالهم وأملاكهم قد تزعزع . وبصريح العبارة نقول إن الاوروبيين يثقون بأنه اذا ظلت انكلترا بعيدة عن التدخل فى شئون مصر الداخلية فان حياتهم ستكون مرة أخرى عرضة للخطر مع أن وجودها فى مصر يحتم عليها صيانتهم . »

« والدم الذى سفك سيظل مثل نكتة تطالب الأمة البريطانية الحساب عنها من أولئك الذين تقع عليهم المسئولية لأنهم اختاروا بمحض إرادتهم

هذه الخطة السياسية التى اتبعوها دون ان يبرر اتباعها أى عامل أدبى . »

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ (الرئيس)

« كنجفورد »

أرسل الاتحاد الانكليزى هذا الخطاب ردا على البلاغ الذى أذاعه اللورد اللنبى بمناسبة وقوع حوادث الاسكندرية .

وقد انتهزت الجالية الانكليزية فرصة وقوع هذه الحوادث فاظهرت استياءها من الحركة الوطنية فى هذا الكتاب .

وزاد فى أزعاجها ما تظاهرت به الحكومة البريطانية من اعتزامها الاتفاق مع المصريين على ما يحقق ذلك الاستقلال .

ولقد بنى واضعو هذا الكتاب كل احتجاجهم على أن البوليس والجيش المصريين قد عجزا عن أخماد الفتنة حال وقوعها أو ملافاتها قبل وقوعها . فاذا صحت هذه الدعوى فاننا يحق لنا أن نسائلهم — إن كانوا منصفين — فى يد من كانت قيادة هاتين القوتين ؟ وهل تفرد المصريون بها أم كانت القيادة العليا فيهما للانكليز انفسهم ؟

اننا لانريد بذلك تبرير هذه الحوادث التى آلمتنا أشد الألم انما هو الحق يتبادر الى ذهن كل منصف .

على ان الاغريق (اليونانيين) وهم أكثر الجاليات الأجنبية فى بلادنا عدا وأشدهم علاقة بالمصريين وأوسعهم مصالح فى البلاد واكثرهم انتشارا فى المدن

والأرياف حتى فى النزب والدساكر - نشروا فى صحفهم وفى الصحف الفرنسية والانكليزية والعربية مايعربون به عن طمأنينتهم وثقتهم التامة بالمصريين . وأن العنصر الوطنى لم يعاملهم الا بما يغتبطون به من اللطف والمحاسنة والمجاملة . فماذا يقول رجال الاتحاد البريطانى ورجال الاتحاد الايطالى فيما نشره هؤلاء ؟

ولقد جرى حديث هذه الحوادث فى مجلس العموم البريطانى ونقل الينا روتر مخلص مادار منه فيه قال :

« لندن فى ٢٧ مايو - مجلس العموم - سئل المستر هرمسورث بمناسبة تأجيل اجتماع المجلس عن الحالة الحاضرة فى مصر . وقد نشر فى لندن بعض الأخبار المقلقة بشأنها. فأجاب أنه قد بولغ فى كثير من هذه الأخبار. وتلا خلاصة التلغرافات التى تلقتها وزارة الخارجية . وهى تبين الحالة الحاضرة . وهذه التلغرافات متفقة مع تلغرافات شركة روتر وأكد أن للحكومة أتم ثقة باللورد اللنبى (تصفيق) وقد عين اللورد محكمة لتحقيق اضطرابات الاسكندرية . فيجب أن تترك إدارة هذا التحقيق لرجال السلطة الموجودين فى مصر . »

« وأضاف المستر هرمسورث الى ذلك أن النظام قد اعيد الآن . »

وإن هذا البيان لابلغ رد على من اتخذ هذه الحوادث لترويج غاياته ومقاصده الشخصية من الأجانب فى مصر .

ولقد تألفت فعلا محكمة بريطانية لتحقيق هذه الحوادث منذ يوم ٢٦ مايو وكان أول اجتماعها فى يوم ٣١ منه .

وكانت الطريقة المتبعة فى إبلاغها الحوادث التى تشتغل بتحقيقها أن يرفع اليها كل قنصل فى الاسكندرية بيانا بكل حادثة يصحبه بقائمة بأسماء الشهود فتحققها .

ولما رأى بعض حملة القانون من المصريين بالاسكندرية أن هذه المحكمة تصغى لتظلم كل من يقصدها ويقدم لها الأدلة على أنه أوذى فى الحوادث الأخيرة اقترحوا تأليف لجنة منهم للدفاع عن حقوق الوطنيين الذين اعتدى عليهم أثناء تلك الحوادث . فاجتمع لفيف من كبرائهم وانتدبوا بعضهم لمقابلة أعضاء المحكمة المذكورة فباحثوهم يوم ٤ يونيه فى هذا الموضوع. ثم نشروا ، عن مقابلتهم هذه ، التصريح التالى بأمضاء الأستاذ مصطفى الخادم بك :

« قابل وفد من المحامين المصريين ، مؤلف من حضرات الأساتذه جعفر فخرى بك ومصطفى الخادم بك وسعيد طليمات بك وعبد الفتاح الطويل افندى واحمد سرسى افندى وعبد الحافظ فكرى افندى وسليمان حافظ افندى ومحمد عبد السلام افندى ومحمد الخشن افندى وحبيب خطاب افندى ، فى ظهر يوم ٤ يونيه الجارى ، هيئة محكمة التحقيق العسكرية المشكلة لتحقيق أسباب الاضطرابات الأخيرة فى الأسكندرية . وسألتها

عن الأجراءات التى تتبعها لسماع شكاوى المصريين فأجابت المحكمة بأن كل ماتم أمامها من الأجراءات الآن هو أنها سمعت الشكاوى التى قدمها قناصل الدول الأجنبية . وسمعت الشهود الذين قدم هؤلاء القناصل قوائم بأسمائهم . وأضافت المحكمة أنه لم تصلها للآن شكاو من الوطنيين ولا قوائم بأسماء شهودهم وأنها بلا شك ستعير شكاوى وشهادات المصريين الأهمية التى أعارتها لأقوال الأجانب . لأنها لاتصل إلى كشف الحقيقة إلا اذا سمعت أقوال الطرفين . وعندئذ اقترح المحامون على المحكمة أن يكونوا واسطة بينها وبين أصحاب الشكاوى والشهود من المصريين حتى يتمكن هؤلاء من تأدية أقوالهم . فقبلت المحكمة الاقتراح وشكرت حضرات المحامين على مسعاهم . وأذنت لهم بنشر هذا التصريح بعد أن اطلعت عليه وأقرته . »

وبذلك وصلت شكاوى المصريين الذين لحق بهم أذى فى هذه الحوادث إلى آذان هذه المحكمة التى كان الأمل معقوداً بانصافها للجميع .

ومابرحت هذه الحوادث مورداً سهلا تغترف منه الصحف الأجنبية والساسة ذوو الغايات تهماً ضد المصريين يلقون بها ذات اليمين وذات اليسار . بل كان لها فى تلك الصحف مكان مهم . حتى أن مكاتب « انورتن بوست » حادث صاحب المعالى سعد زغلول باشا بشأنها وشأن المسائل الأخرى التى كانت موضع الأخذ والرد فى البلاد إذ ذاك . فصرح له مماليه بما يلى :

« إنى دهش جداً لأن بعض الصحف ، فى مصر والخارج ، تتهم المصريين ، على العموم ، وتتهمنى بصفة خاصة ، بالمسئولية عن الحوادث الأخيرة التى وقعت فى الأسكندرية . وليست المسئولية كرة يرمى بها فى كل مكان حسب إرادة اللاعب . وإنما المسئولية ، على ما أفهمها ، هى التبعة التى تلصق بالشخص من نتيجة عمله . فالمصريون لا يمكن عدهم مسئولين عن حوادث الأسكندرية إلا إذا أمكن أن يقال إن المقتول مسئول عن الجريمة . فقد كان المصريون أول من أصابهم أذى حوادث الأسكندرية وأعظم إصابة من غيرهم . ويعادل عدد القتلى والجرحى منهم مجموع الأصابات التى وقعت بغير المصريين . فأى مسئولية تلقى على المصريين أمام هذه الحقائق ؟ هل تريد تلك الصحف التى تتهم المصريين أن تقول بأنه يجب على المصريين أن لا يدافعوا عن أنفسهم إذا وقع الاعتداء عليهم وأطلق عليهم الرصاص من النوافذ المجاورة فوق رؤوسهم ؟ »

« أما عن نفسى فانى أتقدم بلا تردد معرباً عن أسفى لوقوع هذه الحوادث . وعلى الأخص ، لأنها وقعت فى وقت ينتهز فيه المصريون كل فرصة للاعراب عن صداقتهم للأجانب فى هذه البلاد . وعن الأعتراف بحقوقهم . وهو ما أذكره بالأعجاب . وقد هتف للأجانب فى مظاهراتنا . وهذا الهتاف دليل على أننا كنا ، ولا نزال ، مرتبطين بروابط العطف نحو أصدقائنا الأجانب . ونحن نعلق أهمية عظيمة على مصالحهم

فى هذه البلاد . فاذا كان الأمر كذلك فكيف ألام على شىء ظهر عدم رغبتى فيه وكنت أول من شعر بالأسف لوقوعه ؟ »

« قيل - وقد أريد أن يكون القول إثباتاً ضدى - إن لى نفوداً بين أهل وطنى . وقيل إنه كان فى وسعى منع المظاهرات فى الأسكندرية . وإنى تأخرت فى استخدام نفوذى لوقف الاضطرابات . وإنى أسلم بأن لى نفوذا على أمتى . ولكنى لا أسلم ، ولا أستطيع أن أسلم ، بأن تلك المظاهرات كانت ضد الأوروبيين . وأقول صريحاً إن كل مايقال بهذا المعنى كذب صراح . وأصرح ، بكل ما لدى من قوة التأكيد ، بأن القول بأن تلك المظاهرات كان يراد بها الاعتداء على الأوروبيين ليس إلا اختراع وضع فى إدارات الصحف التى تحت نفوذ الوزارة . ومن السهل إقامة البرهان على صحة قولى : فقبل وقوع حوادث الاسكندرية لم يصب أوروبى واحد بأذى فى أية ناحية من البلاد بأى شكل . لامن المتظاهرين ولامن طريق آخر . وكانت المظاهرات فى كل بلدة تمر على دور قناصل الدول ويحيى المتظاهرون كل قنصل تحية صداقة خالصة . وما كان فى وسعى ، ولا فى وسع أى شخص آخر ، أن يتنبأ بما وصلت اليه حوادث الأسكندرية فانها وقعت فجأة . »

« أما اذا كانت هذه الحوادث نتيجة تدبير سابق فحينئذ أقول : إنها دبرت لغرض مقصود وهو الاضرار بالحركة الوطنية فى مصر .

وأعود فأقدم البرهان على ذلك : ما كادت هذه الحوادث تقع حتى انتهز خصومنا الفرصة واستخدموها ضدنا . فى حين أننا لأية غاية نستخدم هذه الحوادث ؟ لاغاية مطلقاً . بل بالعكس نحن آسفون أشد الأسف لوقوعها . ومن العجيب أن تقع هذه الحوادث فى الأسكندرية لا فى أية جهة أخرى من القطر . ولكن الأوروبيين موجودون فى كثير من أنحاء البلاد وبين طبقات من المصريين أقل نصيبا من التعليم . »

« وإنى أعتقد أن هذه الحوادث سوف لايكون لها تأثير فى الحل النهائى للمسألة المصرية . فطالما تقع أمثال هذه الحوادث فى الممالك المتمدينة . واتخاذ هذه الحوادث ضجة لابقاء قوة بريطانية فى مصر ، أو لأيجاد قوة دولية بها ، بمثابة استخدام السبب المشهور الذى قدمه الذئب للحمل . وإنى أريد أن أقترح على الأوروبيين أن يعتمدوا فى علاقاتهم معنا على استمرارهم على سلوكهم الأخوى لا على سياسة القمع بالقوة . فان سياسة القمع لاتولد إلا البغضاء وفقدان حسن النية المتبادلة فقداناً تاماً : »

« وقد نصحت الأمة بالتزام السكينة . وقدم كثير من عقلاء المصريين مثل هذه النصيحة . وألقيت مثلها أيضاً على كثير من الوفود التى جاءت لزيارتى من أنحاء مختلفة من البلاد . ويسرنى أن أرى روح توفيق كهذه بادية من كبار أعضاء الجاليات الأوروبية فى مصر . كما

يسرنى لو أرى الصحف الأوروبية فى مصر متبعة نفس السياسة التى ترمى إلى إيجاد حسن التفاهم بدلا من البغضاء . وإنى واثق من أن الأوروبيين فى مصر، من ذوى الصدر الواسع والتسامح ، سوف لا يشتركون فى هذه التهم التى لا أساس لها والتى تلقى علينا أحياناً فى الصحف . فهذا ليس وقت إثارة البغضاء بل هذه ، كما قيل سابقاً ، هى اللحظة التى لا بد فيها من حسن النية بين خيرة الناس . »

وبمناسبة القرار الذى أصدره اتحاد الجالية الأيطالية عن هذه الحوادث تألفت جمعية فى مصر من الأيطاليين ذوى المصالح فيها ومن المصريين تحت إسم (الجمعية الأيطالية المصرية) وانتخبت من أعضائها لجنة لفحص هذه الحوادث ثم أصدرت البلاغ التالى :

«تنتهز لجنة الجمعية الأيطالية المصرية فرصة اجتماعها الأول لتظهر أسفها الشديد لحوادث الأسكندرية الأخيرة . وهى تتوقع عقاب الفاعلين أياً كانوا . والقسم الأيطالى من الجمعية المذكورة متأثر جداً من الحملة التى تقوم بها الجرائد والجمعيات الأيطالية بمناسبة تلك الحوادث . ومن المزعج لما عساه أن يحدث من النتائج السيئة التى تترتب على مثل هذه الحملة . إذ أنه مقتنع بأن لا علاقة لتلك الحوادث بحركة الشعب المصرى السياسية . ذلك الشعب الذى نعترف له بالقسط الوافر من حسن الضيافة والرقى والمدنية . »

« وبعد اطلاعه على (قرار اليوم) الذى أنشأه اتحاد الجالية الأيطالية بالأسكندرية يرى أن هـذا البلاغ يخرج الأيطاليين من موقف الحيـدة الذى يجب اتباعه فى ظرف كهذا يتخطى فيه الشعب المصرى أدق موقف فى تاريخ حياته . ويرى عدم لياقة وخطر ماحواه هذا (القرار) . ويؤكد أن هذه التصريحات ضد المصالح الحقيقية وسلامة موقف الجالية الأيطالية فى مصر . ويلفت نظر السلطة الأيطالية إلى هـذا الموقف الدقيق الذى توجده هذه الحملة ضد أبناء جنسه . ويطلب من حكومته (الأيطاليـة) تلافى الأمر . »

النتائج السياسية لحوادث الاسكندرية — وبالرغم مما نشر من البيانات وعمل من الأعمال لمحو أثر هذه الحوادث ، سواء أكان من قبل المصريين وحدهم أم الأجانب كذلك أم منهما مجتمعين ، فقد كانت النتيجة أن تنتهز السياسة الأنكليزية هـذه الفرصة ، مع سابقة التصريح فى مجلس النواب البريطانى أن أنباء هذه الحوادث مبالغ فيها ، لاستخدامها فى تأييد مقاصدها . فمن ذلك ماورواه روتر فى برقيته التالية :

« لندن فى ٩ يونيـه - مجلس العموم - قال المستر رمسورث رداً على بعض الأسئلة : إنه لما تولت الحكومة المصرية مناصبها كانت تتوقع الغاء الأحكام العرفية سريعاً . ولكن الحوادث الأخيرة دلت ، لسوء الحظ ، على أن الوقت لم يحن لأصدار هذا القرار . »

بل كانت هذه الحوادث سبباً لايراد المستر تشرشل وزير المستعمرات الأنكليزية فى خطبته التى ألقاها فى جمعية زرع القطن البريطانية بمنشستر تلك الجملة المشهورة : « غير أن أعمالنا فى مصر لم تنته . ولا أرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجنود البريطانية منها . فقد يتخلص رعاع القاهرة والأسكندرية من الجالية الأوروبية فى الحال . ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الأدارة البريطانية أربعين عاماً فى تشييده . » مما أثار ثائرة المصريين عليه ورفع أصواتهم وأجرى أقلامهم بالاحتجاج عليه. فقد أرسل سعد باشا زغلول فى ٧ يونيه ، الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية، البرقية التالية احتجاجاً على ما ورد بهذه الخطبة . ورداً على ما جاء بها من المزاعم الخاصة بتلك الحوادث :

« باسم الشعب المصرى ، أنهض محتجاً بكل قوة على ما جاء فى خطبة المستر تشرشل وزير المستعمرات الأنكليزية من أنه لايرى الوقت قد حان لجلاء الجنود البريطانية عن مصر . إذ ليس من الكرم ولا من العدل أن تتخذ حوادث الأسكندرية ، حتى قبل ظهور نتائج التحقيق فيها ، فرصة للقضاء على شعب بتمامه تبريراً للأغراض الاستعمارية . فقد وقعت هذه الحوادث بغتة . ولم تتجاوز بعض الأحياء فى المدينة . فى حين أن الأجانب فى سائر جهات القطر لم ينقطعوا لحظة واحدة عن التمتع بلطف جميع المصريين وحسن مودتهم . »

« صرح المندوب السامى هنا بأن المفاوضات بين الأمتين ستكون حرة بقصد تأسيس علاقة الودّ المثبتة بين الأمتين . فما جاء بخطاب المستر تشرشل ، بعد هذا التصريح ، إنما يكشف القناع عما ترمى اليه سياسة الوزارة الأنكليزية بهذه المفاوضة . إن مصر تريد استقلالها التام مع المحافظة على مصالح الأجانب المشروعة معتمدة على حقها الثابت وعلى الوعود البريطانية التى تكررت على رؤوس الأشهاد . »

وقد أرسلت صورة هذه البرقية إلى أمهات الصحف الأنكليزية فنشرتها كما نشرتها الصحف المصرية .

ولم يقصر أعضاء الوفد الذين انشقوا عن سعد باشا — وليسمحوا لنا باطلاق هذا الأسم عليهم تمييزاً لهم عن أعضاء الوفد الذين تحت رياسة سعد باشا — فى الاحتجاج على هذه الخطبة المثيرة للعواطف . فقد نشروا الاحتجاج الآتى :

« بينما تمدّ الأمة المصرية يدها لتصافح يد الصداقة التى مدّتها لها الأمة البريطانية ، وقف المستر تشرشل يصرح (بأن أعمال الأنكليز فى مصر لم تنته . وبأنه لا يرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجيوش البريطانية . فقد يتخلص رعاع القاهرة والأسكندرية من الجالية الأوروبية فى الحال ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الأدارة البريطانية أربعين عاماً فى تشييده) . »

« وإن أول ما يتبادر للأذهان من هذا التصريح هو أن وزير المستعمرات قد اتخذ من حادثة الأسكندرية ، التى أسف المصريون لوقوعها والتى لاتزال موضع التحقيق، ذريعة للتردد فى حل المسئلة المصرية حلا مرضياً . على أن المعروف الى الآن ، كما ذكرته جريدة التيمس ، أن سبب هذه الحادثة المؤلمة إنما هو الاعتداء من الأجانب على المصريين . »

« فاذا كان المستر تشرشل يعبر برأيه هذا عن رأى الحكومة البريطانية . فلا جرم أن يقابل هذا التصريح من جانب الأمة المصرية بالاستياء الشديد . »

« إن مصر ترفض بتاتاً كل اتفاق يمس استقلالها ويعرض شئونها إلى أية مراقبة أجنبية . فهى إذن لاتقبل تداخل أية قوة بريطانية فى أمور حفظ النظام . »

« فنحن نحتج على هذا التصريح الذى نعتبر الأصرار عليه عقبة كؤودا فى سبيل التفاهم بين البلدين . ونعلن أن مصر المستقلة قادرة تمام القدرة على التفرد بالمحافظة على النظام وحسن رعاية النزلاء الأجانب الذين سيلاقون من أكرامها أكثر مما لاقوه فى الماضى . »

على شعراوى . عبد العزيز فهمى . احمد لطفى السيد . حافظ عفيفى
عبد اللطيف المكباتى . محمد على .

وكذلك احتج الحزب الديموقراطى على ما جاء بهذه الخطبة فضلا عن احتجاج الأفراد والهيآت الأخرى التى لم نر ضرورة لأثبات احتجاجاتها كلها . إنما نذكر من بينها البلاغ الرسمى الذى نشر فى ١٣ يونيه بما كان من احتجاج عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء لدى فخامة المندوب السامى على هذه الخطبة . وهذا نصه :

« زار أمس حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فخامة المندوب السامى وقدم له كتابا ضمنه استياء حكومة عظمة السلطان والرأى العام المصرى من التصريحات التى وردت على لسان المستر تشرشل عن مصر فى خطابه الذى ألقاه فى منشستر . »

« وقد قرر دولته فى ذلك الكتاب أن رأياً ، هو بلا نزاع رأى شخصى لأحد رجال الحكومة الأنكليزية ، ليس من شأنه أن يؤثر على نتيجة المفاوضات التى تنوى الوزارة أن تتمسك فيها بالمطالب القومية وأن تدافع عنها بحرية تامة . ثم احتج فيه على ما ذهب اليه المستر تشرشل من أنه إذا سحبت الجنود البريطانية أتت غوغاء مصر والأسكندرية على الجاليات الأوروبية . كما أعلن يقينه بأن مصر المستقلة الصديقة لبريطانيا العظمى خير من يوفر للقطر أسباب النظام والأمن والرفاهية . وخير من يحافظ على مصالح بريطانيا الخاصة ومصالح الجاليات الأوروبية على العموم . »

هذا ولقد نشط رجال الدين الى الاحتجاج على هذه السياسة التى ظهر أثرها فى تصريح وزير المستعمرات الأنكليزية فنشروا فى ١٤ يونيه الاحتجاج التالى :

« دهشنا من تصريح جناب وزير المستعمرات الأنكليزية المتضمن أنه لا يرى أن قد حان جلاء الجيوش الأنكليزية عن مصر حرصا على حياة الجاليات الأوروبية من رعاع المصريين . إلى آخر ما جاء به مما هو بعيد عن حقيقة الواقع . »

« فنحتج بكل شدة على هذا التصريح الماس بكرامة الأمة التى شهدت لها هذه الجاليات نفسها بوداعة أخلاقها وحسن رعايتها الضيوف وها واستعدادها التام لأن تحكم نفسها بنفسها . »

« ونرى أن هذا التصريح ، سواء عبّر به جناب وزير المستعمرات الأنكليزية عن رأيه الشخصى أو عن رأى حكومته ، فانه يتنافى ، كل المنافاة ، مع ما جهرت به الحكومة الأنكليزية أمام العالم أجمع من أنها تريد أن تتفق مع المصريين اتفاقاً يضمن دوام علاقة الصفاء بين الأمتين المصرية والأنكليزية . »

« محمد بخيت مفتى الديار المصرية . عبد الحميد البكرى . محمد هلال الأبيارى . عبد ربه مفتاح . »

ثم حذا الأكليروس فى مصر حذو العلماء ونشر فى ١٥ يونيه احتجاجا شديداً على هذه التصريحات . وكان حضرة صاحب السمو الأمير عزيز حسن قد دعا عدداً كبيراً من علية القوم إلى اجتماع يعقد فى بيت البكرى بالخرنفش بعد ظهر يوم ١٤ فاجتمع فى هذه الدار الفسيحة خلق كثير حتى ضاقت بهم بمثلون طبقات الأمة . ولقد خطبهم صاحب المعالى سعد باشا طويلا ولم يتعرض فى خطابه إلى الخلاف الواقع بينه وبين الوزارة. ثم أقرّ المجتمعون فى النهاية رأيهم على أرسال الاحتجاج الآتى الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية وإلى الصحف المصرية . وهو :

« جناب المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بلندره . »

« كلفنى أهل الوطن العزيز ، المجتمعون برياستى ، أن أنوب عنهم فى تقديم المحضر الآتى لاجتماعهم الذى عقد اليوم . وهو : »

« اجتمع آلاف من المصريين برياسة حضرة صاحب السمو الأمير عزيز حسن : ما بين علماء وآباء روحانيين ومحامين وأطباء ومهندسين ومعلمين وأعيان ونواب من جميع طبقات الأمة وموظفين وطلبة وعمال وعربان وعمد ووفود من الجهات وضباط وفلاحين . وبعد أن سمعوا خطبة ألقاها حضرة صاحب المعالى سعدزغلول باشا رئيس الوفد المصرى ووكيل الأمة أصدروا القرار الآتى : »

« بعد العلم بخطبة المستر تشرشل التى قال فيها . (إن بريطانيا العظمى لم تتم عملها فى مصر إلى الآن . وإنه لا يرى أن الوقت قد حان لجلاء الجنود البريطانية خشية أن رعاع مصر والأسكندرية يبيدون الجاليات الأوروبية ويقضون على ثمرة مجهودات الأدارة البريطانية مدة أربعين سنة . »

« ونظراً لأن حوادث الأسكندرية وقعت بغتة وبدون أى تدبير من بعض الرعاع من الأجانب والوطنيين . وكانت قاصرة على بعض أحياء المدينة . »

ونظراً لأن الأجانب منتشرون فى جميع أنحاء البلاد : مدنها وقراها بل وعزبها وكفورها ولم يصب أحد منهم بأى أذى . بل أعلنوا ، هم من تلقاء أنفسهم ، أنهم كانوا محلا للرعاية والعطف من جميع السكان . »

« ونظراً لأن إكرام المصريين للأجانب هو مضرب الأمثال من قديم الزمان . وعلى الأخص من عهد محمد على الكبير أى من نحو قرن . فليس هو من عمل الاحتلال الأنكليزى . »

« ونظراً لأن الوداعة والتسامح من طبائع المصريين . وأنهم لا يريدون إلا أن يعيشوا أحراراً وعلى وفاق تام مع جميع الأجانب من أى أمة كانت . »

« ونظراً لأن التحقيق فى هذه الحوادث لا يزال آخذا مجراه . ولا نريد أن نتعجل رأى المحققين قبل تمامه . ومع ذلك فان بعض الصحف

الأجنبية ، وعلى الخصوص كبرى الصحف الانكليزية ، اعترفت بأن لاعلاقة لحوادث الأسكندرية بالحركة الوطنية المصرية . بل هى ، على مايظهر ، نتيجة لأطلاق بعض اليونانيين الرصاص من نوافذ بيوتهم على المتظاهرين السلميين الذين كان أفراد منهم يحمل صورة مصطفى كمال فقتلوا بعضهم . ولايمكن أن يكون المعتدون هم المصريين . فان قتلاهم ثلاثة أضعاف القتلى من الأجانب . وجرحاهم خمسة أضعاف الجرحى من هؤلاء . ومن الثابت أن المصريين كانوا عزلا من السلاح وأن الأجانب كانوا مسلحين . »

« ونظراً لأن الأجانب تربطهم بالمصريين رابطة أكبر تضامن لاشتباك المصالح بينهم . ولايصح مع ذلك أن تكون مصالح الأجانب مبرراً لوجود احتلال انكليزى بقصد حمايتهم . لأن هذا من شأنه أن يوجد فى قلوب المصريين حقداً شديداً دائماً وعداء للأجانب . وفى هذا من الخطر ما فيه . فان المصريين يعتبرون الأجانب إذ ذاك أنهم علة استعبادهم وثقلهم بدوام احتلال أجنبى . »

« ونظراً لأن الوسيلة الوحيدة لاستمرار السلام والوفاق على حالهما هو توثيق اليقين فى قلوب المصريين والأجانب على السواء بأنه لايمكن لفريق منهم أن يعيش بدون الآخر . وأنهم لاغنى لهم عن التعاون فيما بينهم . »

« ونظرا لأن ماصرح به المستر تشرشل فى خطبته مخالف لجميع الوعود الرسمية التى أخذتها انكلترا على نفسها أمام العالم أجمع ، وعلى الأخص تصريح المندوب السامى البريطانى فى مصر ، من أن المفاوضات بين البلدين ستكون حرة حرية تامة . »

« ونظرا لأن تصريح المستر تشرشل إنكار لهذه الحرية . لأنه يدل على أن نية الأنكليز هى تثبيت الحماية على البلاد باستبقاء جيش احتلال فيها . »

« ونظرا لأن المصريين لايسألون منحة بل يطلبون حقهم الثابت فى الحرية والاستقلال . ذلك الحق الذى ليس لأحد فى العالم أن ينازعهم فيه . »

« ونظرا لأن قبول الشعب المصرى الدعوة للمفاوضات تحت هذه الشروط القليلة المودّة مناف لكرامته . »

ونظرا لأن مصر المستقلة ستكون أقدر على الشعور بمسئوليتها فلا تكتفى بالعمل على استمرار علاقات المودّة القديمة للأجانب . بل ستأخذ على نفسها توثيق هذه المودّة التى تعتبرها مشرّفة لها . »

«فلهذه الأسباب تقرر الحاضرون بالأجماع مايأتى : »

١ - « إظهار استيائهم لحادثة الأسكندرية الموجبة للأسف . »

٢ - « الاحتجاج على تصريحات المستر تشرشل الواردة فى خطبته . »

٣ - « إعلان عدم فائدة المفاوضة مع إنكلترا قبل أن يصدر تصريح رسمى من الحكومة الانكليزية بأن تصريحات المستر تشرشل لاتؤثر فى حرية المفاوضات ولاتقيد المصريين بأى قيد . »

٤ - « إنتهاز هذه الفرصة لتأييد واستمرار الثقة بمعالى الرئيس سعد زغلول باشا وأصحابه المخلصين . وأن الأمة لاتقبل مفاوضة على غير أيديهم بحال من الأحوال . »

٥ - « رجاء حضرة صاحب السموّ الرئيس أن يبلغ هذا الاحتجاج إلى المستر لويد جورج وإلى مجلس النواب ومجلس اللوردات وإلى الصحف الانكليزية الكبرى والوزارة المصرية . »

« وتفضل ياجناب الوزير بقبول فائق احتراماتى . »

« عزيز حسن »

على أن الضجة التى أثارها اتحاد الجالية الأيطالية بالاسكندرية وحملة الصحف الأجنبية ضد المصريين بمناسبة هذه الحوادث المؤلمة لم تمنعا المنصفين من الأيطاليين أنفسهم من تقدير الأمور حق قدرها وإنصاف المصريين . من ذلك ، القرار الذى أصدره المحفل الماسونى الأيطالى فى ١٥ يونيه الذى هذا نصه :

« بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢١ اجتمع أعضاء مجلس شيوخ جريبالدى العالى الأيطالى بهيكل إسكندر الأكبر بالأسكندرية تحت رياسة الأستاذ الأكبر (حمدى بك) . وبعد نهاية أعمال المجلس ، وبقرار منه ، انعقد مجمع (جرولورومو) الموقر بحضور جميع أعضائه . ولما تم عقد نظامه تحت رياسة الأخ (اندريتا) بحث فى أسباب حوادث إسكندرية المؤلمة التى وقعت فجأة يومى ٢٢ و ٢٣ مايو الماضى والتى آلمت الجميع . وبعد أن بحث الأخوان ، بحثاً دقيقاً ، ماحصل وأخذ معلومات من بعض الأخوان الذين شاهدوا تلك الحوادث اتضح لجميع الأخوان أن الحادثة المذكورة لم تكن فكرة مختمرة ضد الأجانب بل حصلت فجأة من بعض رعاع الوطنيين والأجانب . واتضح أيضاً أن لادخل لعقلاء الأمة فى ذلك مطلقاً . »

«وقد تقرر بالأجماع تأليف وفود من ذوى الرأى السديد سعياً وراء توطيد السلام والوفاق بين الوطنيين والأجانب وإزالة ماعلق ، من جراء تلك الحوادث المؤلمة ، بالأذهان . ولأخوان المجمع الثقة التامة فى أن أولى الأمر يوقعون شديد العقاب على من تقع عليهم المسئولية . والماسونية الأيطالية تحتج على الجرائد التى تطرفت وحكمت حكماً قبل إتمام التحقيق الذى تقوم به لجنة رسمية . لأن فى ذلك تشويشاً للأفكار ومدعاة لطمس معالم الحقيقة ومولد الحقد والضغينة فى القلوب مما لايتفق مع مصلحة الطرفين .

وتقرر أيضا نشر النصيحة للوطنيين والأجانب كى ينسوا ويزيلوا من أذهانهم ماوقع . ويتصافحوا ويعيشوا مع بعضهم عيشة الوداد . » اهـ

هـذا ولقد وردت الأنباء من رومة فى ١٢ يوليه بأن الشيوخ والنواب فى إيطاليا وكذلك الصحف الكبرى هناك قد تلقوا نسخاً من المذكرة التى وضعها « اتحاد الجالية الأيطالية فى الأسكندرية » عن الحوادث الأخيرة من ممثل هذا الاتحاد . ثم إنه قدّم نسخة منه إلى المركيز ديلاتوريتا وزير خارجية إيطاليا وأعرب له شفاهاً عن أمانى النزلاء الأيطاليين بالأسكندرية .

أما الجالية الفرنسوية فى مصر فكانت أكثر اعتدالا وأشد تمسكا بأهداب الحق .

فقد حدث ، بمناسبة إحياء عيد الحرية الفرنسوية (١٤ يوليه) فى هـذا العام ، أن استقبل المسيو جايار ، معتمد فرنسا السياسى وقنصلها العام فى مصر ، جمهورا من المهنئين فى دار الوكالة الفرنسوية . فخطب المسيو توماس كانرى مندوب الأمة الفرنسوية فى مصر . وبعد أن هنأ حكومته فى شخص ممثلها أشار الى المصالح الفرنسوية فى الشرق عامة وفى الديار المصرية خاصة . وتناول مسئلة الامتيازات . نقال ما خلاصته :

« إن إلغاء الامتيازات فى بلد كمصر موضوع اختلاف فى الآراء . وكل نظام جديد من هذا القبيل يلاقى صعوبات شتى . وعليه فمن المناسب

أن يطلع الرأى العام (يريد الفرنسوى) على النظام الجديد الذى يحفظ لنا حقوقنا قبل إلغاء المعاهدات التى تقوم عليها ضماناتنا . . . »

ثم ألحّ الخطيب فى وجوب السهر على ضمانة حرية التجارة ومساواة الجميع فى المعاملات الجمركية . ورجا من المعتمد تبليغ وزارة خارجية فرنسا تلك الأمانى قائلا : « إن علينا واجبات نحو هذا البلد ولنا فيه حقوق . »

فرد جناب المعتمد شاكرا للحاضرين تهانئهم بالعيد الوطنى ثم قال :

« إن الاضطرابات التى شاهدناها فى مايو الماضى . وحوادث الأسكندرية الدموية . التى وجد فيها أحد مواطنينا حتفه . والتى ألحقت ضررا بغيره ، تركت فى نفوسنا دهشة وألماً وأقلقت مواطنينا فى الأسكندرية . لاسيما وأن بعض الصحف لم يحجم عن تشويه الوقائع تزلفاً للغوغاء . ولكن يجب أن نقول حالا إن الأعيان من جميع الأحزاب قد وقفوا موقفاً آخر . وقضوا على تلك التدابير التى تشين مدبريها . ويجب أن نعلن أيضاً أنه اذا كانت نتيجة التحريض قد جاءت مضرّة بالمصريين أكثر من ضررها بالأجانب فليس من العدل أن نلقى تبعتها على مجموع أمة كانت دائما مكرمة لنا . ونحن موقنون أن عواطفها لم تتغير . وليس من شأننا أن نحاز الى فريق دون فريق فى المنازعات

الداخلية . وليس لى أيضاً أن أتكلم عن المفاوضات التى تهمنا كثيراً ولكنها لاتزال فى بداية أمرها . على أننى أعرب عن أملى بالوصول إلى حل يصون جميع المصالح والحقوق ويضمن تسكين الأهواء السياسية وترقية الزراعة والتجارة والصناعة تحت ظل السلام . فيثبت ارتقاء هذا البلد الجميل . »

وحدث ما يماثل ذلك فى الأسكندرية حيث خطب قنصل فرنسا هناك بالمناسبة ذاتها رداً على ممثل الجالية الفرنسوية فلم يخرج عن معنى خطاب المعتمد السياسى .

هذا . ولما أن نشر تقرير اتحاد الجالية الأيطالية فى صحف مصر اجتمعت جمعية « مصر المستقلة » وحرّرت رداً عليه مقنعاً . وقام وفد من أعضائها وقدمه لجناب معتمد إيطاليا السياسى فى مصر . وهذا نص الرد :

مذكرة

القاهرة فى ٥ اغسطس سنة ١٩٢١

« لحضرة صاحب السعادة المركيز نيجروتو كامبلازو »

وزير إيطاليا المفوّض ومعتمدها السياسى

بالقاهرة »

« سيدى العزيز »

«باسم جمعية «مصر المستقلة» يتشرف الموقعون على هذا أن يعرضوا عليكم مايلى : »

« فى غد حوادث الأسكندرية المؤلمة خشينا أن يتخذ ، من فى قلوبهم ميل إلى عدم تحقيق أمانينا القومية ، من هذه الحوادث المحزنة سلاحاً يحاولون الانتفاع به فى محاربة مطالبنا المشروعة . ولقد كنا حينذاك أبعد مانكون عن افتراض أن يقوم بهذه المهمة الشاقة نفر من أبناء إيطاليا النبيلة . إيطاليا التى هى الدولة الفتية بين الدول . والتى لم تستكمل وحدتها القومية إلا منذ الهدنة . فلا تزال ذكرى نير تحكم الأجنبى المؤلمة عالقة بذهنها . فكان ينبغى أن يكون فيها انعطاف نحو جميع الأمم المغلوبة على أمرها والتى يجب عليها أن تمدّ اليها يد المساعدة لا أن تحاربها وتقاومها . »

«وإنا لنلم ، من جهة أخرى ، أن إيطاليا التى تربطنا بها روابط المودّة الوثقى وصوالح متبادلة قديمة لم تضنّ علينا ، منذ بدء حركتنا القومية ، بعطفها ومعونتها . نخيل إلينا أن العناية ، التى ظهرت تارة من الرأى العام الأيطالى وأخرى من حكومة روما ، إنما كانت صدى لرأى الجالية الأيطالية بمصر . ولما كنا فخورين بهذه العناية فقد اختصصنا إيطاليا والأيطاليين باعتراف بالجميل غير محدود . »

«ولكن الحوادث الأخيرة وموقف «اتحاد الجاليات بالأسكندرية» حيالها كشفا لنا الستار عن النوايا الحقيقية لمن كنا أكثر إكراماً لضيافتهم. والذين لم يجدوا مايكافئوننا به على هذه الضيافة الحسنة سوى تشويه جمال حركتنا القومية والتهامنا بأمور تصغى اليها أوروبا فى أغلب الأحيان بأذن واعية. وتقبلها بعناية خاصة.»

«ولكى يوضحوا هذه التهم أمام حكومتهم وأمام مجلس نوابهم وأمام الرأى العام فى بلادهم لم يتبعوا السبيل المعتاد ولم يلجأوا الى نقل هذه التهم بواسطة سعادتكم، بصفتكم الممثل الوحيد لحكومة جلالة الملك، بل فضلوا الالتجاء إلى الأحزاب السياسية وجماعات الأمبرياليست الذين يجهلون كل شىء فى المسائل المصرية.»

«ولم يسيروا على منوال الجالية الفرنسوية التى شكا نائبها الممثل فرنسا بمناسبة عيدهم القومى. لم يفعلوا ذلك لأنهم قدّروا أنه لايمكن أن يكون جوابكم على شكاياتهم إلا مماثلا لرد زميلكم الفرنسى حيث جاء فى رده على جناب نائب الأمة مايلى:»

«إن اختلال الأمن الذى شاهدناه فى شهر مايو الماضى والفتن الدموية التى وقعت فى الأسكندرية. والتى لقى فى أثنائها أحد مواطنينا حتفه وأسيء كثيرون غيره فى أشخاصهم وفى أملاكهم قد تركت فى أنفسنا

دهشة مؤلمة وسببت لمواطنينا المقيمين بالأسكندرية انزعاجاً هم محقون فيه لاسيما أن بعض الصحفيين لم يحجموا عن تشويه وقائعها لكى يتملقوا للرعاع الذين يثلمون شرف بلادهم . »

« ولنبادر بالتصريح بأن كبار جميع الأحزاب موقفهم مخالف لذلك كل المخالفة بحيث أنهم بهذا الموقف يقضون على هذه المحاولات التى لا تفيد إلا فى تقدير مبلغ عدم إدراك الذين يحاولون إتيان تلك الأعمال . وينبغى أن نعترف كذلك بأنه إذا كانت نتيجة حركة الاضطرابات مشؤمة إلى هذا الحد ـ ولعلها أشد شؤما بالنسبة للمصريين منها بالنسبة للأجانب ـ فيكون من الظلم أن نحمل مسئوليتها مجموع أمة ما برحت تكرم وفادتنا فى كل وقت وزمان . ونحن على يقين من أن شعورها هذا لم يتغير حتى الآن . » اهـ

« أرادوا إثارة الرأى العام الأيطالى ضدنا فتعمدوا تشويه الحقيقة عما يحدث فى مصر . والدليل على ذلك ما ورد فى هذه البضعة الأسطر التى نعيد نشرها هنا والتى حبذوا فيها ، على رأيهم ، حركتنا القومية : »

« إن نفرا من الأهالى الوطنيين يعرفون كيف يتحينون كل فرصة ممكنة لتشويه أسمى القضايا بتحويلها إلى فتنة حقيقية لا ضد الأنكليز وحسب ، بصفتهم المسيطرين على البلاد ، بل ضد جميع الأوروبيين . ولقد تتخذ بعض الحوادث التافهة أو الخطيرة ذريعة ، فى بعض الأحيان ، لمطاردة « غير المسلم » أو « الكافر . »

« لم يكن الباعث على هذا الأمر شعور نفور من الغاصب كما يحدث ذلك فى بلاد أخرى . بل لم يكن الرغبة فى التحرر من نير سياسى أو اقتصادى . إنما هو الحقد الوحشى على من لم يتبع الديانة الأسلامية . ذلك الحقد الذى يظل خافيا ومضغوطا عليه فى صدور الجماهير حتى ينفجر ، على أثر طروء سبب من الأسباب ظاهر ، بشكل وحشى . »

« وينبغى أن لا يتبادر إلى الظن أن هذا الشعور السافل الذى سبب ما سبب من الضحايا بين الأوروبيين منذ سنة ١٨٨٢ هو من الأمور المحزنة التى تتميز بها الطبقات الأقل ثقافة وعلما عن سواها . إنما هو ، ويا للأسف ، يصدر من الطبقات الأخرى بل من الرجال ذوى المقامات السامية . إنما الفرق الوحيد بينهما أن هؤلاء يعرفون كيف يظهرونه أقل حدّة من أولئك بكثير . أو يتظاهرون بأنهم لا يزكونه فى أنفسهم مع استعدادهم ، على كل حال ، للانضمام ضمنا الى الجماهير التى اقترفت جرائم القتل والسلب . والدليل على ذلك أنه ، مع خطورة الحوادث التى وقعت فى يومى ٢٠ و ٢١ مايو الماضى ، لم يقو واحد من قادة الوطنيين ـ مبتدئين بزغلول باشا ـ أو صحيفة من الصحف الوطنية على تقبيح هذه الأعمال أو الاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو الى الحرية . بل إنهم ، على النقيض من ذلك ، قد التمسوا لمرتكبيها الاعذار . وذهبوا إلى قلب حقائقها وتحميل الأوروبيين مسئوليتها . والدفاع عن السفاكين بكل قواهم . وكذلك عن مرتكبى جرائم النهب

والحريق . ولم يرتفع صوت واحد ولو لمؤاساة الأوروبيين الذين فقدوا أرواحهم تحت تأثير ضرباتهم . »

« ألا وإن هذا التضامن الأدبي ليدعو حقا الى التفكير . ويجعل المستقبل مكفهرّا . فكيف تستطيع بريطانيا العظمى ، التى تحتفظ لنفسها ، فى الاتفاق المزمع عقده بينها وبين المصريين ، بحق إيجاد قوة عسكرية لضمان الأمن فى منطقة قناة السويس ؟ كيف تستطيع الاستمرار على أن تكون الوصية التى تقبل مشورتها أكثر من سواها . أو أن تكون الثقة بها أكثر منها بجميع الأوروبيين فى مصر ؟ . » اه

« إن من المؤكد أنهم إذا كانوا ذكروا الوقائع على حقيقتها لما وجدوا أحدا من بين رجال حكومتهم ولا من بين مواطنيهم يهتم لسماع أقوالهم . وليس من المعقول أن تستطيع إيطاليا التى مازالت تتألم من حروبها الداخلية أن تبالغ فى أهمية عمل منفرد مهما يكن مبلغ الظلام المخيم على الصورة التى أفرغ فيها . »

« لقد كانت ثقتهم بهذه النتيجة مطبوعة فى أذهانهم لعلمهم أن سعادتكم ، وأنتم تعيشون فى مصر ، وعلى علم بأدق الحوادث ، لن تعمدوا إلى مسايرتهم فى مبالغاتهم . من أجل ذلك لجأوا مباشرة ، خروجا عليكم ياسيدى الوزير ، إلى أولى الشأن فى روما مستهينين بكل قواعد اللياقة وبكل واجب من

واجبات مراعاة المقامات . وإذا لم يكن الغرور قد استولى علينا فإن مسعاهم هذا سيكون عقيما مادام لم يرد قط ، فى مختصر خطاب جناب وزير خارجية إيطاليا ، ذكر لمصر بين البلاد التى تستلزم المحافظة على صوالح إيطاليا والأيطاليين فيها ذكرا خاصا . »

«قالوا إننا متعصبون. وإنها لتهمة أشد ما تكون مرونة . وإنا لنسائل أنفسنا عما يمنعنا ، نحن المصريين ، من أن نعيد لهم هذه التهمة . ودليلنا ضدهم بهذا الشأن قاطع . ألا وهو ما يصادفه تحقيق الأمانى الوطنية فى مصر ، التى غالبية سكانها مسلمون ، من المعارضة من جانب أهالى الدول الأوروبية المسيحية . ومسارعتهم إلى اتهامنا بأننا ننتهز فرصة الحوادث التافهة أو الخطيرة لنتخذها ذريعة لمطاردة « غير المسلم » أو « الكافر . »

«لما قامت مصر فى سنة ١٩١٩ للمطالبة باستقلالها لجأ الانكليز ، رغبة منهم فى تشويه الغرض من هذه الحركة القومية ، إلى بعض المصادر السياسية الرسمية بغية الحصول على مصادقتهم على رمى حركتنا ، التى كانت سياسية محضة ، بوصمة التعصب الدينى وكراهية الأجانب . فظل هذا المسعى عقيما . وبفضل هذه الكراهة لخدمة أطماع الاستعماريين استطاع المصريون رفع صوتهم فى القارتين : القديمة والحديثة دون أن يتهموهم بالتعصب الدينى . بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فان العالم أجمع لم يحرم مصر إعجابه باتحاد أبنائها الذين طرحوا مسائل الاختلافات الدينية جانباً

ليكرّسوا أنفسهم خصيصاً لتحقيق غايتهم الوطنية ألا وهى استقلال مصر . فما لم يستطع الأنكليز الوصول اليه بمساع مهمة متكررة قدّم اليهم ، وهم جالسون فى اطمئنان ، من أناس انتحلوا لأنفسهم صفة التكلم باسم جاليتهم . ذلك الحق الذى لا يملكه فى الحقيقة الا سعادتكم . ولما خشوا أن تفوت الأنكليز الفرصة ، التى طالما بحثوا عنها وحرصوا على اقتناصها فى سنة ١٩١٩ ، سارعوا بعقد اجتماعهم الكامل فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ ، أعنى بعد حوادث الأسكندرية بسبعة أيام بالضبط ، وأصدروا قرارهم المشهور . . ولما شعروا أن الأدلة التى بنوا عليها قرارهم لا تحمل أى بحث جدّى أرادوا أن يدعموها بمذكرة تفصيلية شوّهت فيها الحقيقة أشنع تشويه . فلم يحجموا فيها عن اتهام المصريين بالتعصب الدينى وبكراهية الأجانب . »

« من هم الأجانب فى مصر ؟ هل هم الأيطاليون وحسب ؟ ألا يمكن اعتبار الفرنسيين والأغريق (اليونان) كأجانب كذلك ؟ »

« أما فيما يختص بالفرنسيين فان جناب وزيرهم المفوض فى مصر قد تكلم باسمهم وقد سبق لنا أن نقلنا إجابته . وقد اهتمت صحافتهم كذلك بالأمر . وسنذكر فيما يلى نموزجاً مما كتبت الصحف الأفرنسية بهذا الشأن . وما من أمرىء يجهل أن المصالح المالية التى لفرنسا فى مصر

تربو بكثير عن مصالح الجاليات الأخرى . وها هو إذن رأى صحيفة إفرنسية وظيفتها السهر على هذه المصالح . »

«فقد كتبت جريدة الحياة المالية « لافى فينانسيير » فى عددها الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢١ مايلى : »

« لقد توسعت الصحف الأوروبيه توسعا كافيا فى ذكر الحوادث الأخيرة التى وقعت فى الأسكندرية حتى أننا لا نسمح لأنفسنا بالعودة إلى ذكرها . »

« وإنه ليخيل إلينا أنه من المفيد أن نؤكد أنه، فى ما خلا الأسكندرية، لم يعكر السلام فى أية جهة من الجهات الأخرى فى القطر المصرى . وهذا يدل على أن الأهالى الوطنيين ليسوا كارهين للأجانب . لأنهم لو كانوا كذلك لكانت الجاليات الأوروبية التى تقيم فى القرى، مع كثرة عددها، تحت رحمتهم دون أن يكون لهم أمل فى النجاة . وإنا لنزيد على ذلك أن هذه الجاليات بالذات لم تتحمل أية خسارة أو ضرر . »

« وبناء على ذلك تكون التعليقات التى نشرتها بعض الجرائد المحلية أو الأوروبية فى غد فاجعة الاسكندرية إثم مبين بما حوته من المبالغات . نحن لا ننكر خطورة يومى ٢٠ و ٢١ مايو الدموية إلا أنها فى نظرنا تستوجب أن تكون محوطة بظروف مخففة . »

« الآن، بعد مضى أكثر من شهر، نرى أن فى استطاعتنا أن نصدر حكما أشد رزانة وأوفر عدلا بشأن هذه الحوادث . فان الذين اقترفوها هم أقلية ضعيفة جدا ممن لا خلاق لهم بتحريض بعض رؤوس ملتهبة لا تهتم للصالح الملازم للقضية المصرية . »

« ولقد عادت اليوم مصر الى سالف هدؤها قبل سفر الوفد للوندره . وهذا الأمر من أدل الأمور على الواقع . ويثبت ، فضلا عن ذلك ، أن الشعب المصرى عاقل ذكى معتدل وأن ضلال بعض المتهوسين خارج عن قضيتهم العادلة . »

« لقد علم هذا الشعب أن الأجانب عامل من عوامل الرقى والتقدم لاغنى له عنه لكى يصلح حاله . فاليوم تمنح أكثريته تأييدها للوزارة التى يرؤسها عدلى يكن باشا والتى عمدت إلى النشاط المرغوب فيه فى الوقت الحالى بعد الذبذبة وعدم الثبات وضعف العزيمة التى بدت فى الساعات الأولى . » اهـ .

« أما الأغريق (اليونان) فقد أكثروا من إرسال الرسائل إلى الصحف يصرحون فيها بأنهم لا يعتبرون حوادث الأسكندرية إلا حوادث فردية . وأن عقيدتهم نحو المصريين ما برحت كما كانت . وأنهم يستمرون ، كما كانوا فى الماضى ، فى النظر اليهم كقوم من أهداء الأقوام وأدمثهم خلقا .

ومن رأيهم أن المصريين مجردون عن التعصب الديني وعن كراهية الأجانب. ولطالما تبادل اليونانيون والمصريون الزيارات ولم يكن لدى أحد من ألوف اليونانيين الذين يعيشون في داخلية البلاد ما يدعوه للشكوى من المصريين.»

«فالأيطاليون وحدهم هم الذين أخذوا على عاتقهم مأمورية اتهام المصريين السهلة. ولم يرضهم أن قالوا عنهم إنهم متعصبون وكارهون للأجانب بل زادوا على ذلك أنه «لم يرتفع صوت واحد منهم لتقبيح هذه الحوادث والاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو إلى الحرية».

ليس لنا أن نقول الآن على من تقع مسئولية هذه الحوادث. غير أننا نستطيع أن نؤكد أن صرخة استنكار قد انطلقت من كل الصدور وأن المصريين، جماعات ووحداناً، لم يترددوا برهة في ذم هذه الحوادث. ولنا أن نؤكد كذلك أن كثيراً من النداءات قد وجهت إلى الأجانب عن طريق الصحف. وإنا لنذكر منها النداء الذي وجهه شعراوي باشا وبعض من إخوانه أعضاء الوفد المصري. وهو النداء الذي نشر في ٢٤ مايو أعني في غد هذه المأساة المؤلمة والذي كان له أحسن الأثر. وقد أثنت جريدة الريفورم، في وسط توتر الأعصاب وزيادة هياج النفوس، على واضعي هذا النداء. ولم تفرط الصحافة المصرية، سواء أكانت بالقاهرة أم بالأسكندرية، في واجبها بذم هذه الحوادث. ولقد نشرت جميع الصحف كل هذه

الاستفتاءات ولم يجهلها إلا اتحاد الجاليات الأيطالية وحده . أو تظاهر بجهلها لأنه بذكرها يهدم حجته وينتزع من بين أيديه أقطع دليل لديه .»

«إن الأيطاليين وحدهم هم الذين أخذوا على عاتقهم أن يوجهوا أقسى الحملات وأشدها إلى مصر . ولقد وجهوها اليها فى ذات الوقت الذى يتفاوض فيه الوفد المصرى مع الحكومة البريطانية . ولقد كانت النتيجة المباشرة لهذه الحملة مايصادفه الآن مندوبونا من المصاعب فى أثناء المحادثات التى بدأوا فيها . تلك الصعوبات التى نقل الينا صداها بواسطة الصحافة الأنكليزية والبرقيات التى ترسل من قبل مراسلى الصحف المصرية . ولقد انتهزت بعض الدول فرصة وقوع حوادث الأسكندرية لتطلب زيادة فى الضمانات لحماية أرواح مواطنيهم وأملاكهم .»

« ولقد ذهب الأيطاليون مذهباً أبعد من الأنكليز فى التهم التى ألصقوها بنا . فانهم يدّعون أن أرواحهم وأملاكهم لن تكون أبداً فى أمان يوم تقوم مصر بحكم نفسها بنفسها . ولقد أوغلوا فى ادعائهم حتى طلبوا إيجاد بوليس دولى للسهر على الأمن العام . وهم لايجهلون أن انكلترا ، التى تسعى فى إلغاء المحاكم المختلطة وصندوق الدين ومجلس القورتينات ، لاترغب فى أن يكون فى مصر المستقلة ، وحليفتها فى الغد ، نظام تكون له صفة دولية . فالأيطاليون بتحتيمهم إيجاد بوليس دولى هم على يقين من

أن انكلترا تتمسك بهذا التحتيم بطلب ضمانات ثانويه تتنافر مع الاستقلال الذى نطالب به ويتلو ذلك طبعاً خيبة المفاوضات . »

« وإنا لنؤكد ، أمام الله والناس ، أننا لا ننكر قط مبلغ اشتراك الأوروبيين فى رقى مصر وتقدمها . وأن ليس لنا من غرض سوى أن نعيش بسلام وصداقة مع الأوروبيين . ولكن بشرط أن لا يحاولوا تعمد إيذائنا وخدمة مصالح خصومنا . »

« إنا لنؤكد ، أمام الله والناس ، بأن ليس فى قلوبنا أدنى حقد ضد أى إنسان كان بشرط أن لا يسعى فى الأضرار بنا وإيذاء سمعتنا وإلصاق التهم بنا بلا مقابل . إذ ربما فقدت أمتنا ، السهلة القياد الهادئة ، صبرها إذا مارأت أن مفاوضات دائرة فى سبيل إنالتها استقلالها مهددة بالفشل والقطع بأعمال الأيطاليين الذين يلقون العوائق والحوائل فى سبيل آمالها ومطالبها ويرمونها بأفظع التهم . »

« لقد أردنا أن نخاطبك ، ياسيدى الوزير ، بكل صراحة وأن نبرز أمامك هذه العواقب المحتمة للحملة الحالية . وعليكم أن تزيلوا سوء التفاهم الموجود . »

« إن السرعة التى اتخذها هؤلاء فى إبرام أمرهو من اختصاصك وفى الاجتماع وفى إرسال مندوبيهم إلى إيطاليا تثبت أنكم كنتم ، ولا تزالون ، خارجين

عن عملهم . ألا تظنون الآن أننا قد عرضنا أمام ناظريكم أشنع نتائج هذه الحملة التى يدعوكم صالح البلدين ـ صالح إيطاليا وصالح مصر ـ أن تأخذوا الأمر بين أيديكم لتحلوه بهذه الحكمة السامية التى تعهدها فيكم مصر . ولتقولوا كلمة تهدىء ثورة الخواطر وتسكن النفوس . »

« وإننا على يقين ، ياسيدى الوزير ، أنكم قد وقفتم على حقيقة مخاوفنا . فالأمر بالنسبة لبلادنا أمر حياة أو ممات . ونحن مقتنعون بأن موقفكم سيكون موقف كل رجل مستقيم شريف يقدر حرّية الأمم حق قدرها ولا يود أن يذكر التاريخ عنه أنه ساعد قوما دفعتهم شهواتهم أو مصالحهم لمحاربة أمة كانت تناضل للحصول على حقها المهضوم . ولم يكن لها من غرض سوى أن تتخذ مكانها تحت شمس الحرية . هذه الحرية التى ناضلت من أجلها إيطاليا وضحت فى سبيلها الكثير . »

« وتنازلوا ياسيدى الوزير بقبول تأكيدات أسمى احتراماتنا . »

« عن مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة »

عباس الدرمللى باشا — حسن عبد الرازق باشا

دكتور حافظ عفيفى بك — الأستاذ يونس صالح بك

الأستاذ محمد كامل البندارى .

وفى يوم ٢٩ يوليه قدم المستر كرشو رئيس محكمة التحقيق فى هذه الحوادث تقريره عنها إلى نخامة نائب الملك. وتألفت محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين فيها وحاكمتهم وقضت على بعضهم بالأعدام وعلى البعض بالسجن مددا مختلفة. ونفذ حكم الأعدام فوراً فيمن قضى عليهم بذلك.

الباب الثانى

حالة الأمة قبيل المفاوضات الرسمية . سفر الوفد المصرى الى لندره والمفاوضات الرسمية . إخفاق المفاوضات وعودة الوفد الرسمى الى مصر . الوثائق الثلاث وتقرير الوفد الرسمى عن سير المفاوضات . إستقالة الوزارة العدلية والأزمة الوزارية . اعتقال سعد باشا وبعض رفاقه ونفيهم الى سيشل . نقد أعمال الوزارة العدلية .

الفصل الاول

حالة الأمة قبيل المفاوضات الرسمية

مباراة وفود الثقة بالوزارة وبسعد باشا — ولقد كان المنظور أن تجمع هذه الكارثة الوطنية ، التى أتخذها الخصوم سلاحا ماضيا يحاربون به مصر فى أمانيها ، بين القلوب وتؤلف بين النفوس . وأن ينسى الزعماء أنفسهم لحظة ليتفرغوا إلى قضيتهم الكبرى . ولكن ، مع الأسف الشديد ، استمرت عوامل الشقاق تتغلب ويد التفرقة تلعب . وأخذت الوفود تفد زرافات من الأقليم الواحد : بعضها يقصد سعد باشا يعرب له عن ثقته به وبرجاله دون سواهم . ويصرح بأنه لا يرضى بسواه مفاوضا مع الانكليز

لأنالة البلاد مطالبها . ويقصد البعض الآخر رئيس الوزارة يوليه ثقته الكاملة ويدعوله بالنجاح فى مأموريته التى حمله عظمة السلطان أعباءها .

وكان العقلاء ينظرون إلى هذه المهزلة المفجعة وجلين خشية فشل القضية المصرية . وقد ملأ الأسف والأسى جوانحهم على ذهاب ريح الأمة وضياع رابطتها التى أعجب بها القريب والغريب .

فمن أظهر الأمثلة لذلك أن الذين لا يدينون بمذهب سعد باشا من مديرية أسيوط رأوا أن يؤلفوا وفدا يباركون به الوفد الذى حضر إلى القاهرة فى ٢٦ مايو قاصدا سعد باشا للتعبير عن ثقته به والذى حادث بعض أعضائه جناب السكرتير الشرقى لدار الحماية . فجمعوا عدداً عظيما من العمد والأعيان وأعضاء الهيئات النيابية والتجار والمحامين الخ . وقصدوا القاهرة فى أواخر شهر مايو وتوجهوا إلى قصر عابدين وقالوا إنهم هم الذين يمثلون مديرية أسيوط حقا . وقدّموا إلى معالى كبير الأمناء العريضة التالية لترفع الى عظمة السلطان :

« يتشرف الموقعون على هذا ، أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المديرية والمجالس الحسبية والمجالس المحلية ولجنة الشياخات والمحامون والتجار والمزارعون ، أن يرفعوا لعظمة مولانا السلطان خالص شكرهم القلبى لتعيين الوفد الرسمى للمفاوضات مع دولة بريطانيا العظمى وتتويجه بذلك المرسوم السلطانى برضائه العالى عن مهمة الوفد . ويدلنون أن مديرية أسيوط ، التى

يمثلونها تمثيلا نيابيا وفعليا، تؤيد الوزارة فى برنامجها. على أن تكون الكلمة الأخيرة للجمعية الوطنية التى تنتخب بعد الغاء الأحكام العرفية. أيده الله بروح من عنده.»

ثم قصد هذا الوفد بكامل هيئته رياسة مجلس الوزراء وقابل صاحب الدولة عدلى باشا وقدم صاحب السعادة محمد محفوظ باشا لدولته عرائض موقعا عليها من أكثر من عشرين ألف شخص من جميع أنحاء المديرية يمثلون جميع طبقاتهم. ثم خاطب دولته قائلا:

«إن مديرية أسيوط، التى يتشرف وفدنا بتمثيلها، تعرب لدولتكم عن عظيم ثقتها بوزارتكم وارتياحها إلى برنامجكم الذى حددتم به مهمة المفوضين الرسميين. والذى تنتهى بألغاء الحماية دولياً والاعتراف بمصر كدولة مستقلة فى الداخل والخارج. وإنا ندعو الله أن يوفقكم إلى تحقيق آمال الأمة بأكملها. وإننا ننتظر نتيجة مهمتكم لتعطى الأمة كلمتها الأخيرة ممثلة فى جمعيتها الوطنية.»

فألقى دولة الوزير على الوفد الكلمة الآتية:

«أشكركم خالص الشكر لتكبدكم المشاق فى الحضور إلى هنا للأعراب عن رأيكم.»

«قبلنا الوزارة لخدمة البلاد والمسعى فى تحقيق مطالبها — يقولون عنا إننا خالفنا برنامجنا. فاذا طلبنا منهم بياناً عن ذلك قالوا إنكم لم تشركوا

الوفد معكم فى المفاوضات . أجل قد قلنا فى برنامجنا إننا سندعو الوفد للاشتراك معنا فى المفاوضة . وقد قدم الوفد شروطه فقبلنا منها كل ما كان خاصاً بمصلحة البلد وقضيته العامة . أما ما كان نتيجته تلاشى الحكومة أمام فرد واحد فلا يمكن قبوله بأى حال من الأحوال . وما قلنا قط إننا لا نفاوض إلا إذا أذنا بذلك سعد باشا . »

« قالوا ، فى حديث نشروه منسوباً إلى دار الحماية ، إن الأنكليز مصممون على عدم رفع الأحكام العرفية . وفى هذا تحريف . لأن الأحكام العرفية كان متفقاً على رفعها فيما يتعلق بالأمن العام والمحاكمات . مع بقائها فيما يتعلق بالقوانين والنظامات المؤسسة على الحكم العرفى كبيع أملاك الأعداء مثلا . . . . »

« ومازلنا نسعى للوصول إلى رفعها رغماً مما حدث من أثر المظاهرات مما فتح للأجانب باباً لعدم الطمأنينة . ولنا الأمل أن نصل الى ذلك . »

« قالوا إننا نمنع المظاهرات بالقوة . والواقع أننا سمحنا بالمظاهرات والهتاف لما كان سلمياً . فلما انقلبت المظاهرات إلى طعن فى الحكومة وإلى تعدّ على الأفراد صار من واجب الحكومة العمل على منعها . واتخذنا لذلك بادىء الأمر الوسائل الخفيفة . فلما لم تجد عمدنا إلى ما يجب من الوسائل لقمعها . لأن الحكومة لا تسمح مطلقاً أن تحل محلها الفوضى وعدم النظام . »

« يقولون إنه يجب أن تشكل جمعية وطنية للفصل بين سعد باشا والحكومة . وكل من يفهم أن الأنظمة الدستورية تقضى بأن انتداب المفوضين الرسميين من حق السلطة التنفيذية يرى فساد ذلك الرأى . وأن فى العمل به احلالا للثورة محل النظام . »

« ونحن قد أخذنا على عاتقنا القيام بالمهمة الكبرى التى انتدبنا لأجلها . وسنسير بها إلى النهاية بأذن الله . وعلى كل حال فالكلمة فى النهاية للأمة فى نتيجة المفاوضات . ولنا الثقة التامة أن الأمة تتبين الحق فتسير بالروية والحكمة التى تقتضيها مصلحة البلاد . »

تصحيح حديث السكرتير الشرقى مع وفد أسيوط الأول — نشرت هذه الأقوال كما نشرت أحاديث وفد أسيوط الأول فى الصحف . فظهر اختلاف عظيم بين ماصرح به دولة عدلى باشا بشأن إلغاء الأحكام العرفية لهذا الوفد وماصرح به السكرتير الشرقى لدار الحماية فى حديثه إلى وفد أسيوط السابق . فقصد اثنان من أعضاء هذا الوفد وهما الاستاذان توفيق بك دوس (١) وعبد الحميد ابراهيم افندى المحاميين الى دار الحماية لمقابلة جناب السكرتير المذكور ليقفا على جلية الأمر فى هذا الفرق العظيم بين أقوال اثنين من الرجال المسئولين فى المسائل السياسية المصرية . فصرح لهما جنابه بما يلى :

---

(١) معالى توفيق دوس باشا .

« لقد دهشت جداً لأن محدثى لم يقل لى إنه يريد نشره . ولم يعرضه علىّ قبل نشره لتصحيحه كما تقضى به العادات المتبعة فى مثل هذه الحال . ولو عرضه علىّ لأصلحت فيه كل ماورد به خطأ وهو شىء كثير . فقد حذفت من الحديث جمل عديدة مهمة . وأعتقد أن السبب فى ذلك ربما كان حصول الحديث باللغة الأنكليزية التى قد لم يكن يجيدها محادثى . »

« أما عن بيان الوزارة . فقلت له إن حكومة إنكلترا لاتتداخل مطلقاً فى أعمال الوزارة . فلها الحرية المطلقة فى عمل برنامجها والسير فى مهمتها التى دعيت اليها بكل الوسائل التى تراها لمصلحة بلادها . وقد اطلعنا على ذلك البرنامج قبل إصداره بنصف ساعة إذ كان من الطبيعى تبليغه لنا قبل إصداره . »

« أما عن الأحكام العرفية . فقد كان جالساً بجانبى المستر باترسن نائب مستشار الداخلية . فلما سألنى محدثى عنها اتجهت للمستر باترسن وقلت له باسماً : إنك ، بلا شك ، تتذكر كم أتعبتنا هذه الوزارة فى طلب رفعها . »

« والأحكام العرفية قسمان : قسم ، هو الذى يهم الجمهور المصرى ، وهو ما يختص بالمحاكمات وأوامر القائد العام المختصة بالأمن العام وبالتداخل

فى حرية الشعب المصرى . وهذه قد اتفقنا مع الوزارة على رفعها مادامت البلاد تظهر فى حالة الهدوء والسكينة . وكانت فى نيتنا سرعة رفعها لولا مارأيناه من المظاهرات التى كان من نتائجها تلك التعديات الشنيعة على الحريات الشخصية التى قام بها قوم غير مسئولين ، والتى هى نتيجة طبيعية لاندماج جمهور كبير طائش فى مثل هذه المسائل مهما كانت نية الداعيين اليها أصلا أن تكون سلمية . ونتعشم ، وقد بدأت الحالة أن تهدء وظهر فريق العقلاء مؤيداً للنظام ، أن نتمكن من تنفيذ ما رأيناه من رفع الأحكام العرفية . أما القسم الثانى منها فلا يهم جمهور المصريين فى شىء قط . بل هو ضرورى لتنفيذ معاهدة الصلح والتشريع من جهة أخرى . فان مصر كانت تابعة لتركيا . وللأجانب حقوق فى التشريع من جهة أخرى . فلا يتسنى تنفيذ القوانين الحالية عليها إلا ببقاء الحكم العرفى أو استبداله بما يحل محله بعد المفاوضات وغير ذلك . »

فسأله أحدهما عما جاء بحديث نسبه وفد طنطا لدولة رشدى باشا — وقد كذّبه دولته — من أن إنكلترا لاتقبل سعد باشا رئيساً للمفوّضين . وعن مبلغ ذلك القول من الصحة وعما إذا كانت إنكلترا تتداخل حقاً فى تعيين المفوّضين . فأجاب :

« هذا غير صحيح بالمرّة . وإنكلترا لم تتداخل فى تعيين المفوّضين . فان ذلك من حقوق عظمة السلطان وحكومته دون سواهما . وبهذه

المناسبة أذكر أن جريدة الوستمنستر غازت نشرت يوما ما أن فخامة اللورد أللنبى مريض لذلك لم يتمكن عدلى باشا من عرض أسماء المفوضين عليه فتأخر تعيينهم . وهذا لاحقيقة له . ومن الأسف أن يعمد سيئو النية إلى اختلاق مثل هذه الأخبار . فقد كان اللورد مريضاً حقيقة . وكان عدلى باشا لم يعين المفوضين بعد . فربط المكاتب هاتين الواقعتين . وجعل إحداهما سبيلا للأخرى . فى حين أن لاعلاقة لهما ببعضهما . »

« وبهذه المناسبة أذكر لكم أنه يظهر أن الجمهور المصرى فهم خطأ عبارة الحكومة الأنكليزية أن مصر تختار مفاوضيها . ولذلك عمد بعضهم إلى طلب عقد جمعية وطنية لتعيينهم . وهذا خطأ محض . لأن فى البلد حكومة نظامية يجب ان تتبع قوانينها ونظاماتها حتى تحل محلها قوانين وأنظمة أخرى . ولا تسمح إنكلترا بعقد مثل هذه الجمعية الآن لأنه يكون معناه أنها تعطى مصر نظاماً ، ليس لها الآن ، قبل حصول اتفاق بين البلدين . »

« أما الغرض من أن إنكلترا تريد أن يكون المفاوضون حائزين لثقة البلد . وكيف يتسنى لها معرفة ما إذا كانوا حائزين للثقة التى تطلبها أم لا؟ فانك تفهم هذا كما أفهمه أنا . فقد هتف الشعب هتافاً عظيماً لوزارة عدلى باشا وحملها على الأعناق مرحباً ببرنامجها وواضعاً ثقته بها . فلما حضر سعد باشا وتشبث بالرياسة مع اتفاقه على البرنامج انقلب كثير من غير المسئولين

الذين يسيرون وراءه فى طلبه هـذا ، وأخـذوا ينادون بسقوط الوزارة . والذى يهمّ إنـكلترا أن يكون برنامج المفاوضين موافقاً لطلبات الأمـة بصرف النظر عن الأشخاص . ولا حاجة للقول بأن هناك إجماعاً على هذا . وعلى ما أعلم أن الأغلبيـة الكبرى من الطبقة المسئولة فى البـلد تؤيد الوزارة . وفى كل يوم يزداد هذا التأييد ظهوراً . »

« ولا أصل بالمرة لما قيل من أنه ورد لنا خبر بتأجيل سفر المفوّضين إلى لندره الآن . بل كانت إنـكلترا ترجو أن يصلها المفوضون فى مايو . وما زالت تنتظرهم فى الوقت الذى يرونهم سفرهم فيه . »

« وما كانت جريدة الأجبسيان غازت لسان حالنا كما يعتقد البعض . بل لا علاقة لنا بها بالمرة . وهى لا تعبر إلا عن رأى محرريها . وهى وحدها تتحمل مسئولية ما تقول . »

« وإنى لآسف لأننى لا يمكننى أن أبدى كلمـة فيما يختص بحوادث الأسكندرية . لأنها موضوع مطروح أمام التحقيق وستصدر المحكمة فى حكمها حقيقة الواقعة وأسبابها ويكون حكمها إذ ذاك إعلانا للحق . »

وأنت ترى أن هـذه الوفود قد خرجت عن غايتها التى أوفدت من أجلها . فقصدت دار الحماية واستعطفها البعض لعقد الجمعية الوطنية . كما طالب هذا الطلب بذاته من عظمة السلطان . والأدهى من ذلك أن هذا البعض

أرسل مئات البرقيات لوزارة الخارجية البريطانية يدعونها فيها إلى التداخل فى هذه المسئلة المصرية البحتة توسلا إلى اختيار المفاوضين ممن قيل أن الأمة لاتثق بسواهم . على أن بريطانيا أبدت رأيها على لسان السكرتير الشرقى لدار الحماية فى حديثه هذا . والحكومة المصرية معروف رأيها . فالى من يلجأون بعد ذلك ؟

أفما كان الأجدر بعد هذا أن تنتهى الخلافات والخصومات . وتقف دعاوى الثقة بفلان ونزعها من فلان . ويبطل طواف مؤيدى كل فريق فى القرى والأرياف ؟ وكان الأولى توحيد الجهود وتوجيهها إلى مافيه صالح البلاد ؟

على أن بعض الساسة من الانكليز أنفسهم كانوا يقدرون الزعيمين المصريين حق قدرهما ولا يغمطونهما حقهما . ويأسفون لما وقع بينهما من الخلاف . يؤيد ذلك ماروا ه مكاتب جريدة الأهرام فى برقيته التى بث بها فى ٨ يونيه حيث يقول :

« جرى بينى وبين السر أوين توماس ، العضو بلجنة لورد ملنر والعضو بالبرلمان ، حديث أعرب لى فيه عن تأييده لاستقلال مصر . ولكنه أسف لان الشغب الذى وقع فى الأسكندرية والشقاق القومى أخذا يعززان مركز المعارضين لاستقلال مصر . ثم قال إنه علم أن الأوروبيين فى مصر ناشدوا إنكلترا ، مباشرة وبالواسطة ، لكى تحميهم . »

« قال: ويشعر أعضاء لجنة ملنر بأنهم لم ينالوا لا شكر المصريين ولا شكر الاستعماريين . فان هؤلاء يرون أننا أعطيناهم شيئاً أكثر من اللازم فى حين يرى المصريون أننا أعطيناهم أقل مما يستحقون . ولا يحتمل أن يكون عضو من اعضاء لجنة ملنر بين المفوضين الرسميين . »

« قال : وكان المعتقد أن يوصى الوفد بقبول اقتراحات اللورد ملنر التى تم الاتفاق عليها أولا . ولكن بعد ما عاد الوفد من مصر قدمت مطالب جديدة . فرفضت اللجنة أن تعيد المناقشة من جديد فى الاقتراحات الجديدة . فاعترضت على قوله هذا قائلا : إن الوفد أوصى بقبول الاقتراحات . فسألنى السر أوين توماس قائلا : لماذا أرسلوا أربعة مندوبين إلى مصر . ولماذا حبذوا اقتراحات ملنر للرأى العام المصرى كما جاء فى الصحف المصرية والبريطانية ؟ »

« وأعجب السر أوين توماس بصراحة زغلول باشا وقدرة عدلى باشا وحكمته السياسية وأسف لانقسامهما . »

« وصرح السر أوين توماس بأن أحاديثه المختلفة مع المصريين أقنعته بأنهم قادرون على حكم بلادهم . »

أما كان فى هذا الحديث عبرة للمصريين ؟ وهل كانوا فى حاجة إلى ذلك التهديد الذى نشر على صفحات جريدة التيمس ونقله إلينا روتر فى ٩ يونيه . حيث يقول :

« قالت جريدة التيمس فى مقالة افتتاحية إن الرأى العام الأنكليزى مؤيد لعقد اتفاق مع المصريين يخول المسئولين منهم أوسع سلطة فى المسائل المصرية . إلا أنه يرى مع ذلك أن البرهان على كفاءة الزعماء المصريين لأدارة حكومتهم الخاصة ، بحسن النظام والضبط وحماية الأجانب وكبح جماح عناصر الاضطراب ، هو مقدمة لازمة لوضع مثل هذا الاتفاق . وأضافت التيمس إلى ما تقدم : أن الحوادث الأخيرة فى مصر زعزعت ثقة الجمهور هنا . وإذا دفع العداء نحو عدلى باشا وزملائه إلى أقصى حدّ فان الأمانى المصرية تكون عرضة لتقهقر كبير . »

فكان من موجبات الأسف الشديد بعد كل ذلك ان يمضى كل فريق فى سبيل هدم الفريق الآخر بلا تروٍ أو نظر إلى ما ينجم عن عمله نحو القضية الكبرى .

كأن يصدر بعد ذلك معالى سعد باشا زغلول فى ١٢ يونيه البلاغ الآتى :

« فى كل يوم يردنا ، من جهات القطر المختلفة ، كثير من الرسائل والتلغرافات المملؤة احتجاجات شديدة ضد أعمال الأدارة . لأنهم يسعون فى حمل الناس ، بوسائل مختلفة من قهرية واحتيالية ، على إمضاء وثائق الثقة بالوزارة الحاضرة . وإنا نحمد الله على هذه الاحتجاجات وعلى عدم انصياع الأكثرين لهذه الوسائل . لأن فى هذا دلالة قاطعة على أن فى البلاد روحا قوية تأبى أن تخضع للقوة فيما خالف الحق . وتترفع أن تكون آلة فى أيدى

الحكام يديرونها كيف يشاؤن. وعلى أن الأمة تضن بثقتها على من يظاهرون عمال الإدارة فى صنيعهم. ولا تنتخبهم لأى هيئة نيابية تنظر فى أى شأن من شؤونها حتى لا يتولى تدبير أمورها غير المخلصين.»

فكان هذا البلاغ وقوداً صالحاً لتأجيج نيران الشقاق فتكاثرت الوفود لتأييد الطرفين المتنازعين.

انفصال باقى أعضاء الوفد عن عضويته — والظاهر أن حالة الوفد الداخلية لم تكن تبعث على اطمئنان أعضائه الذين شادوا بنيانه منذ تكوينه. فقد أعلن جورج خياط بك فى يوم ٢٢ يونيه إستعفاءه من الوفد وعدم استطاعته الاستمرار فى العمل فيه وأعلن الوفد قبول هذه الاستقالة.

وحدث أن قصد بعض طلبة العلم بالمدارس العليا سعادة محمد عبد الخالق مدكور باشا فى يوم الخميس ٢٣ يونيه وحادثوه فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك فصرح لهم بما يلى:

«لى مدة لم أحضر جلسات الوفد تزيد على عشرين يوما. ولست موافقا على أعمال البقية الباقية من الوفد تحت رياسة سعد باشا... وأنتم الذين أفهمتم سعد باشا ألا وكيل إلا سعد وأن كل أعضاء الوفد إذا انفضوا من حوله فانكم تبقون وراءه. ولولا هذا لما أوجد سعد باشا نفسه فى المركز الحاضر ولحسب حسابا أكثر للمستقبل. على أنكم يمكنكم أن تجمعوا كلمة

الطلبة على الطريق الذى ترونه فى مصلحة البلد . ولو أنكم جمعتم كلمتكم لوحدتم كلمة الأمة . وهذا ما أطلبه منكم اليوم وأنتم قادرون على هذا العمل . »

« أما أنا فلى رأى مخصوص لا أتحوّل عنه . وهو إلغاء الحماية أوّلا وقبل كل مفاوضة مهما كان المفاوض . وأنا غير راض لا عن خطة سعد باشا ولا عن خطة الحكومة . ولقد تركت العمل بالوفد من أجل أن لى رأياً خاصا . »

« كما أننى لست راضيا عن سياسة الهدم الحالية . ولست أرى فرقا كبيراً بين برنامج الوفد وبين برنامج الوزارة . ولا أرى معنى لمحاربة الوزارة . وقد رفضت ذلك فى جلسة من جلسات الوفد . ولا يمكننى أن أقول شيأ الآن عن سبب انقطاعى عن حضور جلسات الوفد . وستعلمون ذلك بعد يوم أو يومين . »

نشر هذا الحديث فى ٢٤ يونيه . وإذ بصحف يوم ٢٨ وقد نشر فيها البيان التالى من سكرتارية الوفد :

« قرر الوفد المصرى بجلسة اليوم (الثلاثاء ٢٨ يونيه) فصل سعادة عبد الخالق مدكور باشا من عضويته نظراً لمخالفته مبدأ التضامن . »

« سكرتير الوفد المصرى »

(مصطفى النحاس)

فنشر سعادة مدكور باشا فى اليوم التالى ردا على هـذا القرار يبين فيه الحقيقة وإنه هو الذى انقطع عن الوفد لا الوفد الذى فصله . وهذا هو نص الرد :

« لم أكن أود أن يخط قلمى حرفا . أو أن يجرى لسانى بكلمة عن البلاغ الذى صدر أمس بفصلى من عضوية الوفد المصرى لولا أنه تضمن فرية لا يحسن السكوت عنها . »

« قالوا إنى خالفت مبدأ التضامن . وإنها لتهمة ما كنت أظن إنسانا ، ممن يقدرون المسئولية ويتصدرون لزعامة الأمة وقيادتها فى أحرج مواقفها ، يتسرع برمى الناس بها وكيلها لهم جزافا وبلا حساب . كأنما تغيرت الدنيا وصار الهدم أساس النجاح ومعوله أداة البناء . وكأنما أصبحت الضمائر والتاريخ وفق مشيئة شخص إن شاء نسخ بكلمة ما خطه الاخلاص فى صفحاتها أو شاء زهق الضمير وماتت الذمم واستلت الوطنية من الصدور وخلت القلوب من الغيرة والاخلاص . »

« ولو أن هذه الفرية صدرت من شخص عادى لاستغفرت له وتلمست له الأعذار . فأما وقد صدرت من أناس أقاموا أنفسهم قدوة تحتذى بها فلا يسعنى إلا الرد على ما جاء فى بلاغهم دون ان أطالبهم باذاعة الأسباب التى بنوا عليها قرارهم فأكلفهم بذلك شططاً . إذ لو كانت هناك أسباب لما تأخروا عن نشرها كما هو ظاهر . . . »

« والحمد لله فلست أول من رمى بهذه التهمة من أعضاء هذه الهيئة الموقرة . ولا أظننى سأكون آخرهم إذا صح أن الماضى مقياس للمستقبل ودليل عليه . وحسبى أن أنشر لمن اطلعوا على بلاغ الأمس نص الخطاب الذى أرسلته إلى معالى الرئيس الجليل بتاريخ ١٤ يونيه الجارى أى منذ خمسة عشر يوماً والذى لم أتلق عليه جواباً إلى اليوم . وأحسب ذلك كان من معاليه سهواً لأنى أعرفه متمسكا بما تقضى به الآداب . وهذا هو نص الخطاب : »

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« لاحظت منذ مدة أن أعمالا تعمل وبيانات ونداءآت تنشر باسم الوفد المصرى . ولكن بغير أن يشترك فيها ، ولا أن يدعى للاشتراك فى المستعجل منها ، الباقون فى عضوية الوفد . ولا يخفى أن فى هذا تحميلا لمسئولية ثقيلة وتجاوزاً عن الغرض المقصود من تأليف الوفد من أكثر من واحد . ولقد تكرر هذا الانفراد بالعمل واطرد بحيث لم يبق مجال لمظنة السهو . ولا سبيل لأن يقبل من له كرامة فى ذاته ان تجرى الأعمال باسمه على هذا المثال مهما حسنت نيته وكانت تضحيته للقضية المصرية . »

« ولهذا أرانى مضطراً أن أكتب إلى معاليكم ألفت نظركم إلى أن

هـذه الطريقة المتبعـة فى الانفراد بالأعمال منافيـة لما تقضى به طبيعة تأليف الوفد . »

« ولا جدال فى أن الوفد إنما تألف من رجال اختـيروا بنوع خاص لأن لهم آراء ذات قيمة . فتبادل المشورة مع هؤلاء الرجال لا يمكن إلا أن يكون واجباً ومفيداً . »

« ولست أريد بملاحظتى هذه أن أكفّ عن خدمة بلادى . ولا أن أنصر فريقاً على فريق . كلا . فانى إنما أكتب هذا الخطاب لأنى لا أرانى قائمـاً بالواجب الذى ألقته البلاد على عاتقى وسأواصل تأدية هذا الواجب بكل قوايَ وفى كل وقت . أرجو الله تعالى أن يوفقنا جميعاً ويهدينا سبيل الرشاد . »

« وتفضلوا يا معالى الرئيس الجليل بقبول عظيم الاحترام . »

« هذا هو الخطاب الذى كان ، على مايظهر ، سبباً فى استياء الزئيس الجليل . فهل يعـدّ المطالب باحترام رأى الجماعة مخالفاً لمبـدأ التضامن ؟ وهل من يريد الحرص على كرامته وكرامـة الوفد وكرامـة القضية يـدّ مخالفاً لمبـدأ التضامن ؟ وهل من يحتفظ على حقوقـه وحقوق بلاده ومصلحتها يعد مخالفاً لمبدأ التضامن ؟ »

« ولا يفوتنى أن ألفت حضرة سكرتير الوفـد إلى أن حق الفصل لا يملكه إلا ثلاثة أرباع هيئـة الوفد . فهل الخمسة الذين أصـدروا القرار

أصبحوا يملكون هذا الحق مع أنهم ليسوا هم الأغلبية بل هم الأقلية الكلية ؟ ولكن مادام حكم الفرد سائداً وحكم الشورى مبغوضاً فلاعجب أن تحكم الأقلية فى الأغلبية وأن تكون نتيجة هذه السياسة ماوصل اليه الوفد الآن بعد ما كان هيئة متفقة متحدة . والله المسئول أن يصلح الأحوال ويحفظ لهذه الأمة إتحادها وكرامتها . آمين . »

« الأمضاء »

ولقد حدثت بعد ذلك مناقشة قصيرة بين سعادته وبين سكرتارية الوفد عقب هذا الرد أنكرت السكرتارية فيها وصول أى خطاب من سعادته لصاحب المعالى الرئيس . واستدرك سعادته أنه كان الواجب أن يرسل هذا الخطاب مسجلا لا مهملا .

وكادت هذه الحركة تقف عند هذا الحد لولا أن أذيع ، فى أوائل شهر يوليه ، أن صاحب العزة على بك ماهر قد انقطع عن الاشتراك فى أعمال الوفد . وبذلك تم لسعد باشا التخلص من جميع أعضاء الوفد الأقدمين تقريبا .

فهل كان هؤلاء جميعاً خونة للقضية المصرية ؟ وهل كان سوء الاختيار قد وصل فى بدء تكوين الوفد إلى درجة أن يكون كل من انتخبوا لتأليفه من هذه الفئة التى صدر عليها الحكم بالخيانة والمروق عن الوطنية ؟

الفصل الثانى

سفر الوفد الرسمى الى لندره والمفاوضات الرسمية

تأليف لجان الوفد الرسمى وسفره الى لندره — فى هذه الأثناء تم تأليف الوفد الرسمى واعتزم مغادرة القطر فى أول شهر يوليه . وكانت خطته أن يركب الباخرة فتنزله فى تريستا ومنها يركب القطار الذى يذهب مباشرة الى « كاليه » فلا ينزل فى مدينة من مدن إيطاليا أو فرنسا إلا صاحب الدولة حسين رشدى باشا الذى رأى ان يعجل السفر مع أسرته فى ٢٢ يوليه إلى « فيشى » حيث يمكث الى منتصف شهر يوليه للتداوى ثم يلحق بالوفد فى لندره .

ولقد عرضت الحكومة الانكليزية على الوفد الضيافة فقبل الوفد المنزل ولكنه فضل أن تكون سائر النفقات الأخرى على حساب الحكومة المصرية . وتقرر أن يفتح لذلك إعتماد قدره اربعون الف جنيه .

وانقسم الوفد إلى لجان وهى :

الأولى السياسية - ويرؤسها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا . وأعضاؤها الوزراء رشدى باشا وصدقى باشا ومحمد شفيق باشا وطلعت باشا ويوسف سليمان باشا .

والثانية المالية ـ ويرؤسها اسماعيل صدقى باشا. واعضاؤها محمد ابو الفتوح باشا وفؤاد سلطان بك ويوسف نحاس بك.

والثالثة القضائية ـ ويرؤسها رشدى باشا. واعضاؤها طلعت باشا ويوسف سليمان باشا وعبد الحميد بدوى بك وعبد الحميد مصطفى بك وأحمد أمين بك ومحمد محمود خليل بك وتوفيق دوس بك.

والرابعة الحربية ـ وقوامها محمود عزمى باشا ومحمود حلمى بك.

والخامسة الهندسية ـ ويرؤسها محمد شفيق باشا. وأعضاؤها الخبراء محمد فهمى باشا وعبد المجيد عمر بك ومحمود سامى بك ومحمود فايد بك وسكرتيرها عبد الباقى افندى احمد.

وتعين حضرة محمود صديق بك تشريفاتياً للوفد وألحق بالوفد كثير من الكتاب والسكرتاريين.

بعض وثائق الثقة بالوزارة — ولما أذيع نبأ تأليف لجان الوفد الرسمى وقرب سفره اشتد نشاط الوفد المصرى فى مناوأته لكى يقيم الأمة فى وجهه لتمنعه من السفر لمباشرة مهمته.

فوجه علماء الأزهر الشريف وأئمة الدين، إلى الناس، كلمة يتوخون بها نصيحة الأمة بما ينبغى لها أن تعمله فى هذه النقطة الدقيقة التى وصلت اليها القضية المصرية.

ونشرت الصحف هذه الكلمة فى ١٦ يونيه وهذا نصها:

« فى هذا الوقت العصيب ، وقد حل الخلاف والشقاق محل الاتحاد والوفاق ، والأمة المصرية أحوج ماتكون إلى جمع الكلمة ووحدة الرأى وتساند الصفوف ، نوجه نداءنا ، معشر خدام الدين ، إلى كل من تظله سماء مصر من أبنائها ، قياماً بما تفرضه علينا واجبات الدين نحن خدمته ، من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وأداء لما يدعونا اليه الواجب الوطنى العام لخير هذا القطر وأهله . وبراءة إلى الله من تبعة التقصير إلى هذا الوطن من السكوت وقد وجب النصح والتحذير . »

« إخواننا وأبناءنا - يقول الله تعالى : ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : يد الله مع الجماعة . ويقول الحكيم : لا جماعة لمن اختلفوا . »

« ويقول الآخر : »

« كونوا جميعاً يابنى إذا اعترى خطب ولا تتفرقوا آحادا »

« فأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً وإذا افترقن تكسرت أفرادا »

« إخواننا وأبناءنا - لاينازع منازع فى أن الاتحاد قوة والاختلاف وهن . ولقد جاءنا من أنباء التاريخ وأخبار الأمم مافيه معتبر لأولى البصر . ولسنا نكذبكم ولا نكذب أنفسنا اذا قلنا إننا وإياكم لا نملك

سلاحا ولا قوة سوى هذا الاتحاد . فى سبيل غايتنا . فهو الدعامة الوحيدة لحقنا الذى نسعى إليه فاذا ما ضاع هذا الاتحاد فقد تسرب إلى حقوقنا الوهن والفساد . وكنا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة . »

« إخواننا وأبناءنا ـ لقد قام نفر من السابقين الأولين من ذوى العزيمة والأقدام ، فى يوم واحد قومة رجل واحد ، يجهرون بالمطالبة بحق هذه الأمة . وسرعان ما وجدوها كلمة واحدة تؤيدهم وتشد أزرهم . »

« إنا لنعرف ، وكثير منكم يعرف ، أن صاحبى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا كانا طليعة المؤيدين لأولئك الأبطال المقاديم . وقد بذلا فى سبيل ذلك مركز الوزارة مرتين . وما ننسى لا ننسى موقفهما مع لجنة اللورد ملنر عند حضورها إلى مصر . ذلك الموقف الذى ملأ الجميع يقيناً بأن لمصر من أبنائها أبطالا أنجاداً ورجالا أمجاداً . »

« وإننا لنعرف ، وكثير منكم يعرف ، وساطتهما بين الوفد واللجنة وأنهما كانا خير ظهير فى قضيتنا لما يعرف من أخلاقهما وكفاءتهما . وإننا لنعرف ، وكثير منكم يعرف ، ما جهر به رئيس الوفد وهو فى أوروبا من الثناء على دولة عدلى باشا . ولما وصل بلاغ الحكومة الانكليزية إلى عظمة مولانا السلطان بالدعوة الى إرسال مفوضين رسميين للبحث فى مطالب مصر تطلعت الأنظار الى تشكيل وزارة الثقة التى كنا جميعاً

ننتظر إسناد الأمر اليه اذا ما جاء دور المفاوضات الرسمية . وإنا لنعرف، وكثير منكم يعرف ، إلى أين امتدت الأبصار واتجهت الأفكار ومن الذى تمنينا أن يقع عليه الاختيار . وكلنا يذكر ، والعهد غير بعيد ، مبلغ سرور الأمة واغتباطها باسناد رياسة الوزارة الى دولة عدلى باشا ومبلغ ابتهاجها لمن اختارهم أعضاء لوزارته وبالبيان الذى أصدره . كذلك نذكر الحفاوة التى قوبل بها معالى رئيس الوفد من الأمة وفى مقدمتها الوزارة حتى لقد سافر بعض قطار السكة الحديد بالمستقبلين لمعاليه مجانا . وكذلك نذكر ، وكثير منكم يذكر ، ما صرح به معالى سعد باشا فى خطبته بعد عودته لمصر من الثناء على زملائه ومن الثقة بالوزارة . حتى قال فى بعض خطبه : إنى مستبشر بهذه الوزارة »

« وما كان الاحتفال بمعالى رئيس الأمة وزملائه إلا لما قدموه من الخدمات الجليلة الغنية عن التفصيل . »

« ولقد بقيت الأمة إلى اليوم الثانى من أبريل كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . كلمتها واحدة وغايتها واحدة . وفى مقدمة الجميع الوفد والوزارة . ثم لم نلبث أن وجدنا الخلاف قد دب ديبه بين رئيس الوفد والسابقين الأولين من إخوانه . ثم بين رئيس الوفد أيضاً والوزارة . ذلك الخلاف الذى كانت نتيجته أن انقسمت الأمة على نفسها وأصبحت على عكس ما كانت عليه من أمسها . شقاق بعد وفاق واختلاف بعد ائتلاف . »

« إخواننا وأبناءنا ـ إننا جميعاً متفقون على مطلب واحد هو حرية مصر واستقلالها . الأمة تطلبه والوفد جميعه يطلبه والوزارة تطلبه وقد عاهدت الأمة على أنها لا تسعى إلا إليه . جاعلة الكلمة الأخيرة والقول الفصل للأمة ممثلة فى جمعيتها الوطنية التى تنتخب للنظر فيما يجىء به المفوضون الرسميون فاما قبلته وإما رفضته . فعلام هذا الخلاف والشقاق؟ وإلى م هذا الانقسام والافتراق ؟ وفيم هذه الوفود الوافدة تغالبها الجموع الحاشدة والتأييد ينقضه التأييد ؟ ؟

« وهل لموضوع الخلاف من النتيجة ما يستحق أن يذهب من أجله بناء وحدتنا وأن تختل صفوفنا بافتراق الأمة شيعا وانقسامها فرقا ؟ أم هل من الحكمة والمصلحة أن يستباح دخول الغوغاء والجهلة فى شأن هم أبعد الناس عن إدراك دخائله ؟ وهم الذين يقول عنهم سيدنا عبد الله بن عباس (ما اجتمعوا قط إلا ضرّوا) . »

« لقد عرفنا وعرفتم أن خلاف رجال الوفد فيما بينهم ينحصر فى أن فريقا من الوفد، وهم الذين انفضوا من حول رئيسه، يريدون ، عملا بما قرره الوفد وهم فى باريس ومراعاة لمصلحة الأمة فى اعتقادهم ، أنه لا يجوز أن يشترك الوفد فى المفاوضات الرسمية بل يتركها للوزارة ومن تنتخبه يتفاوضون والوفد يبقى مع الأمة على الحياد ينتظر ما يجىء به المفوضون الرسميون وتقبله الأمة أو ترفضه. وفريق آخر، وهم معالى الرئيس ومن معه،

يرون الاشتراك مع المفوضين الرسميين فى المفاوضة . وقد عدل هذا الفريق أخيراً عن خطته للأسباب المعلومة .»

« ولقد عرفنا وعرفتم أن موضوع الخلاف بين رئيس الوفد ورئيس الوزارة إنما هو فى رياسة المفوّضين . فالأول يراها لنفسه بمقتضى رياسته للوفد النائب عن الأمة والثانى يرى أنها لنفسه بمقتضى التقاليد الدولية . وسواء أكان هذا أم ذاك فالبت فى الرياسة وإسنادها لمن تسند اليه حق من حقوق ولىّ الأمر عظمة السلطان . وكلا الرئيسين يسلم بذلك . أما حق الأمة فهو النظر فى النتيجة العملية للمفاوضات . وهذا الحق لا يزال محفوظا لها . وسيكون لها القول الفصل فى القبول أو الرفض سواء كان الرئيس عدلى باشا أو سعد باشا . وقد عين الوفد الرسمى وانتهى الأمر .»

« رجال الوزارة والمفاوضون الرسميون مصريون محبون لبلادهم قبل كل شىء . وما لا ريب فيه أن الحق الذى تطالب به الأمة المصرية هو حق لا يتجزأ شائع بين أفراد يملكه كل واحد منهم . ويملك المطالبة به وحده . ولا يسوغ لأحد منهم ان يحتكره لنفسه . ويعتبر كل من طالب بهذا الحق كاملا ممثلا للأمة قائما مقامها فى المطالبة به . بدون حاجة إلى إنابة منها ولا توكيل متى كان ذلك المطالب عاملا على ما فيه مصلحة الأمة غير مفرط فى شىء من حقها ، كما هو مقتضى القاعدة الشرعية بالنسبة لجميع الحقوق العامة التى لا تتجزأ الثابتة للأمة على الشيوع بين آحادها . وما كان توكيل

الأمة للوفد الذى أنابته عنها إلا لنظر إجماع آحادها على المطالبة بهذا الحق . وبمثلها وفدها مجمعة على المطالبة مخافة أن يقول غاصب الحق لمن يطالب به وحده أن طلبك فردى لا إجماعى لم توافقك عليه الأمة بأسرها . ومن عداك منها راض بأن يبقى حقها تحت يد الغاصب . »

« وبعد . فاننا وإياكم جميعاً إنما نطلب حريتنا واستقلال بلادنا . فهل من سداد الرأى أن يرى بعضنا أننا نقبل هذا المطلوب إن جاء على يد فلان ونرفضه إن جاء على يد فلان ؟ أم هل من سداد الرأى ونباهة المقصد وسموّ الغاية أن تتفرق بنا السبل وتتشاحن وتتنابذ ويصدم بعضنا بعضاً من جراء أمر عرضى نسينا من أجله غاية الغايات . والشعوب ناظرة إلينا والدول تحسب ذلك علينا ؟ ومنها من يتربص بنا العثرات ويتلمس علينا السوءآت : (فمالكم كيف تحكمون ؟) . »

« الخلاصة »

« إن الأجدر بالأمة الآن أن تترك الوفد الرسمى يعمل جهده للوصول إلى تحقيق غرضها الأسمى الذى أجمعت عليه عامة طبقاتها على اختلاف ميولهم ومذاهبهم . وأن تعمل الأمة مع الوفد المصرى ، برياسة معالى سعد باشا زغلول ، على جمع صفوفها وتوحيد قواها حتى تحصل الانتخابات المقبلة على وجه يحقق تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا فى الجمعية الوطنية التى سيكون لها الرأى الأخير فى تقرير مصير البلاد . »

« إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . »

« مفتى الديار المصرية سابقاً . » « شيخ المشايخ الصوفية »

(محمد بخيت) (عبد الحميد البكرى)

ويلى ذلك توقيعات تسعة وثلاثين من علماء الأزهر الشريف .

فلم يرق هذا البيان فى أعين رجال الوفد الباقين مع سعد باشا . ونشرت سكرتاريته بلاغاً تنفى ماجاء فيه من أن الوزارة قبلت طلبات سعد باشا ماعدا رياسة المفوضين . وعبرت عن أصحاب البلاغ بقولها (الشيخ بخيت وشركاه) مما حمل بعض العلماء وسواهم على الرد على السكرتارية بما كانت فى غنى عنه .

ثم توالى تأييد الهيئات الراقية للوزارة ولو أن السواد الأعظم من الأمة كان مناوأ لها . تبعاً لنداءات سعد باشا .

وحضر ، فى صباح يوم ٢٣ يونيه إلى وزارة الداخلية ، حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية مصحوباً بحضرة صاحب السعادة محمد صالح باشا وحضرة صاحب العزة حافظ عبد النبى بك المستشارين وقابلوا حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية بالنيابة وقدموا لمعاليه كتابين موقعاً عليهما من حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية يتضمنان الثقة بالوزارة والوفد الرسمى . وهذا هو نص الكتاب الأول الموجه إلى معالى رئيس محكمة الاستئناف الأهلية :

«حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية»

« نتشرف بأن نخبر معاليكم أننا اطلعنا على منشور تحت إمضاء (لسان الحق) جاء فيه : إن الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف، التى حكمت ببراءة حضرة سلامه بك ميخائيل القاضى ، قد قررت ضمناً أنها لا تثق بالوزارة العدلية : »

« ولما كان الحكم لم يتعرض لشىء من ذلك ولم يشر إليه .. فالادعاء بمثل هذا القول ماهو إلا افتئات على أكبر هيئة قضائية ترى نفسها فوق الأحزاب . وأن لا مهمة لها إلا تحقيق العدالة والفصل فيما يرفع إليها من الأمور القضائية بما يوحى به ضميرها ويوجبه القانون بصرف النظر عما يحيط بالموضوع المطروح أمامها من الظروف السياسية . فاسناد المنشور للهيئة القضائية أنها تعرضت لمركز الوزارة وأظهرت عدم الثقة بها مخالف للواقع . ولذلك نرى أنفسنا مضطرين، قياماً بالواجب ، أن نبدى أسفنا على ما جاء بالمنشور المذكور . وأن نقرر، بصفتنا من أبناء الأمة ، ثقتنا التامة بحضرات أصحاب الدولة والمعالى رئيس ونائب رئيس وأعضاء الوزارة العدلية وبالمفوضين الرسميين . ولا شك عندنا أنهم جميعاً من خير رجال الأمة وأعظم أبنائها البارين كفاءة وإخلاصاً . وأنهم لا يدخرون وسعاً للوصول إلى تحقيق أمانى الأمة واستقلالها . ولنا فى برنامج الوزارة ، الذى أعلنته فى بيانها، أكبر برهان على حسن نيتها مما يوجب اطمئنان الخواطر . ونرجو لهم التوفيق لما فيه خير البلاد . »

« وفى الختام نرجو معاليكم التفضل بأبلاغ هذا للوزارة مع جليل الأحترام . »

عطيه حسني . متولى غنيم فوزى المطيعى . على حسين . حافظ لطفى

أما الكتاب الثانى فهذه صورته :

« حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء »

« الآن ، وقد أخذت عوامل الانقسام والانشقاق تبدو آثارها السيئة ، ولما كنا نرى أن لا مبرر لهذا ولا نتيجة له سوى التشويش على المصلحة العامة وإيجاد العقبات فى سبيل الوصول الى تحقيق الأمانى القومية . ولما كنا نسعى كلنا لغرض واحد وغاية واحدة ، أصبح من أقدس واجبنا الوطنى ، فى مثل هذه الظروف الأستثنائية ، ومع احترام حرية الفكر التى تملى علينا هذا ، أن نجهر برأينا الذى ما كنا لنعلنه لولا خشية سوء العاقبة . »

« عهدنا بكم يادولة الرئيس وبحضرات أصحاب الدولة والمعالى زملائكم صدق الوطنية والأخلاص لبلادكم المحبوبة . وقد ظهر هذا بجلاء فى البيان الرسمى عند إسناد رياسة الوزارة إليكم وفى البيان الذى رفعتموه لعظمة السلطان عن مهمة المفوّضين الرسميين لاشتمالها على رغبتكم الأكيدة فى تحقيق أمانى الأمة . »

« ولا شك عندنا أن دولتكم ، وحضرات زملائكم المفوّضين الرسميين معكم، لا تدّخرون وسعاً فى بذل كل مالديكم من قوة وحزم وأصالة رأى للوصول الى تحقيق أمانى الأمة ورغباتها . »

« فلهذا نعلن ، باعتبارنا من أبناء الأمة وبقلب ملوءه الغيرة على بلوغ مطالبها ، ثقتنا التامة بدولتكم وحضرات زملائكم . سائلين المولى أن يؤيدكم بروح من عنده وأن يسدد خطواتكم وأن يوفقكم لما فيه خير البلاد وإسعادها . وأن يهىء لنا من أمرنا رشداً »

« محمد محرز . محمد صالح باشا . حافظ عبد النبى . على ثاقب . أحمد راغب بدر . صالح حقى . واصف سميكه . عبد الرحمن رضا . أحمد موسى أبو بكر يحيى . »

هذا وقد قصد وفد ، مؤلف من حضرات صاحب السعادة محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقاً وصاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا محافظ الأسكندرية السابق وحضرة صاحب العزة يونس صالح بك المحامى ، بالنيابة عن جمعية مصر المستقلة ـ قصد هذا الوفد ، بعد ظهر يوم ٢٩ يونيه ، ديوان الوزارة برمل الأسكندرية وقابل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ورفع لدولته كتاباً صادراً من مجلس إدارة الجمعية موقعاً عليه من أعضائه يعربون فيه عن ثقتهم بدولة الرئيس وتأييدهم

له فى المفاوضات الرسمية . وقد تلا الكتاب المذكور حضرة صاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا وهذا نصه :

« ياصاحب الدولة »

« لقد أعلنتم ، يادولة الرئيس ، يوم قبولكم تأليف الوزارة ، أن مهمتكم هى تحقيق استقلال مصر استقلالا لاشك فيه . ثم فصلتم ، فى الكتاب الذى رفعتموه إلى صاحب العظمة السلطان بتعيين المفوضين ، ما أجملتموه فى برنامجكم الأول . وبينتم ، بوضوح وجلاء ، أن غرض المفاوضين المصريين وأول همهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج وإلغاء الحمايه إلغاء صريحاً لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً . وأعلنتم ، أولا وآخراً ، أن الكلمة الفاصلة ، فى كل اتفاق تنتجه المفاوضات التى ستجرى بينكم وبين بريطانيا العظمى ، هى للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ستنتخب بمقتضى قانون يوضع على أحدث المبادىء الدستورية . وقد دعوتم الوفد المصرى للاشتراك فى المفاوضات فاتفق معكم على المبادىء والخطة . ولكن رئيسه اختلف معكم على الرياسة التى طلبها لنفسه وتشبث فى طلبها جاعلا لها أهمية عظمى أثار من أجلها عاصفة شديدة هبت على البلاد فأوجدت فيها الشقاق والانقسام وكادت تقضى على اتحادها الذى هو سلاحها فى الدفاع عن أمانيها والذى أوصلها الى تلك المكانة من الفوز والنجاح . »

« ولكنكم ، يادولة الرئيس ، أوسعتم من صدركم للحملات الشديدة التى أثارها « حزب الرياسة » ومضيتم فى عملكم غير ناظرين إلا لمصلحة الوطن العزيز . معتمدين على حكمة الأمة ووطنيتها . ولقد صدق ظنكم فان صوت الحكمة قد تغلب على الشعور الدافع . وتبين الناس جميعاً الخطر اللاحق بقضيتنا من اتباع تيار الشقاق والتفريق . كما أثبتت الحوادث فساد الأفكار الضارة المنتشرة متى كانت تغزى عاصفة الشقاق والتفريق . ودلت تصرفاتكم ، فى تلك المدة القصيرة ، على كفاءة سياسية عالية وحكمة وخبرة مع سعة فى الصدر وصبر على معالجة الصعب من الأمور لمصلحة هذا الوطن المفدّى . فسكتت العاصفة وأخذت الصفوف تلتئم وتتلاصق والقلوب تتجمع حولكم معلنة موافقتها على برنامجكم وثقتها التامة بكم وبزملائكم . ولا أدلّ على ذلك من المظاهر التى شاهدتموها فى وفود الأمة المؤلفة من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وجميع الهيئات النيابية الأخرى . ومن الأعيان والمحامين والأطباء والمهندسين وذوى الرأى والمكانة فى البلاد التى جاءت اليكم لتحيّ فيكم الأخلاص والثبات . وتعلن ثقتها بكم ثقة أساسها ماتبينته من تصميمكم الأكيد على تنفيذ برنامجكم الذى يشمل الأمانى القومية . »

« وقد تمّ لكم ، يادولة الرئيس ، إجماع الأمة على تأييدكم ببيان العلماء وعلى رأسهم كبيرهم فضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية

سابقاً . وهو البيان الذى أعلنوا فيه ثقتهم بكم . وبكتابى مستشارى محكمة الاستئناف وهى أكبر هيآت القضاء فى مصر . »

« بهذا كملت لكم مظاهر الثقة والتأييد . و جمعية مصر المستقلة لتغتبط بتحقيق أسمى غرض لها من رؤية الأمة متفقة متحدة فى تلك الفترة الدقيقة التى تجتازها القضية المصرية وفى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الاتحاد والائتلاف وتوحيد القوى وجمع الكلمة . »

« فسافروا على بركة الله . مؤيدين بثقتنا جميعاً . مملوئين يقيناً بأن الوطنية الحقة ، التى تملاء الصدور وتتأجج بين الجوانح ، ستقضى على كل خلاف وانقسام . وستبقى الصفوف من ورائكم متراصة والأمة كتلة واحدة تناصركم وتقويكم وتشد من عزيمتكم فى الدفاع عن مطالبنا القومية . وكونوا شديدى الثقة بأخلاص مواطنينا من الزعماء إلى أصغر صغير . وبأنهم سيضعون الوطن فوق الجميع . وبعيد عليهم أن يخرج من بينهم صوت يضعف من موقفكم . وأنتم تدافعون عن حقوق الوطن . فان هذا عمل شائن لا يكون إلا من عاق لبلاده . وليس فى مصر إلا برة مخلصون . »

« سافروا يادولة الرئيس هادئين مطمئنين . واعملوا على أن تكتبوا لكم فى تاريخ أمتكم صفحة خالدة مجيدة . »

« وفقكم الله وسدد خطاكم وحباكم بعونه ورعايته . وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتنا . »

فشكر لهم دولته حسن عواطفهم مقدراً جميل شعورهم . وبعث لمجلس إدارة هذه الجمعية بكتاب بتاريخ أول يوليه نثبته هنا إتماما للفائدة :

« حضرات أصحاب السعادة والعزة أعضاء مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة . »

« إن ما تفضلتم به ، من حسن الذكر وطيب الحديث عما قدمته من عمل فى خدمة القضية المصرية . وما زودتمونا به من واسع الثقة وعظيم التأييد ، له فى نفسى أجمل الوقع وأفضل الذكرى . وإنى أسديكم خالص الشكر ، أولا وآخراً ، على ما لاقيته منكم من التعضيد الذى يهوّن علينا مشاق عملنا ويعيننا على اجتياز هذا الدور الدقيق . »

« وتقبلوا فائق احتراماتى . » « رئيس مجلس الوزراء »

« عدلى يكن »

وفى هذا اليوم أقبلت الوفود من جميع مديريات القطر ومحافظاته على الثغر لتوديع الوفد الرسمى . وكانت هذه الوفود مؤلفة من أعضاء الهيئات النيابية على اختلاف أنواعها ومن الأعيان وكثير من أولى الرأى فى البلاد ومن كبار موظفى الحكومة ورؤساء المصالح الأميرية .

وازدحمت الأسكندرية بهم وقد أقبلوا زمرا حوالى الظهر نحو الصيوان الذى أعدته المحافظة لاستقبال المدعوّين لحفلة التوديع فكان عددهم يقرب من الألفين .

وكان أعضاء الوفد ورئيسه قد استقلوا الباخرة التى ستقلع بهم فى ذلك اليوم . فعند الساعة الثانية بعد الظهر نزل منها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فاستعرض (قره قول) شرف كان موجوداً بموسيقاه أمام الباخرة لتحيـة دولتـه . ثم قصد السرادق فعلت أصوات هاتفة لعظمة السلطان ولدولة الرئيس وللوفد . وأخذ دولته المكان المعدّ له . ثم ألقيت الخطابات المتضمنة عبارات الثقة والتأييد للوفد الرسمى . فتكلم أولا صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت فالأستاذ الشيخ محمد الخضرى بك عن العلماء ثم حضرة صاحب السعادة محمد عثمان أباظه باشا (ألقاها شاب من أسرته لضعف صحته) وحضرتا صاحبى العزة على المنزلاوى بك وكامل بطرس بك المحامى بالنيابة عن الهيئآت النيابية . ثم حضرة صاحبى العزة عبـد الستار الباسل بك وصالح لملوم بك عن العرب . ثم حضرتا صاحب السعادة أمين يحيى باشا والأستاذ مرسى محمود افندى المحامى عن مدينة الأسكندرية . ثم حضرتا عبد العزيز رضوان بك والشيخ محمود سليط عن الأعيان . ثم ألقى طالب قصيدة بالنيابة عن طلبة المدارس العالية . وتكلم آخرون بالنيابة عن المدارس الحرة .

ثم قام حضرة صاحب الدولة الرئيس فشكر الخطباء والمودّعين بالكلمة الآتية :

« أيها السادة . »

« أرجو منكم عذرا إذا لم أجد كلمات تفى بما يجب علىّ لكم من الشكر فقد تفضلتم بالقدوم من أقصى البلاد وجميع نواحيها لتوديعنا . ولا أشك فى أن اهتمامكم هذا يحمل معنى كبيراً فى نفوسكم وفى نظرى . لأنه يعبر ، فى الحقيقة قبل كل شىء ، عن اتحادكم المتين نحو غرض البلاد السامى . ويدل دلالة تامة على اجتماع الكلمة والتضامن والحرص على تشجيعنا على الخدمة العامة . ولذلك فانى أشعر بسرور كبير جداً لا أقدر على التعبير عنه . »

« وإنى أسافر مطمئناً كل الاطمئنان . فقد وجدت من الأمة ما كنت أنتظره منها وآمله دائماً فيها من الحكمة والروية وحسن التقدير والنظر السديد . »

« إن الوفد ، تلقاء ذلك المظهر الشريف وما أبدته الأمة وتبديه من مظاهر الثقة فى كل مناسبة ، ليسافر مشدود الأزر معضداً بثقة البلاد . وهذا من أكبر عوامل النجاح فى القضية المصرية . »

« أسأل الله الكريم أن يوفقنا لخدمة الوطن العزيز وأن يلهمنا السداد فى مهمتنا . وأدعوه ، سبحانه وتعالى ، أن نرجع اليكم فرحين مشروحى الصدر بنجاح قضيتنا وتحقيق برنامجنا إن شاء الله . »

بعد ذلك قصد دولته الباخرة يحيط به كل ذلك الجمع الكبير والكل يتسابق لمصافحته .

وقد تفضل صاحب العظمة السلطانية فأوفد من لدنه حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء لتوديع دولته وإبلاغه، وحضرات أعضاء الوفد الرسمى، تحيات عظمته السامية.

هذا وقد أرسلت الهيئآت النيابية رسائل التوديع بالبرق للوفد وهو على ظهر الباخرة.

وبالجملة فان الاحتفال كان بالغاً حد الأبهة والعظمة لولا ما أتاه، بعض من قيل إنهم ينتمون لسعد باشا من الأمور التى أرادوا أن يشوشوا بها على الوفد الرسمى ويحطوا بها من كرامته. فكان لها عند العقلاء أسوء وقع.

أبحرت الباخرة بالوفد فى يوم أول يوليه فوصل إلى تريستا فى ٤ منه واستقل منها القطار فوصل إلى باريس فى يوم ٦. غير أنه ارتأى تغيير خطته. فبدلا من سفره من تريستا الى دوفر مباشرة، نزل فى باريس فأقام عدد قليل من الطلبة المصريين مظاهرة عدائية له فى المحطة. مع أن كثيراً من كبار المصريين الذين كانوا بباريس حضر إليها لاستقباله. فلم يعر القوم مظاهرة الطلبة التفاتاً. وقد وصف صاحب جريدة الأهرام، الذى كان بباريس إذ ذاك، وصول أعضاء الوفد اليها فى برقية طيرها لجريدته بتاريخ ٦ يوليه هذا نصها:

« وصل الوفد الرسمى إلى باريس . وجميع أعضائه بصحة تامة . وقد لاقوا فى الطريق جميع معدات الراحة والتسهيلات بفضل مساعى الحكومتين الأيطالية والفرنسية . وكان على المحطة بعض أعضاء المصريين الموجودين فى باريس . »

« وقد قام ثمانية من الطلبة المصريين بمظاهرة عدائية . وكان فى مقدمتهم عزيز افندى رفعت الواصل هنا حديثاً . ولكن الجمهور لم يلتفت الى تلك المظاهرات . »

« وسيمكث الوفد فى باريس أربعة أيام . »

ومما كان أدعى للأسف أن تحولت الدعاية إلى أوروبا . وبعد أن كانت فى صالح القضية أصبح الدعاة يطوفون تلك الديار منادين بتأييد بعض الزعماء ومناوأة البعض الآخر . ويبذرون بذور الشقاق فى تلك الديار النائية .

ولقد أرسل عبد الحميد بك سعيد برقية إلى الصحف المصرية من روما فى ٦ يوليه مؤيدة لذلك حيث قال :

« نستنكر كل الاستنكار المهمة التى يقوم بها بعض المواطنين الطائفين فى أوروبا لطلب تأييد بعض الزعماء ومناوأة البعض الآخر . فهم بذلك يبذرون الشقاق فى كل مكان . »

« فليعلم الوكلاء الموكلون أننا لن ننقاد لأحد كالنعاج . وقد آن للشعب أن يدرك خطورة الموقف الحالى فيضع حداً للفوضى والحرب الأهلية التى تهدد كياننا وتهدم نفوذنا ولا يستفيد منها إلا الخصم . فلا مندوحة من وضع برنامج وطنى مشترك يلزم الجميع باحترامه . ومن حاد عنه يعد منفصلا عنا . فليحيى الاتحاد . »

ولقد سافر الوفد من باريس قاصداً لندره فى يوم ١١ يوليه . ووصفت الأنباء البرقية الخصوصية لجريدة الأهرام كيفية وصول أعضاء الوفد الرسمى إلى لندره فقالت :

« لندن فى ١٢ يوليه — وصل توفيق بك دوس وعبد المجيد بك عمر ليلة أمس ووصل بقية أعضاء الوفد هذا المساء . وأرسلت الحكومة البريطانية وطسن باشا فقابل أعضاء الوفد فى دوفر . وانتظرهم مندوبون آخرون من قبل الحكومة البريطانية فى محطة فكتوريا . »

« وسافر الوفد من دوفر فى صالونين خصوصيين . »

« وقام عدد من الطلبة بمظاهرة خارج المحطة ضد الوفد . وانتظر عدد آخر من المصريين باحترام داخل المحطة . »

« ونزل الوزراء والسكرتاريون الخصوصيون فى فندق كارلتون ونزل المستشارون والسكرتاريون العموميون فى فندق فكتوريا . »

وجاء فى نبأ منها آخر :

« قال عدلى باشا لمندوب جريدة التيمس إنه سيقابل اللورد كرزن اليوم . وآثر أن لا يذكر أى تصريح يتعلق بما يتوقعه فى هذه المقابلة . »

« قال : وقد جئت أنا وزملائى لنرى هل من الممكن الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ولا أرى انه يتعذر الوصول إلى مثل هذا الاتفاق . وفى مثل هذه المسائل توجد دائماً صعوبات ظاهرية أكثر مما هى حقيقية . وللوفد الثقة التامة بروح السخاء والعدل التى تتمتع بها الحكومة البريطانية والشعب البريطانى . »

« قال : ولا أدرى كم يلبث الوفد هنا . فان ذلك يتوقف على مجرى المفاوضات . »

ووزعت شركة روتر البيان التالى على الصحف المصرية :

« لندن فى ١٢ يوليه — وصل الوفد المصرى الرسمى إلى لندن أمس مساء . وقد قام بعض الشبان المصريين ، والأرجح أنهم من الطلبة ، بمظاهرة صغيرة فى محطة فكتوريا . وكانوا فى أثنائها يلوحون برايات حمراء كتبت عليها هاتان العبارتان : « لا مفاوضة مع عدلى » و « مصر للمصريين » . ومرّوا بعد ذلك أمام الفندق الذى نزل فيه رئيس الوزارة المصرية . وهم يلوحون بالرايات وينادون « ليسقط عدلى » . ولكن المظاهرة كانت قليلة الأهمية وعقيمة . »

« وقد صرح عدلى باشا بأنه سيقابل اللورد كرزن اليوم . وهو لا يرى أنه يتعذر الوصول إلى اتفاق . وللوفد ثقة تامة بما لأنكلترا من روح السخاء والعدل . »

وكانت نتيجة الدعاية ضد عدلى باشا ووفده أن الجمعية المصرية بلوزان (سويسرا) أصدرت القرار التالى :

« إن الجمعية المصرية فى لوزان المنعقدة بشكل جمعية عمومية فى ٣ يوليه سنة ١٩٢١ لتقرير موقفها إزاء المفاوضات الرسمية المقبلة بين انكلترا ومصر بشأن نظام مصر المستقبل . »

« قررت : »

١ - « تأييد وتعضيد كل وفد مصرى يكون برنامج مفاوضاته إلغاء الحماية الأنكليزية على مصر إلغاء حقيقياً . والاعتراف الكامل المطلق باستقلال مصر والسودان استقلالا تاماً حقيقياً فى الداخل وفى الخارج . »

٢ - « إنكار كل وفد مصرى لا تكون غايته مطابقة تمام المطابقة لذلك البرنامج . »

« وعليه »

« فلا يسع الجمعية المصرية فى لوزان أن تؤيد الوفد الرسمى الذى يرؤسه عدلى باشا رئيس الوزارة المصرية إلا إذا أصبح برنامج ذلك الوفد -

المبهم فى كثير من نقطه - أكثر وضوحاً وجلاء . وكان مطابقاً تماماً للمبادىء المتقدمة . »

« عن الجمعيات المصرية فى لوزان »

« منصور القاضى »

هذا ولقد انتهز اللوردونترثون ، وغيره من الأعضاء الاستعماريين ، فرصة الانقسام القومى والحوادث الأخيرة فى مصر فأخذوا يحاولون إضعاف مركز عدلى باشا فى المفاوضات . وقد ألقيت أسئلة بهذا المعنى فى البرلمان الأنكليزى فى الأسبوع الأول من شهر يوليه . وعلقت بعض الصحف على ذلك بأنه : « لاريب فى أن الانقسام الحالى فى مصر سيساعدهم على الأضرار بالمصالح المصرية . »

المؤتمر الأمبراطورى والمسئلة المصرية — هذا ولقد كان رؤساء الممتلكات المستقلة للأمبراطورية البريطانية وفدوا إلى لندره فى ذلك الوقت للاجتماع فيما ببعضهم ليكونوا مؤتمراً يبحث فى المعضلات السياسية الخاصة بامبراطوريتهم .

فوردت الأنباء البرقية فى ٧ يوليه بأن هذا المؤتمر قرر أن يبحث فى المسئلة المصرية عند وصول الوفد .

وقالت شركة روتر فى أنبائها عن هذ المؤتمر مايلى :

« لندن فى ١٢ يوليه — عقد المؤتمر الأمبراطورى جلسة فى يوم الاثنين (١١ يوليه) كان القسم الأول منها خاصاً بمصر . وأبدى اللورد كرزن تصريحاً عن المسائل التى ستتناولها المناقشة قريباً مع الوفد المصرى . وأيد جميع الأعضاء ، الممثلون للمتلكات التى وراء البحار والمشتركون فى المؤتمر ، الخطة التى ينوى اتباعها فى أثناء المناقشات . »

وكان من بين رؤساء هذه الممتلكات المستقلة الجنرال سمطس رئيس وزارة جنوب أفريقا فالقى قبل سفره إلى بلاده خطبة يودع بها المؤتمر والبلاد الأنكليزية فى يوم ١٧ يوليه وردت هنا خلاصتها . لأنه تعرض فيها للمسئلة المصرية . قال :

« إنى أبدى خالص امتنانى للأمة البريطانية التى ما فتئت ، منذ عامين ونصف ، تعظم فىّ عدوّها اللدود السابق وتضع ثقتها فىّ . »

« ولقد تابع حديثه على هذا المنوال فحاول إثبات ضرورة الاعتدال فى التعبير عن شعورنا بازاء من كانوا أعداء الدّاء لنا بالأمس . وقال : « إن المعارضة بشأن معاهدة الصلح قد حملتنى على القيام بمخابرات ضخمة دلت على أن وجهة نظرى نشأ عنها رأى عام شديد الانتشار . وأن هذا الرأى العام قد حوّل المثل الأعلى لضمانات الرقىّ نحو الماديات العلمية . ولقد أبرم الصلح الآن . »

ثم قال الجنرال سمطس : « إن أوروبا تظهر الآن فى أفزع مظهر فى التاريخ : مظهر لا يستطيع رجل ذو ضمير حى أن يشهده دون أن يتأثر جم التأثر . ولن يجد البريطانيون والأمريكيون ، فى هذا الجيل ، مجالا لمهمة مماثلة للمهمة التى هيأتها لهم حالة أوروبا الحالية . وان تكون نجدتهم ، فى أى مكان ، أعظم فائدة ولا نشاطهم بأحسن ثمرة منه الآن . ولا يمكن أن تدوم راحة أوروبا أجمع إلا بدوام راحة ألمانيا وطمأنينتها . فمن الضرورى إذن أن تهدأ الحال فى ألمانيا . ومن رأيى أن الجمهورية الألمانية خليقة بعون بريطانيا وتشجيعها . »

وبعد ان أطنب فى شرح ما قامت به ألمانيا من ضبط النفس ونجاحها فى السير فى طريق اجتناب الفوضى . قال : « إن ظهور الممتلكات المستقلة السعيد فى مضمارها الجديد يعد من المفاخر العظمى للبراعة السياسية البريطانية . وهذا مما يدعو إلى أن تحقق فى مصر وفى الهند مبادىء الحرية والاستقلال التى تعتمد عليها الأمبراطورية ذاتها فى وجودها . ومن البديهى أنه ليس من الممكن ، فى مثل حالة هذه البلاد ، تطبيق الحل الذى وضع للممتلكات المستقلة . »

ثم وضع الجنرال قواعد مشروع بايجاد نظام مرضى يعوض على الممتلكات البريطانية وقال : « إن هناك معضلة دستورية أخرى تستلزم الحل العاجل وهى معضلة إرلنده . »

وأظهر فى الخلاصة النتائج الوخيمة التى يجرها الموقف الحالى على الأمبراطورية وعلى أمريكا . واستنتج من ذلك ضرورة وضع نظام جديد . وختم حديثه باستعراض الموقف الداخلى . وامتدح سعة النظر والتسامح اللذين نتجا عن الحرب العظمى .

وبعد . فلماذا اجتمع المؤتمر الأمبرطورى فى ذلك الوقت وفى ذلك الظرف خاصة ؟ ألا يمكن أن يكون اجتماعه للنظر فى المشاكل البريطانية وأهمها مشكلة الطريق الممتد بينها وبين الجزائر البريطانية ؟ حتى تستند الحكومة البريطانية على قرارات هذا المؤتمر فى النقط التى ترى أنها مقتنعة بها ولكن صالحها لا يقضى بالتسليم بها محتجة برأى هذا المؤتمر الذى تقول إنه له رأى معدود فى سياسة الأمبراطورية وبخاصة ما كان منها يمس علاقتها بها ؟ وهل ليس هذا الاحتياط من حسن السياسة التى كان يجب علينا ، نحن المصريين ، أن نأخذ به وننسج على منواله ؟ بأن يذهب الوفد الرسمى للمفاوضة ويبقى فريق قوى هنا أو بقربه بالمرصاد . حتى يجد ذلك الوفد مندوحة لرفض ما لم يكن يراه ملائما للأمانى الوطنية استنادا على معارضة ممثلى الأمة الواقفين له بالمرصاد ؟ ومن منا كان أحوج إلى استعمال هذه الطريقة ؟ آلانكليز على قوتهم أم المصريون فى ضعفهم ؟

وإليك الدليل على أن قرار ذلك المؤتمر سيكون له تأثير فى تقوية مركز الحكومة البريطانية تجاه الوفد الرسمى . قال روتر فى نبأ برق له :

« لندن فى ٩ اغسطس ـ علقت جريدة « برمنجهام بوست » على بيان المؤتمر الأمبراطورى ، القائل بأن المؤتمر وافق بالأجمال على المبادىء التى يجب أن تسترشد بها الحكومة البريطانية فى مفاوضاتها مع الوفد الرسمى ، فقالت : إذا كنا لا نستطيع القول إن هذا البيان سيجعل مهمة المفاوضة مع عدلى باشا أكثر سهولة فانه ، بلا مراء ، سيكون ذا تأثير فى التصريح الذى ستلقيه الحكومة البريطانية ويكسبه أهمية ونفوذا . »

المفاوضات الرسمية — وصل الوفد الرسمى ، بكامل أعضائه ، إلى لندره يوم ١٢ يوليه . وفى ذات اليوم وردت الأنباء بأن دولة رئيسه قابل اللورد كرزن . وأنه قد أعدت العدّة لعقد المؤتمر الذى ستحصل فيه المباحثة فى المسئلة المصرية فى وزارة الخارجية فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٣ . وأن جميع وزراء مصر سيحضرون هذا الاجتماع .

ثم ورد النبأ البرقى التالى :

« لندن فى ١٤ يوليه ـ يعقد المؤتمران الأنكليزى الأيرلندى والأنكليزى المصرى بعد ظهر الغد (١٥ يوليه) ويكون انعقاد الأول بحضور المستر لويد جورج فى شارع دوننج ستريت رقم ١٠ . والثانى بحضور لورد كرزن فى وزارة الخارجية . »

« وقد استغرقت الجلسة اليوم ثلاث ساعات . وكانت المباحثات تمهيدية وكان المفوضون الأنكليز أربعة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية

وعلى رأسهم لورد كرزن. وعدلى باشا يتوخى التحفظ الشديد فى تصريحاته.»

على أن وزارة الخارجيـة البريطانية لم تشأ أن تدع الناس حيارى لا يعلمون من أسرار المفاوضات شيئاً بل أصدرت فى مساء يوم ١٥ يوليه البلاغ الرسمى التالى :

« فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٣ يوليه استقبل المركيز كرزن أوف كادلستون ، فى وزارة الخارجيـة ، الوفد الرسمى المصرى المؤلف برياسة صاحب الدولة السر عـدلى يكن باشا رئيس الوزراء ومن حضرة صاحب الدولة السر حسين رشدى باشا. وأصحاب المعالى اسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا واحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا . والسكرتير عبد الحميد بدوى بك لفتح المفاوضات بقصد الوصول الى اتفاق فيما يتعلق بنظام مصر السياسى فى المستقبل . »

« ورحب اللورد كرزن بالوفد . ثم فحص الحوادث التى أفضت إلى إرسال الوفد إلى هـذه البلاد (إنكلترا) . ثم أشار إلى بعثة اللورد ملنر التى زارت مصر سنة ١٩١٩ وإلى التصريح الذى كلف اللورد اللنبى أن يبلغه إلى عظمة السلطان فى فبراير من هذه السنة . »

« وبعد أن رد السر عدلى يكن باشا . دارت المناقشة حول القواعـد العامة التى ستجرى عليها المفاوضات. وقد أرفض المؤتمر فى الساعة الخامسة

والدقيقة ٤٥ مساء بعد أن خطا خطوات واسعة . وسيعقد اجتماع آخر في يوم الخميس . »

ولقد تتابعت الجلسات بعد ذلك . وكانت المفاوضات سرّية لم تذع أنباؤها بين الناس . وكان عدلى باشا وأعضاء وفده شديدى التكتم لا يبيحون بشيء منها لأحد . »

وفى يوم ٢٠ دعى الوفد إلى حفلة أقيمت مساء فى حديقة قصر جلالة ملك إنكلترا . وكانوا فيها موضع العناية والرعاية والأكرام .

وفى يوم ٢٣ وردت برقية تفيد أن اللورد كرزن قدم الوزراء المصريين ، أعضاء الوفد الرسمى ، إلى جلالة الملك بقصر بكنجهام فى الساعة الحادية عشر . وكانت المقابلة ودّية إلى درجة كبيرة . واستغرقت عشر دقائق كان فيها الملك والوزراء واقفين جميعاً . وقد أعرب جلالة الملك عن أمله فى أن تسفر المفاوضات عن اتفاق يرضى البلدين . فأجاب عدلى باشا بأن مجهودات الوفد موجهة إلى هذه الغاية . وكان المصريون لابسين طرابيشهم .

ومع ذلك فقد أشاع ، فى مصر ، من لهم غاية فى هذه الأشاعات أن المفاوضات أوشكت أن تنقطع . فطير مكاتب المورنن بوست بالأسكندرية إلى جريدته هذا النبأ . فكذبه مكاتب الأهرام بلندره .

ولقد أرسل صاحب هذه الجريدة بالبرق من لندره بياناً ضافياً عن سير المفاوضات فى ٣٠ يوليه نثبته هنا بنصه :

« عقد ، أمس بعد الظهر فى وزارة الخارجية ، أول اجتماع فى هذا الأسبوع مع الوفد المصرى فاستغرق الاجتماع ساعة واحدة وأوقف بسبب اضطرار اللورد كرزن إلى المباحثة مع سفيرى فرنسا وإيطاليا فى مسئلة سيليزيا العليا . واجتماع المجلس الأعلى . »

« وقد أجل الاجتماع مرتين فى هذا الأسبوع للسبب نفسه بالرغم من رغبة اللورد كرزن فى متابعة المفاوضات . وقد شاع أن بعض رجال السياسة الانكليز رأوا أنه قد يكون الأفضل أن يتولى مواصلة المفاوضات رجل أكثر تفرغاً لها من اللورد كرزن للتمكن من متابعة سيرها بنظام . ولكننى لم أجد أدنى إثبات لهذه الأشاعة . فهى الآن سابقة لأوانها وليس من المعلوم كذلك أى شخص يمكنه أن يمثل الحكومة البريطانية فى هذه المفاوضات . فأعضاء لجنة اللورد ملنر ، المطلعون على المسئلة إطلاعاً تاماً ، قد وقفوا حتى الآن فى معزل عن المفاوضات . لأن الحكومة ترى أن مهمتهم انتهت بتقديم تقريرهم . ولكن يحتمل ، مع ذلك ، أن يستشيرهم اللورد كرزن فى وقت آخر إذا رأى من المفيد الحصول على إيضاحات فى أمر من الأمور . »

« ولا يزال سير المفاوضات سرياً . ولكن « الديلى نيوز » نشرت بعض التفاصيل . وسأقول ما استطعت معرفته من المقامات السياسية الأنكليزية . لأن أعضاء الوفد المصرى لا يزالون محافظين على الكتمان يأبون التصريح بشىء . »

« فوزارة الخارجية الأنكليزية تعلق أهمية كبيرة على حوادث الأسكندرية . إذ تتخذ منها حجة قوية لتطالب إبقاء جنود انكليزية لسبب غير حماية مواصلات الأمبراطورية البريطانية . لأن لفظة هذه الحماية أصبحت مرادفة لحماية القناة . والظاهر أن جماعة العسكريين يؤثرون تأثيراً عظيما فى وزارة الخارجية . ومثلهم أصدقاء المستر تشرشل الذى سبق له أن أبدى فى مسئلة مصر رأياً فيه من قصر النظر بمقدار رأيه فى فلسطين والبلاد العربية . وأرى من المفيد فى هذا الصدد ، أن أبين السبب فى أنه ليس من المحتم أن يكون رأى المستر تشرشل نفس رأى الوزارة . وذلك أن الوزارة البريطانية الحالية هى وزارة ائتلاف تشتمل على أعضاء من أحزاب متعارضة قد اتحدوا للاحتفاظ بالسلطة ولتسيير شئون الأمبراطورية بنظام بعد الحرب . فكانت النتيجة أن الوزارة ، المشتملة على أكثر من عشرين وزيراً ، أصبحت أشبه شىء بمجلس نيابى صغير . كل وزير يدافع فيه عن مبادىء حزبه وسياسته . وحالة البرلمان تبدو أكثر تعقداً من ذلك لأن كل حزب منقسم إلى شطرين : شطر يؤيد مبدأ وزارة الائتلاف والآخر يعارضه . »

« ولنرجع الآن إلى مسئلتنا الخاصة . فالمأمول أن الاستعماريين لن يؤثروا فى نفس اللورد كرزن . لأنه مقتنع كل الاقتناع بأن عظمة الأمبراطورية تتوقف على الأخلاص والولاء فى علاقاتها مع الأملاك المستقلة والشعوب المحالفة لها . وإنه يدير المفاوضات برغبة صادقة فى الوصول الى نتائج توجب رضى الشعب المصرى ، ولاسيما أن هذا الرضى لايتناقض مع المصالح الأنكليزية . »

« ويظهر أن الحجة التى تتذرع بها وزارة الخارجية هى ما أبدته بعض الدول من الاحتجاج على أثر حوادث الأسكندرية . ومن الوهم إرضاء تلك الدول بوجود جنود إنكليزية فى مصر . لأن هذا ليس فى الحقيقة غرض تلك الدول التى تأبى فى الواقع إلغاء الامتيازات وتتذرع بالحوادث الأخيرة فقط لترفض التنزل عن أى امتياز من الامتيازات التى تتمتع بها . وهذا يظهر جلياً من صيغ الاحتجاجات المختلفة . »

« ونحن نعرف أن الأوروبيين كانوا دائماً شديدى الحرص على امتيازاتهم . وإذا كانوا قد عطفوا على الحركة الوطنية فان ذلك كان لأن النتيجة المتوقعة كانت الأنقاص من سيطرة الأنكليز على مصر سيطرة شديدة . وهؤلاء الأوروبيون أنفسهم ، الذين يخشون أن لا تكون لهم أصوات كافية فى الشئون المصرية ، قد انقلبوا على مصر على مايظهر . »

« وكل ما تطلبه الدول فى الواقع هو الاحتفاظ بالصفة الدولية للمحاكم المختلطة التى يرمى مشروع ملنر وهرست إلى تحويلها مع الزمن إلى محاكم إنكليزية مصرية . ويمكن القول إن الدول تقبل أن يحال إلى المحاكم المختلطة المسائل الشخصية التى هى الآن من اختصاص المحاكم القنصلية . على شرط أن تقوم مصر بتنفيذ جميع قرارات هذه المحاكم بدقة وسرعة حتى متى كانت تلك القرارات ضد متقاضين من المصريين . ومن السهل إعطاء أقوى التأكيدات القاطعة من هذا القبيل . لأن مصر تنوى حقيقة إدارة القضاء بأتم ما يكون من العدل والأنصاف . »

« ويقضى علىّ الواجب بأن أقول : إنه كان للحوادث الأخيرة أسوأ وقع فى كل مكان . لأن جميع التلغرافات التى نشرت فى الصحف الأوروبية قد صورتها بشكل مناف لمصلحة مصر . فمن الواجب بذل المساعى السياسية فى الخارج لمحو تأثيرها . »

« ومن المحتمل أن معارضة الدول سينشأ عنها بعض الصعوبات بيننا وبين إنكلترا . ولكن يجب أن لا نأسف لبقاء الصفة الدولية للمحاكم المختلطة . لأن ذلك سيكون سداً فى وجه ما يبديه بعض العناصر الانكليزية من روح الاستعمار والاستئثار . »

« وقد اتصل بى أن مسئلة إبقاء قوة انكليزية فى مصر ذكرت فى سياق المباحثات الأولى فمروا بها مروراً وجيزاً دون أن تتناولها المناقشة

فمن الخطأ تعليق أهمية كبرى على ذلك قبل معرفة الآراء التى تبديها الدول فى مسئلة الامتيازات . لأنه من الثابت أن تلك الدول تتمسك بالصفة الدولية للمحاكم المختلطة . »

« ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن بطء المفاوضات يعدّ إضاعة للوقت من جانبنا . لأن أعضاء الوفد والمستشارين الفنيين يجدون فى ذلك متسعاً من الوقت لتحضير جميع المسائل وبحثها ولجمع مايلزم من المستندات والأدلة فيسير العمل بدقة وعلى أسلوب معين وبنظام تام . لأن كلاّ يسعى فى إتقان عمله جهد طاقته . »

« ومن المسائل التى يتناولها البحث قريباً مسئلة السودان . وسيتمسك الوفد بأن السودان ، الذى يربطه النيل بمصر ، يجب أن يكون مرتبطاً بها أيضاً بروابط سياسية تضمن المياه وسائر المصالح المصرية . »

« ولا أحاول ، عن بعد ، بحث المسائل السياسية المحلية . ولكن لا يسعنى أن أختم هذا التلغراف دون أن أشير إلى مقدار الضرر الذى يحدثه ، فى المفاوضات ، الشقاق الحالى . لا من حيث أنه يضعف موقف عدلى باشا . بل من حيث أنه يوجد للاستعماريين فرصة للاستفادة من الأسئلة التى يعرضها فى البرلمان الأعضاء الاشتراكيون من أصدقاء سعد زغلول باشا . للقول إننا لسنا ناضجين لحكم أنفسنا . لأن الخلاف ناشىء عن

مسائل شخصية . لا عن خلاف فى البرنامج السياسى . أو فى الوطنية الصادقة . »

« ولحسن الحظ أن أحرار الأنكليز يصرحون بأنه ليس هناك برنامجان أو أمنيتان . بل هناك فكرة واحدة تحرك جميع المصريين . وإذا كان ، اليوم فى مصر ، زغلوليون وعدليون فانه يكفى أن يفضى تشبث إنكلترا إلى قطع المفاوضات حتى يظهر زغلول وعدلى ، والزغلوليون والعدليون ، متحدين بعاطفة وطنية واحدة . لأن المسائل الشخصية لم تصرف أنظار الأمة عن أمانيها القومية . »

وفى الواقع فان جريدة المورنن بوست قد نشرت فى يوم ٢٦ يوليه كتاباً بتوقيع تسعة عشر عضواً من أعضاء البرلمان . انتهزوا فرصة الشقاق القومى فحملوا على الوفد الرسمى قائلين إنه لا يمثل المصريين .

ولا يمكن أن يغيب على الأذهان السبب الذى حمل هؤلاء الأعضاء على الانتظار الى ذلك اليوم ، حيث كانت المناقشة بين الوفد الرسمى والوزارة الأنكليزية دائرة حول نقط معينة ، لينشروا كتابهم هذا الذى حاولوا به إضعاف مركز الوفد فى هذه المفاوضات .

ومما له معنى خاص ترحيب جريدة المورنن بوست الاستعمارية بهذا الكتاب ونشره فى مكان ظاهر يلفت الأنظار . مما كان موضع تعليق

الدوائر السياسية فى إنكلترا ذاتها . وتحدثت الصحف الأنكليزية عن المعارضة التى كانت قائمة هنا ضد الوفد الرسمى وعن تأثيرها فى الاتفاق . وظل مراسل المورنن بوست دائباً على حملاته . فكان يبعث من الاسكندرية أنباء ضد مصلحة المصريين لكى يساعد الحركة التى كانت تجرى إذ ذاك فى لندره لاضعاف مركز الوفد الرسمى فى المفاوضات .

أما الكتاب الذى نشره الأعضاء التسعة عشر فهذا تعريبه :

« وصل الوفد الرسمى إلى لندره ليعقد معاهدة محالفة ، باسم مصر ، مع بريطانيا العظمى . وقبل أن يبدأ بالمناقشة فى هذه المعاهدة . وقبل أن ينتهى منها ، نرى من المصلحة إذاعة بعض الحقائق التى تأكدنا من صحتها مبينين النتائج التى تنتج عنها . »

« إن هذه الجماعة المصرية ليست مطلقاً وفداً من قبل الشعب المصرى . لأنها معينة من قبل الوزارة التى عينها السلطان الذى عينته الحكومة الأنكليزية . »

« إن هذه الجماعة غير ممثلة للرأى العام المصرى . وفوق ذلك فان الأغلبية العظمى من المصريين تعارضها . »

« إن الوزارة الحالية تستعين بالأحكام العرفية التى وضعتها بريطانيا العظمى على مصر سنة ١٩١٤ (واستمرت للآن) لتضييق الخناق على الرأى العام فى مصر . ولانتزاع ثقة الناس بها وتأييدهم لها على كره منهم . »

« إن المفاوضات مع (هذا الذى يسمونه وفداً) لا يمكن أن تؤدى إلى حل مرض للمسئلة المصرية . ذلك لأن الوزارة امتنعت عن إجراء انتخابات لجمعية وطنيـة فضلا عن استعمالها وسائل الأكراه التى ولدت العداء فى قلوب أغلب المصريين . وجعلتهم يعتقدون أن الوزارة ووفدها خاضعان لمراقبة الحكومة الأنكليزية التى يتفاوضون معها . »

« إن وضع معاهدة ، على هذه الطريقة ، يجرّ إلى اضطرابات لا حدّ لها . وربما إلى ثورة . زد إلى ذلك إحياء العداء فى صدور المصريين نحو الأنكليز . مما يؤدى حتما إلى زيادة الأعبـاء الماليـة على عاتق الشعب الأنكليزى . ومن العبث إجبار أربعة عشر مليوناً من الناس على التسليم بمعاهدة أو حكومة لا يرضون عنها . »

« ليس هناك من وسيلة لعمل معاهدة يمكن للمصريين قبولها إلا إجراء انتخابات عمومية بعد أن ترفع الأحكام العرفية . والجمعية التى تنتخب تعين وفداً ينوب عنها . »

ألا يرى المرء فى هذا الكتاب تلك الروح السارية فى مصر وقد انصبغت بالصبغة الأنكليزية ؟

وهلاّ يعجب من أن ينشر هذا الكتاب فى جريدة المورنن بوست الاستعمارية ؟ وهو فى ظاهره يرمى الى صالح مصر والمصريين ! !

وفى يوم ٣٠ يوليه وردت الأنباء بأن المفاوضات بين الوفد الرسمى والحكومة الأنكليزية قد استؤنفت فى وزارة الخارجية بعد أن أوقفت أسبوعاً تاماً .

والظاهر أن رجال العسكرية من الأنكليز كانوا يتشبثون بمطالب فادحة فى مصر ؟ صونا للمصالح البريطانية فيها . لذلك نشرت صحيفة « الديلى نيوز » مقالا افتتاحيا أنذرت فيه جماعة العسكريين من الأنكليز قائلة « إن كثرة المطالب زيادة عن الحدّ من شأنها أن توجد الارتياب وتدل على تزعزع الثقة . ومن المحتمل أن تقطع المفاوضات . »

ولقد قال المكاتب السياسى لهذه الصحيفة بصدد المفاوضات « إن هناك اتفاقا مبدئياً بين الوفد الرسمى المصرى والحكومة البريطانية على نقط معينة مع أن هناك تفاصيل كثيرة تحتاج الى حل . »

ثم قال : « إن هناك مسائل أخرى جليلة لم يتم عليها الاتفاق . ومن أكثر هذه المسائل أهمية مسئلة الاحتفاظ بجنود بريطانية فى مصر . ويرى اللورد ملنر وزملاؤه وضع القوة العسكرية فى النقطة الحربية التى تضمن سلامة قناة السويس . على أن الخطر هو أن وزارة الحربية ، التى تؤيدها السياسة الرجعية ، لا تزال تشدّد فى إبقاء الحاميات البريطانية فى المراكز الحربية التى لا لزوم لها بالمرة لحماية القنال . والمطلبان يختلفان عن بعضهما اختلافا تاماً . فاحدهما يتفق مع استقلال مصر والآخر لا يتفق معه .

فاذا رضى عدلى باشا بالمطلب الثانى فان مصر ترفض الاتفاقية بلا مراء . »

ثم نشرت هذه الصحيفة فى ٦ اغسطس مقالا عنوانه « بطء المفاوضات . » فبعد أن وصفت سير المفاوضات الجارية بين عدلى باشا والمركيز كرزن وأنه لا مناص من أيقافها بسبب اضطرار وجود كرزن فى باريس لحضور جلسات المجلس الأعلى (للحلفاء) قالت :

« ويعد التقدم الذى تم فى المفاوضات مرضيا بالأجمال . وليس من السهل الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسئلة الجنود البريطانية فى مصر تحت نظام الحكم الجديد . وهناك فرق كبير بين إبقاء حاميات بريطانية فى منطقة القنال وحدها وبين ما يمكن أن يعد عقلا استمراراً للاحتلال المسلح . وكذا هناك مجال واسع للتوفيق بين الرأيين المتضادين . ولكن لم يصل الطرفان بعد إلى نقطة اتفاق . على أنه يجدر بنا أن نذكر ان بعض الأمم ، التى لها مصالح فى مصر ، لا توافق على إلغاء الامتيازات إلا إذا كانت هناك جنود بريطانية فى مصر كافية لحماية رعاياها عند الحاجة . »

« على أن هذه مسائل يمكن حلها فى المفاوضات المقبلة . ويسود الآن الاتفاق بين الوفد المصرى والحكومة البريطانية أكثر مما يسود الاختلاف . ولا ريب فى أن الحالة بأجمعها تتأثر تأثيراً سيئاً بسبب الحملات التى توجه من

كل المصادر المصرية والبريطانية (١) إلى وفد عدلى باشا . وقولهم إنه لا يمثل الأمة المصرية . وإنه ليس مخولا حق التكلم باسم مصر . ومن الحقائق الثابتة أن زغلول باشا يدير حملة شديدة للطعن على الوفد . وكان يؤمل ، فيما مضى ، أن يكون الزعيم . ولكن الدلائل الثابتة حولت الرأى العام المصرى من جانبه إلى جانب عدلى باشا . وأخذت تقتنع الأغلبية الكبرى من زملاء زغلول باشا الأصليين بأن يعلنوا صراحة ثقتهم بعدلى باشا الذى يتفق برنامجه مع برنامج زغلول باشا من جميع الوجوه . »

وفعلا أوقفت المفاوضات ، وسواء أكان ذلك للسبب الذى ذكرته الديلى نيوز أم بسبب العقبات التى قامت بين المتفاوضين ، فقد اغتنم عدلى باشا فرصة وقوفها وسافر إلى باريس لقضاء بضعة أيام مع أسرته .

ولقد تقوّل الناس فى أسباب هذا الانقطاع وأكد بعضهم أن السبب الوحيد هو شعور الأنكليز بأن عدلى باشا لا يمثل المصريين ولذلك هم لا يريدون الاتفاق معه .

ثم وردت الأنباء بعد ذلك بأن الوزارة الأنكليزية ستأخذ رأى لورد اللنبى فى المسئلة المصرية قبل البت فيها نهائيا .

ولقد كان المنظور أن يعود عدلى باشا من باريس لاستئناف المفاوضات فى يوم الأحد ١٤ اغسطس ولكنه عجل عودته فوصل إلى لندره يوم ١٢

---

(١) سيأتى الكلام عن هذه الحملات فى حينها .

ليلا وفى يوم ١٩ اغسطس تناول الغداء، هو ورشدى باشا، مع المستر لويد جورج رئيس الحكومة الأنكليزية فى غرفة خاصة من غرف البرلمان. وقد حضر الغداء معهم وزير المعارف وسكرتير جلالة الملك وسكرتير الوزارة البريطانية والمستر سبندر وسكرتير المستر لويد جورج. واستغرق الغداء ساعتين.

وقد أعرب المستر لويد جورج، فى أثناء هذه الوليمة، عن رغبته الخاصة فى الوصول إلى اتفاق مرض. ووعد بأن يتباحث بنفسه فى المسئلة مع عدلى باشا فى أول اكتوبر أى بعد العطلة. وكان المستر لويد جورج ألقى تصريحا فى مجلس العموم البريطانى يبعث على التفاؤل والأمل. وجاءت أنباء روتر بخبر هذا التصريح فقالت:

« لندن فى ١٨ اغسطس ـ مجلس العموم ـ سأل المستر رونالدما كليان المستر لويد جورج أن يلقى بياناً عن الحالة فى مصر فأجاب رئيس الوزراء قائلا: (تجرى المفاوضات فى الوقت الحاضر مع مندوبين ذوى حيثية كبرى من مصر. وسأقابل رئيس الوفد غدا. ولا ريب فى أننى أرغب فى الوصول إلى اتفاق يجعل من الممكن التوفيق بين حرية مصر والمصالح البريطانية والعمل معاً لفائدة تلك البلاد القديمة الذائعة الصيت. وإنى واثق جداً من أن مثل هذا الاتفاق قد يمكن الوصول اليه). »

هذا ولقد كان الرأى العام المصرى ، رغم ما كان يشاع بينه من الاشاعات حول الوفد الرسمى الذى كانت تحاربه الصحافة السعدية . وهى أغلبية عظمى فى الصحافة المصرية وتعرقل مساعيه ، يرقب الأخبار الواردة من لندره يوماً فيوماً بل ساعة فساعة . وكانت جميع الأنظار والأفكار موجهة إلى الوفد الرسمى تعدّ حركاته وسكناته . وتؤوّلها حسبما يوحى اليها الفكر المتسلط عليها .

وإنا لنعلم ما كانت عليه حال أغلبية الشعب من حيث ميولها نحو عدلى باشا . لذلك أرسل صاحب جريدة الأهرام إلى جريدته برقية مطولة فى يوم ٢٣ أغسطس بدأها ببحث إجمالى للحالة العامة ثم قال :

«وقد توالى حدوث فترات فى سير المفاوضات . فقد سافر لورد كرزن إلى الضواحى وسيعود إلى لندن لقضاء ثلاثة أيام فى هذا الأسبوع فيها قبل أن يأخذ إجازة شهر . وستجرى فى أثنائها مباحثة خصوصية بينه وبين عدلى باشا . وسيحذو سائر الوزراء الأنكليز حذو المستر لويد جورج فى طلب الراحة مدة شهر سبتمبر . »

« ومن المفهوم طبعا أن أعضاء الوفد الرسمى سيفعلون مثل ذلك . لأنهم بلا شك حقيقون بالراحة وخصوصاً راحة الفكر . لأنهم قاموا بمجهود عظيم جدا . لايمكن أن يقدره حق قدره إلا الذين رأوهم ، كما

رأيتهم ، يعملون ويجدون . أو حينما ينشر بيان مفصل . إذا هم نشروه بما عملوه . »

« فأعمال الوفد الرسمية ستوقف فى آخر الأسبوع . ثم يكون استئنافها فى الأيام الأولى من شهر أكتوبر القادم . وهكذا يتمكن كل واحد من الفريقين إما من الاستشفاء وإما من الاستراحة وتغيير الهواء . »

« وسيبدأ تفرق الأعضاء يوم الأحد القادم لأنه من المرجح أن تكون اللجان قد أتمت فى هذا اليوم تقاريرها ومذكراتها . »

« وسيعود محمد أبو الفتوح باشا وابراهيم وجيه بك وعبد الحميد مصطفى بك إلى مصر فى منتصف شهر سبتمبر . وعودة الأول لأجل أعماله الخصوصية . وعودة الآخرين لكى يكونا فى الأسكندرية فى وقت استئناف أعمال المحاكم المختلطة . »

« ويرجح أن يسافر إلى مصر أيضاً بعض السكرتارية والمستشارين الذين يرون وجودهم فى مصر لازماً . »

« وأرى من المستحسن ، فى هذه الأحوال ، أن أبسط لقراء (الأهرام) بياناً عن الحالة الحاضرة . فأقول : »

« لقد كانت القضية المصرية دائماً قوية راسخة . لأنها مبنية على

العدل والحق. وقد عرف الوفد كيف يدافع عنها دفاعاً متيناً وافياً ببسط حجج مصر وبيناتها ومستنداتها بسطاً مقروناً بالحزم . »

« والعقبات الأصليـة التى قامت فى وجهنا كانت الحوادث المخزية التى وقعت فى الأسكندرية واحتجاجات الدول احتجاجات تتعلق بصيانة مصالح رعاياها وحماية أشخاصهم . وهذه الاحتجاجات استخدمت فى سبيل تنفيذ النيات السياسية التى كانت مضمرة . ولكن الوفد ثبت فى موقفه ثباتاً شديداً . وسار فى هذا الثبات بحكمة ودراية حتى لايدعو عمله إلى قطع المفاوضات . »

« وبعد عودة كرزن من باريس دخل فى المسئلة عامل جديد . وهو أن الحكومة الأنكليزية ثبت لها ، أو بالحرى عرفت ، الصعوبة القائمة دون نجاح مسعاها سريعاً فى إلغاء الامتيازات . »

« فغنم الوفد الفرصة لتحقيق التحفظات التى تقضى بأن المعاهدة التى تبرم مع انكلترا لايتعلق تنفيذها على إلغاء الامتيازات . وتكون نتيجة ذلك مد أجل المحاكم المختلطة مدة غير محدودة يمكن وضع حد لها بناء على رغبة مصر التى تفاوض ، بعد ذلك ، الدول فى أمر تلك المحاكم وهى دولة حرة . وتكون المفاوضة حينئذ بواسطة وزارة الخارجية المصرية وبمساعدة حليفتها إنكلترا . وتكون نتيجة ذلك لمصر نتيجة عظيمة الشأن تقدرها البلاد حق قدرها دون حاجة إلى تأويل أو بيان . »

« ومع ذلك فان المسئلة العسكرية لم تسوّ حتى الآن تسوية تامة وسيستأنفون البحث فيها، على الأرجح، فى شهر أكتوبر. ومن الآن إلى حلول ذلك الموعد يواصلون البحث فى المسائل الأخرى التفصيلية. ولا أظننى مخطئاً إذا قلت إن التفاؤل سائد هنا بين الفريقين المتفاوضين. »

« ومن دلائل هذا التفاؤل التصريحات التى ألقاها، فى مجلس العموم، المستر لويد جورج وغيره من النواب أصحاب النفوذ. فانه قد كان لأقوالهم وقع حسن. وقد تلا ذلك مقابلة المستر لويد جورج وعدلى باشا مقابلة دلت على آمال أكبر. »

« والمأمول أن تستمر حالة مصر الداخلية حسنة والهدوء شاملا. فان ذلك يكون ذا تأثير حسن كبير فى سير المفاوضات حين استئنافها فى اكتوبر وأن يكون من وراء هذه الحالة، اذا ظلت حسنة، جو هادىء موافق لاستئناف المناقشة فى المسئلة العسكرية. »

« هذا رغم زيارة بعض العمال لمصر بدعوة من زغلول باشا. (١) فان خبر زيارتهم قد أحدث تأثيراً سيئاً فى البيئات البرلمانية السياسية. ومن الممكن أن تأوّله تلك البيئات تأويلا سيئاً. »

« ويحسن بنا أن نتذكر أن فى المفاوضات الجارية الآن عوامل

---

(١) سيأتى تفصيل هذه الزيارة فى حينه. وسنذكر تأثيرها فى مصر وفى انكلترا

عديدة ضدنا . وأخرى عديدة معنا . وإنا ، كشعب نستخدم ، لأول مرة ، معداتنا السياسية ، كان يحسن بنا أن نعرف أن المسئلة المصرية الآن محصورة بين الأنكليز والمصريين . »

« أما السياسة الدولية فانها صامتة عن أمرنا صمتاً تاماً . وإن مسائل الباسيفيك وسواها لا تأثير لها فى نجاح المفاوضات أو فشلها . »

« ولا يجوز لنا ، فوق ماتقدم وقبل ذلك كله ، أن ننسى مركزنا الجغرافى أو ننسى قوتنا أو ضعفنا ومطامع الدول . وأن للمفاوضات الجارية الآن غرضين . يمتاز أحدهما عن الآخر وإن كانا مرتبطين كل الارتباط . حتى أنه لا يمكن فصل أحدهما عن الثانى . »

« أما الغرض الأول فهو استقلال مصر استقلالا تاماً . »

« وأما الغرض الثانى فهو المحالفة بين مصر والأمبراطورية البريطانية . ولا أقول الدولة الأنكليزية لأنه ، بعد المؤتمر البريطانى الأخير ، صارت السياسة الخارجية الأنكليزية مستندة على قرارات جميع الممتلكات . ولبريطانيا العظمى صوت واحد فيها . »

« فنجاح المفاوضات إذن معلق ، بوجه خاص ، على الأخلاص والصدق الذين يظهرهما الفريقان فى مسلكهما . أو بعبارة أجلى على الطريقة التى ينظرون بها نظرة إخلاص إلى المحالفة التى تكون نتيجة الاتفاق الذى يتمنونه كما نتمناه نحن . »

« فاذا نجحت هذه المفاوضات فان المعاهدة التى تكون نتيجة نجاحها تكون حسنة فى الفعل إذا هى أرضت الفريقين إرضاء متبادلا لأنها تحمل كلا منهما واجبات . ولكنها تقضى لكل منهما حاجته ومنافعه المشروعة . »

« وسيغادر عدلى باشا ورشدى باشا لندن الى فيشى . أما صدقى باشا فانه يسافر الى « شاتل جيون » . ثم يعود صدقى باشا إلى لندره فى ٢٠ سبتمبر ليزور منشستر والمقاطعات الأخرى الصناعية . بدعوة من الحكومة الأنكليزية . » اهـ

وفعلا وصل عدلى باشا الى باريس يوم ٣١ اغسطس قادماً من لندره بمناسبة العطلة البرلمانية كما عاد اليها أكثر أعضاء الوفد يلتمسون الراحة من عناء الأعمال . وعاد من تقرر عودتهم إلى مصر .

ولم يحدث شىء بالطبع غير عادى فى مدة هذه العطلة حتى وردت الأنباء فى ٦ أكتوبر تنبىء بوصول عدلى باشا ورشدى باشا وصدقى باشا ويوسف سليمان باشا وسواهم من المستشارين والسكرتاريين الى لندره .

وقالت تلك الأنباء إنهم وصلوا بقطار الساعة السابعة مساء فى صالون مخصوص . وإن إفريز محطة فكتوريا كان مزدحماً بالمصريين والأنكليز . وتبدو علامات البشر والأمل على وجوه جميع الأعضاء والمستشارين .

ولقد أرسل دولة عدلى باشا نداء الى الأمة المصرية نشر يوم ٧ بالصحف المصرية بمناسبة عودته لاستئناف المفاوضات . هذا نصه :

« من رئيس الوفد الرسمى المصرى »

« إلى الأمة المصرية الكريمة ، التى مازالت تفيض علينا من سابغ ثقتها وتأييدها . وتمطرنا من وابل إكرامها وتشجيعها ، أرفع ، باسم زملائى واسمى ، خالص الشكر وجزيل الحمد . وقد كنا ، ولا نزال ، عند عهدنا الذى قطعناه لها على أنفسنا . وجدير بمن عقدت الأمة بمساعيهم أمانيها الجسام . وأمدتهم بروح منها . ونصرتهم بقلبها ولسانها أن لا يكون لهم هم غير رضائها . وأن لا تقصر همتهم دون العمل على تحقيق استقلالها . وما نحن بحاجة ، بعد ذلك ، إلى أن نذكر أمتنا ، فى الوقت الذى نستأنف فيه المفاوضات بعد إنقضاء فصل الأجازات ، بأنه ليس شىء أشدّ لأزرنا وأدنى إلى تذليل الصعاب من أمرنا من اجتماع الكلمة واتحاد القلوب ومن أن يولى كل منا وجهه شطر الوطن . ويؤثر حبه على كل حب وهوى . ويجعل مصلحته فوق كل غاية . وأرجو الله أن يلهمنا السداد والتوفيق . »

« عدلى يكن »

فلم يكن لهذا النداء الوقع الذى كان يرجى له لأسباب سنذكرها فيما بعد الانتهاء من دور المفاوضات . وهو أمر يؤسف له الأسف كله .

وفى نفس اليوم الذى وصل فيه دولة عدلى باشا نشر التقرير الذى قدمه لورد اللنبى عن مصر ضمنه أسرارا على أعظم جانب من الأهمية لم نوفق للعثور عليه . غير أننا نورد هنا رأى جريدة التيمس فى هذا التقرير مختصراً . قالت :

« لقد صدر تقرير اللورد اللنبى . وليس فيه شىء من وميض بعد النظر السياسى الذى امتازت به الكتب الزرقاء المصرية التى كانت تصدر فى تلك الأيام القديمة السعيدة . فهو تقرير يشتمل على تفصيل عادى ، توخى فيه الاحتراس ، عن الحوادث السياسية والاقتصادية . وأكثر اقتراحاته قائمة على الاستنكار . ومقصور على التفاصيل المالية والاقتصادية . وهو مكتوب بتحوط . والمعلومات التى به مذكورة باحتراس ولا يرتبط بها كاتبها سياسياً . »

« ارتأى التقرير إرجاع المسائل السياسية الهامة إلى سلطة أيا كانت ليست فى مصر . وفى هذا الصدد يشير الكتاب الأزرق بأحداث تغيير ظاهر فى الحالة عما كانت عليه قبل الحرب . وقد بين التقرير ، بالاحتراس الشديد والتحفظ الدقيق اللذين التزمهما عند الكلام فى جميع المسائل الأساسية ، أن مصر الآن فى حالة انتقال . وهو تقرير المرؤوسين الذين يعلمون أن كل شىء ليس حسناً . وأن شخصاً آخر سيعيد الأحوال إلى نصابها

فى النهاية . نقول هذا دون أن نقصد أى تعريض باللورد اللنبى واضع التقرير اسماً . فهو غير حائز لقوة اللورد كرومر أو اللورد كتشنر . ولا هو فى مركز يحسد عليه . لكونه منـدوباً سامياً فى مصر التى هى فى حالة انتقال الى مركز سياسى جديد لم يبين إلى الآن . »

« إن تقريره يدل على نوع حالة الانتقال المهمة الواقعة فى مصر الآن . وذلك ظاهر من التزام السكوت والتكتم . ويجب أن نواجه الحقيقـة . وهى أن مركزنا الحاضر فى مصر ليس مما يمكن الاحتفاظ به إلى النهاية ففى الماضى كانت مصر محتلة . وتوطد الاحتلال ، إلى حد ما ، بقوة العادة وبالمهارة الأدارية . ولكن الاحتلال فقد جزأ كبيراً من تأثيره الفعلى فى أواخر الأيام . لتأثيره المهيج فى السكان المصريين ولاضمحلال الطريقة البيروقراطية اضمحلالا لم يكن منه مناص . ثم كانت نتيجة الحرب أن أعلنت الحماية ونفذت بالأحكام العرفية . ومع أن الحماية والأعمال الحربية معاً قـد عادا برخاء مادى عظيم على بعض الطبقات فى مصر إلا أننا نجـد ، على وجه الأجمال ، أنها زادت فى قوة الحركة الوطنية . فان الشعار ، الذى نادى به الحلفاء خلال الحرب ، كان محركا جديداً لهذه الحركة . فلما انتهت الحرب وجدنا أنفسنا ، وجهاً لوجه ، أمام مطالبة قوية بالاستقلال التام . وكان يعرب عنها أحيانا بطريق العنف . فالاضطرابات وانقسام الأحزاب المصرية وأدوار بعثة اللورد ملنر والمناقشة بين المعتدلين والمتطرفين المصريين

كل ذلك ساعد على تبيان نطاق هذه المطالبة بصفة عامة . وقد تولد فى نفوس المصريين شعور قوى بتأييد المطالبة بالاستقلال بسبب تجارب الحرب المختلفة وبجميع وسائل التحريض التى انبعثت . فهذا الشعور القوى ، الذى طالما اتخذ شكلا منتظما ، يراد الآن التوفيق بينه وبين الحقائق الجغرافية والاقتصادية المتعلقة بمصر وبين مصالح بريطانيا التجارية وسياستها . »

« هذا هو الغرض الحقيقى الذى ترمى اليه المفاوضات . ومن المهم جداً أن تكلل هذه المفاوضات ، من كل وجه ، بالنجاح . ومن المهم كذلك أن يحسب حساب دقيق لشعور المصريين . لأن هذه القوة الجديدة المتيقظة تتجه ، بسبب حادث منكر ينجم عن جهل أو عدم خبرة أو تحريض سيء ، الى جهات خطرة بعيدة عن الصواب . »

« ولا ريب فى أنه ، إذا نشرت أنباء عما وصلت اليه المفاوضة من الأعمال الجليلة والتقدم الحقيقى ، فان هذا يساعد على تسكين الرأى العام المصرى المتقلقل المرتاب . ولا سيما لأن هذا الرأى يسوده الآن أشخاص لهم مصلحة حقيقية فى البلاد . ويكادون لا يميلون ، بحكم مصالحهم الخاصة ، إلى التطرف المنطقى فى مذهبهم المعنوى . »

« ومن المحتمل أن يضعف مركز المعتدلين فى مصر بسبب تعطيل المفاوضات طويلا وتأخيرها لأسباب غير جلية . وهذا مما يضر بنجاح

المفاوضات . على أنه يجب ، فى الوقت نفسه ، صيانة المصالح التجارية والحربية البريطانية . »

« ولا ريب فى أنه قد حان الوقت الذى يجب أن يكون فيه الرأى العام البريطانى محسوساً إزاء المفاوضات التى لاتزال تجرى الى الآن بكيفية بيروقراطية بطيئة أكثر مما ينبغى . »

« وقد تولدت الحالة الجديدة من الحرب ومن الغلطات التى ارتكبناها ومن وعودنا التى قطعناها على أنفسنا . ومن تلميحاتنا وتقدماتنا . لقد وعدنا مصر بمركز سياسى جديد فيجب أن يحدد هذا المركز نهائياً . وستبقى سياسة انكلترا فى مصر وتجارتها فى حالة تزعزع الى أن يصبح هذا المركز قانونياً رسمياً . وقد كاد يتمكن اللورد ملنر ، بما بذله من الجهد العظيم ، من الوصول الى اتفاق كان يحتمل أن يكون مرضياً للطرفين . ولكنه أخفق لسوء الحظ بسبب ما أظهره الأنكليز من عدم التبصر المنطوى على البلادة . وما أظهره المتطرفون المصريون من العناد . »

« ويسرنا أن نرى مايدل على أن المفاوضات الحالية تبشر بنتيجة أكثر نجاحاً لأن الحالة لاتتغير الآن الى أحسن . بل بالحرى تتغير فى جوهرها ، ان لم يكن فى ظاهرها ، الى أسوأ . وهى تتطلب الآن نشاطاً وحدة ذهن أعظم مما كانت تحتاج اليه أثناء مفاوضات اللورد ملنر . »

« وقد حان الوقت الذى يجب أن نقدم فيه الدليل على أن حكومتنا لم تعد تنخدع بالسكون الموقت فى مصر. وعلى أنها مصممة على استخدام الفرصة السانحة لها الآن بتمامها. بأن تتوج مجهودات بريطانيا العظمى فى سبيل إنقاذ وادى النيل من مظالم العصور الوسطى. وذلك بعمل يدل على المهارة السياسية الحقيقية. » اهـ

ونحن لا يهمنا من تعليق جريدة التيمس هذا، على تقرير اللورد اللنبى الذى لم نظفر بنسخة منه، ما أتى فى خلاله من وصفه بالأوصاف التى تحط من قدره. إنما يستلفت نظرنا، كما كان يجب أن يستلفت نظر الزعماء المصريين وقادة الرأى المصرى، ما ورد فيه من التصريحات الهامة التى تدل على ميل الحكومة والرأى العام الأنكليزى إلى رد معظم ما أخذوه من المصريين اليهم واعتدادهم بقوة الرأى العام المصرى الذى لم يكونوا ليقيموا له وزناً قبل ذلك الوقت. وحسبان حساب مايحتمل أن ينجم عن عدم إرضاء هذا الرأى العام.

كنت أود أن يفطن المصريون جميعاً إلى الحالة التى كانت عليها الأمة الأنكليزية من الرغبة فى إتمام هذه المفاوضات. إما للتفرغ لسواها من المشاكل وإما لأى غرض آخر. ولكن حالة المصريين كانت مبهمة. وكان اهتمامهم منصرفا عن هذه الغاية إلى أمور أخرى تافهة.

وإنى، مع الخجل، أروى هنا ما تلقته جريدة «الديلى تلغراف» الأنكليزية من مكاتبها بالقاهرة بتاريخ ٢٣ اغسطس . ونقله إلى مصر مكاتب جريدة الأهرام ملخصا . قال:

« تلقت « الديلى تلغراف » اليوم تلغرافا من مراسلها بالقاهرة قال فيه : إن الحالة فى مصر لا يفهمها أحد أقل من المصريين أنفسهم . وهناك سيل المتاهمة . وإلصاق كل فريق تهمة الخيانة بالآخر من أقصى البلاد إلى أقصاها . ولا يستطيع الأنسان مطلقاً أن يعطى صورة صحيحة للبلاد. بحيث لا يمكن الجزم بأن الجمعية الوطنية الجديدة ستظهر أكثر المنافسات المحلية. ولا يقدر أحد مبلغ المشاق التى يتحملها البريطانيون وعدلى باشا فى الوصول إلى الغاية المشتركة . فاهتمام الجمهور يدفع بشدة تارة إلى اليمين وأخرى إلى اليسار. وأعمدة الصحف ملأى بحوادث لا يهتم بها رجل عاقل يوماً واحداً فى أى بلد تربى أهله تربية دستورية . ومما يلاحظ ، الآن أكثر من أى شىء آخر ، أن الأغلبية الكبرى من المصريين أخذوا يشعرون بالخجل من مظهر تبادل عدم الثقة الذى ظهروا به . »

وأضاف المراسل على ذلك قوله : « إن جريدة « دى كير » مثلت الرأى العام بصورة صحيحة عادلة فى مقال خيالى شديد اللهجة، بصفة خاصة، عند ما صورت زغلول باشا يقول بلسانه ذلك القول المروع : (أولى بمصر

أن تتلاشى من أن تكون مدينة بحريتها لأى شخص آخر سواى . وسواى فقط) . »

هذا ولقد كان المفهوم أن تستأنف المفاوضات بين عدلى باشا ولورد كرزن بعد الأجازات فى يوم ١١ اكتوبر .

وفعلا وردت الأنباء فى ١٢ منه بأن عدلى باشا ورشدى باشا قابلا اللورد كرزن يوم ١١ المذكور لمراجعة المفاوضات السابقة وترتيب المباحثات المقبلة . ولم يدر البحث بينهم فى مواضيع جديدة .

وقد قال مكاتب الأهرام بلندره إن الفترات بين الاجتماعات المقبلة ستكون قصيرة . وقال إن اللورد كرزن هو الذى سيتولى المفاوضات ولكن المستر لويد جورج سيقابل الوفد عما قريب . وأن الجو إذ ذاك مما يدل على التفاؤل الحسن .

ولقد توالت الاجتماعات بعد ذلك فعقد اجتماع يوم ١٥ فى فندق كارلتون، ناب فيه المستر لندسى عن وزارة الخارجية البريطانية، جرت فيه مفاوضات طويلة للتفاهم فى بعض المسائل . وزار عدلى باشا وزارة الخارجية صباح يوم ١٧ ثم عقد أعضاء الوفد الرسمى ومستشاروه اجتماعا بعد ظهر ذلك اليوم ودارت بينهم مناقشة طويلة .

ولقد أرسل المكاتب الخاص لجريدة الأهرام برقية هذا نصها :

« لندن فى ٢٠ اكتوبر — لم ينته بعد تبادل المذكرات بين الوفد ووزارة الخارجية . وينتظر جواب وزارة الخارجية النهائى بعد أيام قليلة . ومن الجلى الآن أن كل شىء سينتهى، بوجه ما، قبل سفر المستر لويد جورج إلى واشنطن . وقد علمت أن الوفد مصر على مطالبه كاملة طبقاً لتصريح الأمة المصرية . وستراجع الوزارة البريطانية جميع تفاصيل الخلاف قبل أن تعطى الجواب النهائى . »

« وتقول (النيرايست) إن من المسلم به إجمالا أن من الجهل المطبق محاولة التعجيل للوصول إلى النهاية والتعرض لخطر الوصول إلى اتفاق غير مرضى تماما . مع أنه قد يأتى التمهل باتفاق مرضى كل الرضاء . »

والحقيقة، التى فهمت من مجموع الأخبار الواردة من لندره، أن المفاوضات كانت انتهت إذ ذاك . وأن كل ما بقى إنما هو تقديم اللورد كرزن مذكرته النهائية التى تشتمل على آرائه فى الاتفاق . وسيرد عليها الوفد ثم تعرض المذكرتان على الوزارة البريطانية على الأثر لتبدى رأيها فيهما .

وفى هذه الأثناء شاعت إشاعات فى مصر وفى أوروبا مفادها أن المفاوضات قد انقطعت وأن بريطانيا العظمى ستعمد إلى أسلوب جديد وهو التصريح من جهتها، بدون أخذ رأى المصريين أو الاتفاق معهم، بأن مصر أصبحت مستقلة . وتؤيد دعوتها بسحب مستشاريها من الوزارات المصرية وتقول فى إعلانها إن للحكومة المصرية الحرية التامة فى الاستغناء

عن الموظفين البريطانيين الذين فى خدمتها مع تعويضهم . ثم تحشد الجنود البريطانية فى نقط ملائمة على الشاطىء مثل بورسعيد . ويعلن أن النقط التى يعسكر فيها الجنود البريطانيون ليست أرضا مصرية . وبهذا يكون الجنود خارج أرض مصر قانونا وفنيا .

وزادت الأشاعات أن عدلى باشا يعتزم الرجوع لتقديم استقالته من الوزارة وربما خلفته وزارة قوية تستطيع أن تستخدم الموقف أحسن استخدام .

ولكن شركة رويتر قالت إنها تلقت فى يوم ٢٥ اكتوبر بيانا من مصدر رسمى هذا نصه :

« نظراً للأنباء المضللة الواردة من مصر يجدر بنا أن نذكر أن المفاوضات سائرة فى مجراها . وأنه يرجى الوصول إلى نتيجة ناجحة . فى حين لا أساس مطلقاً للأنباء المتعلقة بتطورات الحوادث فى حالة انقطاع المفاوضات . »

وأرسل مكاتب الأهرام الخصوصى إلى جريدته برقية فى نفس التاريخ يقول فيها :

« علمت المورنن بوست اليوم رسمياً أن الأشاعات التى ذاعت فى البلدان الأوروبية فى الأيام القليلة الماضية . وخواها أن المفاوضات المصرية انقطعت وأن بريطانيا العظمى ستسحب مستشاريها من مصر عما

قريب ـ عارية عن الصحة فان المفاوضات سائرة فى مجراها الطبيعى . وهى تبرر الأمل بالوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين . »

وأرسل مكتب الصحافة المصرية بلندره إلى الصحافة المصرية بيانا بطريق البرق هذا نصه :

« لندن فى ٢٦ اكتوبر ـ نشرت وكالة روتر فى الليلة البارحة فى لندن ما يأتى : »

« شرع مجلس الوزراء البريطانى الآن ينظر فى مسئلة مستقبل مصر بحذافيرها . وهى المسئلة التى نشأت عن المفاوضات التى دارت فى لندن بين وزارة الخارجية والوفد المصرى . وقاعدة المناقشة هى إعلان استقلال مصر وإلغاء الحماية . وتقرير ذلك بمحالفة دائمة مع الأمبراطورية البريطانية . وقد قبل ذلك مبدئياً . والمفهوم أن مشروع الاتفاق صار جاهزاً الآن لأمضاء المندوبين المصريين . ولكن يظهر أنهم يحجمون عن إمضاء وثيقة مابسبب إرهاب المتطرفين فى مصر ، على ما يظن . ولكن ليس ثمة دليل ما على وقوف المفاوضات . والمأمول أن يتمكن المندوبون من إمضاء المشروع حالما يرسخ الشعور بأن المفاوضات لا يمكن أن تجرّ ذيولها إلى ما شاء الله . فاذا أبوا الأمضاء فانهم يضيعون المزايا السخية التى جادت بها الحكومة البريطانية . فان الحكومة البريطانية تريد إلغاء الحماية إلغاء تاماً وإبدالها بمحالفة دائمة . والخلاف كله قائم الآن على نصوص هذه المحالفة . فالحكومة

البريطانية لا يسعها الاذعان فى مسئلة ضمان المواصلات البريطانية ومسئلة سلامة الأجانب . »

« هـذا ولا يخفى طبعاً أنه ، متى مر الزمان وتبين أن سياسة مصر موالية لبريطانيا العظمى وأن الحكومة المصرية لا تسمح بدس الدسائس ، فان يد المصريين تطلق أكثر مما هى ـ انتهى نبأ روتر . »

« وقد قال مكاتب الصحافة بعد ما تقدم : « والذى نعلمه ، حتى الساعة ، أن مشروع الاتفاق الذى يشيرون اليه لم يصل إلى الوفد . ولكن ينتظر بلاغ قريب متى فرغ مجلس الوزراء البريطانى من فحص المسئلة . وعلى كل حال فالوفد محافظ على برنامجه بحذافيره . وهذا البرنامج ليس سوى برنامج الأمة . »

ولقد علقت جريدة « الديلى كرونكل » على الاتفاق الجديد فقالت :

« إنها تأمل أن المتشبثين برأيهم من الطرفين لا يوجدون صعوبات جديدة يمكن أن تقضى على مجهودات المؤتمر . »

مشاكسات الزغلوليين للوفد الرسمى — هذا هو مجمل سير المفاوضات الرسمية بلندره إلى قبيل انقطاعها . ويجمل بنا قبل أن نأتى على نتيجتها أن نذكر هنا طرفا من المشاكسات التى قام بها الزغلوليون للوفد الرسمى بغية أحباط أعماله . ونستخلص منها النتائج المعقولة التى أدت اليها فنقول :

سافر الأستاذ وليم مكرم عبيد إلى انكلترا فى أواخر شهر يوليه من هذا العام ليتولى نشر الدعاية ضد الوفد الرسمى منضماً إلى الدكتور حامد محمود الذى كان موجوداً هناك .

فكان أول نتائج معاكسات الزغلوليين للوفد الرسمى أن ألقى المستر سوان ، أحد أعضاء البرلمان الانكليزى العمال ، سؤالا إلى وزارة الخارجية فى جلسة مساء يوم ٢٠ يوليه فحواه : « هل وقع ٢٥،٠٠٠ من سكان القطر المصرى و ٣،١٥٦ عضوا من ٣،٤٦٠ عضواً من الذين يؤلفون الهيئات العمومية تصريحات تتضمن تأييد سياسة سعد باشا ؟ واذا كان الأمر كذلك . فهل تنوى الحكومة مواصلة المفاوضات مع الوفد الذى يرؤسه عدلى باشا ؟ »

فأجابه المستر هرمسورث وكيل وزارة الخارجية بأنه لم يتلق معلومات كهذه . ثم قال : « ومن جهة أخرى أشار أحد أعضاء الجمعية التشريعية فى الصحف المحلية إلى أنه ، فى حين يبلغ مجموع سكان القطر المصرى ١٤ مليوناً ، فان أكثر من ١٧ ونصف مليون توقيع يقال إنها توقيعات ذكور بالغين دونت على تصريحات تتضمن الثقة أو عدم الثقة بالوزارة . »

« أما الجواب على الجزء الثانى من السؤال فبالايجاب . »

فكان تدخل البرلمان الأنكليزى فى المسائل المصرية البحتة وإلقاء المستر سوان ذلك السؤال، الذى جر إلى ذكر أمور تمس كرامة مصر والمصريين، مؤلماً لكل العقلاء فى مصر. فأرسلوا البرقيات العديدة احتجاجاً على القائه هذه الاسئلة الموعز اليه بها بالطبع من بعض المصريين أنفسهم. ولكن المستر سوان لم يقف عند هذا الحد بل ألقى فى جلستى يومى ٢١ و ٢٢ يوليه أسئلة عما اذا كانت لدى وزارة الخارجية معلومات رسمية عن بعض وقائع فردية ذكرها وقال إنها حصلت فى بعض المراكز والقرى وذكر أسماء لأشخاص معلومين وغير معلومين بالمرة. وذكر أنه وقعت عليهم اعتداءآت من موظفى الأدارة بقصد انتزاع الثقة منهم لمدلى باشا. فكان الجواب مما أضحك أعضاء المجلس.

وقد أخذت بعض الدوائر السياسية التى لها اتصال بزغلول باشا تفهم الرأى العام الأنكليزى أن المصريين مستعدون لأعطاء توقيعاتهم لأى شخص: وأن الموظفين المصريين ليسوا أهلا للثقة لأنهم يضربون مواطنيهم بالكرباج إرضاء لرؤسائهم ولكى يحصلوا على التوقيعات.

وقد سر الاستعماريون لألقاء هذه الأسئلة قائلين إن الموظفين المصريين قساة القلوب ليسوا أهلا لحكم أبناء جلدتهم. ومن اللازم أن يظلوا مرؤوسين بالأنكليز. واستدلوا على ذلك بأن أنصار سعد باشا قد اشتكوا إلى البرلمان من تصرفات الموظفين المصريين. وبذلك جعلوا

العالم يعتقد أنه لاغنى لهم عن الأجانب لتسوية مابينهم من الاختلافات حتى فى ذات الوقت الذى يطالبون فيه بالحرية والاستقلال .

ومما يؤسف له أن مصر والمصريين أصبحت سخرية الصحف الأنكليزية . فقد اغتنم كثير منها فرصة سؤال المستر سوان الخاص بالتوقيعات على الثقة بسعد دون عدلى وجواب المستر هرمسورث من تفوّق عدد تلك التوقيعات على عدد سكان القطر المصرى فأخذت تسخر منا . وقالت «البال مال غازيت» ، بعد إيراد هذه (القصة) ، إن المدققين فى الحساب يشكون من أنهم لايستطيعون التوفيق بين هذه الأرقام . ولكن السياسى القصير الباع هو الذى يرضى لنفسه أن يكون عبدا للأحصاءآت بدلا من أن يكون سيدها . »

وعاد المستر سوان الى إلقاء أسئلته فى البرلمان عن الانتخابات المنوى عملها فى مصر وضرورة القيام بها حالا لمعرفة المؤيدين للوزارة والمؤيدين لسعد باشا . وحول أمور قال إنها وقعت يوم سفر الوفد الرسمى من الأسكندرية استدل بها على عدم تأييد الأمة لعدلى باشا .

ومن البديهى أن المستر سوان أو سواه من أعضاء البرلمان لم يكن بمصر عند وقوع هذه الحوادث ، إن صح أنها وقعت فعلا ، فلا يمكن أن يكون إلا استقاها من مصادر معادية لعدلى باشا .

ورغماً عن الاحتجاجات العديدة على المستر سوان وعلى سعد باشا من أفراد الأمة وهيئاتها فقد استمر المستر سوان فى القاء أسئلته الكثيرة عن مصر فى البرلمان البريطانى : وكانت كل هذه الاسئلة تتعلق بامضاءات الثقة وأورد فى خلالها أسماء بعض القرى والمشايخ والعمد والموظفين الأداريين ممن يجهلهم المصريون أنفسهم . ولكن المستر هرمسورث كان يجيب بأنه يجهل هذه الأسماء . وهو بالطبع لايرد على الاسئلة .

ولعمرى لم يسبق فى تاريخ مصر منذ الاحتلال أن تداخل البرلمان فى مثل هذه المسائل المصرية البحتة . ولسوء الحظ أن يكون الداعى لهذه الحركة نفس المصريين فيؤدى عملهم هذا إلى تعريض كرامة مصر القومية إلى هزؤ العالم المتمدين وسخريته .

ولقد احتج بعض اعضاء البرلمان على التداخل فى شئون مصر الداخلية . فوقف المستر ميلز أحد الأعضاء الأحرار وقال : « إن مصر داخلة فى الأمبراطورية فيحق لنا أن نتداخل فى كل أمورها . »

وهو تصريح خطير لم يدفعه أحد من المجلس بما ينفيه . فيالله من حزازات الصدور كيف تحمل المرء على دوس كل اعتبار فى نظير إرضائها ! !

وعلى أثر ذلك امتلأت صفحات الجرائد بالاحتجاجات على تدخل

البرلمان البريطانى فى المسائل المصرية البحتة وعلى تصريح المستر ميلز . وعلى سعد باشا الذى أوحى إلى المستر سوان بالقاء تلك الاسئلة .

ولكن هذه الاحتجاجات لم تجد نفعاً . حتى ولم تحمل سعد باشا على إنكار قيامه بالايعاز إلى المستر سوان بالقاء هذه الأسئلة التى حطت من كرامة مصر . وأثبتت ، كما يقول الاستعماريون من الأنكليز ، أننا نلجأ للبرلمان الأنكليزى لنشكو اليه مابيننا من خلاف وشقاق .

فلقد أرسل مصطفى بك النحاس سكرتير الوفد المصرى إلى الصحف صورة البرقية التى أرسلها معالى سعد باشا إلى المستر سوان وزملائه فنشرتها الجرائد فى يوم ٩ أغسطس . وهذا نصها :

« باسم الأمة المصرية ، التى أتشرف بالنيابة عنها ، أشكر حضرتكم وحضرات زملائكم المحترمين ، جزيل الشكر على دفاعكم المجيد عن حرية مصر واستقلالها بما نشرتموه فى جريدة المورننج بوست ووجهتموه من الاسئلة الدقيقة فى مجلس النواب إلى الحكومة بخصوص البعثة المصرية ووقائع الأكراه والغش التى ارتكبها عمال الحماية هنا للحصول على الثقة بهذه البعثة التى تألفت بنفوذ السلطة الأنكليزية وسافرت تحت حماية قوتها رغم إرادة الأمة المصرية . وأبدى الاستياء من أجوبة جناب المحترم وكيل وزارة الخارجية الأنكليزية على هذه الاسئلة . تلك الأجوبة التى

تشهد ، بعدم إصابتها ، مصر ومن بها من السكان على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم . خصوصاً الذين شاهدوا منهم سفر تلك البعثة من الأسكندرية ولا عبرة بالاحتجاجات التى أوعز بارسالها من هنا ضدكم . لأن هذه الوقائع منها ماهو مادىّ لايمكن محوه من الواقع . ومنها ماهو رسمىّ سجل فى الدفاتر . ولأن الذين دبروها هم أنفسهم عمال الحماية الذين يرتكبون المظالم تحت إشرافها . ثم يستعملون ، بعد ارتكابها ، من يستضعفونهم شهود نفى لأخفائها . أما من عدا هؤلاء ، وهم مجموع الأمة المصرية ، فهم شاكرون حسن سعيكم . ويرون أن ارتكاب هذه المظالم ثم إخفاءها بهذه الوسيلة ، التى يهزأ بها كل عارف بالحقيقة ، لايترتب عليه إلا تعميق الهوة بين الأمتين البريطانية والمصرية . وأؤكد لكم أن الأحكام العرفية التى تديرها السلطة العسكرية الأنكليزية أصبحت لا وظيفة لها فى البلاد إلا خنق الحرية السياسية التى نصبتم أنفسكم للدفاع عنها . وإرغام الأمة المصرية على تأييد الحماية فى معناها الحقيق . والتنازل عن الاستقلال التام . وهى سياسة محكوم عليها بالفشل . لأن الأمة المصرية مجمعة على الاستماتة فى طلب حقوقها . »

« سعد زغلول »

ألا يرى المنصف فى إرسال هذه البرقية لعضو من أعضاء مجلس النواب الأنكليزى ، تعرض للمسائل المصرية البحتة ، تشجيعاً له على المضىّ

فى هذه الحركة وتأييداً لادعاء مثل المستر ميلز فى قوله : « إن مصر داخلة فى الأمبراطورية » وتصديقاً على جميع التهم التى وجهتها الصحافة الأنكليزية والدوائر السياسية البريطانية إلى المصريين ؟ وهل لايعد إرسال مثل هذه البرقية من الأغلاط السياسية الكبرى الذى كان ينبغى لمثل الزعيم الجليل أن يترفع عنها ؟

ولكن الذين كانوا ينتظرون من معاليه أن يرجع عن خطائه لم يلبثوا أن روعهم مانشرته « لجنة الدفاع عن الحرية السياسية » ؟ ! ! التى يرؤسها حضرة صاحب السعادة فتح الله باشا بركات بالنيابة عن سمو الأمير عزيز حسن . مايأتى :

« اجتمعت اللجنة فى الساعة السابعة من مساء الأحد ٧ اغسطس سنة ١٩٢١ تحت رياسة حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا بالنيابة عن سمو الأمير عزيز حسن وبحضور باقى الأعضاء . وقررت بأجماع الآراء مايأتى :

« أولا - إرسال التلغراف الآتى نصه إلى المستر سوان وحضرات زملائه وإلى الجرائد الانكليزية والمصرية وهو . »

« نشكر حضرتكم وزملاءكم على عنايتكم بالقضية المصرية لما نشرتموه فى جريدة المورننج بوست وبما وجهتموه من الاسئلة فى مجلس

العموم. ونؤكد لجنابكم أنه، لولا وجود الأحكام العرفية والحماية، ما أمكن حمل رجال الادارة على ارتكاب هذه الاعمال ولاتبعهم مصرى واحد. هذا وإننا نؤيد كل ما جاء بتلغراف وكيل الأمة وزعيمها الوحيد سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى. ونتهز هذه الفرصة لاعلان استمرار عدم ثقتنا بالبعثة الرسمية.»

«ثانياً - قررت اللجنة تقديم احتجاج إلى معتمد دولة إيطاليا بمصر على ما جاء بتقرير اتحاد الجالية الأيطالية مما هو ماس بكرامة المصريين ومخالف للحقيقة. وسينشر هذا الاحتجاج بالجرائد.»

«وانفضت الجلسة الساعة التاسعة مساء» «السكرتير»

«أمين عز العرب»

اشتدت الحملة من العقلاء على سعد باشا. وأخذوا عليه سعيه فى تدخل البرلمان الانكليزى فى الامور المصرية الداخلية وتبريره عمله. وكان صاحب السعادة اسماعيل أباظه باشا ضمن من احتج على سعد باشا بمناسبة ذلك. فقام بينهما حوار طويل على صفحات الجرائد انتهى بانقضاض أباظة باشا وأسرته عن سعد باشا.

ولقد ألقى معاليه، بمناسبة عودته من غربته فى مسجد وصيف فى يوم ٢٥ اغسطس، خطابا فى جمع غفير كان ينتظر قدومه فشكر للحاضرين الحفاوة به ثم قال، مبرراً خطته هذه، ما يلى:

« وعلى كل حال فجميع الأمة مقدرة لأخلاصنا قدره . أما ما أراد المعطلون أن يسوؤا به سمعتنا من جهة سيعنا فى توجيه الأسئلة فى البرلمان . والبلاغ الذى نشره أحرار الأنكليز فى بعض الجرائد . والسرور بزعمهم على الحضور إلينا فهو مردود عليهم . لأن أولئك الأحرار ليسوا مستعمرين . ومبادئهم متفقة مع مصالحنا . وهم لا يؤيدون أن يمتد سلطان حكومتهم إلى غير أمتهم . »

ثم قال : « وأغرب من مكابرتهم فى هذا الأمر ما زعموه من أن توجيه تلك الأسئلة فى البرلمان موجب ، من جهة ، لتدخل الحكومة الأنكليزية فى شئوننا الداخلية ، ومن جهة أخرى ، تشويه لسمعة المصريين ويتخذه حزب الاستعمار حجة على عدم أهلية مصر لحكم نفسها بنفسها . وقال بالقضية الأولى من قولهم وكيل خارجية انكلترا أو بعض المحافظين والاستعماريين . ولئن صح هذا القول من فم مستعمر إنكليزى ، دفاعا عن انكليز مصر وعن حريتهم فى التصرف بأمورنا ، فانه هزؤ وسخرية لا يصح أن يصدر من فم مصرى مغلوب على أمره يعلم حق العلم أن حكومته غير مستقلة فعلا . وأن الحماية متغلغلة فى الأدارة المصرية . »

ثم استرسل فى الدفاع ، عن إلقاء هذه الأسئلة فى البرلمان الأنكليزى وعن حضور النواب الأنكليز لمصر لعمل تحقيق ، بما أوتى من فصاحة وحدة ذهن .

ومهما يكن من أمر فان الأقلام أنحت على معاليه بالنقد لهذه الخطة الغريبة الجديدة . خصوصاً وأنه، هو سعدباشا بعينه، الذى كان ينادى وهو فى أوروبا بمقاطعة لجنة ملنر التى حضرت إلى مصر لهذه الغاية نفسها .

مساعى انكلترا أثناء المفاوضات — سبق لنا ان ذكرنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب أن جميع الدول اعترفت بالحماية التى ضربتها انكلترا على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ماعدا إيطاليا فانها ظلت تفكرها إلى هذه الآونة .

فلما رأت بريطانيا العظمى حالة مصر والشقاق المستحكم بين زعمائها . ورأت أن الفرصة سانحة لها أرادت أن تتخذ عدتها فى حالة ما إذا انقطعت المفاوضات بين الوفد الرسمى وبين الحكومة الأنكليزية .

فبينما كنا نراهم يجاهرون باستعدادهم للاعتراف باستقلال مصر التام ، والوفد الرسمى يفاوض فى لندره ، إذ بالحكومة الأنكليزية تبذل المساعى لدى إيطاليا لكى تعترف بالحماية . فعلوا ذلك منتهزين فرصة الخطة التى اتخذها « اتحاد الجالية الأيطالية » بمصر بعد حوادث الأسكندرية . وقيام بعض الأيطاليين بتعضيد هذه الخطة التى تضر بمصر .

على أن هذه المساعى التى عرفت من المصريين جميعاً ، ومنهم القادة ، لم تحملهم على تحويل تيار حملاتهم اليها . إذ كان الواجب فى ذلك الوقت أن تشد الرحال إلى تلك البلاد لمقاومة هذه المساعى الأنكليزية وتوطيد حسن

التفاهم بين الحكومة الأيطالية والرأى العام الأيطالى وبين الأمة المصرية. ولكن المقاومة كانت موجهة من المصريين إلى المصريين . وكانت كل القوى تعمل على هدم فئة من إخوانهم الذين اختلفوا معهم، لا فى المبادىء ولكن، فى الشخصيات .

ومصداقا لما أثبتناه هنا ننقل تصريحا فاه به وزير خارجية إيطاليا المركيز ديلا توريتا أمام لجنة الشئون الخارجية . ونقله إلينا روتر فى أخباره . قال :

«رومه فى ٤ اغسطس ـ صرح المركيز ديلا توريتا ، فى جلسة عقدتها لجنة الأمور الخارجية ، بأن إيطاليا لم تعترف إلى الآن بالحماية البريطانية على مصر . وأنها جعلت الاعتراف بها شرطا لحماية مصالح الجالية الأيطالية وقد بدأت المفاوضات بين إنكلترا وإيطاليا فى هذا الموضوع . »

زيارة بعض النواب العمال لمصر — لم تنبهنا كل هذه الأمور إلى الواجب علينا للأمة والبلاد لنحتاط للطوارىء ونترك مناوأة بعضنا البعض . بل وردت الأنباء فى يوم ١٣ اغسطس بأن سعد باشا وصحبه قد دعوا بعض أعضاء البرلمان الأنكليزى إلى الحضور لمصر لينزلوا ضيوفاً عليه ويعملوا تحقيقاً فى البلاد عن الخلاف القائم بين أقسام الأمة المصرية المختلفة .

ثم ترددت هذه الأشاعة فى ٦ سبتمبر وأكدها سعد باشا نفسه .

واتضح أن النواب الوافدين على مصر هم من (العمال) وأنهم يستعدون فعلا لهذه الرحلة.

وقالت الأنباء إنهم إنما قبلوا هذه الزيارة بدعوة والحاح من سعدباشا الذى يريد أن يثبت للانكليز أنه هو الموثوق به دون عدلى باشا.

وفى الحق إننا لا نرى أنه كانت هناك فائدة تعود على مصر من تشريف هؤلاء النواب المحترمين. لانهم أقلية من أقلية. وهم بالطبع لا ينظرون المسئلة المصرية إلا من الوجهة البريطانية أولا. بمعنى أنهم يهتمون بها ليضعفوا بواسطتها مركز الوزارة البريطانية التى كانت إذ ذاك. وكان هؤلاء العمال يدعونها وزارة أرباب المصالح.

على أن هناك أمراً آخر كان يجب أن لا يغيب عن الاذهان وهو أن اهتمام المصريين بشأن هؤلاء العمال ينفر الأحزاب الأخرى الانكليزية منهم. مثل الاحرار والمحافظين الذين كانوا أعلنوا فعلا تأييدهم لفكرة عقد محالفة بين مصر وبريطانيا العظمى. ولا يخفى أن هؤلاء هم الأكثرية المطلقة فى البرلمان الانكليزى. وينتج من وراء مقابلة المصريين لهؤلاء العمال انضمام الاحرار والمحافظين إلى الأقلية الأخرى وهى الاستعماريون.

ومن جهة أخرى فان هذه العناصر السياسية التى يتألف منها البرلمان الانكليزى تعد حزب العمال حزب ثورة. بل هو نواة البلشفية. فلا

يستبعد أن تتخذ هذه العناصر المعادية لهذا الحزب حفاوة المصريين بهم دليلا على ميلهم للثورة .

ومن العجيب أن قسما عظيما من الشعب المصرى كان احتج على الأسئلة التى ألقاها المستر سوان فى البرلمان عن أمور مصرية داخلية وعدّ ذلك غلطة سياسية كبرى . فهل كان يراد محو أثر هذه الغلطة بغلطة ثانية ؟

ولقد نقل الينا روتر فى أنبائه نبأ من لندره فى ٩ سبتمبر هذا نصه :

« قررت اللجنة البرلمانية المصرية أن يزور فريق من أعضاء البرلمان مصر بقصد درس الحالة السياسية فيها . وهؤلاء الأعضاء هم المستر هرى بارنس . والمستر جاك ميلز . والمستر جون لوسن . والمستر و . بنن . والمستر ج . ا . سوان . والأستاذ سيجان . »

وفى يوم ١٢ منه ورد النبأ الآتى :

« لندن ـ يسافر ، غداً من لندن ، فريق النواب الذين ذكر فى أنباء ٩ سبتمبر الحالى خبر عزمهم على السفر إلى مصر . وقد صرحوا بأن سفرهم إلى مصر ليس بقصد التدخل فى شئونها الداخلية . بل بقصد درس الحالة فيها درساً تبنى عليه نتائج خاصة بالسياسة التى يجب اتباعها لأنماء عاطفة صداقة حقيقية بين انكلترا ومصر . وصرحوا بأنهم ، بصفتهم أنصاراً

إحتفاء سعد باشا بأعضاء البرلمان الانكليزى الأحرار

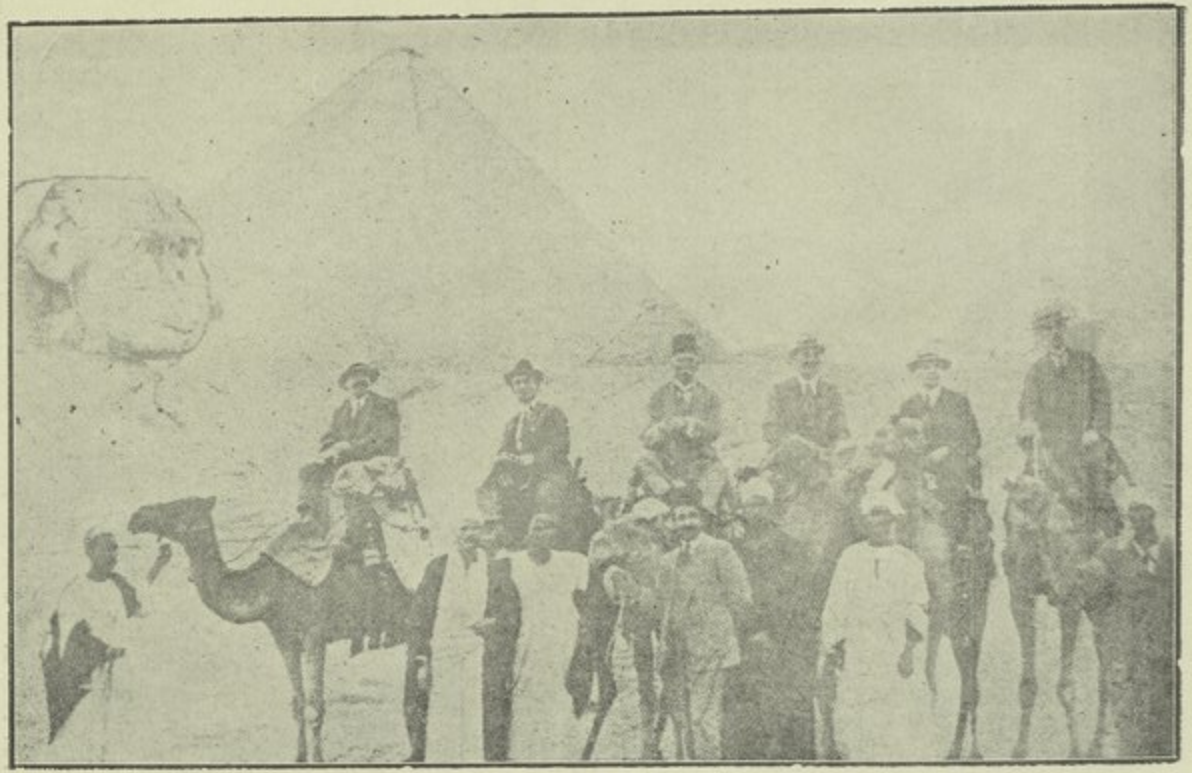

(لوصن) (سيجال) (ميلز) (سعد باشا) (سوان) (لن)

للديموقراطية ، يريدونها للبلدان الأخرى كبلادهم يوافقون على المبادىء الثلاثة التالية : »

« أولا ـ أن للشعب المصرى الحق فى تقرير مصيره والتمتع بالاستقلال التام ، وأن أية معاهدة تشتمل على ضمانات للمصالح المعقولة التى لأنكلترا والجاليات الأجنبية ، يجب أن لاتمس هذا الحق على أى وجه من الوجوه . »

« ثانياً ـ أن المندوبين ، الذين يفاوضون فى عقد معاهدة باسم الشعب المصرى ، يجب أن يختارهم النواب المنتخبون من الشعب المصرى . »

« ثالثاً ـ أنه لأجل ضمان حرية انتخاب هؤلاء النواب ، يجب إلغاء الأحكام العرفية ووسائل الأكراه الأخرى فى الحال . »

ولتبيان قيمة هذا الكلام نورد هنا نصاً لما ألقى من بعضهم فى الاجتماع الذى عقده ، يوم ١٢ ، هؤلاء الأعضاء بمناسبة سفرهم إلى مصر .

فقد قال المستر « برنارد شو » : « إننا أخذنا على أنفسنا عهداً صريحاً بالجلاء عن مصر . ولكننا لم نعين تاريخاً لجلائنا عند ما ارتبطنا به . وعلى ذلك فلنا أن نفى بعهدنا فى أى يوم ، ولو كان يوم القيامة . وبما أن الأمر كذلك . فنحن فى لهف شديد للوقوف على ماهو جار فى مصر ! » فضحك الحاضرون .

فاذا أضفنا هـذا القول إلى تصريح المستر ميلز الذى هو ضمن الأعضاء الوافدين إلى مصر . ألا يتضح أن مجىء هؤلاء النواب الى مصر إن هو إلا مناورة سياسية لاطائل تحتها البتة ؟ .

على أن الانسان لا يكاد يرى فى بلاغهم ، الذى أذاعوه بيانا لبرنامجهم فى هـذه الرحلة ، اختـلافا عن رأى أى انـكليزى آخر . فان أساسه : « توطيد دعائم الصداقة المتينة بين انـكلترا ومصر . » وبمثل هـذا القول قالت لجنة ملنر من قبل وبمثله يقول كل انـكليزى . إلا انهم يريدون منا صداقة مقيدة بتلك الضمانات « المعقولة » للأنـكليز وللجاليات الأجنبية

وليس الخـلاف بيننا وبينهم على الاستقلال فـكلنا مسلم به . إنما الخلاف على هـذه الضمانات التى هى عقـدة العقـد . ويريدونها هم هادمة للاستقلال من أساسه .

لم يأت حضرات النواب المحترمون إلا بتـكرار نغمـة كرزن وملنر وكل وزير وسياسى وكاتب إنـكليزى . والسياسى المحنك يرجع إلى صفحات التاريخ فيقلبها ليتخذ منها عبرة وذكرى .

فعلى السياسى المصرى ، الذى يتولى أمر بلاده ويتصـدى إلى حل مشكلاتها الـكبرى ، أن يرجع إلى أقاويل الساسة الأنـكليز ، التى سمعناها منهم منذ عهد عرابى إلى اليوم ، ليتأكد أن التاريخ يعيد نفسه . وأن الأقوال شىء وتنفيذها بالعمل شىء آخر .

على أنه من يدرينا فربما كان هؤلاء النواب يرمون، بوجوب انتخاب جمعية وطنية لتعيين المفاوضين، إلى غرض آخر وهو جعل الأمه موافقة مبدئياً على عمل هؤلاء المفاوضين لأنها وضعت ثقتها بهم.

وفى الحقيقة إذا كان هؤلاء النواب ليس لهم غرض إلا خدمة مصر لمجرد كونهم « أنصار للديموقراطية وأنهم يريدونها للبلدان الأخرى كبلادهم » ألم يكن الأولى بهم أن يكافحوا، فى إنكلترا نفسها، لنيل هذه الغاية الشريفة. فيطالبون بمنح مصر الاستقلال التام وسحب جنود الاحتلال من ربوعها فوراً. ثم بعد أن يتم لهم ما كافحوا من أجله يتفضلون بزيارة مصر بصفتهم ذوى اليد الطولى فى إنالة البلاد مبتغاها. وينزلون ضيوفاً على الأمة مرحباً بهم وموسعاً لهم. لا ضيوفاً على حزب مخصوص ؟.

هذا ولقد كان المستر بلنت، المعروف فى مصر، قد دعى إلى حضور حفلة تكريم هؤلاء الأعضاء التى سبق لنا ذكرها. فكتب لرئيس الحفلة الخطاب التالى فى ١٠ سبتمبر :

« عزيزى المستر لانجدول دافز »

« آسف لأن حضورى أى أجتماع، لأى غرض كان، مستحيل علىّ. وإلا لما كان أشرح لصدرى من حضور اجتماعكم الذى سينعقد يوم

١٢ الجارى وتعرّفى بأصدقائكم الذاهبين إلى مصر . وأخشى أنه ليس من السهل أن تحصلوا على معلومات أكثر مما قدمها وفد زغلول باشا مدة وجوده فى لندره فى الربيع الماضى . ولا أرى أن اسمى يستطيع الآن أن يساعدهم . لأن كل اتفاقية ودادية بين حكومتنا ومصر يجب أن يعترف فيها باستقلالها وأن يسحب منها جيش الاحتلال . وهذا ، كما أعتقد ، يحقق جميع الأمانى الوطنية . ومتى تحقق هذا فاننى أؤيدها لأنى أعتقد أن هذه الأساسات يجب أن تكون دعائم الاتفاقية . وأن جميع الأحزاب متحدة ، كما أظن ، فى هذا . ومن واجب رجال البرلمان النزيهين أن يدفعوا حكومتنا إلى النظر فى هذا وبحثه . هذا ما كنت أقوله لو كنت حاضراً اجتماعكم . »

« المخلص »

« بلنت »

أليس فى هذا الكتاب دليلا على صدق نظريتنا بالنسبة لحضرات الأعضاء المحترمين ؟

أخيراً وصل خمسة من النواب المحترمين إلى الأسكندرية يوم ١٩ سبتمبر . أما السادس ، وهو الميجر بارنت ، فقد وصل فيما بعد . ولما وصلت الباخرة التى تقلهم إلى الميناء استقلوا « اللنشات » فأخذ عمال « ورش الفنارات » والمستخدمون يهتفون لمعالى سعد باشا وللحرية وللاستقلال التام وللأعضاء الأحرار . وبعد أن نزل النواب إلى الرصيف

حيوا الحاضرين . ثم تقدم اليهم وفد من جمعية أمهات المستقبل . وقدمن لكل واحد منهم باقة من الزهور . ثم هتفن للرئيس ولأعضاء البرلمان وبعد ذلك استقل الضيوف السيارات التى كانت مهيأة لهم إلى فندق سافوى يحيط بهم جماهير الهاتفين لمالى سعد باشا . وكان الطريق ، من الترسانة إلى آخر شارع فرنسا ، مزدحماً . وكذا الشوارع المؤدية إلى الفندق والكل يهتفون لسعد باشا وللأعضاء الأحرار .

وقد أقيمت لهم حفلة استقبال شائقة فى فندق سافوى تبودلت فيها الخطب من المحتفلين ومن النواب أنفسهم .

ولكن البوليس أصدر أوامره بمنع المظاهرات . وأخذ يراقب تنفيذ هذه الأوامر بشدة . وكانت السيارات المدرعة الأنكليزية تطوف الشوارع وتمر أمام الفندق .

ثم سافروا إلى القاهرة فوصلوها فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢١ بعد أن تفرجوا على الأسكندرية . فكانت الشوارع مزدحمة بالناس يحيونهم . فذهب الأعضاء توّا إلى منزل سعد باشا وبقوا فيه إلى الساعة السابعة ثم قصدوا فندق شبرد .

وبوصولهم كثر ورود البرقيات التى تتضمن الثقة بسعد باشا . كما تواترت برقيات الاحتجاج على حضور حضرات الأعضاء المحترمين إلى مصر وتدخلهم فى شئونها الداخلية .

ومن ثم أخذ سعد باشا يطوف بهم الأحياء الوطنيـة فتقام لهم فيهـا الزينات الفاخرة وترفع لهم الأعلام إجـلالا وتعظيما . وتزدحم الشوارع بالهاتفين لسعد باشا ولضيوفه .

دعوة أهالى الغربية إياهم ومنع السلطة سعد باشا من السفر الى طنطـا —

ولقد حضر وفد من مديرية الغربية يدعو سـعد باشا وضيوفه المحـترمين إلى زيارة مدينة طنطا . وأبلغ معاليه أنهم أقاموا لهم حفلة استقبال باهرة . وأعدوا لهم وليمة حوت كل مالذّ وطاب .

فأجاب سعد باشا وأجاب النواب (العمال) الدعوة واعتزموا السفر يوم ٢٣ سبتمبر الى طنطا .

وبينما هم يستعدون لهذه الرحلة الطيبة إذ أبلغ قلم المطبوعات الصحف ظهر يوم ٢٢ سبتمبر البلاغ التالى :

« قررت السلطة العسكرية عـدم التصريح لمعالى سعد زغلول باشا بزيارة طنطا فى الميعاد الذى كان معينا لذلك فى ٢٣ سبتمبر . محافظة على الأمن العام . »

وقد تبودلت بين معالى سعد باشا وحضرة صاحب السـعادة وكيل الداخلية الـكتب التالية :

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« أتشرف بأن أخبر معاليكم بأنى كلفت من السلطة المختصة بأن أبلغكم أن زيارتكم لمدينة طنطا ، غدا مع حضرات أعضاء البرلمان الأنكليزى فى الظروف الحاضرة ، يترتب عليها إخلال بالنظام واضطراب للأمن العام . ولذلك فانى أعلنكم ، مع الأسف ، بأن هذه الزيارة لا يمكن التصريح بها . وأرجو معاليكم العدول عنها . وتفضلوا بقبول احتراماتى . »

« ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ » « وكيل الداخلية »

« أحمد على »

فردّ عليه معالى سعد زغلول باشا فى نفس اليوم بما يلى :

« حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية »

« أتشرف بأن أخبركم أنى مستعد لعدم زيارة طنطا إذا كنت أعرف تلك السلطة المختصة التى كلفت سعادتكم بابلاغى هذا المنع . ولا أعرف بأن هذه الزيارة تقتضى تصريحاً خاصاً من أية سلطة كانت لأنى أعرف أنى لست ممنوعاً من زيارة أى مكان كان فى القطر المصرى . حتى ألتمس تصريحاً خاصاً بها . ولا أعترف بأن هذه الزيارة تخل بالنظام أو توجب اضطراب الأمن العام مادام البوليس لا يتدخل فيها . ومادام يسير على النظام الذى سار عليه بوليس مصر أمس . وربما ترتب على هذا المنع إحراج صدور الناس وإخراجهم عن حالة السكينة التى هم متلبسون بها الآن . وعلى كل حال فانى أتخلى عن كل مسئولية تنجم عن هذا المنع . »

« وفى انتظار بيان هذه السلطة التى منعت أقدم لكم احترامى . »

فأجابه حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية بما يلى :

« رداً على إفادة معاليكم ، التى تستفهمون بها عن السلطة المختصة المنوّه عنها فى خطابى المؤرخ اليوم ، أتشرف بأخبار معاليكم بأنها السلطة العسكرية . »

« وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى »

ورغما عن تهديد سعد باشا ، فى خطابه لوكيل الداخلية من توقع « أنه يترتب على هذا المنع أحراج صدور الناس وإخراجهم عن حالة السكينة » ، فقد قرر معاليه الامتناع عن الذهاب إلى طنطا دون أن يقع أى أمر من هذا القبيل . أضف إلى ذلك أن النواب الأنكليز كانوا اعتزموا السفر مع باقى أعضاء الوفد إلى طنطا لشهود ما أعد لهم من الحفاوة والتكريم . ولكنهم ، على أثر تناولهم الشاى فى مساء يوم ٢٢ سبتمبر عند جناب الجنرال كونجرين القائد العام للقوات البريطانية فى مصر والذى كان يتولى إدارة الأحكام العسكرية بالنيابة عن اللورد اللنبى لغياب الأخير فى انكلترا ، عدلوا عن هذه الزيارة فذهبت الحفلة إدراج الرياح .

ولقد كتبت جميع الصحف البريطانية تقريباً مخطئة بل ذامة زيارة هؤلاء النواب لمصر . وقال بعضها إنه كان هناك فرق عظيم بين عقليتهم

وعقلية من كانوا يستمعون خطبهم حينما احتفل بهم فى الأسكندرية. حيث كانت تلك الخطب تدعو إلى الاشتراكية .

وفى يوم ٢٧ سافر سعد باشا والذين فى ضيافته إلى بورسعيد فى قطار خاص قام الساعة العاشرة صباحاً . فاحتفل بهم فى محطة القاهرة وفى المحطات التى مروا بها أجل احتفال . أما فى بورسعيد فكانت الحفاوة بهم بالغة حدّها .

ثم سافروا فى اليوم التالى إلى المنصورة. وهناك اختلط الهتاف فكان البعض يهتف لهم والبعض يهتف ضدهم حتى فى نفس الصيوان الذى أعدّ لاستقبالهم .

وفى يوم ٢٩ أقام سعد باشا لضيوفه وليمة فى فندق شبرد بلغ عدد الذين دعوا اليها نحو ثلاثمائه مدعوّ من أعيان القاهرة والأقاليم .

فبعد أن تناولوا العشاء وقف سعد باشا خطيبا . فرحب بأعضاء البعثة ضيوفه وشكرهم على خدمتهم للقضية المصرية . وذكر مزاياهم ومناقبهم . وعدّد وجوه النفع لمصر من الخدمة التى يمكن أن يقوموا بها والمساعدة التى فى استطاعتهم أن يساعدوها بها فى بلادهم . ثم وقف المستر « إن » فشكر سعد باشا . ثم قال : « إن الذين يشتغلون بالمسائل السياسية يجب أن يزوروا البلاد الأجنبية حتى يعرفوها . فنحن نشكركم على أنكم خوّلتمونا الفرصة لبلوغ هذه الغاية . » الخ ما قاله .

خطبة المستر بارنس — وتلاه المستر بارنس فقال فى عرض خطبته عن استنكار تدخلهم فى شئون مصر الداخلية :

« فلم يبق إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية. ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل فى شئون مصر الداخلية ؟ أليست المسئلة مما يهم انكلترا ؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومة الأنكليزية ، كل سنة ، الميزانية لنوافق عليها ؟ وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الأنكليزى فى مصر ؟ إن جميع هذه الأقوال والاعتراضات التى يبدونها هى لغو وهذيان . والحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو فى مصلحة انكلترا قبل غيرها . فانه متى تلتم حريتكم ، وألقيت أعباء إدارتكم الداخلية على أعناقكم ، تضطرون أن تقوموا أنتم بها . وأن تريحونا نحن منها . فعندنا من هذه الأعباء والهموم ما يثقل كاهلنا ويستغرق كل جهدنا وقوتنا . »

قال جنابه هذا القول فى حضرة سعد باشا وأعضاء الوفد فصفقوا له تصفيقاً طويلا . دليلا على أنهم متفقون معه فى الرأى . موافقون على ما جاء بخطبته من الأقوال السياسية الخطيرة التى لو قيلت من سوى ضيوف سعد باشا لقامت الدنيا . وتبارى الناس فى إرسال الاحتجاجات على أقوال من فاه بمثل هذا الحديث .

ولكن حضرات الأعضاء المحترمين. ظلوا موضع التجلة والاحترام. ورسم حضرة صاحب المعالى سعد باشا خطة سياحة له ولحضراتهم فى الوجه القبلى حتى يتموا جوب القطر المصرى بأكمله. وكان برنامج هذه الرحلة، حسب البيان الذى تلقته مصلحة السكة الحديد من أحد أعضاء لجنة الوفد المركزية (١) من أهالى الوجه القبلى، أنهم يسافرون فى ٧ اكتوبر الساعة ٩ صباحا إلى أسيوط. ومنها فى اليوم التالى إلى مديرية جرجا ثم يرجعون فى ٩ اكتوبر إلى بنى سويف. ويبرحونها فى ١٠ منه إلى الفيوم ومنها إلى القاهرة فى اليوم نفسه.

ولكن حضرة سكرتير الوفد نشر فى يوم ٢ أكتوبر البيان التالى:

«اضطرت الضرورة ضيوفنا النواب إلى العودة لبلادهم يوم ٧ الجارى كما أعلنوا من قبل. وكان الرئيس مع ذلك عازماً على أن يسافر، مع زملائه، إلى المديريات التى تفضلت بدعوته. ولكن اشتداد المرض على حرم حضرة صاحب السعادة الفريق اسماعيل سرهنك باشا، شقيقة حرم معالى الرئيس، حمله على أن يؤجل هذه الزيارات إلى ما بعد شفائها. وقد أحطنا حضرات الداعين بذلك. راجين من الله، سبحانه وتعالى، أن لا يطيل أمد هذا التأجيل.»

---

(١) هو فخرى بك عبد النور

هذا ولقد كان هؤلاء النواب قابلوا نحو ثلاثين من الأنكليز غير الموظفين المقيمين بالقطر المصرى فى يوم ٣ أكتوبر . وجرت بينهم مناقشة طويلة لمعرفة آراء الجالية الأنكليزية فى مصر . فانحصرت الأسئلة فى نقط ثلاث وهى :

الأولى ـ هل رأى الجالية البريطانية أن جمهور المصريين يطلبون الاستقلال التام ؟

الثانية ـ ماهو مركز سعد باشا زغلول من حيث هذه الرغبة فى الاستقلال ؟

الثالثة ـ ما هى الخطوات التى ترى الجالية البريطانية وجوب اتخاذها لتحقيق أمانى المصريين ؟

فكان رأى الحاضرين فيما يتعلق بالسؤال الأول أن ٨٠ فى المائة من المصريين ليس لهم رأى ما فى الموضوع . وأعربوا عن رأيهم كذلك أن هذه الثمانين فى المائة من الأمة أشد مايكونون لينا . وأن شخصية قوية ، تؤثر فيهم ، يمكنها أن تسيطر على إرادتهم .

أما من حيث السؤال الثانى فكان الرأى أن سعد باشا زغلول وراءه ، بلا شك ، أغلبية كبيرة من المصريين . ولكن الحاضرين أرادوا أن يوضحوا أن السؤال الثانى لاينفصل عن الأول . لان جمهور المشايعين

لزغلول باشا ليس لهم رأى فى المسئلة السياسية . فهو لا يمثل البلاد . ولكن الأغلبية تمثله . وكل سياسة يرى أن يختطها فلا يمليها عليه أتباعه وإنما يؤيدونها مع هذا .

وأما عن السؤال الثالث فقد رغب الحاضرون أن يبينوا أنهم ، من حيث المبدأ ، يؤيدون مايطلبه المصريون من الاستقلال التام . ولكن من رأيهم أن مثل هذا الاستقلال لا ينبغى أن يمنح إلا بعد أن يصبح المصريون أهلا له - ومن رأى الحاضرين أن الوقت لم يحن بعد .

ولقد نشرت جريدة الأهرام مقالا للدكتور محمد حسين هيكل تحت عنوان : « ماذا عملت لجنة المستر سوان » رأينا أن نلخصه هنا إتماماً للفائدة . قال :

« جاءت هذه اللجنة إلى مصر . وصرحت أنها ترمى بمجيئها إلى أمرين : فأما الأول فالصلات التى تتعاقد عليها مصر وانكلترا . وأما الثانى فالنظر فى أن يكون المفوضون ممثلين لرأى البلاد . وأن ينتخبوا . وأن تتم الانتخابات فى جو حرّ ليس فيه الأحكام العسكرية . »

« والمسئلة الأولى هى الموضوع . وأما الثانية فهى الشكل . والأول أهم من الثانى ولاشك . »

« فماذا عمل أعضاء اللجنة بالنسبة للموضوع ؟ لم يجر ذكر الموضوع على ألسنتهم بالمرّة . لأنهم لم يقولوا لنا هل هم عدلوا عن التمسك بالضمانات

لمخالفتها ، مخالفة قطعية ، لكل المبادىء الاشتراكية . ولأنها ليست — على كل صورة تخطر على بال أى انسان — إلا من باب تحكم القوى فى حق الضعيف . واستغلال أرباب الأموال ، من حملة الأسهم المصرية ، للأمة المصرية كافة . أم أنهم متمسكون بها حرصاً على مصالح الأنكليز ولو أدى ذلك إلى دوس حقوق المصريين ؟ »

« وإذا كانوا تمسكوا بمبدإ الضمانات . فانهم لم يخبرونا ما الذى يرونه فيها معقولا . أو أقل فداحة فى ظلمه من سواه ؟ وهل هم يقرّون وجود النقطة العسكرية والمستشار المالى لحماية حملة الأسهم الأنكليز وغيرهم ؟ وهل يرون تتبع مصر إلى انكلترا فى جميع الحروب أم هم ممن يسعون إلى إبطال الحروب طبقاً لمبادئهم المشهورة ؟ وما إلى ذلك من تلك الضمانات التى يتمسك بها المفاوضون من أبناء جلدتهم . »

« وإنا لنتولى الأجابة عنهم : إلا وأنهم لايستطيعون الأجابة على شىء من ذلك . لأنهم إنكليز قبل كل شىء . والأنكليزى مؤيد لسياسة بلاده قبل كل شىء . بغض النظر عن مبادئه التى لا يتعدى انتشارها حدود بلاده . ولايستطيع أن يعين أجنبياً على بلاده ، إنتصاراً لهذه المبادىء ، مهما يكن ذلك الأجنبى محقاً فى طلباته عملا بالمبدإ الوطنى المعروف : (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوما) . »

« ألا نرى هؤلاء الاشتراكيين والعمال ، وهم فى انكلترا . وقد اعتزموا السفر إلى مصر ، قد نشروا على العالم أنهم لا يقصدون التدخل فى أمور مصر الداخلية . وأنهم أكدوا هذه النية وهم فى الأسكندرية. فلما وصلوا إلى القاهرة ، ورأوا ما رأوا من عظمتهم وسلطتهم الواسعة فى مصر . وأن يدهم هى العليا فيها ، عادوا يقولون - كما صرح الميجر بارنس فى خطبته - : (لم يعيبون علينا أن نتدخل فى أموركم الداخلية ونحن نتدخل فيها منذ أربعين سنة ماضية ؟) أليس هذا هو قول الأحرار منهم والمحافظين والاستعماريين ؟ »

« ألا يصح لنا ، بعد ذلك كله ، أن نقول إن لجنة المستر سوان إنما مثلت فى مصر رواية مضحكة (إنكليزية مصرية) تذكرنا بقول أبى الطيب :

« وكم ذا بمصر من المضحكا ت ولكنه ضحك كالبكاء »

وفى ٥ أكتوبر أقام عمال السكة الحديد الكهربائية بمصر الجديدة (المترو) حفلة لتكريم الضيوف العمال فى فندق هليوبوليس. خطب فيها بعض العمال المصريين ثم خطب سعد باشا فرد على أقوال انكليز مصر من غير الموظفين الذين أبدوا آراءهم عن المصريين وأمانيهم حين اجتماعهم بالنواب العمال . ثم انتقد الحكومة فى تصرفاتها معه .

وفى مساء يوم ٦ أقامت لجنة الدفاع عن الحرية السياسية ، التى يرؤسها الأمير عزيز حسن الذى ينوب عنه حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا لوجود الأول خارج القطر المصرى مبعداً عنه ، حفلة لتكريم هؤلاء النواب . وكانت حفلة الوداع لحضراتهم . وقد دعى اليها مئات من وجهاء القطر وأعيانه ومندوبى اللجنة فى المديريات وبعض المحامين والأطباء والقضاة والتجار وغيرهم . وحضر الحفلة معالى سعد زغلول باشا .

فألقى حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا خطبة طويلة مودعا فيها النواب ومتمنيا لهم سفراً طيبا . آملا أن يخدموا مصر الخدمة المرجوة منهم . وتتابع بعده الخطباء . وفى النهاية قام المستر « لن » وألقى خطبة التوديع شكر فيها المصريين وسعد باشا على ما لقوه منهم من الحفاوة والأكرام . ثم قال إنه سيخدم القضية المصرية بكل ما فى وسعه هو وزملاؤه فهتف له المدعوون . ثم ختم الحفلة سعد زغلول باشا بخطبة رنانة .

سفر النواب العمال — وفى يوم الجمعة ٧ اكتوبر سافر النواب الانكليز من القاهرة فودعهم على المحطة جمهور كبير وألقى بعض الطلبة الخطب . وهتف الجميع لمعالى سعد باشا وللأحرار . وسافر معهم فى ذات القطار حضرات واصف غالى بك وسينوت حنا بك وعاطف بركات بك مندوبين من قبل معالى سعد باشا لمرافقتهم حتى الباخرة .

وكانت محطة طنطا غاصة بالناس حين وصول القطار اليها فحيوهم بالهتاف لهم ولسعد باشا . ووجه المستر سوان كلمة شكر المحتفلين لما لقيه هو وزملاؤه من حفاوتهم وتمنى لمصر استقلالها الذى تنشده . وتكلم بعده المستر « لوسن » فقال « أن شعباً كالشعب المصرى لا بد أن ينال استقلاله لأن ذلك حق من حقوقه . »

وودع النواب فى الأسكندرية بمثل ما قوبلوا به من الحفاوة والاكرام.

ثم أرسلوا إلى معالى سعد باشا قبل مبارحتهم الأراضى المصرية الكتاب الآتى :

« الأسكندرية فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ . »

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا . »

« فى لحظة قيامنا إلى إنكلترا ، نريد أن نعبر لمعاليكم ، وللأمة المصرية بواسطتكم ، عن شكرنا الفائق على ما أظهرتم واظهرت لنا ، مدة إقامتنا القصيرة ، من حسن الضيافة وجميل الحفاوة . »

« ونسأل الله ان يحفظ لكم صحتكم حتى تواصلوا جهادكم إلى أن تروا مصر متمتعة بحريتها واستقلالها التام . وهو ما يبتهج له ، فى يقيننا ، كل من يغار على مصالح أمته الحقيقية من الأنكليز والمصريين على السواء . »

« لِن . لوسن . ملز . سوان . بارنز . »

« سيجال : سكرتير . »

ثم أرسلوا برقية إلى عمدة أسيوط يعتذرون فيها عن عدم إجابة دعوة أهالى المديرية لاضطرارهم إلى العودة لبلادهم بمناسبة قرب افتتاح البرلمان الأنكليزى .

ولما وصل هؤلاء النواب إلى بلادهم نشروا فى أواخر أكتوبر تقريراً عن رحلتهم فى مصر . وأشار اليه روتر فى أنبائه البرقية بما يلى :

« لندن فى ٢٨ أكتوبر - إن النواب العمال الأربعة فى البرلمان والنائب الحر، الذين عادوا من مصر عقب زيارة غير رسمية . وقفوا فى انتهائها على الحالة فى مصر ، يؤكدون أن الاستقلال التام حق للمصريين بشرط عقد معاهدة تصون مصالح انكلترا والأجانب . وهم يشيرون أيضاً بالغاء الحكم العرفى ويحضون الحكومة البريطانية على أن تشير على رئيس الوزارة بأجراء الانتخابات فى الحال . » اه

فزيارة هؤلاء النواب لمصر التى كلفت الأمة أموالا طائلة لم تأت بنتيجة أكثر مما يقوله الأحرار والمحافظون بل الاستعماريون من الانكليز بشأن التسوية المراد عملها للعلاقات المنتظرة بين مصر وبريطانيا العظمى .

ولقد قال مراسل « الأيفننج نيوز » تعليقاً على التقرير الذى نشره هؤلاء النواب : « إنه يتضمن معلومات جديدة لم يقف عليها أحد .

ولكنها معلومات سطحية عن الحالة الحاضرة فى مصر . وقد قطع هؤلاء السياسيون الذين يجوبون الأرض ألوفا من الأميال فى أسابيع قليلة ثم عادوا بآراء أدركت من قبل . وسيقع ندؤاهم الأخير سطحياً على مسامع الأنكليز لأنهم يعاملون الفلاحين المصريين الأميين سياسياً كما لو كانوا مثل طبقات عمالنا الذين قضوا زمنا طويلا فى التمدن والحضارة . وهذه الغلطة هى التى ارتكبها (لنين) . والتى تعانى روسيا اليوم من أجلها ماتعانى . فليس هناك مايدعو الى تكرار ماوقع فى روسيا بمصر . »

وهكذا انتهى آخر فصل من هذه الرواية التى مثلت على أرض مصر وأسدل الستار الختامى على مسرح الحوادث موقتاً ريثما تعد الأقدار مأساة أخرى مفجعة رسمت خطتها المنافسات الضائعة وذوات الصدور التى تتأجج نيرانها بين الضلوع . سلسلة من الروايات لايدرى أيها آلم للنفوس . ولا أيها يكون لها أسوأ الأثر فى سير القضية الكبرى قضية الجميع !

مساعى التوفيق بين سعد باشا والقصر السلطانى — هذا ولقد أراد بعض الغيورين على مصر أن يضع حدّا لهذه الروايات المؤلمة المضيعة لكرامة مصر والمصريين والتى لا طائل تحتها فسعى لدى عظمة السلطان لدعوة سعد باشا اليه وتقريبه من عظمته .

ولم يذع نبأ هذه المساعى فى الجرائد المحلية حتى نقله الينا مكاتب

الأهرام الخصوصى بلندره فى برقية أرسلها الى جريدته فى ١١ اكتوبر ردد فيها ما نشرته جريدة « المورنن بوست » بهذا الشأن . قال :

« لندن فى ١١ أكتوبر — نشرت جريدة « المورنن بوست » تلغرافاً لمراسلها فى القاهرة قال فيه : إن الأدوار السياسية التى مثلت فى بضعة الأيام الأخيرة كانت رواية صغيرة محتوية على بعض العناصر الهزلية . فقد زار مظلوم باشا أخيراً عظمة السلطان . وأبدى له أن الوقت مناسب للاتصال بين عظمته وزغلول باشا . فأجاب عظمته بأنه لن ينظر فى هذا الأمر حتى يزوره زغلول باشا كما يزوره سائر الأعيان . وقد كان الزغلوليون يعتبرون عيد الجلوس السلطانى فرصة مناسبة لظهور زغلول باشا فى السراى . وبناء عليه زار نقيب المحامين عظمة السلطان وأشار لعظمته بأن عظمته ربما كان يرغب فى دعوة زغلول باشا إلى السراى بهذه المناسبة السعيدة . فأجاب السلطان بأن الخطوة الأولى يجب أن تكون من طرف زغلول باشا . وكانت الجرائد الزغلولية، فى بضعة الأيام الأخيرة، تجتهد اجتهاداً عظيماً فى التأكيد للجمهور أن زغلول باشا على ولاء للسلطان وأن كل ما كان موجوداً من أنواع الخلاف كان متعلقاً بشىء واحد وهو الطرق الموصلة الى تحرير مصر . ويتهم زغلول باشا بالافتراء كل من يقول غير ذلك . ولكن عظمة السلطان لم ينس موقف زغلول باشا فيما سبق . »

« وقد أقام رئيس الوزراء بالنيابة حفلة بالاسكندرية ، تكريماً لعيد الجلوس السلطانى ، حيث أخبر موظف كبير من السراى كبار الحاضرين أن السلطان مصمم على أن لا يعرّض كرامته بمحاولة الاتفاق مع زغلول باشا . . . . »

وفعلا أخفقت هذه المساعى فى النهاية حيث لم يرض سعد باشا بأن تكون الخطوة الأولى للتوفيق من ناحيته . وكان امتناعه ليس له مبرر .

سياحة سعد باشا فى صعيد مصر — عدل سعد باشا عن السفر فى قطر السكك الحديدية . فاستأجر له الوفد باخرة نيلية ليطوف بها أرض الصعيد ويقوم فيها برحلته التى كان اعتزم على القيام بها مع أصدقائه النواب الأنكليز وسبق لنا الاشارة إليها .

إلا أنه لما كان سير الباخرة أبطأ من سير القطار الحديدى . فقد اضطر الوفد إلى تغيير منهج السفر فجعله كالآتى :

تسافر الباخرة من الجيزة صباح يوم ١١ أكتوبر فتبيت فى بنى سويف . ثم تصل إلى أسيوط صباح يوم الجمعة . وتبرحها صباح يوم ١٥ . وتبيت فى النخيلة . ثم تقصد سوهاج يوم ١٦ . ثم تصل يوم الأثنين ١٧ إلى جرجا فيزور معالى الرئيس نخرى بك عبد النور . ثم تصل الباخرة إلى قنا يوم ١٨ . وإلى الأقصر يوم ١٩ . وعندها تنتهى الرحلة .

وفعلا سافرت الباخرة من الجيزة صباح يوم ١١ . فاتخذت الحكومة جميع الاحتياطات لمنع الاحتكاك بين الزغلوليين وغيرهم بأن منعت المظاهرات قطعياً .

وهكذا استمرت الباخرة فى طريقها دون أن يحدث حادث يستلفت الأنظار سوى أن حضرة الأستاذ أمين عز العرب أرسل شكوى ، نشرتها الصحف ، من أن رجال الأدارة فى مديرية المنيا منعوا الناس من الوقوف على شاطىء النيل لتحية سعد باشا .

مبدأ الشر فى هذه الرحلة — ولقد مرت الباخرة بملوى (مديرية أسيوط) ظهر يوم ١٣ فقوبلت بهتاف الكثيرين ، ممن كانوا على الشاطىء ، لدولة عدلى باشا . ووصلت مساء إلى ديروط لتبيت فيها . فاستقبلها بعضهم برفع الرايات السوداء . وهيل الأتربة فى الهواء إعلاناً لسخطهم .

فغضب سعد باشا جد الغضب لهذه المقابلة . وقيل أنه صرح لأحد زائريه من أهالى ديروط بأنه لو كان يتوقع أن استقباله سيكون على هذه الصفة لما برح القاهرة .

فاجعة أسيوط — أقلعت الباخرة من ديروط قاصدة أسيوط التى كانت دعته لزيارتها وأعد الأهالى فيها سرادقاً فخماً لضيافته ومن معه وأقاموا له الزينات . فوصلت الباخرة أسيوط فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٤ أكتوبر .

وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت قوس نصر . وأقامت زينة حـلاة بالجنود والأعلام والورود والرياحين . على مرسى شركة (كوك) .

فبمجرد وصول الباخرة حصل خلاف بين المنادين بحياة عدلى باشا والهاتفين بحياة سعد باشا . فكانت النتيجة أن هدم العدليون قوس النصر وجميع معالم الزينة . ثم أطلقت بعض أعيرة نارية .

وكانت فتنة صغيرة . وكان ذعر وتدافع وتضارب . وكانت ضوضاء وارتباك عام . ولم يستطع رجال الحفظ امتلاك ناصية الحال . فهوى من هوى إلى النيل . وأصيب الكثير بضربات الهراوات وبمقذوفات البنادق والمسدسات . فلم يسع الباخرة التى تقل سعد باشا ، ورجاله الذين كانوا يحتفلون بمقدمهم ، إلا أن تتحول إلى الشاطىء المقابل .

ولقد بلغ عدد الجرحى خمسة وعشرين . وأصيب ثلاثة من خفراء الحكومة بعيارات نارية ومثلهم ثلاثة من الأهالى كذلك وغرق ثلاثة . وقد أرسل بعض قناصل الدول برقيات إلى وكالاتهم السياسية يقولون فيها : « إن زيارة سعد باشا لأسيوط ، رغم معارضة بعض الأهالى لها ، تعرض الأمن للخطر . فاعملوا الواجب للمحافظة على أموال رعايانا وأرواحهم . »

وقيل إن ثلاثة ممن أصيبوا بالأعيرة النارية توفوا .

ولما تحولت الباخرة الى الشاطىء الشرقى لمدينة أسيوط ، وفى نحو الساعة السادسة مساء ، صعد إلى الباخرة ضابطان يحملان إلى معالى سعد زغلول باشا ، من حضرة محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام والذى كانت الحكومة أرسلته خصيصاً لمراقبة هذه الرحلة ، الرسالة الآتية :

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« أتشرف بأن أخبر معاليكم ، مع الأسف الشديد ، أن الحالة هنا أصبحت فى اضطراب شديد بسبب الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم . وأصيب فيها كثيرون . ويخشى على الأمن العام إذا نزلتم معاليكم إلى البر ولذا أرجوكم العدول عن هذه الزيارة لحين صدور أوامر الوزارة التى أبلغتها الحالة . »

« وتكرموا بافادتى . وتفضلوا بقبول فائق احترامى . »

« الأمضاء »

« أسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ الساعة ٦ مساء . »

فرد عليه معاليه بما يأتى :

« حضرة صاحب العزة مراقب الأمن العام »

« رداً لخطاب عزتكم بتاريخ اليوم . أتشرف بأن أخبركم بأن الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم ارتكبها رجال تهاون البوليس فى دخولهم

مسلحين وفى إيواء بعض المنتمين للوزارة لهم . إذ هم الذين تحرشوا بالمحتفلين العزّل وضربوهم . وأغرقوا بعضهم . وأطلقوا عليهم النيران . كما أطلقها البوليس أيضاً وهدموا الزينة . وإنى متأكد أن البوليس لو عامل هؤلاء كما عامل غيرهم لما وقع شىء يؤسف عليه . ولا يمكن أن يقع إذا كان البوليس قائماً بواجباته . لأن أولئك الرجال قليل عددهم . وليسوا من المدينة بل هم غرباء عنها . واستحضروا خصيصاً لتلك الغاية السيئة وكان من السهل ، ولا يزال من السهل ، منعهم عن دخولهم . أو القبض عليهم بعد ارتكاب ما ارتكبوا من الآثام . ولقد أفرغ أهل المدينة وسعهم فى إعداد معدات الاستقبال . وهم يجتمعون فى الشوارع وفى مكان الاستقبال منتظرين . والامتناع عن زيارتهم يحرج صدورهم . وقد يترتب عليه مالا تحمد عواقبه . ولهذا نأسف لعدم إمكان إجابة رجائكم . وأرى من الضرورى الاستمرار فى إجابة دعوتهم . ملقياً كل مسئولية على المكلفين بحفظ الأمن فى هذه المدينة . واقبلوا تحياتى . »

« الأمضاء »

الباخرة نوبيا بأسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١

صمم سعد باشا على النزول إلى البر تجنباً لأحراج صدور المحتفلين به ولم يشأ أن يصغى لما أشار به مراقب الأمن العام . ولكن بدر الدين بك لم يدع معاليه ينفذ تصميمه ففى الساعة السابعة صعد إلى الباخرة قومندان

الأورطة الثانية التى كانت معسكرة من قبل بالمدينة وأبلغ معاليه أن حضرة صاحب السعادة المدير أمره بمنع معاليه من النزول الى البر ريثما يحضر حكمدار البوليس لتنفيذ المنع بالقوة .

ولم تمض برهة حتى حضر الحكمدار وطلب من معاليه شفوياً عدم النزول إلى المدينة . فرفض الطلب حتى يصله أمر كتابى . فلم يلبثوا إلا بضع دقائق حتى جاء الأمر الكتابى . وهذا نصه .

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« أتشرف بأن أخبر معاليكم بوصول كتابكم . وأن الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم تحققها النيابة . ولاشك أن العدالة ستأخذ مجراها فيها . وإنى لا أدخل فى من المسئول فيها تاركا كشف الحقيقة للتحقيقات القضائية وإنى أؤكد لمعاليكم أن الخطر كبير . والهياج شديد . فاذا نزلتم معاليكم إلى البر ربما يحصل ما لاتحمد عقباه . ولولا أنى متأكد من سوء الحالة هنا . لما اضطررت لرجاء معاليكم العدول عن هذه الزيارة لحين صدور تعليمات الوزارة . »

« وقد أصدرت الأوامر اللازمة للبوليس لمنع هذه الزيارة إذا صممتم على عدم إجابة رجائى . وتفضلوا بقبول مزيد احترامات . »

« مراقب الأمن العام »

« أسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ الساعة ٧ والدقيقة ٣٠ مساء . »

على ذلك أضطر سعد باشا للبقاء فى الباخرة . ولكنه بعث للمحتفلين بكلمة حملها إليهم حضرة صاحب العزة مصطفى النحاس بك . وهذا نصها :

« بنى وطنى الأعزاء »

« سالت الدماء ، فرحمة الله على القتلى . وسلامته على الجرحى . ولعنته على السفاكين الذين خضبوا ، فى هذا اليوم ، أرضكم بدم الأبرياء . لقد كدّر ندائوكم صفو الوزاريين واعتبروا ، سبة شخصية لهم ، أن تدعوا للحرية وتهتفوا للاستقلال . وانتقموا لهذه السبة انتقاماً خسيساً دنيئاً شائناً . إننا لانريد ، ولاينبغى لنا ، أن نكون شركاءهم فى المجزرة التى دبروها فى الخفاء من زمن طويل . وأفضل أن أتهم بالجبن وأن تتهم أسيوط التى أنا ضيفها ، بمنعى عن أن أضع قدمى فى أرضها . على أن تتلوث يدى بجناية — وأضحى كل اعتبار حتى لا أخاطر بقطرة من دم مصرى . فليتخبط الوزاريون فى دسائسهم وفى مناوراتهم الدنيئة . ولينغمسوا فى الدماء التى أسالوها . مفتخرين بانتصارهم على بنى وطنهم الأبرياء العزل . الذين لاذنب لهم سوى تعبيرهم عن غرضهم الأسمى . ألا وإن دولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى قيام الساعة . ولايدل غضب الوزاريين الآثم إلا على اضطرابهم وشديد تخبطهم فى تدابيرهم . إذا كان الشعب معهم ومع الحماية فما الذى يخشونه من زيارتنا ؟ ولِمَ يسعون فى منع إتمامها بالقوة الغاشمة ؟

ألا إنهم إنما يخشون أن يسمعوا الصوت القوى لذلك الشعب النبيل يرتفع بالهتاف لممثليه الحقيقيين . إنهم إنما يخشون ذلك الصوت لأنه ، فى الهتاف للاستقلال والحرية ، يحكم بأجرامهم . إن الحرية آتية لاريب فيها . والاستقلال آت لاريب فيه . وحينئذ نعيد لقدومها رغم بطش الأقوياء وعمل السفاكين . »

« إننى أشكر ، من كل قلبى ، بلسان زملائى وإخوانى ولسانى ، سكان مديريه أسيوط عموماً ، وأهل هذه المدينة خصوصاً ، على هذه الحفاوة التى أتحفونا بها ، إذ لم نر ، من وقت دخولنا فيها إلى غاية وصولنا إلى هذه المدينة ، إلا كل مظاهر الترحيب . وكل جمال الوطنية الصادقة . وأشكر الكل ، فوق ذلك ، ، على الحكمة والرزانة وسعة الصدر التى قابلتم بها عمل أولئك السفاكين الذين استأجرهم البعض لهذه الغاية المشينة . وسوف يحقّ الله الحقّ ويأخذ بدم الأبرياء . »

« سعد زغلول »

وعلى أثر ذلك ذهب جماعة من لجنة الاحتفال إلى باخرة سعد باشا وتلا واحد منهم ، على من فيها ، الاحتجاج التالى الذى أرسل إلى جميع الجرائد لنشره . وهذا نصه :

« أهالى أسيوط ، المجتمعون الليلة بالسرادق الذى أعدّوه لاستقبال

سعد زغلول باشا ورجال الوفد المصرى ، البالغ عددهم نحو ثمانية آلاف من علماء وقساوسة وأعيان وتجار ومزارعين ومحامين وأطباء ومهندسين ومدرسين وطلبة وعمال ، يحتجون بكل قوة على التصرفات المخزية التى لجأت إليها السلطات المحلية بتهيئة أسباب الاعتداءات الشنيعة لنفر قليل من المأجورين أسالوا الدماء البريئة . وحاولوا ، بما جنوه ، تشويه سمعتنا وواجب الضيافة . وباهمال تداركها وقت حدوثها . ومع سبق لفت نظرها إليها . كما نحتج على تذرعها بأوهى الأسباب . وأبعدها عن الحقيقة لحرماننا من التمتع بزيارة معالى سعد زغلول باشا . ومصادرة حرية مديرية بأسرها اجتمع ممثلوها اليوم بعاصمتها لتكريم رغبتهم الأكيدة فى الاستقلال فى شخص سعد زغلول باشا . ونؤكد أن هذه التصرفات لا تزيدنا إلا تمسكا باستقلالنا التام لمصر والسودان ورمزه العامل على تحقيقه . والسخط على عمال الحماية . ونلقى مسئولية هذه الحادثة المؤلمة على كاهل المكلفين بالمراقبة والمحافظة على الأمن فى هذه المديرية . ونبدى حزننا الشديد على تلك الضحايا البريئة . ونرفع لأهليهم تعزيتنا القلبية . ونستنزل لعنة الله على من دبروها . ونبدى لمعالى رئيسنا مزيد أسفنا . ونؤكد له دوام ثقتنا به والتفافنا حوله . »

ولقد نشر قلم المطبوعات بلاغاً رسمياً عن هذه الحادثة المؤلمة . قال :

«ورد تلغراف من مديرية أسيوط أنه حصل عند وصول وابور معالى سعد زغلول باشا، شجار شديد بين فريقين من الأهالى. وقد أطلقت بعض عيارات نارية فاصيب أربعة أشخاص منهم ثلاثة من الخفراء الرسميين وبلغ مجموع الأصابات ٣١ أصابة. وقد تولى رئيس النيابة التحقيق. وسيسافر من مصر صاحب السعادة النائب العمومى ليلا لأسيوط.»

ثم قال: «وبعد كتابة ما تقدم وردت إشارة تلفونية بوفاة أحد المصابين فى هذا الشجار.»

باتت الباخرة قبالة أسيوط وفى صباح يوم ١٥ وجه حضرة صاحب السعادة المدير إلى معالى سعد باشا الكتاب التالى:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا.»

«بعد التحية. طلبت منا الوزارة الآن أن نستعلم من معاليكم عما نويتم عليه بشأن رحلتكم بعد كل ما حصل أمس. فارجو التكرم بالافادة. وتفضلوا بقبول احتراماتى.»

فأجابه معاليه بما يلى:

«حضرة الخ....»

«ردا على خطاب سعادتكم بتاريخ اليوم أخبركم بأن ما حصل أمس كان بتدبير خاص. ولا أرى للوزارة حقاً فى توجيه هذا الاستفهام إلىّ وأرجو قبول تحياتى.»

وعند الظهر أقلعت الباخرة نوبيا من أسيوط إلى طما . فوصلت اليها فى الساعة الخامسة والربع مساء وصرفت الليل هناك .

ثم أقلعت فى الصباح من طما ووجهتها مدينة سوهاج . وكانت قد تألفت فيها لجنة لاستقبال سعد باشا .

فلما تأكد أعضاء هذه اللجنة من قوة الحزب المعارض وتوقعوا الخطر من خروج معاليه إلى البر عند وصول الباخرة إلى المدينة . قابلوا سعادة مدير جرجا يوم ١٥ مساء بمنزله . بحضور حضرة صاحب العزة مراقب الأمن العام وجناب المستر ينج مفتش الداخلية . وتباحثوا مع سعادته نحو الساعتين فى كيفية الحصول على الطمأنينة . وأخيراً رأوا تأجيل البحث إلى الصباح لكى يستأنفوا الكلام فى الموضوع . وفى الصباح حضر جماعة منهم إلى سعادة المدير وأعلنوا سعادته أن اللجنة رأت ، منعاً لحصول المشاكل ، أن يقابل اعضاؤها سعد باشا بالباخرة عند وصوله إلى سوهاج ويطلبون منه عدم النزول فى عاصمة مديريتهم . حقناً للدماء .

وفعلا قام وفد من اللجنة لمقابلة معاليه فى عرض النيل فقابلوا الباخرة تجاه بلدة الشيخ يوسف على بعد عشرة كيلومترات من سوهاج . فأخطروا معالى سعد باشا بما تم عليه الاتفاق . وعليه أمر معالى الرئيس بأن تبيت الباخرة على بعد سبعة كيلومترات من سوهاج .

وفى الصباح أبلغ معالى سعد باشا مدير جرجا أنه عدل عن زيارة سوهاج تحاشياً للفتن وحقنا للدماء . ولكن شاع أن معالى سعد باشا عدل عن رأيه وأراد النزول إلى البر . فكتب له حضرة صاحب العزة المدير يذكره بوعده ويخبره أنه أصدر أمره للبوليس بمنع نزول أحد من الباخرة. فرد عليه سعد باشا يحمله مسئولية ما يحدث من نتائج منعه ومن معه من النزول الى البر .

ثم أرسل سعد باشا إلى عظمة السلطان الكتاب الآتى :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية . »

« دعانى وزملائى كثير من المديريات المختلفة لزيارتها . ورأينا من الواجب علينا أجابة دعوتها للاجتماع بأهلها والوقوف منهم على ما يهم بالنسبة لأحوالنا . غير أن الادارة لم تنظر إلى هذا المشروع بعين الرضاء. وأعتبرته مكدراً لراحتها . لا مخلا بالأمن العام كما تزعم .ولهذا اجتهدت فى معاكسته والتجأت إلى السلطة العسكرية فى الحصول على منع زيارة طنطا .ولما لم تنجح فى الاستعانة بها على منع غيرها ، أفرغت ما فى وسعها لمضايقة داعينا.وحمل الناس ، بوسائل القهر والارهاب ، على عدم الاقتراب منا . فلم تفلح فى سعيها . لهذا عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل وأشرها سلباً للطمأنينة وضرراً بالنظام . ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة أن يستأجر بعض

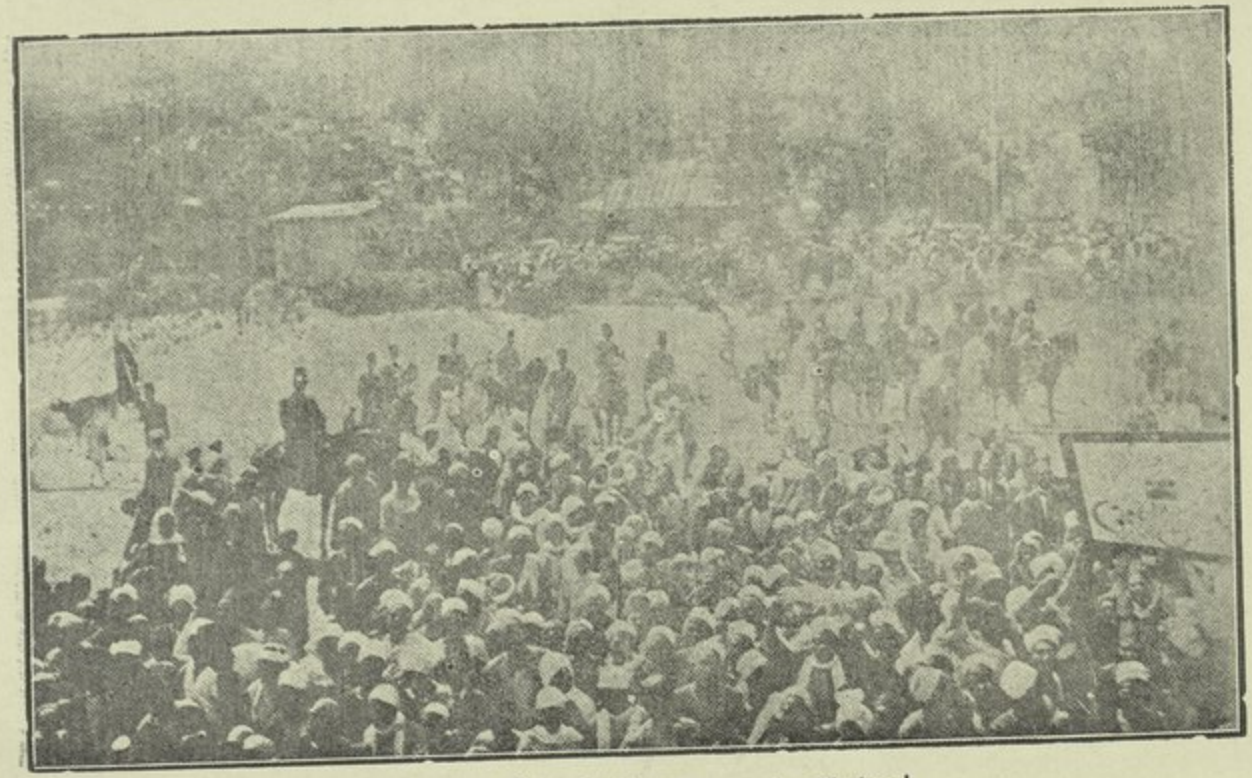

إحتفاء السوهاجيين بسعد باشا وقمع الحكومة للمظاهرات

الأشرار ويأويهم بأسلحتهم وعصيهم فى أسيوط لأحداث الشغب عند قدومنا . وفعلا أحدثوه بأن هدموا الزينات التى كانت منصوبة . وضربوا المحتفلين وأغرقوا بعضهم . وأسالوا دم الآخرين . وتأكدنا أن الاشارة التى أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام . وعوض القبض على المشاغبين السفاكين أمر مراقب الأمن العام بمنعى من النزول إلى المدينة . وكتب إلىّ بذلك . ولم أرد معارضته منعاً للفتنة وضنا بأيام ملككم أن تخضب بالدماء . فبارحنا أسيوط إلى جرجا . غير أننا علمنا ، فى أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام بأنه سيحدث فى سوهاج ، عند قدومنا اليها ، أشد مما حدث فى أسيوط . وأنه أمر مأمورى المراكز أن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج . كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية وأكثر خفرائها فى زى الأهالى . وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عدداً من الأنفار بنبابيتهم . وتنقل فى المراكز أمس . وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتى لمدينة سوهاج . ولما رأى ذلك أعيان المديرية ووجهاؤها ، من الذين دعونى لزيارتهم ، استعدوا للدفاع عن أنفسهم بمقاومة القوة بالقوة . وتكلموا مع المدير ، بحضور مفتش الداخلية الانكليزى ومراقب الأمن العام ، فى تلافى الأمر فلم يصغ إلى قولهم . تلقاء هذه الحالة رأينا ان تفوت عليهم قصدهم . وأن

لا ننزل الآن بسوهاج . وأن نرفع الأمر لعظمتكم لتتصرفوا فيه بحكمتكم إذ لا يرضيكم ان تحصر الأدارة همها فى محاربة الشعور العام . وأن تشرك الأشقياء فى التعدى على الأبرياء . والاخلال بالنظام العام . وتعريض البلاد ، بهذه الوسيلة ، لأعظم الأخطار . »

ومع كل ذلك فقد ارسل نفر غير قليل من تجار بندر جرجا وأعيانها برقيات يحتجون فيها على خطة معالى سعد باشا . وطلبوا منه عدم النزول فيها خوفا من اضطراب حبل الأمن إذا هو زارها .

لم يذعن سعد باشا إلى هذا الانذار وصمم على زيارة نخرى بك عبد النور فى بندر جرجا . ولما نزل اليها اختلف الهتاف كما اختلف فى أسيوط . وأطلق بعضهم طلقات نارية فى الفضاء فوقع اضطراب بدأ بعده التراشق بالحجارة . فتقهقر العساكر والخفراء حتى صدر لهم الأمر فاطلقوا النيران فى الهواء . فاختلط الحابل بالنابل واخيراً تمكن رجال الحفظ من تفريق الناس بالقوة . ثم اعتقلوا نحو ثمانين . وكانت نتيجة هذا الاضطراب جرح ثلاثة من الخفراء وستة من العساكر ونحو ذلك من الأهالى . وكان أعيان جرجا طلبوا من المدير بواسطة البرق وشفوياً عدم الأذن لسعد باشا بالنزول الى البندر . وإلا تولوا هم أنفسهم منعه بالقوة . فأبلغ المدير ذلك إلى سعد باشا . فلم يرضخ . ونزل إلى البر فقامت هذه المعركة .

ولقد حذا أعيان قنا وتجارها . وأعيان الأقصر وتجارها كذلك حذو أعيان جرجا وتجارها . وأرسلوا البرقيات لسعد باشا وللجرائد يرجون فيها أن لا يزورهم معاليه لشدة اختلاف الآراء فى أمر تكريمه . كما أن أعيان بنى سويف وتجارها رجوا مثل ذلك حتى لا يزورهم عند عودته كما قرر فى برنامج رحلته .

فلما رأت الحكومة ذلك قررت منعه من متابعة سياحته وأبلغ هذا القرار رسمياً . فعاد أدراجه . بعد أن أتم رحلته إلى اصوان فقام منها فى يوم ٢٥ أكتوبر ووصل إلى الجيزة يوم ٣٠ أكتوبر . وكان بعض الطلبة أراد أن يقيم مظاهرة عند قدومه . فارسل إليهم يقول إنه لا يود أن يقوموا بهذه المظاهرة لأن سعادة مدير الجيزة (كان إذ ذاك حسن مظلوم بك) أخبره أن فريقاً من الطلبة يريد أن يقوم بمظاهرة ضدها . فلما نزل إلى البر خاطبه زعماء الطلبة فى ذلك ونفوا ماقيل عن المظاهرة المضادة فقال لهم . ولكن « مظلوم بك لا يكذب ! » .

وأخذت بعد ذلك أقلام زعماء الحزبين فى كل مدينة تتصاول على صفحات الجرائد . تحاور وتناقش وترد على بعضها وعلى قرارات الحكومة بشأن سياحة معالى سعد باشا .

وقد اهتمت الجرائد الأنكليزية جميعها بهذه الحوادث وعلقت عليها أهمية كبرى ولم تتوان عن التعليق عليها : كل جريدة بما تقتضيه

خطتها ويدعو اليه مشربها . واعتبرها بعض الجرائد مدعاة لأضعاف المفاوضات.

ولقد أرسل مراسل « المورنن پوست » فى القاهرة إلى جريدته يقول : « رافقت بنفسى زغلول باشا على ظهر الباخر من القاهرة إلى الأقصر . ولكن من الصعب أن يسبر الانسان غور الحوادث تماماً. لأن الذين جاؤا إلى ظهر الباخرة يقصون روايات تدل على تأييد زغلول باشا بشدة . فى حين يندّد الموظفون الذين قابلتهم كذلك بزغلول باشا أشدّ التنديد . أما الاضطرابات فكانت محلية محض . فكانت السكينة تعود ثانية إلى المكان على أثر ابتعاد الباخرة عنه . »

« وليست البلاد فى حالة ثورة لأن اهتمام الشعب موجه إلى المفاوضات الجارية فى لندن التى يتوقف عليها فوز الوزارة . فاذا استطاع عدلى باشا الوصول إلى الاتفاق فانه يضمن الأغلبية . »

ثم أخذ المستر سوان وإخوانه يلقون الأسئلة فى البرلمان عن هذه الحوادث التى وقعت أثناء هذه الرحلة .

ولا جدال فى أن هذه الرحلة كان لها أثران : أثر داخلى وآخر خارجى. أما الداخلى فكان ما تبين من أن كثيراً من الناس أصبح على غير ولاء لسعد باشا . وأن الثقة بمعاليه كانت تزعزعت شيئا ما . وأما الخارجى فهو تصويرنا

أمام العالم الأوروبى بأشنع الصور من حيث أننا قوم نقتتل لنصرة حزب على حزب . وأن رجال حكومتنا يستعينون بالسفاكين والمجرمين على نصرة فريق ضد فريق . مما يدل على أننا لسنا كفؤاً لتولى إدارة بلدنا وحكم أنفسنا بأنفسنا . وأننا نريد أن نتمم المثل العربى : « بيدى لا بيد عمرو . »

وفعلا كان لهذه الحوادث أسوأ الأثر فى المفاوضات التى كانت جارية بين الوفد الرسمى والحكومة الأنكليزية .

احتجاج الجالية الأنكليزية على سحب الجنود من مصر — ولما وردت الأنباء البرقية بأن الاتفاق تم بين الوفد الرسمى المصرى والحكومة الأنكليزية على الشرط الذى يقضى بسحب الجنود البريطانية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس . وهذه كانت عقدة العقد فى مشروع الاتفاق . وكتبت الجرائد الأنكليزية مقالات طوالا بحثت فيها هذه النقطة بحثاً مستفيضاً . أشفقت الجالية الأنكليزية فى مصر من أن يتم هذا الأمر فينتفى أكبر رمز للحماية فيها .

فاجتمعوا فى يوم ٤ نوفمبر وقدموا لحكومتهم احتجاجاً على ذلك . قالوا فيه :

« المفهوم فى مصر ، من الأنباء البرقية المشتملة على آخر مقالات ظهرت فى صحف انكلترا ، أن الحكومة البريطانية تنوى سحب الجنود الانكليزية

من المدن المصرية وجمعها على قناة السويس . فلو تقرر هـذا العزم لكان غلطة خطيرة . أولا : لأن السلطان الذى عينه بريطانيا العظمى وضمنت عرشه لخلفه سيستبدل بالخديو عباس حلمى الذى يزداد عدد المتشيعين له فى مصر . ثم إن حلّ الرقابة حلا تاماً سيمكن الجمعية الوطنية من إصدار قرار باعادة عباس ولو بغير سبب سوى تأكيد زوال النفوذ البريطانى من مصر زوالا تاماً . فاذا عاد عباس فاما أن تسمح بريطانيا العظمى لهذا الرجل، الذى قضى حياته عدوّا صريحاً لبريطانيا، بأن يقبض على زمام مصير مصر وهى العمود الوحيد الذى ترتكز عليه الأمبراطورية . وإما أن تمنعه بالقوة وهـذا يستدعى أعمالا حربيـة على نطاق واسع . ولا شك أنه سيكلفها من النفقات أكثر مما يكلفها بقاء حاميات مناسبة فى مدن مصر الكبيرة . والظاهر أن الموظفين الذين يوعزون بالسياسة للحكومة البريطانية فى المسئلة المصرية قد أغفلوا هذه المسائل . فلقد غير أولئك الموظفون البريطانيون خطتهم فى الأسابيع القليلة الماضية . وهم يحاولون الآن محو الرقابة البريطانيـة محواً تاماً بقدر الامكان لأنهم ينوون أن يطلبوا تعويضاً مالياً عاجلا للذين وصلوا إلى سن الاحالة على المعاش أو كادوا يصلون اليها . وسيقدم هـذا الطلب بحجـة أن الحالة المالية للبلاد ستكون ، بعد زوال الرقابة ، أضيق من أن تتسع لمعاشاتهم فى المستقبل . »

« هذا . وفوق ذلك فان انسحاب الجنود البريطانية إلى الضفة الأخرى من قناة السويس سيحدث فى الحال نقصاً فى قيمة الممتلكات فى مصر وهذا يكون بمثابة الغدر بالطوائف التجارية فى مصر . فان هذه الطوائف سوف لا تجد لها طريقة تعوض عليها الخسارة الفادحة التى تلحقها. مع أنها لم تضع رؤوس أموالها فى هذه البلاد إلا مع العلم بأن بريطانيا العظمى ستبقى رقابتها على مصر إلى الوقت الذى يمكن فيه محو هذه الرقابة بلا خوف . ومن الواضح أيضاً أن الحكومة الفرنسية قد وافقت على امتداد أجل المحاكم المختلطة ثلاثة اشهر فقط . والظاهر أنه لما كانت الحكومة الفرنسية تتوقع ان استقلال مصر على وشك أن يعلن . فقد وافقت على امتداده ثلاثة اشهر فقط لكى تتفق مع مصر على شروطها ، فى تاريخ بعد ذلك ، فيما يختص بزيادة عدد القضاة الفرنسيين والموظفين فى المراكز ذات النفوذ . »

« فلهذه الأسباب ليس من المرغوب فيه ان يغدر بالطوائف الأجنبية فى مصر بسحب الجنود البريطانية من مدن مصر . »

ولم تكن تلك المخاوف التى أبداها أعضاء الجالية البريطانية فى مصر مبنية على أسباب لها نصيب من الحقيقة . لأن الذى يغار على الأجانب فى مصر ويدافع عن مصالحهم لا يخيفه ان يحل نفوذهم محل نفوذه فى هذه البلاد كما جاء فى نفس هذا الاحتجاج فيما يختص بأسباب موافقة الحكومة الفرنسية على مد أجل المحاكم المختلطة لمدة ثلاثة أشهر فقط . »

والحقيقة التى لاريب فيها هى أنهم إنما يخافون على منافعهم الخصوصية الاقتصادية التى كانوا يمتازون بها قبل الاحتلال وبعده، إلى عهد قريب، دون جميع الأمم الأخرى النازلة فى البلاد.

ومن أعجب ما رأينا من أساليب التكذيب ما نشرته سكرتارية مجلس الاتحاد البريطانى فى ١٠ نوفمبر بهذا الشأن. قالت:

« حضرة رئيس تحرير الأجيبسن غازيت. »

« نشرت جريدتكم فى ٧ نوفمبر مقالة قيل إنها تتضمن آراء « جانب ذى شأن من البريطانيين غير الموظفين فى القاهرة ». وحيث أن كثيرين توهموا أن هذا الكلام، كما نشر، صدر من مجلس الاتحاد البريطانى فى القطر المصرى. أرى من الصواب أن أبلغكم أن العمل الوحيد الذى عمله هذا المجلس (الذى أنا سكرتيره) هو أنه أرسل التلغراف التالى إلى لندن وهو:»

« تتوقع صحف إنكلترا إنسحاب الحامية إلى قنال السويس وهو عمل ينطوى على مخاطر عظيمة للمصالح التجارية الأوروبية والبريطانية. ويكون تخلياً عن التبعة التى على بريطانيا تجاه السلطنة والفلاحين. ويقضى إلى عودة عباس حلمى. والمرجح أن ينشأ عنه حركات عسكرية عظيمة الكلفة فى المستقبل. وتخريب المشروع كلية. »

« فكل رواية غير هذا ، تروى عما فعله مجلس الاتحاد البريطانى ، لاتكون صحيحة . فأرجو أن تنشروا رسالتى هذه فى مكان ظاهر . « وتفضلوا الخ . . . »

الامضاء : « ب . س . تايلور »

فهل يرى المقارن فرقاً ، ولو كان طفيفاً ، بين مطالب مجلس الاتحاد البريطانى وبين مانشرته الأجيبسن غازت عن لسان الأنكليز غير الموظفين . ما خلا التفصيل فى واحدة والاجمال فى الأخرى .

كيف سارت المفاوضات الرسمية وكيف قطعت — هذا ولقد اشتد اهتمام الناس فى مصر بسير المفاوضات الرسمية وما آلت اليه . كما أن الصحف الأنكليزية عقدت عنها الفصول الطوال .

أما المفاوضات ذاتها فقد انتهت جلساتها . وأخذت الوزارة البريطانية تبحث الموضوع بحذافيره لتضع مذكرة بمشروع الاتفاق . وكذلك الوفد الرسمى أخذ يضع نصوصاً له . غير أن التكتم كان شديداً من جانب الوفد . ومع ذلك فقد أخذت بعض الصحف تذيع شيئاً من مبادىء المشروع .

أقوال الصحف الانكليزية عن المفاوضات الرسمية — ولقد قال مراسل الديلى نيوز السياسى : « إن قاعدة المناقشات بين عدلى باشا واللورد كرزن

هى إلغاء الحماية واستبدالها بمعاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى وبين مصر الحائزة (للحكم الذاتى التام). ومن المسلم به دائماً فى عقد التحالف وجود شروط أساسية معينة لاسيما النص على حماية بريطانيا العظمى للمواصلات الأمبراطورية البحرية والجوية وحماية بريطانيا العظمى للأجانب. ولا يمكن، بغير هذه الشروط، أن يكون هناك أمل فى الحصول على موافقة كثير من الدول، التى تتمتع بالحقوق المتعلقة بعدم الخضوع لقوانين البلاد، على إلغاء الامتيازات.»

« وقد سارت المناقشات سيراً سهلا. وتم الاتفاق على شىء من المسائل. لاسيما المتعلق منها بالتمثيل السياسى فى الخارج. ومن الجلىّ تماماً للبريطانيين أن التدخل فى شئون مصر الداخلية يجعل الحالة دقيقة. فان المصريين يخشون، بالطبع ويثير شكوكهم، كل تقييد لاستقلالهم كالتقييد العسكرى مثلا. على أنه لم تقع من أجل ذلك أزمة ما. مع أن الأمور قد وصلت الآن إلى طور يجب معه إلا يكتفى بقرار الوزارة ووزير الخارجية فقط. بل يجب فوق ذلك أن تقدم وزارة الحربية رأيها أيضاً.»

ونشرت «الديلى كرونكل» مقالا لمكاتبها السياسى بعنوان «رفع مصر إلى دولة محالفة» و «التغيير العظيم المنتظر» و «الوزارة تبتّ فى الأمر» و «انتهاء حمايتنا على مصر قريباً». قالت فيه:

« ستخرج مصر عما قريب من أن تكون بلاداً تحت الحماية البريطانية وتصبح دولة محالفة إذا سارت المفاوضات سيراً سهلا . وسيلغى منصب المندوب السامى الحالى ويعين فى مصر معتمد بريطانى . وهذا التغيير الهائل من الأعمال التاريخية العظيمة . ومن المحتمل أن يفضى إلى الثقة بالحكومة البريطانية . ويجب قبل التصديق النهائى أن توافق الوزارة البريطانية على المشروع . وقد انتهت جلسات المفاوضات باتفاق الطرفين على إلغاء الحماية وهو الاقتراح الأساسى . على أن نصوص الاتفاق وشروطه لاتزال تحتاج إلى بحث طويل . والمأمول أن توقع المعاهدة قبل نهاية شهر ديسمبر بالرغم مما هنالك من دواعى التأخير . وقد اشترطت الحكومة البريطانية ، لرفع الحماية ، شروطاً جوهرية منها : »

« ١ ـ سلامة المواصلات البريطانية . »

« ٢ ـ حماية الأجانب . »

« وتبقى الحامية البريطانية فى مصر . ولكن اذا تبين أنه لا خوف على دوام معاهدة التحالف فان يد حكومة السلطان ستطلق الى مدى أبعد . »

ونشرت هذه الجريدة مقالا افتتاحياً آخر علقت فيه على هذا الموضوع فقالت : « إن هذه التسوية قوامها الحرية على رغم وجود عناصر متعصبة

لا تخضع لقانون فى مصر . ونرى أن الوقت ملائم للأعراب عن اعتقادنا ، نحن البريطانيين ، فى الحكومة الذاتية وأنظمة الحكم الذاتى . ولكن يجدر بنا أن نقول بصراحة إن فى انكلترا فريقاً كبيراً يرى أننا ذهبنا إلى مدى أبعد من اللازم فى وضع هذه الثقة الكبرى فى حكم الوطنيين لأنفسهم . ويجدر بنا أن نحذر المصريين من أن أخفاقهم فى قبول ما عرضناه عليهم قد يزيد فى صلابة المعارضة البريطانية . »

وكذلك نشرت « الديلى إكسبريس » مقالا افتتاحياً بعنوان « استقلال مصر » قالت فيه : « إن الوفد المصرى وافق مبدئياً على الشروط التى ستلغى بموجبها الحماية البريطانية على مصر . وستصير مصر حكومة مستقلة تربطها بالأمبراطورية البريطانية معاهدة تحالف . »

وقالت جريدة « فاينسيير » « إن اللورد كرزن والمستر تشرشل والسير لامنج وزدنجتن إيفانس والمستر فيشر حضروا الاجتماع أمس (٢٥ اكتوبر) بوزارة الخارجية للتباحث فى نتيجة المفاوضات . »

وقال مراسل « الأفننج ستاندارد » بعنوان « إنشا مصر جديدة » : « علمت من مصدر ثقة أنه تمت عدة اتفاقات فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية . وسواء قبل الطرفان فى النهاية هذه الاتفاقات أو لم يقبلاها فان من المحقق أن عدلى باشا وزملاءه بذلوا أقصى جهدهم بمهارة وحزم ومعرفة . »

ونصحت «الوستمنستر غازت» الشعب أن يقابل الاشاعات المتعلقة بالمفاوضات المصرية بالحذر قائلة : « نعم إن المفاوضات تقدمت تقدما مرضياً نحو الاتفاق . ولكن هناك نقطا معينة مختلفاً عليها تحتاج إلى جلاء . ونحن لا نجهل أن هناك أموراً عديدة مهمة تستلزم أن يتفرغ المستر لويد جورج لها . ولكن سيتم الوصول إلى اتفاق جليل الشأن قبل سفره إلى واشنطون . »

وقالت « البال مال غازيت » : « إن الماليين فى إيطاليا لا يرضون أن يترك رعاياهم تحت رحمة الغوغاء المصريين إذا كانت سلطة الحكومة الوطنية لا تكفى لحمايتهم . »

وقالت التيمس فى يوم ٢٧ اكتوبر : « علمنا أن مشروع الاتفاق لم يعرض على الوفد المصرى حتى الآن . وأن اقتراحات الحكومة البريطانية لا تزال مطروحة على الوزارة البريطانية . أما مسئلة توقيع الاتفاق فلا يبحث فيها إلا بعد أن تبتّ الوزارة البريطانية فى الأمر . »

« والظاهر أن لا صحة لما يقال من أن المندوبين المصريين متأثرون بتخويف المتطرفين لهم لمنعهم عن الاتفاق . وهذا القول من شأنه تضليل الأفهام فيما يتعلق بحقيقة الحالة وخطة الوفد . فقد أعلن عدلى باشا ، لما تولى رياسة الوزارة ، برنامجا قابلته البلاد بأسرها بمظاهر الابتهاج . إذ كان مطابقاً ، من جميع الوجوه ، لمطالب المتطرّفين السياسية . وقد ذكر هذا البرنامج مرة

أخرى عند ما أصدر السلطان المرسوم الخاص بتعيين أعضاء الوفد . فالوفد يسعى فى تحقيق برنامجه . »

« وينتظر عدلى باشا الآن بطبيعة الحال . فاذا كانت اقتراحات الحكومة البريطانية موافقة لبرنامجه ، وقد برهن عدلى باشا دائماً على استقلال فكرى فائق وعلى شجاعة أدبية كبيرة ، فلا يعقل أن يكون للتخويف تأثير فى الحالة . وفى الواقع يمكن أن ننتظر بثقة أنه إذا عدّ عدلى باشا اقتراحات الحكومة البريطانية موافقة لأمانى الأمة المصرية فانه يقبلها بدون أن يهتم بما قد يقوله المتطرّفون . »

وكتبت جريدة « المورنن بوست » فصلا ذكرت فيه حوادث الأسكندرية واستدلت بوقوعها على عدم كفاءة المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم .

فاذا استوعبنا ما كتبته الصحف الأنكليزية عن المفاوضات الرسمية وجدناها فى جملتها ترمى إلى تهديد المصريين وتحذيرهم من رفض ما عرضته الحكومة البريطانية عليهم من « المنح » السخية . وإلا فانهم يفقدون بهذا الرفض كل شىء .

وهذه شنشنة ألفناها من الصحف المذكورة وعرفنا أنها تريد بها التأثير على سير المفاوضات وسبر غور المفاوضين . ولكن عدلى باشا وزملاءه رجال الوفد الرسمى كانوا ثابتين فى خطتهم لا يحيدون عن برنامجهم مهما تتقلب الظروف وتشتد الأمور .

ولقد نشرت جريدة « الأكلير » الباريسية مقالا بعنوان «حق مصر ومقاصد الأنكليز » قالت فيه : « إن انكلترا تحاول فى المفاوضات، الدائرة بين عدلى باشا وكرزن، تحتيم إبقاء حاميات فى مصر . وإبقاء حالة السودان على ما هى عليه الآن . ولكن الشعب المصرى لا يقبل هذين الطلبين بتاتاً. لأن الأول لا يتفق مع مبدأ الاستقلال والثانى يمس سلامة البلاد لأنه، لما كانت منابع النيل فى السودان، فالدولة التى تحتله تجعل مصر تحت رحمتها. »

واهتم النواب الأنكليز بهذه المفاوضات فألقى السير جونيسون هكس على المستر لويد جورج فى البرلمان الأسئلة الآتية :

« ١ ـ هل وصلت المفاوضات المصرية إلى نقطة يحتاج الأمر فيها إلى توقيع المندوبين المصريين فقط لكى يتم كل شىء ؟ »

« ٢ ـ وهل وافقت الحكومة البريطانية فعلا على جميع مطالب المصريين ؟ »

« ٣ ـ وهل تحتاج مثل هذه الاتفاقات إلى تصديق البرلمان قبل إبرامها . »

فاجاب المستر لويد جورج بالسلب على السؤالين الأول والثانى ثم قال : « أما فيما يختص بغير ذلك فليكن صديقى المحترم على يقين من أنه

لن يحدث تغيير فى علاقة إنكلترا بمصر من غير أن يعطى البرلمان فرصة كافية لبحث ذلك التغيير . »

والظاهر أن المشكلة المهمة التى اعترضت سير المفاوضات . وكانت السبب الاكبر فى تأخير إنجاز الاتفاقية هى مسئلة الحامية العسكرية التى اشترطت الحكومة البريطانية وجودها بالأراضى المصريه . وتصلب صاحب الدولة عدلى باشا فى عدم قبول وجودها إلا على الضفة الشرقية من قناة السويس .

وبالجملة فان الصحف والشركات البرقية أكثرت من ذكر شروط انكلترا التى تشترطها لمنح مصر الاستقلال .

ولكن ظهر من كلامها أن الوفد الرسمى ظل يظهر عدم استطاعته التنازل عن برنامجه وهو برنامج الأمة المصرية بأكملها . وكان كثير من كبار الأمة يؤيدونه فى موقفه هذا ويشجعونه على التمسك بمبدأه القويم . من ذلك أن السادة العلماء أرسلوا لصاحب الدولة عدلى يكن باشا فى أول نوفمبر البرقية التالية :

« عدلى يكن باشا كارلتون أوتيل لندره . »

« مصر الآن ترقب عملكم بعين لا تعرف المجاملة ولا المحاباة . طالبة من دولتكم تحريرها من كل احتلال عسكرى مهما كان نوعه وعلى أى وجه يقع . ومن كل قيد يغل يديها . كما أنها ترفض الحماية بكل معانيها ولا تقبل غير الاستقلال التام الصحيح لمصر والسودان . فلتكونوا عند ظنها بكم . »

« ولتعلم دولتكم وإخوانكم أنها ترفض بكل شدة كل تساهل يقع فى جانبها . أعانكم الله ووفقكم لما فيه نفع البلاد والعباد . »

وينلو ذلك توقيعات عشرة من كبار علماء الأزهر الشريف .

أغلبية الجمعية التشريعية تسحب توكيلها من سعد باشا بالتلغراف — ولما اشتدت حركة سعد باشا ورجاله ضد الوفد الرسمى وكثرت المنشورات التى كان يصدرها المنتسبون اليه قدحاً فى الوزارة ورجالها . رأى كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يسحبوا منه توكيلهم الذى أولوه إياه فى بدء الحركة الوطنية وكان الأساس الذى بنى عليه سعد باشا تصدّره للمطالبة بحقوق البلاد . كما قدمنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب . فأرسلوا لمعاليه البرقية التالية

« القاهرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم بعد عودتكم من أوروبا سلسلة أغلاط سياسية . ولا شك فى أن هذه الأغلاط راجعة إلى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم الذين وكلناكم معهم فى طلب استقلال البلاد . لهذا ، ولأننا نولى الوفد الرسمى ثقتنا . ونرى فى تعضيده المصلحة كل المصلحة للقضية المقدسة ، مادام المرجع الأخير هو للأمة ، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم . »

« اسماعيل أباظه باشا . ابراهيم أبو رحاب باشا . محمد محفوظ باشا . حسين واصف باشا . محمود أبو حسين باشا . محمد عثمان أباظة باشا . مرقص سميكه باشا . أمين سامى باشا . قلينى فهمى باشا . حسن توفيق باشا . يوسف أصلان قطاوى باشا . خالد لطفى باشا . محمد الشريعى باشا . عبد الرحيم الدمرداش باشا . عمر عبد الآخر بك . عبد الرحمن محمود بك . محمد على سليمان بك . رشوان الزمر بك . عبد السلام العلايلى بك . محمد مصطفى خليل بك . زكريا نامق بك . عثمان سليط بك . أمين أبوستيت بك . عبد الفتاح الجمل بك . متولى حزين بك . محمد قطب قرشى بك . محمد المنياوى بك . على المنزلاوى بك . محمد علام بك . بشاره الطحاوى بك »

ثم أرسل له خمسة من حضرات الأعضاء البرقية القصيرة التالية :

« نؤيد زملاءنا أعضاء الجمعية التشريعية فى قرارهم . »

« على شعراوى باشا . محمد عبد الخالق مدكور باشا . عبد العزيز فهمى بك . محمد على بك . عبد اللطيف المكباتى بك . »

ونشر صاحب العزة محمد كمال أبو جازيه بك عضو الجمعية الكلمة الآتية فى الجرائد :

« علمت أن كثيرا من زملائى أعضاء الجمعية التشريعية يريدون سحب وكالتهم من سعد باشا وإنى أرى أن سعد باشا معزول قبل الآن لانفراط عقد الوفد . »

« محمد كمال أبو جازيه »

وبهذه المناسبة أجرى معالى سعد باشا حديثا مع مندوب شركة رويتر البرقية صرح فيه بما يلى :

« لا أعرف عن المفاوضات شيئاً غير ما أراه فى الصحف . ولكنى أعتقد من ظواهر الأمور أن كثيرا من الخداع يجرى الآن . وأن هناك محاولة لأظهار عدلى باشا فى مظهر الرجل القوى الذى يقاوم فكرة الانكليز فى بقاء جيش فى أنحاء مختلفة من القطر المصرى . وأنه يشدّد فى أن يكون مقرّ هذا الجيش إما فى منطقة القناة أو فيما يجاورها . »

« وهذا خداع لأن نقطة البحث الحقيقية ليست تنحصر فى المكان الذى تعسكر فيه الجنود البريطانية . ولكن فى هل نقبل وجودهم عندنا على الاطلاق ؟ »

« وفوق ذلك فلا حقّ لبريطانيا العظمى فى وضع جنود بمنطقة القنال بمقتضى معاهدة الحياد . وقد اقترحت ، يوماً ما ، أن تعسكر الجنود البريطانية شرق القناة . وأن تعطى شبه جزيرة سيناء لبريطانيا العظمى عدداً معيناً من السنين . ولكن الأمة لم تقبل هذا الرأى . وبالطبع فانى أوافق على رأيها . »

« أما فيما يتعلق بالرسالة التى وصلت إلىّ حديثاً من ٣٦ عضوا من الجمعية التشريعية . فيجب أن أبين أن هؤلاء لا يعدّون أعضاء بالجمعية الآن لانتهاء مدة انتخابهم . ولو عملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم . »

« والمقياس الحقيقى الوحيد لإرادة الأمة هو إجراء الانتخاب العام للجمعية الوطنية . »

« وهناك برهانان واضحان على أن الأمة ليست مع عدلى باشا : »

« أولا لأنه لا يوافق على إلغاء الحكم العرفى. وثانياً لأنه لا يوافق على عمل الانتخاب العام . والسواد الأعظم من الأمة يعلم أن ٣٦ عضواً من الجمعية لا نفوذ لهم مطلقاً ولا يمثلون أحداً غير أنفسهم . ولم يكن المقصود برسالتهم أن يخدعوا الأمة المصرية الواقفة على حقائق الأحوال ولكن كان القصد خداع الأمة البريطانية والحكومة البريطانية . فاذا أرادت الأخيرة أن تنخدع ، وترى أن عدلى باشا يمثل الأمة المصرية بأية صفة، فلتضع المعاهدة التى ترضيها مع عدلى باشا . ولكن البلاد سوف لا تقبلها مطلقاً . »

« أما ماتقوله الصحف البريطانية من أنه ينبغى للحكومة البريطانية انتهاز الفرصة السانحة الآن لعمل اتفاق مع عدلى باشا فهذا فى ذاته يدل على أن عدلى باشا لا يستطيع فى الواقع تمثيل الأمانى المصرية . وإلا لما جرت على ألسنتهم عبارة « انتهاز الفرصة » .

والمفهوم أن هؤلاء الأعضاء، لما أعطوا معالى سعد باشا وإخوانه توكيلا عنهم فى أواخر سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال مصر ، كانت مدة

انتخابهم قد انتهت فهل يسرى حكم معاليه عليهم منذ سنة ١٩١٨ . أو هو يراهم كذلك إذ سحبوا منه توكيلهم وحسب ؟

هذا ولقد تناقلت الصحف الأنكليزية بأجمعها هذه البرقية وعلقت عليها تعليقات مختلفة .

نداء جمعية مصر المستقلة للأجانب بمصر — أرادت ، بعد ذلك ، جمعية مصر المستقلة أن تحرك همم النزلاء الأجانب فى مصر للاحتجاج على مزاعم رجال العسكرية البريطانيين التى كانت سبباً فى عرقلة المفاوضات المصرية الأنكليزية . فوجهت إليهم فى أوائل شهر نوفمبر النداء الآتى ، وقد نشرته جميع الصحف الأفرنكية فى مصر . وهو :

« إلى النزلاء الأجانب »

« مواطنينا الأعزاء »

« يحلو لنا ، بصفة خاصة ، أن ندعوكم مواطنينا ، لأنه لم يدر بخلد واحد منا ، ونحن نرقب مستقبل وطننا العزيز ، أن نميز بين المصريين والأجانب . وكيف نستطيع أن نجرى على غير ذلك وأنتم لستم بالضيوف الراحلين لأن الغالبية العظمى منكم - إن لم يكن إجماعكم - اخترتم مصر نهائياً . ونود أن نعتقد أن هذا الوطن الذى اخترتموه له فى نفوسكم منزلة عالية كالتى تحلون فيها أوطانكم الأصلية . »

«يجب أن يشغلكم مستقبل مصر بنفس المقدار الذى يشغلنا نحن . وهذا ما جعلنا نستاء إذ لم نسمع لكم صوتاً يرتفع بالاحتجاج على مزاعم العسكريين البريطانيين فى . حين أن بعض الصحف البريطانية ترى أن لاضرورة للاحتلال الذى يوصون به لحمايتكم . أما تلغراف الاحتجاج على سحب الجنود البريطانية الذى بعث به الأنكليز المقيمون فى مصر فبدلاً من أن يذلل الصعاب التى يلاقيها مفاوضونا فانه سيعمل على تقييدها. لأن العسكريين سيتذرعون به للتمسك بنظريتهم التى لايقصد منها إلا التفريق بين العنصرين المكونين للوحدة المصرية . »

« لقد أعمت الشهوات هؤلاء المحتجين لأنهم لاينظرون إلا مصالحهم الخاصة . وإن كان فى ذلك إضرار بالصالح الأسمى لبلادهم . »

« إن مصر لتستاء إزاء سكوتكم . »

« هل نسيت فرنسا فجأة أن هى التى قامت — إلى عشية اتفاق سنة ١٩٠٤ — ضد احتلال بلادنا طالبة جلاء عاجلا كاملا بلا قيد ولا شرط . ولم يرتفع عندئذ صوت يدعو إلى تقديم ضمان إضافى لحماية الأجانب ؟ »

« هل نسيت إيطاليا ، وهى الفتية بين الدول العظمى والتى لم تستكمل وحدتها إلا بعد الحرب العظمى ، ثقل التسلط الاجنبى ؟ »

« هل تسمح أمريكا، وهى التى خرجت من برج العاج الذى تقيم فيه لتذهب إلى العالم القديم تحارب تحت لواء العدالة والحرية، أن تقدر الحرية بالكيل والميزان لذلك الشعب الذى كان له نصيب كبير فى رقى المدنية العالمية ؟ هل تطوّر أبطال استقلال كوبا الذين جادوا فى سبيله بالدم والروح . وأصبحوا، بين يوم ويوم، أبطال استعباد مصر ؟ »

« لم يحجم أصدقاؤنا اليونانيون، غداة حوادث الأسكندرية، عن إظهار عطفهم نحونا . وستكون الشهادات التى قدموها لنا من تلقاء أنفسهم أحسن سلاح نحارب به نظرية العسكريين الأنكليز . »

« فى هذه الساعة التى يبتّ فيها فى أمر بلادنا يجب ان نراكم تؤيدون، مرة أخرى وبحركة إجماعية، حبكم للحرية . وذلك بأن تجدّدوا لمصر عطفكم الذى لم تنقطعوا لحظة عن إغداقه عليها . »

« لاتنسى مصر ما هى مدينة به للنشاط الأجنبى . وسيزداد هذا النشاط فى عهد استقلالها . والضمان الوحيد لهذا الازدياد هو انتشار الأمن . ليست البنادق الأنكليزية هى الكفيلة بهذا الضمان وإنما الذى يضمنه ويحميه هو الشعور بالمسئولية . ومصر تدرك هذا الواجب تمام الادراك . »

« تجتاز بلادنا الآن أدقّ وأخطر ساعات تاريخها . لأن فى تحقيق استقلالها حياتها أو موتها . وإنا لنخشى كثيراً أن يؤوّل سكوتكم الطويل

بأنه إقرار النظرية الذين يريدون أن يستعبدوا ، أبد الدهر ، أرض الفراعنة وهى المهد الذى نشأت فيه مدنية العالم . »

أخيراً اقتربت ساعة البتّ فى أمر المفاوضات الرسمية . ووردت الأنباء يوم ٩ نوفمبر بأنه قد عين موعد المقابلة بين عدلى باشا واللورد كرزن فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٠ . وكان مجلس اللوردة عازما على المناقشة فى المسئلة المصرية فى مساء اليوم المذكور .

ففى يوم ٩ بعث مكاتب الأهرام ببرقية لجريدته عن المناقشة التى دارت فى هذا المجلس بشأن المسئلة المصريه هذا نصها :

« لندن فى ٩ نوفمبر — جرت الليلة مناقشة فى مجلس اللوردات . فسأل اللورد سيدنهام : هل الشروط المنوى وضعها لتسوية المسئلة المصرية ومشروع الانتداب البريطانى فى فلسطين — وكلاهما ذو أهمية حيوية للأمبراطورية البريطانية — ستعرضان على البرلمان للمناقشة قبل تنفيذهما؟ فأجاب الأرل كروفورد قائلا : ليكن صديقى النبيل على ثقة تامة من أنه لايحدث تغيير دون أن يكون للبرلمان فرصة كافية للمناقشة . »

وفى يوم ١٠ وردت الأنباء بأن عدلى باشا قابل اللورد كرزن فى الموعد الذى ضرب . ولكن لم يتم شىء نهائى فيما يتعلق بالنقطة العسكرية . وأن أعضاء الوفد لايزالون مجتمعين للبحث فى آراء اللورد المذكور . وأنه سيجرى اجتماع آخر بينهما يوم ١٥ نوفمبر

الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر — وأقبل يوم ١٣ نوفمبر بدء الجهاد الوطنى . فأرادت الأمة إحياء هذا اليوم المشهود تخليداً لذكره . وكانت هذه ثالث مرة احتفل فيها بهذه الذكرى .

والذى يهمنا من ذكر هذا الاحتفال . أنه أثبت انقسام الأمة على بعضها ولو أنها كانت متحدة فى الغاية .

ذلك أن قام جماعة المؤيدين لعدلى باشا والوفد الرسمى بتنظيم حفلة شائقة فى فندق الكونتيننتال . وقام السعديون بتنظيم حفلة أخرى فى سرادق ضخم أقاموه فى مكان متسع بميدان الألعاب الرياضية لمدرسة وادى النيل الثانوية بشارع المنيرة .

وليس لنا أن نفضل أحد الاحتفالين على الآخر أو نشيد بوصف رونق أحدهما دون الثانى لأن الغاية من الاحتفالين كانت واحدة . إنما مظهر التفرقة هو الذى استلفت نظر العقلاء من الأمة .

ولقد تبارى الخطباء المفوهون فى الحفلتين وأجاد كل منهم . وأقيم فى سرادق السعديين ستار أبيض لتمثيل حوادث أسيوط عليه بالفانوس السحرى . وخطب فيه معالى سعد باشا خطبة رنانة طنانة استغرقت حوادث رحلته فى الصعيد جزءاً كبيرا منها . حيث استطاع ، ببلاغته وذلاقة لسانه ، أن يلقى تبعة كل ما حدث فيها على عاتق رجال الحكومة مبيناً أنهم هم الذين دبروها .

وبعد انتهاء الاحتفالين اجتاز بعض أحياء المدينة فئة من الشبان وبعض الطلبة. وأخذوا بالهتاف لسعد باشا والدعاء بالسقوط على عدلى باشا. فلما وصلوا إلى جوار إدارة البريد العام كانت السيارة المعروفة «باللورى» التى تقل جنود بلوك الخفر عائدة الى المحافظة. فألقى بعض العامة، الذين يندسون فى أمثال هذه الاجتماعات، بعض الأحجار على اللورى. فأطلق الجنود ثلاث طلقات فى الهواء. ونزلوا فاعتقلوا بعض المعتدين.

———

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

الفصل الثالث

انفضاض المفاوضات وعودة الوفد الرسمى الى مصر

أول الدلائل على فشل المفاوضات — وفى يوم ١٥ ورد من مكاتب الأهرام الخصوصى نبأ برقى على جريدته يقول فيه :

« قابل اليوم عدلى باشا اللورد كرزن . وقد قيل إن اللورد سلمه فى هذه المقابلة نص المعاهدة ، المنوى إبرامها ، كما نقحتها الوزارة البريطانية . »

ثم قال المكاتب : « فاذا كان من المحتمل قبولها فان عدلى باشا يعود بها إلى الوفد للمباحثة معه وإلا فتقطع المفاوضات . »

« وبعد مقابلة اليوم طلب اللورد كرزن من عدلى باشا أن يبقى باب المفاوضة مفتوحاً على أن يقابله مقابلة أخرى فى يوم ١٩ نوفمبر . »

ويؤخذ من هذا النبأ أن عدلى باشا وجد المشروع الأنكليزى غير واف بالغرض وغير محقق لبرنامجه السياسى فقرر رفضه . ولذلك طلب منه اللورد كرزن أن لا يبتّ فى الأمر وأن يبقى باب المباحثة بينهما مفتوحاً لمقابلة أخرى .

آراء الصحف الانكليزية فى فشل المفاوضات — ولقد أدلت الصحف اللندنية برأيها فى ذلك. فقالت جريدة « الديلى نيوز » بتاريخ ١٦ نوفمبر: « إن الآمال بتسوية المسئلة المصرية الأنكليزية أصيبت أمس بالخيبة. ولقد قابل عدلى باشا اللورد كرزن بعد درس الاقتراحات البريطانية مقابلة كان ينتظر أنها المقابلة الأخيرة. ولا يزال هناك تباين عظيم فى الآراء خصوصاً فيما يتعلق بالحاميات العسكرية. فان الوفد المصرى لا يستطيع قبول آراء البريطانيين فى هذه المسئلة. والمأمول أن يذلل انقطاع المفاوضات الحالى فى المقابلة القادمة للنظر فى المصاعب الحالية. »

ونشرت « الديلى هرالد »، فى الصفحة الأولى، كلمة لمكاتبها السياسى بعنوان: « عدلى يرفض ما عرضته انكلترا. » قال فيها: « إن اللورد كرزن والمستر تشرشل نسفا المفاوضات المصرية بالطوربيد. وقد رفض عدلى باشا وزملاؤه ما عرضته عليهم الحكومة البريطانية. وسيغادرون لندن غدا أو يوم الجمعة (يوم ١٨). »

ولقد زعم هذا المكاتب أن النقطة المركزية لاقتراح اللورد كرزن هى الحامية البريطانية. وأنه « يرى الاحتفاظ بعدد معين من الجنود فى القناة والقاهرة والاسكندرية وأماكن أخرى إلى أن يحين الوقت الذى تتفق فيه الحكومتان على الجلاء. ويطلب اللورد كرزن بقاء المستشارين البريطانيين الذين عينتهما الحكومة البريطانية فى وزارتى المالية والحقانية.

وبقاء المركز السياسى الخاص للمندوب البريطانى فى مصر . ويطلب أن يكون لهذا المندوب مراقبة فعلية على سياسة مصر الخارجية. فرفض عدلى باشا بتاتا هذه الشروط . وقد سلم عدلى باشا خطاب الرفض موقعاً عليه بامضائه وبامضاء جميع زملائه إلى اللورد كرزن بعد ظهر أمس (١٥) وانتهت المفاوضات . » ثم قال : « ويخالجنى قليل من الشك فى أن عدلى باشا سيعود فى الحال إلى مصر . ويستقيل من رياسة الوزارة ويحكم اللورد اللنبى مصر بالاستبداد العسكرى صراحة وعلانية . »

على أن المفهوم أن سفر الوفد قد تأخر بناء على طلب اللورد كرزن الخاص لعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا كما أسلفنا .

وقالت « المورنن بوست » بعنوان : « الشروط البريطانية لا يمكن قبولها » : « إن عدلى باشا قابل مندوبنا أمس ولكنه أبى أن يصرح بشىء مطلقاً عن الدور الذى وصلت اليه المفاوضات . وقال فقط إنه قابل اللورد كرزن أمس وإنه سيقابله مرة أخرى . وقد قدم اللورد كرزن أمس إلى الوفد الشروط التى تقبلها الحكومة البريطانية لتحقيق رغبة المصريين فى النظام السياسى الجديد . ولكن الوفد رأى أن هذه الشروط لا يمكن قبولها مطلقاً . والأشاعات متواترة الآن عن إمكان التوفيق بين الفريقين. ولكن يبعد جداً احتمال موافقة الوفد على التوفيق . »

ونشرت جريدة « الديلى اكسبريس » مقالا بعنوان « قطع المباحثات المصرية » و « وقف مفاوضات لندن . » فقالت : « إنه حدثت أزمة خطيرة فى المفاوضات المصرية . وقد قابل اللورد كرزن عدلى باشا أمس . ودارت بينهما مباحثة طويلة فكانت العقبة الكؤود متعلقة بشروط الاتفاق على مستقبل حكومة مصر . ويشعر بعض الدوائر بأن هذا مما ستتناوله أيدى المتطرفين باللعب . ولكن الآمال معقودة على أن عدلى باشا يقابل اللورد كرزن مقابلة أخرى فيحاولان الوصول إلى تفاهم مرض . »

قطع المفاوضات رسمياً — حل يوم ١٩ نوفمبر الذى ضرب فيه الموعد لآخر مقابلة بين عدلى باشا واللورد كرزن فوصل عدلى باشا فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم وظل مجتمعاً باللورد نحو ثلث ساعة : وكان أعضاء الوفد المصريون الموجودون فى لندره قد اجتمعوا فى فندق كارلتون ينتظرون عودته . فلما وصل وقف الجميع يتبينون الخبر من ملامحه قبل لسانه . فأقبل عليهم هادىء البال مطمئنا فلم يتبين لهم شىء من هيأته .

ثم ألقى بكل سكون وهدوء وأنفة كعادته الكلمة الآتية : (قطعنا المفاوضات)

فوقعت هذه الكلمة من مسامع الجميع ، وإن كان بعضهم يتوقعها ، موقع الرعد القاصف . وقابل الجميع الخبر بمزيج من الارتياح والأنفة .

ثم زاد عدلى باشا على ماتقدّم قوله : « وسنسافر غداً » . وهكذا كان .

وعلى هـذا النحو انقطعت المفاوضات الرسميـة بين الوفـد المصرى والحكومة الأنكليزية وانقضى هذا الدور الدقيق من أدوار المسئلة المصرية بالفشل التام .

وقـد وصف مكاتب الأهرام كيفية إعـلان قطع المفاوضات وسفر الوفد فى برقية هذا نصها :

« لندن فى ٢٠ نوفمبر - أبلغ كل من عدلى باشا واللورد كرزن الآخر فى مقابـلة أمس أنه لا يستطيع أن يغـير آراءه . وأعرب كلاهما عن أسفه لعدم الاتفاق . »

« وانتظر الوزراء والمستشارون والسكرتاريون والصحافيون وغيرهم من المصريين فى فندق كارلتون عودة عدلى باشا . وقد وصل عـدلى باشا وسار بتؤدة إلى الغرفـة التى كان ينتظره فيها الوزراء . وتبعه الصحافيون وهم يلحفون فى طلب معرفة النتيجة . ولـكن عدلى باشا التزم الصمت إلى أن سأله الخادم هل يحزم أمتعة السفر فأجاب عدلى باشا : (نعم إنا مسافرون غداً) فلما سمع الصحافيون هذه الـكلمة تسابقوا اسراعا إلى مكتب التلغراف . وفى الحال أبلغ عـدلى باشا الوزراء والمستشارين أن المفاوضات قطعت . »

« وزار كثـيرون من أصحاب النفوذ عدلى باشا قبل الظهر مودّعين ومعربين عن أسفهم . ولم ينقطع الاستفهام بالتليفون إلى آخر لحظة غادر

فيها الوفد فندق كارلتون قاصداً محطة فكتوريا فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم . »

« وكان إفريز المحطة مزدحما بكثير من المصريين والأنكليز . ومن بينهم عدد من الصحافيين الأنكليز ومندوبى وزارة الخارجية . »

« ولا يزال بعض الرسل هنا يظنون أن فى وسعهم أن يتلاعبوا بشعور مواطنيهم المصريين كما يشاؤن . وقد أعجب جميع المصريين المتنورين ، فى انكلترا ، إعجابا عظيما بما أبداه عدلى باشا من الشهامة والشرف . ولكن أولئك الرسل حاولوا جهدهم أن يقوموا بمظاهرة ضد عدلى باشا . ولكنهم لم يفلحوا إلا فى استمالة تسعة من الطلبة تظاهروا على إفريز المحطة فى هذا الصباح . وهذا يدل دلالة واضحة على أن باقى الطلبة المصريين فى انكلترا ، وعددهم نحو خمسمائة ، ينكرون مثل هذه الأعمال المخزية . وقد صاح هؤلاء التسعة قائلين : (ليسقط عدلى) فصاح موظف فى السكة الحديد قائلا : (ما أقبح هذه الجلبة التى يحدثها هؤلاء المصريون .) وإذ ذاك تحول اليهم أحد مفتشى البوليس وطردهم خارج المحطة . وتساءل أحد الأنكليز الحاضرين قائلا : (هل هؤلاء عقلاء ؟) وقال آخر : (هؤلاء زغلوليون) . وقال ثالث : (هل أنصار زغلول فى أنكلترا تسعة فقط ؟) فحاول بعض المصريين أن يشرحوا المسئلة للأنكليز قائلين : (إن هذا العمل قد يكون موعزاً به من قبل رسل زغلول المأجورين . ولكن زغلول

نفسه لا ينهمك فى مثل هذه الشخصيات السافلة فى مثل هذه اللحظة الحرجة) . »

ووردت الأنباء البرقية أن عدلى باشا وأعضاء الوفد سيغادرون فى باريس الى يوم ٢٨ نوفمبر ثم يسافر الجميع للأسكندرية عن طريق البندقية بالباخرة اسبيريا .

ولقد أول ، من لهم غاية فى تشويه أعمال عدلى باشا وحمل كل حركة أو سكنة من حركاته وسكناته محمل السوء ، ذلك على أنه سيبقى فى باريس فى انتظار إعادة فتح المفاوضات . ولكن الحقيقة التى لاريب فيها هى أنهم لم يستطيعوا أن يجدوا سفينة فيها أماكن خالية لهم جميعاً إلا اسبيريا المذكورة .

بلاغ وزارة الخارجية الانكليزية عن المفاوضات — ولقد أصدرت وزارة الخارجية الأنكليزية بلاغاً يوم قطع المفاوضات قالت فيه ما يلى :

« قابل اللورد كرزن عدلى باشا آخر مقابلة اليوم صباحاً . وسيعود عدلى باشا وزملاؤه فى الوفد المصرى إلى القاهرة ليرفعوا إلى السلطان تقريراً عن مشروع الاتفاق الذى وضعته حكومة جلالة الملك وعن رد الوفد عليه . وقد أرسل المشروع والرد بالبريد إلى مصر لتقديمهما إلى السلطان مع مذكرة تفسيرية من اللورد اللنبى . »

« ومتى رفع التقرير الى السلطان تنشر الوثائق الثلاث فى البلدين

فى وقت واحد . ويجب فى غضون ذلك عدم تصديق ماينشر قبل الاوان عن بعض النصوص فى هذه الوثائق . »

بلاغ الوفد المصرى الرسمى عنها — وأذاع الوفد الرسمى عن المفاوضات البلاغ الرسمى التالى :

« سلم اللورد كرزن إلى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية . وقد أجاب الوفد عليها بمذكرة صرح فيها بأن هذا المشروع لايسمح بالوصول إلى اتفاق . »

« وعلى ذلك قرر الوفد العودة إلى مصر وسيغادر لندره غدا صباحاً وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كرزن لا خر مرة مودعاً . »

« لندره فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

ولدى وصول الوفد إلى باريس أذاع البلاغ التالى :

« غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لوندره هذا الصباح . وقد سبق أن أرسل إلى مصر بطريق البريد نص مشروع المعاهدة الذى وضعته الحكومة البريطانية ورد الوفد عليه . وستنشر هاتان الوثيقتان بعد . »

« هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها أنها بعثت بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللنبى ومعهما مذكرة إيضاحية لم يطلع الوفد عليها . »

« باريس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ . »

ولقد صرح صاحب الدولة عدلى يكن باشا لمراسل جريدة الماتان بأن المفاوضات لن تستأنف مع أعضاء الوفد الذى هو رئيسه :

هـذا ولقـد علقت كل الصحف فى إنـكلترا وفى فرنسا على قطع المفاوضات مبدية الأسف على هذه النتيجة . وأظهرت الصحف الفرنسية عطفاً على الأمانى المصرية . ورجت بعض الصحف الأنـكليزية أن تتاح الفرصة للمستر لويد جورج لأعادة النظر فى المسئلة ووضع حل لها مع جعل تقرير ملنر قاعدة للاتفاق . غير أنها من ناحية أخرى برّرت عمل الحكومة الأنـكليزية فى مطالبها التى طلبتها من الوفد المصرى لضمان المواصلات وحماية الأجانب .

ولما انتشر خبر قطع المفاوضات بمصر انبعثت من الصدور المخلصة ضجة أسف واستنكار . مما حـدا بأعضاء الوفد المصرى ، الذين انشقوا على سعد باشا ، إلى إصدار بلاغ للأمة فى يوم ٢٠ نوفمبر هذا نصه :

« قضى الأمر وقطعت المفاوضات الرسمية . وبذلك انتهى دور المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى . وانسدل الستار على فصل من فصول المأساة الـكبرى التى تلعبها الأطماع البريطانية على وادى النيل . »

« قطعت المفاوضات الرسمية فذهب قطعها بالفائدة المباشرة المنتظرة من الجهود العظيمة التى قامت بها الأمة فى حركتها الأخيرة للاستقلال .

وأهدرت الضحايا الثمينة التى ضحت بها فى هذا السبيل. وتلك كارثة وطنية، إذا حق للأمة أن تأسف لها كل الأسف، فقد وجب عليها أن تقبل بجدّ على الدخول، بتعقل وتفان، فى ميدان مجهودات جديدة وتضحيات جديدة، تتفق مع الحالة الجديدة التى خلقتها الظروف الحديثة، لمتابعة سعيها لاستقلالها وخلاصها من عار الحكم الأجنبى. لقد قطع المفاوضات الرسمية عدلى باشا يكن ضناً بكرامة أمته أن تقبل مادون الاستقلال. ووفاء بعهده أن لا يقدم لها شيئاً غير الاستقلال. فجزاه الله عن أمته خير الجزاء على ما أظهر من أصالة الرأى وشدة العارضة وحسن الوفاء. فليهنأ بهذه الدرجة الرفيعة التى يتبوأها الآن من ثقة الشعب.»

«قطعت المفاوضات، وكان لابد لعدلى باشا من قطعها، لأن الحكومة البريطانية طلبت منه ضمانات تمس جوهر الاستقلال بل تودى به تماماً. فلئن كان فى قطع المفاوضات مسئولية على الوزير فان قبول أى مشروع يمس جوهر الاستقلال أشد مسئولية وأعظم ضرراً. على أن العهد الذى قطعه عدلى باشا على نفسه للبلاد هو أنه إذا لم يحصل على تحقيق برنامجه قطع المفاوضات بلا تردّد وبالتبعية استقال من الوزارة التى لم يقبل مسندها إلا للسعى فى تحقيق تلك الغاية.»

«ولهذه المناسبة لم يبق بعد خطر من التصريح بأن محاربة سعد باشا لعدلى باشا ودفعه الناس إلى المظاهرات ضده. وما نتج عن هذه

المظاهرات من الحوادث ، وبالجملة تعمد سعد باشا سلوك جميع الطرق التى توصل إلى هذه الكارثة الوطنية إرضاء لشهوته وشفاء لحقده ، كل ذلك قد اتخذه الأنكليز ذريعة للتراجع مسافة بعيدة عن استعدادهم الذى ظهر فى العام الماضى إذ الأمة متحدة الكلمة متماسكة الصفوف . فليهنأ سعد باشا الآن بقطع المفاوضات . وليهنأ بسقوط الوزارة التى يحاربها. وليهنأ بما نال منها . وإن كان فى الواقع لم ينل إلا من وطنه . إذ كانت خطته من العوامل الفعالة لحدوث هذه الكارثة . فى حين أن أقل تدبر كان يكفى للاقتناع بأن البريطانيين ، وهم أمهر الساسة فى الانتفاع بالظروف ، سينتفعون من الضعف الذى سيشف عنه هذا الخلاف . وسيتخذونه ذريعة للمبالغة فيما يطلبون إلى مصر من الضمانات كما قد حصل بالفعل . فانه لا يشك أحد فى أن استعداد الأنكليز لمفاوضتنا فى أمر استقلالنا لم يكن أمراً اختيارياً صرفاً بل اضطرهم اليه اتحاد كلمتنا وعجزهم ، تلقاء هذا الاتحاد المتين ، عن حكم بلادنا على غير ما نختار . »

« عبثاً يحاول سعد باشا أن ينكر هذا الخلاف الذى أضعف قوتنا بأن ينادى ، صباح مساء ، بأن لا خلاف فى البلاد ليتملص من المسئولية التى تقع عليه من جرائه . فان هذا الخلاف الذى أثاره فى مصر وتولى إذاعته فى إنكلترا كان أظهر من أن يخفى وأجل من أن يستهان بنتائجه . »

« ومن التضليل فى السياسة أن سعد باشا ، بعد ما ظهر من نيات الأنكليز ، يوهم أن حبل المفاوضات لا يزال متصلا . ويلقى فى نفوس

الناس جواز فتح مفاوضات جديدة على يديه . كلا إن الانكليز ، بقطعهم المفاوضات ، يستطيعون كل شيء إلا إرجاع ثقة المصريين فى انكلترا التى لا تطلب منهم إلا ضمانات منافية للاستقلال . »

« وكأننا بسعدباشا ، وقد نال غرضه الذى جاء خصيصاً له من أوروبا ، يتهيأ الآن للرحيل من مصر ليقيم فى باريس ناصباً شخصه رمزا للاستقلال . ظاناً أن أتباعه سيكتفون ، عن الاستقلال ، بأن يروا رمزه . وبهذا يبقى بطلا لهذا الاستقلال الذى ما فتىء يهدم فى أسبابه بالمعاول . »

« الواجب على الأمة أن تستقبل قطع المفاوضات برزانة الوقور الأبىّ . وأن تتدبر فى الأسباب التى جرّت إلى هذا الفشل فتتلافاها . وأن ترجع إلى اتحادها . وتقوى روابط الاخاء فيها . وتسير نحو غرضها متضامنة طارحة وراء ظهرها كل عوامل الخلاف التى لا تنتج إلا الضعف . ولقد جربت الأمة أن السعى للاستقلال يؤتى ثمراته بالطرائق المشروعة فان فيها متسعاً ومقنعا . ومهما تكن هذه الصدمة التى تصدم اليوم آمال الأمة فانها لا تفل من عزيمتها ولا تقلل من حدتها فى التقدم إلى غرضها . فلقد تعاهدت أمام العالم أنها لا ترضى العيش إلا فى ظل الاستقلال . لئن كانت مصيبتنا بهذا الفشل عظيمة فان الانكليز لا يستطيعون أن ينعموا

الا بمصيبتنا . إنهم لابد لهم من صداقتنا . ولقد علموا أن المصريين لاتكسب صداقتهم بالحديد والنار . »

« على باشا شعراوى . عبدالعزيز فهمى . محمد محمود باشا . عبداللطيف المكباتى . أحمد لطفى السيد . محمد علي . دكتور حافظ عفيفى »

ومما لاريب فيه أن خطة سعد باشا الأخيرة وما نتج عنها من تفرقة الكلمة فى الأمة كانت من الدواعى التى حملت الانكليز على أن يقلبوا لنا ظهر المجنّ بعد أن كانوا على استعداد لأرضاء مطالبنا استبقاء لصداقتنا التى كانت لازمة لهم على كل حال . إذ لايخفى أن سلاحنا الوحيد فى نضال خصمنا كان اتحاد كلمتنا واستهانتنا بكل مرتخص وغال فى سبيل نيل أمانينا القومية . أما وقد فل هذا السلاح . فان المجال كان واسعاً أمام الخصم للنيل منا وإرغامنا على مالم نكن نرضى به ونحن مستكملين عدة الكفاح باتحادنا .

هذا وقد أصدرت جمعية مصر المستقلة ، بهذه المناسبة ، نداء الأمة غداة إعلان قطع المفاوضات هذا نصه :

« جاء الحق وزهق الباطل . أقام حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا أسطع برهان على أمانته ووفائه . فقد تولى المفاوضات الرسمية بعد أن قطع على نفسه عهدا وثيقا أن لايرضى لمصر مادون الاستقلال الصحيح

فى الداخل والخارج . فلما أن تبينت له مراوغات الأنكليز قطع المفاوضات ورأس مصر عال وكرامتها موفورة وحقها ثابت . »

« قطع المفاوضات فأقام الدليل الحاسم ، لا على أمانته فحسب ، بل وعلى بطلان قول القائلين أنه سيقبل مشروعاً لا يحقق الاستقلال التام ثم يحاول تأييده أمام جمعية وطنية يصطنعها أعوانه من رجال الأدارة . أبطل هذه الدعوى الكاذبة فلم يصدق عليه قول القائلين إنه سيقبل مايمن عليه الانكليز من « منح » دون أن يستطيع معارضتهم فى شىء لأنه مدين لهم بمنصبه ، كما يقولون ، ولأنه يفاوضهم مفاوضة التابع للمتبوع . نعم أبطل هذه المزاعم وأبطل تلك الفرية التى رماه بها منددوهم فى « لندن » وهى أن عدلى باشا قبل فعلا مشروعاً هو فتات من مائدة اللورد كرزن . »

« الآن سطع النور الذى حاولوا أن يطفئوه بأفواههم . واتضح الحق الذى عملوا جهدهم على إخفائه . ظهر أن عدلى لم يكن يصدق عليه قول زعيمهم (إن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس) . فقد ثبت ، ثبوتاً قاطعاً ، أن رئيس الحكومة المصرية كان يعمل بحرية لا يحدّها أى اعتبار . »

« قطع عدلى باشا المفاوضة فاحتفظ بكرامة الأمة بعد أن ثبت لديه سوء نية الأنكليز . والآن ، وقد برزت نياتهم واضحة ملموسة ، فاننا

لن نلدغ من جحر أكثر من مرتين . وأصبح واجبنا أن نكون على حذر فلا يستدرجنا الأنكليز إلى مفاوضات أخرى من غير مبرر جديد . ولا مبرر لأية مفاوضة بعد اليوم إلا أمر واحد: هو اعترافهم أولا بحقوقنا كاملة وجلاء جنودهم عن الديار . »

« إذن فسلامة قضيتنا فى يقظتنا بعد اليوم . وسلامتها فى اتحادنا واستئناف جهادنا المشروع من جديد . »

« وليس يثنينا عن الدعوة إلى الاتحاد سوء ما قابل به سعد باشا نداءنا السابق . ونحن على دعوتنا السامية دائبون . فان صالح الوطن فى هذه الساعة الرهيبة نصب أعيننا ويجب أن يكون نصب أعين الجميع . والتاريخ شاهد . والله رقيب . »

«ولا جدال فى أن العلاج الوحيد ، فى ذلك الظرف الحرج وفى تلك الساعة الرهيبة، هو عودة الاتحاد سيرته الأولى. وعقد الخناصر على الوقوف صفاً فى وجه الخصم القوى الذى أخافه ذلك الاتحاد وأطمعه . »

ولقد اشتدت دعوة العقلاء إلى الوفاق والائتلاف بعد ماظهر من نتائج ما كان من خلاف . ولكن أقلاماً أخرى أخذت تنقد خطة الوزارة كما كانت أقلام أخرى تعرّض بخطة سعد باشا .

ولقد تكهن المتكهنون عن أسباب تأخر عدلى باشا فى القدوم توّا إلى مصر بعد قطع المفاوضات . كما ذهبوا مذاهب شتى فى أسباب قطعها .

وتفننوا فى تأكيد بعض ماطاف بظنونهم من الحدس حول خطة عدلى باشا . فأرسل مكاتب الأخبار بباريس برقية خاصة يجلو فيها الأمور لقراء جريدته هذا نصها :

« باريس فى ٢٤ — علمت أن الوفد كان يريد العودة إلى مصر فى الظروف الحالية بأسرع مايمكن . إلا أنه كان من المتعذر إيجاد العدد الكافى من المحال إلا فى الباخرة اسبيريا المسافرة فى ٢ ديسمبر . »

« ويخيل إلىّ أن قراء الأخبار يهمهم الوقوف على بعض أنباء قديمة خاصة بالظروف التى أدت إلى قطع المفاوضات . وهذه الأنباء مستقاة من المصادر الأنكليزية . »

« إن الأغلبية فى مجلس الوزراء الأنكليزى ، وبنوع خاص مستر مونتاجو وزير الهند والمستر فيشر وزير التعليم ، كانت تؤيد وجهة النظر المصرية . غير أن وزير الحربية ، وبخاصة المستر تشرشل ، دافعا عن نظرية العسكريين والاستعماريين . »

« خشيت الوزارة الأنكليزية ، إذ ذاك ، أن يرميها خصومها بتهمة الضعف التى ألبسوها إياها بشأن المسئلة الأيرلندية . فقررت السير على سياسة التوازن . غير أن الرأى العام الأنكليزى لا يزال يفضل الوصول إلى تسوية . لأنه يخشى وقوع قلاقل وزيادة المصروفات من جراء الاحتلال العسكرى . »

« نشرت جريدة (الأيكو دى بارى) تلغرافاً من القاهرة ، قد يكون خصوم عدلى باشا هم الذين أوعزوا به ، جاء فيه أن عدلى باشا قبل جميع الشروط التى وضعها الأنكليز ماعدا الشروط الخاصة بالمسئلة العسكرية . »

« وهذه فرية شنيعة . وإن مذكرة الوفد التى ستنشر قريباً كفيلة بهدم هذه التهم والأكاذيب . »

وقع كل ذلك وسعد باشا شخصياً لم يبد أى تصريح فيما يختص بقطع المفاوضات . وإن كانت الأقلام التى كانت منتسبة اليه كانت تسيل بالآراء المسفهة لخطة عدلى باشا ناسبة له كل تقصير وكل خداع .

رأى سعد باشا بعد قطع المفاوضات الرسمية — وكان الناس يتشوقون لمعرفة رأيه الخاص لعله يكون اختط خطة تتلافى ما حاق بالقضية من سوء بعد قطع المفاوضات الرسمية . فقصده وفد من طلبة الحقوق يوم ٢٣ نوفمبر وخطب منهم جماعة فى الحالة وطلبوا الاستنارة برأى معاليه . فألقى فيهم خطاباً مجيباً دعوتهم . قال بعد حديث طويل ما ملخصه :

« رأى إخوانى ورأيت أن البعثة الرسمية تألفت ، رغم إرادة الأمة بنفوذ الحماية ، من رجال ليس لهم مواقف فى الاستقلال وكثير منهم لهم مواقف فى الحماية . وسافرت تحت حماية القوة الأجنبية . واستعملت كل

وسائل الاكراه والاحتيال للحصول على الثقة بها. وبذل إخوانهم هنا كل جهد فى إرهاق الشعب وخنق حريته. لهذا كنا معتقدين، تمام الاعتقاد، بأن هذه البعثة يستحيل أن تدافع دفاعا جدياً عن حقوقنا. كما يستحيل أن نتحصل على استقلالنا التام. ولم يكن من حالها أولا وآخراً إلا تحقيق اعتقادنا. لأنها لما وصلت إلى لندره فى ١١ يوليه لم يستطع رئيسها أن يحدث الصحافيين، حتى عن طبيعة مأموريته، إلا بعد أن يقابل كرزن. ولما قابله لم يتكلم بشىء إما لأنه لم يستطع استئذانه فى الكلام أو أنه استأذنه فلم يأذن له. واستمرت على هذا السكوت مدة تزيد على أربعة أشهر حتى انتهت. ولم يصدر منها بلاغ عما قبلت أو رفضت حتى بعد ما سموه انقطاع المفاوضات. وكل ما أمكن أن تبوح به هو أن الوزارة البريطانية وضعت مشروعاً وهى أجابت عليه بأنه لا يوصل إلى اتفاق وأنها أرسلت هاتين الوثيقتين إلى مصر. وأن وزارة الخارجية أرفقت بها مذكرة إيضاحية لم تطلع عليها.»

«إن كان هذا كل ما حصل يمكننا أن نقول لم تكن هناك مفاوضات أصلا. ويمكن أن نؤكد ما نقول بأن البعثة تصرح بأنها لم تطلع على المذكرة الأيضاحية يعنى أنه لم يكن هناك أخذ ولا عطاء. أى لم يكن هناك مفاوضات.»

إلى أن قال معاليه: «إن كانت المفاوضات انقطعت حقيقة فلماذا لم يصرحوا بانقطاعها؟ ولماذا لم يبينوا أسباب هذا الانقطاع؟ ولماذا

يصرحوا بالمسائل التى حصل الاتفاق عليها والمسائل التى حصل الخلاف فيها ؟ ولماذا تواضى الفريقان بالكتمان ؟ »

« كل هذه التعميات تجعلنا نعتقد أن فى الأمر ما يجب أن نحذر منه ونخشاه . إن أمامنا أمراً مجهولا يوجب الارتياب . ولهذا رأينا أن نتريث ، لا نفعل شيأ ولا نشير بشىء ، حتى تنكشف حقيقة هذه التعميات ونقف على مضمون تلك الوثائق . حينذاك يمكننا أن نختط لنا سبيلا نيراً . »

واستشهد على وجود أمور مخبوءة باطراء الجرائد الأنكليزية لحكمة عدلى باشا والاعجاب بتعقله وكمال اعتداله . وقال « إن هذا المدح لا يتفق أصلا مع دفاعه عن حقوق مصر . كما هى عادة الصحف الأنكليزية . »

ثم قال : « إنهم يدعون إلى الاتحاد ولكنهم مراؤون فى دعواهم . » واستشهد على ذلك بانفرادهم بالاحتفال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر فى مكان غير المكان الذى أعدّه الوفد وبما كان قبل ذلك من حوادث أسيوط .

ذهب عدلى باشا مشيعاً ، من غير الذين يرون رأيه ، بما شيع به . وأرسلت خلفه الرسل وأوفدت الوفود تعرقل عمله وتنتهز كل نهزة للتشهير به والنيل من كرامته . فلم يأبه لما اعترضه من الصعوبات . بل التزم ما رسمه لنفسه . ووقف عند حدود خطته ووفى فى النهاية بعهده . فقطع المفاوضات لما رآها غير مؤدّية إلى النتيجة التى كان يسعى لتحقيقها . واعتزم الرجوع عارضاً

نتيجة مأموريته على من أوفده لها . وقد سألوه أن يلبث فى لندره ريثما يقابل رئيس الوزارة البريطانية عله يجد لهذا الأشكال حلا فأبى عليه شممه إجابة هذا السؤل .

ثم أوحوا إلى صحفهم وهو فى باريس أن تردّد صدى القول بأن حبل الأمل لا يزال موصولا وأن المفاوضة ربما عادت مع دولته فى وقت قريب فاجابهم من فوره : « إننى لن أعود ، ولا أحد من صحبى ، إلى مفاوضة الانكليز مرة أخرى » . قالوا فسترفع الأمر لعظمة السلطان ليحكم بيننا فى الوثائق الثلاث فقال « لست مسئولا عن المذكرة لأنها لم أطلع عليها . » ولم يرسل المشروع للأمة لأخذ رأيها فيه متخليا عن المسئولية ان رأت قبوله . بل قطع تلك المفاوضات بمجرد رؤيته أن المشروع غير واف بالغرض الذى عاهد الأمة على تحقيقه .

ولم يمنّ الأمة بشىء . ولم يصرح بالذى قبله والذى لم يقبله من مشروع اللورد كرزن تاركا ذلك إلى حين اطلاع عظمة السلطان على نتيجة مسعاته ثم ينشر الوثائق الرسمية فى الأمة لتقف على ما بذل .

فأين الجناية التى اقترفها عدلى باشا ليرمى بما رماه به معالى الرئيس من التهم المشنعة . إن جنايته كلها أنه خيب ظن مخالفيه فيه . حيث لم يكن ينتظر هؤلاء ان قطع المفاوضات الرسمية يتم من ناحية عدلى باشا . فابتدع

الزعيم العظيم أن الأنكليز هم الذين قطعوا المفاوضات بسبب اكتشافهم أن الوفد الرسمى لا يمثل الأمة المصرية حتى يكون هناك مسوغ لممثلها الحقيقى أن يتفاوض معهم !

ثم قالوا بعد ذلك إنه ، ولئن كان قطع المفاوضات ، فان جريمته فى ذلك أنه أضاع على الأمة مجهوداتها التى بذلتها منذ سنة ١٩١٨ فى سبيل الاستقلال .

بل قالوا ، حينما تحرجت حال المفاوضات . ودنت ساعة البت فى الأمر وتصلب العسكريون والاستعماريون من الأنكليز فى مطالبهم التى ترمى إلى إبقاء قوات من جيوشهم فى أنحاء مختلفة من البلاد ، لن نؤمن لك ولا بصحة مبدئك وصدق طويتك وشجاعتك الأدبية حتى تقطع حبل المفاوضة معهم . فلما قطعه قالوا لن نصدق حتى تبرح تلك الأرض . فلما برحها قالوا بل أنت وإياهم مؤتمرون بنا . وإن هى إلا فترة تتراخى فيها أعصاب الناس حتى تعود وصحبك فتصل ما قطعت وتبرم ما تظاهرت بنقضه . فقال يا قوم هذا عهد الله وعهدكم أن لا أدخل ، ولا أحد من رفاقى ، فى مفاوضة معهم بعد اليوم . فقالوا لن تطمئن إلى هذا الوعد قلوبنا حتى تقدم استقالتك وتنفض من الأمر يديك . قال إنى فاعل ذلك غداً منذ أهبط أرض مصر . قالوا تالله لقد أفسدت على قومك أمرهم بقطعك حبل المفاوضات حيث أضعت مجهودهم الذى بذلوه فى سبيل الاستقلال ! فأنى يؤفكون ؟ ! !

دع عنك كل ذلك واستعرض معنا نتائج هذه المفاوضات رسمية أو غير رسمية منذ شهر مايو سنة ١٩٢٠ إلى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ . تجد أنها أسفرت عن نتيجتين أساسيتين فضلا عن نتائج أخرى ثانوية ملازمة لهما .

أما النتيجة الأولى الأساسية فهى أننا وقفنا ، كما وقف العالم المنصف ، على حقيقة نيات انكلترا بالنسبة لنا . إذ تبين من مفاوضات سعد باشا مع لجنة ملنر أنهم أرادوا إلباس الحماية لباساً أطلقوا عليها اسم الاستقلال . فلما عدلت الأمة المشروع أحالوه ، مع تحفظات الأمة ، على المفوضين الرسميين تهرباً ومطاولة . وظل حسن الظن يتملك أفئدة المصريين . فلما ذهب الوفد الرسمى تفاوض على تلك القواعد فلم تكن نتيجة المفاوضات ما عرض مشروع ملنر بل كان ما عرضه اللورد كرزن أقل منها بكثير . فرفض عدلى باشا قبولها . بعد ان أصبح لا مجال لحسن الظن فيهم . فكانت نتائج هاتين التجربتين الاسفار عن تشدد المستعمرين الأنكليز فى نظريتهم .

وأما النتيجة الثانية فهى فشل السياسة الأنكليزية فى إرغامنا على قبول ما لم نقبل . لأنهم هم الذين دعونا للمفاوضة . وهم الذين أرادوا الاتفاق معنا ثم لم يستطيعوا إقناعنا بصلاحية سياستهم . وذلك ظاهر مما تردده جرائدهم من فشل محاولاتهم وضياع آمالهم .

ومهما يكن من شىء فان الواجب كان يقضى فى مثل هذه الحالة أن تعود الأمة إلى ضم صفوفها بعد ما جربت نتائج الانشقاق . بل إن

الجرائد الأوروبية توقعت حدوث ذلك . لأنه هو الموقف المعقول بعد هذه الصدمة الهائلة التى صدمت الأمة . وكان يجب أن تعيدها إلى صوابها الذى فقدته فى بضعة الأشهر الأخيرة .

فلقد قالت جريدة « الأكسيون فرنسيز » فى مقال طويل : « إن قطع المفاوضات الأنكليزية المصرية نشأ عما أبداه اللورد كرزن والمستر تشرشل من التشبث والتصلب . لأن السياسة الأنكليزية تريد إعطاء مصر ترضيات بشكل ظاهرى دون أن تترك شيئاً من السلطات التى فى قبضتها . ومادامت الحكومة البريطانية تفاوض مع التشبث بنية الاحتفاظ بكل شىء فى وادى النيل فان المفاوضات لن تفضى الى نتيجة . وهذا فى حين سيصبح من الصعب جداً على انكلترا أن تجد رجالا سياسيين يقبلون المفاوضة معها . »

وختمت الجريدة كلامها متوقعة أن تكون نتيجة السياسة البريطانية « انضمام الوطنيين والمعتدلين إلى حزب الوطنية المصرية الكبير الذى يمثله زغلول باشا . »

تصريح اللورد اللنبى عن المسئلة المصرية — هذا ولقد أقامت الجمعية الكاليدونية (الجمعية الأيقوسية بالقاهرة) مأدبتها السنوية فى أول ديسمبر فى فندق الكونتيننتال برياسة القاضى سندرس . وحضرها كثير من

كبار الانكليز بمصر وفى مقدمتهم فخامة اللورد اللنبى واللادى قرينته . فألقى فخامته خطبة شكر فيها رئيس الحفلة عن نفسه وعن اللادى قرينته واللادى كونجريف للترحيب العظيم الذى قوبلوا به ثم قال :

« لست بالأرلندى ولا بالأسكتلندى ولكنى انكليزى » ثم قال : « إن الأسكتلنديين قد قاموا بنصيب كبير فى ترقية مصر ولهم مصالح كبيرة فيها . وقد قيل ، فى هذا الصدد ، إن هناك تخوفاً من المستقبل . وقد يكون هنا بيننا أشخاص ممن وهبوا ميزة يرون بها ما لا يراه غيرهم . فاذا كان الأمر كذلك فليقولوا لنا كيف يكون المستقبل . ولكنى ، بصفتى انكليزياً ، لم أوهب هذه الموهبة . ولكنى أعرف ما يكفى لأن أؤكد لكم بأنه لا حاجة إلى الخوف . »

« ستكون خطة بريطانيا العظمى فى هذه البلاد خطة حرة . وستتبع سياسة الحزم » . ثم قال : « إنى لا أزال أنتظر التعليمات ولم أتلقها حتى الآن . ولكن السياسة التى ستقبلها بريطانيا العظمى سياسة سخاء تضمن فيها مصالح الجميع . وإن مصير هذه البلاد فى أيدى سياسيين واسعى العقل . » ثم قال : « وقد اقتربنا من الوصول إلى حل سعيد للمسائل التى احترنا فى حلها زمنا طويلا . »

ولم يأت فخامة اللورد فى تصريحه هذا بشىء معين جديد سوى أنه

طمأن البريطانيين على مستقبلهم فى هذه البلاد بأن أبان لهم أن الحزم سيكون رائده فى سياسته فيها فلا خوف عليهم من أى طارىء جديد .

هذا ولقد تألفت لجنة لاستقبال عدلى باشا بالقاهرة وأخرى لاستقباله بالأسكندرية بما يستحقه بعد ما بذل من المجهود العظيم .

ولكن سعد باشا أصدر منشوراً للناس يدعوهم فيه بأن يلزموا بيوتهم يوم عودة عدلى باشا . وأن يتركوا الحادث يمر بسكون مثل جنازة تمر فى شارع . ليستطيع العالم أن يعرف حقيقة قوة أنصار عدلى باشا .

الفصل الرابع

الوثائق الثلاث وتقرير الوفد الرسمى عن سير المفاوضات

وفى يوم ٤ ديسمبر نشرت الوثائق الثلاث هنا وفى انكلترا فى يوم واحد. وهى مذكرة اللورد كرزن بالمشروع الذى قدمه لصاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى. ثم رد دولته على هذا المشروع. والثالثة مذكرة تفسيرية صدرت بصورة تبليغ من فخامة اللورد اللنبى، نائب جلالة الملك بمصر، لعظمة السلطان فى ٣ ديسمبر. وقبل أن نأتى على نص هذه الوثائق نرى من المستحسن أن نذكر هنا ماسبق إرساله من الرسائل التى دارت بين وزارة الخارجية الأنكليزية واللورد اللنبى بشأن هذه الوثائق.

فقد أرسل الفيلد مارشال اللنبى إلى هذه الوزارة البرقيتين التاليتين (١)

---

(١) هذه البرقية وما يليها منقولة عن الكتاب الأبيض الانكليزى الذى نشر يوم ٤ ديسمبر بشأن المفاوضات وما تلاها

١ - « القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنه ١٩٢١ »

« تشتمل برقيتى التالية نص مذكرة مشتركة سلمها إلىّ المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية . »

« وأرى من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه يعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا (١) . »

« والحقيقة التى لانزاع فيها هى أن كل تسوية لاتقرها مصر تجعل من الصعب - ، بل من غير الممكن، عملياً الغىّ فى أداء الأعمال الأدارية للحكومة . »

٢ — « القاهره فى ١٧ نوفمبر . »

« وهذه هى المذكرة المشار إليها فى تلغرافى السابق مباشرة : »

« إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على الرأى الآتى : »

«وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر، ويستبق الحماية، يجر لا محالة إلى خطر جدّى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها . ويفضى، على أى حال، إلى الفوضى التامة فى الأدارة . فتصبح الحكومة مستحيلة : ويجب أن لايغيب على الأذهان أن كيان الحكومة كله مصرى وأن

(١) يلاحظ أن هذه البرقية أرسلت قبل قطع المفاوضات.

الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الأدارة كما اتضح ذلك فى ربيع سنة ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للأمانى التى عقدها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين . فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة . »

« ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية ، تعمل بشدة ، أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك فى المدن الكبرى . ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الأقاليم . على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تحل محل الأدارة المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المرافق المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ . وقد مضى المستشارون فى عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية وأدخلوا ، بلا شك ، هذا الاعتقاد فى روح وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون بأن عليهم أن يبينوا أنهم ، اذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه ، لا يستطيعون أن ينتظروا احتفاظهم بثقة الوزراء المصريين

أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل . أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخى فانهم على يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجراؤه وتأليف وزارة لأنفاذه حتى ولو لم يكن ثم وزير مصرى مستعد اليوم ان يوقع اتفاقا رسمياً يشتمل على هذا البرنامج باعتباره إرضاء تاماً للمطالب المصرية . »

فكان جواب اللورد كرزن على نخامة الفيكونت اللنبى بالنص الآتى:

«فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ . »

« نظراً لكونك كنت حاضراً اجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التى تعرض على عدلى باشا لا يسعنا إلا أن نشعر بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا فى جهل تام للموقف الحقيقى حين وصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه سيبقى الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصرى . »

«وهذه الغلطة ـ التى ينبغى ان تشرحها لهم حالا ـ تجعل حجتهم غير قوية . وينبغى لك كذلك أن تبلغهم ، بصفة سرية ، خلاصة عامة للمنح التى لم تكن حكومة الملك مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل فى مشروع المعاهدة الذى قدم إلى عدلى ورفضه . »

« وتنوى حكومة جلالته الآن اتباع ما يأتى : »

« أرسلت إليك بالبريد صورة لمشروع المعاهدة ومعه ردّ الوفد . ولا شك أن عدلى مبلغها إلى السلطان . وسيرسل إليك ، بعد بضعة أيام ،

نص مذكرة تشرح الموقف، الذى اتخذته حكومة جلالة الملك، شرحا تاماً وتدافع عنه . وعليك أن ترفع إلى السلطان هذه المذكرة التى ستنشر فى انكلترا ومصر فى وقت واحد مع مشروع المعاهدة ورد الوفد المصرى. وفى خلال ذلك نبلغ الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريباً وأنه فى خلال ذلك لا ينبغى الركون إلى ما يذاع قبل أوانه . »

« وإلى أن يتم النشر نرجو أن تنتهز أى فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جداً ، تلك التى كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها . »

وهذا هو نص الوثائق الثلاث التى ذكرناها :

الوثائق الثلاث

الوثيقة الأولى

« مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر »

وهو الذى قدمه اللورد كرزن الى الوفد الرسمى المصرى

(إنتهاء الحماية)

« ١ — فى مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩ ديسمبر

سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر، من ذلك الحين، دولة متمتعة بحقوق السيادة (Sovereign state) تحت أمرة ملوكية دستورية . فبمقتضى هذا قد أبرمت، وتستمر باقية، بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الأخرى، معاهدة دائمة ورابطة سلام وود وتحالف . »

(العلاقات الأجنبية)

« ٢ ـ تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير معين لذلك . »

« ٣ ـ يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير عال يكون له، فى جميع الأوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة، مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى . »

« ٤ ـ يمثل الحكومة المصرية فى لندره، وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير . »

« ٥ ـ بالنظر للتعهدات التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر، وعلى الخصوص فى ما يتعلق بالدول الأجنبية، يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى

البريطانى الذى يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فى مايتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية . »

« ٦ ـ لاتدخل الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى . »

« ٧ ـ تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها . »

« ٨ ـ لأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية ، فى الأماكن التى لايوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم . »

« ٩ ـ تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة على إلغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات . وتقبل مسؤولية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر . وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسمياً . »

(النصوص العسكرية)

«١٠ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .»

«لأجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الأمبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر . ولها أن تستقر فى أى مكان فى مصر . ولأى مدة يحددان من وقت لآخر . ويكون لها أيضاً فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات لأحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية .»

(استخدام الموظفين الأجانب)

«١١ ـ بالنظر للمسئوليات الخاصة التى تتحملها بريطانيا العظمى . وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية . تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطاً أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطانى . »

(الأدارة المالية)

«١٢ ـ تعين الحكومة المصرية ، بعد استشارة (in consultation with) حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، قوميسيراً ماليا توكل اليه ،

فى الوقت المناسب، الحقوق التى يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين. ويكون هـذا القوميسير المالى مسؤولا ، بوجه أخص ، عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها : »

(١) «المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة . »

(٢) «جميع المعاشات والسنويات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب المحالين على المعاش وورثتهم . »

(٣) «ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما . »

«١٣ ـ لأجل أن يؤدى القوميسير المالى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط، إحاطة تامة، بجميع الأمور الداخلة فى دائرة وزارة المالية . ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخـول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المـاليـة . »

«١٤ ـ ليس للحكومة المصرية عقـد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالى . »

(الأدارة القضائيـة)

«١٥ ـ تعين الحكومة المصرية ، بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، قوميسيراً قضائياً يكلف ، بسبب التعهـدات التى تحملتها

بريطانيا العظمى ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب . »

١٦٥ ـ لأجل أن يؤدى القومسير القضائى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية . ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية . »

(السودان)

١٧٥ ـ حيث أن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى . أو أن تقدم ، بدلا من ذلك لحكومة السودان ، إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين . »

« تكون كل القوات المصرية تحت أمر الحاكم العام . »

« وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة

مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا . »

(قروض الجزية)

« ١٨ - المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى الماضى لدفع الفوائد والاستهلاك لقرضى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين . »

« تستمر الحكومة المصريه أيضاً فى دفع المبالغ التى كان جارياً دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون . »

« عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهى مسؤولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشىء عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقاً . »

(اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم)

« ١٩ - للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن

يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كما سيأتى بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .»

«ويكون للموظفين البريطانيين الحق ، بنفس هذه الشروط ، فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة . »

« تسرى جميع هذه الأحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق فى المعاش . وأيضاً على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى . »

«٢٠ ـ الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى لهم ، زيادة على التعويض ، إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى الى لوندره . »

«٢١ ـ تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرش ونصف للجنيه الأنكليزى . »

«٢٢ ـ يوضع جدول عن التعويضات . : »

(١) « للموظفين الدائمين . »

(٢) « للموظفين الموقتين . »

« بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (society of Actuaries) . »

(حماية الأقليات)

«٢٣ - تتعهد مصر بأن النصوص ، الوارد ذكرها فيما بعد ، تعتبر قوانين أساسية وألا يتضارب معها أو يؤثر عليها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى وألا ينقض مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمى . »

«٢٤ - تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم . »

«يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا ، بحرية تامة علانية أوغير علانية ، بشعائر أية ملة أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لاتنافى النظام العام أو الاداب العمومية . »

«٢٥ - جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون . ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . »

«اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لايؤثر على أى شخص حائز للرعوية المصرية فى المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول فى الخدمات العمومية والتوظف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات . »

« لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعوية المصرية فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو الاجتماعات العمومية . »

« ٢٦ ـ الأشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون . وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية . وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين فى أن ينشئوا ، أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم ، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية أو مدارس أو غيرها من دور التربية ، ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة . وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها . »

(الوثيقة الثانيـة)

(رد الوفد الرسمى المصرى)

(على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر)

« اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كرزن الى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ . »

«ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن ، فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور، نفس النصوص والصيغ التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ . »

« فعن المسألة العسكرية ، وهى ذات أهمية كبرى ، استبق المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة . على أن حماية المواصلات الأمبراطورية ، وهى التى قيل فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى ، لاتبرر هذا الحل . »

ففى حين أنه كان يكفى تعيين نقطة فى منطقة القنال تنحصر فيها طرق ووسائل المواصلات الأمبراطورية . وكذلك القوة التى تتولى

حمايتها نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية . ووضع أيضاً تحت تصرفها كل مالدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها . وهذا إنما هو الاحتلال بذاته . الاحتلال الذى يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية . على أن الاحتلال العسكرى الماضى ، ولو لم تكن له إلا صفة موقتة ، قد كفى لأن يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الأدارة كلها وإن لم يكن هناك أى نص فى معاهدة أو تقرير لأية وسيلة . »

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسئلة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى التى كانت وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فان المشروع قد أحاط الحق ، الذى اعترف لنا به ، بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى . إذ لا يتصور أن تتوفر لدى وزير الخارجية الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل مسئوليته إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . فان ذلك معناه أن يكون خاضعاً فى الواقع لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فان الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . وأخيراً فان استبقاء لقب المندوب

السامى ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه إلى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، لهو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر . »

« ومن جهة أخرى فان تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول مع معاونتها فى ذلك سياسياً من جانب حليفتها . ولكن المسألة منظور إليها اليوم كأنها تعنى ، على الأخص ، بريطانيا العظمى التى تتولى من الآن حماية المصالح الأجنبية وتريد أن تباشر ، وحدها ، عند الاقتضاء ، المفاوضات بشأن إلغاء الامتيازات . »

« أما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالى والقضائى وبتداخلهما فى إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية ، تداخلا قد يصل فى بعض الأحوال ، فيما يختص بالمندوب (القومسير) المالى ، إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان فاننا لا نريد هنا أن نكرر ماسبق لنا إبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا . »

« على أنه يتحتم علينا القول بأن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات بعثت فى نفوسنا الشعور بأن الاتفاق فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية سيقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية . »

« أما مسألة السودان ، التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد لنا من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل . »

* * *

« إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل ثمت حاجة إلى مناقشة المشروع تفصيلا إذ فيها ما يكفى للدلالة على روحه ومرماه . وغير هذا فقد التزم المشروع تكرار ذكر تعهدات بريطانيا العظمى و « المسئوليات الخصوصية » الواقعة على المندوب السامى . وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة المصالح الحيوية لمصر — الذى اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية . وبهذا تم للمشروع صبغة الوصاية الفعلية . »

« إنا ، لما قبلنا المهمة التى عهد بها إلينا عظمة السلطان ، كنا نؤمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييداً حقيقياً وكفيلة فى الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية . وعندئذ فان مصر حليفة بريطانيا العظمى ، كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء باخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود . ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة أن لا يقضى على احداهما بالخضوع الدائم . »

« وإن روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات . ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل . فهو بحالته لايجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية . »

« لوندره فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

(الوثيقة الثالثة)

(تبليغ)

« من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر »

« فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« وهى المذكرة التفسيرية »

« ياصاحب العظمة »

« إنه ، بموجب التعليمات التى وصلتنى من حكومة جلالة الملك ، لى الشرف أن أرفع إلى مقام عظمتكم البيان الآتى المتضمن آراء حكومة جلالته فيما يتعلق بالمفاوضات التى جرت حديثاً مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رياسة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع اتفاق لعقد معاهدة بين الأمبراطورية البريطانية

ومصر . كانت حكومة جلالته على استعداد لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله . ولكنها علمت ، بمزيد الأسف ، أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها . واسعة النطاق فى نتائجها . وأنها لا يمكنها أن تبقى محلا لأى أمل فى إعادة النظر فى المبدإ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم ، إحاطة وافية ، بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بها . وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات . »

« إن هناك حقيقة جلية سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة . ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة هذه العلاقات على الدوام . وهى التوفيق التام بين مصالح بريطانيا العظمى فى مصر وبين مصالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية وسيادتها كلاهما عظيم الأهمية للأمبراطورية البريطانية . إن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق . وجميع الأراضى المصرية هى فى الواقع ضرورية لهذه المواصلات . لأن مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قنال السويس . لذلك فان حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو فى الدرجة الأولى من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاد ولجميع مستعمرات وولايات

جلالته فى الشرق . ويؤثر فى سعادة وسلامة نحو ثلثمائة وخمسين مليوناً من رعايا جلالته . ثم إن نجاح مصريهم هذه البلاد ، ليس لأن كلا من بريطانيا العظمى ومصر هى أفضل عميلة للأخرى فقط ، بل لأن كل خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو الى مداخلة الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها . هذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر . وهى لاتزال الآن على ما كانت عليه من القوة فى الماضى . »

« قد اعترف الجميع بما أصاب هذا الائتلاف من النجاح بوجه عام أثناء العهد السابق للحرب العظمى . ولما بدأت بريطانيا العظمى تهتم بمصر اهتماماً فعلياً كان المصريون فريسة للاختلال المالى والفوضى الأدارية . وكانوا تحت رحمة أى قادم . ولم يكن فى طاقتهم مقاومة ضروب الوسائل القتالة للاستغلال الأجنبى . تلك الوسائل التى تستأصل من نفوس الأمة كرامتها وتمحو قواها الحيوية . فاذا كانت الأمة المصرية الآن نشيطة ذات كرامة فانها مدينة بهذه النهضة على الخصوص لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها . إن المصريين سلموا من المداخلة الأجنبية وأعينوا على إنشاء نظام إدارى واف . وقد تدرب عدد كبير منهم على إدارة الأمور . والحكم واطرد نمو مقدرتهم . ونجحت ماليتهم نجاحاً فوق المنتظر . وقد قامت سعادة جميع الطبقات على أسس ثابتة . وفى هذا التقدم السريع لم

يكن هناك ظل للاستغلال . إن بريطانيا العظمى لم تطلب لنفسها ربحاً مالياً أو امتيازاً تجارياً . والأمة المصرية قد جنت كل ثمار مشورة بريطانيا العظمى ومساعدتها لها . »

« إن شبوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بالضرورة عرى الائتلاف توثيقاً بين الأمبراطورية البريطانية ومصر . ولما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن أثر ذلك مقصوراً على تهديد المواصلات البريطانية وحدها بل كان مهدداً لها ولاستقلال مصر على السواء تهديداً عاجلا . فكان إعلان الحماية على مصر اعترافاً بهذه الحقيقة . وهو أنه لا يمكن دفع الخطر عن الامبراطورية البريطانية ومصر معاً إلا بعمل مشترك تحت قيادة واحدة . كان اتساع نطاق الحرب ، بدخول تركيا فيها ، السبب فى قتل وتشويه آلاف من رعايا جلالة الملك من الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضاً . وقبورهم فى غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة على الجهد العظيم الذى كابدته شعوب الأمبراطورية البريطانية بسبب دخول تركيا الحرب . قد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر بفضل جهود من بعثت بهم تلك الشعوب من الجنود . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها . وثروتها الآن أعظم مما كانت قبل الحرب . فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى .

فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتغاضى عن هذه الحقائق . أو ينسى لمن هو مدين بذلك كله ؛ ولولا القوة التى أبدتها الأمبراطورية البريطانية فى الحرب لأصبحت مصر ميدان حرب بين القوات المتحاربة ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بأقدامها وأفنت ثروتها . ولولا نصر الحلفاء لم تكن فى مصر أمة تطالب بحقوق السيادة الوطنية بدلا عن حماية أجنبية . فالحرية التى تتمتع بها مصر الآن وماتتطلع اليه من حرية أوسع إنما هى مدينة بهما للسياسة البريطانية والقوة البريطانية . »

« إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى المصالح بين بريطانيا ومصر ، الذى جعل ائتلافهما نافعاً لكليهما فى الماضى ، هو دعامة العلاقة التى يجب على كليهما استمرار المحافظة عليها . وعلى الأمبراطورية البريطانية الآن ، كما كان فى الماضى ، أن تحمل على عاتقها فى آخر الأمر مسؤولية الدفاع عن أراضى عظمتكم ضد أى تهديد خارجى . وكذلك عليها تقديم المعونة التى قد تطلبها ، فى أى وقت ، حكومة عظمتكم لحفظ سلطتكم فى البلاد . ثم إن حكومة جلالة الملك تطلب ، فوق ذلك ، أن يكون لها دون غيرها الحق فى تقديم ماقد تحتاج حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الحكومات الأجنبية . على أن حكومة جلالته لاترمى ، من وراء هذه المطالب ، إلى منع مصر من تمتعها بكامل حقوقها فى حكومة ذاتية وطنية . بل هى ترمى بذلك

إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى . وهذه المطالب قوامها تلك الحقيقة . وهى أن استقلال مصر واستتباب النظام فيها وسعادتها ركن أساسى للأمة الأمبراطورية البريطانية . وحكومة جلالة الملك تأسف على أن مندوبى عظمتكم لم يتقدموا ، أثناء المفاوضات تقدماً يذكر ، فى سبيل الاعتراف بما للأمبراطورية البريطانية ، دون سواها ، من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والمسؤوليات . »

« إن شروط المعاهدة ، التى تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق وكفالة هذه المسؤوليات ، قد أدرجت فى مواد المشروع الذى سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا . وأهم هذه الشروط هو مايتعلق بالجنود البريطانية . فان حكومة جلالة الملك قد عنيت ، أتم عناية ، ببحث الأدلة التى قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن . ولكنها لم تستطع أن تقبلها . لأن حالة العالم الحاضرة ومجرى الأحوال فى مصر منذ عقد الهدنة لايسمحان بأى تعديل كان فى توزيع القوات البريطانية فى الوقت الحاضر . ومن الواجب إعادة القول بأن مصر هى جزء من مواصلات الأمبراطورية البريطانية . ولم يكد يمضى جيل على مصر منذ أنقذت من الفوضى . وهناك علامات على أنه لايبعد على المتطرفين فى الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية فى الهوة التى لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد اهتمام حكومة جلالة الملك بهذا الشأن لما رأته

من عدم رغبة وفد عظمتكم فى الاعتراف بأن الامبراطورية البريطانية يجب أن يكون عندها ضمان قوى ضد أى تهديد مثل هذا لمصالحها. وإلى أن يحين الوقت، الذى يكون فيه سلوك مصر مدعاة إلى الثقة بالضمانات التى تعطيها، يكون من الواجب على الأمبراطورية البريطانية نفسها أن تستبقى ماتراه كافياً من الضمانات. وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر. وحكومة جلالة الملك لايمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه.»

«على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها حماية لا فعلا ولا حكما. بل بالعكس إن أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تتمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الأمم مقام دولة متمتعة بحق السيادة. على أن تكون مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً بالأمبراطورية البريطانية، بمعاهدة تكفل للفريقين مصالحهما وأغراضهما المشتركة. ولهذه الغاية، التى جعلتها حكومة جلالته نصب عينها، اقترحت رفع الحماية فوراً والاعتراف بمصر «دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت أسرة ملوكية دستورية». والاستعاضة من العلاقات القائمة الآن بين الأمبراطورية البريطانية ومصر «بمعاهدة دائمة ورابطة سلام وود وتحالف». وكانت حكومة جلالته تأمل أن مصر، باعادة وزارة الخارجية، ترسل ممثليها فى الحال إلى الممالك الأجنبية. كما أنها كانت على استعداد لتعضيد مصر فى انضمامها إلى جمعية

الأمم إذا طلبت ذلك . وبذلك كان يتحقق لمصر فى الحال ماللدول المتمتعة بحقوق السيادة من السلطة والميزات . »

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة . وهذه الحالة لاتؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية . ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن . ولذلك فان حكومة جلالة الملك ترغب فى أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن . »

« ففيما يتعلق بالحاضر لايمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها . ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على إنماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع . ولاسيما فى الفروع الأدارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوروبيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل ، بمشاورة حكومة عظمتكم ، المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات لكى يكون موقف الدول جلياً عند ما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية . وهى تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمينات » (Act of Indemnity) ويعمل به فى كل المحاكم المدنية

والجنائية فى مصر . وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر . »

«وأما من جهة المستقبل فان حكومة جلالة الملك ترغب فى أن توضح ، بعبارة جلية ، السياسة التى تنوى اتباعها . فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعاً صحيحاً . وهى تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد . »

« إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية ، مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها ، دون أن يكترث ، اكتراثاً كافياً للحقائق التى تستحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطامحه الأسمى لايصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق . وإن الزعماء المتطرّفين الذين يدعون إلى هذا لايعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم ، بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث ، قد تحدّوا ، مرة بعد مرة ، الدول الأجنبية فى مصالحها . وأثاروا مخاوفها . وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مسير

المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم . وإن حكومة جلالة الملك لاتعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل . ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلا متى أظهر قادتها المسؤولون من الحزم والعزيمة مايكفل قمع مثل هذا التهييج . لأن العالم يتألم الآن من جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة . وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها . وإن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها . »

« وإذ الأمر كذلك فان حكومة جلالة الملك، مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضاً، ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها . ولايكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر، بعد أن تركت لنفسها بغير معونة، قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى . فرغبة حكومة جلالة الملك أن تستكمل العمل الذى بدء به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهى لاتنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية . وتوسيع مجال العمل أمامها . وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقاً تاماً .

ولكنها ترى من الواجب أن تصرّ على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء . وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى ومايترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية . »

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الأمبراطورية البريطانية لاعلى تنافرهما . وحكومة جلالته ، لرغبتها فى هذا التآزر ، مستعدة ، فيما يتعلق بها ، إلى البحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم . على أنها مع هذا لايسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها . وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه . فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . وقادة مصر المسؤولون هم الذين عليهم ، فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى ، أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ، أن المصالح الحيوية للأمبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج . »

اللنبى (فيلد مارشال)

وما كادت تنشر هذه الوثائق الرسمية حتى انبرى لنقد سياسة الأنكليز فى مشروعهم كل من له قدرة على الكتابة والتحرير . وكل من يستطيع وزن الأمور بميزان الحق والتقدير . وأمطرت إدارات الصحف بالبرقيات والرسائل التى تتضمن الاحتجاج على المشروع من الأفراد والجماعات المختلفة فى القطر .

وكان مما يستلفت الأنظار رأى معالى سعد زغلول باشا فى هذه الوثائق فقد أبداه معاليه لجريدة الليبرتيه الفرنسية التى تنشر فى القاهرة عقب نشر الوثائق وهذا هو تعريبه :

رأى سعد باشا فى الوثائق — « إن هذه الوثائق تثبت ، بكل جلاء ووضوح ، عزم انكلترا الأكيد على الاحتفاظ بسيادتها على كل وادى النيل . وهى تقفل كل باب فى وجه الوصول إلى اتفاق فى المستقبل . بل هى تحفر هاوية بين الأمة المصرية والسياسة البريطانية . فمشروع كرزن يرمى إلى تنظيم الحماية البريطانية على مصر سواء كان فى علاقاتها الخارجية ، الموضوعة تحت مراقبة المندوب السامى ، أو فى إدارتها الداخلية . فان المالية والحقانية والجيش وجميع أركان السيادة الداخلية لمصر موضوعة مباشرة ، أو غير مباشرة ، فى يد الحكومة البريطانية . »

« أما ردّ الوفد المصرى فينقصه الحزم ولكنه يشتمل على الجوهر . لأنه يرفض اقتراحات كرزن . والذى يؤسف له فقط أن الوفد قد سلم

ببقاء جيش الاحتلال فى منطقة القنال . »

« أما مذكرة اللورد اللنبى فما لا يمكن قبوله لا شكلا ولا موضوعاً . فانه لم يتكلف واضعها عناء مراعاة الظواهر على الأقل أو إخفاء الارادة الثابتة فى التسلط على هذه البلاد بالرغم من جميع الوعود الرسمية المقطوعة حتى الآن . »

« وجدير بالملاحظة أن الوثيقتين البريطانيتين تفيضان فى بسط الفكرة التى مؤداها أن احتلال مصر ضرورى لوقايتها من مطامع الدول الأخرى . وهذه النية السيئة نحو حكومات الحلفاء يجب أن تحمل النزالات الأوروبية على التفكير . كما أنه ينبغى لها أيضاً أن تنعم النظر فى عزم بريطانيا على إلغاء الامتيازات وجعل قبول الموظفين الأجانب من غير الانكليز مستحيلا فى الادارة المصرية . »

« أما وقد عرف الوفد ، كما يقول ، أهم نقط مشروع كرزن منذ بداية المفاوضات فانه لماذا استمر فى المفاوضة مع تركه الوزراء المسئولين فى مصر يتابعون سياسة خنق العاطفة الوطنيـة ؟ فى حين كان يجب ، بالعكس من ذلك ، تقوية المعارضة التى كانت تمجد تلك العاطفة فى ساعة الخطر . أكثر من كل ساعة . »

« وأن بقاء الوزراء فى الوزارة بعد الآن يكون تكذيبا صريحا لبرنامجهم . فضلا عن أنى لا أعتقد أنه يوجد مصرى واحد يستطيع ،

فى الأحوال الحاضرة ، قبول تأليف الوزارة . »

« وأنا واثق بأن اتحاد البلاد سيظهر قريباً بأبهى المظاهر . فان الأمة ، تجاه الخطر ، ستؤلف كتلة واحدة بدافع من نفسها . وقد صرحت صباح اليوم لمراسل شركة روتر بأنه ليس من مصرى ، مهما كان معتدلا ، يستطيع أن يقبل مشروع كرزن . فليس من وراء هذا المشروع إلا توسيع الهاوية الموجودة الآن بين بريطانيا العظمى ومصر . وإذا كانت مصر لازمة لبريطانيا العظمى فهى ألزم لنفسها . »

« أما حكم الأرهاب الذى يشير اليه المارشال اللنبى فى مذكرته فلا ينتج عنه إلا إيجاد أعداء جدد لبريطانيا العظمى . وإذا كانت التهديدات المنطوية عليها تلك المذكرة موجهة إلىّ وإلى أصدقائى فانها لن تثنينا ، لحظة واحدة ، عن الوسائل المشروعة التى نستخدمها للوصول إلى غايتنا . ونحن مصممون على ملاحقة السعى إلى هذه الغاية مهما كلفنا الأمر من عناء وتضحية . »

أراء الصحف الأوروبية فى مشروع كرزن — ولقد أدى البحث فى هذه الوثائق إلى أن اعتبر بعض السياسيين مشروع كرزن خطا صريحاً لا حماية وحسب . وتحدثت الصحف الأوروبية بهذا المشروع وبما ينتظر من ورائه من النتائج السياسية .

فنشرت الصحف الانكليزية كلها تقريباً رسالة بعث بها مراسل

« الماتان » من القاهرة إلى جريدته. توقع فيها المراسل إضراب جميع الموظفين الملكيين عن العمل ومقاطعة البضائع الأنكليزية وتجنب الأنكليز. ثم قال : « ليس فى النية أن يلتجىء الأنكليز إلى القوة. ولو أنه جاء من مصدر يمكن الاعتماد عليه أن هناك أربعة ملايين رصاصة وقنابل يدوية ومسدسات لا تحصى مخبوءة فى البلاد. وتنزل الجنود البريطانية يومياً على الضفة الأسيوية لقناة السويس. »

ونشرت الديلى نيوز مقالا افتتاحياً بعنوان « حرية كاذبة » قالت فيه: « إن الاقتراحات البريطانية تجعل السلطة المطلقة مظهراً كاذباً. ولا يحتمل أن يؤثر المندوب السامى، وهو يتمتع بكل هذه الامتيازات، سواء فى العالم أو فى البلاد التى ألقيت اليه سلطة استقلالها. وليست الاقتراحات العسكرية إلا - كما قال عدلى بحق - احتلالا صريحا بسيطا يقضى على كل فكرة تتضمن الاستقلال كما يقضى على السلطة الداخلية. وبعبارة أخرى قبلت الحكومة البريطانية بشجاعة أن تلغى كلمة الحماية. ولكنها أرادت ان تبقى الحماية تحت ستار خفيف وهذا لا ينفع أبداً. وفى الواقع لا يعدّ هذا العمل من المهارة السياسية الأمينة ولا من الحذق السياسى. »

« ونحن لا نعلق أهمية تذكر على حجة وزارة الحربية القائلة إن الحكومة المصرية لا تستطيع صيانة حرية الأوروبيين. فاذا كان لا يمكن أن يعهد إلى الحكومة المصرية بهذا الأمر فانه لا يمكن أن يعهد إليها بأمر آخر. »

« إن الأجانب يكونون فى بلاد مستقلة تحترم نفسها أكثر أماناً منهم فى بلاد أثار غضب أهلها ، من أقصاها إلى أقصاها ، شعور بنقض عهدها. يمزقها انفعال قوى تولد عن رغبة شديدة لم تحقق نحو حريتها القومية. وتعد كل نزيل أوروبى سبباً من الأسباب الجلية الواضحة التى افضت إلى ضياع أملها وبليتها . إن فى وسع الحكومة البريطانية أن تسترد فى مصر كثيراً من سمعتها الأدبية فى نظر العالم . وفى وسعها أن تقنع ، بعمل واحد ، سكان الهند بميولها الطيبة وحسن نيتها نحو الشعوب التى جعلت انكلترا نفسها مسئولة عنها . »

وهددت جريدة المانشستر جارديان قائلة ضمن مقال طويل :

« من الصعب أن تقنع الشعوب البسيطة . ولا تتسرب الآمال العظيمة إلى قلبك بصداقتهم إلا إذا كانت يد مسدسك بارزة من جيبك . وقد عاد عدلى باشا إلى وطنه لكى يسلم ، بين ابتهاج زغلول والمتطرفين ، بأن العصى الغليظة لا تزال مشهرة . وعلى ذلك فكل فرصة للتسوية عرضة للخطر . »

وكان تهديد جريدة « يوركشير بوست » أشد صراحة حيث قالت :

« إنه لا يوجد فى مذكرة عدلى باشا أثر للاستعداد بتقديم ما يعتقد المركيز كرزن أنه محتمل . ومن المحتمل ان يكره ، عدم اعتراف المندوبين المصريين بمصالح انكلترا الخصوصية ، وزارة الحربية على أن تنظر فى اتخاذ تدابير

حربية أعظم من التدابير التى اتخذت إلى الآن . »

وعقدت التيمس مقالا افتتاحياً عن الوثائق قالت فيه : « إن جواب الوفد احتجاج شديد ذو مغزى. وهو مفتاح للخطة التى سيتبعها عدلى باشا. وفى اعتقادنا أن وزارة الحربية ذهبت إلى مدى بعيد جداً بأصرارها على استبقاء الجنود داخل القطر المصرى . فى حين يمكن إيجاد الأمن بوضع الجنود فى منطقة القناة . ومن الصعب أن تنمو روح الحكومة الذاتية نمواً صحيحا فى جو محبوس كهذا . ولا ريب فى أن عدلى باشا قد أضعف قضيته بادعاء السلطة العليا المصرية على السودان الذى لم يكن لأقوى الفراعنة القدماء عليه غير سلطة وقتية . ويوجد فى ملاحظات عدلى باشا الأخرى ما يدل على المغالاة وعدم استطاعة إدراك الرأى البريطانى . »

أما جريدة « الوستمنستر غازت » فقد انتقدت هذه الوثائق نقدا مراً . وأنحت عليها باللوم والتشهير حيث قالت فى مقال افتتاحى : « لا نرى كيف يمكن تحدّى وصف الوفد المصرى لشروط كرزن . أو كيف يحتمل أن تقبل أية حركة وطنية هذه الشروط . وكان اللورد كرزن ، عند وضع شروطه ، يعلم أنه لا مندوحة من رفضها . أما الرسالة التى قدمت إلى السلطان على يد اللورد للنبى فتعد وثيقة منافية للطبيعة والعقل ولا يجوز كتابتها إلا فى القرن التاسع عشر . فانها تدل على عدم كفاءة واضعها فى معالجة المشاكل السياسية للعالم الحديث . وفى الواقع يمكن أن توضع كل جملة منها

تقريباً قصداً فى قالب يؤلم المصريين إلى أقصى حدّ . والمذكرة ليست ذات لهجة قديمة مهجورة فقط بل وتنطوى على الغباوة المتناهية . وهى تمثل تماما الخطة التى تقضى على الأمبراطورية بعد عشرين سنة أومايقرب من ذلك . ولا ريب فى أنها ستنكر قبل مضى شهور طويلة . إننا نخبط فى طريقتنا ولكنا سنصلح أغلاطنا ونعود إلى الأمل المحط من كرامتنا . وهو أن الزعماء المصريين سيفهمون أن البريطانيين ليسوا محبين للاستعمار أو جاهلين أو خائفين إلى هذا الحد كما صورهم كرزن وسيجدون من أنفسهم جلداً لينتظروا تقدمة جديدة أكثر اعتدالا . وهى التقدمة التى لا ريب فى أنها ستقدم إليهم حالا . ومن سوء الحظ ، وقد يكون من الكوارث ، أن يكون رجل مثل المركيز كرزن هو المتكلم باسم بريطانيا فى هذه المهمة الشاقة . »

ولما رأى عقلاء الأمة ما أدت اليه التفرقة من ضياع الآمال وتحرج الحال تألفت منهم جماعات غرضها الضم بين الصفوف والتوفيق بين قادة الرأى العام المصرى مؤملين بذلك استدراك مافات .

وصول الوفد الرسمى إلى مصر — وكان المقدر أن تصل الباخرة اسبريا التى تقل رجال الوفد الرسمى إلى الأسكندرية فى يوم الأثنين ٥ ديسمبر . وكانت لجنة الاحتفال بمقدمهم قد استعدت لذلك فأقامت معالم الحفلة بدار الترسانة .

وكانت اللجنة قد أعدت قطاراً خاصا للطلبة سافر من القاهرة إلى الأسكندرية فى يوم ٤ ديسمبر وآخر للأعيان وأعضاء الهيآت النيابية .

وقبل أن يصل القطار الذى كان يقل الأعيان إلى محطة دمنهور وردت الأنباء على مديرية البحيرة أن بعض الأشرار قد قطع السكة الحديد برفع بعض (الفلنكات) فى جهات متعددة لأسقاط القطار. ولكن مصلحة السكة الحديد تداركت الأمر ولم يحصل أمر يوجب الأسف واستمر القطار فى طريقه بعد أن تأخر عن موعده بضع ساعات .

وظل جميع الوافدين إلى الأسكندرية طوال يوم ٥ فى انتظار وصول الباخرة .

وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت سرادقا فخما لاستقبال المحتفل بهم بالترسانة وكانت الزينات بالغة حد الأبهة وكان الجو صافياً .

ولكن الباخرة تأخرت عن موعدها قليلا فبعد أن كان منتظراً وصولها فى صبيحة ذلك اليوم وصلت فى منتصف الساعة الثامنة مساء فظل رجال الوفد فيها ولم يبرحوها إلا فى صبيحة يوم ٦

وما تنفس صبح يوم ٦ حتى قصد رصيف الترسانة العدد العديد من السادة العلماء وحضرات الاعيان وأعضاء الهيآت النيابية وعمد البلاد وأصحاب الرأى فيها ممن أموّ الأسكندرية من أنحاء الأقاليم والمحافظات لاستقبال حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وصحبه أعضاء الوفد الرسمى . وكان يتقدم الجميع حضرات أصحاب المعالى رئيس مجلس الوزراء

بالنيابة والوزراء وأعضاء لجنة الاحتفال ورجال الدين والأكليروس .

ثم قصد الباخرة إسبريا خمسة رفاصات لنقل القادمين . فلما وصل حضرة صاحب الدولة عدلى باشا قوبل بالتصفيق والهتاف ثم أجلس فى مكان أعد له أمام السرادق المعد للمستقبلين ثم وقف حضرة صاحب السعادة أمين يحيى باشا وألقى خطابا هنأ فيه دولة الوزير وأعضاء الوفد بالسلامة وتكلم عن المفاوضات ونتائجها وشكر دولة عدلى باشا على ما أبداه من الشجاعة الأدبية وما قام به مما رفع رأس مصر وحفظ كرامتها . ثم وقفت السيدة نبوية موسى المفتشة بوزارة المعارف فألقت كلمة ترحيب رقيقة . وكان موعد سفر قطار الطلبة إلى القاهرة قد أقبل فسافر بهم فى الساعة التاسعة صباحا وتبعه قطار خاص يقل حضرات العلماء والنواب وعمد البلاد وأعيانها وأصحاب الرأى فيها وأخيرا سافر القطار الثقل للوفد ومعهم علية القوم .

ولقد كان بعض الناس فى الطريق يهتفون لسعد باشا والاتحاد .

وقوبل قطار الوفد فى محطة دمنهور مقابلة رسمية ملؤها الحفاوة والكرام . ولكن كثيراً من الناس احتشدوا فى الشارع المشرف على المحطة ولم يسمح لاحد بالنزول اليها فأخذوا يهتفون باسم سعد باشا زغلول . مما اضطر رجال البوليس إلى التداخل فى الأمر فحصلت بعض الأصابات الخفيفة .

وقوبل القطار فى باقى المحطات مقابلات رسمية غاية فى التنظيم والتكريم .

ولما وصل القطار إلى قليوب كان العربان على ظهور الهجن صفاً إلى القاهرة وهم يلعبون بهجنهم ويحيون من بالقطار .

أما الاستقبال فى محطة القاهرة فكان فخما دالا على عظيم اهتمام لجنة الاحتفال وحسن ذوقها فقد فرشت أفاريز المحطة بالطنافس والبسط وزينت بأصص الورد والرياحين .

ووقف السادة العلماء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وحضرات الوزراء السابقين وحضرات مستشارى محكمة الاستئناف وكبار الموظفين وتجار القاهرة . وخصص الرصيف الثانى لأعيان الوجه القبلى والثالث لأعيان الوجه البحرى . ووصلت الأرصفة بقناطر خشبية فرشت بالأبسطة .

فلما نزل دولة عدلى باشا صافح مندوب عظمة السلطان ثم بدأ بمصافحة جميع من حضروا لاستقباله ودوت المحطة بالتصفيق والهتاف للاستقلال التام وكان السيدات يصفقن ويهتفن ويلقين طاقات الورد على أعضاء الوفد . وقد اشتد الزحام . ولما استحال على عدلى باشا السير فى هذا الزحام حملوه إلى سيارته . وكان فى ميدان المحطة الخارجى شرذمة من فرسان العرب ورؤساء العشائر ممتطين صهوات جيادهم فساروا صفين امام سيارته .

وكانت الشوارع التى مر بها الموكب تكاد تكون خالية لولا بعض المتفرجين ممن دعاهم حب الاستطلاع إلى مشاهدة الحالة . وقد اصطف

البوليس والخفراء على مدى الطريق من المحطة إلى قصر عابدين حيث ذهب صاحب الدوله توّا إلى القصر السلطانى .

ومما يؤسف له أن اجتمع بعض الغوغاء من باعة الفاكهة وبعض النسوة فى طريق الموكب فأخذ الرجال بالقاء الحصى على أعضاء الوفد وطفق النسوة يولولن بأصوات مزعجة وغير ذلك مما استنكره جميع العقلاء

وبعد ظهر هذا اليوم أقيمت حفلة شاى تكريما للوفد فى فندق الكونتيننتال فخطب الأستاذ عبدالعزيز فهمى بك وألقى الشعراء القصائد الممتعة ثم فاه دولة عدلى باشا بكلمة قصيرة شكر فيها المحتفلين وشكر الأمة التى أولته ثقتها وأسف لأنه لم يستطع تحقيق ما كان يرجوه للبلاد . ثم قال : « إنى عظيم الأمل بأن تصل الأمة إلى السعادة بنفسها بالثبات والاتحاد . »

ولقد حصل اعتداء من الغوغاء على بعض المحتفلين فضربوا بعض رجال الحكومة حتى اغمى عليه ، وقد دخل بعضهم القهاوى التى ظنوا أن بعض الأعيان كانوا فيها فأهانوا الجالسين بها وألقيت القاذورات على بعض المحتفلين كما ألقى على بعضهم البيض النىء و(الطماطم) وما إلى ذلك من الأمور التى تنبو عنها الأذواق السليمة

وجرت فى ذلك اليوم مظاهرات هتف فيها لسعد باشا وأهين فيها أسم

عدلى باشا وصحبه. وقد استمرت المظاهرات سائرة حتى شارع الأنشاء. ولما مرت أمام وزارة المالية أكثر المتظاهرون من الصياح والهتاف والدعاء وإحداث الضوضاء. وعلم البوليس بأمرهم فأرسل اليهم قوة منه على متن سيارة (لورى) خاصروهم إلى ما بعد الظهر بساعات ثم تركوهم يذهبون إلى منازلهم

وكان العساكر من الأنكليز يطوفون الأحياء المجاورة للدواوين فى سيارة اللورى حتى الليل.

نداء سعد باشا للأمة — ولكن سعد باشا ظهر لأول مرة منذ عودته من أوروبا بمظهر الرجل الذى يقدر العواقب ويسعى لتلافى الشر قبل استفحاله. وأصدر للأمة نداء فى ٦ ديسمبر يحثها فيه على نبذ الخلاف واجتناب الشقاق والاعتصام بحبل الاتحاد والوئام لخطورة الساعة وحرج الموقف. وهذا نص النداء:

« بنى وطنى. »

« خدعونا بعد الاحتلال بوعد الجلاء. وبعد الحماية بعهد الحرية والاستقلال. واليوم قاموا يجاهرون بخلف وعودهم ونكث عهودهم. ويصرحون بأن مصر لازمة لهم. وصالحها يقتضى مع صالحهم إخضاعها لحكمهم بل ضمها لأملاكهم. »

« تصريح ما أشد عنفه وما أسوأ وقعه. تصريح قطع كل أمل فى

وفائهم. ولكن سيكون له أكثر فضل فى تقوية اتحادنا . وإظهار هذا الاتحاد للناس جميعاً فى أبهى مظاهره . »

« نعم أمام هذا التصريح الفاضح . أمام هذا الخطب الفادح . وفى هذا الوقت الرهيب . نفزع إلى اتحادنا فنقويه. وإلى صفوفنا فنجمعها. وإلى قوانا فنوجهها جميعاً إلى دفع ذلك الخطر العظيم . ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ونستلّ الأحقاد الممقوتة من صدورنا . ونتجرد عن الهوى . وتكون الكلمة السواء بيننا ألا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام. ولا نعتبر خصما لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا . ونحصر همنا فى رفع بلائهم . وإحباط أعمالهم . »

« أيها المصريون . إن الوطن يطلب منكم أن تخصصوا ما أودعه الله فى رؤوسكم من حزم وحكمة . وفى قلوبكم من عزم وهمة . وفى إرادتكم من ثبات وقوة . وفى نفوسكم من صبر على الشدائد ومثابرة فى العمل . يطلب منكم أن تخصصوا كل هذه المواهب ، التى قواها فى نفوسكم وقع المصائب ، لخدمته وإعلاء كلمته . »

« إن فى قلوبكم إيماناً قويا بحسن مصيركم ولا قاهر لأيمان القلوب . وفى نفوسكم انقيادا لشعوركم الوطنى . والانقياد لهذا الشعور يوحد الجهود المختلفة ويدفع بها إلى وجهة واحدة . »

« إننا متأكدون أن حقكم سيعلو على باطل خصومكم . وأنكم ستفوزون

باستقلال بلادكم وسيكون فوزكم فوزاً كريما . وما دام هذا المصير مصيركم فكل تعب فى سبيله راحة . وكل ألم لذة . وكل فداء رخيص . »

« إنكم أنبل الوارثين لأقدم مدنية فى العالم . وقد حلفتم أن تعيشوا أحراراً أو تموتوا كراماً . فلا تدعوا التاريخ يقول يوماً فيكم : أقسموا ولم يبرّوا بالقسم . فلنثق اذاً بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملئها استبشار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام . »

(الأمضاء)

فرحت البلاد لصدور هذا النداء فى الوقت الذى فشلت فيه المفاوضات الرسمية . وعدّه الناس دليلا على قرب رجوع المياه إلى مجاريها وإيذاناً برأب الصدع وجمع الشتات وعودة الاتحاد المقدس إلى سالف عهده الذهبى .

وفى الحق وقع هذا النداء من نفسى أحسن وقع . وأعجبت به أيما إعجاب فقصدت مقابلة معالى سعد باشا لرد الزيارة التى كان تفضل علىّ بها . ثم لأقدم له تهنئتى الخالصة لأصداره هذا النداء الحكيم . وقد أبنت لمعاليه أن نداءه هذا سيجمع حوله قلوب المصريين كافة ويعيد إلى حظيرته كل من تولى عنه فيما سلف . وأنه لن يتخلف منهم واحد عن وضع يده فى يده لمعاونته على العمل فى سبيل خلاص البلاد . وبذلك تعود صفوف الأمة إلى سالف تماسكها وقديم التئامها . فقال معاليه : إنه مستعد للعمل لأنجاح القضية المقدسة مع كل من يريد من المصريين ما خلا سبعة : أربعة

ممن انشقوا عنه وهم عبد العزيز فهمى بك ومحمد محمود باشا ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك . وثلاثة من الوزراء هم عدلى باشا وثروت باشا واسماعيل صدقى باشا .

قال : أما من سوى هؤلاء ممن انضم إليهم وسار على نهجهم واتبع سبيلهم فلست بواجد عليهم بل أقبل عذرهم .

فحاولت إقناع معاليه بأن يفتح صدره للجميع لأن الوقت ليس وقت إظهار ذات الصدور بل إن المحنة التى تجتازها القضية المقدّسة التى خصص نفسه للدفاع عنها تقتضى طرح الماضى ظهرياً وتناسى الأساءات .

فكانت عقيدته من الرسوخ بحيث لم أستطع زحزحته عنها قيد أنملة : ولقد ذهبت به هذه العقيدة إلى حد نعت هؤلاء السبعة نعتاً نجلّ عنه أمثالهم من الرجال العاملين المخلصين . ولم أوفق فى النهاية، بكل أسف، إلى حمله على نبذ هذه العقيدة لأنه كان متأثراً أشد التأثر من أعمال الشدة التى قوبل بها أثناء سياحته فى صعيد مصر ومالقيه فى هذه الرحلة من الاضطهاد الذى آلمه أعمق الألم .

الفصل الخامس

استقالة الوزارة العدلية والأزمة الوزارية

ولقد انتشرت الأشاعات حول استقالة وزارة عدلى يكن باشا وحول تأليف وزارة جديدة . فذهب بعض الصحف الأنكليزية إلى أن المنتظر أن يؤلف ثروت باشا وزارة إدارية لتسيير الأعمال . وأن تظل الحالة السياسية فى البلاد باقية على ماهى عليه حتى تتاح فرصة جديدة لفتح باب المفاوضات فى مستقبل مصر .

واجتمع الوزراء فى وزارة الخارجية مرتين فى يوم ٧ وتباحثوا إلى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر فى مشروع التقرير الذى ينوى الوفد الرسمى تقديمه لعظمة السلطان عن أدوار المفاوضات التى دارت بينه وبين الحكومة البريطانية ونتيجتها وفى نص الاستقالة التى ترفع بمناسبة إخفاق هذه المفاوضات .

ثم التأم عقد اجتماعهم مرة أخرى فى يوم ٨ فى نفس المكان وراجعوا التقرير الذى وضعه عدلى باشا رئيس الوفد الرسمى ونص عريضة الاستقالة .

وبعد ظهر اليوم المذكور تشرف دولة عدلى باشا يكن بمقابلة عظمة السلطان فى قصر عابدين وقدم لعظمته ذلك التقرير وعريضة استقالة الوزارة . فأعرب عظمته لدولته عن تقديره لمجهوداته ومجهودات زملائه . وشكر لهم سعيهم الحميد فى خدمة مصر .

إلا أن هذه الاستقالة لم تنشر فى ذلك التاريخ فكثرت الأقاويل حولها وحول تأليف الوزارة الجديدة .

ومع أن عدلى باشا نفض يده من السياسة فى ذلك العهد وأخلد إلى الراحة فان بعض الألسن لم تنفك عن التعرض له ، كما تعرضت له من قبل ، إرضاء للشهوات وحكا للحزازات . وإنا لضاربون لذلك مثلا ما كتبته جريدة واحدة عن عدلى باشا منذ تولى المفاوضات إلى حين عودته بعد أن قطعها وقدم استقالته من الوزارة .

قالت تلك الجريدة فى إبان المفاوضات : « ماشخص عدلى باشا ووفده إلى لندن إلا ليأتيكم بالحماية ويعاقد الأنكليز على ضمكم إلى إنكلترا وإدراج مصركم فى سلك مستعمراتها . وها هو ذا قد فرغ من مشروعه !! »

فلما أشيع أن عدلى باشا يزمع قطع المفاوضات . قالت تلك الصحيفة : « لا تصدقوا أن عدلى باشا قطع أو يقطع المفاوضات مع الأنكليز . وإن هى إلا مناورة تكشف لكم غداً عن الاتفاق الذى عقده معهم . وإن

هى إلا عشية أو ضحاها حتى يعود إليكم بمشروع اللورد كرزن فيروّجه فيكم بقوة الحكومة وأنصارها وأشياعها وأذنابها . ويعقد جمعية وطنية من أهل الزلفى فتصدق على المشروع . ولاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ! ! »

فلما تحقق أن عدلى باشا قطع المفاوضات وغادر لوندره قافلا ألى مصر قالت الصحيفة ذاتها :

« قطع عدلى باشا المفاوضات ولكنه لم يستقل من الوزارة بل هو باق فيها أبد الآبدين ودهر الداهرين ! ! »

ولما وصل عدلى باشا إلى مصر وأظهر عزمه على الاستقالة قالت نفس هذه الصحيفة : « إن عدلى باشا يستقيل . ولكنه سيبنى استقالته على أسباب صحية لا سياسية حتى لا يغلق باب الوزارة أمام وجهه كرة أخرى ! ! »

فلما تأكدت أن عدلى باشا يجتمع مع إخوانه الوزراء لوضع صيغة الاستقالة قالت :

« استقال عدلى باشا لأسباب سياسية . ولكنه لن يذكر فى استقالته تفصيل ما كان بينه وبين اللورد كرزن من المفاوضات التى تكشف للأمة عن حقيقة مجهوده وما عالجه فى شأن القضية المصرية على جهة التبسط والبيان . »

فلما قدم التقرير الذى رفعه دولته لعظمة السلطان عن سير المفاوضات

عادت فقالت : « عدلى باشا يبسط فى أسباب استقالته تفاصيل المناقشات التى تقدمت قطع المفاوضات . ولكن دار الحماية تداخلت فى الأمر وأرغمته على التخفيف من تلك الأسباب . »

فلما نشر التقرير ولم تجد مندوحة من الاعتراف بالحقيقة قالت : « ثبت بالدليل القاطع أن دار الحماية لم تتدخل فى تحرير المذكرة التى رفعها عدلى باشا إلى عظمة السلطان وضمنها أسباب الاستقالة ! »

غير أنها ما وسعها بعد ذلك أن تذعن إلى الحق بل حاولت فى موضع آخر أن تثبت أن عدلى باشا قد خان وطنه وأمته . ولماذا ؟ لا جواب . . .

استقال عدلى باشا ولم تكن دار الحماية واقفة مكتوفة الأيدى حيال الموقف الذى نشأ منذ أشيع أمر استقالة الوزارة العدلية . فان المارشال اللنبى أرسل إلى اللورد كرزن برقية فى ٦ ديسمبر ، قبل تقديم عدلى باشا استقالته لعظمة السلطان ، هذا نصها (١) :

« ليس عندى ، فى اللحظة الحاضرة ، معلومات محدودة عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية فى مناصبها أو تأليف وزارة جديدة على مقتضى التصريح الذى أصدرته حكومة جلالة الملك أخيراً . غير أن السلطان يظن أنه ، إذا استقالت وزارة عدلى — واستقالتها محتملة على ما يظهر — يستطيع أن يؤلف وزارة جديدة بدون مشقة كبيرة . »

---

(١) هذه البرقية وما يليها مأخوذة عن الكتاب الأبيض الانكليزى

« ومع فرض التسليم بأن من الممكن تأليف وزارة، تكون راغبة فى أن تقيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة فى تصريح جلالة الملك والتى أولها هذه الألفاظ : « وأما من حيث الوقت الحاضر »، فانى أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها ان تقدم برنامجاً انشائياً لاؤلئك المصريين الذين لايزهدون فى التعاون معنا. ولقد حدث أن عدلى باشا — فى خلال حديثه الأخير معك — سأل لماذا لاتنفذ حكومة جلالة الملك، من تلقاء نفسها، الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة التى رفض؟ ولم يكن جوابك، على ماظهر، بحيث ينفى إمكان إجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا. وقد ورد فى التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذى يتضمنه مشروع الاتفاق لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الأمة المصرية وكانت مستعدة للعمل معنا. ولكن الفقرة الأخيرة تصرح أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فى أى وسيلة لانفاذ المشروع فى أى وقت ترغب حكومة مصرية فى ذلك. ولقد أبديت رأيى، أكثر من مرة فى الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل اتفاق موقع عليه لايكون عملياً الا إذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه. وأنه سيكون عليها أن تحدد سياستها وأن تنفذها. »

« وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذى توقعته وينبغى لنا أن نعالجه . »

« فهل أنت مستعد أن تسمح لى - إذا رأيت الآونة قد سنحت - أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ - حسب ما تقتضيه الظروف - الاقتراحات الرئيسية الواردة فى مشروع المعاهدة. وأن نمده بهذه الأقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو للوزارة الحاضرة إذا ظلت فى مناصبها ؟ »

« إنى أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل ، بصفة واضحة ، سياسة تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر . وهذه السياسة تمنح أهل مصر اشتراكا جوهرياً عظيماً فى تسيير شئونهم الداخلية . ولكنها ، فى الوقت نفسه ، تضمن لصوالحنا الحيوية الصيانة الكافية . ومن المزايا الواضحة التى تنجم عنها متى نفذت أنها تلقى التبعة على المصريين من حيث شئون معينة من الصواب أن نترك لهم تبعتها . وليس يعجز أحد ، ممن يدركون التطورات التى حدثت أخيراً فى الادارة المصرية ، أن يقدر القيد العظيم الذى نكابده بسبب نظام التبعية الثنائية الموجودة الذى يمكن الوزارة (المصرية) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الأغلاط التى تقع وأن تنسب لنفسها الفضل فى كل نجاح إدارى فى مصر . »

« فهذا القيد خليق ، فى رأيى ، أن تزيله ، إلى حد كبير ، نصوص

مشروع المعاهدة على حين لاتضعف المنح التى يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذى يخلق بنا أن نستبقيه لأنفسنا . »

«وإنى أقدر تماماً أن العمل الذى أشير به من شأنه أن تضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدرى لماذا لا تخطى؟»

« إن الحجة الرئيسية التى يدلى بها للإصرار على لفظة « الحماية » هى فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية . وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها إلى أقصى حد . فأما من حيث مصر فان وجوهاً معينة للمركز السياسى جعلت ، بطرق شتى ، إنفاذ سياسة الحماية غير عملى حتى بأقل معانى لفظة الحماية صرامة وعنفاً . والمصريون ، فى الوقت الحاضر ، لا يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن المسائل التى هى موضع النظر الآن سن قانون للجنسية المصرية . وقد وقف كل تطبيق آخر للاتفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكون جزءاً من الإمبراطورية البريطانية . وإذا ذكرنا أن الطريقة التى لابد من توخيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين على كل التدابير التى لها مساس بمثل هذه الأمور فاننا حريون أن ندرك أن الأمل ضعيف الآن ، أو فيما بعد ، فى تسوية هذه المسئلة ، أو غيرها من المسائل الحيوية المماثلة لها ، على صورة مرضية على قاعدة الحماية . »

« وهـذه الظروف لابد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا . ولذلك ينبغى أن لاتدوم أبداً . »

« وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان « مبدأ منرو بريطانى » على مصر . ويقتضى هذا التصريح لاتستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسئلة أى لفظ نرى أن نستخدمه لنحدد علاقاتنا مع مصر . وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية . وخليق أن يظل مركزنا ، بالنسبة إلى الدول الأجنبية ، غير متأثر إذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة فى سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة كما هو مبين فى مشروع المعاهـدة . »

« ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم فى الموضوع إلا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل . »

ثم أتبع جنابه هذه البرقية الطويلة بأخرى فى ٧ منه هذا نصها :

« زارنى عدلى باشا بعد ظهر اليوم . وقال إنه سيقابل السلطان غداً وإنه سيقدم ، على الأرجح ، استقالته التى حادث فى شأنها عظمته قبل ذلك . »

« وفى هـذه الحالة يعرض السلطان على الأرجح على « ثروت » رياسة الوزارة . ولكن ثروت يعانى صعوبة من حيث البرنامج الذى يستطيع

أن يتولى به هذا المنصب ويؤلف الوزارة . ويظن عدلى أن ثروت سيحضر إلىّ ويستشيرنى . »

« وقد أكد لى عدلى أنه ، هو شخصياً ، سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام . وزاد على ذلك أنه ليس على يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله . »

فأجاب اللورد كرزن فى ٨ ديسمبر على البرقيتين السالفتين بالبرقية التالية :

« ألقى رئيس الوزارة بياناً محدوداً فى ٢٧ أكتوبر رداً على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لاتعدل حتى تتاح للبرلمان فرصة المناقشة فى المسئلة . ونظراً لهذا التعهد فقد صار من المستحيل ، كما هو واضح ، إقامة النظام الجديد الذى يستدعيه سحب الحماية . كما جاء فى تلغرافك المؤرخ فى ٦ ديسمبر . وسنكون فى مركز خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأى العام على سيرنا متى اجتمع البرلمان فى العام المقبل وتناقش فى الأوراق المطروحة أمامه . »

وفى يوم ١١ أرسل الفيلد ماريشال أللنبى إلى اللورد كرزن النبذة التالية بالبرق وهى :

« لايسعنى إلا أن أطلب إليكم ، وإلى حكومة جلالة الملك ، أن

تصدقونى إذا قلت إنه ليس ثم مصرى ـ كائنا ما كانت أراؤه الشخصية ـ يستطيع أن يوقع أى أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضرورى العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بان المسئلة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . »

« ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالته الأمل فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابل منح قد تعرضها على المصريين . إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها من جانب واحد . فمثلا منح خديو مصر حقوقاً معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ . وكانت أهم هذه المنح فى سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتغيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها من مصر مانزلت عنه تركيا ممقوتاً اليوم أكثر من أى شىء آخر . »

« إن المنحة التى بمقتضاها خول مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية محوطة ـ من وجهة نظر حكومة جلالته ـ بضمانات فى كل النقط الجوهرية حقيقة . أما من حيث الدول الأجنبية فان على بريطانيا العظمى، فى النهاية، أن تؤيد صحة المركز الاستثنائى الذى تدعيه . على حين أنه واجب علىّ أن أعنى بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل

محترمة من المصريين . ومن المستحيل على أية دولة أجنبية أن تأخذ فى دسّ الدسائس فى مصر بدون أن تستخف بشروط كتابى الأخير إلى السلطان. وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الأجنبية أكثر من مصر . وعلى هذا فاذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسى المناسب الذى يمكننا مركزنا من استخدامه . لا بأى عهود قد تنجح فى الحصول عليها من مصر . »

« وإنى أحسّ بأن المصاعب التى تعانيها الأدارة البريطانية فى هذه البلاد ، بسبب سياسة الحماية ، لم تصادف اعتباراً كافياً . ومن الجوهرى ، من وجهة نظرنا ، إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا . كما أن هذا من المرغوب فيه كذلك من المصريين . و لقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر . فاذا لم نكن مستعدّين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل إلىّ أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا . »

« روت الصحف استقالة عدلى باشا . وسأقابل السلطان اليوم إذا كان لا يبلغنى هذا الحادث رسمياً . »

تقرير الوفد الرسمى لعظمة السلطان — وفى يوم ١٣ ديسمبر نشرت الصحف المصرية التقرير الذى رفعه الوفد الرسمى إلى حضرة صاحب العظمة السلطان عن أطوار المفاوضات الرسمية . وهذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« أتشرف بان أرفع إلى عظمتكم بيان ماجرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الأنكليزية وبين الوفد الذى ألف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ : »

« أبحرنا من الأسكندرية أول يوليه فوصلنا إلى لندره فى الحادى عشر من ذلك الشهر. وقد أرسل اللورد كرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته. وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى من جانب الحكومة الانكليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته . فقصدت اليه فى اليوم التالى. وكان لى معه حديث تمهيدى لتجديد إجراءات المفاوضة . وقد أفضى لى فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسئلة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر فى الخلاف وألا تمنعنا شدته فى أمر من ان نتركه حينا ونعالج غيره من الأمور. وإذ كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الأنكليزية واسعة فى أول الأمر على الأقل . نعم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الأنكليزيه إلى عظمتكم قريبة ، فى صيغتها العامة ، من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة . ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدإ ويختلف على تفصيل ذلك المبدإ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذهى تنحصر فى الاستقلال

وإلغاء الحماية. ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة. غير أنه، لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح انكلترا ومصالح الأجانب على العموم، لم يكن لنا بدّ من أن نطلب من اللورد كرزن، بادىء الرأى، أن يحدد تلك الضمانات لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال. فان كانت لا تنافيه قبلناها، أو كانت تنافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم نتردد فى رفضها. أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الانكليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانكليزية. إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك المفاوضات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دولياً وتثبت تلك الضمانات.»

«لم تكن مسئلة الضمانات أمراً جديداً أو موضوعاً بكراً. فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعاً أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانكليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه. وذكر لنا اللورد كرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١. فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه، فلا نزاع فى أنه حصر

وجوه الاشتراك وموقع الصعوبة فى المسئلة المصرية ، وقد جرت المناقشة ، فى الجلسات التى حضرها الوفد مجتمعا فى ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه فى مسائل القوة العسكرية الأنكليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والموظفين الأنكليزيين فى وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين . »

« وأما مسئلة القوة العسكرية ، التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الأمبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الأنكليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة : »

« أولها ـ الدفاع عن سلامة المواصلات الأمبراطورية فى حالتى السلم والحرب : »

« الثانية ـ مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى دعت اليه الحاجة . »

« الثالثة ـ حماية المصالح الأجنبية »

« الرابعة ـ مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك . وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان . »

« ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات ، وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية ، أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد

قيل لنا إن الحكومة الأنكليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هذه المسئلة. وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى فى هذا المذهب الذى كان جديداً علينا.»

«وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الأنكليزية أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر. وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية. على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب انكلترا السامى. وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثلى انكلترا. وإنما يجوز لها ان تعين قناصل للأعمال التجارية. وأنه ليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة انكلترا.»

«وأما الموظفان الانكليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الانكليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير وهو، من كل الوجوه، أشد مما ذهبت اليه لجنة اللورد ملنر.»

«وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأساً مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد.»

«يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الأنكليزية، بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح انكلترا ومصالح الأجانب، يختلف، فى جملته وتفصيله، عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى فى تحقيقه. وقد

قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسائل ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات إلى عللها الحقيقية . وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الأنكليزية والاستقلال . »

«ونعتقد أننا، فى نهاية هذا الدور، ظفرنا باقناع اللورد كرزن بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح، فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الامتيازات ، لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انكلترا . وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها . ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها . فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو أن تبقى الآن الامتيازات . وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين انكلترا على أساس بقائها. وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية . فأفسح اللورد كرزن صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن . ولكننا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى ، الذين أصبحا يسميان مندوبين، شوطاً يسيراً . غير أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسئلة العسكرية كان يقضى علينا ، قبل أن نخطو خطوة جديدة ، بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كرزن حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات .

وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدّى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل مازادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لأعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشرين سنة . ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجدّ من الظروف ، وعلى الأخص ، قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كرزن إلى استئناف اجتماعنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساساً لها . فتبينا أن الاتفاق على هذه المسئلة عزيز المنال إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة . ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ماتقبله الحكومة الأنكليزية فى غيرها من المسائل . إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا الا اقتراحات أولى لاتلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى . غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى ، بعد ذلك الكتاب ، رضى منا بمقترحاته فى المسئلة العسكرية . ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسئلة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الأنكليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين أن نجتزىء من المناقشة بذلك

القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الأنكليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا من اتباع مسئلة الخلف بين مذهبينا فى مسئلة من أن نعالج غيرها من المسائل . فرجحنا الرأى الأخير — على أننا أردنا أن ننفى كل شبهة تستفاد من استئنافنا المناقشة فرددنا على اللورد برسالة كاشفناه فيها ، مرة أخرى ، بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى اقتراحاته بشأن المسئلة العسكرية . وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم . »

« وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيراً معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى . وبقى كل منا محتفظاً برأيه إلى حين مجىء دورهما . وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى . وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطاً بعيداً فى تقريب مابين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها . »

« أما مسئلة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها . فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة مانر التى

بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها . وانقطع أيضاً ، تبعاً لذلك ، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاماً دولياً ينطبق عليه ماذكرناه من الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة ، وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الأنكليزية ليست راغبة فى التدخل فى الأدارة المصرية ، أن الحديث فى الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى . بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال . »

« وقد عرضت وزارة الخارجية لمناقشة شئوناً شتى منها مسئلة قنال السويس . وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد امتيازها . ومسئلة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى . والترخيص من الآن للحكومة الأنكليزية . وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة ، بانشاء ما ترى انشاءه منها . واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى . ومسئلة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سداداً لدائنى تركيا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة . أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه

المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا. ويظهر أن ردودنا على المسئلتين الأوليتين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنها . »

« اعترضنا هنا فصل الأجازة وهو الفصل الذي توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سننه المعروف فلم يكن بدّ من التربص بعملنا حتى تنقضي هذه الفترة . وقد غادرنا لندره في هذا الفصل وجعلنا نستعد لأتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلاف في المسائل التي كانت تشغلنا في هذا الدور . فلما عدنا في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادي عشر والسابع عشر من أكتوبر . »

« لم يبق شيء من أغراضنا خافياً أو مجهولا . وقد أصبحت المسئلة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادىء إلى النصوص . لذلك ذكر لنا اللورد كرزن ، منذ عودتنا في أكتوبر ، أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف . فما استطاع تذليله من هذا قبل ومالم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية داعياً جهده إلى الترفيق عاملا على ذلك . »

« في اليوم الثاني من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشة اجتمعت

بالمستر لويد جورج . وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للأجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصياً بمسئلتنا بعد عودته من الأجازة . فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة فى المسئلة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها . وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية . ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه . فلبثنا ننتظر مايستقر عليه رأى الحكومة الأنكليزية وتنتهى إليه رغبتهم فى الاتفاق . »

« فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كرزن مشروع الحكومة الأنكليزية . وقد رددنا عليه بالأيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لايجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق . وقد رأينا لذلك أنه لا وجه فى البحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دولياً كما لم نر وجهاً لأعادة البحث والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتكم لتجدون ، فى المذكرات التى تناولناها مع وزارة الخارجية وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية ، تفصيل ما كان منا ومنهم . وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات . فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليو إلا فى مسئلة التمثيل السياسى . وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه

بقيود لاشت من أثره ومعناه . بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها . فان المادة المتعلقة بالمسئلة العسكرية ، فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسئلة التوقيت ، عدّلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية . فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن ، إذا دعت الحاجة لذلك ، الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شئون الأدارة المصرية . »

« على أن فداحة الاقتراح الأنكليزى الذى عرض علينا فى يوليو كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم . خصوصاً وقد استمر المفاوضون الأنكليز فى المفاوضة بعد أن لم نترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله . وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفاً جدّ الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر . وإنه ، وإن كان حقاً أن الحكومة الأنكليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فانه كان لنا أيضاً بحق أن نذكر أن الحكومة الأنكليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها . وهو ما لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جداً بعد ذلك على من يحكم بدون تحيز أو هوى أن يقدر أن الحكومة الأنكليزية تفكر جدّياً فى إرضاء

المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي . وهو ما لم يقبلوه إلا معدّلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الأنكليزية . وإن هذه لم ترتبط . ولكن نشر مشروع اللجنة في مثل هذه المسائل يغني عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه . هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما هو فوقه . »

« لا ننكر أن حوادث الأسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها . غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب او كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه . وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الأنكليزية بأن المصالح الأنكليزية والأجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبني على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم او نظام ثابت . »

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعاً يرضينا لأول وهلة بل مشروعاً يترك محلا للأخذ والرد . وإنما يترك إلى جانب ذلك أملا في أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق . »

« والذي لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الأنكليزية . ومع ان قدراً من

الحذر والحرص معقول مقبول فان الغلو فيهما ناف للثقة التى يجب ان تكون أساساً لمحالفة بين بلدين مناف لها . »

« وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات . وجاءت دعوة الحكومة الانكليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأى . ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح . ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الاشارة المخجلة . وكان حقاً أن لا تلتقى المحالفة وما تذهب إليه إنكلترا من أنها مسئولة عن مصر فى مشروع واحد . فان لكل من الوجهتين معنى وحكماً لا يتفقان . وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المساعدة التى تبذلها مصر لانكلترا التى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها انكلترا مطبوعة بها منفردة فيها بدلاً من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان . »

« أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولالغاء الحماية إلغاء صريحاً . ولكننا ألفينا المشروع ، الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة ، لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقاً علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها إلى أكثر من ذلك . »

« بعد عودتنا إلى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الأنكليزية إلى عظمتكم بياناً لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر . ولسنا فى حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أيدت مافهمناه من المشروع . وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الأنكليزية والأجنبية . وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات . إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين . ولكن مانفهمه نحن فى هذه الضمانات أن تترك استقلال مصر قائماً سليما وتقوم إلى جانبه على حماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر . غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقاً تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنكلترا على مصر . فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو نتحول عن الخطة التى سلكناها . »

« ولا يفوتنى ، قبل أن أختم هذه الكلمة ، أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديق رشدى باشا وهو أشد ما يكون إنهماكا فى العمل وزهداً فى دواعى الراحة . وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق . وقد كنا وإياه على اتفاق تام فى كل مافعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض . وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده . »

« كذلك لا يفوتنى أن أشير إلى العون الجليل الذى لقيته ، أنا وزملائى

أعضاء الوفد، من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . »

« وإن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التحمل والتجلد عند انقطاعها . وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة الأنكليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها . »

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الأنكليزى ، بمقدار ماتنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها ، أحسن ظناً بمصر إذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها . وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاوناً أو تفريطاً بل عدلا وحسن سياسة . »

« وعلى أى حال فليس لنا أن نيأس من روح الله . أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها . ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها . »

« والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد . »

« وإنى لا زلت لعظمتكم ، العبد المطيع والخادم المخلص الأمين . »

« عدلى يكن »

« القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ . ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ . »

بعض آراء كبار الأجانب والوطنيين عن سياسة الوثائق — ذهبت الصحف البريطانية ، تبريزا لسياسة حكومتها فى مصر ، إلى أن الجاليات الأوروبية فى بلادنا شديدة الرضى عن مشروع اللورد كرزن وعن السياسة المبينة بمذكرة اللورد ألنبى . فقامت بعض الصحف الأجنبية بمصر تفند هذا الزعم تفنيداً دعمته بالبينة والدليل القاطع .

ولقد قصد مندوب من جريدة « الليبرتيه » بعضاً من أصحاب الكلمة منهم وذوى الصفة البارزة بينهم من مختلف الجنسيات . وأجرى مع كل منهم حديثاً يستطلع به رأيه نحو هذه السياسة التى قيل إنهم راضون عنها .

فبدأ سلسلة هذه الأحاديث الأستاذ أنريكو مانوزاردى . المحامى الايطالى المشهور الذى يغنى ذكر أسمه عن تعريفه . فصرح له جنابه بعد تفكير طويل بما يلى :

« نعم إنى إيطالى . ولكنى كذلك ثلاثة أرباع مصرى . لأنى أسكن هذه البلاد من ثلاث وأربعين سنة . ولا حاجة بى لأن أقول لك إننى باق هنا لأنى أحب مصر . وهذه الصفة المزدوجة هى التى تحدو بى لأن آسف على الأغلاط السياسية التى ارتكبت فى هذه المفاوضات . »

« سافر الذين سافروا وهم يعلنون أنهم يريدون تحقيق استقلال لاشك فيه . كما لو كان الأمر مقصوراً على تسوية التفاصيل فى اتفاق قد تقررت مبادئه . ثم عادوا ولم يحصلوا على شىء لأنى أعتبر أن مصر لم تحصل على شىء . »

« إنا جماعة هنا كنا نعلم ، قبل مذكرة لورد أللنبى بزمن بعيد ، أن انكلترا فى حاجة لمصر . كنا نذكر الحرب التى أعلنتها على نابليون ومعارضتها فى حفر قناة السويس . ولما أن حفرت القناة بدون معونتها رأينا كيف وضعت يدها عليها بالفعل . لا نزال نذكر الظروف التى استفادت فى خلالها من إهمال الدول الأخرى فاحتلت البلاد احتلالا عسكريا سنة ١٨٨٢ .

« غير أننا سجلنا الوعود البريطانية التى طال تكرارها وكلها تقرر أن الاحتلال موقت وموقتة كذلك الاجراءات الماسة بسيادة مصر . ولما أن طلب رسميا ، آخر الأمر ، من الحكومة البريطانية أن تفى بوعودها أجابت أن انكلترا فى حاجة لمصر . لأول مرة سحبت انكلترا ، بصريح القول ، عهودا قطعتها ، وذلك لما أذنت ساعة تنفيذ الوعود . »

« لو كنت انكليزيا لوافقت على رغبة بلادى فى استعمار مصر ولكن بشرط أن يكون عملها هذا باخلاص . وأنها ما كانت تقطع عهودا تراها مضطرة لعدم المحافظة عليها . »

« ولا يظهر لى ، مع ماقاطعته الحكومة البريطانية من العهود ، أن المذكرة الأخيرة قد صيغت كمذكرة سياسية عادية ، فهى شديدة اللهجة بل هى عنيفة . لا تهتم كثيراً ، أو قليلا ، بالمحافظة على شعور شعب طالما منى بخطة أخرى . »

« وبصفتى أجنبياً لا أشعر بحاجة للحماية البريطانية . فقد كنت هنا قبل الاحتلال . وكنت أشعر بأنى فى أمان . كنا أحسن مما نحن الآن بسبب المساواة بين الأجانب . ومن عهد الاحتلال وقع على الأجانب ، غير الأنكليز القاطنين البلاد ، من المنع والحظر شىء كثير . »

« أما ماصرحت به الحكومة الأنكليزية من أن الذى دعاها إلى هذا القرار هو رغبتها حماية استقلال مصر من تدخل الدول الأخرى . فان هذا التصريح لا يقصد بداهة إلا دول البحر الأبيض المتوسط : فرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا . وبنوع خاص الدولتان الأوليتان . وهما اللتان تستطيعان أعمالا مالية تعتبر السبب والمقدمة لتدخل محتمل . وبصفتى إيطالياً أرى واجباً علىّ الاحتجاج بشدة لأن بلادى لم يكن لها أبداً أى أغراض استعمارية فى مصر . ولم تجر ، فى أى وقت من الأوقات ، على سياسة استعمارية . »

« جئت مصر قبل أن يبدأ الاحتلال البريطانى . وكان النفوذ الأيطالى عظيما . كان القوم يتكلمون اللغة الأيطالية حتى فى مصالح الحكومة . لم يكن فى استطاعة إيطاليا اذ ذاك وقف الاحتلال البريطانى . فلم يكن لها غرض إلا أن تربطها بمصر رابطة صداقة مستمرة وصلة معاشرة سلمية . ويجب علىّ أن أصرح أن الأيطاليين ، بالاشتراك مع الفرنسيين ، عملوا كثيراً فى نهضة مصر الحديثة عملا رضى عنه المصريون كل الرضى .

جاءت إنكلترا بعد ذلك تحصد مابذرناه بسخاء . وإنى أعتقد أن خطر اعتداء محتمل من إيطاليا على استقلال مصر لاوجود له إلا فى مخيلات الواهمين . »

« ولقد لاحظت أن الحكومة البريطانية تنوى أن تقوم ، فى الحال، بمباشرة المفاوضات بشأن الغاء الامتيازات . ولست أفهم ضرورة لهذا الالغاء : لاتجد مصر ، ولاتستطيع أن تجد ، أى ضرر من أن يبقى القضاء القنصلى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية . وقد حفظت مصر مبدأ سيادتها بأيجاد المحاكم المختلطة المصرية التى تنظر فى المنازعات المدنية بين الأجانب . كيف يمكن التأكد من إدارة صالحة للقضاء إذا طلب من القضاة أن يطبقوا فى مسائل الأحوال الشخصية قوانين مختلفة فى روحها وصيغها ؟ المصريون محقون كل الحق فى استبقاء نظام الامتيازات مخففاً بالقوانين المختلطة . وإن الالغاء المنوى للامتيازات قد يثير فى نفوسنا قلقاً عظيماً . »

« ولقد قرأت فى مشروع كرزن النص الخاص بالموظفين الأجانب فى المصالح المصرية . يريد لورد كرزن أن يحتم على مصر التعهد بأن لاتدخل فى خدمتها موظفين أجانب غير إنكليز . إنى أجد هذا النص مهيناً للموظفين الأيطاليين ناكراً لجميلهم . وإن الذين خدموا مصر من مواطنينا خدموها باخلاص . خدموا البلاد التى وظفتهم بدون أن يجعلوا

غرضهم الجرى على أية سياسة إيطالية . كان كل مجهودهم أن يشرّفوا إيطاليا بقيمة مساعدتهم لمصر التى استخدمتهم . سار فنيونا وإداريونا ومتشرعونا الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية سير المصريين أنفسهم . لست أريد ان أعيد ذكرى خدماتهم العديدة . ولكنى أفيض القول فى أن سوء الظن بهم إن هو إلا محض ظلم . »

« وفى نهاية الأمر لا أستطيع الموافقة على مشتملات الوثائق البريطانية لا كأيطالى ولا كثلاثة أرباع مصرى . »

وإنا نكتفى هنا بنشر آراء الاستاذ مانوزاردى حيث أنه من أكبر رجال الجاليات الأجنبية وأقدمهم عهدا بالاقامة فى هذه الديار .

ولقد قصد الأستاذ محمد كامل حسين المحامى فضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية السابق ورجا فضيلته أن يفصح له عن رأيه فى هذه الوثائق وفى السياسة الأنكليزية المرسومة فيها . والخطة الواجب اتباعها . فصرح له فضيلته بما يلى :

« إن رأيى فى الوثائق الثلاث ، وعلى الأخص فى ما تعرضه إنكلترا بمشروع كرزن والسياسة التى رسمتها الحكومة الأنكليزية بمذكرتها الأيضاحية ، أن تقديم المشروع والمذكرة على هذا الوجه استخفاف بالمصريين عموماً . واعتقاد من الأنكليز بأن المصريين لا يعدون فى عداد العقلاء . »

« والواجب إزاء ذلك من المصريين أن يتحدوا كلمة واحدة على بيان أن مافهمه الأنكليز مخالف للواقع . وأن المصريين يقدّرون حقوقهم حق قدرها . وأن يقيموا البرهان على ذلك فلا يقدم واحد منهم على تشكيل الوزارة فى الوقت الحاضر ولا على دخوله عضواً فيها حتى يعدل الانكليز عما طلبوه من المصريين ويعترفوا بحقوق مصر كاملة . والشروع فى تنفيذ ذلك الاعتراف باعلان إلغاء الحماية والأحكام العرفية والجلاء عن الأراضى المصرية . »

« ولا يمكن الاكتفاء بتشكيل وزارة إدارية لأن المشروع والمذكرة يتطلبان وجود وزارة سياسية . كما أن الأمة المصرية تطلب أن تكون الوزارة سياسية لأجل أن تسير بها فى الطريق الذى تضمن به حقوقها كاملة . »

« وعندى أنه ، مادام أعضاء وزارة عدلى باشا المستقيلة كانوا متضامنين فى أسباب الاستقالة وفى التقرير الذى تقدم إلى عظمة السلطان ببيان الأسباب التى قضت برفض المشروع ، فقياماً بحق هذا التضامن لا ينبغى لواحد منهم أن يقبل تشكيل الوزارة ولا أن يدخل فيها . »

« هذا وإنى أرى أن أول مايجب على الزعماء ان يتحدوا فى العمل الذى يخدمون به قضية أمتهم . ولا يجوز أن يكتفوا بحجة نداء الأمة للاتحاد . لأن الأمة متحدة على المطالبة بحقوقها كاملة فدعاؤها للاتحاد على ذلك

تحصيل حاصل لافائدة منه . »

« والذى يلزم هو الاتحاد فى العمل . وهذا وظيفة الزعماء . فعليهم أن يتحدوا قياماً بواجب الوطن عليهم . وعلى الأمة لكى تساعدهم وتمشى وراءهم . »

ثم استطلع الأستاذ كامل حسين رأى سماحة السيد عبد الحميد البكرى . فصرح له بما يلى :

« فيما يختص بمشروع اللورد كرزن فهو على طرفى نقيض مع حقوق المصريين . ومادام هو على هذه الحالة فلا يفكر مصرى ، كيفما كانت منزلته ، أن يسلم بشىء منه . أما ما يختص بالمذكرة التفصيلية فانها ، فضلا عن أنها من بعض الوجوه استهانة بمواعيد وتصريحات كبار رجال السياسة الأنكليزية ، فانها استهانة بكرامة الأمة المصرية . ولا أظن أن أمة ، لها ما لمصر من يقينها التام بحقوقها ومنزلتها فى الحضارة قديماً وحديثاً ، تسلم طائفة مختارة بأن تحكم على المبادىء التى قررتها هذه المذكرة . »

« وإن الأمة المصرية إزاء المذكرة الأيضاحية أصبح موقفها واضحاً جلياً . فيتعين عليها جمع كلمتها وتوحيد هيأتها للعمل على نشر الدعوة بكل الطرق السلمية ، داخل البلاد وخارجها لرد حقها المغصوب حتى تعيش حرة مستقلة . »

« وأما فيما يتعلق بامكان تشكيل وزارة . فانه إذا كان المراد تشكيل

وزارة ، سواء دعوها وزارة إدارية او وزارة سياسية ، وأن هذه الوزارة تسير فى الشئون على المبادىء التى وردت بالمذكرة الأيضاحية . فلا أظن أن مصرياً . مهما كانت منزلته وعاطفته الوطنية . يقبل أن يكون وزيراً يوما من الأيام . وأما إذا أريد أن تشكل وزارة ببيان معلوم بفرض رضاء الأمة عن هذا البيان ، فأستبعد جداً ، قياسا على الماضى البعيد والقريب ، أن مثل هذه الوزارة مع بيانها تستطيع يوماً ما أن تقوم بتنفيذه . وعلى ذلك ففكرة تشكيل وزارة على هذه الصورة تكون فكرة عقيمة مقضياً عليها من الآن . »

« أما من حيث الشرط الأساسى لامكان تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة . فان المسئلة دقيقة جداً خصوصا إذا أرادت الأمة أن تكون لها وزارة تعمل بما لمصر من الحقوق والواجبات . فيشترط لتشكيل مثل هذه الوزارة اعتراف حكومة الدولة الأنكليزية بحقوق مصر اعترافاً جلياً . وبذلك يتهيأ لمثل هذه الوزارة ان تقوم بواجباتها فى شئون المصريين ، سواء فى أمورهم الداخليه أو علاقتهم مع دول أوربا عموماً والأمبرطورية الأنكليزية خصوصاً ، على أصول الحقوق الدستورية والدولية . »

« وإن قبول وزير من وزارة عدلى باشا لأى منصب من مناصب وزارة أخرى فى مثل هذه الظروف اعتراف جلىّ واضح بعدم تضامنه مع زملائه فى وزارة عدلى باشا . »

« وليس لى بعد ما تقدم من الملاحظات العامة إلا تقدير موقفنا الحاضر والعمل من طريق الحكمة والسلام التى تقضى بتحكيم العقل دون الهوى والمصلحة دون العاطفة وتوحيد كل جهود الأمة نحو العمل لنيل حقوقنا تامة كاملة . وأظن أن ما أجبت به أسئلتكم هى آراء لا أنفرد بها دون غيرى من المصريين . وأعتقد أنها آراء تجول فى فكر كل مصرى يقدر الحالة قدرها ويشعر مثل شعورى هذا . »

ثم حادث الأستاذ كامل حسين قداسة القمص بطرس عبد الملك لمعرفة رأى الأكليروس فى الوثائق الثلاث وما يتعلق بها . فصرح قداسته بما يلى :

« إن مشروع اللورد كرزن الأخير ووثائقه لهى موت لمصر والمصريين وفقد لحريتها التى تنشدها . وماهى إلا قيود وسلاسل فى أعناقهم وأرجلهم . واسترقاقهم استرقاقاً لم يحك عن العبيد فى الزمن السالف . وإن المصريين لا يقبلون مذلة ولا صغاراً فى زمن الحرية التى اعطيت لعموم البلاد . وإنهم ينبذون كل النبذ هذه الوثائق ولا يقبلونها مطلقا ولا أن تدون فى تاريخهم . »

« والواجب على كل مصرى صميم أن ينسى ما قد حصل من التنابذ وأن يجمعوا كلمتهم على نيل مطلبهم بأنفسهم . ولا يعتمدون إلا على العمل الحقيقى ويتركون الشخصيات وراء ظهورهم . وأن كل فرد منهم ، سواء

كبيراً أم صغيرا . يقبل تشكيل وزارة أو يقبل الدخول فى أى وزارة فهذا يعد خيانة كبيرة للوطن وبنيه . وإن تضامن الوزارة العدلية والشجاعة والصراحة والمحبة الحقيقية لاستقلال البلاد مما يجعلهم الآن متضامنين معاً فى السلوك فى هذا السبيل . وإن كل وزير منهم يقبل فك هذا التضامن لهو بمثابة عدو للبلاد والعباد . وإن كل محاولة فى تشكيل وزارة إدارية أو سياسية على برنامج كرزن المخرب لهو انتحار وموت . ويجب على كل مصرى أن يجتهد فى دفع هذا الانتحار بكل الوسائل المشروعة السلمية وأن يدفع عنه بأس المنون . الأدنى وهذا هو الوثائق الكاذبة . »

« والبلاد ، بحالتها الحاضرة ، لا يمكن ، بأى سبيل كان ، أن تقبل أى وزارة . إنما الشرط الأساسى الوحيد لقبول تشكيل الوزارة هو إعطاء المواثيق الحقيقية ، بالعمل لا بالقول ، بالاعتراف باستقلالنا التام وإعطائنا الحرية للتصرف فى أمورنا السياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية . وجلاؤهم عن البلاد . »

« وعندى أنه يجب إجماع العقلاء الذين يهمهم صالح البلاد على الاتحاد . وذلك ليس بالكلام أو النشر . فان فى اعتقادى هذه ثوثرة لا قيمة لها البتة . بل إن الاتحاد يكون عملياً بمعنى بث دعوة بميعاد معين للذين يشتغلون فى منفعة الوطن ومكان معين فيها يتصافحون وينسون الماضى ويجمعون كلمتهم على الهيئة التى تشتغل فى سبيل استقلال البلاد

سواء أكان ذلك بمصر أم بالخارج . »

« ولا إخال إلا أن هذه التمنيات يتمناها عموم رجال طائفتنا من صميم قلوبهم وافئدتهم . والله تعالى هو الحق يعطى الحق للمغلوب ظلما . »

ولقد كانت الفرصة سانحة إذ ذاك لجمع كلمة الزعماء وتوحيد صفوف الأمة إذا صفت القلوب وتوجهت الأرادة فيهم إلى نبذ الشخصيات وجعل صالح الوطن فوق كل صالح . ولئن كان تم ذلك لتغير وجه الأمر . وعادت هيبة الأمة إلى قلوب خصومها الذين استخفوا بها وبأمانيها لما رأوا من تفكك أوصالها وذهاب ريحها وتفرق كلمتها .

الأزمة الوزارية — اشتدت الأزمة الوزارية ولم تنحل . لأن جميع المصريين أبوا التعاون مع الأنكليز . ولكن الوزارة عرضت على ثروت باشا فأبى أن يقبلها . ثم روجع فى أمرها فصمم على إبائه فى بادىء الأمر . وأصبحت هذه الأزمة ليست أزمة وزارية وحسب بل أزمة قومية . حيث أخذت الأقلام تحذر رجال السياسة من قبول الوزارة لما فى قبولها من الاعتراف بما ترمى اليه السياسة البريطانية من خنق الشعور الوطنى ووضع أغلال الحماية فى أعناق الأمة .

« ولقد كثرت الاحتجاجات من الأفراد والهيئات على مشروع كرزن . وإنا لنجتزىء عن نشرها جميعها بنشر هذا النداء الذى أصدرته جمعية مصر المستقلة فى يوم ١٤ ديسمبر . وهذا نصه :

« لقد تربصت الجمعية ، عند اطلاعها على الوثائق الثلاث ، إلى ان ينشر على الناس بيان حضرة صاحب الدولة عدلى باشا ليتم بنشره مجموع مايستلزمه الحكم على الحالة الحاضرة حكما صحيحاً ناضجاً . »

« وقد ظهر من تقرير صاحب الدولة مبلغ العناء الذى كابده رجال الوفد فى سبيل المفاوضة مع اللورد كرزن الذى تبين أنه إنما كان يريد القضاء على أمانى مصر القومية قضاء تاماً . تلك الأمانى التى عهد عظمة السلطان وعهدت الأمة أمر تحقيقها لرجال الوفد الذين قطعوا على انفسهم عهداً بالسعى فى تحقيقها كاملة أو ردها للبلاد أمانة لم تمس بسوء . ولا يسع المطلع على مجموع تلك الوثائق إلا أن يقدر جهود الوفد قدرها ويشكر لهم حسن مسعاهم ويشترك معهم فى الأسف على هذه النتيجة التى كان لابد من الوصول اليها مما ظهر من نية الحكومة الأنكليزية من النيل الصريح ، ليس من استقلالنا فقط ، بل ومن كرامتنا أيضاً — ولهذا فان جمعية مصر المستقلة تكرر بهذه المناسبة شكرها وشكر البلاد لحضرة صاحب الدوله عدلى باشا وباقى أعضاء وفده على حسن بلائهم فى مصلحة البلاد وردهم اليها حقوقها غير مسلوبة ولا منقوصة . »

« أما عن المستقبل فالظاهر الصريح أن الحكومة الأنكليزية تقول إنها وضعت تقرير كرزن ليكون أساساً للاتفاق المستقبل لا يقبل التغيير ولا التعديل »

«والذى لايحتمل النزاع هو أن تلك الأسس لاتصلح بحال أساساً لبناء استقلال البلاد الذى تنشده والذى من أجله ضحت ما ضحت وعانت ماعانت فى السنوات الثلاث الأخيرة »

« لم يبق علينا الا أن ننظم عملنا على قاعدة استحالة الاتفاق مادام هذا هو مركز الأنكليز لا يتزحزحون عنه . وعلى قاعدة « أنه يصعب جداً على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الأنكليزية تفكر جدّيا فى إرضاء المصريين للوصول معهم إلى اتفاق . »

« فالأنكليز لا يقبلون نقض شىء من هذه الأسس . ودولة عدلى باشا يرى ، مما نقلناه عن تقريره ، أن هذا صريح فى انعدام نية الأنكليز فى إرضاء المصريين . وهذا يجعلنا حتما خاضعين للقوة الغاشمة الغير المعللة التى لا تحترم عهداً ولا تعترف بحق ولا تبر بوعد . »

« سلاحنا أمام هذه القوة هو ان تتحد جميع طبقات الأمة وأحزابها على التمسك بحقنا تمسكا لايجعل للخصم طريقا للطعن عليهم وهم يسعون فى إيجاد من يعاونهم على هذا المنصب من أبناء مصر بالسعى فى تشكيل وزارة تعمل تحت هذا النير الثقيل . ومصر تناشد أبناءها البررة ألا يغتروا ، بعد ظهور نية الحكومة الانكليزية ، بالوعود التى طالما أعطيت للأخلاف بها ولا بالأمانى التى كنا نتمناها ومآلها للخيبة . وأن يكون فى امتناع أبناء مصر جميعاً عن الاشتراك فى جريمة إخضاع الشعب للقوة الغاشمة احتجاج

بالغ على هـذا الاعتـداء الصريح . »

« إن وظائف الحكومة ، وعلى الخصوص كراسى الوزارة فى مثل هذه الأزمة ، تكاليف أكثر منها مزايا . فالواجب يقضى حتما على كل مصرى أن يقوم بواجبه السلبى بالامتناع عن الاشتراك فى إلحاق هذا الظلم الفادح ببلده . وثقـة الأمة عظيمة بأبناء مصر المخلصين أن يكونوا عنـد حسن ظنها بهم . فلا يجد الخصوم منا معواناً على قتالنا . والله نسأل أن يسدّد خطاهم ويلهمهم ما فيه خير البلاد . »

« عن مجلس الأُدارة »

« عباس باشا الدره ممثلى . حسن عبـد الرازق باشا . محمـد صالح باشا . حافظ عفيفى بك . وهيب دوس بك . اسماعيل زهدى بك . محمد كامل البندارى بك . طراف على . على بك ابراهيم . سامى كمال . صليب سامى . حسن حسنى . »

وفى مساء يوم ١٢ اجتمع مجلس نقابة المحامين فى جلسة فوق العـادة وقرر قراراً رفعه الى الأعتاب السلطانية . وهذا نصه :

« انعقد مجلس نقابة المحامين فى يوم الأثنين ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (١٢ ديسمبر سـنة ١٩٢١) ونظر فى أمر الوثائق السياسية الثـلاثة التى نشرت بملحق الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ » وقرر بالأجماع مايأتى : »

« إن الساعة العصيبة ، التى تجتازها الأمة حيال الوثائق الثلاثة الرسمية التى نشرت أخيراً بشأن نتيجة المفاوضات التى جرت بين الوفد الرسمى وبين حكومة إنكلترا ، أوقعت الأمة فى حالة استياء شديد . حتى لم تترك قلباً لم تمسه بشرر من الفزع وخيبة الرجاء فى وعود الحكومة الأنكليزية لما تظهره هذه الوثائق من نية التعدى على استقلال البلاد والأصرار على حكمها بسيف القوة والبطش . »

« والمحامون ، الذين هم سدنة العدالة وخدام الحقيقة ، أحق أبناء البلاد باظهار أسفهم واحتجاجهم على هذه السياسة الهادمة لحقوق الأمة والقاضية على كل أمانيها . »

« ولذلك مجلس النقابة ، أمام هذه الحالة ، وهو ترجمان أولئك الرجال ، يرى نفسه مضطرا بأن يعلن احتجاجه على هذه السياسية التى لاسند لها سوى القوة التى لم تحترم عهداً ولا ميثاقاً . ويرى ، والوزارة التى تولت تلك المفاوضات قد استقالت من مساندها احتجاجاً على تلك السياسة ، أن كل رجل من أبناء مصر يقبل أن يخلفها يكون بهذا القبول مشتركا مع الذين طعنوا أمته فى كرامتها واستقلالها . »

وقد طلب بعض المحامين الأضراب عن العمل احتجاجاً فعلياً على مشروع اللورد كرزن كما احتج محامو أسيوط والأسكندرية وكل الهيئات على تلك السياسة التى ترمى إلى تقرير الحماية على مصر .

ومع ذلك فقد اتحدت الروايات على أن الذى انتخب لتأليف الوزارة الجديدة هو معالى عبد الخالق ثروت باشا . ولكنه اشترط شروطاً كانت محلا للأخذ والرد بينه وبين دار الحماية . وبين الأخيرة وبين وزارة الخارجية الأنكليزية .

خطة ثروت باشا لتأليف وزارة جديدة — ولقد أرسل الفيلدمارشال أللنبى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى يوم ١٢ إشارة برقية يصف فيها الحالة ويذكر برنامج ثروت باشا لتأليف الوزارة . هذا نصها :

« قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر . »

« فأيد عظمته أن عدلى استقال . ولكنه قال : إنه لم يتقرر شىء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة . وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر) . وفى مساء ذلك اليوم زارنى ثروت باشا بناء على تعليمات عظمته وعرض برنامجاً وصرح بأنه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه . »

« وهذه هى النقط الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية : »

١ — « الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر ، التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى ، على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة . ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الاشارة على البلاد بقبولها فسيكون همّ الوزارة — معتمدة فى ذلك على موقف البلاد — أن تثبت لبريطانيا العظمى أن لاحاجة بها إلى زيادة الضمانات

أو كثرتها . إذ كان حسن نية مصر ومصلحتها ، التى تتطلب احترام التعهدات المقدمة ، هما خير الضمانات للمصالح البريطانية والأجنبية الأخرى وأفعلها . »

٢ ـ « ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ، ليس فقط على عدل القضية الوطنية ، بل كذلك على روح الأنصاف لدى الأمة البريطانية . وعلى التقدير العادل للصوالح المتبادلة بين البلدين . »

٣ ـ « والوزارة مقتنعة بأنه لن تكون ثم عقبة فى المستقبل القريب فى سبيل إعادة النظام العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدّى الفعال بين الحكومة وبين ممثلى الأمة المنتخبين . »

« وتنوى الوزارة ، بفضل تأييد عظمتكم ، أن تضع مشروعاً للأصلاح الدستورى لكى تعتمد فى مهمتها السياسية على تمثيل وطنى صحيح . وتقوم بطائفة من الأصلاحات الضرورية التى يتطلبها تقدم البلاد أدبياً واقتصادياً : »

٤ ـ « ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لأعادة وزارة الخارجية التى عطلتها شروط الحرب موقتاً . »

٥ ـ « وأخيراً ، لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها ، فستقف نفسها على حمل ذلك العبء وإدارة شئون البلاد وفق

ماتقتضيه المنافع الوطنية وحدها . »

٦ ـ وإذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التى تنطوون عليها لخير البلاد فهى لاترتاب فى أنها ستلقى من عظمتكم التأييد فى إنفاذ هذا البرنامج . وهى تعول كذلك على ثقة البلاد فى مهمة كهذه تدرك كل صعوبتها . »

ثم أتبع هذه البرقية بأخرى تفسيرية فى ذات التاريخ هذا نصها :

« يقول ثروت ، عن النقطة الأولى المذكورة فى تلغرافى السابق المرسل بتاريخ اليوم ، إنه يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلغاء الحماية فى المستقبل . وإن كان لاينتظر أن تفعل هذا حالا . »

« والفكرة التى تقوم عليها النقطة الرابعة فى برنامج ثروت هى أن ترجع مصر إلى الأحوال التى كانت سائدة فيها فى سنة ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية . »

« وليس عنده اعتراض على تعيين من يخلف المستر كريج فى وزارة الخارجية . وهو يرغب فى أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذى كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب . »

« وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذى يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدماً . وأرى

أن ثروت يمكن الثقة بايفائه بعهده . وإنها لشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التى تواجه أية وزارة لابد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل وماتنتج من العداء من جانب جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذى أصدرته حكومة جلالة الملك . وأكون شاكراً لكم إذا أبلغتمونى ،بدون إبطاء ، موقفكم حيال هذا البرنامج الذى أشير بقبوله بكل إلحاح . »

فأجابه اللورد كرزن ببرقية فى ١٥ ديسمبر هذا نصها :

« يمكنك أن توافق ، بصفة عامة ، على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا كما وصفته فى تلغرافك الثانى المرسل فى يوم ١٢ ديسمبر . على أنه من الضرورى ، فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفادياً من كل سوء تفاهم ، أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهداً » بالغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة . وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءاً من مساومة رفضها الطرف الآخر . »

« ولست أرغب فى أن أسبب ارتياباً فى حسن نيتنا . أو أن أجعل مهمتك أشق . ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « الحماية » كلمة « عرض » فى البرنامج الذى اقترحه ثروت . »

هذا ولقد حل يوم ١٨ ديسمبر وهو اليوم الذى أعلنت فيه الحماية على

مصر . فانتهز الناس هذه الفرصة وأرسلوا احتجاجاتهم إلى المراجع العليا بانكلترا ونشروها على صفحات الصحف المصرية . ولقد اشترك فى ذلك الهيئات النيابية وغير النيابية والدينية إسلامية ومسيحية . وأضربت المدارس جميعها احتجاجاً على بقاء الحماية . وحصلت مظاهرات فى القاهرة وفى المدن الأخرى المهمة من القطر . انتهت كلها بسلام تقريباً ماعدا فى مدينة الزقازيق حيث تعرض الجنود للمتظاهرين وأطلقوا عليهم الرصاص فقتلوا منهم اثنين وجرحوا غيرهما . فصدر الأمر باقفال مدرسة الزقازيق الثانوية .

ونشر سعد باشا نداء للأمة بهذه المناسبة ننشره هنا . قال :

«فى مثل هذا اليوم من عام ١٩١٤ وضعت الحكومة الأنكليزية الحماية عليكم من غير استشارتكم . ورغم مشيئتكم . وفهمتم أنها ضرورة حرب تزول بانتهائها . فسكنتم وانتظرتم . ثم صدقتم أن الحلفاء أنما يحاربون انتصاراً للحق والعدل . فاشتركتم معهم أنبل اشتراك فى تحمل أعبائها . وملافاة خطوبها خدمة لهذا المقصد السامى . ورغبة فى الوصول بعد الانتصار الى الاعتراف بحقكم . والتمتع باستقلالكم . فلما تم النصر وتقاضيتم حقوقكم تنكر لكم من انتفعوا بعونكم . ومن الذين ملأوا الأرض صياحاً بقداسة حربهم . وبنزاهة قصدهم . وسخروا من سلامة قلوبكم وحسن ظنونكم . فامتلأتم سخطاً منهم . وغضباً عليهم . ونفخت الروح

الوطنية فى صدوركم . فجمعتم قوتكم . ونهضتم نهضتكم . التى مزقتم بها ما حاول الأجنبى بغلظته أن يلقيه عليكم من لباس الذلة . من ثياب المعرة . من ستر الحماية . وبرهنتم بما فعلتم على أنكم شعب عزيز شاعر بعزته . وأهل بأن يصل بنفسه إلى غايته . ويحمل الغير إلى الاعتراف بحقه . واحترام منزلته . »

« لاتظنوا أن جهودكم ضاعت هباء . وأن ضحاياكم ذهبت سدى . فقد انتهت الحكومة الأنكليزية فى ٢٦ فبراير الى الاعتراف بان الحماية علاقة غير مرضية . وإلى التصريح فى ٣ ديسمبر بأنها لاتقصد استمرارها لا فعلا ولا حكما . وبذلك تم إقرار الأنكليز ببطلانها . بل بعدم وجودها . لكنهم يدعونكم اليوم إلى إبدال هذه الحماية الباطلة ، حتى فى اعتبارهم . بل المعدومة باقرارهم ، باتفاق معيب شائن . اتفاق مبنى على أفسد مبدأ لأسوأ غاية . مبنى على زعم أن أرض مصر كلها لازمة لحفظ مواصلاتهم . وحكمها بهم ضرورى لمنع الغير من الاستيلاء عليها . وأنهم مكلفون بحفظ النظام فيها وحماية عرشها وسلطانها . ويريدون أن توقعوا أنتم بأيديكم صك إذلالكم واستعبادكم . فما أشد جهلهم بكم . واحتقارهم للعدل . ماعرف الناس زماناً كانت الضرورة فيه شارعاً للقانون . ولا القوة منشأ للحق . ولا الحاجة محللا للجرم . ولكنهم عرفوا أن كل ظلم يحمل فى ثناياه مثوبة المظلوم وعقوبة الظالم . وأن الله ليس بغافل عما يعمل

الظالمون . بل هو مجازيهم بما كسبت أيديهم . أفراداً كانوا أو أقواما . وأن كل عمل للحق غير ضائع . وكل تضحية فى سبيله نافعة . ولا تلقى عند الله إلا حسن الرضاء وجميل الجزاء . فعلينا أن تستمر جهودنا . ونشترى حتى بأرواحنا رضاه وفخر الوطن . وأن نؤمن بان مصر المعذبة اليوم ستصير غداً الرمز المجيد لنجاح الجدّ المتواصل . وفوز الحق الخالد . »

« سعد زغلول »

« رئيس الوفد المصرى »

ومازالت الأزمة الوزارية مستحكمة وكبار القوم محجمون عن قبول مساند الوزارة . ومراجل الصدور تغلى والحالة فى منتهى الخطورة .

على أن ذوى الرأى انقسموا فى مسئلة تأليف الوزارة إلى فريقين ففريق منهم كان يستنكر قبول أى مصرى تأليف الوزارة . لأن فى قبوله اشتراكا مع السلطة الغاصبة ومعاونة لها على تنفيذ سياستها إلى استبقاء الحماية التى ترمى إلى ضم البلاد إلى الأمبراطورية البريطانية الأمر الذى ينفر منه كل مصرى تجرى فى عروقه قطرة من الدم المصرى .

وفريق ذهب إلى تحبيذ تأليف وزارة لترد على مذكرة الحكومة الأنكليزية حتى لا يترك العرش منفردا أمام الأنكليز .

وكان لكل فريق أنصار أقوياء من ذوى الرأى فى الأمة جرت أقلامهم بتأييد مذهبيهما على صفحات الصحف .

دعوة سعد باشا للاجتماع بنادى سيروس ومنع الاجتماع — وفى يوم ١٨ أرسل سعد باشا دعوة إلى نحو أربعمائة من النواب والعظماء والكبراء وذوى الرأى من أهل البلاد لاجتماع يعقد بنادى سيروس بعد ظهر يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر للنظر فى الحالة التى كانت قائمة إذ ذاك .

ولكن قلم المطبوعات أذاع البلاغ الرسمى التالى فى يوم ١٩ منه :

« بناء على أمر السلطة العسكرية قد تقرر منع الاجتماع الذى دعا إليه سعد باشا زغلول يوم الجمعة ٢٣ الجارى بنادى سيروس . »

فاحتجت الهيئات كلها على هذا التضييق على الحرية الشخصية . وكتب سعد باشا فى اليوم نفسه نداء للأمة نشرته الصحف المحلية هذا نصه :

« لقد اتحد شعوركم . واتفقت ميولكم . واجتمعتم على السعى بقدم ثابتة نحو غاية واحدة هى استقلال بلادكم . واستنكرتم كل ما من شأنه أن يعدل بكم عن طريق حقكم . كمشروع كرزن وتبليغ جناب اللورد أللنبى لعظمة السلطان . ولهذا دعوتكم لاجتماع وطنى يوم الجمعة القادم للنظر معكم فى الحالة الحاضرة . واختيار أحسن الوسائل لبلوغ هذه الغاية السامية . ولكن عز على السلطة العسكرية أن ترى فى هذا الاجتماع اتحادكم . فأمرت بمنعه بحجة المحافظة على الأمن العام . كأن اتفاقكم من شأنه إقلاق الراحة وتكدير الصفاء . فلم يسعنى ، إزاء هذا الأمر القاهر ،

إلا الاعتذار لحضراتكم عن فض هذا الاجتماع . »

« إن هذا المنع فاتحة السياسة الجديدة التى يريد الانكليز الجرى عليها فى إخضاعنا . يريدون سياسة الحجر على الحرية والاستبداد التام . وإنى لست إلا معبرا عنكم إذا قلت مرحباً بها . إننا مستعدون للقائها بكل جنان ثابت وعزم شديد . »

« وكأن الله ابتلانا بها لتقوية إيماننا وتقدير اتحادنا ومضاعفة جهودنا . وهم كلما تشددوا فيها قويت قلوبنا . واشتدت عزائمنا . وكانوا أشبه بالمحراث الذى كلما أوغل فى الأرض ومزق طبقاتها وقلب ترابها أنبتت نباتاً حسناً وأتى نباتها بأبرك الثمرات . »

وإلى ذلك يشير نخامة اللورد ألنبى فى برقيته (١) التى أرسلها إلى اللورد كرزن فى ٢٠ من الشهر المذكور . وهذا نصها :

« لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامجه . ولست أستعجله بلا داع . وأنا أبذل كل ما فى طوقى لأقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة . لأنى أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق مالم يتقدم الآن . وإذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب) . »

« أعلن زغلول أن اجتماعا سيعقد يوم الجمعة المقبل . وقد منعت

---

(١) هذه البرقية منقولة عن الكتاب الانكليزى الأبيض .

هذا الاجتماع مراعاة لمصلحة الأمن العام . »

« وإنى على أتم استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب . أما إذا لم يحتج فانى أكون قد بلغت غايتى . وإذا تبين أن من الضرورى إبعاده ففى مرجوّى أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار . إذ أنه لا ينبغى أن يسمح له بالذهاب إلى أى مكان فى أوروبا . »

هذه كانت نية السياسة الأنكليزية فى تلك الآونة نحو زغلول باشا ولم يكن أحد بالطبع يعلم بها . فسارت الأمور كما كان مقدرا لها :

وتصادف أن عاد الأستاذ وليم مكرم عبيد من إنكلترا فى يوم ٢٠ ديسمبر . وهو الذى كان موفدا من قبل زغلول باشا لعرقلة مساعى عدلى باشا فى مفاوضاته الرسمية مع الحكومة الأنكليزية . فخطب فى الأسكندرية خطبة لم ترق فى أعين السلطة العسكرية . وذهب سعد باشا بنفسه لمقابلته على محطة القاهرة . وكان قدومه داعياً لأقامة مظاهرات عظمى هتف فيها باسم سعد باشا وبالدعاء على انكلترا .

وحدث فى المساء أن ارتكبت جريمة سياسية قتل فيها جندى من الجنود البريطانيين غيلة . فأثار كل ذلك ثائرة السلطة الأنكليزية وأرسل فخامة اللورد اللنبى الى وزارة الخارجية فى ٢١ ديسمبر البرقية التالية (١) :

---

(١) مأخوذة عن الكتاب الأبيض الانكليزى .

« نشر زغلول فى الصحف احتجاجاً على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة . ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة. وناشد المصريين أن يظهروا بمثل هذا المظهر . »

« كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطراب بمناسبة عودة الأستاذ مكرم وكيل زغلول فى لندن . وقابله زغلول فى المحطه وهتف له الجماهير المصطفة فى الطرقات . وسمعت نداءات ضد البريطانيين . وفى المساء ضرب جنديان : أحدهما من « ألاى الملك » والثانى من « ألاى إيست سرى » بالرصاص فى الشوارع فى الحى الجنوبى من القاهرة . فمات أحدهما وجرح الثانى . وفرّ القتلة . »

« إنى مصدر اليوم أمراً ، تحت الأحكام العسكرية ، بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة . وستحذر جرائده كذلك من التهييج . وصدر الأمر إلى كبار أنصاره ، عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد أفندى ، أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال السياسية . »

الفصل السادس

اعتقال سعد باشا وبعض رفاقه ونفيهم الى سيشل

وفى يوم ٢٢ أبلغ قلم المطبوعات الصحف مايلى :

« نبهت السلطة العسكرية سعد زغلول باشا بالامتناع عن إلقاء الخطب وحضور المجتمعات العامة فى الصحف السيارة والمشاركة الفعلية فى الشئون السياسية . وأمرته بمغادرة القاهرة للاقامة فى بلده . »

« فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . صادق حنين بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . أمين عز العرب أفندى . جعفر فخرى بك . وليم مكرم عبيد أفندى . »

« صدرت أوامر السلطة العسكرية إلى المذكورة أسماؤهم بأعلاه بالتوجه إلى بلادهم فى المديريات للاقامة بها . وعدم التدخل ، من الآن فصاعداً ، فى الشؤون السياسية . »

وقد زار قبيل ظهر يوم ٢٢ جناب القائمقام تيل بك وكيل حكمدار بوليس القاهرة منزل حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وسلم إلى معاليه الكتاب الآتى :

« القاهرة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« إلى صاحب المعالى سعد زغلول باشا بالقاهرة »

« ياصاحب المعالى »

« أتشرف بأن أبلغكم أنى تلقيت من الفيلد مارشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر الآتى وهو : »

« يحظر بهذا ، على سعد زغلول باشا بموجب الحكم العرفى ، أن يخطب فى الناس . أو أن يشهد إجتماعاً عمومياً . أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف . أو أن يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة ، بلا إبطاء ، ويقيم فى منزله فى الريف تحت مراقبة مدير المديرية . »

« الامضاء « اللنبى »

« دار الحماية ـ القاهرة فى ٢١ ديسمبر سنه ١٩٢١ »

« وأتشرف بأن أكون خادم معاليكم الخاضع . » « الامضاء »

« ج . ف . كلايتن »

« بريجادير جنرال ومستشار وزارة الداخلية »

ثم سلم جنابه كتباً بأسماء حضرات أصحاب سعد باشا الذين ذكرت اسماؤهم . وهذا هو تعريب الكتاب الذى سلمه لحضراتهم :

« القاهرة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« أمرنى الفيلد مارشال القائد العام أن أبلغكم أنكم مأمورون ،

بموجب الحكم العرفى ، بالسفر ، بلا إبطاء ، إلى منزلكم فى الريف . وأن تمتنعوا عن كل حركة سياسية . وأن أبلغكم أيضاً أنكم ستكونون تحت مراقبة مدير المديرية التى تقيمون فيها . »

« ولى الشرف ، ياسيدى ، أن أكون خادمكم المطيع . »

« ج . ف . كلايتن »

« بريجادير جنرال ومستشار وزارة الداخلية »

وقد استلم كل واحد منهم كتابه ماعدا الأستاذ جعفر فخرى بك حيث كان غائباً عن القاهرة .

لم يشأ سعد باشا أن يذعن إلى هذا الأمر الذى يقضى عليه وعلى شخصيته بل عدّه ، كما عدّه سواه من جميع رجال الأمة المعدودين ، تحدياً وخنقاً للحرية الشخصية . واعتداء صريحاً من السلطة العسكرية على الحقوق المخولة لكل فرد من أفراد أية أمه . بل أرسل إلى جناب الجنرال كلايتن مستشار وزارة الداخلية الكتاب الآتى رداً على الأمر الذى أصدره إليه وهذا نصه بعد الديباجه :

« أتشرف بأخباركم أنى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغونى فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللنبي بمنعى من الاشتغال بالسياسة وإلزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير . وهو أمر أحتجّ عليه بكل قوتى . إنه ليس هناك ما يبرره . وبما أنى موكل من قبل

الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدّس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصاً لواجبى . ولتقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات . فانا جميعاً مستعدون للقاء ماتأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء . علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام . وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى . »

« الأمضاء »

أما رد حضرات الأعضاء الذين صدر لهم الأمر بملازمة منازلهم بالأرياف وعدم التعرض للسياسة . فقد كان كله بنص واحد وهذه صورته

« جناب الجنرال كلايتون مستشار وزارة الداخليه . »

« أتشرف بأخباركم أنى تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغونى فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللنبى . وردّى عليه هو نفس الرد الذى أرسله معالى رئيسنا سعد زغلول باشا اليوم على الخطاب المرسل إليه بالمعنى ذاته . »

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . »

« الأمضاء »

ولما ذاع خبر هذا الأمر بعد ظهر ذلك اليوم أقبل كثير من ذوى الرأى من الأمة على منزل معاليه . وكان من بينهم حمد الباسل باشا فأكد

لمعاليه أنه جاء فى هذه الساعة العصيبة ليصافحه ويضع يده فى يده . فشكره معاليه وقال إنه لا يستغرب هذه العاطفة . ويقدرها قدرها . وأنه وطن النفس على السير إلى النهاية فى سبيل خدمة الوطن .

وفى الساعة العاشرة مساء زار معاليه جماعة من الفضلا والأدباء ممن لا يدينون بمذهبه فاستقبلهم ومعه بعض صحبه وصافح كلا منهم . ثم ألقى حضرة الدكتور سيد كامل كلمة قال فيها : « إن شعورنا ساقنا اليوم إلى معاليكم لنظهر لكم أن الأمة كلها ملتفة حولكم ولنبدى لكم الأعجاب العام بردّكم . ونقول ما من مصرى اليوم إلا ويشعر بوجوب تضامن الأمة واتحادها حول رئيسها يداً واحدة وشخصا واحداً . » ثم ألقى الأستاذ توفيق دياب كلمة قال فيها : « نأتيك اليوم كما يأتى الأبن لأبيه واضعين أرواحنا بين يديك . »

فكان جواب معاليه معبراً لشكره لحضراتهم ومظهرا وقع هذا المظهر الجميل فى نفسه قائلا : « إنه ما كان يشعر يوماً بغير شعوره الوحيد باتحاد الأمة وتضامنها . وإنه يعمل دائما بشعور هو شعور عام لجميع المصريين . »

وظل الجميع يتسامرون إلى الساعة الواحدة صباحا فى بيت معاليه .

وما كاد بلاغ اللورد اللنبى يصل إلى معالى سعد باشا زغلول وإلى أصحابه من أعضاء الوفد ويرسلوا الرد عليه إلى الجنرال كلايتن حتى اشتهر

خبر هذا الحادث بالقاهرة كلها . لأن نفرا من الناس والطلبة كانوا فى منزل معاليه فعرفوا النبأ وأذاعوه . وتلت ذلك عدة مظاهرات فى جهات مختلفة كشارع عبدالعزيز والعتبة الخضراء والموسكى وباب الخلق. فانبرى رجال البوليس لتفريق المظاهرات . وأطلقت طلقات نارية فى الهواء فى جهة العتبة الخضراء وفى شارع المبتديان . وأصيب أربعة من رجال البوليس بالطوب واجتمع خلق كثير حول منزل حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وأخذوا فى الهتاف له وللحرية والدعاء على الانكليز والاستبداد .

وفى مساء ذلك اليوم (٢١ ديسمبر) نشر ملحق للجريدة الرسمية يحوى الأمر العسكرى التالى :

« بموجب السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائداً عاما لجيوش جلالة الملك فى القطر المصرى . آمر بما هو آت : »

« غير مرخص لأى بنك أو محل أو شخص لديه أى مبلغ أو نقود أو ودائع ، إلى غير ذلك ، باسم أو لحساب أو تحت تصرف سعد باشا زغلول أو الجماعة المعروفة باسم الوفد أو أى شخص من أعضائه أو موظفيه أن يدفع أى شىء من تلك المبالغ أو النقود . أو أن يقبل أى شيك أو حوالة أو إذن صرف بالمبالغ أو النقود المذكورة إلا باذن كتابى منى . » « اللنبى »

« فيلد مارشال »

القبض على سعد باشا وصحبه — وحوالى الساعة الثامنة والربع من صباح يوم ٢٣ أوفدت السلطة العسكرية (بلوكا) من الجنود الأنكليزية تحت قيادة ضابطين حاصر منزل سعد باشا زغلول . وأرسل قائد القوة ضابطاً صعد إلى غرفة نوم معاليه مبلغاً إياه الاستعداد لمغادرته الدار . فاستيقظ وأخذ فى وضع ثيابه بعد أن شرب فنجاناً من القهوة . وأظهرت حرمه المصون رغبتها الشديدة فى مصاحبته فعارض الضابط البريطانى فى ذلك . فخاطبت عصمتها المحافظة فى الأمر تلفونياً فلم تجبها المحافظة إلى طلبها . فبقيت مكرهة محتجة على هذا التصرف بشجاعة أعجب بها الجميع .

وفى هذه الأثناء استبطأ الضابط الآخر نزول سعد باشا فصعد إليه يستعجله فخرج معه . وكانت سيارة صغيرة من سيارات الصليب الأحمر معدة له أمام الباب . فسأل معاليه أن يدله الضابط على المكان الذى يقصدونه فقال إنهم لا يعلمون من أمره شيئاً . فركب السيارة . وما كادت تتحرك حتى انتشر الناس فى الشوارع يعدون مضطربين مذعورين يعلو وجوههم الحزن والكآبة . وكنت تسمع ، فى فترات من الوقت ، صيحة تتردد أفواه ملتهبة صادرة من أفئدة حراء مصحوبة برنة الغيظ والقنوط إلا وهى : « سعد اعتقل . »

وأخذت المظاهرات تتألف . وأخذ الناس يبحثون عن شىء يفرغون

فى المعسكر الانكليزى بالسويس: المعتقلون فى طريقهم إلى سيشل

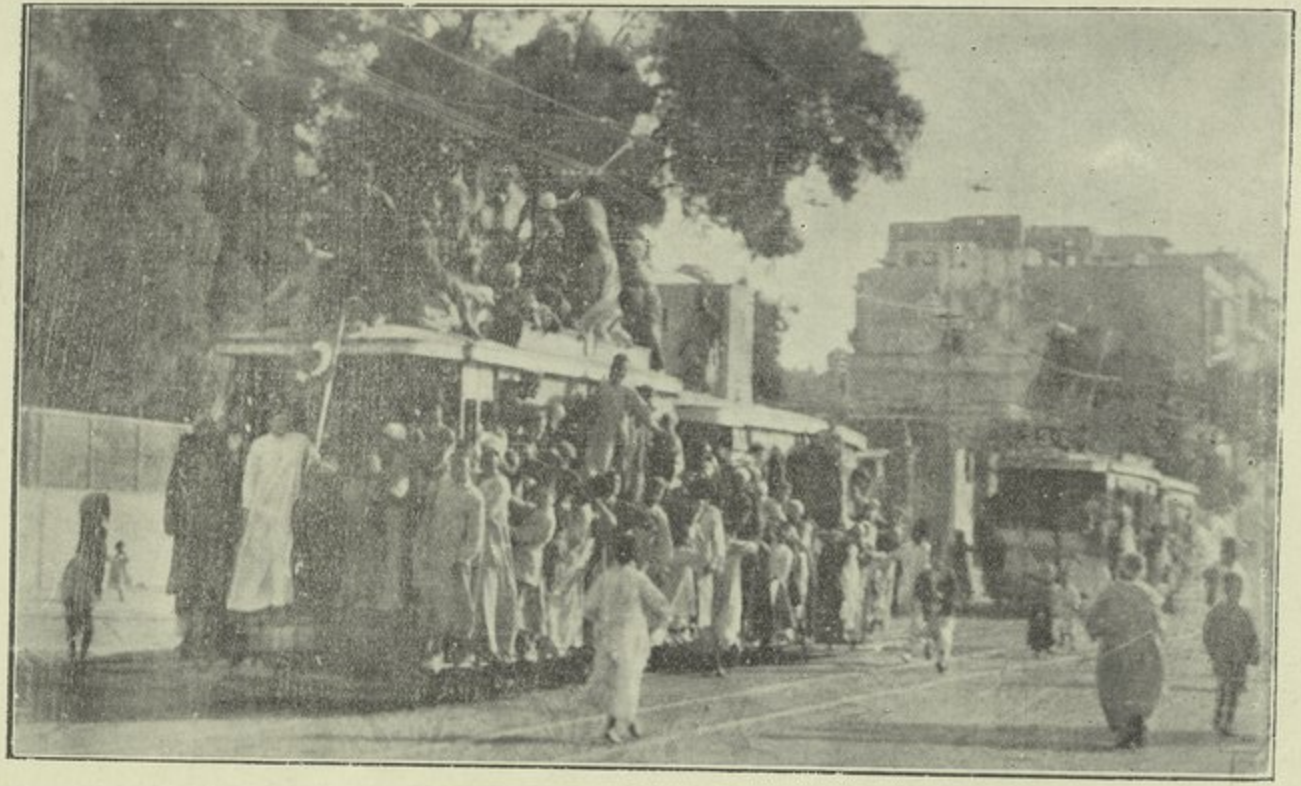

المتظاهرون يحتلون قطارات الترام

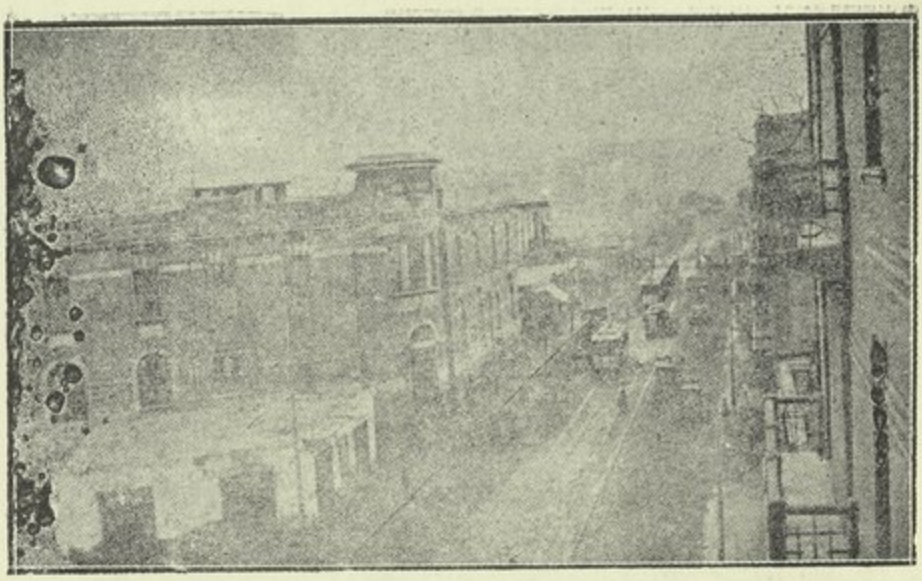

كلب المتظاهرون مركبتين من الترام فى شارع بولاق

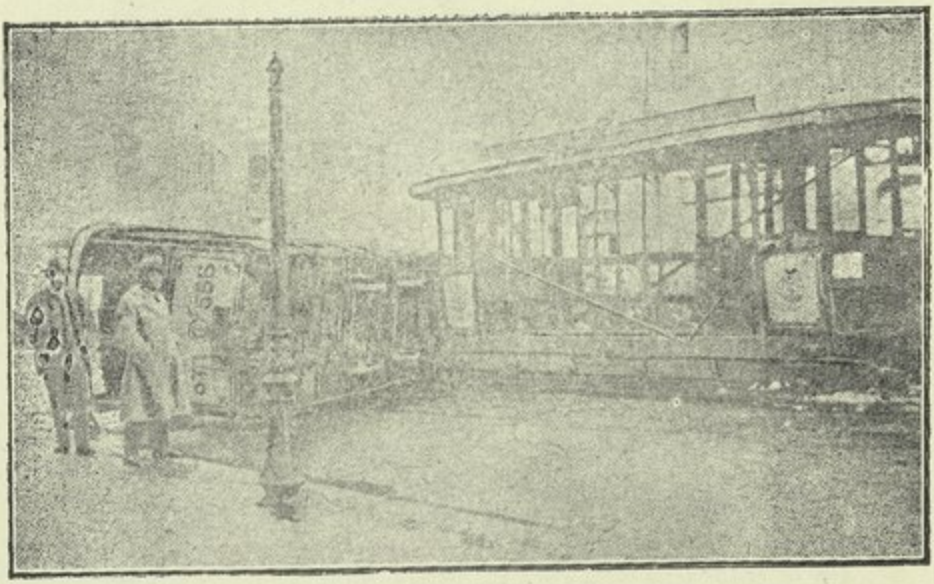

عربة ترام قلبها المتظاهرون

فيه غيظهم . فاخذوا يحطمون مصابيح الغاز بالشوارع المجاورة لبيت سعد باشا ويكسرون النصب التى تقام فى أعلاها تلك المصابيح ويلهبون الغاز المنبعث منها ويقتلعون الأشجار المغروسة فى الشوارع .

وطفقت الوفود تؤم بيت سعد باشا حيث كان أعضاء الوفد هناك يقابلونها بالبشر والبشاشة كأن لم يحدث حادث كدر الصفاء .

وقد اعتدى المتظاهرون على قطارات الترام . وعلى محطة سكة حديد حلوان بباب اللوق . فأحرقوا بعض عرباتها وأشعلوا النيران فى السياج المحيط بالسكة الحديد المذكورة وفى بعض (أكشاك) خفرائها . وزاد الهرج والمرج فى المدينة . وبخاصة فى المنطقة المجاورة لبيت الزعيم .

ومما استلفت الأنظار أن سيدة مصرية خرجت وسط الجمع المحتشد أمام منزل سعد باشا فعلا الهتاف : (لتحى السيدات !) (لتحى مصر !) فصاحت السيدة صيحة وصلت إلى أعماق القلوب (لتحى مصر ! ليحى العمل !)

وبينما الحال على ماقدمنا إذ سمع دوى طلقات نارية وإذا بعدد يربو على المائتين من الجنود البريطانيين يتسابقون مسرعين فى شارع سعد زغلول وما جاوره من الشوارع . وقد أمسكوا ببنادقهم فى أفواهها الحراب يطاردون الناس ويتحفزون لأزهاق أنفاس كل من يقف فى طريقهم .

أما السيارة التى أقلت سعد باشا فقد اقتادته إلى العباسية . وهناك

قضى ليلته بعد ما أرسلت إليه ملابسه وحوائجه .

وفى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر كان أعضاء الوفد المصرى مجتمعين فى منزل صاحب السعادة فتح الله بركات باشا يتباحثون فى الحالة . وبينما هم فى مناقشاتهم منهمكون إذ أقبل عليهم رسول من قبل الفيلد مارشال أللنبى وطلب مقابلة الجميع فلما قابلوه ، وكان واسطة التفاهم بينه وبينهم صاحب العزة عاطف بركات بك ، أبلغهم أنه موفد من قبل اللورد أللنبى وأنه ، أى اللورد ، لايريد بهم سوأ . ثم قال لهم : « ويمكنكم البقاء هنا إذا شئتم أو فى أى بلد كان . وكل مايرجوه منكم هو أن تمتنعوا عن الاشتغال الفعلى بالسياسة . » فرد عليه عاطف بركات بك بقوله : « إننا لانفهم مرادك بعدم الاشتغال الفعلى بالسياسة . فان كنتم تريدون أن نمنع ألسنتنا من التكلم فلسنا نملك ذلك . وهذا هو المظهر الأولى للحرية بل أقل مظهر من مظاهرها . ونحن بصفتنا أحرار لانتحول عن استعمال حريتنا . » وقال له أعضاء الوفد الآخرون : « إننا موكلون من قبل الأمة ولا نملك التصرف فى هذه الوكالة . » فعاد الرسول على ذلك . ولم يمض على رحيله ساعتان حتى وفد جناب وكيل حكمدار القاهرة ومعه قوة من العساكر الأنكليز إلى منزل فتح الله بركات باشا . حيث كان أعضاء الوفد لايزالون مجتمعين . فقابلهم فاستقبلوه بوجوه باشة وقلوب ثابتة ملؤها الاطمئنان . فدعاهم إلى مبارحة المكان فى صحبته فلبوا الدعوة مسرعين . وكان

فتح باشا يؤدى الصلاة فاضطره وكيل الحكمدار إلى الاستعجال فى الخروج تنفيذاً لأوامر السلطة العليا .

تبعوه فاستقلوا وإياه سيارة مثل السيارة التى أقلت سعد باشا من قبلهم . وكان الناس محتشدين أمام الدار . فما كادت السيارة تندفع فى طريقها حتى صاح الجمع المحتشد (لتحيى الحرية !) (ليحيى الاستقلال !) (ليسقط الظلم !) . فنظر الأنكليز إليهم نظرة ملؤها الدهشة والقلق . واختفت السيارة وسط الهتاف المستمر إلى ثكنة قصر النيل حيث اعتقلوا هناك وأرسلت إليهم ملابسهم وحوائجهم وأمضوا ليلتهم فيها .

وفى يوم ٢٣ أرسل اللورد أللنبى برقية إلى وزارة الخارجية ينبئها بما حدث . وهذا نصها (١) :

« إيماء إلى الفقرة الأخيرة من تلغرافى المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافى المؤرخ فى ٢١ ديسمبر : »

« تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها إليه بأن يذهب الى منزله فى الريف وأن لايشتغل بالسياسة . ويتضمن تلغرافى التالى نص رده (٢) وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد من أنصاره الذين يتضامنون معه : »

---

(١) مأخوذة من الكتاب الابيض الانكليزى

(٢) لم نشأ نشر هذه البرقية لانا أوردنا نص رد زغلول باشا كما هو منعاً للتكرار

« وليام مكرم . سينوت حنا . مصطفى النحاس . »

« أما الآخرون الذين أنذروا فلم يجيبوا بعد . ماعدا صادق حنين الذى أضيف اسمه إلى القائمة بعد ذلك . وقد أطاع . »

« وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين . وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما . وأرسلته إلى السويس حيث يظل فى معسكر النقل الهندى منتظراً الأبعاد . »

« ويسرنى أن أتلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده وشركائه . وإذ ذاك أبعدهم بأسرع ما يستطاع . ومن أهم الأمور أن يتم ذلك بلا إبطاء . »

« وعندى ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى . فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيما . »

« وسأبلغك، فيما بعد بالتلغراف، عما أحدثته من التأثير الأجراءآت التى اتخذتها فى البلاد . »

ثم أشفع فخامته هذه البرقية بأخرى (١) فى ٢٣ ديسمبر وهذا نصها :

« إيماء إلى تلغرافى السابق مباشرة . »

« قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول . وفرق البوليس

---

(١) مأخوذة من الكتاب الابيض الانكليزى .

المتظاهرين . وقتل اثنان من المشاغبين . وجرح تسعة . »

« وألقى القبض ، بعد ظهر اليوم ، على سيدنوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتى . وسيذهبون على الفور إلى السويس . وقد أحدث هذا العمل ، الذى اتخذناه ، هرجاً عظيماً . وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار . وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة وتخريباً . وفى الساعة العاشرة صباحاً استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقاً لترتيبات سابقة . ولا يمكن أن يقال الآن إن الاضطراب عظيم وإن كان عاماً . وقد اضطر الجنود إلى إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت إلى الآن . وكان أحد القتيلين زعيم عصبة تقيم متراساً لتعوق سير الجنود . أما ثانيهما فقتل على أثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود . »

« وصل زغلول إلى السويس وأنزل فى معسكر النقل الهندى . »

« وقامت فى الأسكندرية مظاهرة فرقت . ووزع عدد عظيم من النشرات المحرضة على الفتنة . »

« والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول إن طنطا قامت بها مظاهرات . ولكن الجنود البريطانية أرسلت إليها . ونحن قابضون على ناصية الحال . »

فبادر اللورد كرزن بارسال برقية فى اليوم نفسه إلى فخامة نائب الملك يقول له فيها :

« ليس ثم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولا وأنصاره إلى سيلان فى أول فرصة كما اقترحت فى تلغرافك المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر . والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية فان فى الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل . »

« وينبغى الأبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الأبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين . »

المظاهرات والضحايا — كانت نتيجة مظاهرات يوم ٢٢ قتل اثنين من المصريين وجرح نحو ثمانية وعشرين : منهم ١٧ أصيبوا بطلقات نارية . وأصيب بعض من رجال البوليس إصابات خفيفة .

وفى صباح يوم ٢٣ خرجت مظاهرات عديدة . وأخذ بعض القائمين بها فى تحطيم واجهات بعض المحال التجارية فى شوارع بولاق وعماد الدين وكامل وكلوت بك وفى ميادنى الخازندار والعتبة الخضراء ووجهات أخرى فى الأحياء الوطنية .

فصدرت الأوامر إلى قوات من الجنود البريطانية بأن تعسكر فى أقسام البوليس . وطفقت السيارات المدرعة البريطانية وسيارات المدافع الرشاشة تجول فى شوارع العاصمة . وبخاصة الشوارع التى حطم المتظاهرون واجهات المحال التجارية فيها . وأغلق التجار وأصحاب القهوات والمطاعم محالهم . وأخذ فرسان الجيش المصرى من حملة الرماح يجولون فى الشوارع للمحافظة على النظام . ووقف تسيير قطارات الترام على أكثر الخطوط بسبب ما أصابها من التلف . وقد أضرم المتظاهرون النار فى بعض مركباته فى جهات متعددة .

وقد رأت شركة الغاز ، على أثر تكسير مصابيح بعض الشوارع ، أن فى إرسال تيار الغاز إليها خطراً . فشرعت فى حبس التيار فى خزاناتها الرئيسية منعاً للحرائق . وقد ضعف النور فى المنازل والمصانع والشوارع .

أما فى الأسكندرية فما كاد يقع القبض على سعد باشا ورفاقه حتى ابتدأت المظاهرات هناك بشكل كبير فخرجت من مسجد أبى العباس وسارت إلى الجمرك . فأرسلت السلطة العسكرية أربع سيارات مدرعة وأنزل بلوك السوارى وبلوك الخفر وانتشر عدد كبير من رجال البوليس فى الشوارع . وأضرب تلاميذ المدارس عن العمل وأخذ أصحاب المحال التجارية يقفلون أبواب متاجرهم . وكان النظام مستتباً .

ونظم طلبة العلم فى طنطا مظاهرة فأنزلت قوة من رجال البوليس والجيش

إلى الشوارع . فأفهم الطلبة الحكمدار وقائد الأورطة أنهم مصممون على القيام بمظاهرتهم السلمية مهما يقاومهم مقاوم . وانهم لا يرجعون عنها وأنهم إذا رأوا مقاومة فسيضطرون الى مقابلة القوة بالقوة . وتكون المسئولية واقعة على من بدأها . وعليه تركت المظاهرة . وكان العساكر منتشرين فى شوارع المدينة وأنحائها للمحافظة على النظام وانتهت المظاهرة بسلام . وكان أهالى المديرية واجمين يتجلى فى وجوههم شعورهم بوقع الخبر الأليم فى نفوسهم .

وكذلك قامت المظاهرات بالزقازيق وبنى سويف وسواها من المدن ولم يقع فيها كلها مايخل بالأمن العام .

الاحتجاجات على اعتقال سعد باشا ورفاقه — وكان من مظاهر الاحتجاج على استعمال القوة القاهرة ضد رجال الوفد المصرى أن أعلن طلبة المدارس ، كافة أميرية وأهلية ، الأضراب عن العمل إلى أجل غير مسمى .

ولقد نشر الوفد المصرى فى يوم ٢٣ ديسمبر الاحتجاج التالى :

« نفذت القوة ما شاءت . واعتدت على رئيسنا سعد باشا زغلول . فأحاطت صباح اليوم بيت الأمة بقوة من الجنود الأنكليزية المسلحة . ودخل ضابطها على الرئيس فى غرفة نومه وأخذوه فى سيارة عسكرية إلى مكان مجهول . ولم يراعوا حرمة لمقامه من الأمة ولا لشيخوخته .

ولا ما يحدثه عملهم من إزعاج حرمه التى أبوا أن يخبروها بمقره . »

« فباسم الأمة يحتج الوفد المصرى أشد الاحتجاج على هذه التصرفات الاستبدادية. والأعمال التى أهينت بها الأمة فى شخص وكيلها. وعلى ماتقدمها وما تلاها من الاعتداء على المصريين وهم عزل من السلاح بسلب حريتهم. وإراقة دمائهم. وإزهاق أرواحهم . وليس لهذه التصرفات نتيجة إلا إذكاء البغض فى قلوب الأمة وإشعال نار الغضب فى صدورها واحتمالها الآلام بقلوب مطمئنة ونفوس مستبشرة فى سبيل تحقيق مطلبها الأسمى وهو التخلص من نير الاستبداد وربقة الأجنبى . والفوز بالاستقلال التام . »

« فلتحيى مصر . وليحيى سعد ! »

« واصف بطرس غالى . سينوت حنا . مصطفى النحاس . ويصا واصف . مكرم عبيد . »

وأرسل السادة العلماء الاحتجاج التالى إلى رئيس الوزارة البريطانية :

« مهلا بأولى القوة والسلطة الواسعة التى استعملت فى اغتصاب الحقوق وأوجبت الاستياء العام . فان الله هو القوى العزيز . أدركنا ، بمقتضى ما نعتقده من أنكم أحرار فى بلادكم ، ألا تعتدوا على حقوق الأمم الضعيفة . ولكنا رأينا كم قد اعتديتم عليها واعتديتم أيضاً على الأشخاص وحرمتهم الشخصية بابعادكم معالى سعد باشا وصحبه عن القاهرة

ومصادرتكم لأموال الوفد المودعة بالبنوك باسمه المخصصة لنشر دعوة الأمة السلمية . ومنعهم عن الاشتغال بالسياسة بالدفاع عن حقوق الأمة التى وكلتـه عنها فى ذلك . إنا نعتقـد أنكم أسأتم لأنفسكم أكثر مما أسأتم إلينا . ولا نخالـكم إلا مسئولين أمام جميع الأمم عن كل ما حدث ويحدث فى مصر من القـلاقل والاضطرابات وقتـل الأنفس البريئـة بما استعملتموه وتستعملونه من القوة التى لامبرر لها إلا حب الاستعمار واستعباد الأحرار . فاعملوا ما شئتم من قوة واستعباد فى أمـة ضعيفـة لاحول لها ولاقوة إلا بالله . ثم بالتمسك بحقها وباتحادها على المطالبة به . لهذا نحتج ، الاحتجاج الشديد ، على ما ذكر . ونؤكد ، كل التأكيد ، أن القوة ، مهما عظمت ، لايمكن أن تحول الأمة المصرية عن اعتقادها الراسخ ويقينها الثابت بحقها المشروع فى الحياة الحرة . فان القوة ، بما لها من الجبروت ، قد تتغلب وتقوى على ضعفنا ولكنها لاتتغلب ولاتقوى على تغيير عقيدتنا وشعورنا ـ هذه العقيدة وهذا الشعور الذين يزيدان رسوخاً ويقويان اتحادنا واستمرارنا فى العمل كلما ازداد استعمال القوة ضـد الحق الواضح المغصوب . »

« محمد بخيت » « عبد الحميد البكرى »

«مفتى الديار المصرية سابقاً » « شيخ مشايخ السادة الصوفية »

« بالديار المصرية »

وقد أرسل السكرتير العام للحزب الديموقراطى إلى جنابه وإلى كبريات الصحف الأنكليزية بلندره البرقية التالية :

« إزاء ماتتخذه سلطتكم العسكرية ، من التصرفات الجائرة بمصر ومنها الاعتداء على حرية زغلول باشا وآخرين من الوطنيين لكظم الشعور الوطنى ، يرسل إليكم الحزب الديموقراطى المصرى عبارات استنكاره الحق ملقياً على عاتق سياستكم الأخيرة مسئولية ما تلاقيه البلاد من الاضطراب . »

« السكرتير العام - عزيز ميرهم »

ونشر بعض المحامين احتجاجاً على تصرفات السلطة العسكرية وهذا نصه :

« نحن المحامين الموقعين على هذا ، بما أننا حماة القانون وسراج العدالة ، نرفع الصوت عالياً احتجاجاً على تصرفات السلطة العسكرية . وننكر عليها ما أتت من ضروب العسف . ونرى أمرها الأخير بنفى زعيم مصر سعد باشا زغلول وزملائه والحظر عليهم من التكلم فى السياسة أمراً مهيناً لكرامة الأمة المصرية وتحدّياً من العسكرية البريطانية بمبادىء العدالة وحقوق الأنسان وحجراً على الشخصية على أفظع وجه . »

« وإنا لنقابل هذا التحرّش من السلطة بجنان ثابت . واتحاد متين . وعزيمة لاتفل . وجهاد مستمرّ . ونحملها تبعة الدماء البريئة التى تراق بسبب

هذا الاعتداء الفظيع . وإنا نستشهد العالم أجمع على سوء ما تأتيه العسكرية البريطانية من ضروب الظلم والاستبداد . »

ولقد نشر أعضاء الوفد الذين انشقوا على سعد باشا احتجاجاً على اعتقال معاليه وصحبه نثبت هنا نصه لأهميته :

« مهما يكن من الخلاف بيننا وبين سعد زغلول باشا فاننا لا يسعنا إلا أن نأسف ، شديد الأسف ، على إبعاده هو وبعض أصحابه . ونعتبره مصادرة للحرية الشخصية وتطرفاً فى سياسة الضغط والارهاب . وتذرعا إلى إخافة الناس . وخنق حرية الرأى وهم باطل . فان غلو السلطة فى تطبيق أحكامها العرفية لن ينتج إلا نتيجة واحدة هى توحيد كلمة الأمة وإحكام عرى تضامنها للتقدم إلى بلوغ غرضها . »

« وبهذه المناسبة أرسلنا إلى رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا هذه نصه :

« جناب المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية »

« لما أخفقت السياسة البريطانية فى حمل المصريين على قبول الحماية بأى شكل عمدت إلى سياسة الارهاب على طريقة مضطردة . فقد أبعدت السلطة العسكرية اليوم عن القاهرة سعد زغلول باشا وبعض أصحابه . وحظرت عليهم الاشتراك فى أى عمل سياسى خلافا لأبسط مبادىء الحرية الشخصية . فنحن ، باسم الأمة المصرية ، نحتج على هذا العمل

التعسفى. ونكرر أن الأرهاب لن يثنى الأمة عن متابعة مقصدها الأسمى مهما تحملت فى سبيله من صنوف الأرهاب . »

« عبد العزيز فهمى . محمد محمود باشا . أحمد لطفى السيد . دكتور حافظ عفيفى . عبد اللطيف المكباتى . جورج خياط . محمد على . »

وفى يوم ٢٥ تجددت المظاهرات وكان أكثرها فى جهات الدراسة والصاغة والدرب الأحمر وفى حى عابدين . واجتاز بعضها شارع المدابغ وكان من المواكبين جماعة من الرعاع فحطموا ما بقى من المصابيح واقتلعوا بعض الأشجار من جذورها . وإذا بسيارة ملآى برجال البوليس فاعتقلت بعضهم وأخذتهم إلى قسم عابدين. وأقفلت المحال التجارية والمصانع فى أحياء المدينة .

وقبل الظهر ذهب بعض المتظاهرين إلى وزارة الحقانية ودخلوا إلى المكاتب وانتهى الأمر بخروج الموظفين بعد أن قرروا الأضراب ثلاثة أيام إسوة بالوزارات الأخرى . ولما أرادوا الدخول إلى وزارة الداخلية أدركتهم سيارة بها جنود البوليس واعتقلوا بعض المتظاهرين من غير الموظفين فيها .

وقد بلغ عدد الذين قبض عليهم وأودعوا السجن على أثر تلك الحوادث حتى ظهر يوم ٢٥ نحو ١٠٧ بين طالب علم فى المعاهد الدينية أو المدارس أو خادم فى مطعم أو منزل أو صانع الخ .

وهجم بعض المتظاهرين على المدرسة المحمدية لأخراج الطلبة . وذهب بعضهم إلى مخزن وزارة المعارف وأضرموا النار فيه فلم يحترق سوى بعض الدفاتر وبعض الأوراق . وحطموا الزجاج بالطوب . ونتج عن ذلك إصابة بعض الموظفين .

واستمرت المظاهرات بعد ذلك ونتج عنها إصابة كثيرين برصاص البنادق . مما سبب وقوع ضحايا عديدة .

أما تفصيل سفر معالى سعد باشا من القاهرة إلى السويس . فقد أعد لركوبه سيارة ركبها فى الصباح من العباسية فوصل السويس فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر . وبعد سفره من العباسية ظنوا أنه لم يتناول إفطاره فأرسلوا سيارة خلف سيارته فيها كثير من ألوان الطعام . وفى أثناء السفر توقفت السيارة التى كانت تقل معاليه قليلا بسبب وجود قطع فى الطريق الرملية بالقرب من مدينة السويس فجاءت سيارة من تلك المدينة لمقابلته ومعها الماء اللازم له . وهناك تناول معاليه الغذاء .

ولقد أعدوا لمعاليه مكاناً خاصاً فى معسكر النقل الهندى توافرت فيه معدات الراحة جهد الاستطاعة .

أما باقى الأعضاء المعتقلين فقد سافروا إلى السويس فى عربة من عربات الدرجة الأولى بالسكة الحديد قامت بهم مباشرة من ثكنة قصر النيل والحقت بالقطار السريع المسافر إلى بور سعيد . وقد قامت مظاهرات

لتحيتهم فى طريقهم حتى انزلوا مع سعد باشا فى المعسكر الذى أنزل فيه معاليه . وهناك انتظر الجميع ماتفعل بهم يد السلطة ذات الحول والطول . والبلاد قائمة قاعدة تزمجر زمجرة المغضب .

واحتج الأكليروس القبطى على هذه الأجراءات بكتاب رفعه إلى عظمة السلطان وإلى الفيلد مارشال أللنبى وإلى كل الهيئآت العامله بمصر وهذا نصه :

« إن عموم الأكليروس القبطى الأرثوذكسى يحتج بكل شدة على أعمال القوة والتعسف ضد أمة هادئة لاتطلب إلا حقها المغصوب . واستقلالها المسلوب . لتقوم بشئون وطنها المحبوب بنفسها . فنظير ذلك تقابل بنفى رجالها العاملين . وبالأخص زعيمها الأوحد حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول الوكيل الأمين . فاذا كانت هذه القوة تريد إماتة عواطف المصريين فى أعز أمانيها وهو الاستقلال التام فبئس ما تزعم . وكلما زاد الضغط قرب زمان نيلنا أمانينا . ولنثق أن هذا العمل هو مايزيد أملنا ويلم شعثنا ويوحدنا ويثبتنا على العمل المفلح . والنجاح مضمون بمعونة الله القوى العظيم إن آجلا أو عاجلا مادام الحق معنا ولا نطلب سواه . »

« الأكليروس »

« القمص بطرس عبد الملك »

« رئيس المجلس الملى العام »

وتوالت الاحتجاجات من الهيئآت الرسمية وغير الرسمية ومن الأحزاب الأخرى كالحزب الوطنى والحزب الديموقراطى. وأضرب تلاميذ المدارس كلها فى القاهرة والمدن الأخرى من القطر. وقرر موظفو الحكومة الأضراب ثلاثة أيام احتجاجاً على هذه السياسة.

وكان من أظهر الاحتجاجات (فضلا عن احتجاجات هيأة العلماء وسواها) رأى حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك واحتجاجهم عليها فى كتابين أرسلوهما إلى عظمة السلطان وهذا نصهما:

(١)

« حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان المعظم »

« يتشرف مستشارو محكمة الاستئناف الأهلية بأن يرفعوا، إلى مسامع مولاهم البار برعيته الأمين على مصالحها المقدسة، شديد استيائهم من خيبة الأمل فى تحقيق أنفس مايتمناه ويصبو إليه رعاياكم المخلصون وهو رد استقلال البلاد إليها. إذ أن، بعد المفاوضات الطويلة التى كان يظن أن أساسها تبادل الثقة وحسن النية، قد فوجئت الأمة بمشروع الوزارة الأنكليزية والمذكرة المرفقة به. فكانا شر ما أخرج للأمة بعد الوعود المتكررة برد الحرية إليها. على أن كل هذا لايثنينا عن المثابرة فى طلب حقنا فى الاستقلال كاملا غير منقوص ولا مبتور.»

« وإنا ، إزاء هذا التصرف من جانب الحكومة البريطانية الذى جاء ناقضا لوعودها وعهودها المتكررة ، نحتج على هذا المشروع وتلك المذكرة لعبثهما باستقلال البلاد . ونضع بين يدى عظمتكم حظ مصر لتكونوا عضدها القوى فى استرداد حقها فى الاستقلال المغصوب حتى تتمتع ، فى ظل حكمكم السعيد ، بالحرية الكاملة . »

« ولا زلنا عبيدكم الخاضعين والمخلصين . »

« الأمضاءآت : المستشارون الوطنيون »

« فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ . »

(٢)

« حضرة صاحب العظمة السلطانية »

« إن ما وقع من وسائل الضغط والشدة ، من مصادرة للحرية وفتك بالأبرياء تحت الأحكام العرفية ، منعاً للناس من مجرد إبداء آرائهم ومذاهبهم السياسية إزاء الحالة الحاضرة وعقب نشر الوثائق الثلاث ، مما يوجب شديد الأسف والاستياء بل ويبعث ، فى الواقع ، النفور والكراهية فى نفس الشعب من جراء ذلك بدل تهدئة الخواطر والعمل على إحلال الصفاء والوفاق محل الخلاف والشقاق . كما يدفع بعض الغوغاء غير المسئولين إلى اغتنام الفرص وارتكاب مالا يرضاه العقلاء وما لا تحمد عقباه . »

« لهذا وجب علينا ، نحن رئيس ومستشارى محكمة الاستئناف

الأهلية والنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ورئيس ووكلاء نيابة الاستئناف الأهلية ، أن نعلن مزيد أسفنا واستيائنا لما يتخذ من طرق العنف والضغط على الحرية وسفك الدماء بلا مسوغ شرعى اعتماداً على مجرد السلطة العسكرية وهم عزل من السلاح . »

« ولهذا نلتمس من سلطاننا المعظم ، لما نعلمه من وثيق حبه لشعبه وأكيد رغبته فى تحقيق أمانيه والعمل دائماً على تمتع أمته المخلصة بأسمى حقوق الحرية ، أن يعمل بسامى حكمته على منع تلك الوسائل . وأن يحقق لأمته ، بثاقب فكره ، أمانيها ورغائبها لتتمتع بحريتها واستقلالها فتعمل على إسعاد نفسها وتعيش فى ظله السعيد ، فى رغد وصفاء . »

« فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ » « الأمضاءات : وكلهم وطنيون »

كما أن نقابة المحامين أرسلت إلى صاحب العظمة السلطان الاحتجاج التالى على الحوادث التى وقعت فى القطر من جراء سياسة الضغط والشدة وهذا نصه :

« حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء »

« أتشرف بأن أقدم لمعاليكم الاحتجاج المرفوع من نقابة المحامين لحضرة صاحب العظمة السلطانية رجاء رفعه إليها . وتفضلوا بقبول فائق احترامى . »

« نقيب المحامين »

« مرقص حنا »

« حضرة صاحب العظمة السلطانية »

« دفعت الوطنية الكامنة فى الصدور ، فريقاً منهم ، وعلى رأسه سعد باشا زغلول ، فانبرى من بين الصفوف ونادى بحق بلاده فى الحرية والاستقلال . ذلك الحق المقدس الذى لم تستطع إنكلترا إنكاره على مصر . »

« وما كاد ينطق بكلمات الحرية والاستقلال حتى هبت الأمة بأكملها والتفت حوله ففوضته فى العمل بالطرق المشروعة لتحقيق هذا الغرض الأسمى . فلم يبق فى مصر إنسان لم ينادِ معه بهذا المطلب الحق . »

« وقد كان من نتائج سعيه الحميد أن انكلترا اعترفت للمصريين بحق الاستقلال وأن الحماية غير مرضية وتهيأت الفرصة للحكومة المصرية ، وعلى رأسها الجالس على عرش مصر ، فتمسكت بهذا الحق وجعلته أساس بيانها السياسى . ولكن سرعان ما وضحت نيات الحكومة الأنكليزية التى عمدت إلى التحايل مرة والقوة مرة أخرى لاخضاعنا رغم أنفسنا. فتبين المصريون ، بعد المفاوضات وتبادل الآراء مع إنكلترا ، أن الأنكليز يخادعونهم ويغررون بهم . وقد عمدت أخيراً إلى تنفيذ خططها للقضاء على حريتنا فعملت على إظهارنا بمظهر الانقسام بغية الوصول إلى استعبادنا بقبول منا ورضاء . »

« أراد الله أن تتنبه الأمة إلى هذا الخطر المحدق بها وتتبين غرض

الأنكليز نحونا من الوثائق الثلاث التي أبلغت لصاحب العظمة . »

« أمام هذا الخطر الداهم قام سعد زغلول ونادى بالاتحاد ودعا أعيان المصريين إلى النظر فى الأمر واتقاء الخطر المحيق بالبلاد . »

« منع الاجتماع وصودرت حرية الشعب فى أبسط مظاهرها . »

« أمر سعد وصحبه بمبارحة القاهرة وبأن يعطل فكره وقلمه ولسانه . »

« نهض كالأسد يحتج على هذا التصرف الظالم وأعلن أنه لا يتخلى عن مركزه إلا بارادة الأمة التى وكلته . وكذلك فعل زملاؤه . »

« قبض عليه وعليهم وأبعدوا إلى مكان مجهول . »

« ضجت البلاد من هذا الحيف وأبدت استياءها الشديد . فترتب على ذلك التعذيب وإراقة الدماء البريئة . »

« ولما كان المحامون هم حماة القانون وسياج العدالة فلا يسعهم إلا أن يتقدموا لصاحب العظمة السلطانية محتجين . ولا شك أن صاحب العظمة يرى أن أبناءه قد وقع عليهم ظلم فادح لا مبرر له ولا مسوغ . لا لذنب ارتكبوه ولا لجريمة اقترفوها سوى أنهم طلبوا ويطالبون بحريتهم وباحترام استقلال البلاد . »

« وإنى لا أزال الخادم الأمين المخلص » « نقيب المحامين »

« مرقص حنا »

وأصدر أعضاء الوفد المنفصلون عن سعدباشا نداء للأمة هذا نصه :

« لقد ظلمنا الأنكليز باغتصاب حقنا والحيلولة بيننا وبين استقلالنا . ثم خدعونا بالمفاوضات التى استمرت أطوارها نحو سنة ونصف . فخرجنا منها بصفقة المغبون . ثم هم الآن يسومونا صنوف العسف غير مبالين بأن لأفرادنا حرية شخصية يجب أن يتمتعوا بها . وأن لأحاسيسنا القومى حرمة يجب رعايتها . وآخر مثل من انتهاك الحرية الشخصية والاستهانة باحساس الشعب اعتقال سعد زغلول باشا وأصحابه بالأمس . »

« إن هذا التحدّى لشعور البلاد لا يمكن أن ينتج إلا نتيجته الطبيعية وهى استنكار الشعب المسلوب استقلاله لهذه المعاملة . وكذلك فعل . ولا يستطيع منصف فى الوجود أن ينكر عليه حقه فى إبداء سخطه من تصرف الغاصبين . إن هؤلاء ، إذا حالوا بيننا وبين استقلالنا بالقوة الغاشمة ، لا يستطيعون ان يحولوا بيننا وبين أن يبدى كل فرد وكل مجموع منا رأيه على الشكل الذى يلائمه . هذا حقنا . »

« أما الذى ليس من حقنا فهو أن يشوه بعض غير المسئولين جمال حركتنا القومية بالخروج عن حدود المشروع والاعتداء على الأملاك العمومية وعلى قاطرات الترامواى . وأدهى من كل ذلك الاعتداء على المحال التجارية الأجنبية . كما حصل أمس مما نأسف له عظيم الأسف مهما كانت الخسارة طفيفة . إن أمثال هذا الاعتداء يقوم به أفراد

لا خلاق لهم . ولكن الذى يدفع ثمنه هو الأمة بأسرها . تدفع ثمنه غالياً . لأن أمثال هذه الحوادث قد عودتنا التجارب أنها تفسر ببغض الأمة للأجانب والأمة بريئة من هذه الوصمة . »

« أمثال هذه الحوادث من شأنها أن تزعزع طمأنينة الأجانب . فى حين أن الأمة أرغب ما تكون فى رعاية هذه الطمأنينة . وفى حين أن قضية استقلالنا أحوج ما تكون لعطف الأجانب النازلين فى مصر . وإقناعهم الرأى العام الأوروبى أن مايطلبه الأنكليز من الضمانات على المصالح الأجنبية لا ضرورة لها . ولكنهم يطلبونها ذريعة لبسط نفوذهم على مصر . إن هذا الاعتداء قبيح من حيث أنه محض اعتداء . ثم هو مضر من حيث كونه عقبة يقيمها مصريون — مهما كانوا غير مسئولين — فى طريق استقلال بلادهم الذى جاهدت له الأمة والذى هى واصلة إليه لامحالة . »

« أجل . إن استقلالنا ليس عنا بعيد . إن استقلالنا من عمل أيدينا وثمرة جهادنا . إن فشل المفاوضات لم يقفل باب المسئلة المصرية فانه لايزال مفتوحا على مصراعيه . فلننظم صفوفنا ونقو اتحادنا لنتقدم إلى غرضنا خطوات أخرى غير التى خطوناها . ومن الخطأ أن يظن أن الضحايا التى ضحى بها الشعب فى سبيل استقلاله قد ذهبت سدى . وأن علينا أن نبتدىء من جديد . كلا إنه لم يضع سدى جهد واحد من الجهود التى

بذلت للاستقلال قل أو كثر ـ لايضيع جهد يدعمه جهد جديد ـ فليس علينا أن نبتدىء ولكن علينا أن نستمر فى سيرنا بخطوات تجددها الثقة فى أنفسنا ويثبتها اعتقادنا فى العدل الألهى الذى إن أمهل فلا يهمل . ولنكن كلنا على اتحادنا ساهراً وكلنا على تضامننا حفيظاً . »

« ولقد رأينا كيف تحكمنا السلطة البريطانية بالحديد وبالنار . ولايوجد فى العالم سياسة أشد إفلاساً من سياسة تؤدى إلى حكم أمة متمدنة بهذه الطريقة ـ ولا شبهة فى أن هذا الأفلاس سيقنع البريطانيين أنفسهم بأننا شعب أعز من أن يظلم وأصعب مراساً من أن يحكم على غير ما يختار . »

« عبد العزيز فهمى . محمد محمود . أحمد لطفى السيد . جورج خياط عبد اللطيف المكباتى . محمد على . حافظ عفيفى . »

وبالجملة فان الحزن كان بادياً على الجميع . والأضراب امتد حتى للتجار فى العاصمة وفى المدن الأخرى . وليس فى الوسع نشر جميع الاحتجاجات والنداءات لكثرتها وطولها .

هذا ولقد كتب نخامة الفيلد مارشال أللنبى إلى حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة حرم حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا كتاباً يقول لها فيه : « إن معاليه يسافر فى وقت قريب بحراً الى مكان طيب الهواء والمناخ . فاذا كانت حضرتها تود مرافقته فى سفره فانه ينتظر جوابها

لاتخاذ الوسائل اللازمة لراحتها فى السفر قبل يوم ٢٨ ديسمبر . »

ولكن عصمتها أجابت على هذا الكتاب برفض السفر قائلة بأنها قد استودعت الله زوجها الجليل وأنها ستقيم فى مصر لمواصلة عمله .

فأرسل صاحب السمو الأمير عمر طوسن الى حضرتها البرقية التالية :

« نحن مع الأمة نشارك عصمتك فى العواطف ونأسف على ما حصل . »

فردت على سموه بما يلى :

« إن الأمة لتفتخر بما تظهرونه دائماً من العواطف النبيلة . وتفضلوا بقبول أسمى عبارات الشكر . »

ثم أرسل لعصمتها بعض العقائل وسيدات البيوت الشريفة فى مصر خطاباً رقيقاً قلن فيه :

« إن أرادوا إبعاد الرئيس عن الأمصار فهو فى القلوب حاضر . وإن أرادوا فضّ الأمة من حوله فما فعلوا إلا ما جعلها تحكم التفافها حوله قلباً وقالباً . وإن أرادوا كمّ الأفواه وتثبيط العزائم فلا يحزنك ما فعلوا فنحن بناتك وبناته حولكما حتى تقابل كل منا ربها صارخة ليحيى الوطن وليحيى سعد . »

آراء الصحف الانجليزية فى الحالة — ولقد تناولت الصحف الانكليزية

الحوادث الأخيرة فى مصر فكتبت عنها الفصول الطوال فنشرت « الدايلى هرالد » مقالين وجهت فيهما دعوة شديدة اللهجة الى حركة العمال لكى تستخدم نفوذها ضد الحكومة البريطانية .

ونشرت « الوستمنستر غازت » مقالا افتتاحياً قالت فيه: « لا يدهش أى إنسان ، له أقل المام بالأحوال القائمة فى مصر ، لما ورد من الأنباء من القاهرة . ولما كنا الآن قد قضينا بأيدينا على الرجال الذين كان من المحتمل أن يكونوا أصدقاء لنا فانه لا مندوحة لنا من أن نجعل من زغلول باشا المتطرف بطلا وشهيداً بعد أن كان نفوذه قد أخذ فى الضعف عند ما كانت التسوية بادية للعيان . وإذا حكمت مصر بالقوة والأحكام العرفية فان المندوب السامى سينفى ويقمع الرجال الذين يقاومون هذه الوسيلة . وستكون فى كل خطوة مظاهر يجب إخمادها بيد من حديد . وليس لدينا غير رجاء واحد وهو حسبان الحكومة حساب النفقات . لأن العمل على حسب هذه المبادىء يتطلب التعجيل فى إرسال إمدادات قوية إلى الحامية المصرية وعلينا أن نتخلى عن فكرة وجود أى مصرى ذى مكانة يقبل منصب رئاسة الوزارة . وكل هذا معناه ، ليس إلغاء تسوية اللورد ملنر فقط ، بل إلغاء العلائق الودية المحتملة التى وطد دعائمها اللورد كرومر . ثم حكم مصر بواسطة الموظفين البريطانيين والجنود فى وجه المقاومة المصرية . »

« وأملنا أن يبقى أنصار عدلى باشا هادئين ملتزمين جانب الصبر .

وأن يبذلوا أقصى جهدهم لتقييد أعمال الشدة التى قد يثيرها أناس أقل تبعة من غيرهم من الشعب . وليثقوا أن هذا الدور سينتهى . »

« وعلى العسكريين الآن أن ينعموا النظر فى هل يرون ، بصفة جدّية ، أن مواصلات الأمبراطورية أكثر أماناً إذا حافظت عليها دائماً قوة كبيرة ضد مصر المعادية ـ مما كانت مصر صديقة لنا تعاون الأمبراطورية . وعندى أن قليلا من التفكير فى هذا الموضوع سيقنعهم ويقنع الشعب البريطانى بأنه لم تضع فرصة بدون مسوغ أعظم من طرح مشروع ملنر ونبذه جانباً . »

وقال الماجور بارنز ، أحد أعضاء لجنة ملنر فى حديث له مع مكاتب هذه الجريدة : « إنه إذا استمرت سياسة القمع الحالية . فان الحكومة البريطانية ستخلق بلا ، مراء ، مشكلة فى الشرق الأدنى تماثل المشكلة الأيرلندية . »

« وليست الحركة الوطنية فى مصر حركة نماء سريع لاتلبث أن تذهب كما وصفتها بعض الصحف . بل هى حركة ترجع إلى أربعين عاماً يؤيدها أحسن طراز من الرجال المصريين المسئولين ذوى المدارك العالية . »

« وقد أساء بعضهم وصف زغلول باشا كثيراً بقولهم إنه مثل ملا السومال المفتون . فهو رجل عمل يتمتع بقواه العقلية تماما . ذو خبرة واسعة .

اشتغل بالمحاماة والقضاء وتقلب فى مناصب الوزارة . وهو رجل محب للسلام قبل كل شىء . »

« إن السلام فى مصر من النتائج الحيوية لعلاقاتنا مع الشعوب الأسلامية . ولا تكن مصر البغضاء للشعب البريطانى بصفته شعباً . وكانت أول عبارة يعبرون بها عن أكرامهم لرجال البعثة الأنكليزية الأخيرة : « إنكم أعظم أصدقائنا »

« من الجنون المطبق أن يقول بعضهم إن منح مصر استقلالا ذاتياً تكون نتيجته إعطاء مصر ليد القلاقل والاضطراب . لأن زعماء الوطنيين رجال ذوو ثبات لهم مصالح كبيرة فى البلاد . فيجب أن يضمن لهم حق تقرير المصير وإنشاء حكومة من المحافظين . »

وأشار الماجور بارنز إلى أن لجنة اللورد ملنر رأت فى سنة ١٩٢٠ ، بعد أن درست الحالة درساً تاماً ، أن كل مصرى له فكرة يعتد بها وطنى . وأن صوت زغلول باشا هو صوت مصر .

قال : « وقد ذهبنا إلى مصر لأن الأنباء الواردة من هناك مثلت ، غير مرة ، الحركة الوطنية بأنها حركة يقوم بها جماعة من المتطرفين . وأن زغلول باشا لا يؤيده إلا جماعة من الطلبة وصبيان المدارس والغوغاء . فأقول الآن ، بكل إخلاص ، إن زغلول باشا فى مصر يماثل كوسوث فى هنغاريا أو غاريبالدى فى إيطاليا . »

« وقد قطعنا ألوفا من الأميال بالسيارات وبالسكك الحديدية الضيقة مع زغلول باشا فوجدنا أن البلاد تشتعل حماسة لشخصه . وكان الفلاحون يغادرون حقول القطن ليهتفوا له . وينظر له أكبر كبير فى البلاد بأنه زعيم . »

وأرسل السير فالنتين شيرول كتاباً إلى التيمس قال فيه : « يعالج حاكم الهند حملة المتطرفين بيد ثابتة يؤيده بالأجماع مجلسه التنفيذى الذى يؤلف من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من الهنود . وكذا تؤيده هيئة كبيرة من المتعلمين الهنود ممثلة فى الجمعية التشريعية والمجالس التشريعية المختلفة فى الأقاليم . وهى المجالس التى انتخب أعضاؤها منذ عام بموجب القانون الكبير لسنة ١٩١٩ . أما فى مصر فان المندوب السامى يستخدم الأحكام العرفية فى إبعاد زغلول باشا وستة من الزعماء الآخرين من حزب المتطرفين الذين يعد تطرفهم اعتدالا بالنسبة للمتطرفين الهنود . »

« لم يجد اللورد اللنبى ، بعد انقطاع المفاوضات بين انكلترا ومصر واستقالة عدلى باشا ، غير الأحكام العرفية يرجع إليها . وليس فى وسعه أن يجد مصريين ذوى مكانة يشاطرونه تبعة تنفيذ السياسة الشديدة التى تضمنتها مذكرته المؤرخة ٣ ديسمبر . »

« إن سياسة السخاء فى الهند قد لقت فى النهاية طبقات ذات نفوذ حول لواء الحكومة التى تمثل فيها الوطنية الهندية المعتدلة تمثيلا مباشراً .

أما فى مصر فان السياسة الرجعية ، التى يرجع أصلها ، كما عرفنا الآن ، إلى المبادىء العسكرية ، قد دفعت الوطنية المصرية المعتدلة من العمل وألقت البلاد إلى المقاومة السلبية التى بدأنا الآن نرى بوادرها . »

« غادر الوفد المصرى لندن منذ شهر . وجاء فى تلغراف من القاهرة أن ولاة الأمور مطمئنون وواثقون من أنه لا تقع قلاقل . ولكن تجرأت وذكرت التيمس بأن ولاة الأمور لم يكونوا ، منذ نحو ثلاثة أعوام ، أقل طمأنينة ووثوقاً عند ما منعت الحكومة البريطانية رئيس وزراء الحكومة المصرية فى ذلك الوقت أن يأتى إلى انكلترا للبحث فى الحالة فى مصر . وعند ما نفى زغلول باشا وثلاثة من أكبر زملائه السياسيين إلى مالطة بعد ذلك بقليل . ونحن لا نجهل ما أصاب طمأنينتهم وثقتهم إذ ذاك . »

« إن التاريخ يعيد نفسه الآن بسرعة فى مصر حيث تتطور الأمور بحالة لا بد أن يتكهن بها كل من له إلمام بحوادث سنة ١٩١٩ . ولكن يظهر أن الوزراء البريطانيين ـ خلافا لجميع المبادىء السياسية البريطانية فى الجهات الأخرى ـ قد نسوا كل شىء ولم يتعلموا شيئاً بالرغم من وجود تقرير اللورد ملنر أمامهم ليجدد ذاكرتهم . »

وأنشأت « الديلى اكسبريس » مقالا افتتاحيا عنوانه « اليد الحازمة » قالت فيه :

« ونحن نسلم مقدما بأن مندوبينا العسكريين فى مصر يعرفون جيداً ما يحيط بهم من الأحوال . وأنهم مقتنعون بأن هذا أفضل ما يعمل . ولكننا نرجو أن يلتزموا الثبات اذ يجب عليهم أن يتمسكوا بخطة واحدة وأن لا يترددوا بين خطتين . خطة القمع وخطة التوفيق . فان العقل الشرقى يأبى الاعتقاد بأن هذا التصرف تمليه الرغبة فى سلوك مسلك السخاء على حسب ما تسمح به الظروف المختلفة فيرجعه الى الضعف . فاذا كانت قد وضعت الأغلال والقيود فى أيدى المتطرفين السياسيين المصريين فلتبق هذه فى أيديهم زمنا يكفى لأن يبين أن بريطانيا العظمى تدرك ما تقول . »

وقالت جريدة الديلى كرونكل فى مقال افتتاحى عنوانه « القلاقل فى مصر » :

« إن الحوادث قد اتخذت شكلا سيئا فى مصر . ومع أننا قابضون على زمام الحالة جيداً هناك فليس من الملائم على كل حال (بعد ما قمنا به من الأعمال النافعة فى مصر) أن نفكر فى أن نستعمل طرق الضغط هناك . »

« إن الحكومة تعتمد على القوة العملية كالملجأ الأخير لها . ولكن من أهم الأمور فى مصر ، حيث مركزنا الشرعى شاذ وصعب ، أن تكون جميع وسائل القمع ، مهما كانت ضرورية ، مستندة إلى سلطة الحكومة المصرية والرأى العام الذى نستطيع السيطرة عليه . »

« إن زغلول باشا من المتطرفين . ويحتمل كثيراً أن تكون التدابير

التى اتخذت ضده ليست أكثر مما هو ضرورى لمصلحة الأمن. ولكن الذى يخشى من هذه التدابير هو أن تدفع بالمعتدلين إلى التحالف مع المتطرفين على غير إرادتهم. ولذلك ينبغى أن يكون المرمى الأول لسياستنا إيجاد مصرى ذى مكانة يقبل تأليف وزارة تؤيد رأينا. وتعد استقالة عدلى باشا خسارة عظيمة لقضية المعتدلين. فاذا لم نتمكن من إيجاد شخص يحل مكانه فان من المحتمل أن تزيد مصاعبنا السياسية. »

« ويحزننا أن الحكومة لم تجد فرصة لاطلاع البرلمان على الأسباب التى بنت عليها استحالة الوصول إلى اتفاق مع عدلى باشا. نعم إن هذه الأسباب معروفة بوجه الأجمال. وليس فى الأمكان إنكار قوتها. ولكن كان من المفيد، فى الوقت نفسه، أن تعرض للبحث المستفيض فى مناقشات البرلمان حيث تستطيع الحكومة أن تجيب، بتفصيل أوسع، على ما يوجه إليها من الاعتراضات. »

« وإذا حدث اضطراب فى مصر فلا بد للبرلمان من أن يتناول بحث المسئلة بأكملها. الخ. »

وقالت جريدة «البال مال غازت»: « إن الحالة فى مصر ستختبر ثبات جأش السلطات البريطانية. ولكن العلم بأنه ليس فى الأمكان إحداث تغيير فى سياستها هو قوة فى ذاته. ومتى اقتنع المعتدلون وغيرهم بثباتها فقد يتداعى جلدهم. ويأمل السياسيون المصريون فى أن يتغلبوا على السلطة

البريطانية برفض تشكيل الوزارة حتى تنسحب الجنود البريطانية من كل مكان عدا قناة السويس . ولكنا نقول مرة أخرى إن رفضنا لهذا الطلب لم يكن إلا لأن الدول الأوروبية الأخرى لا تقبل ضمانة السلطة المصرية وحدها لسلامة رعاياها . ولأن انسحاب الجنود البريطانية يفضى إلى دخول تلك الأمم الأخرى العديدة فى مصر . »

وتلقت « الديلى ميل » برقية من مراسلها بالقاهرة جاء فيها : أن نفى زغلول باشا أفضى إلى اتحاد جميع الأحزاب .

ونشرت « الديلى نيوز » برقية جاء فيها : أن حرم زغلول باشا رفضت مرافقته قائلة إنها تنوى أن تحل محله بصفتها أم الشعب . وقد اشتركت اشتراكا فعلياً مع زوجها فى الشئون العامة . ويعدها الوطنيون بأنها « جان دارك » مصر .

وجاء فى برقية من مراسل « المورنن بوست » بالقاهرة : « انه حدثت اعتداءات كثيرة على الممتلكات الخصوصية والعمومية . وأن الأضراب عن العمل عام . وقد وقع اعتداء قليل على الأجانب . وساحت بعض السفن النيلية وستبحر إلى الوجه القبلى . لأنه وردت الأنباء بأن عمال بث الدعوة يثيرون الجمهور . وقد جاء وجود الجنود البريطانية فى طنطا بفائدة . وهناك دلائل على نشاط بث الدعوة فى جميع أنحاء الوجه البحرى . »

وقال مراسل هذه الجريدة من الأسكندرية : « إن أهم مظهر

فى الحالة أن الصحف الوطنية نبذت منازعاتها تماماً وأخذت كلها تحتج على التدابير التى اتخذت ضد زغلول باشا . »

وقد نشرت جميع الصحف برقية من برلين جاء فيها أن المصريين هناك قاموا بمظاهرة خارج السفارة البريطانية .

وقالت « الديلى كرونكل » فى تعليقها على الحالة فى مصر : « إنه لما كانت الاضطرابات ترجع إلى مصدر سياسى فان دواءها يجب أن يكون مصدره سياسياً أيضا . وأن مصر المضطربة تعد خطراً كبيراً من الوجهة السياسية والوجهة الفنية الحربية أيضاً . ولا نستطيع أن نعتقد أن النبوغ السياسى الانكليزى الذى عقد اتفاقا مع مندوبى السن فين يظهر دون ذلك فى المسئلة المصرية التى هى أسهل جداً . ولا شك أن النظام شرط تتوقف عليه التسوية . ولكن المسئلة الحقيقية هى تأليف حكومة مصرية ببرنامج يشتمل على الالتجاء إلى الشعب . »

وقال مراسل المانشستر جارديان من لندن « للمرء أن يتساءل هل اللورد اللنبى . أو أى شخص آخر من مهنته ، على بساطتها ومضائها وما فيها من إقدام ، أصلح من أن يتولى منصب المندوب السامى فى مصر ؟ »

وقد نشرت « الوستمنستر غازت » مقالا افتتاحيا قالت فيه : « إن صحف الحكومة تعتقد أنه إذا نفى زغلول باشا والمتطرفون فان الطريق يخلو أمام المعتدلين بزعامة عدلى باشا أو أى رئيس وزراء آخر معتدل

لاستئناف المفاوضات . ولكن هذا يمدّ سوء تفاهم تام للحالة . وإذا نصحت الحكومة البريطانية بهذا الرأى فانه يقضى عليها بالخيبة والفشل . فقد اتفق جميع السياسيين المصريين الذين لهم مكانة واعتبار على مبدأ السياسة العام ولم يقبل أحد خطاب اللورد اللنبى إلى السلطان . »

« لم تخاطب أية حكومة بريطانية مصر من قبل بما خاطبها به اللورد أللنبى . بناء على التعليمات التى تلقاها . والآن لنناشد المصريين أن يلزموا جانب الصبر وأن يتنحوا عن أعمال العنف . »

ونشرت جريدة « التيمس » مقالا افتتاحيا قالت فيه : « إن إظهار القوة ضرورى للاحتفاظ بالنظام الظاهرى وللدفاع عن الأرواح والأموال . ولكن لا شك أنه لا يكفى وحده لمداواة الحالة الموجبة للقلق الشديد . وقد يؤدى نفى زغلول باشا إلى غرض حسن . فان طمعه الشخصى المطلق العنان ودسائسه المستمرة هما السبب فى وقوع مقدار عظيم من المتاعب التى أصابت مصر هذه السنة . فهو إذا قارناه بغاندى الهندى ، وجدناه محرضاً كبيراً . والأفكار الكبيرة التى تجول فى نفسه عرضة لشكوك خطيرة . والظاهر أن التدابير الحازمة التى عملت معه فصلت عنه فريقاً من أقرب أشياعه الذين فضلوا الأذعان لعهد الصمت الذى فرض عليهم على أن يشاركوه فى عقوبته . على أن من العلامات التى تكاد لا تشجع أن حرم زغلول باشا قد صرحت بعزمها على أن تحلّ محله فى زعامة الحركة المتطرفة .

وأفضل مايرجى أنه، بينما تقوم السلطات البريطانية بمنع مايخل بالنظام، أن يتمكن المعتدلون تدريجاً من فهم المرامى الحقيقية من التصريح الأخير عن السياسة البريطانية. وأن ينتهزوا فرصة الوعود التى يشتمل عليها. فان فى بنود هذه السياسة متسعاً للرقى التدريجى. وذلك إذا تدرعت السلطات البريطانية بالحكمة الضرورية وتدرع المصريون المسئولون بالشجاعة اللازمة وضبط النفس. ولكن من العبث التمسك بالأوهام وبالأباطيل.»

«إن الحالة سيئة من جميع الوجوه تقريباً. والأحكام العرفية أداة لايمكن الارتكان عليها. ومن أعظم دواعى القلق ذلك الكتاب الذى صدر عن اضطرابات الاسكندرية وما كشف عنه من اتصاف عدد كبير من الطبقة المتعلمة المصرية بالمراوغة وعدم أهليتهم للثقة.»

هذا ولقد أرسل السر فالنتين تشيرول كتاباً إلى جريدة التيمس انتقد فيه سياسة المستر تشرشل فى مصر. وقال عن أعمال الشدة: «إن فى استطاعة انكلترا عمل كل مايلزم من وسائل الشدة لارغام المصريين على التزام السكينة والهدوء ولكن هل يعد هذا مهارة سياسية؟»

وقال: «وهل من شأن بذور الكراهية، التى نغرسها الآن، أن تصون حتى مواصلاتنا الامبراطورية إذا هددت مرة أخرى كما جرى ذلك فى عام ١٩١٥ عندما ساعدنا المصريون أنفسهم على صد هجمات الأتراك؟»

وجاءت الأنباء من باريس بأن على بك كامل وكيل الحزب الوطنى المصرى أرسل رسالة مؤثرة إلى جمعية الأمم ورؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية والصحف فى العالم . محتجاً على أعمال الشدة والقسوة فى مصر . ونفى زغلول باشا وزملائه . طالباً العدل الدولى صوناً للمصالح الدولية وتحقيقاً لحرية مصر . وقد علقت الصحف الأفرنسية على هذه الرسالة بأقوال دافعت فيها باخلاص عن القضية المصرية .

وإنا لنستنتج من مجمل تعليقات الجرائد الأنكليزية على الحوادث المصرية أن سياستهم ترمى إلى اعتبار المسئلة المصرية مسئلة سياسية لا تحل الا باتفاق الأنكليز والمصريين لامسئلة نضال بين قوتين إلى أن تخضع أحداهما للأخرى. ولكن الأنكليز ، على مايظهر ، أرادوا باتباع الطريق الثانى محاولة إخراج من يطلقون عليهم اسم المعتدلين من الميدان ليتعاونوا وإياهم فى العمل على تنفيذ سياستهم التى صمموا على أن لايحيدوا عنها قيد أنملة .

وإنك لتراهم ، من جهة أخرى ، ينعون على اللورد كرزن مشروعه وعلى اللورد أللنبى مذكرته ويمتدحون مشروع اللورد ملنر ومذكرته ويودون العودة إليهما . ولكنهم يعرفون أذ ما من مصرى يسلم بهذا المشروع على علاته غير أنهم قالوا إنهم لا يقبلونه إلا إذا عدل بالتحفظات . وعلى هذه التحفظات بنت الوزارة العدلية « المعتدلة فى نظرهم » برنامجها . فلم يسلم اللورد كرزن بذلك البرنامج وجعل ركن سياسته « بقاء الاحتلال » . فحبطت

رجال المطافئ المصريون يخمدون النار التي أضرمها المتظاهرون على خط حلوان

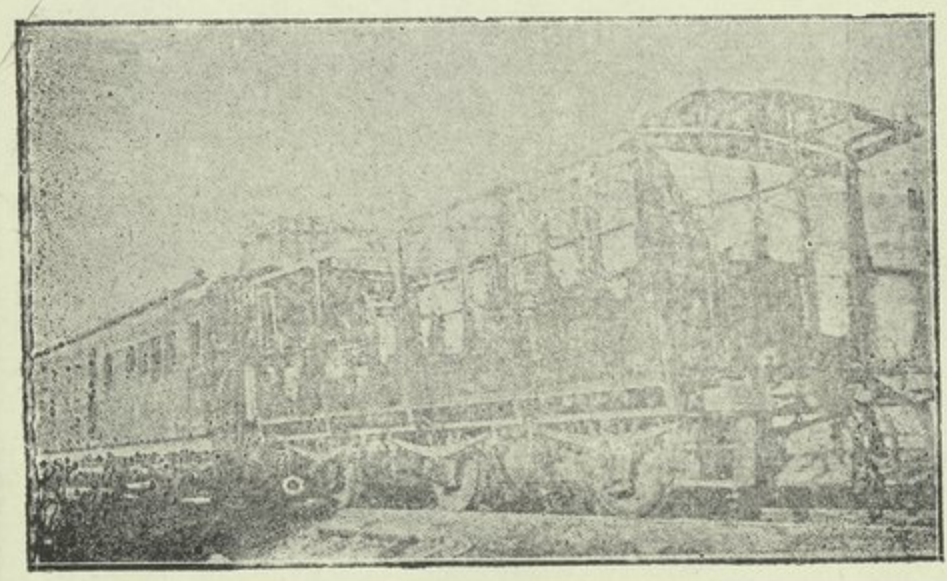

تهشيم مركبات سكة حديد حلوان أثناء المظاهرات

رجال المطافئ المصريون يخمدون النار التي أضرمها المتظاهرون على خط حلوان

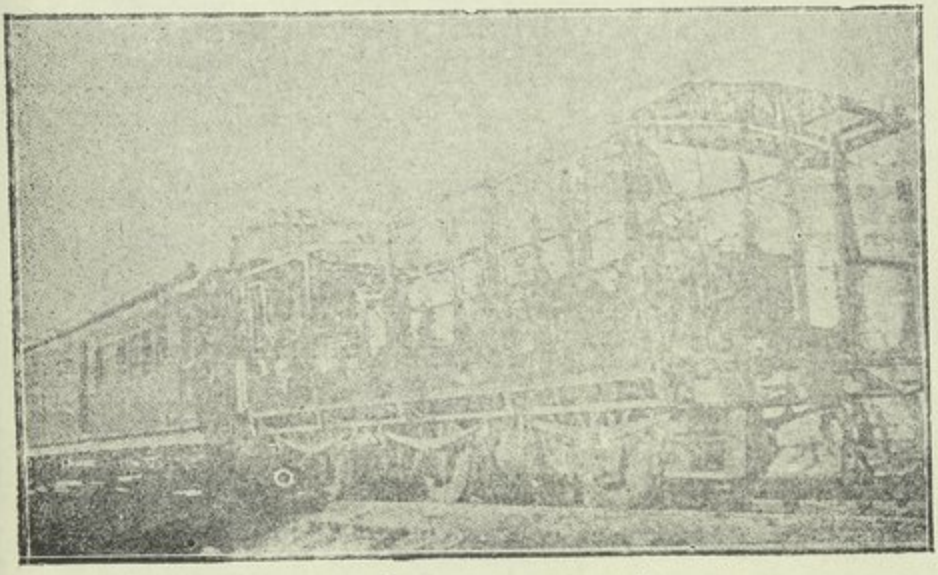

تهشيم مركبات سكة حديد حلوان أثناء المظاهرات

سياسته وعدنا إلى عدم الاتفاق . وتلمس الأنكليز أغراضهم من طريق المغالبة والنضال . حتى إذا ظنوا أنهم أبعدوا المتطرفين نهائياً أخذوا يبحثون عن المعتدلين فلم يقفوا لهم على أثر . لأن الكل فى الحقيقة مصريون وهم إن اختلفوا فى المنهج فان غاية الجميع واحدة . ويأبى مصرى ، مهما تحط قيمته الوطنية ، أن يرضى لبلاده بغير الغاية التى يسعى إليها الجميع على السواء .

وبعد أن اوردنا هذه الاحتجاجات والبيانات من الهيئات المصرية وأقوال الجرائد الأنكليزية . لا يسعنا إلا إبداء إعجابنا بموقف أعضاء الوفد المنفصلين عن سعد باشا حيال هذا الحادث الجديد . فان فى احتجاجهم عليه دليلا على صفاء ضمائرهم . لاستنكارهم التعسف من حيث هو تعسف . ولو كان ارتكب ضد خصمهم . فأنعم بهذه العاطفة وأكرم بهذه النفوس العالية .

هذا . ولما رأى صاحب الدولة عدلى يكن باشا تحرّج الحال . وأنه لا يستطيع تحمل مسئولية هذه الأجراءآت لأنه ، واستقالته ثمت لم تقبل رسميا ، كان لا يزال ، ولو بصفة غير رسمية ، قائما بالأمر فى البلاد . رفع الى حضرة صاحب العظمة السلطانية كتابا يلتمس به سرعة البت فى أمر استقالته . وهذه صورته :

« يا صاحب العظمة السلطانية »

« تشرفت ، على أثر عودتى من أوروبا ، بعد قطع المفاوضات مع

الحكومة البريطانية ، بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة . وقد بقى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم . ولما كان عدم قبول الاستقالة رسمياً إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحمل الوزارة شيأ من التبعة عن إجراءات لا علم لنا بها ولا دخل لها فيها . فانى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقاله . وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين . »

« عدلى يكن »

(القاهرة فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

نص استقالة الوزارة العدلية وقبولها — وبناء على هذا الاستعجال ، الذى توجه دولة عدلى باشا الى قصر عابدين وقدمه بنفسه الى عظمة السلطان ، نشر فى يوم ٢٤ نص استقالته المرفوعة فى ٨ ديسمبر والأمر الكريم الصادر بقبولها فى ٢٤ وهذا نصهما :

« يا صاحب العظمة السلطانية »

« لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها . ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية . تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى . »

« وبما أن المفاوضات ، التى باشرها الوفد الذى أرأسه فى لندره منذ بضعة أشهر ، لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج . فانى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم

استقالة الوزارة . وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى لتعطف السامى الذى تعطفتم علىّ به . »

« وإنى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع والخادم المخلص الأمين . »

« عدلى يكن »

(تحريراً بالقاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

وهذه هى صورة الأمر الكريم

« عزيزى عدلى يكن باشا »

« إن كتاب دولتكم المرفوع إلينا ، بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطراركم للاستقالة من مهمتكم ، كان من أعظم بواعث الأسف لدينا . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقدرين صدق ولائكم وشاكرين لكم ، ولحضرات الوزراء زملائكم ، الخدمات الصادقة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم . »

(فؤاد)

(فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١

الاستعدادات الحربية فى مصر وأوامر السلطة — وعلى أثر وقوع هذه الاضطرابات أفاد روتر فى برقية له من مالطة مؤرخة فى ٢٣ ديسمبر أن البارجتين « سيرس وكليمنتس » صدرت لهما الأوامر بالسفر إلى مصر وصدر الأمر لسفن حربية أخرى بأن تكون مستعدة للسفر إليها .

وأذاعت الشركة المذكورة النبأ البرقى التالى :

« مالطه فى ٢٥ منه ـ أعلن أن الآيين يستعدان للسفر إلى مصر وهما ألآى سكس الثانى وألآى غردون الأول . »

وكانت السلطة العسكرية قد أعدت فى سنة ١٩١٩ بعض السفن النيلية وجهزتها بالسلاح والمدافع . فأصدرت هذه السلطة فى ٢٥ أمرها باعداد هذه السفن للسفر وأرسلت البحارة الأنكليز فاستلموها للسفر بها إلى الوجه القبلى اتقاء لشر الفتنة .

كما أنها نشرت فى القاهرة فى التاريخ المذكور أمراً عسكرياً ألصقته على جدران الشوارع والطرقات . وهذا نصه :

« ليكن معلوماً عند الجمهور أن الاخلال بالنظام والشغب والتخريب يقمعها رجال العسكرية بشدة . ولديهم الأوامر باطلاق الرصاص عند الضرورة . »

« قائد لواء القاهرة البريطانى »

« الامضاء »

وإلى كل ذلك يشير جناب اللورد أللنبى فى برقياته الأربعة التالية التى بعث بها تباعاً لوزارة الخارجية البريطانية يبين فيها الأحوال بالتفصيل

فقد بعث بالأولى منها فى ٢٤ ديسمبر وهذا نصها (١) :

« إيماء إلى تلغرافى الثالث المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر . »

---

(١) مأخوذة من الكتاب الأبيض الانكليزى

«هذه قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد . ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحا . »

« وهذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم = بالكف عن الأعمال السياسية . »

« ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الأبحار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر . »

« وثلاثة : هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر نخرى أطاعوا = أمرى . وهم تحت مراقبة البوليس . »

« القاهرة ـ لاتزال المدينة مضطربة ووردت الأنباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب . وألحق ضرر بخط حلوان الحديدى أثناء الليل . وخرج قطار عن القضبان صباح اليوم . ولم يصب أحد بسوء . وأحبطت محاولات أريد بها إشعال النار فى « ورش » بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم . »

«لم يكن حضور موظفى الحكومة فى الوزارات اليوم مرضياً . وكانت حالة وزارتى المالية والداخلية عادية . ووزارتا المعارف والأشغال سيئتى الحال . والوزارات الباقية متوسطة . وتبذل جهود لأرهاب الموظفين . والمدارس على العموم مضربة . »

« الأسكندرية ـ قامت مظاهرات صغرى . وحصل بعض التخريب والمدارس مضربة . »

« الأقاليم ـ الوجه القبلى هادىء . وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق فى أسيوط . »

« الوجه البحرى ـ غير مستقر وقد تحسنت الحالة فى طنطا بعد وصول الجنود البريطانية . وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والاسماعيلية . وأحدثت المظاهرات فى دمنهور حالة تنذر بالشر . ونجحت الجماهير فى إخراج موظفى سكة حديد الدلتا الضيقة . ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك . وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديريات فى البلاد . وفى أسيوط طيارتان إحداهما ماضية إلى أصوان . وتقوم الطيارات بالطواف فى القاهرة وفى الدلتا . وستصعد ثمانى بواخر نيلية ، مسلحة بالمدافع السريعة وعليها ضباط بحريون ، إلى الوجه القبلى فى ٢٦ ديسمبر . »

وبعث نخامنه بالثانية فى ٢٥ منه . وهذا نصها :

« إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٤ ديسمبر . »

« قبل السلطان أمس استقالة وزارة عدلى باشا . »

« القاهرة ـ كان الاضطراب الفعلى أقل . ولكن الحالة ما زالت

غير مستقرة . وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم. وحدثت خسارة جسيمة . »

« والمدارس جميعها مضربة . وإضراب موظفى الحكومة عام الآن وقد أعلن أنه لثلاثة أيام . وهو ينفذ بالأرهاب . وأنا أتخذ التدابير لحماية من يرغبون فى العمل . »

« وبلغ عدد القتلى من المصريين فى القاهرة أحد عشر . وقتل الرعاع فى ٢٢ ديسمبر أوروبياً . وهو رجل فيه شذوذ . يقطن حياً فقيراً . وكانت سيدة إنكليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة فى يوم الجمعة (٢٣ ديسمبر) فى حى بولاق . وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها درعاً فمزقت الأحجار المظلة . وهذه أول مرة أعتدى فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاثة الماضية . »

« وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦ . »

« الاسكندرية ـ لم يطرأ تغيير . والحالة مملوكة الأعنة . وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبياً . وصلت الطرادتان (سرس) و (سناتور) . »

« منطقة القناة : بور سعيد ـ قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة وأخيراً سلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى أن يتفرق بعد إنذاره . والخسائر قتيل مصرى وثلاثة جرحى . »

« ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر . »

« الاسماعيلية ـ يصل غدا الطراد « سيارو هوك . »

« السويس ـ تسلم الجيش اليوم المدينة . واضطر الجنود إلى إطلاق النار على مظاهرات أبت أن تتفرق بعد إنذارات من البوليس المصرى والضباط البريطانيين . والخسائر قتيل مصرى وثلاثة جرحى . »

« يصل الطراد (سيخ) صباح الغد . »

« الوجه القبلى ـ لا اضطراب . يجرى القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة فى جملتهم كامل حسين محامى حركة النقابات فى هذه البلاد . »

« الوجه البحرى ـ لا اضطراب . فيما عدا مظاهرة فى الزقازيق شتتها فرين الجمالة المصرية ويقوم الطلبة باذاعة الدعوة . »

وبعث بالثالثة فى يوم ٢٦ منه وهذا نصها :

« إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر . »

« القاهرة ـ تحسن حال الحضور اليوم بين موظفى الحكومة إلى الوزارات . ولا تزال المدارس مضربة . وقامت اليوم بعض مظاهرات فى الأحياء الفقيرة من المدينة . وهاجم جمهور قسم بوليس الدرب الأحمر هذا الصباح . وذهبت سيارة خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس فقذفت بالحجارة . فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور أربعة وجرح خمسة . »

هيئة الوفد كاملة

« وعقدت فى الأزهر اجتماعات سياسية . »

« الاسكندرية ـ الحالة هادئة . »

« منطقة القناة : بور سعيد ـ الحالة لا تزال مضطربة . والمظاهرات المصحوبة بالتخريب مستمرة فى الأحياء الوطنيـة . والأرهاب يحـدث مصاعب . »

« السويس ـ لم تقع حوادث أخرى . »

« الوجـه القبلى ـ لم يحـدث اضطراب إلا فى جرجا حيث اضطر البوليس أن يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر . وأضرب اليوم عمال التلغراف إضراباً عاماً دام ثلاث ساعات . »

« الوجـه البحرى ـ فى طنطا ، حيث هناك الآن أورطة بريطانية تامة ، الأضراب عام ما خلا موظفى المديرية . وفى زفتى اعتـدى الرعاع على بناء المركز فردهم الجيش المصرى الذى أطلق النار وأنزل بهم خسائر هى قتيل وجريحان . وقد سيرت إلى هناك « زفتى » سرية من الجنود البريطانيـة . »

اعادة ائتـلاف الوفد — وعلى أثر تلك الحوادث قام محبو البـلاد بعمل كان يرجى منـه كل الخير . حيث سعوا فى تأليف القـلوب المتنافرة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليـه قبل أن يدب عامل الشقاق بين رجال الوفـد المصرى فنجحوا . وأذيع أنه تم الاتفاق مساء ٢٧ ديسمبر بين

أعضاء الوفد على أن يعودوا إلى العمل معاً يداً واحدة فى مصلحة البلاد طبقاً للبرنامج القديم .

فانبعثت لهذا النبأ شرارة الأمل فى صدور الغيورين على قضية الأمة وسرى شعاع الغبطة فى النفوس فى وسط حالك ظلام الأسى والحزن على ما أصاب سعد باشا ورفاقه .

وفعلا قدم حضرات أعضاء الوفد المصرى أجمعين قبل ظهر يوم ٢٨ إلى منزل معالى سعد باشا فقابلهم الجمع المحتشد هناك بالهتاف : « ليحيى سعد زغلول باشا » « ليحيى الاتحاد » .

ولما استقر بهم المقام دعوا لمقابلة حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس . فخاطبتهم من وراء حجاب بالكلمات الآتية :

« أرحب بقدومكم وأعتبر هذا اليوم عيداً سعيداً لأنه جمع قلوبنا ووحد كلمتنا . »

« لما اعتقل سعد رأيت أن ألحق به . ولكنى أعملت الفكرة فاخترت البقاء ، إذ رأيت حالة البلاد على ما ترون ، لأقوم بواجبى نحو قضية الوطن . أؤكد لحضراتكم أن سعدا لم يكن ليفكر فى شىء إلا فى طرق خلاص البلاد من قبضة الأنكليز . إننا قد نسينا كل ما وقع فى الماضى . وإنى أطلب من حضراتكم أن تقسموا على أن تتناسوا كل شىء وأن تبقى وحدتكم مقدسة . »

« إنه ليحزنني جداً ويفتت قلبي أن يجد الأنكليز أعواناً منا لتنفيذ أغراضهم فينا . فأستحلفكم بالله أن تقاوموا ذلك جهد ما فيكم من قوة (استحسان عام) . »

« إننا معشر السيدات لانتوانى لحظة عن القيام بنصيبنا من العمل . وأصرح لكم أن السيدات المصريات جميعاً يزدن عنى شجاعة وإقداماً وتصميما على نيل أماني الأمة وتضحية كل عزيز ونفيس فى هذا السبيل الشريف . »

ثم هتفت عصمتها قائلة : « لتحي مصر وليحي الاستقلال التام ! » فردد الأعضاء هذا الهتاف . وقد أثرت كلماتها فى نفوسهم تأثيراً لم يستطيعوا معه أن يحبسوا دموعهم . فكان المنظر آخذاً بمشاعر القلوب .

وبعد ذلك تقدم حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد العزيز فهمى بك فألقى الكلمة الآتية :

«سيدتى : اعتقل سعد فأحزننا اعتقاله حزناً فادحاً . ونحن جميعاً نؤكد لحضرتك أننا فداء له . فى هذا البيت بدأت الحركة الوطنية مع سعد . وإن العهد الذى قطعناه على أنفسنا ليحتم علينا وجوباً أن نستمر على القيام به إلى النهاية . نعم قد وجد فى النفوس شىء ولكنه قد زال الآن بفضل هذه الشدة التى نعانيها . إنا نعترف لسعد ولحرم سعد بالفضل الكبير فى خدمة قضية البلاد . وبالجهد العظيم فى إحياء الشعور الوطنى . »

وعلى أثر ذلك دوى المكان بالتصفيق وهتف الأستاذ عبد العزيز فهمى بك قائلا ثلاث مرات « ليحيى سعد باشا » ثم أعقبه الأستاذ محمد على بك فصاح : « لتحيى حرم الرئيس » فردد الهتاف بحماس شديد .

ثم أصدر الأعضاء الذين كانوا انفصلوا من سعد باشا وعادوا إليه نداء إلى جميع أبناء الوطن هذا نصه :

« إننا ندخل بهذه الآونة فى أشد أدوار المحن . إن السياسة البريطانية قد عولت على حكم بلادنا بالحديد وبالنار من غير أن ترعى حرمة الحرية الشخصية . ومن غير أن تأبه لشعور الأمة . ولقد بدأت هذه المأساة باعتقال معالى سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى ونفيه هو وبعض أصحابه غير مراعية مقام الرئيس ولا مبالية بشعور أمة بأسرها . ثم أتبعت ذلك بالأسراف فى تقتيل شبابنا المتظاهرين احتجاجا على هذا الاعتداء . »

« ألا فليعلم الأنكليز أننا شعب أصبر على الشدائد من أن تؤخرنا عن غرضنا صنوف الأرهاب . وأحزم من أن تخور عزيمتنا أمام نفى الزعماء وتقتيل الأبناء . »

« وإن نفى رئيس الوفد المصرى ، الذى تألف للسعى فى الاستقلال التام والذى أجمعت الأمة على الثقة به ، لا يمكن أن يصيب الغرض المقصود منه . ولا يمكن أن يخفت صوت أمة صرخت عالياً بأنها مستعدة للتضحية بأعز

أبنائها للوصول إلى حريتها . إن هذا الظلم الصارخ لا يمكن أن يحول بين أحد منا وبين الواجب عليه . »

« بهذه المناسبة نحن أعضاء الوفد المصرى نعلن أننا قد أجمعنا كلمتنا ووحدنا مجهوداتنا لنسلك بجمعنا سبل عملنا التى انتهجناها منذ ثلاثة أعوام. وإننا لنبدأ عملنا هذا بأن نرسل إلى الرئيس الجليل فى منفاه خالص تحياتنا القلبية واحترامنا لشخصه الكريم واعتدادنا بخدماته الجليلة للبلاد. ثم نزجى تهانينا لاصحابه الذين صحت عزيمتهم على مشاطرته الاعتقال والنفى ضحية لخلاص مصر . »

« وإننا ، فى هذا الظرف العصيب ، ننادى جميع إخواننا المصريين أن يجعلوا العمل لاستقلال البلاد خالصاً من كل شوائب التفرق والتخاذل. وأن يلتزموا الاتحاد الذى هو سبيلنا الوحيد إلى غايتنا . والذى جربنا ثمرته بالفعل غير مرة فى أدوار قضيتنا . إن سلامة اتحادنا هى الكفيل الوحيد لبلوغ استقلالنا . فليطرح كل امرىء أسباب الخلاف وليقبل على تنفيذ كل مايمليه الواجب الوطنى فى هذه الظروف الصعبة مهما كلفه الواجب من التضحية . إن الأنكليز يستطيعون أن ينفوا قادتنا ويسفكوا دماء أبنائنا ولكنهم لايستطيعون أن يفصموا عرى اتحادنا إلا بأيدينا . إنهم عاجزون عن أن يحولوا طويلا بيننا وبين استقلال بلادنا مادمنا متحدين . إنهم يخدعون أنفسهم إذ يظنون أنهم قادرون على أن يصرفونا عن مطلبنا

الأسمى برصاص بنادقهم وظبا سيوفهم . وليعلموا أننا إنما وطنا نفوسنا على تضحية كل شيء لنعيش فى بلادنا أحراراً . »

« محمد محمود . عبد العزيز فهمى . حمد الباسل . أحمد لطفى السيد . ويصا واصف . الدكتور حافظ عفيفى . واصف بطرس غالى . جورج خياط . عبد اللطيف المكباتى . على ماهر . محمد على . »

ونشر صاحب السعادة حمد الباسل باشا الكلمة الآتية :

« الحمد لله »

« لم يخب أملى فى إخوان عرفتهم فى الشدائد بصدق وطنيتهم ومروءتهم الكبيرة . لأنهم مالبثوا حتى لبوا داعى ضمائرهم ولبوا داعى الوطن . »

« أولئك هم أعضاء الوفد المصرى — أولئك هم أصدقاء سعد باشا — أولئك هم أنصاره . »

« أقبل بعضهم على بعض بالأمس متصافحين متضامنين لخدمة البلاد بما أوتوا من كفاءة وعلم وإقدام . واليوم نزف هذه البشرى لكافة المصريين . إن وفدهم اتحد اتحادا تاماً متيناً صادقاً . مصمما على بلوغ أمنيتهم مالئا ذلك الفراغ الذى ظن خصوم مصر أنه لا يملأ . فليقتد المصريون بوفدهم فى الاتحاد . فالاتحاد هو أساس النجاح . »

« ليحى الاتحاد ! . ليحى التضامن ! . ولتحى مصر مستقلة ! »

« الامضاء »

ولما رأى صاحب الفخامة اللورد أللنبى أن الأزمة الوزارية مازالت مستحكمة العرى . وأنه لم يوفق إلى حمل بعض المصريين على قبول تأليف وزارة تتعاون مع الأنكليز . أصدر فى ٢٧ ديسمبرا الأعلان الآتى :

« قد رخص ، بموجب هذا ، لكل وكيل وزارة ، أو للقائم مقامه ، بأن يؤدى ، فى الوزارة التابع لها ، جميع أعمال الوزير . وأن يتولى سلطته فى المسائل الأدارية بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم . وذلك بصفة وقتية ولحين تشكيل وزارة . »

وبذلك عادت الحال إلى ما كانت عليه فى بدء سنة ١٩١٩ حينما استقالت وزارة رشدى باشا وأحجم رجال السياسة عن تأليف وزارة جديدة

وكانت السلطة أصدرت أمرها بأقفال أكثر المدارس لاستمرار الأضراب فيها . ولكن وزارة المعارف أرسلت إلى المدارس العليا التابعة لها خطابات مؤداها أن المدارس مفتوحة الأبواب لقبول الطلبة بها إبتداء من يوم السبت ٣١ ديسمبر . وأن الذين يتخلفون عن الحضور يفصلون . أما إذا لم يحضر أحد بالكلية إلى المدرسة فى صباح اليوم المذكور فانها تغلق إلى أجل غير مسمى .

فلم يذعن الطلبة إلى هذا الأنذار بل اجتمع طلبة كل مدرسة وقرروا متابعة الأضراب حتى يعود سعد باشا وتسحب الجنود البريطانية . فنفذت الوزارة إنذارها .

سفر سعد باشا ورفاقه من السويس — وفى الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٩ ديسمبر قامت سيارة تقل معالى سعد باشا ورفاقه الخمسة وخادمين من المعسكر الذى كانوا أنزلوا فيه إلى « بور توفيق » .

وهناك كان « لنش » لشركة الملاحة معداً لركوبهم إلى الباخرة « فرنز فرديناند » التى كانت تحولت عقب الحرب إلى نقالة حربية وكانت راسية هناك .

فأقلعت متجهة إلى الجنوب دون أن يعلم أحد، حتى ذلك التاريخ، المكان الذى سينزلون فيه نهائيا .

أخذت الحالة العمومية فى القطر تميل إلى الهدوء والسكينة شيئا فشيئا بعد ذلك حتى تغلب العقل على الشعور . وعاد الأمن إلى نصابه وانتهت تلك القومة العنيفة التى كان الأنكليز يخشون نتائجها .

ولقد حادث مراسل شركة روتر حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا . فصرح له سعادته : « بأن الصحف الأنكليزية قالت : إن المعتدلين على استعداد لمساعدة السياسة البريطانية كما جاءت فى المذكرة الأيضاحية . والحقيقة أنه لاتوجد فى مصر فكرة كهذه . وليس من شأن مثل هذه الأشاعة إلا أن تصرف الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى عن الوقوف على حقيقة الحال . فان الكل مجمعون على المبدأ العام وهو الاستقلال التام . وإن استمرار مصر تحت الأحكام العرفية ثلاث

سنين بعد انتهاء الحرب دليلا على إفلاس السياسة البريطانية . وما من رجل يستحق الاحترام ، معتدلا كان أو متطرفاً ، يمكن إيجاده لتأليف وزارة . وقد أثار القبض على زغلول باشا غضب السكان إلى أقصى حد . وانحطت سمعة انكلترا إلى درجة عظيمة جداً .»

ولقد أشير إلى هدوء الحال فى برقية أرسلها اللورد أللنبى إلى اللورد كرزن فى يوم ٢٧ ديسمبر هذا نصها :

« إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٦ ديسمبر . »

« تحسنت الحالة فى البلاد أثناء الأربع والعشرين ساعة الأخيرة واستؤنف العمل فى جميع مكاتب الحكومة تقريباً على النحو العادى . »

« ومدارس القاهرة لاتزال مضربة . وقد أشير باغلاقها فأغلقت . »

« ولم ترد أنباء بوقوع حوادث خطيرة فى المدن الكبرى . وإن كانت قد قامت مظاهرات صغيرة فى القاهرة ودمنهور والمنيا عولجت بدون مشقة . وتحسنت الحالة كثيراً فى بور سعيد . »

ولا جدال فى أن الحركة التى قامت بها البلاد ، على أثر القبض على سعد باشا ورفاقه ونفيهم من البلاد هذه المرة ، لم تكن من الشدة بحيث تقاس بحركة سنة ١٩١٩ فان الفرق بينهما كان عظيما . فهل كانت روح الوطنية قد زهقت من الأنفس ونارها خبت بين الضلوع أم كان هناك عامل آخر أدى بالأمة إلى سلوك هذا المسلك الجديد ؟ أم الأمة ذاتها تبدلت

فاستعيض عنها بخلق جديد ؟ لا هـذا ولا ذاك . إنما هى عوامل التفرقة التى عملت بين صفوف الأمة فسلبت من أفئدتها التضامن واستلت من بين جنبيها روح التأثر بمصائب الغير .

نعم إن الأمة جنحت فى النهاية إلى توحيد كلمتها وتآلف سبل الوصول إلى غايتها . وتصافح المتخاصمون ونبذوا ما كان بينهم من دواعى الشقاق ولكن هذا التآلف والتآخى جاء متأخرا فلم يكن له أثر عظيم فى الحركة منذ بدئها .

أما بعد . فهل اتبعت السياسة الأنكليزية جادة الحكمة فى السبيل الذى اتخذته أخيرا بالضرب بيد من حديد ضربة ظنت أنها هى القاضية على المعارضة المصرية . أم أساءت فى عملها ؟ هـذا ما سنحاول بحثه وتحليله .

لا مشاحة فى أن نفوذ زغلول باشا كان آخذاً فى الهبوط شيئاً ما فى عهد وزارة عدلى باشا ، وإن لم يكن تأثير نفوذه بين طبقات الأمة عاما كما سبق بيناه تفصيليا فى أثناء مدة الوزارة المذكورة . حتى اضطر سعد باشا إلى دعوة عقلاء الأمة وكبارها إلى حفلة نادى «سيروس» للبحث فى الحالة التى كانت مستحكمة فى البلاد. وكان يحاول بهذا المسعى جمع كلمة الأمة والاتفاق مع شقها الذى نأى عنه . ولكن السياسة الأنكليزية بمعاودتها الضغط على الحرية الشخصية أولا . واستعمالها الشدة ثانياً . قد حملت الأمة على

الالتفاف حول سعد باشا مرة ثانية . وسارت بها فى الطريق الذى كان يريده لها معاليه من حيث لاتشعر .

نعم إن هذه الشدة والقسوة فى معاملة الناس لم تنتج ما كانت تتوقعه السياسة الأنكليزية من الاضطرابات . ولكنها على كل حال أدت إلى تعاون جميع العناصر على مناهضة هذه السياسة مناهضة سلبية عادت بالخسارة على المرافق التجارية الأنكليزية فى البلاد . وجعلت كل مصرى يحجم عن التعاون معهم . وهذا ليس من حسن السياسة فى شىء .

الفصل السابع

نقد اعمال الوزارة العدلية

إن كنا قد تعرضنا للوزارات التي سبقت وزارة عدلى باشا بالنقد وكلها كانت وزارات إدارية ما خلا وزارة رشدى باشا . فمن الواجب علينا أن ننظر لأعمال هـذه الوزارة نظرة نتبين بها الصالح والطالح منها قياماً بما فرضناه على أنفسنا عند وضع هذا الكتاب .

أولا ـ نعلم أن الفكرة كانت متجهة ، قبل تأليف وزارة عدلى باشا، إلى تأليف وزارة برياسة مظلوم باشا . ولكن مظلوم باشا لم يوفق إلى تأليفها . فكان لدى عدلى باشا ، فى تلك الأثناء، من الوقت ما يكفى لاتفاقه مع سعد باشا وهو بأوروبا على الخطة التى تتبع فى المفاوضات وسواها على وجه التفصيل . حتى إذا عاد سعد باشا كان على بينة من الأمر . فما كان يتطلع أو يطمح بنظره إلى رياسة المفاوضين الرسميين . الأمر الذى كان سبباً فى شقاقهما . وبالتالى فى ضياع تضامن الأمة .

ثانياً ـ من غلطات هذه الوزارة تحويلها بعض كبار الموظفين ، الذين أبوا إلا الاحتفال بسعد باشا بعد قدومه من أوروبا واختلافه مع عدلى

باشا ، إلى المحاكمة مما عرض هذه الوزارة إلى سخط الموظفين . على أن نتيجة محاكمة هؤلاء الموظفين لم تكن مؤيدة لخطة الوزارة كل التأييد .

ثالثا — اعتمادها على موظفى الأدارة لحمل الناس على التوقيع على عرائض الثقة بها . معارضة بذلك عرائض الثقة التى أعطيت لسعد باشا مما فتح لرجال الأدارة باباً لاستعمال سلطتهم استعمالا غير محمود . ومما كانت نتيجته جعل المصريين مضغة فى أفواه المستعمرين من الأنكليز . ورضاء عدلى باشا عن ذلك ، وهو يعلم علماً أكيدا أن السواد الأعظم من الأمة كان يتبع خطوات سعد باشا ، ولو أن العقلاء منها كانوا يؤيدونه ، كان مما يؤخذ عليه . وكان من العبث بعد ذلك محاولة الحصول على ثقة الأغلبية . بل كان حسب عدلى باشا دليلا يتخذه على هذه الثقة ، ما أظهرته الأمة من الابتهاج ببرنامجه فى بدء توليه الحكم . وهذا ماصرح به جناب السكرتير الشرقى لدار الحماية .

رابعا — استعمال الوزارة أقسى ضروب الشدة بواسطة جاهين بك قائد فرقة الجنود المصرية الراكبة وغيره ضد المتظاهرين بالعاصمة . وماحصل فى المدن الأخرى من ارتكاب هؤلاء المأمورين ما لم يرتكبه الخصوم أنفسهم من أنواع العسف . الأمر الذى نفر فريقاً كبيراً من هذه الوزارة . وكان من العبث تكليف الناس بعد ذلك إبداء الثقة بها . بعد أن سرى فى نفوسهم ، بسبب ما ارتكب ضدهم من القسوة ، أن الوزارة إنما أرادت بذلك حملهم

على قبول ما لم يودّون قبوله من الشروط الانكليزية .

خامساً ـ قبول الاحتفالات التى أقيمت عند توديعه واستقباله حين سفره لمباشرة المفاوضات الرسمية وعودته بعد فشلها . تلك الاحتفالات التى كانت يد الأدارة ظاهرة فيها . ولم تكن صادرة عن رغبة صادقة من الناس . فكانت مما لا يصح قياسها بما أقيم من الاحتفالات لخصمه السياسى سعد باشا فى أى ظرف من الظروف . مما أثبت أن البون شاسع بين مركزى الرئيسين فى قلوب الأمة .

سادساً ـ وهى أكبر غلطاتها السياسية . مبادرة دولة عدلى باشا ، بعد ما صرح به تشرشل وزير المستعمرات الأنكليزية عند مروره بمصر ، وفى خطبته الشهيرة بمنشستر ، مما دلّ على أن الوزارة الائتلافية الأنكليزية لا تنوى منح مصر شيئاً . فالظرف الذى سافر فيه لم يكن صالحا للمفاوضة .

وعلى هذا انقضى هذا العام والبلاد مثلها فى أواخر سنة ١٩١٨ : لا وزارة تتولى أعمالها وتدير دفة حكومتها . والحال مضطربة . والحزن شامل لنفى سعد باشا وصحبه . ولم يكن هناك فرق بين الحالتين سوى أن الوئام لم يكن مثله فى أوائل النهضة بل كان التخاذل تطارق إلى صفوف الأمة وكانت الضلوع تنطوى على شىء من عدم الأخلاص . ولو كان الظاهر أن الأمة كانت على وفاق تام .

سنة ١٩٢٢

طوى تاريخ العام الغابر فى سجل الزمان . واستهل العام الجديد والأمة المصرية فى كفاحها وجهادها ماضية فى سبيل نوال حقها فى الحرية والاستقلال .

وكانت حالة الأمة فى مفتتح هذا العام أشبه بها فى مفتتح عام ١٩١٩ حيث كانت الوزارة الرشدية قد اعتزلت الحكم فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ « لأنها لم تستطع مساعدة الأمة على نيل أمانيها » وظلت البلاد بلا وزارة مدى ثلاثة أشهر تلاها اعتقال سعد باشا ورفاقه وإرسالهم إلى مالطة . ثم ما إلى ذلك مما سبق لنا ذكره فى الجزء الاول .

وكذلك استقالت الوزارة العدلية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ فتجدد منظر سنة ١٩١٩ بشأن استقالتها وصيغته وتجدد بقاء البلاد بلا وزارة زمناً . وتجدد اعتقال سعد باشا وبعض صحبه وإبعادهم عن الديار ونهوض البلاد إلى الاحتجاج . وإظهار السخط والغضب . ثم ظهور الوفد كله متحداً كما كان .

غير أن الأفكار كانت متجهة فى هذا العام إلى انتهاج سياسة مقاومة

سلبية يرام تنظيمها واتباعها بجد لأرغام الخصم على تغيير سلوكه إزاء الأمة. تلك السياسة الجديدة هى سياسة مقاطعة التجارة الأنكليزية وعدم التعاون مع انكليزى فى أى عمل من الأعمال سواء أكان حقيراً أم جليلا. وكانت الآراء تتبادل فى هذا الشأن جهرة على صفحات الصحف وبواسطة منشورات توزع على الناس فى القهوات والمنتديات. بل كان يقف بعض دعاة هذه السياسة أمام المتاجر الأنكليزية ليصدوا الناس عنها. وكانت السيدات يشتركن فى هذا العمل ويتلقين من لا يقبل نصحهن بجارح اللفظ وثالب الألقاب.

كان كل ذلك يجرى ولم تنقطع الاحتجاجات الشديدة من الأفراد والجماعات والهيئات على سياسة خنق الحرية والاعتداء على الناس فى مآمنهم.

ولكن هل تستفيد مصر، وقد دخلت فى عامها الرابع من نهضتها، من تجاريب الأعوام الثلاثة الفارطة. وبخاصة مما حل بساحتها فى أخريات العام المنسلخ من المحن وما تعاقب عليها من الأرزاء؟ وهل تنتفع من الدروس المؤلمة التى تلقتها عن ذلك الأستاذ الصامت إلا وهو الدهر الذى علمها عاقبة التخاذل ونتائج الاشتغال بالنفس عن الخصم المشترك؟ أم هى أعوام تمضى وأعوام تقبل. ونحن لا نقلع عن ديدننا فان اتحدنا يوماً فسنتشتت أدهراً؟

ألا وإننا سنبسط هنا ما وقع من الحوادث فى مصر ونحكم حكمنا بلا تحيز كما هو شأننا منذ بدأنا بوضع هذا الكتاب لتتبين الحقائق بارزة أمام القارىء الكريم .

بينما كان سعد باشا وصحبه على ظهر الباخرة تمخر بهم البحار الشرقية لا يعلمون إلى أين يومئذ المساق . ولا تدرى الأمة الوجهة التى يولونها . إذ بالسيدة المجيدة الكريمة حرمه المصون تخرط فى سلك العاملين فى سياسة الأمة المصرية وتتولى الزعامة مكان بعلها الكريم . فأصدرت فى غرة هذا العام نداء مؤثراً إلى الأمة المصرية هذا نصه :

« إلى الأمة المصرية الكريمة . »

« لما رأيت الجنود يطوفون البيت ويملأون الحديقة وينتزعون سعدا كان أول شعور قام بنفسى أن أتبعه خطوة فخطوة أينما شاءت القوة أن تذهب به . فلما رأيتكم تقتلون تحول إليكم ، فجأة ، كل حبى وإحساسى . وشعرت فى أعماق قلبى بأننى غير مستطيعة أن أتركم فى مثل هذا الوقت العصيب . وبأن من واجبى أن أقاسمكم حظاً شاءته الأقدار لكم . »

« ولئن كانت خدمتى لسعد لازمة ، وهو محتاج إليها الآن حاجة قصوى ، فانى أعلم أنه عن مسلكى راض . وبهذه التضحية الخالصة مغتبط . لأنه ضحى من أجل الوطن كل شىء بسكينة وارتياح . »

« أبنائى البررة ! — لقد أثبتم أنكم مستعدون لبذل دمائكم فداء

للوطن حتى ولو لم يكن فى ذلك البذل إلا أن تثبتوا للعدوّ أنكم بواسل تفضلون الموت على أن تعيشوا عبيداً أذلاء. لكن الوطن ضنين بدمائكم وهو لا يريد قط أن تبعثروا قواكم. إنما يريدكم رجال حكمة وعزم. ويريدكم قلوباً متحدة. ويريدكم متمسكين بعرى إخائكم المتين.»

«ضموا صفوفكم. وانتظموا أفئدتكم. وتجاهلوا الأنكاين. فلا معاونة ولا مساعدة. لتكن جاليتهم بيننا كالجزيرة المنقطعة يفصلها عنا بحر من مظالمهم. ولكن احرصوا، حتى فى ساعة المصائب والنوازل، على ماشهدت به الأيام لكم من كرم الضيافة. حافظوا على ضيوفنا وبيوتهم وأموالهم. وكونوا حراساً عليهم حتى تفسدوا تدبير الذين لا يهدأ لهم خاطر بغير تكدير الصفاء بيننا وبين هؤلاء الضيوف الأعزّاء.»

«إننا عزّل. ولكننا، ونحن واقفون فى الدفاع عن الوطن هذا الموقف الشريف، لا نقهر ولا نذلّ ولا يقوى شىء فى الوجود على إخضاعنا.»

«فالشجاعة الشجاعة أيها المصريون! ولنكن، نحن الأربعة عشر مليوناً. شخصاً واحداً وإرادة واحدة وقلباً واحداً موجهة جميعها إلى حب الوطن. والعمل على إسعاده ورد استقلاله.»

«لى رجاء أتقدم به إليكم، ذلك أن يذكر كل مصرى، وكل مصرية، فى كل مطلع شمس: سعداً ورفقاءه النبلاء. وأن نضرع جميعاً إلى المولى

القدير أن يردّ عاجلا هؤلاء المنفيين الأعزّاء إلى وطنهم المقدّس . وهو يزهو فخراً تحت شمس الاستقلال الساطعة . »

« صفية زغلول »

ونشط أعضاء الوفد عقب التئامهم وانضوائهم تحت علم واحد . علم الكفاح القومى ، بعد أن فرقتهم يد الأهواء ردحاً من الدهر ، فأصدروا فى مستهل هذا العام بياناً للأمة . هذا نصه :

« لقد أخلف الأنكليز عهودهم معنا فى الماضى . ثم سعوا فى حرماننا من « حق تقرير المصير » أمام مؤتمر السلام . فلم يمنعنا كل ذلك من الاستعداد لعقد معاهدة بيننا وبينهم تقرر لنا استقلالنا وتقرر لهم ضمانات مصالحهم التى لا تنافى هذا الاستقلال . فاستخفوا بهذا الاستعداد وقبضوا يدهم بعد أن مدّوها لمصادقتنا . وعرضوا مشروع معاهدة لا تفيد شيئاً آخر غير ترتيب الحماية وتقرير الاحتلال على صورة مشروعة . وأتبعوا هذا المشروع بمذكرة اللورد كرزن التى لا تجعل مكاناً للشك فى أن الأنكليز قد عولوا نهائيا على القضاء على استقلالنا التام الذى كسبناه بنتيجة الحرب الكبرى . بل على استقلالنا النوعى الذى كان لنا من قبل . تسوية للمسئلة المصرية شذّت فى سخفها عن كل التقديرات . »

« استقالت الوزارة المصرية بعد أن قطعت المفاوضات مع الحكومة البريطانية . ولم يجد الانكليز فى البلاد رجلا ، ذا كرامة ، يستطيع أن

يؤلف وزارة على مقتضى هذه التسوية وفى حدود مذكرة اللورد كرزن فاستنوا طرائق العسف والأرهاب لينفذوا ما عقدوا النية عليه من غمط حقوقنا وابتلاع بلادنا . فنفوا سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى وبعض أصحابه . فزاد الاضطراب الذى وقع فى البلاد من نشر مشروع الحكومة البريطانية ومذكرتها حتى عم جميع الطبقات : احتجاجات من جميع الهيئات والطوائف . وإضراب عام وقفت به حركة القضاء وأعمال الحكومة فى الوزارات والمصالح . ومظاهرات سلمية قوبلت بالرصاص . فقتل من المتظاهرين من قتل . وغصت المستشفيات بالجرحى . والسجون بمن قبض عليهم من المتظاهرين . ولا شك فى أن سياسة الأرهاب هى وحدها التى يجب ، حقا وعدلا ، أن تبوء بتبعة الدماء البريئة المسفوكة ظلما . وأن تتحمل مسؤولية هذا الاضراب العام المخيف . »

« والواقع أن هذا الاضطراب ليس موقتاً بل هو طبعى دائم مادام إصرار الأنكليز على الوقوف فى طريق استقلالنا والحيلولة ، بالقوة الغاشمة ، بيننا وبين التمتع به فعلا . وإن طرائق العسف لا تنتج إلا نتائج مضادة لما يقصد بها . فكلما نفى فريق من قادة الحركة الوطنية قام مقامهم آخرون . وبقدر ما تصادر الأمة فى حرية العمل والاجتماع والقول بقدر ما تصمم على خطتها وتقدم على التضحية بغاية السخاء . ولا مخرج من هذه الحالة إلا بالتخلى للأمة عن حقها كاملا . وبعيد أن ترجع الأمة المصرية فترضى بما

كانت راضية به حين كان لها بعض الثقة فى الانكليز .»

« الآن ، وقد خرجت السياسة البريطانية من المفاوضات خاسرة البقية الباقية من ثقة المصريين فيها ، فان الأمر أصبح أكثر تعقيداً بعد أن أضاعت الحكومة البريطانية فرصة الصداقة بين الأمتين . »

«ولقد قرر جمع عظيم من الرجال المسئولين ، فى يوم ١٣ نوفمبر ، أى قبيل قطع المفاوضات ، أنه إذا قطعت هذه المفاوضات فلا سبيل لوصلها مادام فى مصر عسكرى انكليزى واحد . وبعد أن نشرت الوثائق صرح معالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى « بان الوثائق التى نشرت اخيراً أثبتت إرادة انكلترا فى المحافظة على سيادتها على مصر وجعلت الاتفاق مستحيلا . »

« أمام هذه الحالة النفسية للأمة يكون ضرباً من العبث محاولة تأليف وزارة مصرية لتسير على حدود مذكرة اللورد كرزن . وإننا لنكرر أن الرجل الذى يقبل تأليف وزارة فى هذه الحالة إنما يبيت خنجره فى صدر أمته . وأن المصريين لا يعرفون منهم رجلا واحداً يقبل الوزارة مادام برنامج السياسة البريطانية هو مذكرة اللورد كرزن . ومادامت الأحكام العرفية مسلولة السيوف تعبث بالحرية والارواح بلا حساب . وماذا تستفيد البلاد من تأليف الوزارة ؟ لا تستفيد البلاد من الوزارة فى هذا الظرف الا شيئاً واحداً هو أن تبرر الاعتداء على الحرية الشخصية ومصادرة

الشعور العام بنفى سعد زغلول باشا وأصحابه وأن تحمل نصيباً من فشل السياسة البريطانية فى حكم البلاد . فان بقاء الأحكام العرفية ، فضلا عن المغالاة فى تطبيقها ، أظهر عرض من أعراض فشل السياسة . ولا ندرى كيف يستطيع مصريون أن يعاونوا البريطانيين فى حكم أمة لا تعرف بينها وبين بريطانيا العظمى أية علاقة شرعية . »

« أجل ليس بيننا وبين بريطانيا العظمى أية علاقة تعطيهم حق حكم بلادنا بالظلم أو بالعدل . »

« إننا قد نلنا استقلالنا التام شرعاً منذ سقطت عنا السيادة التركية . ولم نعترف ، يوماً ما ، بحماية بريطانيا العظمى لبلادنا . فكل تدخل لهم فى حكمنا افتيات على حقوق الأمة . فنحن نكرر أننا مستقلون قانوناً استقلالا تاماً . مصرنا وسودانا فى ذلك سواء . ليبقوا فى بلادنا ظالمين بقوة المدافع ولكننا لا نعاونهم فى حكمها مختارين . ثم ليخنقوا حريتنا الشخصية كما هم يخنقون حريتنا السياسية . ثم ليعتقلوا من يريدون وليقتلوا من يصادفون . فاننا قوم عزل . قد صممنا نهائيا على أن لا ننزل عن استقلالنا التام وعلى أن لا نعترف لهم ، صريحا أو ضمنا ، بأى حق على مصر . ولا أن نعتبر مركزهم فيها إلا مركز غاصب لا حق له فى البقاء . »

« محمد محمود . حمد الباسل . عبد العزيز فهمى . واصف غالى . أحمد لطفى السيد . جورج خياط . على ماهر . محمد على . الدكتور حافظ عفيفى ويصا واصف . عبد اللطيف المكباتى . »

الباب الثالث

عودة الأعضاء المنشقين إلى الانفصال عن الوفد . مقاطعة التجارة الانكليزية وقرار الوفد بشأنها واعتقال أعضائه . قبول ثروت باشا الوزارة وشروطه . استدعاء اللورد اللنبي والمستشارين إلى انكلترا . نجاح سياسة اللورد اللنبي وعودته إلى مصر

الفصل الاول

عودة الاعضاء المنشقين الى الانفصال عن الوفد

لم تطل مدة ائتلاف الوفد بمزيد الأسف . بل بينما كان الناس مستبشرين بالتئامه فى هذه الظروف الحرجة وصيرورته قوة متحدة بعد أن فرقته الأهواء دهرا أيدى سبا . وبعثرت مجهودات أعضائه . إذ بالصحف التى صدرت فى يوم ١١ يناير تنشر الكلمة الآتية لحضرة عبد العزيز فهمى بك عضو الوفد :

« قد انقطعت عن العمل بالوفد المصرى منذ ١١ يوما لمرض كان قد اعترانى . وقد تخليت عن العضوية فى هذا الوفد . وأقلت نفسى منه إقالة

نهائية . وأخطرت إخوانى بذلك بكتاب سبق أن أرسلته إلى سعادة محمد محمود باشا . »

« وإنى لأرجو الله أن يسدد خطى إخوانى الباقين فيه وأن يهديهم سبيل الرشاد . »

فارتاعت النفوس لهذا النبأ الذى خيب الآمال وألقى عليها رداء من موات القنوط واليأس .

ولقد بادر اللورد أللنبى بان طير هذا النبأ بالبرق فى يوم ١٢ إلى وزارة الخارجية الأنكليزية . وهذه هى البرقية :

« حدث شقاق فى الوفد الذى أعيد تأليفه . »

« استقال أمس عبد العزيز فهمى بك والمنتظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين انفصالهم غدا . »

وهكذا قضى على ائتلاف الوفد نهائيا القضاء المبرم . رغما عن الصيحات التى كانت تنبعث من أرجاء البلاد بوجوب المحافظة على ذلك الائتلاف والاتحاد . والمساعى التى تبذل لرأب الصدع ورمّ الرث .

كيف وقع الشقاق بين أعضاء الوفد — ولنرجع إلى الأسباب التى دعت إلى هذه التفرقة لنتبين ما إذا كانت هذه الأسباب قوية لا مندوحة معها لهؤلاء الأعضاء من الأتيان بهذه الحركة التى أساءت إلى الأمة فى موقفها حيال الخصم فنقول :

كان الأعضاء الذين انشقوا على سعد باشا، ما خلا حمد الباسل باشا الذى سبقهم إلى مصالحته، سبعة وهم : محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك والدكتور حافظ عفيفى بك واحمد لطفى السيد بك وعلى شعراوى باشا .

فاما العضوان الأخيران فقد ابتعدا عن مشاركة الخمسة الأول الذين عادوا إلى الانضمام إلى الوفد .

وبعد ائتلاف الوفد مباشرة رأى الأعضاء الأصليون أنهم لا يمثلون الأكثرية المطلقة . وخشوا إن هم أقدموا على أمر وعارض فيه الأعضاء الخمسة الذين عادوا إلى حظيرة الوفد وقت تنفيذ ذلك الأمر . فاتفقوا جميعا على انتخاب خمسة أعضاء جدد من ثلاثين عرضت أسماؤهم لهذه الغاية

فطن الأعضاء الذين عادوا إلى حظيرة الوفد إلى ما يقصده إخوانهم بذلك . وعدّوه جرحا لهم . لأن فيه معنى الشك فى إخلاصهم . ومع ذلك لم يشاؤا فتح باب المناقشة فى الموضوع . ورضوا أن يقوموا بعملية اختيار الأعضاء الخمسة . بعد أن حصل الاتفاق على ذلك بالكتابة .

ولما تم انتخاب الخمسة الأعضاء تنحى واحد منهم عن قبول العضوية . فأراد الأعضاء الذين قدموا الكشف انتخاب عضو بدلا عنه . وصمموا على أن يكون شخصا معينا لم يتركوا لأخوانهم حق الخيار فى انتخابه . على خلاف الاتفاق الكتابى .

وكان هـذا العضو الذى صمم على تقديمه إلى الوفد ممن سبق له أن طعن طعنا شديدا فى أحد الأعضاء الخمسة على صفحات الجرائد .

فوجد الأعضاء الذين ائتلفوا أن هـذا التصميم من إخوانهم يكاد يكون مقصودا بالذات . وأبوا أن يصادقوا عليه وطلبوا الرجوع إلى الاتفاق المحرر بينهم. ولما لم يحصل الاتفاق على ذلك لم يسع العضو الذى كان طعن فيه إلا الانسحاب من الوفد وتبعه بالطبع إخوانه الذين كانوا منشقين عن سعد باشا . لأنهم كانوا متضامنين معه .

ومهما تكن قيمة هذه الأسباب فى نظر أعضاء الوفد فانه ما كان يحسن بهم إظهار هذه السوآت المنكرات أمام الناس . وبخاصة أمام الرأى العام الأوروبى الذى كان يرقب كل حركاتنا وسكناتنا . بل كان الواجب أن يفسح الأعضاء المؤتلفون صدورهم لما صمم عليه إخوانهم الذين يلامون هم أيضاً لهذا التصميم الذى كان سببا لهذا الشقاق الجديد . وبخاصة لأنهم سبق لهم أن حرروا اتفاقاً بترك الحق للخمسة فى اختيار الأعضاء الجدد. وهم يعلمون مكانة هؤلاء الخمسة ويقدّرون بالطبع قيمة عودتهم إلى الانضمام إليهم .

ولقد تلا استقالة هـذا العضو من الوفـد إشاعات سرت فى أرجاء البلاد . مفادها أن الأعضاء المنشقين قد عادوا إلى سالف عهدهم وأنهم قد قطعوا عن الاجتماع باخوانهم فى الوفد . وكثر القيل والقال وأخذ العقلاء يتوقعون من وراء كل ذلك حلول المصائب ولا يعرفون من الحقيقة شيئاً .

فتألف وفد من طلبة مدرسة المساعى المشكورة الثانوية بشبين الكوم وقصد علوى الجزار بك أحد الأعضاء المنضمين اليه حديثا وحادثوه ليستجلوا منه أسباب هذا الشقاق الذى سرت الأشاعات به وحقيقته. فصرح لهم بما يلى :

« لاأعلم أن أعضاء أنشقوا بعد ذلك الاتحاد القريب . وكل مارأيته أن بعضهم يتخلف عن الحضور فى بيت الأمة لأسباب لا أعلمها . »

« وإن فكرة المؤتمر الوطنى الذى نودى بها حديثا منشؤها حب الشورى والنزول على إرادة الأمة فى صغار الأمور وجلائلها . وإن كانت إرادة الأمة متجلية واضحة فى حبها للاستقلال التام . والخطة من اختصاص الوفد الموكل من الأمة . على أن الأمة إذا عارضت هذه الفكرة (فكرة المؤتمر الوطنى) خشية مايحيط بها من أعمال الأدارة وغيرها فانى أرى أن الوفد لايسعه إلا التمشى مع رغبة الأمة لأننا لانعمل إلا ما يرضيها ولا نسير إلا فى خدمتها . »

« وإن جهاد الوفد بالوسائل المشروعة ، وهى خير سلاح فى يد وفد عوّل على رفض أى اتفاق ينقص شيئاً من الاستقلال التام مع معارضة أى وزارة تتألف فى هذه الظروف الحاضرة وقبل غسل الأهانة التى لحقت الأمة بنفى زعيمها ووكيلها وصحبه كما جاء فى بيان الوفد الأخير واطلعتم عليه طبعا . »

« ويشتغل لتنظيم خطة الوفد (١) أناس مختصون . ويمدّون لذلك تقارير ببحثها. ورجاؤنا كبير فى معاونة الأمة لأن نجاحها موقوف على إرادتها. وإن الوطن ليناشد لذلك كل مصرى، فى هذه الظروف، الاقبال على مصانع مصر وبنك مصر . وجدير بنا أن نذكر الوطن فى كل وقت وعمل . »

وكذلك قصد وفد مؤلف من بعض طلبة المدرسة الأعدادية الثانوية فى يوم ٢٤ حضرة الأستاذ محمد على بك عضو الوفد من فريق المنشقين وحادثه فى أمر الشقاق الذى سرى نباؤه فى البلاد . فصرح لهم حضرته بما يلى :

« أشكركم على إحساسكم الشريف . وأنا لازلت عضواً بالوفد المصرى من يوم تشكيله للآن . ونحن متضامنون فيما يصدر من القرارات . ولا يوجد بيننا ما يشيعه البعض من وجود انشقاق أو انقسام . فان الأمة أحوج ما تكون إلى الاتحاد . وإذا وجد اختلاف فى رأى بين أعضاء الوفد المصرى على نقطة من النقط فان هذا الاختلاف ، إن وجد ، فشأنه كشأن الاختلافات البسيطة التى توجد بين إخوان متضامنين فى العمل . كل منهم له الحرية فى أن يقدر فعله ويزن بضميره ما يجب عمله . ولا يلبث هذا الاختلاف حتى يزول لأننا كلنا نسعى فى التفاهم كلما عرضت لنا مسئلة تحتاج النظر . وإنى مستريح من أن الخلاف بين المستغلين لا تعلق

---

(١) يريد خطة الوفد فى مقاطعة البضائع الانكليزية

له طبعاً بموضوع قضيتنا ولا تعلق له أيضاً بما اتفقنا عليه فى قراراتنا . لأنه لا يمكن أن يحصل اختلاف فى هذين الموضوعين . »

« وأظن أنه ليس من المستحسن أن يعلن عن كل اختلاف فى الرأى بين الزملاء . لأن مثلهم فى ذلك كمثل قضاة يتداولون . والكل يبحث عن الحقيقة . وإذا اختلف نظرهم على أمر من الأمور فلا يعرف به غيرهم . وإنى أطمئنكم بأننا جميعاً ساعون فى إزالة أى أثر لأى خلاف فى الرأى عن أية مسئلة عرضت أو تعرض علينا . »

« أما ما تقولون من أن هذا الخلاف فى الرأى أوقف عمل الوفد مدة طويلة فى ظروف تحتم على كل مصرى أن يبادر بالعمل لمصلحة بلاده لا سيما الوفد المصرى . فقد قلت إن أى اختلاف فى الرأى لا يقصد منه إلا خدمة القضية المصرية على أحسن وجه وأكمله . ولهذا فنحن ساعون ، بما تمليه علينا ضمائرنا ، فى إزالة ما يمكن أن يحدث من اختلاف فى الرأى بالتفاهم الودى مع تقديرنا ، لكل مصرى ، بأن خدمة القضية تتطلب التفاهم دائماً . »

« وأزيدكم اطمئناناً بأنه لا يمكن أن يحصل اختلاف فى المسائل الجوهرية الأساسية التى نسعى لتحقيقها جميعاً . »

« أما عن عن عدم وجود اسمى وأسماء زملائى فى قرار الوفد (١) . فانه

---

(١) يريد قرار الوفد بشأن مقاطعة التجارة الانكليزية وعدم التعاون مع الانكليز الذي سيأتى ذكره فى محله

من أيام قليلة لم تتفق على مسئلة من المسائل العادية . والسعى متواصل فى إيجاد حل لها . وإنى أنتظر هذا الحل إلى اليوم . ولم تصلنى دعوة طبعاً للحضور فى جلسة أمس . »

« أما ما قيل من أنه حصل اختلاف فى تعيين حضرة مرقص بك حنا كعضو فى الوفد . فان شخص مرقص بك حنا بعيد عن المناقشات ولم يكن موضوعا للجدال . »

«وأما ما تفضلتم به علىّ وعلى إخوانى من النصح بالابتعاد عن الوفد إذا كانت مدة هذا الخلاف ستطول . فانى أقول لكم إننى شخصياً قد تلقيت وكالتى من الأمة . وضحيت لأجلها بما ضحيت . فانا من ممثليها . ولا يرشدنى إلى واجبى إلا ضميرى وشرفى . وإن أولئك الذين حنكتهم التجارب ولهم ماض فى السياسة شريف هم الذين يمكن أن أستنير بمعلوماتهم وتجاربهم. وكان أملى من حضرات الطلبة أن يقدروا ماضى كل عامل قبل أن يسدوه نصيحتهم بالابتعاد عن الوفد أو عن القضية . إذا كان من المنظور أن يطول أمد هذا الاختلاف . »

ولم يكن هذا الحديث والحديث الذى سبقه بمزيلين من أذهان الأمة فكرة وجود شقاق بين أعضاء الوفد . خصوصاً وأن الحديث الأخير يستشف من بين أسطره حقيقة لاريب فيها وهى أن الشقاق موجود بلا شك . وله أسباب منها ما نفاها حضرة الأستاذ . وسبق لنا ذكرها

فى غير هذا المكان. والناس مطبوعون على إخفاء ما يؤخذ عليهم من الخلال.

وعلى كلّ فان انشقاق الوفد بعد ائتلافه لم يكن من حسن السياسة فى شىء. خصوصاً فى ذلك الوقت الذى كانت الأمة فيه، كما صرح حضرة العضو المحترم، أحوج ما تكون إلى التآلف والتعاضد.

هذا ولقد كان عيد الميلاد لدى الأقباط قد أقبل. فأعلن أولو الرأى منهم عزمهم على عدم الاحتفاء بهذا العيد المجيد حداداً على ما أصاب البلاد من المصائب المفجعة فى أخريات العام الماضى وبدء هذا العام. وتواصوا بذلك فيما بينهم. فلم يلبسوا جديداً. ولم يقيموا سوى الحفلات الدينية المعتادة فى الكنائس والبيع.

ووصل فى يوم ٢٨ خطاب من حضرة صاحب العزة مصطفى النحاس بك إلى أحد أقاربه بانه وصل مع سعد باشا وباقى إخوانه إلى مدينة عدن وأن صحة الجميع على ما يرام.

وقد ارتأت السلطة أن تأذن بارسال الصحف والكتب لمعالى سعد باشا.

هذا ولقد لاحظ الناس أن الوزراء لم يحتجوا على الحالة أو على السياسة الانكليزية. وبخاصة معالى رئيس الجمعية التشريعية أحمد مظلوم باشا لما له من الصفة النيابية. فقصده بعض الشبان المشتغلين بالقضية المصرية فصرح لهم بما يلى:

« لقد احتججت أنا أيضاً لدى عظمة السلطان وللمستر لويد جورج على اعتقال سعد باشا زغلول وعلى الحالة الحاضرة . بصفتى رئيساً للجمعية التشريعية . وها هى نص ترجمة ذلك الاحتجاج : »

« بصفتى رئيس الجمعية التشريعية أحتج على وسائل الشدة التى اتخذت ضد بلادنا . والأبعاد غير المشروع الذى حكم به على سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ورفاقه . »

« أما عن انعقاد الجمعية التشريعية بدعوة منى كى تنظر فى الأحوال الحاضرة . فلا يمكننى ، وليس مأذوناً لى ، أن أدعوها رسمياً . ولكن لهم أن يجتمعوا بصفة غير رسمية لو أرادوا أن يحتجوا . وذلك لأن جمعيتنا ، وإن كانت معطلة ، إلا أنها مازالت على قيد الحياة . »

« إنى أحبذ فكرة سحب الودائع من المصارف الأجنبية وإيداعها فى بنك مصر . وأتمنى أن يقبل كل وطنى على تنفيذها . »

« وأنا شخصيا لا يمكننى قبول الوزارة ولا أرضى بتشكيلها مطلقا فى الحالة الحاضرة . »

فقالوا له : « إن هناك إشاعة بأن دولة محمد سعيد باشا عرضت عليه الوزارة . ولما بين معاليكم وبين دولته من الصلات هل تظنون أن دولة سعيد باشا يقدم على تشكيلها ؟ » فأجاب معاليه على الفور قائلا : « إنى لا أعتقد فيه ذلك . »

مذكرة الاتحاد الانكليزى بمصر إلى اللورد ألنبي — ولم يرض عن السياسية الأنكليزية بمصر أحد من المصريين أو الأجانب المقيمين فى هذه البلاد ما خلا البريطانيين . فقد أرسل « الاتحاد الأنكليزى بمصر » كتابا إلى فخامة اللورد ألنبي نشرت الصحف خلاصته . يبينون فيه أنهم راضون عن سياسة مشروع كرزن والمذكرة الأيضاحية المقدمة من فخامته إلى عظمة السلطان وهذا هو نص هذه الخلاصة :

« يافخامة اللورد - اطلع مجلس الاتحاد البريطانى فى مصر على مذكرة فخامتكم المرفوعة إلى عظمة السلطان . وكذلك على صورة المعاهدة وتأملها مليا . ويرى هذا المجلس ، المؤلف من أعضاء بريطانيين أطالوا الأقامة والاختبار فى مصر ، أن تلك المذكرة هى أهم تصريح - بشأن السياسة البريطانية تجاه مصر - ظهر بعد رسالة اللورد غرنفل التى صدرت فى يناير سنة ١٨٨٤ . وهى ، بصفتها تصريحا سياسيا بدون تكتم ، تجعل بريطانيا العظمى فيما يتعلق بمصر ، فى موقف بعيد عن الالتباس كما كانت حالتها من قبل . وفى نفس الوقت فانها توطد رغبة بريطانيا فى أن تكون مصر مملكة تحكم نفسها حكما ذاتياً مع تحالفها محالفة ودية مع الأمبراطورية البريطانية . »

« والمجلس يقابل مذكرتكم بالاستحسان العظيم والتأييد الشديد . ثم إنها تشتمل على النقط التى جعل ، من وقت إلى آخر ، يلفت نظر فخامتكم إليها . والمجلس ينظر بعين الارتياح إلى الغرض الذى أوضح فيها من أن

تمنح للمصريين فرصة ، أوسع نطاقاً ، لأظهار كفاءتهم الأدارية . والمأمول أيضاً أن مشروع السير هرست الخاص بالقانون الجنائى ـ وهو المشروع الذى احتج عليه هذا المجلس أشد احتجاج ـ يعاد النظر فيه للحصول على حقوق الرعايا البريطانيين الذين هم الآن تحت الأحكام القنصلية . ذلك إذا ما ألغيت الامتيازات . »

« والمجلس يلفت نظر فخامتكم ، باحترام ، إلى حقيقة أن التأثير الحسن الذى نشأ عن التصريح بالسياسة يعرض للخطر من جراء المقالات التى تظهر على صفحات التيمس وغيرها من الجرائد الانكليزية وتكون مستقاة من مصادر غير واقفة على حقائق الأمور . ولا تكاد تنشر حتى يطيرها البرق إلى مصر . الأمر الذى يتعذر معه كثيراً على الهيئة العظيمة للمعتدلين المصريين أن توجد رأيها . »

« وفى الختام نقول إن المجلس يثق بأن السياسة الصريحة التى ظهرت الآن قد تفضى إلى التعاون الودّى ـ بين الحكومتين البريطانية والمصرية وبين الشعبين أيضاً ـ تعاونا يقوم على قاعدة تقدير الآراء والمصالح المتبادلة حق قدرها . »

وإنا لنرانا فى غنى عن القول بأنه ما كان ينتظر من مجلس الاتحاد البريطانى أن يؤيد هذه السياسة بأقل من ذلك الكتاب الذى وجهه لفخامة المندوب السامى . فصالحهم واستقلالنا التام على طرفى نقيض كما

يظهر من هـذا الـكتاب .

آراء الصحف البريطانية فى سياسة الشدة — أما الجرائد الأنكليزية فقد انقسمت فى الرأى إلى حزبين حزب أظهر ميلا لسياسة اللين وأخذ الأمور بالهوادة . وهى السياسة الملنرية . وفريق حبذ اتباع سياسة الشدة ومقابلة المصريين بقفاز من حديد . وتشيع كل فريق من رجال السياسة البريطانيين لـكل مبدإ من هذين المبدأين .

فمن الفريق الأول جريدة « شفيلد إندبندنت » فقد قالت فى هذا الصدد ما تعريبـه :

« . . . . ويحتمل اللورد كرزن والمستر تشرشل ، قبل غيرهما ، تبعة ما جرى فيما يتعلق بالمعاهدة التى قدّمت إلى عدلى باشا . ولم يدّع أحـد بان لهذة السياسة أقل فرصة للنجاح . وقد قضت على قوة حزب المعتدلين . واللوم ، على الأكثر ، موجه إلى اللورد كرزن . ولـكن المستر تشرشل هو الجانى الحقيق فى نظر بعض شهود عدول جداً . »

وعقدت كذلك صحيفة « نيو ستيتسمان » فصلا افتتاحيا قالت فيه : « إن الشعب المصرى مستميت مصرّ فى عزيمته . وتتأهب مصر لمقاومتنا بكل وسيلة . فنحن عرضة للاعتصابات والاضطرابات وأعمال الأتلاف . وقد احتج المدرسون والطلبـة والمحامون والأطباء والمستخدمون والعمال والفلاحون . ومن السهل أن تتطور السياسة السلبية إلى تلق فعلى . وتقاوم

السلطات البريطانية . ذلك بجميع الوسائل الشديدة من الأحكام العرفية وتعطيل الصحف والقبض على زعماء الشعب واعتقالهم والسيارات المسلحة والمدافع السريعة والطيارات . وسنرى الحكومة البريطانية تطلب اعتمادا ماليا لتسوية حرب أثارتها عمداً حماقتها التى لا تشعر . »

« على الشعب البريطانى أن يقرأ ما هو أبعد من عنوانات الصحف . وأن يدرس خلق مصر وسياسة أولئك الناصحين الأشرار الذين يزجون به (أى بالشعب البريطانى) فى هذا الطريق الوعر . إن مصر فى سنة ١٩١٩ ليست مصر فى سنة ١٩١٤ . فان التأثيرات ، التى قلبت العالم رأساً على عقب ، قد أثرت فيها أيضاً فتعلمت دروساً واكتسبت آراء جديدة . »

« ولم تكن مصر ، يوماً ما ، جزأ من الأمبراطورية البريطانية . ومصر الآن هى القضية التى تعد اختبارا للشعب البريطانى . فالذين يرفضون إعطاءها حريتها ، لا يخطئون فى حق مصر فقط ، بل وفى حق انكلترا كذلك . »

« ولقد انتقدت جريدة « الأبزرفر » الخطأ الفاحش الذى ارتكبته السياسة البريطانية فى مصر . وأظهرت أسفها لعدم انتهاز الفرصة التى سنحت على أثر تقرير اللورد ملنر . وكذلك أسفت لاستقالة عدلى باشا . وأضافت إلى ذلك : « أن نفى سعد باشا زغلول لا تكون له نتيجة سوى إظهاره فى منزلة بطل الوطنية . »

وكتبت جريدة «نيشن» مقالا عن الحالة السياسية قالت فيه : «أسفر انقطاع المفاوضات المصرية عن الحالة التى توقعناها من قبل. فاستقال عدلى باشا من رياسة الوزارة. وقد انتهى دوره إلى أن يمدل اللورد كرزن سياسته. وأخفقت المساعى التى عملت لايجاد خلف له. وربما اضطر اللورد أللنبى إلى الالتجاء لتشكيل (وزارة عمل). ومعنى ذلك أنه سيعين بضعة موظفين من الوطنيين يستولون على مرتباتهم ويتحملون نفور الأمة منهم ويعملون كما يؤمرون.»

«والظاهر أن البلاد متحدة، اتحاداً مطلقاً، فى مطالبتنا بالاستقلال الحقيقى. ولم يزد تقرير عدلى باشا شيئاً يذكر إلى مانعرفه من الحقائق. فقد أهتم، بصفة خاصة، بالدفاع عن نفسه أمام منتقديه الذين يلومونه على استمراره فى المفاوضات بعد أن ظهر أن اللورد كرزن لا يسلم بمسئلة الاحتلال العسكرى الهامة التى يقول عدلى باشا إن الحكومة البريطانية تعدها غاية لا وسيلة.»

«وقد سعى عدلى باشا فى إيجاد قاعدة للتوفيق بين الرأيين. ولكن لاشىء يرضى وزارة الخارجية سوى احتلال غير محدود.»

وأرسل المستر ادوارد إتكن المحامى بلندره، وهو من المهتمين بالمسئلة المصرية، خطابا إلى مجلة (اسبكتاتور)، وهى من أكبر المجلات الأسبوعية الأنكليزية وأقدمها، قال فيه : «لا يقرأ أحد - ممن يقدرون المجهودات

الثمينة الخارقة للعادة التى قام بها اللورد كرومر لتشييد حكومة مسئولة فى مصر ـ رد اللورد كرزن على مطالب عدلى باشا المعتدلة والمعقولة بدون أن يتولاه الشعور بالخجل والضعة . »

« إن دعوة وفد مصرى رسمى إلى لندن لمجرد صفعه على وجهه لهى الطريق الوحيد لهدم العمل الذى قام به اللورد كرومر . ومما يسر كل محب للياقة والأنصاف فى المعاملة أن تستأنف المفاوضات مقرونة ببشائر سعيدة حتى لاتندفع سفينة الحكومة وهى بغير ربان إلى مياه خطرة . »

ونشرت جريدة (التيمس) كتابا للورد ونترثون قال فيه : « إن سلطات البوليس فى الاسكندرية ، لكى يتحاشوا كل عمل من أعمال الاستفزاز ، سمحوا للزغلوليين المحليين وغيرهم من المحرضين أن يخطبوا أولا ثم يتدربوا على قتل الأوروبيين . »

وقال : « إن كل من يقرأ تقرير المحكمة العسكرية لايرتاب فى أن الجنود البريطانيين هم وحدهم الذين أنقذوا الأسكندرية من قتل الأوروبيين . وتهديد قناصل الدول المحالفة لنا قائلين : إذا لم تمنع الجنود البريطانية الاعتداءات المقبلة فان بحارة سفن الحلفاء الموجودة فى الميناء ينزلون إلى البر . »

« وقد تكلم السر فالنتين شيرول عن مساعدة الجنود المصريين فى صد الهجوم الذى وقع على القناة فى سنة ١٩١٥ . ولا أريد أن أحط من قيمة

المساعدة التى قدمها المصريون . ولكن الهجوم على القناة لم يكن هجوما جدّيا . فقد قامت به شرزمة صغيرة من الجنود الأتراك الذين أعياهم التعب وأضرّ بهم الجوع .»

« أما الحملة الحقيقية التى أراد الاتراك بها غزو مصر فهى الحمله التى قام بها عشرون ألف جندى عثمانى فى أغسطس سنة ١٩١٦ وكانوا مجهزين تماماً بالسلاح . فوصلوا فعلا إلى مسافة ٣٠ ميلا من الاسماعيلية . وأخيراً صدتهم كتيبة مؤلفة من فرقة الهجانة البريطانيين والهنود فقط . »

فرد السير فالنتين تشيرول على اللورد ونترتون بكتاب أرسله إلى الجريدة المذكورة فنشرته . وقد قال فيه :

« إن المشاغبات التى وقعت فى الأسكندرية هى ورقة اللعب الرابحة فى يد اللورد ونترتون والحكومة البريطانية . ولا أريد أن أحط من شأن هذه المشاغبات . ولكن من الظلم المتناهى إلقاء اللوم كله على الوزراء المصريين والشعب المصرى . فى حين أن اللورد اللنبى — مع الأحكام العرفية وجيش الاحتلال — هو السلطة الوحيدة فى القطر المصرى . »

« أما نجاح الأعمال الحربية المتعلقة بالدفاع عن قناة السويس فى خلال الحرب . فقد توقف على حرية استخدام الأراضى المصرية والموارد المصرية والعمال المصريين والمؤن المصرية التى وضعها تحت تصرفنا الوزراء المصريون أنفسهم الذين أبعدنا عنا الآن ثقتهم بحسن نيتنا بهذه الحالة التى يرثى لها . »

« إننى أخشى الآن ، أكثر مما كنت أخشى فى أى وقت قبل الحرب ، أن أرى الأمبراطورية البريطانية تحيد ، ولو موقتاً ، عن مبادىء الحرية والاخلاص . وهى المبادىء التى تأسست عليها الأمبراطورية فى تاريخها المجيد التى لأجلها قاتلت فى الحرب الكبرى التى انتهت بالفوز . ولا شىء يثنينى عن رفع صوتى ضد أى رغبة فى إدخال روح العسكرية البروسية فى معاملاتنا مع الأمم الصغرى ولو كانوا مدينين لنا بقدر المصريين الذين أعترف بصراحة أنهم كانوا مدينين لنا فى الماضى . »

فأرسل الماجور بارنز كتاباً إلى الجريدة المذكورة دافع فيه عن مصر فقال : « يعزو اللورد كرومر إلى محمد على باشا الفضل فى بث مصر من جسم السلطنة العثمانية التى أخذت فى الاضمحلال . وبذا أعطاها إدارة منفصلة وكياناً منفصلا . وإذا تصورنا أن الأجانب لم ينزلوا القطر المصرى إلا منذ الاحتلال البريطانى . فكيف كانت حالة أرواحهم وأملاكهم فى الثمانين عاماً أثناء حكم الأسرة المصرية الحالية دون مساعدة المستشارين البريطانيين سواء من الملكيين أو العسكريين ؟ »

« يقول اللورد كرومر ثانية إن السكينة العامة محتفظ بها . فاذا كانت السكينة العامة مستحيلة الآن . فمن المسئول عنها ؟ هل ننسى اللورد ونترثون أن فرنسا لم تكف عن سؤالنا . متى نخرج من مصر إلا فى سنة ١٩٠٤ . مع أننا ذهبنا إلى القطر المصرى فى سنة ١٨٨٢ ؟ أية دولة أخرى تستطيع

احتلال مصر مع وجود معاهدة تحدد مع انكلترا علاقات كالتى يريدها جميع المصريين ؟ هل تريد فرنسا أو إيطاليا مقاتلة إنكلترا ؟ إذا كان الأمر كذلك فان فى وسعها أن تجدا وستجدان أعذارا أخرى غير احتلال مصر . وإذا لم يكن الأمر كذلك فأين الحجة ؟ إن التصريحات التى ألقاها ونترثون وأللنبى ليست أسبابا للاحتلال بل أعذاراً . إن الفرصة الذهبية سانحة لايجاد علاقة صداقة حقيقية مع مصر . »

هذا ولقد أصدر مؤتمر اتحاد العمال واللجنة التنفيذية لحزب العمال منشوراً يتضمن الاحتجاج على سياسة الحكومة البريطانية فى مصر وعلى نفى زغلول باشا . ويطلب إلى الحكومة المذكورة تنفيذ توصيات لجنة ملنر .

ولنضرب بعض الأمثلة على النغمة التى كانت تصدر من أرباب المذهب الثانى مذهب تأييد سياسة العنف والشدة . فان جريدة المورننج بوست نشرت برقية لمكاتبها فى القاهرة بعنوان « فجر السلام فى مصر — نجاح سياسة أللنبى » جاء فيها : « إن الرأى السائد الآن ، فى الدوائر الواقفة على مجرى الأحوال أكثر من غيرها ، هو أن الحالة ليست داعية إلى التخوف الجدى فقط بل هى فوق ذلك تدل فى ذاتها على أن الأمل تام فى الوصول إلى تسوية . وقد كانت العقبة الكبرى فى سبيل التسوية فيما مضى الاعتقاد السائد على بعض الطوائف التى تصرح بآرائها بأن تحقيق الاستقلال التام

للمصريين بلا قيد ولا شرط لم يكن ممكنا بل كان محتملا . وقد قوى تقرير اللورد ملنر فى نفوسهم هـذا الاعتقاد إلى درجة كبيرة . وازداد بدعوة السلطان إلى إرسال وفد رسمى . »

« إن زغلول باشا بتحدّيه قد سعى فعلا إلى تلاشيه السياسى . وقـد كانت الفرصـة عظيمة لاتباع سياسة الحزم . وكان وراء تصرف اللورد أللنبى أن نجح فى بيان ماتنطوى عليه سياسة التطرف الغـير المعقولة من العقم . وإرغام المصريين على أن يدركوا أن بريطانيا العظمى تعنى ما قالته فى الوثائق الأخيرة . وبذا انفتح مجال جديد . »

« ولا ريب فى أن حالة المصريين الفكرية الحالية لاتميل إلى الاتفاق . ولكن ، لما كان من المستحيل دوام الحالة الحاضرة ، فلا مندوحة من زوالها . وتدل الاضطرابات السطحية التى وقعت أخيراً على أن العناصر المسئولة تستنكر أعمال العنف . وأن سورة غضبهم ستهدأ بمرور الأيام . ومن المحتمل أن القاعـدة العامة لاشـتراك المجهودات التى يبـذلها المصريون لخير مصر ستبدو عاجلا وينشأ منها فى النهاية صرح سياسى مشترك . فيه مسالك تؤدى إلى تحقيق مطامع المصريين . وتضمن مصالح البريطانيين والأجانب . »

« وأهم حقيقة واقعة يجدر الاعتراف بها هى أن سياسة الحزم ، التى جاءت فى حينها ، قد مكنت من صفاء الجوّ ومن استئناف انكلترا لأعمال

الرقّ النافعة التى كانت تقوم بها قبل الحرب . ولو أن هذه السياسة تطلبت تبرما موقتا من إهراق أقل ما يمكن من الدماء . »

ونشرت جريدة «النيرايست» كتابا من كولس باشا قال فيه : « إذا كان بعض الأجانب موجوداً فى مصر بصفة دائمة فكيف يوجد تجار يونانيون فى كل قرية تقريباً من أسوان إلى الأسكندرية يشتركون مع جيرانهم المسلمين ويجمعون الأموال ؟ وكيف بقى الأوروبيون بالقاهرة دون أن يصابوا باذى عند وقوع معركة التل الكبير ؟ وكيف لا يتكرر وقوع الاضطراب والقتل فى الأسكندرية حيث تقيم حثالة أوروبا إلى جانب أشد السكان المصريين ميلا إلى التهيج ؟ »

« لقد دبر المحرضون السياسيون اضطرابات الأسكندرية سنة ١٨٨٢ . وهكذا يلوح أن اضطراب الربيع الماضى قد حدث بهذه الصفة . ولو لم يكن هناك سبب للتحريض السياسى لما أقيم وزن لبضعة من المحرضين . وكذلك لو لم يكن هناك دعاة للتحريض لعاش الأوروبيون فى مصر آمنين كما لو كانوا فى بلادهم . »

« فاقبضوا على المتطرفين وانفوهم من البلاد . ولكن لا تتنازعوا مع المعتدلين . ولو قرأ مصرى رسالة الاتحاد البريطانى فى مصر لخاطب نفسه ، ولاشك ، قائلا : ما أشد نفاق هؤلاء البريطانيين : إنهم يبذلون أقصى جهدهم ، عن أنانية ، لتضحية مصالحنا على مذبح الامتيازات . ثم ، فى الوقت

نفسه يذكرون التعاون وماينشأ عنه من تقدير الأمتين البريطانية والمصرية إحداهما للأخرى . »

« وختم كولس باشا كتابه بقوله : « وبما أنى ملنرى فانى أريد هذا التفسير . »

الصفل الثانى

مقاطعة التجارة الانكليزية وقرار الوفر بشأنها واعتقال أعضائه

أثرت مقاطعة التجارة الأنكليزية فى الدوائر فى أنكلترا . وإنها وإن لم تأخذ فى الحقيقة شكلا مزعجاً إلا أن هذه الدوائر تملكها الخوف على التجارة الأنكليزية فى مصر

فقدقالت « الايسترن مورننج نيوز » : « إن الدوائر التجارية فى لندن يسائلون أنفسهم اليوم هل تسفر مقاطعة المصريين للتجارة البريطانية عن حل المشكلة فعلا ؟ إن السوق المصرية تظهر عليها دلائل الانتعاش . والكل متفقون على أن مقاطعة المصريين للبضائع البريطانية تكون كارثة حقيقية وتحمل مانشستر ، بصفة خاصة ، ضرراً عظيما . »

« ويعتقد الأنكليز أن الحركة الوطنية المصرية قاصرة على قليل من المتعصبين . ولكن إذا استخدم التجار المقاطعة بدرجة واسعة النطاق فاننا نرى طلب الاستقلال وقد انتشر بين جميع الطبقات . ومما لا يمكن تصديقه أن تركب الحكومة متن سياسة الشطط فى مصر على أنه لا يزال أمامها مثال إيرلندا . »

« وستستأنف المفاوضات عاجلا أو آجلا . وكلما طال التأخير عظمت المنح التى تعطى للوطنيين المصريين . »

ونشرت « الديلى ميل » برقية من القاهرة جاء فيها إن فكرة مقاطعة التجارة البريطانية تزداد .

وتلقت « المورنن بوست » برقية من القاهرة تقول : « إن السكينة تشمل الأعمال التجارية والسياسية . وكل شخص ينتظر الشخص الآخر للقيام بالحركة المقبلة . وتبدى الصحف الوطنية لهجة أخف . ولكن أعمدتها ملآى كل يوم باقتراحات عن مقاطعة الأنكليز . وقد اقترحت إحدى لجان المديريات عدم زراعة القطن لمضايقة الحكومة الأنكليزية . وتقول المخازن التجارية البريطانية المحلية إن أغنياء المصريين لم يسحبوا معاملتهم . »

وقال مراسل هذه الجريدة فى برقية أرسلها لها بعد ذلك : « إن علامات المقاطعة اتخذت شكلا معيناً أكثر من ذى قبل . خصوصاً فى طنطا

حيث قاطع السكان الأسواق التابعة لشركة الأسواق المصرية . »

وقال « جورنال كومرس » : « لم تبد بعد التأثيرات التى ستنجم عن مقاطعة المصريين النمسوية للبضائع الأنكليزية . ولا ريب فى أن هناك احتمالات كثيرة لوقوع الضرر . وعلى الأنسان أن ينسب إلى ولاة الأمور كل فضل للطريقة الحازمة التى قيدوا بها الاضطرابات . وقد سلكوا مسلكا ينطوى على خليط من القوة والجلد . والظاهر أن لديهم مهمات كثيرة . كما يبدو ذلك للأنسان من كثرة السفن التابعة لشركة « برنس لين » التى تسافر مسرعة من نهر التاميز إلى الأسكندرية . وهى تحمل مهمات تتعلق بالحكومة وعدداً من السيارات المسلحة والسيارات العادية من آخر طراز صالحة جداً للاستعمال . وهذا مما يضمن جعل المتعصبين من المصريين ، حتى غلاتهم ، يترددون . إن الذين شاهدوا شيئاً من الفظائع التى ارتكبها الغوغاء ، خلال بضعة شهور تحت ستار الوطنية ، لايسعهم إلا أن يتمنوا للسلطات النجاح فى بذل المجهودات اللازمة لحفظ النظام مهما تكن الوسائل . »

وقالت جريدة « جنكز تون نيوز » : « إن الشركات البريطانية لاتزال لها النصيب الأكبر فى تجارة مصر على رغم المجهودات العظيمة التى تبذلها ألمانيا للقيام بأعمال تجارية كبرى فى مصر فى المواد الكيماوية والمعادن . وعلى ذلك تكون مقاطعة المصريين العامة للبضائع الانكليزية

كارثة حقيقية يرثى لها . وسنراقب تطورات الحركة بين القلق الشديد، لا فى بريطانيا وحدها ، بل فى جميع أنحاء الأمبراطورية . ومن المحتمل أن يكفى العمل المنطوى على الحزم الذى قام به اللورد أللنبى للحيلولة دون أن تصير حركة المقاطعة عامة . »

« ويعتمد المتطرفون على التهديد وأعمال العنف أكثر من اعتمادهم على عدالة قضيتهم فى اكتساب معاونة الطوائف التجارية . وإذا كان فى وسع التاجر المصرى - مع وجود وسائل الوقاية التى وضعها اللورد أللنبى - أن لا يعير تهديدات المتطرفين اهتماماً ويستخف بما يصيبه من العقوبات لعدم اشتراكه فى حركة المقاطعة . فان الأمل بفشل المقاطعة يقوى بلا ريب . »

وقال مراسل فى برقية من القاهرة : « إن المقاطعة ، على ما يظهر ، مقتصرة ، إلى الآن ، على سحب أموال معينة مودعة فى البنوك البريطانية ووضعها فى بنك مصر . ومن المستحيل ، من الوجهة الاقتصادية ، على بنك مصر ، ورأس ماله ٨٠ ألف جنيه ، أن يستبقى لديه أموالا مودعة طائلة إذ لا بد أن يضطر إلى نقلها إلى مصارف بريطانية أو أوروبية . »

هذه كانت الحال فى مفتتح هذا العام . ولقد أحس الناس أن هناك مخابرات دائرة مع بعض الوزراء السالفين بقصد تأليف وزارة جديدة فأشفقوا من أن يصدق هذا الحدس .

ولقد اشترك فى هذا الشعور الرجال والسيدات . فتألف وفد من عشرين سيدة من كرائم السيدات يتقدمهن صاحبات العصمة حرم المرحوم محمود رياض باشا وحرم المرحوم عمر سلطان باشا وحرم حبيب خياط بك وحرم المرحوم أحمد بك أبو اصبع وحرم يوسف بك غالى وحرم احمد بك حجازى، وحرم يعقوب صبرى بك لمقابلة الوزراء : ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد توفيق نسيم باشا . وهم الذين حامت حولهم الشكوك فى احتمال قبولهم تأليف وزارة جديدة فقصدنهم يوم ٤ يناير .

فاستفهمن من معالى ثروت باشا عما ذاع من الأشاعات عن عزمه على تشكيل الوزارة . فصرح لحضراتهن أن وطنيته تأبى عليه تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة . كما أنه ليس فى حاجة إلى المرتب الذى يمنحه لتوليه هذا المنصب حتى يغريه بالقبول . وقال إنه يرفض الآن تأليف وزارة كما رفض سنة ١٩١٩ . ونفى تلك الأشاعة .

ثم قصد الوفد بعد ذلك مقابلة معالى اسماعيل صدقى باشا . فأكد لهن معاليه أنه لا يقبل مطلقاً تشكيل وزارة فى الحالة الحاضرة .

ثم قابل الوفد دولة نسيم باشا . فصرح لهن بأنه لم يخاطب مطلقا فى أمر تشكيل الوزارة . ولا ينتظر أن يخاطب فيه . ولقد خيل لدولته أن السيدات وجهن هذا السؤال له وحده . فأبدى دهشته من أنهن اختصصنه، دون غيره، به فى وقت تلتهب فيه النفوس حماسة . وهو مصرى

يشعر كما يشعر كل مصرى . فاجبنه أنهن لم يقصدن دولته دون سواه . بل تقدمن بهذا الاستفهام إلى كل من اتجهت إليهم الأنظار من حضرات الوزراء .

ولقد عبر هذا الوفد لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء عن رغبة الأمة جميعها فى أن تظل مناصب الوزارة خالية لا يتقدم إليها أحد لتتحقق بذلك أعظم مظاهرة وأبلغ احتجاج على ما تعانيه الأمة فى هذه المحنة الشديدة .

كانت النفوس فى مصر مطمئنة إلى هذه المقاومة السلبية المشروعة وهى مقاطعة التجارة الأنكليزية على وجه العموم . وعدم التعاون مع الأنكليز فى كل الأمور .

ولكن كان فى الأمة جماعة يسيرة لم يقنعهم اتباع هذه الخطة وعدّوها غير مجدية . فاتفقوا فيما بينهم على اتباع خطة هى فى الحقيقة أكثر ضرراً بالبلاد من نفعها ، وهى خطة الاعتداء على حياة الأنكليز والذين يتوهمون أنهم يعاونونهم على تنفيذ سياستهم فى البلاد .

فبعد أن اعتدى هؤلاء على حياة بعض الجنود البريطانيين وبعض الضباط وعلى بعض الموظفين الانكليز فى الحكومة المصرية . أطلق بعضهم رصاصة من مسدس على محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام أثناء خروجه من منزله فى صباح يوم ٥ يناير فأصابته فى صدره .

ولكنه شفى منها بعد حين .

ومن العجيب أن رجال الشرطة لم يوفقوا إلى القبض على أحد من هذه العصابة التى كانت تعيث فى القاهرة فساداً وتعتدى على الأنفس الآمنة مع كثرة من قبض عليهم ممن انحصرت فيهم الشبهة . وكانت الشبهات تحوم دائماً حول جماعة من الشبان كانوا يعتقلون ويسامون سوء العذاب بقصد حملهم على الاعتراف بشىء لم يكن لأكثرهم علم به . مما أفضى إلى اعتقال كثير من الأبرياء وتعذيبهم بضعة أشهر بدون جدوى .

عودة طلبة المدارس العليا الى مدارسهم — هذا ولما رأى كثير من طلبة بعض المدارس العليا أن الاستمرار على الاضراب لافائدة منه . ولاهو بالوسيلة التى تضطر الخصم إلى تغيير خطته تجاه المصريين . بل الخصم ، وهو القابض على ناصية الحكومة ، لايهمه عاد الطلبة إلى مدارسهم أولم يعودوا . وأن الخسارة عائدة عليهم دون سواهم . ورأوا أن فى إضرابهم ، ولو يوماً واحداً ، معنى الاحتجاج . قرر أكثر طلبة مدرسة التجارة العليا العودة إلى مدرستهم يوم الخميس ١٢ يناير على أن تكون خدمة القضية المصرية نصب أعينهم وشغلهم الشاغل . وقرر طلبة مدرسة الحقوق العودة أيضاً إلى معهدهم فى يوم الخميس ١٩ يناير مصممين على ما يأتى :

« أولا — الاستمرار فيما كانوا قائمين به أثناء الأضراب من نشر دعوة المقاطعة ومبدأ عدم التعاون مع أفراد الدولة الغاصبة . »

« ثانياً — الاحتجاج على كل وزارة تتألف فى الظروف الحاضرة . »

« على أنهم فى استعداد تام لتلبيـة نداء الوطن فى أى وقت يستدعى ذلك . »

ثم حذا أكثر طلبة المدارس العليا حذو هذين المعهدين فى العودة إلى أعمالهم .

وفى يوم ١٢ أنست السلطة العسكرية أن الحالة السياسية فى البلاد قد هدأت نوعا فاصدرت البلاغ الرسمى التالى :

« بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى الفيلد مارشال القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى ألغى ، بمقتضى هذا ، الاعلان الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بوضع بعض قيود عامة بخصوص التصرف ببعض الأموال الموجودة فى البنوك أو غيرها من المعاهد أو لدى أشخاص آخرين . »

« ألنبى فيلد مارشال »

« القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى »

ولـكن الظاهر أن السلطة رأت أنها تسرعت فى إصدار هـذا البلاغ فعقبته فى اليوم التالى باعلان آخر مفسر هذا نصه :

« إن سحب الأعلان المؤرخ فى ٢٢ ديسمبر لا يرمى إلى التخلى عن مراقبة الأموال أو النقود المنوه عنها بالأعلان المذكور بل بالعكس فان

الأموال أو النقود المراد مراقبتها أصبحت معلومة الآن جيداً . وبمقتضى الأحكام العسكرية قد اتخذت الاجراءات اللازمة لمنع أى استعمال لهذه الأموال أو النقود بدون إذن خاص من القائد العام . »

حديث الأمير محمد على عن الحالة — وبعد ظهر يوم ١١ قصد وفد مؤلف من طلبة المدارس العليا والثانوية وبعض الموظفين إلى صاحب السمو الأمير محمد على شقيق سمو الخديو السابق فى قصره بالمنيل . فلما أذن لهم بمقابلته تقدم بين يديه أحدهم وألقى الكلمة الآتية : »

« ياسمو الأمير »

« باسم هذا الوفد المؤلف من طلبة المدارس العالية والثانوية وحضرات الموظفين أقدم لسمو الأمير المحبوب أسمى عبارات الاخلاص المغروس فى نفوسهم منذ شيد جدكم الأكبر محمد على مدنية مصر على أساس يكذب كل ما جاء بالمذكرة الأيضاحية المقدمة من اللورد أللنبى الى عظمة السلطان . تلك المذكرة التى أنكرت جميع الاصلاحات التى أتمتها أسرتكم العلوية بمجهودات تاريخية مجيدة والتى يدّعى مقدمها ، قوة واقتداراً ، بأن مصر مدينة بما تم فيها من ضروب الاصلاح للانكليز منذ الاحتلال . »

« جئنا ، ياسمو الأمير ، ومصر تعذب بأنواع شتى من أسلحة القوة : فمن إبعاد لسمو الأمير عزيز حسن ونفى لزعيمنا سعد باشا زغلول وصحبه

وجلد للطلبة بلا محاكمة وقتل للأبرياء وتعطيل للصحف ومصادرة لأموال الناس وتعدّ على الحرية الشخصية . كل ذلك ياسمو الأمير جعلنا نقصد أباً كريماً سامياً لنستمع منه كلمة عزاء نرجع بها إلى أهلينا . ونقول لهم إن أحفاد محمد على على عهد تضامنهم مع الأمة فى السرّاء والضرّاء ـ وسياسة الأمة ، ياسمو الأمير ، اليوم هى مقاطعة العدو فى كل أنواع المعاملات جاعلة أساس كل سياسة لها فى المستقبل عودة زعيم الأمة سعد زغلول باشا وأبناء مصر المبعدين أيضاً الماثلين أبداً فى قلوبنا وأفهامنا وأسماعنا . »

« وكل رجاء أبنائكم أن تجيبوا جواباً أكيداً بالمقاطعة . فلا تأمنوا على أموالكم فى مصارفهم . ولا تضعوا ملابسهم على أجسامكم . ولا تدلوا بمزارعكم إلى غاصبى حقوق بلادكم . طمئنوا الأمة ، أيها الأمراء ، فهى شديدة الالتفاف والمحبة لمحمد على وأحفاد محمد على . لتحيى أسرة محمد على . »

فرد سمو الأمير على هذه الكلمة مخاطباً الوفد جميعه قائلا :

« يسرنى أن أرى الأمة ملتفة حول أسرتنا العلوية حافظة العهود نحو ما ذكرتموه من أعمال أجدادى وأفراد أسرتى . أما فيما يختص بمشروع كرزن والمذكرة الأيضاحية فما كان ينتظر صدورهما من سياسى كبير كاللورد كرزن نشأ فى دولة عريقة فى السياسة . وأنا أعتبر المذكرة جارحة لعواطف الأسرة كلها . وإنى أوصى الأمة بوجوب التضامن وعلى رأسها

الهيئات الكبيرة التى يجب عليها أن تتوخى الاخلاص التام والأقدام المصحوب بالحكمة وبعد النظر . ولا يفوتنى أن أذكركم بقوله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . » وإنى مسرور ، بنوع خاص ، من تعقل الطلبة فى حركاتهم . وإذا أرادت الأمة حريتها فلتقتف أثرهم . وليس من الحزم أن يقف بعض الطبقات فى منتصف الطريق ويوالى البعض الآخر السير فيه . »

« وعندى اعتقاد خاص . أننى إذا عملت عملا واصلته حتى النهاية . أما إذا كنت متردداً أو متقهقرا فليس من الحزم أن أحمل أمتى وصمة هذا التردد أو التقهقر . »

« وأنتم تعرفون أن الأمراء كانوا فى طليعة كل حركة . واذكروا أننى حاولت كثيرا التوفيق بين سعد باشا وعدلى باشا خدمة للقضية . ونحن معها قلباً وقالباً . وما أرجأنا نشر رأينا فى الظرف الحاضر إلا لاعتبارات أرجو أن تتركوا علمها للمستقبل القريب . »

« وأما عن فكرة الأمة فى سحب أموالها فانها لفكرة أرحب بها وأشجع الأمة على العمل بها . »

ثم رفع سموه يديه إلى السماء قائلا « أللهم نجح أعمالنا وتوج مجهودات مصر بالنجاح والفوز . »

ثم قال : « اعملوا يا أولادى فالمستقبل لمن يعمل ! » فصاح الوفد

هاتفاً : « لتحي أسرة محمد على . ليحي الأمير محمد على . لتحي مصر حرة ! . »

هكذا نقلت الجرائد نص هذا الحديث . ولكن الأمير صرح بأنه حصل فى نقله خطأ .

ومع ذلك فان تصريحاته هذه أغضبت السلطة العسكرية عليه . وقد نقل عن الأمير أن أمرها كان على وشك الصدور لأخراجه من مصر وإبعاده عنها .

اللجنة المصرية بانكلترا — هذا ولقد تألفت فى انكلترا لجنة من المشتغلين بالسياسة من النواب وغيرهم سميت «باللجنة المصرية» . غايتها التوفيق بين مطالب مصر وحاجات الأنكليز فيها . فارسلت هذه اللجنة، عقب ماجرى من الحوادث ، إلى جريدة التيمس كتاباً تبين فيه رأيها فى الحالة المصرية قالت فيه :

« إن الحالة الراهنة فى مصر لا تبدو دالة على أى أمل فى تسوية المسئلة المصرية . وقد بلغ فى ربيع سنة ١٩٢١ حل المسئلة درجة قدمت عندها توصيات من الجانب الأنكليزى وأبدى الجانب المصرى عليها طائفة من التعديلات ثم تلا ذلك مقترحات انكليزية قوبلت من المصريين ، على اختلاف احزابهم، بالرفض الأجماعى . وانتقدتها ، مر الانتقاد ، السلطات الأنكليزية فى مصر وأغلب الصحف الأنكليزية . »

« وقد جرّت هذه المقترحات ضائقة فى مصر تلاها أمر عسكرى بأن يكفّ زغلول باشا عن الاشتغال بالأعمال السياسية . ثم أعقب ذلك القبض عليه . ولما كان زغلول باشا هو الرجل الوحيد الذى تطلع إليه جمهور الشعب المصرى طويلا فى زعامته . والذى تحولت إليه ، بعد العرض الأنكليزى الأخير ، جميع الأحزاب . فانه قد أعقب القبض عليه تلك القلاقل الراهنة التى لا يعلم إنسان ما ستفضى إليه . »

« إن غرضنا من كتابة هذا الخطاب هو حمل حكومتنا وصحافتنا على اتباع سياسة تضمن ، أكثر من السياسة الحاضرة ، تحقيق العلاقات الحسنة فى المستقبل بين بريطانيا ومصر ، وفى هذه الحالة يستحيل أن ينال كلا البلدين كل مايطلبه . بل إن أول خطوة فى سبيل الاتفاق ، كما تبين فى مثل المفاوضات المصرية ، أن يكون المفوّضون فى كلا الطرفين رجالا يشعرهم الاحتفاظ بتأييد أمتهم لهم . ولبلوغ ذلك يجب أن تعرف الدولة القوية قرار الأمة الضعيفة فى أى الرجال يمثلونها فتقبله . »

« إنه يخشى من خطر الثورة فى مصر فى الآونة الراهنة . ثورة يمكن بلا ريب قمعها . ولكنها ستؤثر تأثيراً جدّيا فى تجارتنا ومكانتنا . وسياسة حكومتنا فى الوقت الحاضر تزيد هذا الخطر . وهى سياسة اتبعت الغنية بعد الغنية مدة أربعين عاما . واتبعت كذلك مع زغلول باشا نفسه منذ ثلاث سنوات فقط . واستبقت مصر الآن تحت الحكم العرفى أكثر

من سبع سنين . وكان دائماً مصيرها الأخفاق . وهى لابد من أن تفسح طريقاً لمشورات أسمح . ونحن نحض على اتباع هذه المشورات السمحة عاجلا لا آجلا . ونحث على نقض السياسية التى اتبعت فى بضعة الأسابيع الماضية . »

« هارى بارنز . ولفرد بلنت . هـ . برايلز فورد . ز . كلينز . ا . جاردنر . س . سكت . ج . جوسن . ز . كينورزى . ج . لانسيرى و . اوركارد . ا . مودرودن . س . سبور . »

سياسة الأنكليز المقبلة فى مصر — ولما هدأت الاضطرابات فى مصر بعث اللورد أللنبى إلى وزير خارجية انكلترا فى ١٢ يناير بالبرقيتين الآتيتين التى تدل كل واحدة منهما على غرض خاص . فالأولى تدل على احتمال تأليف وزارة ممن وردت أسماؤهم فيها . والثانية ترمى إلى ما يراه فخامة اللورد فى أحوال مصر السياسية والعلاج الذى يقترحه لها .

أما البرقية الأولى فهذه صورتها :

« القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ . »

« هذه قائمة سترد إليها الأشارة فى تلغرافى التالى : »

« عبد الخالق ثروت باشا وزير سابق »

« اسماعيل صدقى باشا « « »

« ابراهيم فتحى باشا « « »

« جعفر والى باشا	وزير سابق »
« مصطفى فتحى باشا	النائب العمومى »
« مصطفى ماهر باشا	المدير السابق لديوان الأوقاف العمومية ونائب رئيس النقابة الزراعية العامة »
« محمد شكرى باشا	وكيل وزارة الحقانية السابق »
« واصف سميكه بك	مستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية »

أما الثانية فهذه هى صورتها .

« القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« أريد ، بموافقتكم ، أن أوجه إلى السلطان كتاباً ـ نصه وارد فى تلغرافى التالى (١) ـ وفى الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا . أعضاؤها مذكورة أسماؤهم فى تلغرافى السابق . وقد قدم لى ثروت باشا اسماءهم هذا المساء . ومنهم تتكون وزارة قوية تمثيلية . وليس ثم من شك فى أن ثروت قد نجح فى اكتساب أرشد العناصر فى مصر إلى صفه . وقد تعهد الساسة المذكورون أن يشتركوا فى الوزارة برياسة ثروت على أساس السياسة الواردة فى مشروع كتابى إلى السلطان . »

« والغرض من الفقرات الأربع الأولى فى مشروع كتابى إلى

---

(١) هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

عظمته هو إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذى قدمته إليه فى ديسمبر وفق تعليماتكم. وتتناول الفقرة الخامسة المواد التى أسىء فهمها أكثر من سواها فى مشروع المعاهدة «معاهدة كرزن». والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه. والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية حكومة جلالة الملك. والفقرتان التاليتان «١٠ و ١١» تتضمنان الموافقة على المبادىء التى يشتمل عليها برنامج ثروت. أما الأمور الأخرى الواردة فى مشروع المعاهدة والتى لا إشارة إليها فى برنامج ثروت فمتروكة — كما هو مذكور فى الفقرة الثالثة عشرة — لمناقشات تجرى فيما بعد. ولا ذكر لمسئلة تعويض الموظفين البريطانيين. ولكن آراء ثروت معقولة جداً فى هذا الموضوع الذى يمكن تناوله على حدة متى شاءت الحكومة المصرية ذلك.»

«والتحفظ (ا) يتناول مسئلة الجنود البريطانية فى مصر.»

«والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و ١١ و ١٤ من مشروع المعاهدة.»

والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ إلى ٢٦ من مشروع المعاهدة.»

«على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابى تتضمن، كما ستلاحظون، منحة فيما يتعلق بالحماية. وهذا أكثر مما ذهب اليه ثروت فى الأصل كما هو مذكور فى الفقرة الأولى من تلغرافى الثانى المؤرخ فى ١٢ ديسمبر.»

« وقد جاء فى الفقرة الأخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان (المذكرة الأيضاحية) أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عسى أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها . فها هى ذى الطريقة مبينة فى المشروع المعروض الآن (أنظر الفقره ١٣ من تلغرافى التالى)(١)

« كانت الاضطرابات ، التى وقعت على أثر إبعاد زغلول ، أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقعه . ولم يعدّه (الابعاد) كثير من المصريين بحق عملا استبداديا من أعمال القمع . بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لأيجاد العلاقات الودية بين البلدين . وهى علاقات تنشدها ، على التحقيق ، حكومة جلالة الملك . ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تحقق إلى الآن . ولذلك عدّوا هذه الابعادات ضرورية ومرغوبة ! وإنى مقتنع بأن هذا الوعد بالغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية فى مصر التى سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معونتها فى أوقات كان من أشقّ الأمور عليها أن تفعل ذلك . وبهذه الطريقة أيضاً نخفف من عداوة العناصر المناصبة . »

« ويخيل إلىّ أنه من المحقق أيضاً أن اللحظة الحاضرة أنسب الأوقات لهذه المنحة . ولسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جوّ الانتظار الهادىء الموجود الآن الا إذا قدمنا حجة صادعة على اتخاذنا موقف المسالمة . ولئن

---

(١) البرقية الذى بعث بها تشمل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية . وليس ذلك كل ما هنالك . بل أكون حقيقا أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التى تنكفىء راجعة إلى حالة تتناوبها فيها الفتن وضروب القمع التى تضير كلا من مصر وبريطانيا العظمى والتى شهدت منها الكفاية . ولا بد أن ينتهى الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لايكون حكمها إلا بالقوة وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك . »

« ولقد ألفنا أن ننتظر من العالم أن يعجب بعملنا فى مصر . ولا يدور بخلدى ما هو أبعث على الأسف من هذا الختام . وقد عرضت اقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأقربين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام . ومع عدلى الذى كانت معونته نزيهة قيمة . ويؤيدنى التأييد الوطيد التام ، مستشارى الذين لا خلاف بينى وبينهم فى دقيقة ما . لذلك لا يسعنى إلا الالحاح فى حضكم على أن تحملوا حكومة جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون تحوير . »

« وأكون مديناً بالشكر لكم إذا أجبتم تلغرافياً . »

مذكرة عبد الحميد سعيد بك إلى مجلس النواب والشيوخ الايطاليين — ولم ينفرد الوفد المصرى والهيئات التى كانت ظاهرة وقتئذ بالاهتمام بالمسئلة

المصرية . بل كانت عيون جميع المصريين، فى مصر وفى الخارج، مفتحة لكل حركة أو سكنة تمس البلاد .

كنا ألمعنا فيما سبق إلى مخابرات كانت دائرة بين حكومة لندره وحكومة رومة ترمى إلى اعتراف الأخيرة بالحماية الأنكليزية على مصر فى نظير مساعدة الأولى لها لنوال ميزة أو منحة سياسية من الميزات أو المنحات التى تصبو إلى نوالها .

وكانت جرت مناقشة فى مجلس الشيوخ الأيطالى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ فى هذا الموضوع صرح فيها المركيز دللاتوريتا وزير الخارجية هناك بأن الحكومة الايطالية أصدرت التعليمات إلى سفيرها فى لندره لأتمام المفاوضات .

فلما رأى عبد الحميد سعيد بك ، الذى كان مقيما بايطاليا إذ ذاك ، أن الحكومة الأيطالية توشك أن تعترف بالحماية التى يعدّها باطلة على بلاده، بل رآها سائرة فعلا فى الطريق المؤدى إلى هذه الغاية ، قدم مذكرة إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى رومه فى أوائل شهر يناير يوضح فيها الظروف التى أعلنت فيها تلك الحماية ويبين عدم شرعيتها ويدعو فيها المجلسين إلى التمسك بعدم الاعتراف بها إحقاقاً للحق .

وهذه هى صورة المذكرة نثبتها هنا إتماماً للفائدة :

« أيها السادة »

« فى جلسة مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى ١٢ ديسمبر الماضى أجاب المركيز دللاتوريتا وزير الخارجية على سؤال القاه عليه الشيخ موسكا عن الاتفاق المبرم مع الأنكليز ، وفيه يسلم الأنكليز منطقة جربا للطليان مقابل اعتراف إيطاليا بمركز إنكلترا الممتاز فى القطر المصرى ، بان الحكومة الطليانية أصدرت التعليمات الى سفيرها فى لندره لأتمام المفاوضات ، ومن جهة أخرى قال الفيلد مارشال اللنبى ، المندوب السامى ، فى مذكرته الأيضاحية عن فشل المفاوضات الأنكليزية والمصرية ، إن حكومة جلالة الملك تواصل المكالمة مع الدول لتتوصل الى إلغاء الامتيازات فى مصر . فالحزب الوطنى المصرى ، الذى يجمع حوله الأربعة عشر مليوناً من المصريين ، يرى من الواجب عليه أن يطلب من اللجنة ، التى تألفت بناء على طلب حكومة لندره ، رفض ماتطلبه إنكلترا من إيطاليا للأسباب التى يبسطها لها . »

« فى الملحق بهذه المذكرة مشروع الاتفاق الذى عرضه اللورد كرزن على عدلى باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى فرفضه . ولا حاجه بنا أن نزيد على ما قلناه بشأن هذا المشروع مراراً . فاذا طالعت اللجنة هذا المشروع حكمت بأنه لا يليق بأمة ، جديرة بأن يطلق عليها هذا الأسم ، بان تنزل من مقامها الى قبوله . فمصر قد لقيت بانكلترا مالقيت إيطاليا قبل اليوم بالنمسا . »

« وقد أقسمت مصر بان تستقل أو تموت . وسيشهد التاريخ أن المصريين ظلوا أمناء على قسمهم . وهذا رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع اللورد كرزن . وإن كان معتدل اللهجة إلا أنه الصدى الصحيح لأرادة الأمة . وإن فى رفض الحكومة الشرعية المصرية لمشروع اللورد كرزن معنى آخر وهو تنبيه جميع الأمم والشعوب بألا تعترف بأى حق من الحقوق لانكلترا فى مصر . وكل دولة تعترف لأنكلترا بأى حق تخالف بذلك عدالة القانون الدولى وتخترق حرمة المبدأ الذى دافعت عنه إيطاليا وأيده كتابها ورجال الفكر منها بل دماء شهدائها . »

« ولا شك عندنا بأن البرلمان الأيطالى سيكون الترجمان الصادق الأمين عن تعاليم الحرية التى اتبعها دائماً فى المسئلة المصرية منذ أربعين سنة مضت . ولقد رفض هذا البرلمان المصادقة على معاهدة سن جرمان حتى لا يشارك إنكلترا فى التسليم لها بوضع يدها على مصر . »

« وتتلخص المذكرة الأيضاحية التى قدمها المارشال أللنبى إلى عظمة السلطان فى «أن مصر تؤلف جزءاً جوهرياً من مواصلات الأمبرطورية . لهذا كان يهم إنكلترا نجاح مصر وحريتها . ومن مصلحة مصر أن تتعاون مع إنكلترا . ومعاونة مصر وإنكلترا بدأت يوم كانت مصر فى الفوضى فأنقذت انكلترا مصر . وفى الأربعين سنة من التعاون بينهما نجحت مصر وعاشت حرة . فاذا انسحبت إنكلترا من مصر وقعت هذه فى الفوضى

والاضطراب فتتدخل بشئون مصر دولة أخرى . وانكلترا لاتسلم بأن يكون لدولة أخرى نفوذ فى مصر . فنحن إذن باقون فى مصر لمصلحة مصر . والمتطرفون الذين لايسلمون بحق إنكلترا فى أن تبقى فى مصر لهم قوم متعصبون مخربون نقف فى وجههم بكل حزم » . هذه خلاصة أقواله . »

« أما نحن فننكر على إنكلترا أنها أنقذت مصر من الخراب وأنها كانت سبب نموّ مصر الحالى . فوطننا مدين بنهضته لأبنائه ولخصوبة تربته وإلى مدنية شعبه القديمة وإلى معاونة النوابغ الأوروبيين الذين استخدمناهم نحن . وإلى التقدم الاقتصادى فى العالم كله . »

« أما إنكلترا فانها طمعت بمصر قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها . ووقع فى مصر حادث عاونت إنكلترا على وقوعه فمكنها من أن تغرس قدميها فيها . فربحت هى من مصر ولم تربح مصر منها . وقد عاونت مصر بكل مواردها على أن ينال الحلفاء النصر وتحملت نصيبها من الأعباء . »

« أما المتطرفون الذين يعنيهم المارشال أللنبى فهم جميع المصريين . لأن المصريين جميعاً يطلبون الحرية والاستقلال . وأما القول بأنا متعصبون ومخربون فهو يشبه قول النمساويين عن الطليان عند ما كان هؤلاء يطلبون حرية وطنهم . ومن القول العبث فى المذكرة الأيضاحية عزم إنكلترا على أن تقصى من مصر نفوذ أية دولة أخرى حتى تحتكر الثروة المصرية

كلها . مع أن منافع إيطاليا متفقة مع منافع مصر . ونحن لانريد إلا أن تكون لنا الصلات الودية مع جميع الأمم لاسيما إيطاليا . ونحن ننكر مذهب الاستعمار الأنكليزى الذى يريد أن يحرم قضيتنا كل مساعدة خارجية . »

« ولا حاجة بنا إلى كثرة الكلام لنبين للجنة الأيطالية مصلحة إيطاليا فى أن لاتقفل شرق البحر الأبيض المتوسط فى وجه تقدمها . فان الرأى العام الأيطالى متفق مع رأينا فى هذا الموضوع كل الاتفاق المستند إلى العواطف والمصالح المتبادلة . وهذا ما يعد أكبر حجة فى جانبنا . »

«ومركز إيطاليا فى مصر قد تقدم مع التاريخ . فلا تستطيع إنكلترا أن تحرم إيطاليا مركزها المكتسب فى البحر المتوسط دون رضاها . فنحن نطلب من اللجنة ألا تلغى الاتفاقات المبرمة فيكون إلغاؤها فى مصلحة إنكلترا . فليس من المصلحة أن تعترف لأنكلترا بمركز خاص فى مصر . »

« وهذه الاتفاقات هى (١) الامتيازات الممثلة بالمحاكم المختلطة (٢) والمعاهدات الدولية بشأن صندوق الدين (٣) اتفاق قناة السويس . »

« وهذه الاتفاقات تصون مصالح إيطاليا فى مصر وفى شرق البحر المتوسط . »

وبعد أن بسط الكلام فى هذه الاتفاقات بسطاً مستفيضاً ختم كلامه بقوله :

« وخلاصة القول إن المسئلة المعروضة على اللجنة للبحث تتلخص فى أن انكلترا دخلت مصر دون أقل صفة شرعية فى سنة ١٨٨٢ . وفى سنة ١٩١٤ أعلنت حمايتها على تلك البلاد . وقد صرفت حتى الآن سنتين فى حمل المصريين على الاعتراف لها بالامتياز الخاص فى مصر . ولكن الأمة المصرية التى قاومت الاحتلال لم تعترف بالحماية بل أنكرت على إنكلترا كل حق وكل امتياز . فلجأت انكلترا إلى دول أخرى منها إيطاليا للاعتراف بحمايتها ضد من تحميهم . . فهل الاعتراف بهذه الحماية لا يضر كل الضرر بالمصالح الايطالية ؟ »

على أن الحركة الوطنية فى مصر لم تكن لتخبو نيرانها . ولم تهدأ للمنفوس فيها قائمة بل كان الكل يدعو إلى المقاطعة العامة وإلى عدم التعاون مع الأخصام . وبالأخص إلى عدم تأليف وزارة تتعاون معهم إلا إذا سحبت الوثائق المهينة وألغيت الحماية وما يتبعها من أحكام عسكرية وسواها وأعيد المنفيون وأفرج عن المعتقلين السياسيين . وما إلى ذلك من آثار تقييد الحريات .

من ذلك أن الجمعية العمومية للأطباء المصريين اجتمعت فى يوم ١٨ يناير للنظر فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك وقررت ما يأتى :

« اجتمعت الجمعية العمومية للأطباء المصريين يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٢ للنظر فى الأحوال الحاضرة وقررت ما يأتى بالأجماع : »

« أولا — تأليف لجنة سياسية للأطباء من حضرات : »

« الدكاترة نجيب اسكندر ، محمود ماهر بك ، محجوب ثابت بك ، عبدالحليم الالفى بك ، ابراهيم الشوربجى بك ، والدكتور محمد عبد الحى . »

« وتكون مهمة هذه اللجنة تتبع التطورات السياسية وإعطاؤها العناية اللائقة بها ودعوة الجمعية العمومية كلما استدعى الحال . »

« ثانياً — أن تأخذ المقاطعة شكلا جدّياً . وانتخبت لجنة للقيام بذلك من حضرات : »

« الدكتور احمد بك عيسى ، والدكتور محمد عبد الحى ، الدكتور زكي خالد ، الدكتور اندراوس عريان . والاجزاجية محمود طلعت افندى صاحب أجزاخانة النيل ، يوسف أبوزيد افندى صاحب أجزاخانة الغورى ليقدموا تقريرهم فى بحر أسبوعين . »

« ثالثاً — تأليف لجنة من حضرات : »

« الدكتور ابراهيم الشوربجى بك ، الدكتور سعد بك الخادم ، الدكتور عبد الحليم بك الالفى ، الدكتور محمود بك ماهر ، الدكتور حسين همت ، الدكتور ابراهيم المنياوى بك . لمقابلة المرشحين للمناصب الوزارية وإفهامهم حقيقة مايجول بخاطر الأطباء من أنهم يرفضون ، ليس فقط تأليف الوزارة ، بل مطلق التفكير فيها لأن ذلك من شأنه معاونة فعلية للانكليز على إشباع نهمهم وبسط سيادتهم وتحقيق أغراضهم بواسطة نفر منا . وذلك

الرفض حتى تلغى الأحكام العرفية والمشروعات البريطانية القاضية على السيادة الأهلية . وحتى عودة معالى سعد باشا زغلول وكيل الأمة وجميع المنفيين السياسيين. فتصان بذلك كرامة الأمة المصرية وحياتها ويعطل الاسترسال فى تحدّى أبسط مبادىء الحرية الشخصية . وليعلم الوزراء أن خروجهم على الأجماع لا يبرره عدم اتصالهم بالرأى العام الذى يهربون من مواجهته . »

« وقد ذهب الوفد فعلا أمس (الجمعة صباحا) لمقابلة ثروت باشا فقيل بأنه خرج حالا . »

« رابعاً — رأى الأطباء أن حالة البلد مما يسيل العبرات ويقطع نياط القلوب . وأن السحاب الذى يظلنا ليس من السحب الهامية بل من السحب القاتمة المظلمة . »

« أمام ذلك رأت الجمعية العمومية أن تعلن الحداد وأن يكون حدادها إلى أمد بعيد وأن تبشر بين الناس باعتزال المسارح والافراح . »

واجتمع زهاء الثمانمائة سيدة وفى مقدمتهن السيدة حرم الرئيس سعد زغلول باشا وبعض الوفود اللواتى حضرن خصيصاً من البلاد على أثر الدعوة التى وجهتها لجنة الوفد المركزية للسيدات . فافتتحت الحفلة السيدة الجليلة رئيسة اللجنة بكلمة جميلة رحبت فيها بالحاضرات وحثتهن على :

« (١) مقاطعة التجارة الأنكليزية وستنشر قريباً طريقة لأحكام المقاطعة . »

« (٢) سحب جميع الودائع وإيداعها فى المصارف الوطنية . »

« (٣) توسيع وتشجيع مصارفنا بزيادة رأس مالها وشراء أسهمها (بنك مصر مثلا) . »

« (٤) تشكيل لجان من السيدات فى كل البلاد تحث الطبقات على المقاطعة وسحب الأموال . »

وبعد أن ألقى بعض الآنس والسيدات خطابات فى الموضوع وأنشدت بنات مشغل جميه المرأة الجديدة نشيداً وطنيا . ختمت الحفلة بالميثاق الآتى وقد رددته الحاضرات جميعاً :

« نقسم بالله المنتقم الجبار . وجميع رسله الأخيار . وأرواح شهدائنا الأطهار . وعزائم أبطالنا الأبرار . أن نقاطع الأنكليز المعتدين ونحرم على أنفسنا وعشيرتنا الأقربين كل ماصنع بأيدى هؤلاء الغاصبين . اللهم حرام علينا متاجرهم . اللهم حرام علينا مصانعهم . اللهم حرام علينا مايتصل بهم وينسب اليهم . اللهم نشهدك على ذلك معتزين . ونقسم بك مصممين . ولعنة الله على الناكثين الخائنين . اللهم نتضرع اليك خاشعين . ونبتهل بجاهك متوسلين . أن ترد علينا سعدنا الأمين . وتكتب السلامة والعافية له ولأصحابه المخلصين . وتهيىء لكنانتك النصر المبين . وتخذل أعداءها الخائنين . وصلى الله على سيدنا محمد وجميع النبيين وآله وصحبه أجمعين . »

ثم انصرفن بعد أن أمضين احتجاجا لارساله للحكومة الانكليزية

ومعتمدى الدول والجرائد المهمة وهذه صورة الاحتجاج .

« فى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ اجتمعت السيدات المصريات بجلسة فوق العادة وقررن ما يأتى : »

« أولا — إعلان أيمانهم القوى فى مستقبل بلادهن . »

« ثانياً — تقديم أسمى عبارات الاحترام إلى زعيم الأمة وإهداء تحياتهن إلى رفاقه فى المنفى . »

« ثالثاً — المعارضة بكل ما لديهن من قوة لفكرة تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة . »

« رابعاً — مشاركة الأمة فى عدم تشكيل أى وزارة قبل تحقيق الشروط الآتية . »

« (١) سحب مشروع كرزن ومذكرة اللورد اللنبى . »

« (٢) عودة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وزملائه من منفاهم وإعادة حريتهم اليهم . »

« (٣) إلغاء الأحكام العرفية وجميع الأحكام المترتبة عليها . »

« (٤) إلغاء الحماية الباطلة التى أعلنت على مصر سنة ١٩١٤ وصادقت عليها الدول . »

« خامساً — تسجيل العار على أى مصرى يتقدم بأى بيان سياسى لتشكيل وزارة قبل تحقيق جميع الشروط السالفة . »

« سادساً — إبداء أسفهن الشديد لأن البنوك الأجنبية لم تحتج بلهجة الحزم على المساس بحق سر المهنة . »

« سابعاً — إبداء أسفهن الشديد لعدم ارتفاع صوت ممثلى الشعوب ، التى انتصرت لقضية العدل وقاتلت فى سبيل حق تقرير مصير الشعوب ، بالاحتجاج على أعمال العسف والقهر التى حلت بنا . »

« ثامناً — إعلان المقاطعة العامة لكل ما هو إنكليزى من بضائع وأشخاص سواء كانوا تجاراً أو موظفين أو أطباء أو صيدليين الخ . وعدم معاملتهم قطعيا . »

« تاسعاً — يقسمن أنه إذا لم يتدخل الشعب الأنكليزى لتقويم خطة حكومته نحو مصر ، وحملها على حل قضيتنا حلا يتفق مع الوعود التى قطعتها على نفسها وتنطبق على الشرف والعدل ، يبذرن فى قلوب ابنائهن بذور البغض الشديد ضد الغاصب . ذلك البغض الذى تتوارثه الأجيال المقبلة جيلا بعد جيل . »

قرار الوفد المصرى فى المقاومة السلبية واعتقال الموقعين عليه — وفى يوم ٢٣ يناير نشر فى الجرائد قرار موقع عليه من بعض أعضاء الوفد بتنظيم المقاومة السلبية تنظيما محكما لو نفذ لأصاب المصالح التجارية الانكليزية فى مصر وغير التجارية فيها باضرار بالغة . وهذا هو نص القرار :

« غضب الشعب المصرى بعد أن مد يد الصداقة للشعب الأنجليزى

الحر فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كرزن ومذكرته الأيضاحية . ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الأنكليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين. ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حىّ شاعر بكرامته محب للسلام. والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة . »

« والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية : الأولى عدم المعاونة والثانية المقاطعة . »

« عدم المعاونة »

« ١ — فى معاملات الأفراد »

« يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الأنكليز . وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئاً جديداً وفكرة صائبة . والغرض أن يشعر الأنكليز بعزلتهم عن جميع عناصر الامة . »

« وليس لعامل أن يخدم إنكليزياً ولا لمصرى أن يستخدم انكليزياً أو يوكله عنه أو يساعده . وليس لمصرى أن يستشير طبيباً انكليزياً . على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الأنكليز إذا طلب منهم ذلك . كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك

فى الأعمال الأنسانية والخيرية ولو كانت انكليزية . »

« ٢ — فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم »

« من أجلى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة . وبذلك يتحمل الأنكليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة . وإن سياسة القوة لا تدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى . هذا مركزه فى وسط العالم المتمدن . ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة ان يخرج على هذا الأجماع . لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم أنها إدارية . »

« وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها . وأن ليس لأنسان ، كائناً من كان ، أن يطالبهم بمعاونته فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة . لأن المبادىء العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بان الموظفين ليسوا إلا مندوبين لأرادة الأمة . »

« وواجب الأهالى أن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين . »

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انكليز بطريق التحكيم . وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصاً على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام . »

« المقاطعة »

« ١ — مقاطعة البنوك الأنكليزية »

« على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الانكليزية . »

« وإذا أودعوها فى بنك مصر فليكن إيداع المبالغ لمدد معينة بقدر الأمكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة. كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية . »

« ٢ — مقاطعة السفن »

« على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج أن لا يشحن بضائعه على سفن انكليزية . وليس لمصرى أن يسافر على مركب انكليزى. وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الانكليزية وادخال بضائعها إلى الجمارك وتمويئها بالفحم . »

« ٣ — مقاطعة شركات التأمين الانكليزية »

« على كل مصرى أن لايعامل هذه الشركات معاملة جديدة . ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الأتلاف ، لا يجوز لمصرى تجديدها إلا فى شركات غير انكليزية . »

« ٤ — مقاطعة التجارة »

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها وتشجيع الاقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان . ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروت البلاد العامة . أما التاجر الأنكليزى فيجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك مقاطعة كل تجارة من أصل انكليزى . ومستوردة بمعرفة وسطاء إنكليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصرياً . ولكن لأجل عدم الأضرار بالتجار المصريين ، ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل إنكليزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع ، يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الأنكليزية . وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها . وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها . »

« إنما يجب على التجار المصريين أن يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس إنكليزى . »

« وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الأنكليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الأنكليزية على هذه الصورة . حتى إذا خالف

التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة . وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم . وستؤلف لجنة لأرشاد التجار عن المصادر غير الأنكليزية التى يمكن أن يستوردوا منها مايازمهم من البضائع . وستكون مهمة اللجنة أولا : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحل وجودها . ثانياً : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج « غير الأنكليزية » وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها . ثالثا : تعضيد الشبان المصريين على التمرن ، داخل القطر وخارجه ، على أعمال الوسطاء المصدرين منهم والموردين . »

« نشر الدعوة »

« يجب أن ينشر هذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات . »

« ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات . فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثراً فى هذا الوقت الخطير إنقاذاً للوطن . »

« ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الأسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات . وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجاناً فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها

حسب مقتضيات الأحوال . وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والأرشاد . وكلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية . »

« أيها المصريون ـ إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم . فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجهكم . وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر . وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ودينا يملك عليكم مشاعركم . اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته . منظم فى خطواته . ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة . وتضحيات متوالية . وحرام أن تمس أجسادكم صناعة إنكليزية بعد اليوم . وحرام أن تمتد يدكم لمعاونة إنكليزى . واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استخدام سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم . وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين إجماعكم . واعترافه بحقوقكم . ورغبته فى مودتكم . وتقديره لسمو أغراضكم . »

« أيها المصريون ـ اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه . »

« حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . »

لم تطق السلطة البريطانية صبرا على هذا القرار وخشيت أن يعمّ

نشره البلاد فيلحق ، من جرائه بالمصالح البريطانية ، ضرر بليغ . فبادرت باصدار أمرها بمصادرة أعداد الجرائد التى نشرته بعد ظهر ذلك اليوم ومنع تداولها بين الناس. وهى جرائد المقطم والأخبار والمحروسة والنظام فى القاهرة وجريدة الأمة فى الاسكندرية التى نشرته فى ملحق خاص . وفى الصباح صدر الأمر بتعطيل تلك الجرائد الخمس إلى أجل غير مسمى .

وفى ذات الوقت صدر الأمر إلى البوليس باعتقال الأعضاء الذين وقعوا البيان. فذهبت السيارات إلى منازلهم وأبلغهم الضباط الاوامر الصادرة باعتقالهم . فلبوا الأمر من فورهم وركبوا السيارات إلى ثكنة قصر النيل. إلا جورج خياط بك لوجوده فى أسيوط وعلوى الجزار بك لوجوده بشبين . وقد وصل الأخير تواً إلى القاهرة وقدم نفسه إلى البوليس فاعتقله وضمه إلى إخوانه .

أما الأستاذ ويصا أفندى واصف فكان ، وقت تنفيذ الأمر ، فى محكمة مصر المختلطة يترافع فى قضية مدنية . فدخل أحد الضباط المصريين وأراد اعتقاله من قاعة الجلسة . فحصل هرج فانصرف . ثم حضر مأمور القسم وأخذ يبحث عن الأستاذ لاعتقاله فاستدعاه رئيس الجلسة وبعد استجوابه قال له ما معناه : « إننى وحدى ، بصفتى رئيس الجلسة ورئيس المحكمة ، الذى أحافظ على النظام داخل الجلسة وداخل سراى المحكمة كلها . ولا أسمح بالقبض على أحد المحامين وهو يقوم بواجب الدفاع فى الجلسة .

ولا أرضى بذلك إذا كان المحامى داخل سراى المحكمة على العموم . وإنى أؤكد لك أن الأستاذ ويصا واصف سيضع نفسه تحت تصرف السلطة بعد أن يفرغ من تأدية واجبه . » فانسحب المأمور على الأثر إلى خارج المحكمة . واستمر الأستاذ ويصا أفندى واصف فى دفاعه حتى أتمه . فأوقفت الجلسة . ومن ثم خرج الأستاذ يحوطه رئيس المحكمة وأعضاء الجلسة وكاتبها ووكيل النيابة كما كان يحوطه أعضاء مجلس النقابة من زملائه المحامين الذين هتفوا له إعرابا عن عطفهم الكثير .

واجتمع المحامون الأهليون فى يوم ٢٣ يناير وعقدوا جلسة فوق العادة وأصدروا القرار الآتى :

« المحامون المجتمعون اليوم (الثلاثاء ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢) بدار النقابة يشهدون العالم على أنهم ، كسائر طبقات الشعب المصرى ، قد وطدوا العزم على مواصلة جهودهم فى سبيل استقلال بلادهم . وأن وسائل الشدة ، التى تستعملها السلطة الغاشمة ضد ممثلى إرادة الأمة ، لن تزيدهم إلا تمسكا بحقهم وإقبالا على التضحية فى سبيل حريتهم . »

« لقد نفوا سعدا وبعض صحبه بغية القضاء على حركتنا الوطنية فلم يفلحوا . وقد قبضوا اليوم على أعضاء الوفد ومن بينهم نقيبنا المحترم بسبب بيانهم الخاص بالمقاطعة وعدم المعاونة مع الأنكليز مسترسلين بذلك فى تيار عسفهم . ولكن سيجدون فى الغد خلفاء لمن اعتقلوا يسيرون

على المنهج مستنيرين بهدى أسلافهم . »

« لقد عطلوا خمس جرائد جملة واحدة . ووصلت الشدة فى المعاملة إلى حد أنهم أرادوا أن يقبضوا على الأستاذ ويصا واصف وهو يترافع أمام المحكمة المختلطة . ولم يمنعهم سوى تدخل المحكمة واعتراضها . مما كان سبباً فى احتجاج هيئة المحكمة وجميع حضرات المحامين الذين قرروا الأضراب . »

« لهذا »

« قرر المحامون »

« أولا ـ الأضراب عن العمل سبعة أيام تبتدىء من الغد (الأربعاء) احتجاجا على توالى تلك التصرفات . »

« ثانياً ـ إعلان مشاركتهم حضرات زملائهم المحامين أمام المحاكم المختلطة وهيئة المحكمة المختلطة فى عاطفة الغضب التى استولت عليهم على أثر الأهانة التى لحقت القضاء والمحاماة بمحاولة السلطة القبض على الأستاذ ويصا واصف عضو الوفد المصرى ورئيس مجلس نقابة المحامين الأهلية بالقاهرة . »

« ثالثاً ـ تبليغ هذا القرار للمحاكم والجرائد العربية والأفرنكية ونقابات المحامين بالبلاد الأجنبية . »

« وكيل نقابة المحامين »

« محمد أبو شادى »

ولقد خيل للانكليز والأجانب أن هذه الضربة الأخيرة ستكون داعيا لانفراط عقد هيئة الوفد . فلن تقوم له بعد ذلك قائمة . ولكن النفوس الأبية والقلوب الكبيرة أبت إلا أن تكذب هذا الحدس بأن تتناول علم الجهاد الوطنى بعد أن كاد يسقط باعتقال من كانوا خصصوا أنفسهم لرفعه والمحافظة عليه . نفر ممن كانوا فى صفوف هذا الدفاع معرضين أنفسهم لما يبدو للقوة أن تتخذه معهم من أعمال العنف إسوة باخوانهم السابقين . فأصدروا فى يوم ٢٣ البيان التالى للناس :

« إلى الأمام أيها المصريون ! هذا صوت سعد وأصحابه ينادیكم فبرّوا بقسمكم وانصروا وطنكم . واحترموا وفاءكم . ومجدوا شهداءكم . »

« ألا إن أكرمكم عند الله أثبتكم فى مواقف الصبر . وأعزكم على الوطن أسبقكم إلى التضحية غير عاد ولا باغ . »

« أيها المصريون ! »

« إن الاستقلال آت لاريب فيه . وكأننا ننظر إلى آخر جندى إنكليزى يلقى آخر نظرة على هذا الوطن المقدس فى يوم ينتصر فيه حقكم على باطل غيركم . إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً . »

« أيها المصريون ! لقد قطعنا على أنفسنا عهداً أمام وطننا المعذب أن نقتفى أثر رئيسنا الجليل وأصحابه النبلاء . وأن لانحيد قيد شعرة عن برنامج الأمة الذى رسمته لنفسها . وقام الوفد المصرى لتنفيذه بكل

أمانة وإخلاص . وإذا كان الأنكليز يظنون أنهم ، باعتقالهم رئيس الوفد وزملائه بالأمس واعتقال الباقين منهم اليوم ، يخضعونكم لأرادتهم فهم واهمون . لأن ذلك مما يشدد عزائمكم ويزيدكم استماتة فى الدفاع عن قضيتكم المقدّسة بالطرق المشروعة . »

« وها نحن الآن ، بوحى من رئيسنا الجليل وتأييد من أعضاء الوفد الذين كانوا آخر ضحية للسياسة الأنكليزية ، نسارع إلى علم جهادنا المقدّس بقلوب ملئها الأيمان بعدالة قضيتنا ونفوس تستعذب الألم فى سبيل رفعة الوطن المقدس . »

« إننا نشهد العالم المتمدين على ما أنزله الأنكليز من المظالم الفادحة بالشعب المصرى الذى لا ذنب له إلا المطالبة بحقوقه فى حدود القانون ورفضه كل شكل من أشكال الحكم الأجنبى بشهم وإباء . ونحتج ، بكل ما فينا من قوة ، على اعتقال باقى أعضاء الوفد المصرى اليوم ومصادرة حرية الصحف . »

« أيها المصريون ! إن فى ميدان الضحايا متسعاً للجميع ! فلتحى مصر . وليحى سعد . وليحى الاستقلال التام . »

« عن الوفد المصرى »

« المصرى السعدى عضو الجمعية التشريعية . حسين القصبى . مصطفى القاياتى . سلامة ميخائيل . فخرى عبد النور . محمد نجيب الغرابلى . »

وأصدرت جمعية مصر المستقلة البلاغ التالى عقب القبض على أعضاء الوفد واعتقالهم :

« تعلن جمعية مصر المستقلة أنها تحتج ، بكل قوة ، على ما أتته السلطة العسكرية من اعتقال أعضاء الوفد المصرى وإقفال الصحف بسلطة الحكم العرفى لما فى ذلك من مناقضة لمبادىء العدل والحرية . ومن إهانة مصر فى كرامتها لا لشىء إلا أنها تصرّ على المضىّ فى جهادها المشروع والمطالبة باستقلالها الذى لا ينكره عليها أحد حتى الانكليز أنفسهم . وجمعية مصر المستقلة تؤكد أن سياسة القهر والعنف لن تفل من عزيمة الأمة ولن تغير من خطتها . وأن هذه السياسة ، مهما أبعدت من رجالنا العاملين وعقدت من ألسنتنا ، فستجد دائما من أبناء مصر المخلصين من يؤدون للأمة حقها ويدافعون عن كرامتها بكل ما يتاح لهم من طرق الدفاع فى حدود النظام والقانون . وما دامت هذه خطة مصر وسبيلها فلا بد لهذه السياسة العنيفة من فشل قريب . »

« والجمعية تثق ، الثقة كلها ، بأن الأمة المصرية الكريمة ستلقى هذه الخطوب ، كما لقيت غيرها ، بما هى أهل له من الصبر والكرامة . وستحسن الاستفادة منها فلا تزيدها المحن إلا استمساكا بحقها واعتصاما به »

« رئيس الجمعية »

« حسن عبد الرازق »

وقد رفعت هذه الجمعية قرارها هذا إلى عظمة السلطان وأبلغته إلى فخامة اللورد أللنبى وإلى الصحف الأوروبية .

وبادر البوليس والسلطة العسكرية باتخاذ الاحتياط اللازم للمحافظة على النظام ومنع التجمهر وتأليف المظاهرات . ولكن ذلك لم يمنع بعض المدارس العالية والثانوية من العودة إلى الأضراب عن العمل احتجاجا على اعتقال أعضاء الوفد .

هذا ولقد صدرت الأوامر إلى الصحف المحلية بعدم نشر احتجاجات على ما حدث ضد أعضاء الوفد سواء أكانت من الأفراد أم الجماعات أم الهيئات .

ولكن هذا لم يمنع الجرائد من نشر آراء الصحف الأجنبية فى الحالة المصرية . وقد أبدت تلك الصحف اهتماما عظيما بالأنباء الأخيرة الواردة إلى لندن من القطر .

فقد نشرت جريدة « المورنن بوست » برقية واردة لها من القاهرة بعنوان « ضربة زغلولية ـ محاولة اتباع سياسة غاندى فى مصر ـ التدابير الشديدة » . جاء فيها :

« إن الحالة التى كانت ساكنة إلى درجة الجمود تغيرت أمس مساء وتطورت بشكل مؤثر هذا الصباح . »

« كان الوفد ، بعد إعادة تشكيله ، أسرة غير سعيدة . لأن الزغلوليين

والعدليين ليسوا على اتفاق فى مراميهم . وقد شعروا أمس بأن شيئا ما يوشك أن يحدث . لأن الأعضاء العدليين كانوا متمنعين . ووقع مساء حادث مؤثر : فان ثمانية من زعماء الزغلوليين الباقين بعثوا بمشروع مفصل بعدم المعاونة وبالمقاطعة إلى الصحف المصرية . وقد صرح ذلك البيان بأن المصريين مدفوعون إلى مقابلة المثل بالمثل قانوناً بسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالبهم . »

(وبعد أن اقتطف المكاتب نبذاً طويلة من ذلك البيان قال) :

« إنه تبين فى الحال أنه لو ترك هذا البيان حتى يعم توزيعه ونشره لكانت النتيجة عرقلة المساعى التى تبذل الآن بقصد جلاء الحالة . وقد أصدرت السلطات أمرها بمصادرة الصحف التى نشرت البيان وأمرت بتعطيلها إلى أجل غير مسمى . وأخيراً أمرت بالقاء القبض على الموقعين عليه . »

« وقد ارتبك المصريون لسرعة سير الحوادث فكانت النتيجة أن رد الفعل بقى مقتصراً ، إلى الآن ، على إقامة مظاهرات غير هامة بالقاهرة هذا الصباح . ولكن المحامين المصريين فى المحكمة المختلطة أضربوا عن العمل ثلاثة أيام احتجاجاً على القبض على رئيس نقابة المحامين الوطنيين . ويحتمل أن تصل الأمور بسرعة إلى أقصى درجاتها مرة أخرى كما حدث قبل عيد الميلاد . وقد صرح الأطباء المصريون بعزمهم على مقاطعة الصيدليات المحلية إلا إذا تعهدت بعدم توريد الأدوية البريطانية . وجورج

خياط بك هو الوحيد ، من بين الموقعين على البيان ، الذى لم يقبض عليه إلى الآن . وقد استولى القلق على الطلبة والمحامين . وفيما عدا ذلك فالحالة عادية . »

قال المكاتب : « وستجتمع نقابة المحامين الأهلية هذه الليلة وربما قررت الأضراب . »

وأرسل مكاتب التيمس بالقاهرة لجريدته يقول : « إن بيان الوفد أكثر خطورة مما كان يلوح أولا . فهو ، فضلا عن رسمه مشروع مقاطعة البضائع الأنكليزية ، يدعو إلى عدم المعاونة بعبارات تحرض موظفى الحكومة على عدم الطاعة لرؤسائهم وعلى الأضراب . وهو يدعو إلى التدخل ، عن عمد ، فى النظام العام بجميع أنحاء البلاد بما فى ذلك الموانىء . »

« وبناء على هذه الظروف قبضت السلطة العسكرية على الموقعين على هذا البيان وعطلت الصحف التى نشرته . »

ثم قال المكاتب : « إن حمد الباسل باشا زعيم عربى . وزعم بعضهم أن أخاه كان يدس الدسائس مع السنوسى خلال الحرب . كان حمد الباسل باشا من الذين اعتقلوا مع زغلول باشا فى مالطه . وصحبه مع عدلى باشا أثناء وجودهما فى لندن للمفاوضات . وكان يتقلب كثيراً بين الجناحين الأيمن والأيسر فى ميدان الحركة الوطنية . »

« وعلى ماهر بك هو أحد الأربعة الذين جاءوا بمشروع ملنر إلى مصر فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ . »

« أما الأعضاء الأصليون فى الوفد الذين انفصلوا عن زغلول باشا لأنهم يوافقونه على سياسته ويخالفونه فى طرائقه . ثم عادوا بعد نفيه وانضموا إلى الوفد بعد إعادة تأليفه ـ هؤلاء لم يكونوا بين الموقعين على هذا البيان الجديد . »

وزاد المكاتب على ذلك : « إنه يجب ، فى هذه الظروف التى يبذل فيها الرأى المصرى المتنور المجهودات للوصول إلى طريقة عملية توصل إلى عودة الحكم النيابى وإلى نيل صداقة الحكومة البريطانية على هذه الغاية ـ أن ينبذ جميع المفكرين وذوى العقول المسئولة ، من جميع الأجناس ، مثل هذه الأعمال التى يقدم عليها الوفد . وإن مصالح مصر ذاتها تبرر العمل الذى قامت به السلطات العسكرية تبريراً تاماً . »

وأرسل مراسل « الديلى نيوز » من القاهرة برقية قال فيها : « إن تعطيل الصحف الوطنية والقبض على الذين وقعوا البيان أحدثا تطوراً عظيماً فى الحالة التى سكنت فى المدة الأخيرة سكوناً تاماً . وبدأ تولد الاعتقاد فى بعض الدوائر بأن الحركة السائرة فى سبيل التوفيق ستنتهى قريباً بحالة ودية . »

« أما المفاوضات الخاصة بتأليف الوزارة فلم تتقدم إذ يظهر أنه لم يرد من لندن جواب عن الشروط المصرية كما وصفها ثروت باشا . »

وهنأت « الديلى تلغراف » الحكومة بتداخلها السريع الذى كان مؤداه

القبض على الذين أمضوا نداء الوفد. وقالت : «إن عمل الوفد لم يكن فى وقت مناسب له قط بسبب المفاوضات بين وزارة الخارجية واللورد ألنبى. لأن الحالة بالنظر اليها دقيقة يتحتم على أى صديق حقيق لمصر ألا يقدم على تعقيد الأمور بخطب أو تدابير عنيفة . »

ومع هذا فان مدة اعتقال أعضاء الوفد الذين أمضوا منشور المقاطعة لم تطل . فقد طلب فى يوم ١٧ حضرات حمد الباسل باشا ومرقص حنا بك وعلى ماهر بك الى دار الحماية وظلوا هناك حتى الظهر. ثم أعيدوا بالسيارة إلى ثكنة قصر النيل . فزارهم بعد الظهر المستر كوين بويد سكرتير دار الحماية . وفى آخر النهار أطلق سراح المعتقلين جميعاً . فخرجوا قاصدين منزل معالى سعد زغلول باشا حيث اجتمعوا هناك بزملائهم .

وكان الناس قد تحدثوا قبل ذلك عن فكرة تأليف مؤتمر وطنى . فدهش ذوو البصائر لهذه الفكرة واستنتجوا منها أن وراء الأكمة ماوراءها من خلف بين العاملين . وبخاصة لأن بعض الذين عادوا إلى حظيرة الوفد بعد افتراقهم عنه كانوا من أنصار هذه الفكرة الجديدة .

« ولقد طير اللورد ألنبى نبأ هذا الحادث إلى وزارة الخارجية البريطانية بالبرقية التالية .

. « القاهرة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ . »

« نشر الوفد ـ ماعدا الأعضاء المنفصلين ـ منشورا مساء اليوم يدعو

فيه المصريين أن يرفضوا التعاون بأية طريقة مع الأنكليز . وأن يقاطعوا كل البضائع الأنكليزية . . . . . ألخ . والمنشور مفرغ فى قالب حاد . وهو تحدّ مباشر لسلطتى . »

« وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التى نشرته . وعملت على منع إذاعته فيما عدا ذلك . »

« وأمرت بالقبض على موقعيه وهم : حمد الباسل . وويصا واصف وعلى ماهر . وجورج خياط . وواصف غالى . ومرقص حنا . وعلوى الجزار . ومراد الشريعى . والثلاثة الآخرون منتخبون حديثاً . وقد أبرق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور . »

حضرة صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا

الفصل الثالث

قبول ثروت باشا تأليف الوزارة وشروطه

المخابرات حول قبول ثروت باشا الوزارة — مافتئت المخابرات دائرة بين دار الحماية ووزارة الخارجية البريطانية حول مسئلة قبول ثروت باشا تأليف وزارة فى تلك الظروف .

ولما كان اللورد كرزن رئيس الوزارة الأنكليزية وبعض الوزراء غائبين عن لندره فقد أجاب السير أ. كرو على برقية اللورد اللنبى التى أرسلها لوزارة الخارجية فى ١٢ يناير يعرض فيها السياسة الجديدة التى ينوى اتباعها فى مصر .

وهذا هو تعريب برقية السر أ. كرو :

« وزارة الخارجية فى ١٣ يناير سنة ١٩٢٢ »

« لن يدخر جهد للحصول على قرار عاجل فى المسائل التى ذكرتها فى تلغرافك المؤرخ فى ١٢ يناير . وأنت ، لاشك ، تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالا فى موضوع له هذه الأهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللورد كرزن فى (كان) . »

والظاهر أن وزارة الخارجية البريطانية كانت بعثت بصورة برقية اللورد اللنبي إلى اللورد كرزن فى (كان). فأرسل هذا إلى دار الحماية البرقية التالية :

« كان فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٢ »

« غادر رئيس الوزارة وبقية زملائى (كان). ولذلك لا أستطيع أن أقول بشىء حالا فى المسئلة التى أثرتها فى تلغرافك المؤرخ فى ١٢ يناير . إذ كان لا بد من إحالتها إلى مجلس الوزراء . وسأعود إلى لندن فى أوائل الأسبوع المقبل . وسأعجل بعرض اقتراحاتك وإبلاغك ما تقرره حكومة جلالة الملك . »

اضطر اللورد اللنبى الى الانتظار حتى يكتمل عقد الوزارة البريطانية وتنظر فى اقتراحاته . ولكن بدل أن تصل إليه برقية بالموافقة عليها ظهر التردد على الوزارة . فبعث له اللورد كرزن بالبرقية التالية :

« وزارة الخارجية فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٢ »

« إيماء إلى تلغرافاتك المؤرخة فى ١٢ يناير ـ تأليف وزارة مصرية جديدة . »

« قبل الوصول إلى قرار نهائى فى اقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن تقف على أوفى المعلومات الميسورة عن الموقف الخاص فى مصر . وتريد أن تسمع رأى من هم أقدر من سواهم على الأشارة عليها فى هذا

الموضوع شخصياً . وإنى أقترح أن ترسل إلى إنكلترا ، بأقل ما يمكن من الأبطاء ، إيموس (مستشار الحقانية) وكليتون (مستشار الداخلية) إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليهما خير انطباق . »

فأجاب نخامة اللورد أللنبى على هذه البرقية بما يلى :

« القاهرة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ »

« إن سر جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر باترسون والمستر دوسون على أتم اتفاق معى . وليس عندهم ما يزيدونه على الآراء التى أعربوا عنها من قبل . ولو أنى أرسلت إلى إنكلترا المستشارين ، كما اقترحتم فى تلغرافكم المؤرخ فى ١٨ يناير ، لقوض ذلك مركزى إلى حد كبير . وخليق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك . ويسود الآن (فى مصر) النصح بالمسالمة والاعتدال تعلقاً بالآمال المنوطة بالمستقبل القريب . ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم . ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية . »

« استطلعت آراء المصريين المسئولين فى دائرة واسعة . وهم بالأجماع يؤيدون رأيى ويظاهرونى عليه . »

« فاذا قبلت اقتراحاتى بلا إبطاء فانى مقتنع أنها ستؤدى إلى تسوية دائمة للمسئلة المصرية . أما اذا رفضت فلست أستشف بديلا منها سوى تدابير القمع التى تضطرنا فى النهاية إلى ضم مصر . وما كانت مسائل

(الحكومة) لتحل على هذا النحو . وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيراً . »

فأجابه اللورد كرزن بالنبذة الآتية بطريق البرق :

« وزارة الخارجية فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ »

« إيماء الى تلغرافكم المؤرخ فى ٣٠ يناير »

« إن الحكومة أشد ماتكون رغبة فى الوصول إلى حل سلمى للأزمة الحاضرة بأقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره . وهى لا ترى أن هذا يكون مستحيلا إذا كان رائد الأحزاب كلها فى عملها التقدير الواجب لأحساسات الغير واعتقاداته . ومع الرغبة الشديدة فى إيجاد حل شريف لكل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء . » .

«ومع تقدير اقتراحاتك ، وما تلقيته من التأكيدات ، أنهم تقدير فان مجلس الوزراء يحس ، إحساساً قوياً ، بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعده حيويا للأمبراطورية . وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة بأخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة التعهد التام ، فلا ينبغى أن تكون هناك صعوبة لايستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة . أما فى شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاماً قد ينازع فيه فيما بعد . بل وينكر ! وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى اتهامها

بحق بالتخلى عن مركزنا الرئيسى بدون ضمانات للمستقبل . لأنه إذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يمضيا فى إقرارها فيما بعد . فيحدث ما هو أنكب مما نخاف أن يكون . وفى مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد — وإن كان هذا ضمانا فعليا ضد الاضطرابات الأخيرة — عاجزة عن إيتائنا الحل السلمى الذى ننشده جميعاً . »

« وحكومة جلالة الملك على أتم رغبة فى أن تكون المسائل المعلقة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين . ولكن ينبغى أن يكون ذلك قائماً على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علقت عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفاً أحكم لحدودها وأضبط . »

أسس شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة — ومع كل ما أحاط بهذه المخابرات ، التى كانت دائرة حول الشروط التى اشترطها ثروت باشا لقبول الوزارة ، من التكتم . وذهاب الظنون فى أمر تأليفها كل مذهب . حتى تحدث الناس باحتمال تأليف وزارة إدارية على نحو ما كان فى سنة ١٩١٩ وادعى بعضهم أنه أوحى اليه من بعض المقامات المطلعة بتأكيد ذلك . فان جريدة المقطم نشرت فى ١٧ يناير خبرا زعمت فيه أن ثروت باشا قد قبل تأليف

الوزارة الجديدة بشروط لخصتها فى نقط أربع وهى :

الشرط الأول ـ « أن الوزارة لا توافق على المشروع البريطانى ولا ما جاء فى المذكرة الأيضاحية . بل تتمسك بما ورد فيهما عن إلغاء الحماية إلغاء صريحاً واستقلال مصر . »

الشرط الثانى ـ « تعيين وزير مصرى لوزارة الخارجية المصرية وتولى مصر شئونها الخارجية . وتعيين سفراء أو معتمدين وقناصل . »

الشرط الثالث ـ « منح البلاد دستوراً بمقتضاه تنشأ فيها المجالس النيابية التى تكون الوزارة المصرية مسئولة أمامها عن أعمالها . »

الشرط الرابع ـ « إلغاء الأحكام العرفية والاكتفاء بالأحكام التى تقررها المجالس الدستورية . »

وكانت الأمة فى هذا الصدد على آراء ثلاثة : فبعضها ، وهو السواد الأعظم منها ، كان غير راض عن هذه الوزارة ، لا بهذه الشروط ولا بسواها ، حتى يعود سعد باشا والمنفيون ويفرج عن المعتقلين وترفع الأحكام العسكرية وتلغى الحماية . والبعض كان يرى أن هذه الشروط غير وافية بالمرام وغير مؤدية إلى إنالة البلاد ماتروم . والبعض الآخر ، وهو أقلية منكرة ، كان يرى أن هذه الشروط وما ينطوى تحتها من التفصيلات كاف الآن لانالة البلاد قسطا كبيراً من حقها . وأن الزمن كفيل بنيلها ما تبقى من هذا الحق .

ولقد زاد الجدل حول هـذه الشروط أو هيكل الاتفاق . وأخـذ المنتصرون لكل رأى من هذه الآراء يتراشقون بالتهم والألفاظ الجارحة على صفحات الصحف السيارة . وعاد للبلاد انشقاقها وتنافرها للذين لم يمض على زوالهما عن صفوفها إلا القليل من الزمن .

وهكذا تناولت الأقلام فى مصر هـذه الشروط وأخذت تصورها كل يوم بصور بعضها مفزع مخيف وبعضها مطمئن . وكذلك تناولتها صحف لندره وبنت عليها التأويلات السياسية العديدة .

ولما اشتد التراشق بالتهم والتنابذ بالألقاب بين المشتغلين بالسياسة فى مصر اضطر الدكتور حافظ عفيفى بك إلى الخروج من الصفوف واعتزال السياسة كليـة تفادياً بنفسه عن الولوج فى معمعانها الأخير الذى لوث المشتغلين بها بأقذر التهم وأحط الألقاب . وهو الذى أدى أجل الخدمات للقضية المصرية . وعرفه الوطنيون والأجانب بغيرته عليها . وقـد نشر حضرته فى الجرائد إعلاناً بذلك نثبت هنا نصه :

« حضرة المحترم مدير جريدة الأهرام . »

« دعيت بالحاح للاشـتراك فى الوفد المصرى من أول تأليفـه وما كنت إذ ذاك مشتغلا بالسياسة . ومع ذلك فلم أستطع الرفض لوجاهة الأسباب التى طلب إلىّ الانضمام إلى الوفد من أجلها . قبلت بارتياح عضوية الوفد وأعطيت هـذه المهمة الشاقة ، مهمة الجهاد للاستقلال ، كل

ما تستحقه من وقت وعناية ومجهود . وسافرت الى أوروبا مرتين أمضيت فيها ما يقرب من سنة كاملة . تركت فى أثنائها عملى الخاص وتفرغت نهائياً لهذا العمل السياسى الجديد . وإنى أعتقد ، اعتقاداً راسخاً ، أن العمل العظيم الذى قام به الوفد المصرى بكامل أعضائه كان عملا عظيما . وستقدر البلاد ، تقديراً صحيحاً ، قيمة هذا العمل الصحيح متى خفت حدة الشهوات السياسية الحزبية التى تشكو منها البلاد الآن . كما اعتقد أن السبب فى هذا النجاح كان راجعاً إلى اتحاد أعضاء الوفد وتضامنهم واتحاد البلاد وراءهم تؤيدهم كتلة واحدة أعظم تأييد . وقد ظهر هذا المظهر الجميل بأحسن أشكاله عند وجود لجنة ملنر بمصر واجتماع كلمة الأمة على مقاطعتها وإحالتها على هيئة الوفد لتعرف منه مطالب الأمة المصرية لأنه وكيلها الوحيد . تبدّل هذا الحال الآن لأسباب لا فائدة الآن من سردها ولا من تحديد مسئوليات المسئولين عنها . ولكننى صرت أعتقد الآن ، إزاء حالتنا الحاضرة ، أنه أصبح من المحتم علىّ أن أترك نهائياً الاشتغال بالسياسة . وأن أعود فأخصص كل وقتى لمهنتى تاركا مكانى ، فى السياسة ، إلى من هم أكثر منى تأييداً راجياً للجميع كل توفيق . »

« على أنى لست بآسف على ما صرفت من وقت ثمين فى خدمة الوفد . فانى أشعر بارتياح عظيم كلما استعرضت أمام مخيلتى أعمال الوفد العظيمة . وكلما تذكرت نصيبى الصغير فى تلك الأعمال . واقبلوا منى الاحترام . »

« ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ » « دكتور حافظ عفيفى »

أما أقوال تلك الجرائد اللندنية فى هذه الشروط ومابنته عليها من التأويلات السياسية . فيمكن حصرها فيما يلى :

فقد نشرت «التيمس» فى ٢٣ يناير برقية تلقتها من مكاتبها بالقاهرة جاء فيها : « لم يطرأ تغيير على الحالة . وانقضى الأسبوع الماضى فى سكون تام . والأعين كلها متجهة نحو لندن منتظرة جواب الوزارة البريطانية على مطالب ثروت باشا . وقد عدت إلى مصر بعد غياب بضعة شهور عنها . فدهشت لما وجدت مصر عليه من الاعتدال الفكرى ، خصوصاً إذا ما ذكر الانسان الحوادث الأخيرة . والظاهر أن الفكرة التى تلت تقديم المشروع البريطانى إلى السلطان كانت ذات فائدة فى إفهام كل شخص الضرر الذى يتولد عن الأزمة الحالية من كل وجهة . وقد وجدت فى جميع الدوائر المصرية المسئولة أملا وطيداً بأن تذعن الحكومة المصرية لمطالب ثروت باشا . والجميع يرغبون ، رغبة صادقة ، فى مواصلة أعمال الأصلاح ، التى تأخرت لسوء الحظ ، بسبب النزاع السياسى الذى أوقع البلاد فى الارتباك نحو ثلاثة أعوام تقريباً . »

« والاقتراحات (اقتراحات ثروت باشا) التى قدمت الآن تعد بمثابة مجهود صادق لانتشال البلاد من المأزق الحالى بادخال الحكم الدستورى الذى يشرك الشعب مباشرة مع الأدارة فى ترقية شئون بلادهم . ووضع أعمالهم السياسية على قاعدة أمتن وتوجيه مجهودات البلاد إلى طرق أكثر

فائدة من حيث الوجهة الاجتماعية والاقتصادية . والواقع أن هناك مايدعو إلى الاعتقاد بان مطالب ثروت باشا تحقق رغبات المصريين . وعليه ستتحمل وزارته العبء اللازم . »

« ويرجو أصحاب الرأى من المصريين أن تنظر الحكومة البريطانية إلى المسئلة بعين الكرم والسخاء وأن تجيب على الاقتراحات جواباً مرضيا. »

وقالت « الأيفننج ستاندارد » : « إن المقترحات المصرية التى ينظر فيها قد وصلت الآن إلى دور دقيق . وهذه المقترحات قدمها ثروت باشا بواسطة اللورد أللنبى . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه يحتمل أن يحدث شىء جلى للوصول الى التسوية فى هذه الحركة المصرية البحتة . وعلى الأقل يمكن أن نؤكد أن هذه الاقتراحات تتضمن شيئاً كثيراً توافق عليه الحكومة البريطانية . »

وقالت جريدة « الوستمنستر غازيت » إنها علمت بصفة رسمية أنه وصلت اقتراحات جديدة من ثروت باشا يراد بها فك الأزمة . وهى موضع الكتمان التام . وقد انتهت الوزارة من درسها .

وقالت تلك الجريدة أيضاً فى مقال افتتاحى آخر : « إننا نواجه فى مصر ، مثل الهند ، أزمة من أشد الأزمات خطورة . ولكن الأزمة المصرية أشد خطراً . وقد أثيرت بغير ضرورة تدعو اليها مطلقاً ، والظاهر أن الحكومة لاتزال تخدع نفسها . أو هى تحاول أن تخدع الجمهور لكى

يعتقد أنه يمكن تشكيل حكومة مصرية تبتلع رأيها الاستعمارى فيما يتعلق بمركز مصر بالنسبة إلى الأمبراطورية ومواصلاتها . »

« إن الموقف، الذى خرجنا منه فى إرلنده خروجاً سعيداً، يتكرر الآن يومياً فى مصر بصفة أدق . وكما أننا ما كنا نرغب فى معاهدة القتلة فكذا نأبى اليوم معاهدة أولئك الذين اضطررنا إلى سجنهم لأنهم تهددونا بالمقاطعة . وعلى الحكومة أن تدرك أن هناك حداً لهذه السياسة . سياسة السجن الذى يحتمل أن نصل اليها سريعاً . ومن الحكمة أن تعود أدراجها فتسير فى سبيل التسوية قبل أن تتحول بعيداً فى فيافى العنف والشدة . »

وعقدت « التيمس » فصلا افتتاحياً أبدت فيه رأيها فى الحالة العامة بمصر يحسن أن نأتى عليه هنا لقيمته :

قالت : « إن المشكلة المصرية مشكلة خطيرة تتطلب اهتماماً دائماً جدياً . ولا نعلق أهمية كبرى على البيان الذى أصدره أعضاء الوفد بعد إعادة تأليفه . ولكن الحقيقة أن هذا البيان يتضمن مشروعاً وافياً لعدم المعاونة ومنها مقاطعة البضائع الأنكليزية والمجتمعات الأنكليزية وتحريض موظفى الحكومة على عدم إطاعة الأوامر والأضراب . »

« وبين المقبوض عليهم أناس لهم مكانة عالية فى الحياة العامة . ولكن يظهر أن أعضاء معينين، ممن صرحوا بعدم موافقتهم لزغلول باشا ووسائله، قد تنحوا عن تعضيد البيان . وقد عاد قسط معين من السكينة الظاهرية

بألقاء القبض على من وتعوا البيان وتعطيل الصحف . ولكن لا يمكن الثقة كثيراً بسكينة من هذا النوع وضعت قسراً . »

« إن صدور مثل هذا البيان عرض سيء من أعراض الحالة النفسية التى يجب أن يحسب حسابها . وقد نفى زغلول باشا ولكن هذا لا يكفى . بل يجب اغتنام الفرصة التى سنحت بغيابه اغتناماً تاماً . أجل إنه قد أبعد عن مصر أخطر منافس للوطنيين المعتدلين . ولكن ، لهذا السبب عينه ، يجب إرضاء الرأى المعتدل . »

« إن المماطلة التى تظهرها حكومتنا فى اتباع سياسة وطيدة نحو مصر أدعى إلى القلق من أى بيان يصدره أنصار زغلول . وقد حملنا منذ ستة أسابيع على الاعتقاد بأن الحكومة قد وضعت فى النهاية سياسة لها . ووافقنا على نصوص هذه السياسة كما وردت فى مذكرة اللورد أللنبى إلى السلطان . وقد أعربت المذكرة عن رغبة حكومتنا الصادقة فى أن تسهل على المصريين الحياة فى خلال الفترة التى لابد أن تنقضى قبل أن تستأنف المفاوضات لابرام معاهدة تحالف . ولكن للأسف لقيت شروط مشروع الاتفاق ، الذى عرض على عدلى باشا وخطاب اللورد أللنبى ، معارضة لا يمكن إرضاءها من جانب الرأى العام المصرى . وسواء أكانت هذه المعارضة معقولة أم غير معقولة فانها تكاد لا تستحق البحث هنا . وليس من المحتم أن تكون العبارات المنطقية الخطيرة المنطوية على الحكمة والرزانة أحسن

أشكال الدعوة التى توجه إلى شعب ثار شعوره الوطنى . فقد تفقد أعظم الحجج الصحيحة قوتها متى سمعتها جماعات ثارت عواطفهم وشوهوا معناها . »

«قرأ المصريون - وهم على ماهم عليه من الحذر والارتياب - ، فى كلمات جواب اللورد اللنبى ، عبارات مرة اقتبست من خيبة آمالهم فى الماضى ومن خبرتهم فى تذبذب السياسة البريطانية . »

« وعلى أنه يجب التسليم بأن التصريحات التى وضعت بانتباه وحذر عن السياسة البريطانية لم تأت بالنتيجة المطلوبة فى الجو النفسانى القريب الموجود فى مصر . فان المقالات التى نشرتها الصحف المصرية والتقارير التى وصلت تدل كلها على أن السواد الأعظم من الرأى العام المصرى يرى أن الوثائق تتضمن رفض استقلال مصر رفضاً صريحاً باتاً . »

« ليست هناك فائدة ترجى من وراء إظهار الحزن لوجود هذه الحالة الحقيقية . ولكن يجب أن لايحسب حسابها عند إمعان النظر فى الخطة التى تتبع نحو مصر . »

« يجب أن يكون هناك سكون أو راحة فى اتباع سياسة الأصلاح فى مصر . فان التأخير أو السكون الكاذب ، الذى ينشأ موقتاً عن اتخاذ تدابير عنيفة ، لا يستطيع تخفيف وطأة الحالة بل يحتمل أن يزيد خطورتها بسهولة . »

«نفى زغلول باشا وقعت الاضطرابات التى وقعت على أثر نفيه . ولكن بقيت الحقيقة الواقعة وهى أنه لا يزال من المستحيل تأليف وزارة منذ استقال عدلى باشا . وقد فشلت ، إلى الآن ، المفاوضات التى دارت مع كبار المصريين المختلفين لتأليف وزارة لسبب واحد بسيط . وهو أنه ما دام الاعتقاد الحالى بنيات البريطانيين موجوداً فانه لا يجرؤ مصرى واحد ، مهما كان معتدلا ، على أن يتحمل التبعة . »

« يفاوض اللورد اللنبى ثروت باشا . أما ماهية مطالبه (ثروت باشا) فلم تنشر . ولكن يقول مراسلنا من القاهرة إنها ، فى الحقيقة ، تعد بمثابة مجهود صادق لأنقاذ البلاد من الأزمة الحالية . وزاد على ذلك قوله إن هناك مايحمل على الاعتقاد بان اقتراحات ثروت باشا تمثل تماماً آراء المصريين المسئولين . والظاهر أن الرأى العام من غير المصريين يؤكد ، كذلك بشدة ، قبول الوزارة البريطانية لبرنامج ثروت باشا . وعليه لاريب فى أن اقتراحاته لاتشتمل على شىء ينطوى على التطرف بل يجب اعتبارها بمثابة وسيلة لضم المصريين من جديد حول مجهود إصلاحى عرقلته ، مدة طويلة ، المنازعات الشديدة . »

« ويؤخذ من الأقوال التى تعرب عن رأى المصريين ، والتى وصلت إلى انكلترا فى خلال الأسابيع القليلة الماضية ، أن السبب الأكبر للشكوى هو بقاء أشكال الحماية . »

« إن الأمبراطورية البريطانية لاتجنى فائدة ما من وراء هذه الأشكال التى ربما كانت لها قيمتها خلال الحرب . ولكن تأثيرها منذ عقد الهدنة لم يكن إلا إشباع الروح الوطنية المصرية بالعداء العميق نحو روح الحكم البريطانى الذى كانت له ، يوما ما ، مكانة رفيعة فى مصر . »

« لقد حان الوقت الذى يجب علينا فيه أن نقرر الشروع فى تغيير علاقاتنا بمصر . ولعل هذه الآونة هى أنسب فرصة . »

« إن الحاجة تدعو الآن الى القيام بعمل فيه بعض الترضية للأمانى المصرية . عمل يعدّ ، لأول وهلة ، خطوة حقيقية فى طريق إنجاز الوعود والتعهدات التى أعطتها الحكومة ، علانية أو ضمنا ، للأمة المصرية . ولا حاجة الى التخوف مطلقا من أن هذه الخطوة قد تضر بالمصالح البريطانية الحيوية . فان الخطر هو فى إبقاء الأزمة الحالية الى أجل غير مسمى . وإن منشور المتطرفين لهو علامة على الميول التى يحتمل أن تهدم خطة الانتظار المقرون بالرجاء . وتلك الخطة هى التى يظهر أنها كانت سائدة فى الأيام القلائل الماضية . »

« لم تعلن الوزارة البريطانية خطتها الى الآن . ولاشك أنها أبدت شيئاً من الاهتمام بالاقتراحات التى بعث بها اللورد ألنبى . ويجب أن لا يتأخر قرارها طويلا . وأن تضع عواقب التأخر نصب عينيها بكل جلاء . وهناك طريقتان أمامها . فاما أن تعمل عملا لا يتسرب الخطأ إلى فهم معناه وأهميته

وذلك بأن تعمل الحكومة على سياسة ترضى بها الرأى المصرى المعتدل. وهو الرأى الذى لايزال غير مفهوم فى مصر بالرغم من أنه ملخص فى خطاب اللورد اللنبى ولا يوضحه إلا عمل مبنى على الشجاعة والسخاء . »

« والطريق الثانى هو محاولة حكم مصر بغير المصريين وبالرغم مما مصرون عليه من العداء المتزايد . وتوطيد الحكم العسكرى يستدعى المناضلة ضد المقاومة السلبية والثورة العلنية وإرسال الجنود الى البلاد والمجازفة بخراب التجارة والصناعة وإيجاد مركز للاضطراب العنيف فى طريق من أهم طرق المواصلات البريطانية . »

« والاختيار بين الأمرين واضح . وإذا فرضنا أن الوزارة قررت اتباع طريق الشر الأخير فاننا لا نستطيع أن نصدق بأنها تجد موظفين عموميين ذوى مكانة يقبلون مباشرة مثل هذا العمل الذى لا يرجى له نجاح . كما أنه من المستحيل تأجيل نتيجة هذا العمل أو تجنب تلك النتيجة . »

« فالقرار الوحيد الممكن هو ذلك الذى يمكن المصريين ، مرة أخرى ، من أن يتحملوا مسئولية حكم بلادهم . »

ونشرت « الديلى كرونكل » مقالا لمراسلها السياسى قال فيه : « تقع مصر على جانبى قناة السويس . وهذه الحقيقة الجغرافية البسيطة لا يمكن أن يتناساها رجال السياسة البريطانيون مهما يكونوا يميلون ، ميلا صادقا ،

إلى تحقيق أمانى الشعب المصرى الوطنية . وهى تدرك السياسة البريطانية فى جميع أنحاء وادى النيل ولكنها تقررها . ويجب أن تقررها دائماً . لأن قناة السويس هى حلقة الاتصال الحيوية الوحيدة فى مواصلاتنا الأمبراطورية . فمن هذه الضرورة العسكرية الابتدائية تولدت المشكلة المصرية . »

« إننا مستعدون للتخلى عن الحماية . ونرغب فى إعطاء مصر استقلالها بصفتها مملكة ذات سيادة ومساعدتها للوقوف ثابتة على قدميها . وترقية حياتها القومية الخاصة بها على قاعدة النظام الدستورى الديموقراطى . وقد دارت المفاوضات عامين للوصول إلى هذه الغاية . »

« إن مذكرة اللورد كرزن تتضمن ، فى الواقع ، هذه الرغبات الصادقة فى تقدمة الاستقلال الرسمية . ويجب درس مذكرة كرزن وحدها بعيدا عن خطاب اللورد أللنبى الملحق بها . وما جاء فيه من التمسك الجاف بوجهة النظر البريطانية . »

« على أن مسئلة القناة تضطرنا إلى التشبث بشرطين . الأول أن يكون نظام مواصلاتنا الأمبراطورية فى حرز منيع من كل اعتداء . والثانى أن لا يسمح لأى دولة أخرى أجنبية بأن يكون لها نفوذ فى وادى النيل مهما كانت الظروف والأحوال . ولا ريب فى أن هناك متاعب جلية تتعلق بوضع هذين الشرطين فى معاهدة رسمية بحيث لا تكون صيانة القناة

أحتلالا . وبحيث لا يكون إبعاد النفوذ الأجنبي نوعا من الوصاية لا يمكن تمييزه بسهولة عن الحماية . إن المتاعب ، متى سلم بها باخلاص بانها متاعب ، أمكن تذليلها . وقد بذل اللورد كرزن فى مذكرته مجهوداً صادقاً فى تذليلها . وفى هذه النقطة المتعلقة ، بالتعبير الرسمى ، مجال كاف لمفاوضات تجرى باخلاص . على أنه ليس هناك مجال بالمرة للمفاوضة فى سحب هذين الشرطين البريطانيين الجوهريين . فان مجرد الضمان الذى تقدمه مصر لا يقنع أعين الدول الأوروبية . وليس فى العالم بلاد مثل مصر فيها عدد كبير من السكان الأجانب أو العنصر الاجنبى يلعب مثل هذا الدور الحيوى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . »

« إن عدم خضوع الأجانب فى مصر لقوانين البلاد كان دائما شوكة فى جانب مصر وانكلترا معاً . وقد تعهدت الحكومة البريطانية ، منذ سنة ١٩١٤ ، أن تحصل على إلغاء الامتيازات الأجنبية . وليس فى وسع أحد ، غير بريطانيا العظمى ، إعطاء الضمانات اللازمة . وستوضع المواد الملائمة فى أية معاهدة تبرم مع الحكومة المصرية . وهؤلاء الأجانب المقيمون فى مصر لا يعدون أجانب بالمعنى الصحيح المطلق . بل يعدون عناصر دائمة فى أمة متعددة العناصر ، ولا يمكن — كما كتب اللورد كرومر مرة — أن يعدوا ، عقلا وحقاً ، بمثابة أجانب بالمعنى الذى ينطلق به هذا التعبير على رجل فرنسى يقيم فى أنكلترا . أو رجل إنكليزى يقيم فى فرنسا . وكل سياسة

سليمة عادلة تقضى بضرورة عدم كمصريين . »

« نشرف نحن ومصر على مياه النيل الأعلى . والنيل نفسه يعد رابطة حية بين البلادين تستلزم اتحادهما . فالنيل حياة مصر نفسها . وسواء أردنا أو لم نرد فان النيل يضطرنا كلينا أن نعيش معاً كتوأمين فى ألفة ووئام . »

« على أن المصريين ، بعد كل ماتقدم ، شعب شرقى . وهم أكبر أمة بين الأمم الأسلامية . وأعظمها ذكاء وأكثرها ثروة . ومع أن العوائد والأفكار الشرقية تؤثر فى سرعة تغيير المصريين فانه يجب أن لايغالى فيها . »

« إن للتقاليد فى جميع أنحاء العالم - سواء بين البيض أو السمر أو الصفر - تأثيراً فى تسيير الحكومة أكبر من تأثير الأنظمة المدونة فى الأوراق . والتقاليد الشرقية سيئة جدا فى مصر كغيرها من البلدان الأسلامية الأخرى بحيث لاتبرر الانتقال السريع من الوصاية إلى الأنظمة الدستورية الديموقراطية . وتقاليد الظلم والارتشاء والطمع والتقصير راسخة جدا . والروح العامة وإنكار الذات ضعيفة جدا من جانب الشعب . »

بعض أساليب السياسة البريطانية — وفى وسط هذه الضجة التى أثارتها الصحافة الأنكليزية حول المسئلة المصرية والتأويلات التى أولت بها السياسة

الجديدة المقترحة . ارتأى جماعة من كبار الساسة الأنكليز غير التابعين للحكومة البريطانية أن يؤلفوا جمعية منهم أطلقوا عليها اسم « جمعية المصالحة بين مصر وانكلترا » . واسمها دال على غايتها .

ففى يوم ٢٤ يناير نشرت جريدة « التيمس » كتابا من اللورد كارنرفون والسر فالنتين تشيرول واللورد جرانفيلد والمستر هوجارت والمستر لورنس والمستر توماس لويد والسر هنرى مكماهون والسر مكسويل واللورد مستون والسر رنل رود والمستر سمث والمستر سبندر يقترحون فيه إنشاء هذه الجمعية . وقالوا إن غايتها « تبديد سحب الشكوك التى تلبدت فى جو العلاقات بين البلدين فيما يتعلق بالتصريحات البريطانية . وذلك بأن يظهروا للمصريين أن لهم أصدقاء فى إنكلترا لا يقنطون من تسوية المسئلة . وأنهم على استعداد للعمل للوصول إلى هذه الغاية . »

ونحن نعرف أن هؤلاء ساسة إنكليز قبل كل شىء . ولكننا نعرف منهم من كان يسعى جهده باخلاص وصدق لحل القضية المصرية على قاعدة يرضى بها المصريون والأنكليز جميعاً .

المؤمراة ضد ثروت باشا — تلك هى الحالة التى كانت عليها الأفكار . وذلك كان اتجاه تيار الرأى العام البريطانى حيال السياسة الجديدة .

أما الأفكار فى مصر فكانت على أشد ما يكون من التبلبل والاضطراب من جراء هذه السياسة . وكان جماعة الأرهاب الذين اتخذوا

الأجرامات السياسية دينا لهم، يدبرون فى الخفاء خططهم فى وسط هذا التشاد والتجاذب السياسى .

ولكن عين الله كانت ساهرة فقد ساقت واحدا من هذه الطغمة أنبه ضميره أو خاف العاقبة . فأسرّ إلى رجال البوليس أن هناك مؤامرة تدبر لاغتيال معالى عبد الخالق ثروت باشا بقصد إرهاب سواه ممن تحدثهم أنفسهم بقبول مناصب الوزارة فى ذلك الوقت .

فظل البوليس يراقب هؤلاء الجماعة ، الذى وشى بهم صاحبهم ، حتى قبض عليهم وهم يتأهبون لارتكاب جريمتهم الشنعاء فى ليلة الخميس ٢٦ يناير .

وحسبنا أن نورد هنا نص البلاغ الرسمى الذى أصدره قلم المطبوعات فى يوم ٢٧ عن هذه المؤامرة وكيفية القبض على المتآمرين فيها . قال ذلك البلاغ :

« ظل بوليس القاهرة بضعة أيام ، بناء على ما تلقاه من المعلومات ، يراقب جماعة من الطلبة كانت تتخذ التدابير للاعتداء على حياة معالى عبد الخالق ثروت باشا . وكانت الخطة النهائية أن تلقى ، ليلة الخميس ٢٦ الجارى ، القنابل على سيارة معالى ثروت باشا فى الجهة الغربية من كبرى قصر النيل عند عودته من نادى محمد على . »

« وقد عرف البوليس أعضاء هذه الجماعة . وثبت أن فى حيازتهم

مسدسات . ولكنه لم يتوصل إلى معرفة مكان القنابل بالضبط إلا فى الساعة السادسة من مساء الليلة الماضية (٢٦ يناير) حينما أرشد البوليس إلى منزل بجهة جنينة ماميش بحى السيدة زينب . وقد قبض فى هذا المنزل على بضعة أشخاص . ووجدت القنابل كما كان منتظرا . وكان عددها ست قنابل وهى موضوعة فى حقيبتين من الجلد تحتوى كل حقيبة على ثلاث قنابل . وهى من الطراز الأسطوانى المعتاد . وكانت مهيئة للاستعمال . »

« وقد ألقى القبض على عدد آخر أثناء الليل . »

وإنه لو لم يقيض الله لرجال الشرطة ذلك الشريك الذى نم على شركائه لارتكبت جريمة من أشنع الجرائم تحرم فيها البلاد من رجل من أبر أبنائها بها وأنفعهم لها وأخلصهم فى خدمتها .

الفصل الرابع

استدعاء اللورد ألنبي والمستشارين الى انكلترا

استشارة اللورد ألنبي — وكان اللورد ألنبي شخصياً ومستشارو الوزارات الأنكليز شديدى الميل إلى تنفيذ هذه السياسة الجديدة المقترحة من ثروت باشا مؤيدين له . فلم يسع الحكومة الانكليزية إلا أن تعمد إلى محاولة أخيرة تستجلى بها الحالة قبل تنفيذها . فأرسل وزير الخارجية إلى اللورد ألنبي برقية يستقدمه فيها إلى إنكلترا هذا نصها :

وزارة الخارجية فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٢

« يسر حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالا لاطلاعها على آرائك . »

« هذا ومن حيث أن من المرغوب فيه ، على مايظهر ، أن لا يكون ثم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر . أو فيما يتعلق بالظروف التى دعيت فيها إلى الحضور للمباحثة ، فاننا ننوى أن نصدر هنا ، يوم الاثنين ٣٠ يناير بياناً موجزاً للحالة . ويسرنا أن تصدره فى الوقت نفسه فى مصر . أما نصه فوارد فى تلغرافى التالى مباشرة . »

ثم شفع هذه البرقية بأخرى أورد فيها البيان الذى أشار اليه فى البرقية السالفة وهذا نصها :

« وزارة الخارجية فى ٢٨ يناير »

« هذا هو بيان الحال ، المشار إليه فى تلغرافى السابق مباشرة ، نرسله لنشره يوم الأثنين . »

« دعى نخامة نائب الملك للذهاب إلى إنكلترا لكى يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة فى القطر المصرى . وعما دار من المخابرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل . »

« ويظهر أن هناك شعوراً فى بعض الدوائر بأن بريطانيا العظمى قد رجعت ، أو أوشكت أن ترجع ، عن موقفها المنطوى على التسامح أو العطف على أمانى المصريين . وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستبقاء نظام سياسى وإدارى لا يتفق والحرية التى صرحت باستعدادها للاعتراف بها . »

« على أن الامر ليس كذلك . فان سياسة حكومة جلالة الملك ، سواء أثناء وجود الوفد الرسمى المصرى برياسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى إنكلترا أم بعد ذلك ، مبنية على المبادىء الآتية : »

« إن حكومة جلالة الملك ، فى حين أنها لا تنوى مطلقاً أن تسلم ،

تحت ضغط الاضطراب والعنف، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته، فانها قد جاهرت بأنها مستعدة بأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على إيجاد برلمان مصرى وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية. وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها إنكلترا شروطاً حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الأمبراطورية على السواء.»

«وهى لابد لها من الضمانات التامة الفعالة على:»

«أولا - أن تؤمن مواصلات الأمبراطورية التى تعد مصر موقعاً جوهرياً لها.»

«ثانياً - أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة.»

«ثالثاً - أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. وبمجرد إبرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه.»

قبل اللورد اللنبى هذا التدبير وبادر بارسال البرقية التالية لوزارة الخارجية ملبياً طلبها. وهذا نصها:

« القاهرة فى ٢٩ يناير »

« طبقاً لتعليماتك الواردة فى تلغرافك الأول المؤرخ فى ٢٨ يناير سأصل إلى لندن يوم الأربعاء ٨ فبراير عن طريق تريستا . وسأغادر الأسكندرية يوم الجمعة المقبل وبرفقتى السر جلبرت كليتون والمستر إيتوس . »

« وغداً الظهر أصدر البيان الذى يشتمل عليه ثانى تلغرافيك المؤرخ فى ٢٨ يناير . »

نص شروط ثروت باشا — صدر هذا البيان الرسمى فى يوم ٣٠ يناير ، كما وعد اللورد أللنبى ، وبذلك يكون ثروت باشا قد عرض شروطه على الحكومة البريطانية وتكون هذه الأخيرة قد عرضت شروطها ، هى كذلك ، على الأمة المصرية . لذلك أبيح نشر شروط ثروت باشا بنصها ليكون الرأى العام المصرى على بينة من الأمر لكى يؤيد تلك الشروط إذا راقته بعد التمحيص . وهذه هى :

« أولا - عدم قبول مشروع كرزن والمذكرة التفسيرية الملحقة به . »

« ثانياً - تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء . »

« ثالثاً - إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل . »

« رابعاً - إنشاء برلمان من هيأتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه . »

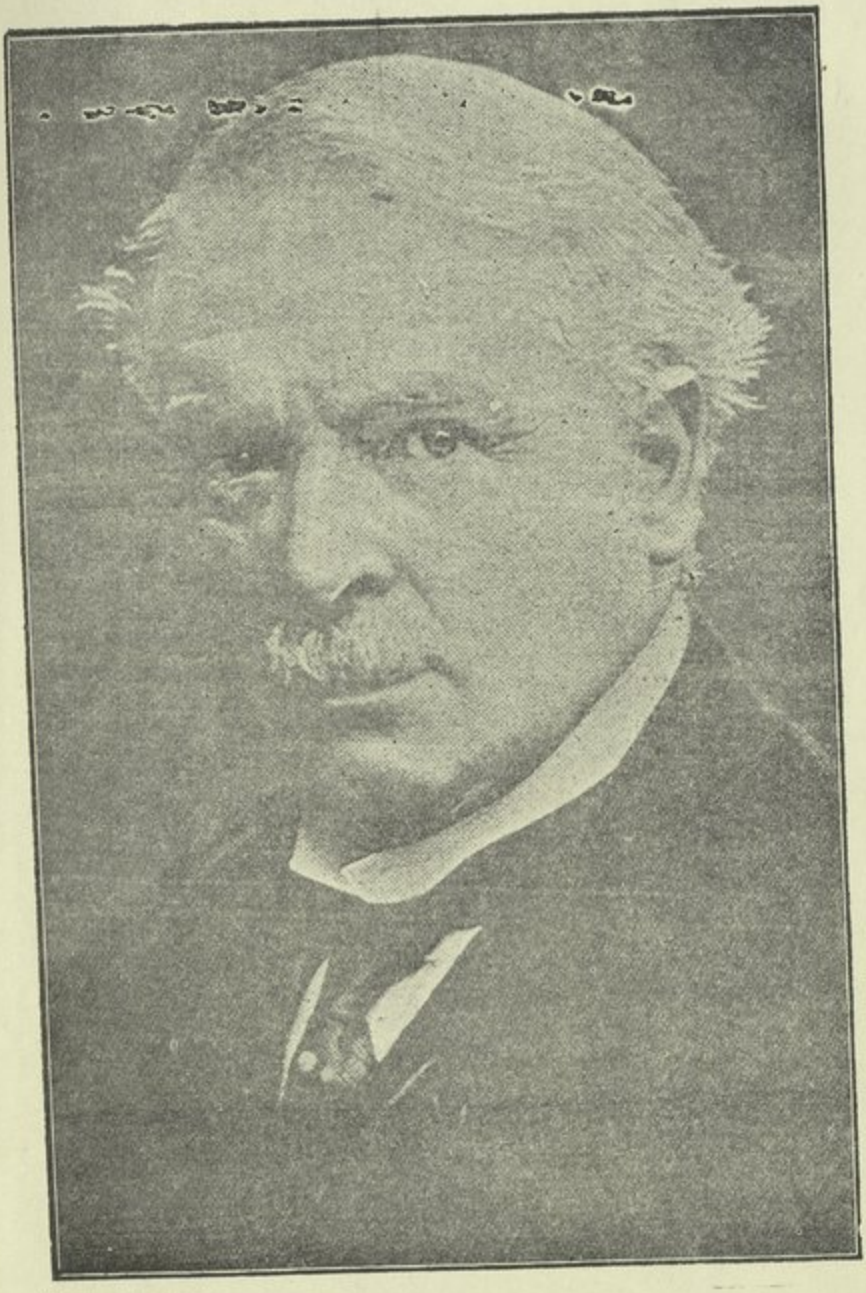

اللورد لويد جورج رئيس وزارة انكلترا

اللورد كرزن وزير خارجية انكلترا

« خامساً ـ إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة . »

« سادساً ـ لايكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى . وأن يبطل مالمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء . »

« سابعاً ـ حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة . »

« ثامناً ـ استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين . وأخذ العدة ، من الآن ، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية) . »

« تاسعاً ـ رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة ، اعتماداً على حسن موقف الأمة ، فى سحب كل ماتتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين وإعادة المبعدين . »

« عاشراً ـ الدخول فى مفاوضات جديدة ، بعد تشكيل البرلمان ، مع الحكومة الانكليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فى مالا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانكلترا والأجانب . ولحل مسئلة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كرزن . ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها . »

« حادى عشر ـ يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق

مكتوبة من الحكومة الأنكليزية . »

فلم يكن نصيب هذه الشروط من الأمة الرضاء العام بل حبذها قوم واستنكرها أقوام .

وممن حبذها ، وألفاها صالحة لحفظ كرامة الأمة ولجعل خطتها فى جهادها السياسى المقبل واضحة قائمة على أساس صحيح ، جمعية مصر المستقلة . إذ أعلنت هذه الجمعية رأيها فيها بنشر قرارها التالى :

« اجتمع مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة فى يوم الاثنين (٣٠ يناير) الساعة السابعة بعد الظهر وبحث فى الشروط التى عرضها حضرة صاحب المعالى ثروت باشا وجعل قبولها الفعلى أساسا لتأليف وزارة . وقد رأى المجلس أن تحقيق هذه الشروط يحل الأزمة القائمة الآن . لأنه يحتفظ بكرامة الأمة . ويجعل خطة الأمة فى جهادها السياسى المقبل واضحة قائمة على أساس صحيح . فان عدم التضامن مع الوزارة العدلية فى رفض مشروع كرزن والمذكرة الايضاحية وإلغاء الاحكام العرفية وما نتج عنها . كل هذا يحط من كرامة الأمة . »

« ثم اشتراط إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر بالفعل قبل الدخول فى أية مفاوضة . وجعل هذه المفاوضات تحت إشراف المجلس النيابى يحدد سير المفاوضات ويجعلها أوفى بتحقيق الأمانى القومية . »

« ولهذا قرر المجلس بالأجماع تأييد كل وزارة تحقق هذه الشروط . »

« وقرر انتداب وفد من أعضائه مؤلف من حضرة صاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا وحضرات الأساتذة صليب سامى واسماعيل زهدى ووهيب دوس ومحمد كامل البندارى لزيارة معالى ثروت باشا وإسداء شكر المجلس له لجهاده الصادق فى خدمة بلاده . »

« الرئيس ـ حسن عبد الرازق باشا »

ولقد جرى حديث مع سماحة السيد عبد الحميد البكرى بشأن هذه الشروط فى ٣١ يناير فصرح سماحته بما يلى :

« إن رأيى فى إمكان تشكيل وزارة ، على أثر الحالة التى أحدثها انقطاع المفاوضات ونشر مشروع كرزن والمذكرة الأيضاحية ، قد صرحت به من قبل . ويقضى بعدم تأليف وزارة ما دامت الحالة على ما هى عليه . وقد أجابت الأمة على الوثائق الأنكليزية بنشر مبدأ عدم التعاون . وهى الخطة الوحيدة التى ارتأت الأمة اتخاذها إزاء ما أظهرته الحكومة الأنكليزية من الأغراض التى لا تتفق مع تصريحاتها المتعددة بحقوق مصر . »

« وإن أمة أهينت فى كرامتها القومية فى أعز الأمور إلى نفسها خليق بها أن لا تفكر فى استئناف أية علاقة بينها وبين الحكومة الأنكليزية إلا بعد الاعتراف الصريح بجميع حقوقها القومية . »

« أما الآن ، وقد عرفت الشروط المطلوب قبولها لأمكان تأليف

وزارة ، فانى أرى أن هذه الشروط طيبة . وأنه إذا تحققت بتمامها ، تحقيقاً عملياً صريحا ، تكون صالحة ويسوغ عند ذلك للأمة أن تنظر فى استئناف المفاوضة على قاعدة الاستقلال التام والسيادة القومية داخلا وخارجا . »

ولقد تناولت الصحف الأنكليزية بلاغ الحكومة البريطانية واستدعاء اللورد اللنبى الى لندره بأتلامها فكان بعضها ينحى باللائمة على الحكومة لتلكؤها فى حل المسئلة المصرية والتذرع بمثل هذا البيان السياسى الذى أصدرته وباستدعاء اللورد اللنبى اليها لتأخير حلها حلا يرضى الأمانى المصرية. وبعضها يحبذ خطة الحكومة وما اتخذته من الاجراءآت حيال هذه المسئلة .

ومن الجرائد التى كانت تؤيد مطالب ثروت باشا وتلوم الحكومة على خطتها جرائد اللورد نورثكليف وهى التيمس والديلى ميل . وصحافة الأحرار وهى الوستمنستر غازت والمنشستر جارديان . والجرائد الراديكالية وهى النيشن والديلى نيوز وكثير من الصحف الاتحادية كجريدة المورننج بوست والديلى تلغراف . مع تفاوت بالطبع فى طريقة التأييد على حسب اختلاف مبادىء كل منها السياسية .

أما الجرائد الحكومية فهى التى وافقت على سياسة الحكومة مثل الديلى كرونكل لسان حال المستر لويد جورج والديلى اكسبريس لسان حال المستر تشرشل .

فقد عقدت جريدة المورنن بوست فصلا افتتاحياً عن استدعاء اللورد أللنبي الى لندره والبيان السياسى الذى نشرته الحكومة البريطانية هنا وفى انكلترا عن خطتها السياسية . قالت فيه :

« إن البلاغ الصادر من وزارة الخارجية لايحتوى على معلومات جديدة سوى استدعاء اللورد أللنبي الى لندره ليقدم بيانات وافية ولابداء رأيه . »

« فاذا تحاشينا الريب والشك فى هذا البلاغ الرسمى فانا نفهم من استدعاء اللورد بهذه السرعة أن السبب فيه ليس مجرد الرغبة فى الوقوف على بيانات وافية فى هذا الوقت العصيب الذى تجتازه الشئون المصرية . »

« ونزيد على ماتقدم أنا إذا استرنا بما نعرفه من خلق اللورد اللنبي فاننا نوقن بأن آراءه فى حل المسئلة المصرية إذا خالفت آراء الحكومة . أو إذا هو ظن أن الحكومة تحاول أن تغفل المسئلة المصرية لا أن تحلها بشرف ، فانه لن يعود إلى مصر . وإن فى استدعائه الى لندن بهذه السرعة لبرهانا جديداً على أن الأزمة فى مصر أزمة خطيرة . ويزيد من خطورة هذا الموقف ، زيادة ذات شأن ، أن الطريقة التى حلت بها الوزارة الائتلافية المسئلة الايرلندية لاتدعو إلى الثقة التامة بانها ستحاول أن تحل المسئلة المصرية بمهارة سياسية . »

« إن الوزارة الائتلافية ، فى تناولها الموضوع ، سيكون تفكيرها

متجهاً إلى نهر التاميز أكثر منه الى نهر النيل . وإذا زعمت ، فى أول الأمر ، أنها ستتخذ سياسة الحزم فانها ستكون مع ذلك متجهة بنظرها إلى التسليم . ذلك أن وزارة لويد جورج منقسمة على نفسها ومؤلفة من عناصر متنابذة فلا يمكنها أن تتحمل تبعة الوقوع فى خطأ بالسياسة الامبراطورية .»

« وإنا نخشى أنه ، إذا سمح لهذه الوزارة بالاستمرار فى السيطرة على مصيرنا ، فان الأمة البريطانية ستجد نفسها ، فى النهاية ، مطية للوزارة الائتلافية . ولكن بعد أن تكون قد جردت من إمبراطوريتها . »

« ولم تتألف وزارة مصرية إلى الآن لتتولى العمل الذى تركه عدلى باشا بعد أن رأى أنه لم يكن باستطاعته أن يقبل مشروع كرزن . فالمفاوضات الجارية بين اللورد اللنبى وثروت باشا لم تعرف ، فى الظاهر ، ثمرتها حتى اليوم . وإن كان ، من الواضح ، أن سعد زغلول باشا فى السياسة المصرية الآن فى هبوط كبير . وأن الرأى المصرى المعتدل يميل إلى العمل بالاشتراك والتضامن مع الحكومة البريطانية ، إلا أننا لا نستطيع أن نعرف ماهو الأساس الحقيقى الذى بسببه أخفقت ، على ما يظن ، المفاوضات بين اللورد اللنبى وثروت باشا . »

« على أن مسئلة الحماية ليست من العقبات التى لا يمكن اجتيازها . فان الحماية كان أول أغراضها التخلص من السيادة التركية . ولم تعترف بها الدول الأوروبية العظمى إلى الآن . ولكن هناك نقطتين لا يمكن التساهل

فيها : الأولى مواصلات الأمبراطورية والواجب المحافظة عليها . والثانية تمتع بريطانيا بالحق والسلطة اللازمين لحماية الجاليات الأجنبية . ولا يمكننا أن نعرف كيف يمكن ، بعد وقوع حوادث الأسكندرية ، أن لا يساعد المصريون المعتدلون ، ومنهم تتألف القوة العظمى الغالبة فى مصر ، على قبول هاتين النقطتين . فواجب الحكومة إذن واضح وهو أن تثق برجالها الموجودين فى نفس البلاد كما يجب عليها ، فى معالجة شئون مصر ، أن تفكر فى مصالح مصر لا فى اعتبارات انتخابات تهم المستر لويد جورج . »

« ويجب عليها ، فوق ما تقدم ، ألا تضعف أمام المتطرفين خصوصاً وقد فعل اللورد اللنبى بزغلول ما يخشى اللورد رنسيمان حاكم الهند أن يفعله بغاندى . »

« وعلى كل حال فان الموقف فى مصر ليس مما يستدعى القنوط إذا أخلى طلاب المناصب محلا لرجال الحكم والسياسة . »

وقال المكاتب السياسى لجريدة « الديلى نيوز » : « إن العودة إلى التصريحات الفاترة الماضية فيما يتعلق بمصر هى أثر قديم من آثار الجبن والضعف فى وزارة منقسمة . وليس فى الوثيقة كلمة جديدة . وهى عبارة عن أشياء عامة غاية فى الغموض . وتأكيدات لا معنى لها مطلقاً . وهى تدل ، بلا مراء ، على تقهقر يؤسف له عن سياسة السخاء التى أوصى عليها بالأجماع فى تقرير اللورد ملنر . ولم تعترف الحكومة حتى ولا بأنها

عدلت خطتها التى أفضت إلى نكبة قطع المفاوضات مع عدلى باشا . ولكنها عادت فذكرت من جديد المبادىء التى كانت أساس سياستها أثناء وجود بعثة عدلى باشا وما بعدها . »

« أما الشىء الجديد فهو أنها استدعت اللورد أللنبي لاستشارته. وهى خطوة متأخرة ربما كان معناها أنه سيؤجل كل شىء فى هذا الوقت انعصيب ثلاثة أسابيع أخرى أو أكثر . والحقيقة هى أن الشعب لايدرك خطورة الحالة نظراً للتكتم الغريب الذى يحيط الآن بالدور الذى وصلت إليه المسئلة المصرية . »

« لا نستطيع ، لسوء الحظ ، أن نذكر هنا غير قليل من الحقائق التى تزيد على غيرها أهمية . بقيت مصر تحت الأحكام العرفية سبعة أعوام متوالية . وهى لا تزال كذلك إلى اليوم . فالصحف يمكن تعطيلها . بل هى تعطل الآن . والسياسيون يمكن نفيهم . بل هم ينفون الآن . والمحاكم الأهلية يمكن تعطيلها . بل هى تعطل أو يتحكم فى أعمالها الآن . »

« ليست مصر ، ولم تكن يوما ما ، من الأملاك البريطانية . وقد أعلنت الحماية فى سنة ١٩١٤ . وهى ، إلى هذا الحد ، أصبحت فتحا حربيا. ولكن طالما تكررت التصريحات بأن مصر ستعطى استقلالا تاما بصفتها حكومة ذات سيادة . »

« أودع تقرير ملنر فى زوايا الأهمال ستة شهور استقال فى خلالها

اللورد ملنر . ولما جاء عدلى باشا كان الرأى العام المعتدل بأكمله مؤيداً له . وكان ذلك مؤكدا كل التأكيد . ولكن فى مثل هذه الحالة لا مندوحة من وجود عنصر للمجازفة بأن التسوية التى تتم معه تقابل بالتمجيد فى مصر . ولكن التسوية لم تتم قط . وكان وجود الجنود الأنكليزية العقبة الكؤود . »

« أما فيما يتعلق بوضع الحامية الأنكليزية فى منطقة قناة السويس فقد وافق عليها كل من عدلى باشا وزغلول باشا بلا تردد . أما إبقاء الحاميات البريطانية فى القاهرة والأسكندرية فقد قيل بحق إنه ليس من أحد يمثل مصر يقبل الموافقة على ذلك دون أن يكون نصيبه الرفض . »

« وقد بذلت فى خلال الأسابيع القليلة الماضية مساع جدّية لحمل ثروت باشا على تشكيل وزارة . فأجاب ثروت باشا إلى الآن بأن قدم ، بواسطة اللورد أللنبى ، شروطا لقبوله العمل . أما هذه الشروط فليست معروفة . لأن الوثيقة التى تشتمل عليها أبقيت فى طى الكتمان الشديد . ولكن هناك أمراً واحدا محققاً وهو أنه لا ثروت باشا ولا أى رئيس وزارة آخر يقبل ما هو أقل ، فى جوهره ، مما أيده عدلى باشا . فاذا استطاعت الوزارة البريطانية الاتفاق مع ثروت باشا على تلك القاعدة فان الحالة تصير أدعى إلى الرجاء . »

« والمعلوم أن هناك انقساماً شديدا فى الوزارة البريطانية بشأن

المسئلة المصرية . فكانت النتيجة النهائية لذلك أن أجل النظر فى المسئلة كلها إلى أن يصل اللورد اللنبى إلى لندن . وأن صدرت اليوم خلاصة التصريحات القديمة التى أعلنت للعالم . وهى الخلاصة التى أرادت بها مداراة خجلها . »

« وجملة القول أن نفس المؤثرات السابقة قد فازت اليوم فى الوزارة كما فازت من قبل . وليس هناك أضر من إظهار الحالة فى ثوب حسن . »

« وإذا راعينا جميع ما مضى من ضروب التشابه المخيف بين خطة الوزارة نحو مصر اليوم وبين خطتها نحو إيرلندا منذ عام . وراعينا أيضاً حالة العالم الأسلامى بأكمله واشتداد الحالة فى الهند — فانه ليس من المدهش أن نرى الذين يدرفون الحالة فى مصر أكثر من غيرهم يوجسون خيفة عظيمة . »

وقال هذا المكاتب للجريدة المذكورة ، فى مقال آخر نشرته بعد ذلك . ما يلى :

« لم نستطع الحصول أمس (٣٠ يناير) على معلومات جديدة تغير الرأى القائل بأن بيان الحكومة البريطانية هو ، فى حالته الحاضرة ، وثيقة تعسة كما أنها غير مرضية . وترى دوائر مختلفة أن الحكومة أعلنت سياسة جديدة . ولكن سياسة الحكومة اليوم هى سياستها التى جرت عليها دائماً سواء أثناء وجود بعثة عدلى باشا أو بعد سفرها من هنا .

وبيان الحكومة لايدع مفراً من الحكم بأن التفسير الصحيح للسياسة البريطانية هو ذاك المشروع المؤرخ ١٠ نوفمبر مع شروطه المستحيلة فيما يتعلق بالاحتلال العسكرى . ثم ما يسمى بخطاب اللورد أللنبى المؤرخ ٣ ديسمبر وما يتضمنه من تمثيل بريطانيا بأنها محبة للأنسانية تكفلت بالاهتمام بمصالح مصر لخير مصر . على أنه يوجد دائماً اتفاق على مبادىء معينة واسعة النطاق . أما الوثيقة التى تؤكد ، مرة أخرى ، تلك المبادىء وقد أغفلت ، قصداً ، كل إشارة إلى الاختلافات الجوهرية فى التفسير — وهى الاختلافات التى أفضت إلى قطع أعظم المفاوضات التى كانت تبشر بالنجاح بين عدلى باشا واللورد كرزن — فانها تعد شيئاً أسوء من شىء لا معنى له . لأنه لا يمكن اعتبارها إلا كما هى فى الواقع . »

« وهناك ما يدل على أن الوزارة المنقسمة على نفسها قد عجزت عن إدراك حقيقة الحال التى تواجهها . ولكن لايزال من الممكن أن تتغلب عناصر الأحرار فى الوزارة . خصوصاً لأن الخبيرين الذين يحكمون على حقيقة الأحوال ، أكثر من غيرهم ، يعتقدون بأنه يحتمل أن يلقى اللورد أللنبى بنفوذه فى هذه الوجهة . ومما يؤيد هذه النظرية ، بعض التأييد ، إطلاق سراح أشخاص معينين ممن اعتقلوا . ولكن لما كانت الحكومة البريطانية قد قضت بخطتها النهائية ، أثناء مفاوضات لندن ، على عدلى باشا بصفته مفاوضاً . فاننا نريد الآن أن نعرف من الذى يمكن قبوله بصفته لسان حال

مصر . إن ثروت باشا هو أمل المندوب السامى فيما يتعلق بتأليف وزارة مصرية . ولكن إن لم يتلق ثروت باشا من وزارة الخارجية تأكيدات ، تختلف ، كل الاختلاف فى عباراتها ولهجتها عن البيان الذى نشر أمس ، فان الأمل ضعيف بأن يواصل ثروت باشا مساعيه أو أن يفلح فيها . »

وكتبت جريدة (الايفننج ستاندارد) مقالا افتتاحياً قالت فيه : « نرحب ببلاغ الحكومة إذا كان دليلا على مجهود جديد فى سبيل الحصول على التسوية . إن المسئلة المصرية تشابه المسئلة الايرلندية من بعض الوجوه . ونرجو أن يكون الغرض من العودة إلى فتح البحث فى المسئلة الشرقية هو الوصول إلى تسوية شريفة بأوسع ما يمكن من السخاء . وإذا كان لابد من إبقاء مصر تحت الأحكام العرفية فينبغى على الأقل أن يقوم الدليل على أنه ليس من وسيلة أخرى . وأنه يجب علينا طبعا أن نستمر فى إيجاد الحاميات الكبيرة فى مصر التى هى جوهرية لمواصلاتنا الأمبرطورية . فاذا لم يكن من سبيل غير هذا فان ماليتنا وسمعتنا فى العالم لاتسمحان بسياسة الأرهاق الخشنة إن كانت هناك أية فرصة للتسوية التى يحصل من ورائها على معونة مبنية على الأرادة والرغبة بدلا من إذعان الأمة المصرية ، أو بالأحرى الطبقات المتعلمة وذوى الرأى منها ، على غير ارادتهم . ونحن لانرى سببا ، بعد الجهود الجديدة ، يحول دون التوفيق بين مطالب العسكريين البريطانيين المعقولة وبين مشاعر الوطنية المصرية المعقولة . »

وعقدت جريدة « الوستمنستر غازت » فصلا افتتاحيا قالت فيه : « إن تباين الآراء وتشعبها فيما يتعلق ببلاغ وزارة الخارجية يبرهن ، على الأقل ، على أنه أنموذج صحيح لأعمال الوزارة الائتلافية . فقد صرح ثقة بأن البلاغ فوز تام للمستر ونستون تشرشل الذى كان أشد معارض لتقرير اللورد ملنر . ورحب به ثقة آخر بصفته خطوة فى سبيل التسوية على مبادىء ملنر . فى حين طلب منا ثقة ثالث أن نترقب وننتظر . »

« أما نحن فلا نستطيع ، ومثل هذه الوثيقة أمامنا ، إلا أن نتلمس الطريق إلى الحقيقة ، ويمكن القول ، على الأقل ، بأن ظهورها فى هذه الآونة عقيم وليس فى حينه إن لم يكن الغرض منها أن نستنتج ان الباب ، الذى أغلق فى نوفمبر الماضى قبل الأوان وبدون ضرورة ، سيعاد فتحه بوجه ما . إن من الصعب جداً الاعتقاد بأن اللورد ألنبى قادم ليعطى معلومات ونصيحة الخ . إذا كانت نية الحكومة هى مجرد تكرار قولها : « لانستطيع » . وهى العبارة التى يرى بعضهم أنها جوابها النهائى . كما أنه يبعد ، فى مثل هذه الظروف ، أن تعود الحكومة فتؤكد نيتها فى مطالبة البرلمان بانهاء الحماية الخ . وإذا كان لديها سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الشروط التى ألحقتها بهذه الأمور لايمكن تنفيذها . »

« ومن الوهم الصراح الاعتقاد بأن عدلى باشا يقوم - إذا أزيل زغلول باشا من طريقه - بعمل ما يرفض زغلول باشا القيام به . أو أن ثروت باشا

يتحمل التبعة إذا ترك كل من زغلول باشا وعدلى باشا جانبا . ومن هـذا الوجه يكون من اللغو التـكلم عن وجود معتدلين ومتطرفين فى مصر . فان هناك أمورا معينة لا يستطيع زغلول باشا ولا عدلى باشا ولا ثروت باشا ولا أى رجل آخر عملها ثم يظل محتفظا بأى نفوذ بين شعبـه . وإذا سلمنا جدلا بأننا نستطيع إغراءهم على القيام بهذه الأمور . فاننا لانلبث أن نرى أننا قضينا على نفوذهم ، أو بعبارة أخرى ، على قيمـة استفادتنا منهم من حيث هم وزراء موالون لنا . وليس بينهم من يقر الخطاب الذى طلب إلى اللورد اللنبى إبلاغه إلى السلطان . وهو خطاب ما زال يتـكرر فى مواضيع شتى منه أن مصر جزء من مواصلات الأمبراطورية البريطانية. كما أنه يبدو فى خلاله أن بريطانيا تطلب حق احتلال أى مدينة فى أى وقت من غير رجوع الى الحـكومة المصرية ومن غير استشارتها . وربما كان ـ من حيث وجهة نظرنا ـ جزء من مصر يعتبر ضمن مواصلات الأمبراطورية . وقد توافق حكومة مصرية على اتخاذنا اجراءآت خاصة للدفاع عن ذلك الجزء بل ربما أجابتنا الحـكومة المصرية ، إذا دعيت إلى معاونتنا ، في الدفاع عنه . ولـكن لاينتظر من مصرى ما بأن يعترف أن بلاده يصح وصفها بأنها جزء من مواصلات بلد آخر . فجبرنا بهذه النظرية على ملأ العالم إنما هو جرح لـكرامة المصريين من غير عائدة . وتحـدّ لعواطفهم تحدّياً يدعو إلى المقاومة . وإذا كان هذا موقفنا فـلا سبيل إلى

حل المسائل الثلاث التى ورد ذكرها فى بلاغ وزارة الخارجية إلا بالقوة . فأما إذا عولنا على اتباع السبيل المعقول الذى تقتضيه نيتنا على الاعتراف بمصر ذات سيادة فان المركز يتغير فى الحال . وفى هذه الحالة يجب أن نكف عن التكلم عن مصر كجزء من مواصلاتنا . وأن نسأل مصر أن تعاوننا ، بصفتها دولة ذات سيادة ، على تأمين المواصلات التى لا تقل أهميتها لها عنها لنا . »

أما الجرائد التى كانت تؤيد الحكومة فى خطتها فمنها جريدة « الديلى كرونكل » التى عقدت فصلا افتتاحيا بمناسبة إذاعة بلاغ الحكومة البريطانية قالت فيه :

« يجب الترحيب ببلاغ الحكومة الرسمى عن مصر لأنه يعد بمثابة خطوة فى سبيل استئناف المحادثة مع الزعماء المصريين . أما الشروط التى وضعتها الوزارة لالغاء الحماية والاعتراف بمصر بصفتها حكومة مستقلة فلا تدل على أى تغيير فى سياستها . ولكن الغرض منها إزالة سوء التفاهم الخطير المنتشر الآن . »

« إن مصر بلاد لها ميزتان تجعلانها تختلف عن جميع البلدان التى لها علاقة بانكلترا وهما : »

« ١ ـ وجود قناة السويس . »

« ٢ ـ وجود جاليات أجنبية عديدة . »

« أما الوجه الأول فمن الممكن معالجته بكل سهولة . ولكن الثانى يتولد منه مشاكل أكثر صعوبة . »

« إن الخطر الأكبر الذى قد تصاب به حكومة مصر بعد تحريرها ، ليس سوء حكم الوطنيين المصريين فقط وتدمير الرخاء الاقتصادى الذى أنشأناه بعد مشقة وتعب ، ولكن هو اصطدامها بأحدى الجاليات الأجنبية أو أكثر من واحدة بحيث يتطلب الأمر إلى تدخل الأجانب من جديد . والطريقة الوحيدة الظاهرة لاتقاء هذا الشر هى الاحتفاظ بمركز بريطانيا الخاص بين مصر والدول الأجنبية . ومن المحتمل أن يعارض المصريون فى هذا الأمر شكلا ويعدونه مما ينتقص السيادة القومية الاستقلالية . ولكنه فى جوهره لا يمكن أن يكون إلا نافعا لهم مدة طويلة فى المستقبل . إن المهمة الشاقة التى لابد من القيام بها هى الوصول إلى حل يجمع بين أقل ما يمكن من الانتقاصات الرسمية وبين ضمان جوهرى كاف . ولا ريب فى أنه لا تستطيع دولة أجنبية ، لها رعايا فى مصر ، ان ترى ، بعد حوادث الأسكندرية ، أن رعاياها هؤلاء فى أمان . أو تستطيع أن تتجنب طويلا ضمان سلامتهم بيديها مالم تتكفل بهم دولة أجنبية أخرى مثلنا . »

« إن القناة تعطى انكلترا حق الاشتراك مع المصريين فى المحافظة على مصر ضد أى تدخل قهرى من جانب الحكومات الأخرى . »

وأنشأت « الديلى اكسبريس » فصلا افتتاحياً قالت فيه : « سيقابل البيان الجديد من سياسة الحكومة نحو مصر بالترحيب العام فى انكلترا . ومن المحتمل أن لا يجد غير المتطرفين ، المتخرجين من مدرسة حق تقرير المصير ، شيئا يكابرون فيه . »

« إن الاقتراحات تدل دلالة صريحة معينة على رفض العمل بتلك التوصيات التى وردت فى تقرير ملنر . وهى التوصيات التى لم يطق احتمالها أصحاب الآراء الاستعمارية الصحيحة . والبيان الجديد غامض فى تفاصيله . ولكننا لا نستطيع ، كما لا نرغب ، أن ننتقده فى الوقت الحالى انتقاداً دقيقا . »

« على أنه من الجلى أنه ، فى حين أن الوزارة مستعدة لتفسير مطالب المصريين الخاصة بالحكم الذاتى أوسع تفسير ينطوى على السخاء والكرم ، فانها مصممة على أنه لا يمكن التخلى عن مصالح الأمبراطورية الجوهرية لأن مصر مفتاح مواصلاتنا الامبراطورية . ولا ريب فى أن إنماء الأسفار الجوية سيزيد مواصلاتنا أهمية بحيث يجدد المجهود البريطانى فى مدة مقامنا فى مصر . ولا يمكن أن تتوقف العدالة على مجرد سورة خاطر من جانب أية حكومة مستقلة فى مصر . »

« أما المقترحات الجديدة فيجب أن ترضى جميع أمانى المصريين الصحيحة المتعلقة بالاستقلال لأنها اقتراحات تنطوى على الحكمة والاعتدال ولا تعرض للأخطار الضمانات الجوهرية التى لا نستطيع التخلى

عنها. ويرجع الفضل فيها الى حكمة المستر ونستون تشرشل لسداد رأيه.»

وقالت هذه الجريدة فى مقال آخر:

«جاء اللورد كرزن بعد اللورد ملنر فوضع سياسة كان الغرض منها تعديل الأوجه المستحيلة فى تقرير ملنر ففشل ولو أنه عدلت سوأ الأوجه فى سياسة ملنر من بعض الوجوه. وكان فوز كرزن الأكبر أنه زاد تبيان الوجوه الغير المرغوب فيها من ذلك التقرير. وكانت سياسته فى شكل آخر مختلف يمكن الاعتراض عليها تماما مثل تلك السياسة التى كان يراد استبدالها بها. وكانت المعارضة فى الوزارة حادة وكان المستر تشرشل لسان حالها.»

«وتدل الخطة الحالية على قبول اللورد كرزن لاقتراحات المستر تشرشل وهى تسعى فى إرضاء الأمانى المصرية المشروعة ولا تضحى المصالح الجوهرية.»

ولما رأى الناس فى مصر ذلك الميل الظاهر الى تسوية الأمور بين مصر وانكلترا. واستشفوا، مما اطلعوا عليه من أقوال الصحف الأنكليزية، جنوح الحكومة البريطانية الى إحلال الصفاء محل الخصام سرى فيهم اعتقاد بان السلطة العسكرية فى مصر لابد عادلة عن رأيها فى إبعاد سعد باشا ورفاقه. عازمة، بعد إقامتهم بضعة أيام فى عدن، على إعادتهم إلى أوطانهم. راضية عن هذا القسط من الارهاب. عاملة على إرضاء الشعب بتقديم مثل هذا العمل عربونا لما ترمى اليه من المصالحة وخطبة الوداد. وتوطئة للاتفاق

الذى يمهدون له من جديد .

وقوى فى نفوسهم هذا الاعتقاد ماقرأوه من مقال أرسله مكاتب جريدة الديلى نيوز الأنكليزية الى صحيفته تعليقا على حديث أجراه مع معالى ثروت باشا بشأن شروطه التى نشرنا نصها . حيث ختم هذا المكاتب مقاله بقوله :

« إن هناك مسئلة أخرى سيتناولها البحث فى الحال وأعنى بها الخطة التى تتبع نحو زغلول باشا . وقد كان لنفيه تأثير بلا مراء . وكان لا بد أن يكسبه نفيه أنصارا جدداً . فاستدعاؤه يعد ، على مايظهر ، شرطاً جوهرياً للتسوية . ومن المحتمل أن يصير من اللازم مطالبته بتأليف وزارة . »

ولكن راع الناس ما نشره بعض الصحف المحلية فى ٣١ يناير من أنها علمت أنه طلب إلى آل المبعدين أن يعدوا لهم ماشاءوا من ملابس وأدوات للأكل والشرب . وما إلى ذلك من الاحتياجات المنزلية . وأن يجهزوا لهم الخدم الذين يقومون على خدمتهم . لأنهم مسافرون من عدن إلى إحدى جزر سيشل حيث يقيمون فى المنزل الذى يختارونه لأنفسهم هناك .

ولقد قال مكاتب «النيرايست» : « إن فى تصريح السلطة لأسرات المنفيين بارسال الأشياء اللازمة لهم دليلا على عدم احتمال عودة زغلول باشا ورفاقه . »

على أن إعادة سعد باشا ورفاقه كانت فرصة لا يستهان بها لاجتذاب

قلوب الشعب المصرى وجعله ميالا الى عقد أواصر الوفاق بين الأمتين .

سفر اللورد أللنبى والمستشارين إلى إنكلترا — سافر اللورد أللنبى ، طبقا لما أنبأ به وزارة الخارجية الأنكليزية ، فى ٣ فبراير . وبصحبته السر جلبرت كلايتن مستشار وزارة الداخلية والمستر إيموس نائب مستشار الحقانية. وكان سفره داعياً لمظاهرة كبيرة من مظاهرات التبجيل والموالاة من المصريين والأجانب . فقد احتشدت جموع كثيرة فى محطة القاهرة لتوديعه . وكانت المبانى المجاورة لها والطرقات المؤدية لها غاصة بالمتفرجين. وودعه فى المحطة الوزراء والكبراء والعلماء والأعيان . وكثير من أعضاء الهيئات السياسية الرسمية والغير الرسمية وكبار البريطانيين ورجال الجاليات الأجنبية الأخرى . يتقدم الجميع مندوب من عظمة السلطان .

واحتفل به فى المحطات التى وقف عليها القطار ، وهى بنها وطنطا وكفر الزيات ودمنهور ، احتفالا عظيما . بل كان استقباله بها أكثر من مجرد تحية رسمية . وكان اللورد ينزل فى كل محطة ويصافح كثيراً من المحتفلين بفخامته . وحدث فى بنها أن هتف له أحد الأعيان قائلا : « ليحيى اللورد أللنبى » فردد الحاضرون جميعاً هتافه .

ولقد كان الناس يعبرون بحرية عن أملهم فى أن يعود اللورد سريعا إلى مصر حاملا مايرضى المصريين ويحقق آمالهم . لا أن يكون سفره كسفر بعض المندوبين السامين الذين سلفوا وغادروا البلاد فى ظروف مشابهة لهذه

الظروف ولم يعودوا بخير أو شر .

غادر اللورد أللنبى البلاد يحمل فى حقيبته وثيقتين . الأولى الشروط التى قدمها معالى ثروت باشا لتوليه الوزارة والثانية استقالته من منصبه إن لم يجب إلى ما اشترطه ثروت باشا وكان يؤيده هو فيه .

ولقد انتهزت جريدة التيمس فرصة سفره لانتقاد ما سمته « بلاغ وزارة الخارجية الأعرج الذى يتمشى مع الظروف » . وطالبت الحكومة البريطانية بأن تثق بالفيكونت أللنبى الذى اكتسب بمهارته وخدمه ثقة المصريين والبريطانيين على السواء . ثم قالت : « إن من العبث الاصرار على طلب ضمانات فى حين أن الضرورى هو إيجاد الثقة بيننا وبين المصريين التى هى متاعنا العظيم الوحيد والتى حصل عليها اللورد أللنبى . »

وحثت التيمس على اتخاذ تدابير من شأنها أن تمتد هذه الثقة إلى الحكومة البريطانية بالعمل بتوصيات فخامة المندوب السامى .

وأيدت « الديلى ميل » طلب التيمس هذا قائلة : « إن غرض البريطانيين هو دائما تدريب المصريين على حكم أنفسهم . ويرى اللورد أللنبى أن الساعة قد حانت لتحويل هذه الفرصة إلى حقائق ملموسة . وسيكون الشعب البريطانى مستعدا للثقة به تماما . »

وأنبأ مراسل جريدة « الطان » الباريسية من لندن أنه يحتمل أن يستقيل اللورد أللنبى متى وصل إلى لندن . وقال : « بل إنه يقال إنه أعد استقاله

وإنه يحمله فى جيبه . فسياسة اللورد كرزن مقضى عليها فى الواقع . ويسلم الجميع بأن لا يستطيع صاحب المعالى ثروت باشا ولا غيره من الزعماء المصريين قبول تسوية المسئلة على قاعدة أخرى غير قاعدة استقلال البلاد . »

« ويدل تصريح وزارة الخارجية على أنهم يريدون الآن أن يتركوا للبرلمان البريطانى تبعة تسوية المسئلة المصرية وأنهم يفكرون دائما فى حل يمنح مصر استقلالها مع ضمان المصالح البريطانية وسلامة قناة السويس . »

وتلقت « المورنن بوست » برقية من مكاتبها بالقاهرة انتقد فيها سياسة الحكومة البريطانية فى استدعاء اللورد أللنبى إلى لندره . وقال فى نهايتها : « إن المعتدلين من المصريين يرون أن الوزارة البريطانية لم تجد فى عملها تمام الاجادة بنشر تصريحها السياسى فى وثيقة أعلنت فيها دعوة اللورد أللنبى إلى لندن . ويبنون هذا الرأى على الأسباب الآتية : »

« أولا — إنه إذا كان قد تقرر التمسك بتلك السياسة فمن الواضح أن الحكومة البريطانية ليست بحاجة الى نصيحة اللورد أللنبى حيث من الظاهر أنه لا يؤيد وسائل أخرى . »

« ثانياً — إن نشر الوثيقة حرك شعور الاستياء القديم بأكمله . وهو الاستياء الذى بدا بعد التصريح السياسى الأخير . وبذلك تأثر مركز ثروت باشا . »

« فالحالة بأكملها ، كما يرى من هنا ، تدعو إلى الاعتقاد بأنها ستكون

فى غاية من الدقة وأنها تحتاج إلى أشد الحذر والاحتياط . إذ قد تكون عاقبة القرارات الحالية من الاحتياط أوخم من عاقبة الانقسام فى الوزارة الائتلافية . »

وقالت « التيمس » فى مقال افتتاحى طويل : « إن مغادرة اللورد اللنبي لمصر فى هذه اللحظة الحرجة جاءت ذات أهمية استثنائية . إذ على قبول الوزارة لتوصيته أو رفضها تتوقف الآن نتائج خطيرة تتعلق بالأمبراطورية . »

« سافر اللورد أللنبى من مصر وسط مظاهرة دالة على الميل العظيم من النزلاء البريطانيين وممثلى الجاليات الأجنبية وأعيان المصريين . وقد حضر توديعه عدلى باشا وجميع الوزراء السابقين . »

« ومما يشجع كثيراً أن نجد ، فى اللحظة التى توترت فيها العلاقات بين بريطانيا ومصر . والتى لا يعرف فيها هل كان فى الأمكان تشكيل وزارة مصرية ، رجلا انكليزيا كبيرا هو مندوب الحكومة البريطانية فى مصر حائزا لموالاة واحترام رجال من أكثر ممثلى الرأى العام المصرى مسئولية . »

وبعد أن وصفت التيمس ما للورد من الاحترام فى نفوس الجميع وبينت الحالة السياسية فى مصر . وما يراه اللورد أللنبى من أن الطريقة الوحيدة لاستتباب الأمان والسلام هى عرض مشروع قانون على البرلمان

بالغاء الحماية عن مصر ومنحها الاستقلال التام . وبعد أن خطأت الحكومة البريطانية فى إصدارها البيان السياسى الذى أصدرته مما دل على انها غير مقتنعة بسياسة اللورد وأن ليس للحكومة الانكليزية إلا طريقاً واحداً فى هذه الحالة المعقدة والتى هى من الدقة بدرجة عظيمة . وهى طريق الثقة بتوصيات اللورد أللنبى . قالت :

« ونحن نعترف بأننا لا نستطيع فهم خطة الحكومة . فقد استدعت اللورد أللنبى لاستطلاع رأيه . ولكنها ، فى الوقت نفسه ، عملت كثيرا للأضرار بتأثير عمله النافع باصدارها تصريحا لا رأى فيه ولا غرض منه . »

« ستمر الأيام العصيبة . ويجب أن لا يخرج زمام الحالة مطلقاً من قبضتنا . ألا تفهم الحكومة البريطانية أن لنا فى فترة هذه الأزمة شيئاً واحداً عظيما فى مصر وهو ثقة المصريين بعطف اللورد أللنبى وحسن نيته ؟ ألا تستطيع أن توقن أنه إذا أريد أن نتقدم نحو التسوية المصرية فلا بد أن تمتد هذه الثقة إلى الحكومة البريطانية نفسها أيضاً ؟ »

« إن عمل الحكومة هو أن تحكم لا أن تسند كيانها المتداعى بتضحية الأشياء الأساسية من سياسة الصراحة السلمية . ولقد بدت لنا الآن فرصة نادرة مدهشة . وإنه لمن الحماقة ، بل لما هو أشد منها ، أن ينجم عن فقدان الشجاعة ، أو أن يترتب على انهماك الوزارة فى مصالحها الشخصية الصغيرة ، تنصل من هذه المسئلة القومية العظيمة . والطريق الوحيد هو الوثوق باللورد أللنبى . »

ونشرت « الديلى نيوز » برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيها :
« أوجدت الشروط التى أرسلتها إليكم تلغرافياً اعتقاداً كبيراً بين الوطنيين بأن ثروت باشا يرمى إلى الحصول على امتيازات ويرمى، فى الوقت نفسه ، إلى أن لا يعطى شيئاً يقابلها . وتدل زيادة ميل الأمة إلى ثروت باشا ـ ذلك الميل الذى ترتب على هذا العرض ـ على نموزج التحول إلى الآباء بدلا من الرغبة فى الاتفاق . وذلك توصلا إلى نجاح أمانى الوطنيين نجاحاً تاماً . وقد تحقق اللورد اللنبى أن الطريق الوحيد لنجاح مفيد هو استمالة الزعماء إلى صفه . واثقاً من أن نفوذهم يؤثر فى الشعور العام . فاذا أريد اجتناب الأغلاط وجب على الرأى العام البريطانى أن يؤيد اللورد اللنبى بصرف النظر عن سياسات الأحزاب . إذ لو صدّ اللورد اللنبى وأصدقاؤه الزعماء المصريون لأصبحت الحالة من الصعوبة بدرجة خارقة للعادة . وأصبح الخطر شديداً كما هى الحال فى الهند . »

وقال مكاتب « المانشستر جاردبان » :

« لقد أعدت الحكومة خطتها للرجوع القهقرى من الموقف الذى كانت فيه أثناء المفاوضات مع عدلى باشا . والظاهر أن الحكومة ، باصدارها التصريح الأخير، أرادت العودة من المركز الشاق الذى أوجدت نفسها فيه بمشروع المعاهدة الذى قدمته إلى عدلى باشا كأنذار نهائى لتقف موقفاً جديداً ذا قاعدة مبهمة للاستقلال المصرى مصحوبة بضمانات

للمصالح البريطانية . وبما أن عدلى باشا قد قبل مبدأ الضمان البريطانى، فالباب مفتوح الآن لتجديد المفاوضات فى الوسائل الخاصة التى تأتى بالضمانات . فأى شىء يساعد على أن يخرج الحكومة البريطانية من ضيقها الحالى سوى حكومة مصرية تحمل جمعية سياسية مصرية على قبول القاعدة المبهمة التى أصدرتها وزارة الخارجية ؟ »

« من المسلم به أن من الأسهل الوصول إلى التفاهم على التفاصيل التى يقبلها الرأى العام المصرى والرأى العام البريطانى . »

وقالت جريدة « الديلى ميل » فى مقال افتتاحى : « ليس من وراء الاستمرار على الخطة الحالية ، خطة التردد بين سياستين متعارضتين متخالفتين تخالفاً شديداً ، سوى تفاقم الارتباك والقلق فى مصر . ولا يسع الوزراء إلا أن يقبلوا ، وهم آمنون ، توصيات اللورد ألنبى الواقف تمام الوقوف على مجرى الأحوال فى مصر وعلى رأى المصريين . »

« وإن ماضى اللورد ألنبى يضمن سلامة حكمه فهو المسئول . وهو أبعد الناس فى العالم عن التجاوز عن مثل تلك المسائل الحيوية كسلامة قناة السويس التى هى شريان الأمبراطورية . وسيكون لما قدمته الحكومة البريطانية فى هذه الآونة نتائج عظيمة . ولكن يجب أن لا يؤخر زمناً طويلا . فقد ضاع زمن طويل الأمد ووجدت آمال يجب إرضاؤها إذا لم يكن فى النية العودة إلى سياسة القمع العتيقة . فإذا اتبعت نصيحة اللورد

أللنبى فى اجتماعاته مع الوزراء التى ستبدأ اليوم ، (١٠ فبراير) بدون تردد آخر ، أو تسكين وقتى ، فقد تتم مسئلة مصر وتتخذ مصر بما فيها من المواد العظيمة - بارادتها الحرة - مكانها كأحدى الممتلكات المستقلة فى الأمبراطوريه البريطانية . »

أما الجرائد الحكومية فقد انتقدت خطة اللورد أللنبى وخطأتها وتحدثت بأمر استقالته من منصبه .

فمنها جريدة « الايفننج ستاندارد » حيث نشرت مقالا افتتاحياً قالت فيه :

« من الصحيح أنه ليس من موظف ينتظر أن ينفذ سياسة يخالفها مخالفة تامة . فاذا وجد مثل هذا الخلاف الجوهرى بين الحكومة والمندوب السامى فلا محل للعتب عليه إذا هو طلب الاستعفاء من وظيفته . ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن إملاء سياسة على الحكومة البريطانية من أحد موظفيها . إن الحكومة ، لا الموظف ، هى التى تتحمل المسئولية النهائية . ونحن واثقون أن رجلا كبيرا مثل اللورد أللنبى يعلم كل مايحيط بهذه الحقيقة . ولذلك يتحمل تبعة القول بأن الاستشارة مع المندوب السامى ستتخذ شكل مباحثة فى حالة صعبة جدا . وأن عمل اللورد أللنبى سيكون أقرب إلى تنوير الحكومة منه إلى تقديم مشروع مسبوك كالحديد لتقبله أو ترفضه . ومع أن تفاصيل المسئلة المصرية معقدة فان حدودها واضحة

بما فيه الكفاية . ويجب أن يكون الاعتراف بالقومية المصرية معدلا بمقتضيات أحوال جغرافية وجنسية واقتصادية ذات صفة خاصة . فمنذ عهد الفراعنة وحظ مصر مقرون بالثورات التى تحدث فى أوروبا وآسيا . ومصيرها الآن يرتبط بمصالح الدنيا بأسرها . وعلى ذلك فلا يمكن إعطاء مصر الاستقلال التام المصحوب عادة بفكرة إحراز البلاد لصفة الدولة صاحبة السيادة . والحكومه ترغب فى إعطاء مصر أكبر قسط من الاستقلال الذى يتوافق مع المصالح العامة للعالم والمصالح الخاصة جدا بالأمبراطورية . وهناك ثلاثة شروط لا مناص من تحقيقها . فالمعتدلون من المصريين يعلنون أنهم لا يعدون التحفظات البريطانية إلا معقولة . ولكنهم يطلبون الاعتراف بالاستقلال وتأسيس حكومة مصر قبل الأقدام على بحث هذه المسائل . وهذا طلب مستحيل من وجهة النظر البريطانى . ولا شىء ينافى كرامة المشاعر المصرية فى السير نحو تسوية المسئلتين معاً وفى وقت واحد . »

« من الواضح أنه ليس من الملائم إنشاء حكومة وطنية قبل تحديد الضمانات . فيجب أن تعترف مصر أن لهذه الضمانات اعتبارا حيويا . ومع أنه يجب احترام الشعور المصرى إلى أقصى الدرجات فليس ثمت مسئلة لتعديل جوهرى فى سياسة مبنية على الضرورة البحتة . وعدا ذلك فان الرأى البريطانى موافق على إعطاء كل شىء ضرورى لأرضاء الأمانى المصرية . »

وقالت هذه الجريدة فى مقال آخر :

« يحتمل أن يقضى اللورد أللنبى آخر الأسبوع فى بيت رئيس الوزارة بالأرياف . فان اختلاف الآراء بين الحكومة البريطانية وزعماء المعتدلين المصريين مبنى على أن ثروت باشا وأنصاره يريدون أن لا نشترط عليهم شيئاً فى حين أن المستر لويد جورج يدعو الى مراعاة ثلاثة شروط قبل الدخول فى المفاوضات وهى : أولا ـ ضمانة المواصلات . وثانياً ـ سلامة الأجانب وثالثا ـ عدم التداخل الأجنبى . »

« تعد الحالة أشبه بحالة إرلندا قبل عقد مؤتمر الصلح مباشرة . لو كانت الحكومة سمحت « لدى فاليرا » بأن يضع الشروط قبل فتح المفاوضات لوضع سياسة لا ترضاها بريطانيا العظمى . ومن باب التنبيه يعد ثروت باشا فى موقف (دى فاليرا) قبل التوقيع على المعاهدة . وليس فى عزم الحكومة أن تصادق على أن يكون انسحاب الحامية الأنكليزية من مصر شرطا سابقا لفتح المفاوضات . وذلك كما فعلت بالضبط مع ارلندا . فانها لم تفكر لحظة فى سحب جنودها منها عند بدء مفاوضات الصلح الأرلندية . ويعتبرون ما يقال من أن المصريين لا يزالون أقل تجربة من الأرلنديين كحجة لتأييد سياسة رئيس الوزارة البريطانية . »

وقالت جريدة « الديلى كرونكل » فى مقال افتتاحى :

« ينبغى أن يكون وصول اللورد أللنبى مؤديا إلى جلاء الحالة فى مصر .

لم تكن سياسة الحكومة البريطانية نحو الوطنية المصرية غير جلية . فاننا نعترف بالأمانى المصرية . ونريد أن نجيبها بقدر ما فى طاقة الأنسان . ولكن الصعوبة التى لقيناها إلى الآن هى إيجاد المفاوضين الذين يمكننا مباحثتهم فى أساس ثابت . إن عدلى باشا وثروت باشا لا يمثلان ، فى الحقيقة ، الوطنية المصرية . وهما أحرى بأن يكونا وسيطين . ويظهر أننا مهما ذهبنا معهما فى المفاوضة لا نصل إلى الحقيقة . »

« وليس هناك ضمان على انهما لا يقابلان بالرفض من الوطنيين فى النهاية . »

« إن تجاربنا لا تبرر رجاء زائدا . ولكن إذا استطاع اللورد أللنبى أن يبلغنا أنه يوجد شخص من جانب المصريين سينجز وعده ، أو يستطيع أن ينجزه ، فقد يمكن أن يكون ذلك خطوة حاسمة نحو الحل وتكون تدحانت الفرصة النادرة التى يقول بها بعض الدعاة . »

« إن الشروط البريطانية واضحة . وهى (أولا) أن تضمن سلامة مصر من أى اعتداء أجنبى . (ثانياً) أن يمنع كل نفوذ أجنبى فى وادى النيل خلا نفوذنا . »

« وهذه الشروط ناجمة عن المركز الحربى الذى امتازت به مصر عن غيرها وعلى مركزها الدولى . فانها مركز ارتباط العلاقات فى العالم . وهى الحلقة التى تربط إمبراطوريتنا بأجمعها . وخلا هذه التحفظات ، التى لا تستطيع

الأمبراطورية أن تقبل وصول الضعف اليها، فان مصر سوف لا تجد عرقلة أو ترددا فى حصولها على استقلال ذى سيادة كما ترغب . ولكن قبل كل شىء يجب أن نجد شخصاً حاصلا على السلطة الكافية من جانب المصريين . »

ونشرت هذه الجريدة مقالا لمكاتبها السياسى قال فيه :

« ذكر اسم اللورد أللنبى كثيرا فى التلغرافات الواردة على بعض الصحف من القاهرة فى خلال الأيام القلائل الماضية . ولما كانت هذه التلغرافات تكشف عن تأثير دعوة من فريق خاص فانه يجدر بنا ذكر القواعد الأساسية للمسئلة المصرية بوضوح وبقصد بيان حقيقتها . »

« إن الصعوبة التى تعترضنا إلى الآن ناتجة من الانقسامات الاجتماعية . وليس هناك مصر واحدة ولكن أمصار كثيرة . والاحتفال الكبير الذى أقيم لوداع اللورد أللنبى عند سفره مما يصور ذلك فى بابه . فالمتظاهرون فيه كانوا ، على وجه عام ، قاصرين على الجالية البريطانية وحزب ثروت باشا . وامتنع عن حضوره الزغلوليون الذين يمثلون الشبيبة المصرية والطلبة الوطنيين كما امتنعت عن حضوره العناصر الدينية المتعصبة . وعلى كل حال فهناك (أمصار) كثيرة . هنالك الجاليات الأجنبية والحزب التركى القديم وهو مايسمى بطبقة الباشوات التى ترغب رغبة شديدة فى الاحتفاظ بسلطتها . ثم حزب الوطنيين . فاذا كانت مفاوضاتنا قد أخفقت فى السير

إلى الأمام فذلك يعود ، على الأخص ، إلى أننا لم نجد من الجانب المصرى شخصاً ما نثق بالاتفاق معه . لقد كانت العقبة أننا نتعامل مع وسطاء ليس لهم سلطة كافية . وسطاء كان فى استطاعة الوطنيين دائماً أن ينبذوهم متى راق لهم ذلك . »

« وليس فى الأمكان التقدم بالسير فى هذه الطريق وليس لدى الجانب البريطانى رغبة فى الانتفاع بهذا الانقسام الاجتماعى الحادث فى مصر . ولكن هذه العقبة موجودة فعلا وهى أساس المسئلة بأكملها . فهل يوجد مايدل على انتغلب عليها ؟ وهل لثروت باشا سلطة للتعهد عن الوطنية المصرية ؟ وهل يستطيع أن يضمن لنا عدم الرفض الفعلى بعد ممارسات أخرى لاطائل تحتها ؟ »

« سيدل تقرير اللورد اللنبى على أنه ليست هناك رغبة فى العبث بأمانى الوطنية المصرية المشروعة . ولا فى تطبيق الطرق العسكرية الرئيسية . بل بالعكس سيدل على أن البريطانيين مستعدون للعمل بسياسة الشجاعة والعزم الثابت ولالغاء الحماية والاعتراف بمصر كأمة . ولكن لابد من ثلاثة تحفظات . فيجب أن لا تتخلى عنها أية حكومة بريطانية فى الحال والاستقبال . الأول : أننا يجب ان نتأكد أن مصر آمنة من الاعتداء الأجنبى من أية جهة . ولا فرق بين الأمن على مصر والأمن على قناة السويس . فالاثنان متلازمان لاينفصلان . ومسئلتهما مسئلة حياة أو موت .

للأمبراطورية التى مصر هى حلقة الارتباط لأجزائها . والتحفظ الثانى : أن وجود عناصر أجنبية من أشكال شتى بين أهالى مصر يكوّن مسئلة أخرى فريدة فى بابها . فيجب عمل ترتيب خاص لحماية مصالح هذه الطوائف الأجنبية . »

وقد أحدثت هذه المقالة تعليقات فى الدوائر البرلمانية والسياسية بلندره وكان لها أثر لاينكر .

وعلى كل حال فان أغلبية الجرائد والوزراء البريطانيين كانت مؤيدة للورد أللنبى فى مقترحاته التى أدلى بها تعضيداً لشروط ثروت باشا . وإن مستر تشرشل هو الذى يقف عقبة فى سبيلها . لأنه متمسك بضرورة تقديم مصر الضمانات اللازمة لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى مصر قبل أن تقدم بريطانيا العظمى على إعلان الموافقة على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال أو غيرهما من مطالب المصريين . وإنه مصرّ على تمسكه هذا مهما يكن تصميم المصريين .

ثروت باشا يتكلم فى خطته السياسية — وكانت الآراء تنشر على صفحات الجرائد المصرية بعضها مجذ لسياسة الوفاق الذى عمد اليها ثروت باشا والبعض الآخر يعاديها ويهدمها من أساسها . وكانت الجرائد الأنكليزية تنشر آراءها فى مقالاتها الطوال . وثروت باشا صامت لايتكلم ولايبدى رأياً . فقصده أحد محررى جريدة « الليبرتيه » التى تطبع فى القاهرة باللغة

الفرنسية وأجرى معه حديثاً عن سياسته فى الأزمة المصرية فصرح له معاليه بالتصريحات التالية :

قال معاليه : « لقد وقف الناس جميعاً على النص الصحيح لشروطنا . لأن الصحف نشرته بتمامه . »

« ولا صحة لما قيل من أنى أبقيت بعض عبارات تلك الشروط طى الكتمان . لأنه أية مصلحة لى فى ذلك ؟ »

« أما ما يتعلق بالشروط فان كل رجل سياسى يدرك أن التزام الكتمان التام كان أمراً لازما لنجاح المحادثات التى كنت قائماً بها . ولقد كنت أعلم أن هذا الكتمان يعرضنى لشكوك بعض الناس ولحماقة آخرين . ولكن رغبتى الخالصة فى تحقيق أمانى بلادى جعلتنى أعرض نفسى لتلك الظنون ولا أبالى بالمخاطر . أما الآن فاننى أرى أن قد حان الوقت لأقاف بنى وطنى على ثمار جهودى . ولهم أن يحكموا علىّ بما يرون . وأنت ، لا شك ، تعرف هذه الشروط فلا فائدة من إعادة ذكرها عليك . وهى إحد عشر شرطاً . »

(ولما أراد أن يتكلم معاليه عن موقفه نحو سعد باشا بدت عليه الرغبة فى التزام جانب التحفظ) ثم قال :

« لقد أبديت نياتى فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين اتخذت ضدهم تدابير مقيدة للحرية بموجب الأحكام العرفية . »

« وإنى لا أميز بين سعد باشا وبين أصدقائه . وها أنا اعيد لكم ما سبق لى قوله : إن الوزارة ترجو ، بفضل حسن موقف الأمة ، أن تحصل على الرجوع فيما اتخذ من تدابير الاعتقال للحرية عملا بالأحكام العرفية . وليس ما أزيده على هذا . »

« أما فيما يختص بأمكان التوفيق بين استقلال مصر التام وبين إبقاء الاحتلال . فأرجو أن تطرح هذا السؤال على رجال القانون فيجيبونك عما إذا كان التوفيق بين الأمرين ممكناً . على أننا لسنا الآن فى صدد البتّ فى مصير الاحتلال . ولا يعدو هذا الدور أن يكون دور انتقال حتى تفضى بنا المفاوضات إلى إبرام اتفاق . ولا إخالك تجهل أن الاحتلال من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى للمحافظة على مصالحها وعلى مصالح الأجانب . وقد رفضت صراحة أن أرتبط بأى التزام فيما يختص بهذه الضمانات أو بالضمانات الأخرى . واشترطت أن مسئلة الضمانات بحذافيرها تكون محلا لمفاوضات بين الحكومة المصرية وبين بريطانيا العظمى . وأن تكون الكلمة الأخيرة فى نتائج هذه المفاوضات للأمة ولممثليها . »

« وفوق هذا فانى لم أتردد فى المجاهرة ، فى كل الأحاديث الرسمية ، بأنه ليس من مصرى يبيح لنفسه أن يوقع على إتفاق يؤيد احتلال البلاد . »

« إننى ، لما اشترطت إنشاء برلمان مصرى تنتخبه الأمة ، أوضحت بصورة وافية ، أن الغرض الذى أرمى إليه هو أن يكون هذا البرلمان مستقلا تمام الاستقلال . وأن تكون له الرقابة على الحكومة التى تكون مسئولة أمامه . »

« ومعنى هذا أن تكون حرية البرلمان فى العمل مطلقة من كل قيد . وأن لا يكون خاضعاً لأى نفوذ أجنبى . »

« وفى وسعى أن أؤكد لكم أن الأشاعة بأن بعض من اخترتهم للعمل معى سيمتنعون عن دخول الوزارة لا أساس لها . وأنه لم يتخل عنى أحد ممن وقع اختيارى عليهم ليكونوا زملائى فى الوزارة المقبلة . »

« أما مسئلة الامتيازات فهى مسئلة تدخل بطبيعة الحال فى عداد المسائل التى تتناولها المفاوضات المقبلة . »

« أما ما يقولون من أنه يلوح أن المذكرة البريطانية الأخيرة صورة لا تكاد تخفى من مشروع كرزن . فما شأن هذه المذكرة إذا أجيبت شروطى ؟ إن ما أطلبه صريح جلى . فاذا سلمت وزارة الخارجية البريطانية به فقد زال بذلك أثر المذكرة بطبيعة الحال . »

« وعندى أن سفر اللورد اللنبى قد يؤثر فى السياسة الانكليزية فى مصر على ما أظن . إذ أنه سافر إلى لندره مدعوّا لابداء رأيه عن الحالة الحاضرة فى البلاد . ويلوح لى ، مما تبينته من أحاديث نخامة المندوب

السامى ، أنه يؤيد شروطى . بل هو فى جانبى تماماً . ولكن لا يخفى عليك أن الكلمة الأخيرة فى هذا الشأن للندره . »

« وأنا لا أجهل أن لى خصوماً كثيرين . ولكننى طلبت إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وجعلت ذلك شرطاً لقبول تأليف الوزارة . وهذا طبعاً قبل الدخول فى المفاوضات لابرام اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى . »

« لقد كان أمين بك الرافعى يحض سعد باشا على اشتراط هذا الشرط قبل الدخول فى أية مفاوضة فرمى بالجنون . »

« وها أنذا قد فعلت ذلك وسنرى إن كان ما فعلت جنونا . »

« وفى الختام أصرح لك بأننى فيما فعلت لم ألبّ إلا داعى ضميرى . وأنى الآن أشعر بالارتياح الذى يشعر به الانسان على أثر تأدية الواجب . »

« ولم يبق علىّ إلا أن أتمنى ، من صميم قلبى ، أن تحصل بلادى على استقلالها كاملا وأن تحلّ ، كأمة حرة ، المحل اللائق بها بين أمم العالم . »

هذا ولقد ألقى المستر ما كلين العضو فى البرلمان الأنكليزى سؤالا على المستر لويد جورج عن مصر . فخطب المستر لويد جورج خطبة ضافية فى الموضوع نلخصها فيما يلى :

قال : « لقد أنهينا السيادة التركية عن مصر فى زمن الحرب .

ولكن مصر لم تصبح دولة ذات سيادة . وإن مصر ليست فى مركز الأمم الأخرى التى يمكن منحها الحرية التامة فى تقرير مصيرها الخاص بدون مراعاة الأحوال الخارجية . فان هذه البلاد بمثابة ممر يشغل موقعاً ذا صفة خاصة فيما يتعلق بالامبراطورية البريطانية . ولولا حماية الجنود البريطانية والأسترالية لها لكانت الجيوش التركية والألمانية قد غزت مصر . ولم يكن المستر غلادستون من أنصار الضم . ولكنه اضطر إلى التداخل رغبة منه فى أن يضمن حماية مصالح قاطنى البلاد الذين كانت حياتهم عرضة الخطر . وإن الحجج التى كانت قائمة على عهد غلادستون قد عززها ما حدث منذ ذلك الحين تعزيزا عظيما . »

« ففى خلال الأربعين سنة الأخيرة ذهب إلى مصر أناس من جميع البلدان واستثمروا فيها أموالهم وجازفوا بأرواحهم ووقفوا كل أوقاتهم وكل قواهم فى تلك البلاد مستندين إلى حماية الحماية البريطانية . وإلى هذه الحماية يرجع يسر مصر الذى زاد زيادة لا تقابل بما كانت عليه قبل اشتراك مصر مع بريطانيا العظمى . وهذه الأمور الجوهرية عظيمة الأهمية جداً . وعدم اعتبارها يعود بالضرر على الشعب وتكون له عواقب مضرة بالسلم فى العالم . »

قال : « ومتى وصل اللورد اللنبى سنكون فى موقف أكثر ملاءمة لايضاح الاقتراحات التى يبديها . »

ونقلت شركة روتر نباء هذه التصريحات فى ٢ فبراير فى برقية أذاعتها من مجلس العموم هذا نصها :

« قال المستر لويد جورج إنه ستعلن اقتراحات محدودة بشأن مصر بعد المباحثات التى ستحدث مع اللورد اللنبى . وقال إننا نريد أن نجيب جميع الأمانى القومية المشروعة للأمة المصرية وأن نتخلى عن الحماية بشروط جوهرية تضمن المواصلات الأمبراطورية وغيرها . »

« وقال المستر سوان إن خطة الحكومة نحو الزعماء المصريين آخذة فى تعريض اسم بريطانيا العظمى للتحقير . ثم حث على الجلاء وعلى إعادة زغلول باشا . »

وخطب المركيز كرزن خطبة هى على النقيض من هذه الخطبة على خط مستقيم فى مجلس اللوردات .

فبعد أن أكد من جهة أن الحكومة البريطانية ليست معادية للأمانى المصرية . قال من جهة أخرى :

« وقد بذلت الوزارات البريطانية ، فى خلال أكثر من ثلاثين عاماً ، أقصى جهدها فى التقليل من مسئوليات بريطانيا العظمى فى مصر . ولكن كان الأخفاق نصيب تلك المساعى . لأن تنفيذ سياسة الجلاء عرقلته مصالح عظيمة معينة تجب الآن صيانتها أكثر مما كانت تجب فى أى وقت مضى . وهذه المصالح هى أهمية مصر فيما يتعلق بالمواصلات الأمبراطورية

ومسئولية بريطانيا العظمى نحو الجاليات الأجنبية فى مصر ومصلحة مصر ذاتها . تلك المصلحة التى لا تستطيع بريطانيا العظمى السماح بتقهقرها إلى تلك الأحوال التى انتشلتها منها » . ثم قال :

« ما هذه الفائدة من جلائنا عن مصر إذا أعقبه دخول دولة أخرى مكاننا . أو إذا اضطررنا إلى العودة إليها بعد بضع سنوات ؟ يجب أن لا يتم شىء فى مصر . ويجب أن لا يحدث تغيير كبير هناك بغير موافقة البرلمان البريطانى . »

وقال الخطيب : « إن الحكومة قطعت شوطاً بعيدا فى المفاوضات مع الوزراء المصريين بدون أن تربط البرلمان بشىء » . (ثم لخص الاقتراحات التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى مصر) وأكد أن هذه الاقتراحات قد ذهبت إلى مدى أبعد من كل التقدمات السابقة . وأن كل ما طلبته الحكومة مقابل تلك الاقتراحات هو أن لا تستعمل ضدنا . وأن نحصل على ضمانات مرضية لصيانة القواعد الأساسية التى أشار إليها .

ثم قال :

« إن تاريخنا فى مصر تاريخ كبير جدا يدعو إلى الفخر . فاننا أخذنا بيد مصر من الفوضى والأفلاس إلى النظام والرخاء . »

وصرح اللورد كرزن عند إجابته على مقاطعة اللورد اسلنجتون له : « بأنه لا يستطيع أن يقول شيئا الآن عما يقترح من جلاء جنود الاحتلال

البريطانيـة عن مصر . لأن من الواضح أن الضمان الوحيـد لصيانة تلك القواعد التى أشار إليها هو استمرار وجود القوات البريطانيـة فى مصر . وأن مسئلة تعيين مقرّ تلك القوات هى موضوع بحث يكون بين الحكومة البريطانية والوزراء المصريين واللورد أللنبى . ولـكنه لا يرى أن شخصاً ما يرضى بأن يكون موقفنا موقف الراضى بالاستغناء كلية عن وجود الجنود البريطانية فى مصر . » ثم قال : « إنظروا ماذا قد يحدث ؟ يكفى أن تنظروا إلى ما حـدث بالأسكنـدرية فى مايو الماضى حينما قامت أشـد الاضطرابات المخيفة . ولم تـكن لجنود البوليس المصرى وغيره أية فائدة مطلقـاً . ولم يعد النظام إلى نصابه إلا بظهور الجنود البريطانيـة . ولولا ظهور الجنود البريطانية لذهبت السفن الأيطالية وغيرها من سفن الدول الأجنبيـة إلى هناك لحماية رعاياها . ولـكانت تجـددت تلك المنازعات والانقسامات المحزنة التى حدثت فى الماضى . »

« إن الحـكومة البريطانية ستباحث اللورد أللنبى فى الشروط التى يمكن بها ـ إذا أمكن فى الحقيقة ـ تشكيل وزارة مصرية . وإن الحـكومة ستضمنها بارتياح . ولـكنها لا يمكن أن تقبل تحمل مسئولية تعريض تلك المصالح التى أشرنا إليها إلى الخطر ولا تضحيتها . »

وغريب أن يخطب وزيران فى وزارة واحدة فى مسئلة سياسية فيكون تصريح كل منهما مناقضاً لتصريح الآخر .

وغريب كذلك أن يدعونا وزير الخارجية البريطانية، ويتضامن معه زملاؤه الوزراء، إلى الثقة بهم وإلى محالفتهم والاتفاق معهم وهم يطعنوننا بهذه التصريحات، طعنات مؤلمات لا تتفق والصداقة المقترحة ولا الولاء المنتظر.

إنهم يتخذون من حوادث الأسكندرية درعا كلما أرادوا هضم حقوقنا. إنهم يقولون إن رعاع الأسكندرية قد اعتدوا على الأجانب. فهل كانت الأمة المصرية بأكملها من الرعاع حتى يخافوا، إن هم منحوها مطالبها، أن تنقلب على هؤلاء الأجانب؟ إنهم يزعمون أنه لولا نزول العساكر البريطانيين لما أطفئت الفتنة بعد أن استفحل أمرها. فلم ترك الأنكليز الحالة حتى تفاقمت في تلك الحوادث ثم تداخلوا؟ أكان ذلك لكي يتخذوها في أيديهم حجة علينا؟ ومع كل فهل تخلو أمة من أمثال هؤلاء الغوغاء؟ ذلك ما لا يقول به أحد خالي العرض.

على أننا نلاحظ، على وجه العموم، أن لهجة السياسة الأنكليزية قد تغيرت في تلك الأيام الأخيرة. حيث كانت تميل إلى استعمال اللين في اللفظ بعد أن أكثرت من العنف والشدة فيه. وطفقت تتودد إلى المصريين وتظهر العطف عليهم وعلى أمانيهم القومية سواء في ذلك الصحف الحزبية والصحف الحكومية.

ذلك لأنها، على ما يظهر، كانت أنست من الوزارة البريطانية ميلا إلى إجابة مقترحات اللورد أللنبي الذي ذهب إلى انكلترا مصمما على عدم

العودة منها الا بأحد أمرين لا ثالث لهما : فاما فوز لسياسته المقترحة . وإما إعتزال لعمله .

ولكن طلاوة ألفاظ تلك الجرائد لم تمنع عقلاء المصريين من تحذير السواد الأعظم منهم من الاغترار بهذه اللهجة الجديدة . والحذر واجب على كل حال . فقد أصدرت جمعية مصر المستقلة نداء للناس فى يوم ١٢ فبراير هذا نصه :

« تغيرت لهجة السياسة الأنكليزية فى هذه الأيام الأخيرة . فآثرت حلو اللفظ على مرّه . ومالت إلى اللين والتلطف بعد أن أسرفت فى العنف والتعسف . ولكن الأمة المصرية ، التى لم يرهبها الوعيد ولم تفل من عزيمتها القسوة ، لن تخدع ، ولا يمكن أن تخدع ، بحلاوة الألفاظ وبهذا اللين المتكلف الذى لا يؤدبه ، فى الحقيقة ، إلا تخدير الأعصاب وإدخال الوهن والضعف على العزائم والنفوس . »

« لقد عرفت الأمة المصرية أن السياسة الأنكليزية صادقة إذا أوعدت وأنذرت مخاتلة إذا وعدت ورغبت . عرفت ذلك وأخذت نفسها بان لا يثنيها عما تريد وعيد يتبعه العنف أو وعد يزدان بالألفاظ البرّاقة والأمانى الخلابة . »

« أخذت صحف الأنكليز تحبب إلى المصريين وتظهر الرفق بهم والعطف عليهم . واخذ وزراء الأنكليز وزعماؤهم يظهرون الميل الصادق

إلى تحقيق الأمانى المشروعة للمصريين. ولكن المصريين قد شبعوا ألفاظاً ووعوداً. وأصبحوا لا يرضون إلا الأعمال. ولا يطمئنون إلا إلى الوفاء بالوعود. ولقد يحملنا على أن نبالغ فى الشك ونتمسك بموقف الحذر مانراه من أن هذا التلطف وهذه الوعود لم تغير من موقف الأنكليز الرسميين قليلا ولا كثيراً. فقد خطب وزراؤهم فى البرلمان بعد أن أصدروا بلاغ ٣٠ يناير. فلم يقيدوا أنفسهم بقيد جدّى يغير موقفهم الذى اتخذوه حين رموا مصر بمشروع كرزن والمذكرة الأيضاحية. لا يزالون يذكرون الضمانات. ويلحون فى أن مصر جزء من مواصلاتهم. وينتحلون لأنفسهم حق حماية الأجانب. ويكلفون أنفسهم ما لم يكلفهم أحد من حماية أرض مصر من غارة الدول الأخرى عليها. فاستمساكهم بهذه القواعد وإلحاحهم فيها وإعلانهم أنهم لا يريدون أن ينزلوا لمصر عن شىء من حقها حتى يحصلوا على هذه الضمانات. كل ذلك يقنعنا بأنهم ليسوا جادّين ولا مخلصين فيما يبذلونه لنا من الوعود البرّاقة والألفاظ الخادعة. ومجلس إدارة جمعية مصر المستقلة يحذر الأمة كل التحذير، أن تقع فى مثل هذه الشباك التى جربتها. فلم تجن من الوقوع فيها إلا الشرّ كل الشرّ.»

«ألا إن ساسة الأنكليز قد استلذوا سياسة التفريق والتقسيم وهم، حين يبذلون ما يبذلون من أنواع الترغيب والوعد، لا يزيدون على محاولة تفريق الأمة وشق عصاها.»

« يذكرون المعتدلين والمتطرفين . وهم يعلمون، حق العلم، أن مصر، إذا ذكر استقلالها، فليس فيها معتدل ولا متطرف . يظهرون الميل إلى زعيم دون زعيم والثقة بزعيم دون زعيم . وهم يعلمون، حق العلم، أن ليس فى مصر زعيم يساوم فى آمال الأمة . أو ينزل لهم عن شىء من حقوق الأمة . لهم أن يفرضوا ما يشاءون على من يشاءون من أبناء مصر . وعلى أبناء مصر أن يثبتوا لهم، بالحجة القاطعة والبرهان الذى ليس فوقه برهان، أنهم أصدق وطنية وأثقب بصيرة من أن يخدعوا عن الواجب أو ينزلوا عن الحق . »

« لا وزارة ولا مفاوضة حتى يمحى عار مشروع كرزن والمذكرة الأيضاحية . وحتى تلغى الحماية ويعترف بالاستقلال . وحتى ترفع الأحكام العرفية وتزول آثارها . وحتى يصبح أمر الأمة بيدها حقاً . وحتى تصدر بذلك الوثائق الرسمية التى لا تقبل الشك ولا تحتمل النزاع . »

« هذه كلمة المصريين يجب أن يسمعها الأنكليز فى كل وقت ومن كل مصرى مهما يلينوا أو يشتدوا . ومهما يتلطفوا أو يؤثروا العنف . »

« يجب أن يكون هذا شعار المصريين مهما تختلف عليهم الظروف أو تنلهم المحن . يجب أن يقتنع الأنكليز، فيما بينهم وبين أنفسهم، بأنهم لن يستطيعوا أن يستعينوا بالمصريين على إذلال مصر . وأنهم بين اثنين : إما أن يعترفوا لنا بالحق فيكسبوا صداقتنا ووفاءنا وإما أن يأخذونا بما يريدون

من سطوة الحكم العرفى على أن يبذلوا فى ذلك كل ما يملكون من قوة وبأس . ويخسروا فى ذلك صداقة شعب لا يستهان بمكانته فى العالم عامة وبين شعوب الشرق خاصة . »

« رئيس الجمعية »

« حسن عبد الرازق »

جئنا على الكثير من أقوال الجرائد الأنكليزية لنبين وجهة تيار السياسة البريطانية المصرية . ولكن ما كان هذا ليلهينا عن ذكر ما كان حادثا إذ ذاك فى مصر ذاتها .

بدأ الناس ينشرون الرسائل فى الجرائد يطلبون فيها إعادة سعد باشا ورفاقه إلى أوطانهم ويرسلون إلى معاليه ، وهو فى عدن ، برقيات التحية والأعظام والاحترام ويبلغونه أمانيهم بعودته القريبة .

ولقد سرى فى المصريين اعتقاد بأن من المنتظر إعادة هؤلاء المنفيين إلى ديارهم لطول مدة مكثهم فى عدن وعدم تسفيرهم إلى إحدى جزر سيشل كما سبق التصريح بذلك . واشتدت هذه الحملة فى النصف الأول من شهر فبراير واللورد أللنبى فى إنكلترا يعالج الاتفاق مع حكومته على خطط السياسة الجديدة .

كثرة الجرائم السياسية وعدم الاهتداء إلى مرتكبيها — ولكن تلك الطعنة التى اتخذت الأجرامات السياسية ديدنا لها لم تترك الأمور تسير على طبيعتها بل شوهتها بجرائمها واعتداءاتها على أنفس البريطانيين والمصريين جميعا

مسيئين بشنيع أعمالهم إلى قضية البلاد وإلى ذواتهم من حيث لا يعلمون.

فبعد أن اعتدوا على حياة بدر الدين بك مراقب الأمن العام فى وزارة الداخلية وبعد أن دبروا المؤامرة لاغتيال صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا. وعجز البوليس عن القبض على الرأس المدبر لتلك الجرائم المستنكرة — ولو أنه قبض على القائمين بمؤامرة اغتيال الأخير — فان هذه الجرائم قد زادت وتكررت. فحدث أن المستر برايس هوبكنس أصيب فى أوائل النصف الأخير من فبراير برصاصة فى ساقه حينما كان سائرا يجتاز (جسر) كوبرى شبرا. فحمل فى حالة مخطرة إلى المستشفى. وبعد مضى يومين من هذه الحادثة وجدت فى نفس ذلك الحى جثة رجل انكليزى آخر وهى جثة المستر جوردان الذى قتل بطلق نارى. وفى يوم ١٨ فبراير أطلق عيار نارى على المستر براون المفتش بوزارة المعارف العمومية قريبا من داره فى حى (جاردن ستى). وقد جرح الفراش الذى كان يرافقه فى يده. وفى اليوم ذاته بينما كان المستر بيتش المهندس بمصلحة السكة الحديد المصرية يتنزه بجهة المطرية إذ أطلقت عليه رصاصة من مسدس فلم تكن الاصابة مخطرة.

وتوالت بعد ذلك الأجرامات السياسية على الأفراد البريطانيين وكثرت كثرة مزعجة. وكانت تلك الجرائم ترتكب بجرأة نادرة وفى رائعة النهار وفى الأماكن التى تكثر فيها المارة من الناس.

والعجيب أن مهارة رجال البوليس المصرى الذين كانوا تحت رياسة

ضباط من البريطانيين عجزت عن اكتشاف مرتكبى هذه الجرائم المتعددة المتتالية . وقصرت عن الأمساك بطرف الخيط الذى يصل تلك الجرائم ببعضها. لانه من المؤكد أنه كان لها اتصال ببعضها البعض. ومن المستحيل أن لا تكون هناك صلة بين مرتكبيها .

عمد البوليس بعد ذلك إلى طريقة ما كنا نحسبها مؤدية إلى اكتشاف أمر من أمور تلك الجرائم الجريئة . وهى إيقاف جماعة من رجاله عند مفترق بعض الطرق المهمة ليلا تحت أمرة ضابط من ضباطه لتفتيش المارة راجلين أو ركوبا .

والعجيب أنه فى أثناء قيام البوليس بمثل تلك الأجراءات كانت الجرائم مستمرة فى أمكنة كان يغيب عن رجاله مراقبة الناس فيها. ولا يخطر على بال أحد أن ترتكب فيها مثل هذه الجرائم. وكان عجز رجال البوليس عن اكتشاف مرتكبيها محرضاً لهم على الاسراف فى تلك الاعتداءات بدون مبالاة بحفظة الأمن الغافلين .

ولقد كان العقلاء من المصريين يستنكرون وقوع تلك الاعتداءات ويحسبون لنتائجها ألف حساب

فاصدرت جمعية مصر المستقلة فى يوم ٢٠ فبراير إعلانا باستنكارها لهذه الحوادث وهذا نصه :

« يعلن مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة أسفه الشديد لحوادث

الاغتيال المنكرة التى أخذت منذ حين توجه إلى المصريين وغير المصريين. وتثق بأن أبناء مصر جميعا يمقتون هذه الحوادث ويبذلون مايستطيعون من الجهد لاتقاء أمثالها حرصا على كرامة مصر ومنفعتها. وضنا باسمها أن يقترن بسفك الدماء. لاسيما فى هذا الوقت العصيب الذى تشتد فيه حاجتنا إلى تحسين الظن بنا. وإلى أن لا يتخذها الخصوم أدلة نحن منها براء. فقد كانت مصر، وستظل دائما، بلد الأمن والسلام. لاتعتمد، فى تحقيق آمالها والفوز باستقلالها، إلا على جهادها المشروع واعتصامها بالحق دون ميل إلى العنف أو رغبة فيه.»

«ويجدد المجلس احتجاجه على استمرار سطوة الحكم العرفى وما نشأ عنه من الاعتداء على حرية الصحافة باقفال جريدة المحروسة والاصرار على إبعاد معالى سعد باشا زغلول وأصحابه فى وقت يزعم الانكليز فيه أنهم يسعون إلى أن يحققوا بيننا وبينهم حسن التفاهم وتبادل الثقة.»

«رئيس الجمعية»

(حسن عبد الرازق)

كما أبدى الوفد المصرى استفظاعه لتلك الحوادث التى تغتال فيها حياة بعض البريطانيين خلافا لمبدئه الذى أعلنه وهو الجهاد السلمى فى سبيل الحصول على أمانى الأمة. فى بيان طويل نشره فى بعض الجرائد ولكن هذه الطغمة لم ترتدع عن خطتها المشئومة.

ولقد حملت هـذه الاغتيالات المتكررة لحياة الأفراد الأنكليز قنصل انكلترا على نصيحة الرعايا البريطانيين باتخاذ احتياطات معينة اتقاء لشر تلك الحوادث التى أزعجت الجميع .

فنشر قلم المطبوعات فى يوم ٢١ بالجرائد مايلى :

« نصح القنصل الأنكليزى لجميع الرعايا الأنكليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ولايسيروا فى الأحياء الغير المطروقة أو فى الظلام منفردين . »

أما التحذير أو النصيحة التى بذلتها القنصلية البريطانية لرعاياها فاليك نص تعريبها :

« نظراً للحوادث الأخيرة تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين أن لايسيروا فى الخلوات خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا المسدسات . »

نشرت جريدة الأجبسيان غازت هذا التحذير وصدرته بكلمة قالت فيها إنها تسجل الخزى والعار على الأمة المصرية .

ويحق للأجبسيان غازت أن تظهر غضبها وسخطها من وقوع هـذه الحوادث . ولكن تسجيلها الخزى والعار على أمة بأكملها قام بعض أفرادها من المفلوكين بمثل هـذه الاعتداءات التى استنكرها جميع عقلائها أمر لا يستحسن صدوره من جريدة رشيدة مثلها .

كما أن الحكومة المصرية رخصت ، على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، للانكليز الموظفين بها بركوب سيارات على حسابها ذهابا وايابا من دورهم إلى أماكن عملهم وبالعكس اتقاء لشر هذه الجرائم المفزعة . فتكلفت الحكومة بذلك نفقات كانت فى غنى عنها لولا طيش هؤلاء الطائشين الذين كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعا وهم فى الحقيقة يلصقون بالأمة أقبح التهم وأشنع الصفات .

الفصل الخامس

نجاح سياسة اللورد أللنبي وعودته الى مصر

مقابلات اللورد أللنبي للوزراء الانكليزية وانتصار سياسته — إن كنا قد عرفنا فى اللورد أللنبي جندياً ماهراً وقائداً محنكاً فقد رأيناه رجل إدارة متين الأسلوب حازم الرأى . على أننا فى هذه الأزمة السياسية المستحكمة رأينا فيه رجل سياسة لايشق له غبار يعرف كيف ينتصر فى ساحاتها كما انتصر فى ساحات الحرب والجلاد وفى ميادين الكفاح والصدام .

أخذ الوزراء البريطانيون يبحثون اقتراحات اللورد ويمحصونها ويقربون بينها وبين مبادئهم . فاختلفوا فيها جم الخلاف . ولكن اللورد أللنبي نفسه لم يقابل أحداً منهم . ولم يتناقش معهم فى وجهة نظره حتى يوم ١٣ فبراير .

وقال مكاتب جريدة « الديلى نيوز » فى نفس ذلك اليوم مايأتى :

« يبحث الوزراء فى وثيقة هامة تشتمل على آراء أللنبي . هذا فى حين أن المباحثات التى جرت منذ وصول اللورد أللنبي تدل على أن التوفيق بين آرائه وآراء الوزارة البريطانية أقل صعوبة مما كان يلوح . وعقدة

المسئلة قائمة على هل يكون إلغاء الحماية سابقاً لأخذ الضمانات من مصر أو يكون إجراء الاثنين معاً فى وقت واحد . أما اللورد أللنبى فمصرّ على أنه لا يمكن إعادة الثقة ببريطانيا العظمى إلا بالوجه الأول . »

« وبناء على ذلك لا يمكن تشكيل وزارة . وحينئذ لا ضمانات إلا اذا وجد الجوّ اللازم من حسن النية بمنح الاستقلال التام عاجلا . فقد تلغى الأحكام العرفية ولكنها تبقى ، على كل حال ، إلى حين صدور قانون التضمينات . وهذا يحتاج إلى مصادقة الدول صاحبة الامتيازات . وهذه العملية لا تكون سريعة . ولكن اللورد أللنبى يستطيع أن يوقف ، فى أية لحظة ، العمل بأية أوامر عرفية متى وجد من الحكمة ذلك . وكل شىء يدل على أنه لا صحة مطلقاً لما يقال من أن اللورد أللنبى يوصى بسياسة الخروج من مصر ركضا وعدواً . فهو يقول بالغاء الحماية وتشكيل وزارة مصرية بدون التعجيل حالا بجلاء الجنود البريطانية التى تبقى حيث هى فى خلال ذلك . والمعتقد أن المصريين يسكتون عن وجودها بدون قبول الاقتراح بصفة رسمية . بل ربما احتجوا عليه بصفة رسمية . ثم يكون البت نهائياً فى المكان الحربى الذى تعسكر فيه هذه الجنود فى المستقبل جزءا من التسوية النهائية . وأن تنقل الجنود البريطانية إلى الأسكندرية والقاهرة إلى أن يتم بناء الثكنات اللازمة لها فى مكان آخر . ويكون هذا بيد الحكومة المصرية . وقد يستغرق زمناً قليلا وتبقى بعد ذلك مسئلة جوهرية

أخرى لا يستطيع الأجابة عليها إلا المحتكون بالحالة المصرية وهى : من هو أحسن زعيم مصرى يمكنه أن ينفذ الشروط التى يتفق عليها ؟ ومن هو فى مصر (ميشيف كولنز) فى إرلندا ؟ أهو ثروت باشا أو عدلى باشا أو زغلول باشا ؟ »

« لقد كان نشر الدعوة لزغلول باشا فى لندن كبيراً . ولكن يلوح أن اللورد أللنبى يرى أن عدم وجود اهتمام خطير فى مصر لنفى زغلول باشا مما يدل على أنه (أى زغلول باشا) ليس عاملا أساسيا فى الحالة . والأمر الجوهرى هو إيجاد حكومة مصرية تكون لها السلطة اللائقة بحكومة ذات سيادة بشرط أن تكون مقيدة بتحفظات معينة لا يقوم عليها خلاف جدّى فى الرأى بين اللورد أللنبى ومن يمثلون المصريين . »

وفى اليوم التالى نشرت هذه الجريدة مقالا لمحررها السياسى بعنوان « أللنبى والوزارة ـ الوزراء يقتنعون بالمذكرة ـ لا اجتماع مع لويد جورج إلى الآن » قال فيه :

« لم تتقدم المفاوضات المصرية أمس تقدما محسوساً . ولم يقابل اللورد أللنبى إلى الآن رئيس الوزراء . ولم يعين موعد لمقابلتهما . ويرغب المستر لويد جورج رغبة شديدة فى الذهاب إلى المحطة اليوم للترحيب بالمستر بلفور عند عودته من أمريكا . وهناك شك فى هل يستطيع رئيس الوزراء أن يجد ، قبل غد ، وقتاً صالحا للبحث فى المسئلة المصرية . ومن المؤكد أن الوزارة لا تدرس

المسئلة قبل الغد على الأقرب . وقد وزعت ، فى خلال ذلك ، المذكرة التى قدمها اللورد أللنبى إلى المركيز كرزن على الوزراء . وهناك مايدل على أن كثيرين منهم اقتنعوا كثيرا بما جاء بها . بل إن هناك ميلا إلى تسوية الاختلاف الموجود بين اللورد أللنبي والحكومة البريطانية أكثر منه إلى تقوية هذا الخلاف . »

وقال هذا المكاتب ، فى يوم ١٦ عن سير المسئلة المصرية وما تم فيها ، مايلى :

« قابل اللورد أللنبى ، وبرفقته السر جلبرت كلايتن والمستر شلدون إيموس ، المستر لويد جورج والمركيز كرزن والمستر تشمبرلن . وهى المقابلة المنتظرة منذ زمن طويل . وقد أجاب اللورد أللنبى على عدد كبير من الأسئلة التى وجهها اليه الوزراء البريطانيون . ثم عاد المندوب السامى وزميلاه ثانيا فقابلوا المستر لويد جورج . وقد أفضت المباحثات الأخيرة إلى إعداد مقترحات معينة ليلة أمس . وهى مبنية على ماجاء بمذكرة اللورد أللنبى مع تحويرات معينة . وستقدم هذه المقترحات إلى الوزارة وربما كان ذلك اليوم . »

« ولا يمكن التكهن بالقرار النهائى بأى صفة . ولكن هناك تقدم فى سبيل التوفيق . ويوجد مايدعو إلى الاعتقاد بان الحكومة ستوافق على شروط يمكن معها أن يواصل اللورد أللنبى أعماله فى مصر . »

ونشر ذلك المحرر فى يوم ١٧ مقالا بعنوان (فوز اللنبى ـ عودته إلى مصر على حسب شروطه ـ إنهاء الحماية ـ توقع تأليف ثروت للوزارة) جاء فيه مايلى :

« أفضت المحادثات التى دارت بين اللورد أللنبى والسر جلبرت كلاين والمستر شلدون إيموس وبين المستر لويد جورج رئيس الوزراء والمركيز كرزن إلى الاتفاق التام فيما يتعلق بالسياسة المصرية . ولم تعرف بعد تفاصيل الاجتماع الذى عقده الوزراء ليلة أمس فى مجلس العموم . ولا القرار الذى اتخذوه فيما يتعلق بالشروط . على أنه يحتمل أن يلقى رئيس الوزراء اليوم تصريحاً فى البرلمان . ولم يتناول أحد استقالة اللورد أللنبى بكلمة . وسيعود إلى مصر حالا ليستخدم تلك السلطة التى لا يستطيع أحد سواه استخدامها فى هذا المأزق الحرج . والتى بدونها تتولد حالة تدعو إلى القلق الخطير حتى فى ضوء الخطة الجديدة التى اتبعتها الحكومة البريطانية . ونظرا لقوة اعتقاد اللورد أللنبى بالخطوات اللازم خطوها فى الأزمة الحالية فان ارتياح اللورد أللنبى للقرار الذى تم الوصول إليه يجلى الحالة كثيرا . »

« ومن المحتمل أن يشرح رئيس الوزراء الحالة شرحاً تاماً وافياً فى مجلس العموم . ولا ريب فى أنه سيوجه إلى سلطان مصر خطاباً ـ كما جرى فى شهر ديسمبر الماضى ـ يعلن إلغاء الحماية ويبسط من جديد نيات حكومة جلالة الملك . أما ما تدين به الأمة البريطانية للورد أللنبى ، من

جراء معالجته للحالة ، فسيقدر حق قدره إذا ما صار فى الأمكان ذكر القصة بأكملها الخاصة بحوادث الاسابيع الثلاثة الماضية . »

ولقد قالت جريدة « الديلى اكسبريس » فى مقال نشرته فى يوم ١٤ فبراير ما يلى :

« قابل اللورد اللنبى المستر لويد جورج مقابلة طويلة . وفاوضه فيما يتعلق باقتراحاته الخاصة بتسوية المسئلة المصرية . أما النقط الأساسية التى يلح اللورد اللنبى فى طلبها لأنكلترا فهى : »

١ - « جلاء الجنود البريطانية عن القاهرة والأسكندرية . »

٢ - « إقامة الحاميات البريطانية على القناة فى القنطرة وبور سعيد والكبرى . »

٣ - « احتفاظ انكلترا بمحطة للطيران فى أبى قير . »

٤ - « إلغاء الامتيازات الأجنبية . وتكون إنكلترا مسئولة عن مصالح الأجانب فى مصر . »

٥ - « إبقاء الموظفين الأنكليز فى الحكومة المصرية فى مراكزهم لمدد تتراوح بين عام وخمسة أعوام حسب النظام الذى يوضع . »

٦ - « إبقاء السودان حافظاً لمركزه السياسى لمدة أربع سنوات يعاد بعدها النظر فى مسئلته . »

٧ - « إلغاء مركز المندوب السامى ويعاد إليه لقب قنصل جنرال

أولقب المعتمد المفوض كما كان الحال فى أيام اللورد كتشنر ومن سبقه . »

وأضافت « الديلى اكسبريس » إلى ذلك قولها : « إن المفترض أن ثروت باشا المرشح لرياسة الوزارة يسلم مبدئياً بهذه المطالب على وجه عام . »

وقد نقل الينا روتر فى أنبائه يوم ١٤ فبراير الخبر الآتى :

« قابل الفيكونت أللنبى رئيس الوزراء مقابلة قصيرة أمس مساء فى مجلس العموم ويقال إنه سيمر به وبسائر الوزراء ، على ما يظن ، غدا الساعة العاشرة فى مكتب رياسة مجلس الوزراء للبحث فى المسئلة المصرية وفى الاقتراحات الخاصة التى عرضها على المستر لويد جورج . »

وأيدت التيمس نبأ الاتفاق على قبول اقتراحات اللورد أللنبى وفوز سياسته فقالت :

« والمفهوم أن رئيس الوزارة ، بصفة خاصة ، أظهر ، أثناء المحادثات ، تخوفاً من وجهة النظر التى يؤيدها اللورد أللنبى . وقد قدمت اقتراحات معينة فى نقطتين استطاع اللورد أللنبى قبولها لأنها لا تمس مركزه . وعندها كتبت صورة جديدة فى الحال وأدخلت نتيجة المحادثات فى الاتفاق . »

وكذلك أيدت نبأ الاتفاق بين اللورد اللنبى والوزراء الأنكليز جرائد الديلى اكسبريس والمورننج بوست والديلى كرونكل وتبعتها جميع الجرائد الأنكليزية .

وحادث مندوب جريدة الديلى كرونكل اللورد اللنبى فى يوم ٢٠ فبراير. فسأله المراسل عن اقتراحاته وكيف قوبلت فابى اللورد المناقشة معه وقال بلهجة الجندى الشديدة ولكن بابتسامة محت أثر شدتها :

« استدعتنى الحكومة فجئت . ومهما تكن سياسة الحكومة فانى منفذها . »

فسأله المراسل : — « هل أنت راض عن نتيجة مقابلتك للوزراء ؟ »

فاجاب : « تمام الرضاء . »

فسأله : « ايخالجك أمل فيما يتعلق بمصر ؟ »

فاجاب اللورد : — « بلا شك لم يخالجنى قط شعور غير هذا . إن مصر بخير . »

وقال روتر فى ١٩ فبراير :

« ينوى اللورد أللنبى أن يسافر من لندن فى ٢٠ فبراير ثم يركب إكسبريس الشرق إلى تريستا فيبحر منها إلى الاسكندرية على الباخرة (فينا) إحدى بواخر شركة اللويد التريستية . »

وقال روتر بتاريخ ٢٠ منه

« جرت اليوم عند الظهر المقابلة الأخيرة بين اللورد أللنبى ورئيس الوزارة فى دونينج ستريت قبل عودة اللورد اللنبى إلى مصر . »

وقالت جريدة الأهرام فى يوم ١٨ فبراير مايلى :

« من المنتظر أن يغادر اللورد اللنبى ومن معه مدينة لندن صباح اليوم عائدين إلى القطر المصرى فيصلون يوم الخميس القادم . وبعد وصوله يعلن الجواب أو الكتاب الموجه من الحكومة الأنكليزية إلى حضرة صاحب العظمة السلطان . »

« إن عودة اللنبى معناها نجاح وجهة النظر المصرية التى أوصلتنا اليها المهارة السياسية لبعض نبغائنا المصريين . وهو نجاح لا يستهان به سيتغير من ورائه تاريخنا السياسى . »

« وكان الفضل فى ذلك للأزمة الوزارية التى طال أمدها ونجم عنها هذا النفع الكبير للحركة الاستقلالية . »

قالت « ولكن الرجال المسئولين كانوا يتخوفون من خلق جو غير صالح فى مرحلتنا السياسية الدقيقة التى لن تجتازها البلاد سالمة غانمة الا إذا تذرع الجميع بحسن النية وتساندت القادة وتآزرت الخاصة والعامة بولاء خالص لا تشوبه سموم الأغراض لأجل العمل لمصلحة الأمة . »

مناقشات مجلس العموم الانكليزى فى التسوية المقترحة — ولقد حدثت مناقشات بمجلس العموم الأنكليزى فى التسوية المقترحة للمسئلة المصرية فرد المستر لويد جورج على المستر لن والمستر بارنس مصرحا بأن « الحكومة تنوى أن تعلن فى البرلمان يوم ٢٨ فبراير الاقتراحات الخاصة بمصر وهى اقتراحات يجب أن يوافق عليها البرلمان . » وقال : « إنه تعهد بأن لا ينشر

هذه الاقتراحات حتى يصل اللورد أللنبى إلى مصر . لكى تنشر فى إنكلترا وفى مصر فى وقت واحد . »

فسأل الميجر بارنس : «هل إطلاق زغلول باشا داخل فى برنامج سياسة الحكومة ؟ » فأجاب المستر لويدجورج : «اننى لا أستطيع التصريح بشىء قبل وصول اللورد اللنبى إلى مصر . »

وطلب اللفتننت كولونل كروفت تعهدا بان اللورد أللنبى لايعرض أى اقتراح على ولاة الأمور المصريين قبل أن يتمكن مجلس العموم من البحث فى هذه الاقتراحات . فأجاب المستر لويد جورج بأنه « ستعرض اقتراحات على ولاة الأمور المصريين بصفة نهائية مع اشتراط موافقه البرلمان البريطانى على هذه الاقترحات . » قال: « ولايسع الحكومة الا أن تعرض هذه الاقتراحات على ولاة الأمور المصريين فى نفس الوقت الذى تعرضها فيه على مجلس العموم . »

ثم قال المستر لويد جورج ردا على اللورد روبرت سيسل : « إن الحكومة تنوى التمسك بالاقتراحات الحالية . وإنى لااعتقد أن الوقت الحاضر ملائم لنشر جميع الرسائل التى تبودلت فى هذا الصدد . وأفضل أن استشير اللورد أللنبى بهذا الخصوص . »

ورد المستر تشمبرلن على سؤال من السر ويليام جونس هيكس فوعد بتخصيص يوم للمناقشة فى المسئلة المصرية متى انتهت المناقشات فى القانون الايرلندى .

حديثا ثروت باشا مع مكاتب الماتان وسعيد باشا مع مكاتب المحروسة — ولقد انتهز مكاتب جريدة «الماتان» الفرنسية هذه الفرصة فحادث حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا يستوضحه ماهية شروطه وما يعتقده نحوها من آراء الحكومة الأنكليزية . فصرح له معاليه بما يلى :

« كنت قد طلبت من الحكومة البريطانية أن تلغى الحماية وتعترف باستقلال مصر . وأن تنشىء برلماناً تكون أمامه حكومة دستورية مسئولة . مع جميع التعديلات فى النظام الادارى الحالى حسبما تقتضيه تلك المسئولية . »

« وهذه الحكومة الدستورية هى التى تعين ، تحت إشراف البرلمان ، وفداً رسمياً للمفاوضة بشأن وضع قواعد الاتفاق بين الحكومة المصرية وبريطانيا العظمى يحدد الضمانات اللازمة لحماية مصالح الامبراطورية البريطانية والأجانب . ويعرض هذا الاتفاق بطبيعة الحال على البرلمان المصرى . »

« وإنى لا أعتقد أن فى استطاعة الحكومة البريطانية إلغاء الحماية بلا موافقة البرلمان الأنكليزى . لأن الحكومة المذكورة وعدت البرلمان البريطانى بألا تتخذ أى قرار مهم بشأن مصر دون استشارته . ولكن يكاد يكون من المؤكد أن أى مشروع من هذا القبيل تعرضه الحكومة نفسها سيوافق عليه البرلمان الأنكليزى . »

« ويهمنى أن أضيف إلى ماتقدم ، رغبة فى إزالة كل التباس ، أننى فيما يتعلق بمشروع كرزن أوافق كل الموافقة على الموقف الذى وقفه عدلى باشا

وزملاؤه فى لندره . على أن الحالة التى نجمت عن ذلك الموقف كانت سائرة ببلادى إلى الفوضى والتفكك . والطريق الذى سلكته كان يلوح لى أنه الوحيد الذى كان يمكن سلوكه . »

« وانكلترا تجعل الآن إلغاء الحماية وتأليف البرلمان جزأ من أجزاء التسوية التى ستبحث فيها . ولكنه لا يسعنى قبول ذلك لأنى أعتقد أنه لا يحق لى أن أقطع عهداً بشأن الضمانات بدون موافقة البرلمان المصرى . »

« وكل ما أرغب فيه هو تمهيد السبيل لمفاوضات جديدة بين دولة مصرية مستقلة دستورية وبريطانيا العظمى على الضمانات التى تطلبها إنكلترا لحماية مصالح الأمبراطورية البريطانية ومصالح الاجانب فى البلاد . »

وصرح صاحب الدولة محمد سعيد باشا فى حديث نشرته جريدة المحروسة بما يلى :

« أولا ـ أنه لم تجر بينه وبين اللورد نورثكليف أية محادثة . »

« ثانياً ـ أن الذين يدعون أن نفى سعد باشا زغلول وصحبه لم يؤثر فى الشعب المصرى قد غشوا أنفسهم لأن المصريين شديدو الاستياء من الضغط الحاصل الآن ويعتبرون الحالة الراهنة ، وعلى الأخص نفى سعد باشا وأصحابه ، إهانة عظمى للشعب بأكمله . »

« ثالثاً ـ أن دواء هذا الموقف صعب الأيضاح (بسبب الحوادث المؤسفة التى وقعت أخيراً) ولكن بما أن الامة تضع ثقتها فى سعد باشا

فيكون من الميسور إرضاء البلاد بأعادة سعد باشا ورفاقه إلى مصر . »

تهيئة الافكار للسياسة الجديدة — ولما أن قرب موعد عودة اللورد اللنبى إلى مصر يحمل الوثائق الرسمية الجديدة التى تضع أساس سياسة مستحدثة فى المسئلة المصرية . أخذت الاقلام وطفق الجماعات ممن يعنيهم الأمر يهيئون النفوس لقبول الموقف الحديث الذى نتج عن اتفاق اللورد أللنبى وثروت باشا .

فاصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأنكليزى المصرى ، الذى سبق لنا ذكر تأليفه ، البيان التالى فى يوم ٢١ فبراير :

« تألف الاتحاد لترقية العلائق الودية بين بريطانيا العظمى ومصر . وهى العلائق الجوهرية لصالح الفريقين . وسيسعى الاتحاد لنشر تفاهم أجلى فيما يتعلق بالمسئلة المصرية وذلك بتنوير الرأى العام فيما يختص بالمسائل الآتية : »

« أولا ـ حقيقة مركز مصر السياسى . وهى الحقيقة التى يظهر أن كثيراً من الدوائر أخطأ إدراكها . إذ يعتقدون أن مصر من الأملاك البريطانية . أو ولاية تابعة أدخلت ضمن دائرة الأمبراطورية . وقد ترتب على هذا الخطأ أن المصريين الذين يتوقون إلى الاستقلال القومى عدوا كرعايا ثائرين . »

« ثانياً ـ الخدمات التى قدمها الشعب المصرى والوزراء المصريون إلى

الحلفاء فى خلال الحرب. فقد كان الفضل الأكبر فى الانتصارات التى أحرزها الحلفاء فى ميادين البحر المتوسط راجعا إلى حرية استخدام الأراضى المصرية، بصفة ودية، كقاعدة للجيوش البريطانية. وإلى المؤن والمهمات والمعدات التى سحبت من مصر. وإلى المساعدة التى قدمتها فرق العمال والنقل المصرية.»

«ثالثاً - الوسائل التى يمكن بها تحقيق الأمانى المصرية فيما يتعلق باستقلالهم القومى دون مس مصالح بريطانيا العظمى الجوهرية. ونعنى بها سلامة المواصلات الأمبراطورية واجتياز الأراضى المصرية إذا ماقضت الضرورة بذلك. وأن لا تتبع مصر المستقلة سياسة خارجية تنطوى على العداء لبريطانيا العظمى أو ضارة بها. وفى الوقت نفسه ضمانة سلامة الجاليات الأجنبية وأملاكهم التى تتحمل بريطانيا العظمى تبعتها.»

«ولما كان الاتحاد الأنكليزى المصرى يعتقد أنه يمكن التوفيق بين وجهات النظر البريطانية فيما يتعلق بمصالحهم. ووجهات النظر المصرية فيما يتعلق باستقلالهم القومى. فسيعمل (أى الاتحاد)، وهو بعيد عن أية اعتبارات حزبية، لازالة سوء التفاهم الذى زاد فى مصر فيما يتعلق بنيات البريطانيين. والعمل للوصول إلى تسوية تنال موافقة كلا الشعبين.»

كما أن الجرائد الرشيدة المصرية أخذت تحث الناس على انتظار نشر الوثائق الجديدة للتعليق عليها. وأن لافائدة من مصادرة هذه

السياسة الجديدة مقدما قبل الاطلاع على كنهها ومعرفة الوجهة التى ترمى اليها . خشية تنفير الأنكليز من التفاهم معنا والمضى فى سبيل توخى إرضائنا .

ذلك أن الأنكليز ربما كانوا مقتنعين بأنهم يقتربون، على قدر استطاعتهم، من مرمى نظر المصريين . ولكن المشتغلين بالسياسة من المصريين كانوا شديدى الحذر من مرامى السياسة البريطانية. بل كانوا يشعرون بأن الأمر لا يخرج عن رمى البلاد فى تيه من السياسة لا يعرف له أول ولا آخر . وأنه ، مهما يكن من أمر ، فلا يمكن الوصول إلى حل صريح جلىّ الا بعد مفاوضات تحدث بين الطرفين ذوى المصالح لا على أثر محادثات بين انكليز وانكليز مهما يكن استعداد هؤلاء لحل هذه المسئلة بالتى هى أحسن . محاجة معقولة رشيدة . ولكن يوجد دائما أولئك الذين يتطفلون على موائد السياسة ولا يرضون عن أمر مطلقا . أولئك الذين يولولون ويصيحون عند كل بادرة تبدر من الرجال المسئولين ناعين عليهم ما اختطوا من خطط . أولئك الذين يحملون أنفسهم مؤنة اكتشاف الوجه المظلم المختبىء تحت ما يبدو من نور وجلاء . ولا يحلو لهم الا تحويل كل عمل إلى مناحة يزيحون فيها عن أنفسهم ما يتصورنه من هموم بكثرة البكاء والعويل . أولئك هم الآفة التى تلحق السياسيين وتعرقل مساعيهم الحسنة فى كل وقت وزمان ومكان .

والسياسى العاقل من لا يكترث لمثل هؤلاء . ولا يأبه لأقوالهم ونعيقهم . ولا تزعجه ولولتهم وصياحهم . بل يسير فى عمله صامتا لا يعير أذنه إلا لمن يتناول الأمور بالهوادة والعقل السليم والنقد القويم المستقيم .

(تم الجزء الثانى من التمهيد)

خلاصة هذا الجزء

انتهى الجزء الأول من هذا الكتاب حيث انقطعت المفاوضات بين لجنة لورد ملنر والوفد المصرى برياسة حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا . وبدأنا هذا الجزء بما كان من حوادث بعد ذلك . حيث عاد الوفد أدراجه واشتغل بالقضية المصرية فى مصر ذاتها . ثم قامت المفاوضات الرسمية على يد حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا التى فشلت كسابقتها . ثم ما تلا ذلك من التمهيد لسياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

ولقد تولى أمور البلاد فى هذه الفترة وزارتان . كانت الأولى منهما إدارية والثانية سياسية . وانا ، اتباعا للخطة التى سلكناها فى الجزء الاول ، نود أن نبدأ هنا باستعراض أعمال هاتين الوزارتين محللين نفسية كل من رئيسيهما ثم نصدر حكمنا على أعمالهما منزهاً عن الغرض :

(محمد توفيق نسيم باشا)

دولة نسيم باشا ، على ما نعلم ، رجل كثير الصمت قليل الكلام . مشهور بالتقوى والطاعة . اذا أخلص بالغ فى إخلاصه . شديد الاعتقاد فى القضاء والقدر . الا أن فيه خلالا متضاربة . فهو فى حين قاس وفى حين لين . وفيه قوة وضعف . وجمود ومرونة . ودعة ودهاء . أو هو يلبس لكل حال لبوسها . إلا أنه ، مع ذلك ، رجل إدارة أكثر منه رجل سياسة وكفاح . فهو لا يعرف فى الاولى تفريطا فى حق . أو ميلا لهوى . أو مراعاة لخاطر . بل هو مثال من

أمثلة الصلاح والاستقامة . ولعل أخص ما أمتاز به دولته اخلاصه للعرش. اخلاصا يتجلى فى كل عمل من أعماله . ولعل هـذه الميزة هى التى زجت به بعد ذلك فى مأزق السياسة وحزونها الوعرة .

ولقد تولى الأمر ولم تكن العاصفة قد سكنت فى البلاد . فلاح له أن يخمدها بالحزم . فانقلب حزمه الى شدة وضغط . لم يرق فى أعين الشعب الناهض . حيث حاول حبس الشعور المستفيض فى النفوس الضيقة بما حملت . وكان الطلبة أكثر الناس عليه نقمة . لانه ما وسعه احتمال رؤيتهم يخرجون عن دائرة واجبات التلمذة الى ساحات السياسة الشاسعة فيتيهون فى أوديتها وفيافيها . فحقدوا هم كذلك عليه وعلى وزارته . بل بلغ العداء ببعضهم أن اعتدى على حياته فى رابعة النهار . ولم يرهبهم خطورة مركزه ولا شناعة الجريمة . ولكن الله سلمه من هـذا العدوان المروع . وما هى الا أن اعتزلت وزارته الأحكام حتى ألفوا المظاهرات العدائية ضده. أهانوا فيها اسمه . ورمزوا له فيها بكل رمز مشين .

تولى دولته الأمر عقب استقالة وزارة وهبه باشا الذى كان عضوا فيها . فلما جرت السياسة مجراها وتهيأت الظروف لعظيم الحوادث. حيث صرحت الحكومة البريطانية ، فى كتاب رسمى الى عظمة السلطان ، باستعدادها للمفاوضة مع وفد يعينه عظمته للوصول ، اذا أمكن ، الى ابدال الحماية بعلاقة أخرى. تنحى دولته عن الأمر لرجال السياسة المختصين .وردّ (الأمانة التى أخذها فى يده) لاربابها . قائلا (لله مصائر الخلق وعواقب الأمر) .

(عدلى يكن باشا)

ثبات لا يعادله ثبات السكسونيين . تموج الدنيا من حوله فلا يتحول عن رزانته قيد شعرة . بل تراه كالطود وكأن لم تقع بساحته واقعة . تحسبه خاوى القلب لا يهتم فى هذا العالم لشىء . حتى اذا أخرجته عن صمته ألفيته البحر علما . والسيف رأيا . والعدالة حكما . يمتاز دولته عن سواه بالنبل والترفع عن سفاسف الأمور . ولا عجب فهو فرع دوحة من بيت الملك . ابن نعمة وحسب . نشأ فى الغنى والترف . كانت البيئة التى نشأ فيها تعدّه لغير مركزه . ولكنه أفلت منها وتغلغل فى سلك حياة الشعب . فرقى مدارج الوظائف حتى وصل الى قمتها . ثم أتت الحوادث العظام فألفته عظيما .

وكانت له ، قبل توليه الأمر ، يد كبرى فى الحركة الوطنية . فلما فاوض ملنر زغلولا فى مطالب الأمة استوسطه الزعيم . فكان خير معوان للوفد على أداء مهمته . واتفقت الآراء على أن يؤلف هو وزارة الثقة التى تتولى المفاوضات الرسمية اذا ما حان لها الزمان .

أخذ بيده الحكم ، والأمر ملتاث . والنفوس فى هجعة تولتها بعد ثورة . فايقظها بما بعث فيها من أمل بمنهاجه السياسى . فهبت من هجعتها طروبة مستبشرة . تصفق باليدين وتشيد بذكر وزارة الثقة . وتنادى بحياة عدلى وحياة سعد .

وكانت وزارته تضم أساطين الأمة ومدبرى الحركة القومية . فكان ابتهاج الشعب بها مما لم يسبق له نظير . وظل فى حبور وأفراح حتى خيل

لمن شهد الأمور أنه لن ييأس بعد ذلك أبداً .

وعاد الوفد وعلى رأسه سعد. فتعاظمت الأفراح وتكاثرت المسرات. وكادت الأمة تخرج عن طور الاعتدال .

وفيما هى فى أفراحها ومظاهراتها ماضية قامت مباحثات بين الرئيس والزعيم فى شئون الوفد الذى يشخص الى انكلترا لتولى المفاوضة . ودب الخلف بينهما فى هذه المباحثات . وقد بدأ صغيراً وفى أمر غير جوهرى هو رياسة المفوضين . ولكنه اشتد بعد ذلك حتى أدى الى الخروج عن الصداقة والوفاق وانقسم الناس فريقين . فانضم للرئيس قوم ولاذ بالزعيم أقوام . فانفرط عقد اتحاد الأمة بعد التئامه . ومضى كل منهما فى سبيله . واشتدت الخصومة بينهما . والناس يصيحون خلف هذا وذاك . لاهين عن الخصم الواقف لهم بالمرصاد . ففقدت القضية اكبر ركن ترتكز عليه . ونزع من يد الأمة أمضى سلاح تدفع عن نفسها به . وكانت الحكمة تقضى بتلافى الأمر استبقاء للوحدة واستجماعاً للكلمة .

ومما زاد نار الخلاف اشتعالا ، انه ، وقد ذاعت الخصومة بين الرئيس والزعيم ، أراد فريق من الموظفين أن يحتفل بالزعيم . فرأت الحكومة ان هذا الاحتفال كان من شأنه ولا شك أن ينقل الخصومة الى دوائرها . وأن يذهب بكل سلطان للرؤساء على مرؤوسيهم . ويخل بما يجب لهم من الطاعة والاحترام . فحاولت الوزارة منعه . وأحيل من أجل ذلك بعضهم على المجالس التأديبية . وكان بين هذا الفريق من الموظفين قضاة فقضت . هيأتهم

التأديبية ، وهى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ، عتهم . وكان ابير لقضاء هذه الهيأة أثر بالغ فى اضعاف هيبة الحكومة . حيث كانت نتيجة هذه المحاكمة غير مؤيدة لخطتها .

ومما يدعو الى الدهشة ماسلكته الوزارة من جمع تواقيع الأهالى على عرائض الثقة بها . مستعينة فى ذلك برجال الادارة . معارضة عرائض الثقة بسعد باشا . نعم يدهشنا ذلك من وزارة كان على رأسها دولة عدلى باشا . وهو الرجل الرزين الذى ينظر دائما الى الامام . ولا تغره صغائر الأمور .

ولما عز على الوزارة أن ترى المظاهرات المعادية لها تطوف الأحياء بلا وجل منها ، وهى قد نبهت القائمين بها الى ان يخلدوا الى السكينة . ليدعوا كل ذى عمل يتفرغ لعمله ، عمدت الى استعمال الشدة والقسوة مع المتظاهرين . فبالغ مأمورو ها فيها مبالغة استنكرها وشكا منها كل مصرى . وهكذا حل النفور منها محل الابتهاج بها فى أول عهدها .

نعم ان الزعيم ركب متن العناد فى كثير من الأحيان وجر الناس الى ما كانوا فى غنى عنه . ولكن حكمة عدلى باشا كان يرجى فيها ألا تصل الحالة الى هذا الحد .

ويلوح لنا أنه كانت هناك أيد غير يد عدلى باشا تدبر الأمور فى كثير من الاحيان . لاشتغال دولته بما هو أعظم . كما انه كان هناك قوم التفوا حول الوزارة ، كما كان هناك أقوام ملتفين حول الزعيم ، يدعى كل منهم الاتصال بالأمة . ويوهم بأمور لا حقيقة لها فى الواقع جعلت كلا الطرفين يعتقد انه

انما يتبع السبيل السوىّ .

ألم تر الى عدلى باشا ، ذلك الرجل الذى ينبو بطبعه عن السفاسف ، يقبل أن تقام له حفلة يوم شد الرحال يبغى المفاوضة مع الانكليز ، فيرى بثاقب فكره انها لم تدفع اليها عقيدة ثابتة أو ميل سليم بل ان يد رجاله ظاهرة فيها ، ثم هو يقبل بعد ذلك أن يقام له مثلها عند عودته من المفاوضات . وقد آب منها كما يعرف كل مصرى .

لا نستطيع مطلقاً أن نصدق أن دولة عدلى باشا كان ممن يؤمن بما كان يؤكده له من كانوا حوله ممن أشاروا بتلك الاحتفالات . نحن لا نقول بأن أوبته لا تستحق أن يحتفل بها . ولكننا نقول انه كان ينبغى أن يراعى هؤلاء القوم كرامة دولته فلا يعرضونه لما تعرض له .

وإن لمن الاخطاء السياسية أن يبادر عدلى باشا الى فتح باب المفاوضات الرسمية وقد بانت نية الاخصام فى خطبة وزيرهم تشرشل فى مذشستر بأنهم لا ينوون منح مصر شيئاً . وبخاصة لأن الأمة كانت فقدت أمضى سلاح فى يدها وهو الاتحاد . فكان من الحكمة أن ترجأ المفاوضات حتى يلتئم شمل الأمة وتعود الى سالف عهدها من الاتحاد والوفاق .

(انقسام الوفد)

انقطعت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى ، برياسة صاحب المعالى

سعد زغلول باشا ولجنة لورد ملنر. فغادر الوفد لوندره راجعا الى باريس. وهناك اختلف الأعضاء على نقطة كانت فى بادىء الأمر محل اتفاق الجميع. وهى أن « الوفد، مع تمسكه بفكرة عدم استئناف المفاوضة الا بعد قبول التحفظات، لا يمنع من دخول سواه فيها اذا كان ممن يثق فيهم. وعلى الوفد أن يؤيده. »

ولقد أدى هذا الخلاف الى انفصال ستة من أعضائه وعودتهم الى مصر. وهم محمد محمود باشا. وحمد الباسل باشا. وعبد العزيز فهمى بك. ومحمد على بك. واحمد لطفى السيد بك. وعبد اللطيف المكباتى بك.

نعم إن هؤلاء الأعضاء وصلوا الى مصر ولم يتظاهروا بهذا الخلاف. بل اجتمعوا بأعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة وأصدروا بلاغا بأنهم إنما عادوا لخدمة القضية المصرية غير أن الناس لم يطمئنوا لذلك. وبخاصة لأن رئيس الوفد والى دعوته للأمة، وهو بأوروبا، للتمسك بعرى الاتحاد والوفاق.

منذ ذلك التاريخ ظهر فى الصفوف طائفتان: المعتدلون والمتطرفون. ولم يكن فى صفوف الأمة قبل ذلك الا طائفة واحدة: وهى طائفة المطالبين بالحقوق!

فبدأت السياسة الانكليزية تستغل هذا التفرق. منتهزة الفرص كما أدلى بذلك اللورد ملنر.

فأرسلت الحكومة البريطانية الى عظمة السلطان كتابا تقول فيه إنها: « بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية

لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . . . . . وأنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان . للوصول ، اذا أمكن ، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى . وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية . وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .»

وعلى ذلك استقالت الوزارة الادارية التى كان يتولاها دولة توفيق نسيم باشا وتألفت وزارة عدلى باشا . وقد وضعت لها برنامجا سياسيا يكفل للأمة نيل غاياتها . واعدة بانها « ستجرى فى مهمتها متشبعة بما تتوق اليه البلاد . ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة . وأنها ستدعو الوفد المصرى الذى يرؤسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .»

تألفت هذه الوزارة بين تهليل الأمة وتكبيرها وأفراحها مستبشرة بقرب عودة المياه الى مجاريها ورفع النير الذى تحملته زمنا طويلا على اكتافها . مؤملة نيل ما تاقت الى نيله منذ هزتها عاطفة الوطنية الحقة .

ولقد برّت الوزارة بوعدها . فدعت الوفد للاشتراك معها فى العمل فعاد معالى سعد باشا من أوروبا الى الاوطان تحفه التجلة والاحترام . واحتفت به البلاد احتفاء لا يعدله تكريم الأمم لملوكها أو قوادها الفاتحين . وكانت الوزارة فى طليعة المحتفلين . وسمحت بمواكب التبجيل والتعظيم تملاء الشوارع والميادين . وأعطت الحرية للناس فى اظهار شعورهم بكل مايخطر على بالهم من السبل . وأطلقت لموظفيها العنان للقيام بقسطهم من

الاجلال للزعيم والاكبار . وأمرت رجال الحفظ بتنظيم الحفلات والمحافظة على النظام. فلم تقصر، والحق يقال ، فى صغيرة ولا فى كبيرة.

وما تذوقت الأمة طعم الأفراح برهة حتى بدأ شيطان التفرقة يلعب. فاوحى الى الوفد أن يتمسك برياسة المفوضين والى الوزارة برفض طلبه. وزاد بين الفريقين الاعنات والتمسك بالغايات . وكان بين الرئيس والزعيم حوار انتهى بجدل نخروج عن دائرة الاعتدال . فتراشق بمؤلم الألفاظ . فتحريض على إقامة المظاهرات ضد الوزارة . فدعاء على الوزارة بالسقوط . فحملات فى الصحف عليها. فحل لا يرضى بها عاقل من البشر .

ولم يكن رجال الوفد كلهم راضين عن هذه الخطة. فعارض فيها فريق منهم. فلم يصغ لمعارضتهم. فانفصلوا عن الوفد. فأعلن هذا انشقاقهم. وكان كثير من الناس يرون رأيهم فانضموا اليهم فى الرأى . وكان فى الأمة انشقاق فى المذاهب . ولو كانت كلها من رأى واحد فى الغاية .

وقامت الرسل من عقلاء الأمة يحاولون إعادة الاتحاد المقدس بين شقى الأمة المتباعدين . فلم يصلوا الى نتيجة . لأن الخلاف كان قد استفحل بين الأخوين الشقيقين .

وكان السواد الأعظم من الأمة يلوذ بالزعيم وقليل من المفكرين العقلاء يحبذون خطة الوزارة . فقامت المظاهرات ضد الوزارة . وبعد أن كان ينادى فيها بسقوط الخصم وطلب الاستقلال ، أصبح النداء بالدعاء على الاخ الشقيق بالويل والثبور وعظائم الأمور . فقابلت الوزارة تلك

المظاهرات بالشدة . وقسا رجالها على إخوانهم من أفراد الشعب قسوة أنستهم ما تحملوه من رجال الجيوش البريطانية أيام الثورة الفكرية . فارتاعت النفوس وأخذ العقلاء على الوزارة شدتها .

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة * على النفس من وقع الحسام المهند

فعلت الوزارة ذلك فى وقت كانت تريد فيه الناس على أن يمنحوها ثقتهم بتوقيعهم على عرائض تحاكى بها عرائض الثقة التى أعطيت لسعد باشا . فكان الناس يوقعون عليها خوفا أو كرها بتأثير رجال الادارة . ولقد كتبت فيها أسماء أناس طواهم الموت منذ زمان . فكانت مهزلة أضحكت رجال السياسة من الانكليز حينما عرضت عليهم لتثبت أن الأمة تبدى ثقتها بالوفد الرسمى المكلف بالمفاوضات .

ولقد تمادى الشعب فى مظاهراته ضد الوزارة حتى ابتذلت وأصبحت لا تطاق . ثم حدث فى طنطا حادث روّع الناس . حيث أمر حكمدار البوليس هناك رجاله بتفريق مظاهرة باطلاق الرصاص فقتل بعض المتظاهرين . فارتجت البلاد لهذا الحادث وعم الأسف جميع الطبقات . واتخذها الوفد سبيلا لتغذية سخط الشعب على الوزارة . ولكن الوزارة استطاعت أن تمحو أثر هذا الحادث بعد قليل .

وما هدأت النفوس حتى وقعت حوادث أخرى أشد شؤما وأبلغ إيلاما للنفوس وأخش نتيجة . تلك هى حوادث الاسكندرية المفجعة التى اعتدى فيها الرعاع من الأجانب والوطنيين بعضهم على بعض . فأودوا بحياة

فريق من الجانبين. فلم تهتم البلاد هنا لحياة رعاها. ولكن الأجانب أجانب. لهم امتيازات. فقامت لهم الدنيا وقعدت. وتقوّل القائلون على الأمة بأكملها. وعدّوها كارهة للغريب متعصبة لدينها. واتخذ ذوو الأغراض، من هذه الحوادث، ذريعة لارهاب الأجانب جميعا من المصريين. ولم ينظروا الى حال الالآف من النزلاء الضاربين فى كل مدينة وقرية من قرى القطر. وأنهم فى أمان لا يبغون عنه مزيدا. ولم يكفهم ما أبداه المسئولون من الأمة من اعلان استنكارهم لتلك الحوادث واستفظاعهم اياها. بل اجتمع الطليان منهم، وكأنهم كانوا على انتظار لهذا الحادث، وقرروا أنهم لا يأمنون على أنفسهم غائلة غوغاء المصريين المتعصبين الا بايجاد قوة مسلحة ذات صفة دولية يناط بها المحافظة على النظام. وأبلغوا قراراتهم الى حكومتهم يدعونها للتدخل فى الأمر وطلب ذلك من الانكليز.

وكانت هذه الحوادث أعظم مستند اتخذته السياسة الانكليزية ضدنا عند الحاجة. وما كانت مثلها لتقع لولا ما انتاب البلاد من تفرقة الكلمة وتشتيت الاهواء.

قامت الهيئات والجماعات المصرية البحتة والمختلطة، من مصريين وأجانب، تحارب الحملة التى حملتها الأقلام المأجورة بعد ذلك على المصريين. ولكن الوصمة كانت التصقت وكانت الحجة فى يد الانكليز.

(المفاوضات الرسمية)

كانت دعاية الوفد فى البلاد قد اشتد ساعدها ضد الوزارة. فلم يكتف

الناس باظهار عواطفهم بالمظاهرات بل كانت الوفود تفد من الاقاليم تطالب من عظمة السلطان إقالة الوزارة وتنشر البيانات على صفحات الصحف. ويفد سواها من ذات الاقاليم فيقصد الوزارات يعبر عن ثقته بها وينشر كذلك مكنونات ضمائره فى الجرائد . بل كان بعض تلك الوفود يتوسل بالخصم لاسقاط الوزارة ويبعث بمطالبه الى الوزارة الانكليزية والبرلمان الانكليزى! كأن الخصم أصبح حكما بين شقى الأمة المختلفين . مما أدى الى انفصال باقى أعضاء الوفد القدماء عنه .

كل ذلك لم يعق الوفد الرسمى، برياسة عدلى يكن باشا، عن شد رحاله الى بلاد الانكليز لمفاوضتهم فى مطالب الأمة . وكان الانكليز إذ ذاك قد تيقنوا من ضعف الأمة المصرية لشقاقها بعد قوتها باتحادها . فرحبوا بالمفاوضة فى هذا الظرف .

ولم يفد الوفد الرسمى ما أبداه علماء الأمة ورجال قضائها وكبار عقلائها من الثقة به وتأييده فى مسعاه . بل أثرت فيه دعاية الوفد المصرى. وكان الاحتفال بسفره محفوفا بشىء من مظاهر عدم الرضاء من بعض عناصر الشعب . فاتخذ الانكليز ذلك سلاحا فى أيديهم يحاربون به أمانى الأمة . وكان وزراء الممتلكات المستقلة والمستعمرات البريطانية موجودين إذ ذاك فى لندره . فعقدت الحكومة البريطانية منهم مؤتمرا أبدى اللورد كرزن أمامهم تصريحا عن المسائل التى ستتناولها المناقشة مع الوفد المصرى . فايد ممثلو الممتلكات خطة الحكومة التى تنوى اتباعها مع وفدنا .

ولقد وصلت دعاية الوفد المصرى الى أوروبا وأرسل أعوانه يعرقلون أعمال الوفد الرسمى ويشوشون عليه. فشوه بعض الطلبة جمال استقبال الوفد الرسمى فى باريس وفى لندره بمظاهرات نادوا فيها بسقوط عدلى باشا وبحياة سعدباشا. فلم يكن كل ذلك بمانع لهم عن الأخذ باسباب المفاوضة. وتنكر اللورد كرزن لعدلى باشا. وطلب أمورا لم يطلبها مانر من زغلول باشا. ملوحاً بحوادث الاسكندرية الأخيرة ومطالب الجاليات الايطالية بشأنها.

وأيد رجال العسكرية اللورد كرزن فى مطالبه. رغما من كون رئيس الوزارة الانكليزية كان ميالا شخصيا للاتفاق مع المصريين. ولكن تعدد الأحزاب فى تلك الوزارة الائتلافية لم يجعلهم متضامنين.

وبينما كان الوفد الرسمى يعانى المصاعب فى مفاوضاته مع الحكومة البريطانية أخذ سعد باشا يوعز الى أعضاء البرلمان الانكليزى من حزب العمال بالقاء بعض الاسئلة التى تضعف من مركز عدلى باشا وتقلل من شأن وفده. فازاح هؤلاء اللثام عن أمور كانت البلاد فى غنى عن أن تنشر عنها. اتخذها الاستعماريون دليلا على عدم كفاءة المصرى لان يحكم نفسه بنفسه. ومع كل ذلك لم يتنصل سعد باشا عن تهمة الايعاز بها. بل فاخر بها وعدها من هؤلاء النواب الانكليز محمدة شكرهم عليها. وزاد سعد باشا على ذلك أن دعا لجنة من هؤلاء النواب لزيارة مصر على نفقته ليجروا تحقيقا عن الحالة. وبذلك أقدم على إتيان ما كان يحذر الأمة منه على يد لجنة مانر حينما أرسلت الى مصر.

حضر هؤلاء الأعضاء الى مصر فاحتفى بهم الوفد . واحتفت بهم الأمة التى قاطعت لجنة ملنر من قبل . على أن هؤلاء النواب لم يصرحوا باكثر مما صرح به ملنر . ولم يقولوا سوى ما قاله سواهم من الانكليز . سواء أكانوا محافظين أم أحرارا . وكانت زيارتهم ، كما قال بعضهم ، رواية مضحكة . لانهم قالوا فى خطبهم أنهم « أنما يتدخلون فى أمور مصر لانها داخلة ضمن الامبراطورية البريطانية . »

وعاد النواب الى بلادهم مودعين ، كما قوبلوا ، بمظاهر الحماسة والتعظيم والتبجيل . ولم نستفد منهم مصر شيئا يوازى ماقوبلوا به من حفاوة واحترام .

قام سعد باشا بعد سفرهم فى رحلة فى صعيد مصر . مستقلا باخرة نيلية . فلما وصل الى أسيوط وقعت هناك كارثة مفجعة . حيث اختلف الناس فى الهتاف فتضاربوا وتقاتلوا وهم على ضفة النيل ينتظرون . وتدافعوا بالأكف والأيدى . وأطلقت الطلقات النارية . فهوى من هوى الى النيل . وسالت دماء القتلى والجرحى . وكانت فتنة صغيرة أعقبها تراجع الباخرة الى الضفة الثانية من النيل . ومنع سعد باشا قسرا من النزول الى البر . فاقلعت باخرته فى الصباح الى الجنوب . فمنع من النزول فى سوهاج وكاد يقع فى جرجا ماوقع فى أسيوط . فمنع نهائيا من النزول الى البر فى المدن والقرى حتى اسوان . وهكذا انتهت هذه الرحلة بازهاق الارواح . وما كان أغنى معاليه عن كل ذلك لو حل الحلم محل العناد .

سارت بعد ذلك المفاوضات تتعثر فى العقبات . والوفد المصرى لا يألو

جهدا عن إقامة العراقيل فى سبيل وفد الحكومة . حتى أصبح ذلك ظاهرا للعيان . فأدى ذلك الى أن أعضاء الجمعيه التشريعية الباقيين على قيد الحياة يسحبون توكيلهم من سعد باشا . وهم الذين أقاموه فى البدء وكيلا عنهم للمطالبة بالامانى القومية . فلم يأبه سعد باشا لذلك . بل ظل يتبع التيار الذى جرفه الى ما وصل اليه .

وفى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ قطع عدلى باشا المفاوضات حيث لم ير سبيلا الى الاتفاق مع الانكليز . قطعها بأنفة وعاد موفور الكرامة عالى الرأس . لم يحاول عرض مشروع على الأمة ليتخلص من مسئوليته . ولم يلن فى الحق ولم يبد تسكما . بل قطعها وعاد من فوره الى بلاده يطلع من حمله الأمانة على ما تم فيها . فلما عاد كانت دعاية الوفد المصرى قد عمت البلاد فقوبل بفتور ليس بعده فتور .

ولقد نشر بعد وصوله الوثائق الثلاث وهى :

١ — مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر . وهو الذى قدمه اللورد كرزن الى الوفد الرسمى المصرى .

٢ — رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر .

٣ — تبليغ من نائب جلالة الملك الى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ . وهو المذكرة التفسيرية .

ثم استقالت الوزارة العدلية بعد ذلك من مناصبها ونشرت تقريرا عن أعمال الوفد الرسمى رفعته الى عظمة السلطان عما تم فى المفاوضات .

هنا اشتدت الأزمة الوزارية وأضحت أزمة قومية. حيث أحجم كبار رجال الأمة عن تأليف وزارة بعد إخفاق وزارة عدلى باشا فى المفاوضات واستقالتها. وخيل للناظر أن منظر البلاد الذى كان فى نهاية عام ١٩١٨ بعد استقالة دولة رشدى باشا قد تجدد. وأخذ الناس يحذرون من يظن فيهم إمكان قبول تأليف الوزارة من قبولها.

(اعتقال سعد باشا وبعض رفاقه ونفيهم الى سيشل)

ولما أشتدت الأزمة وساءت الأحوال دعا سعد باشا كبار القوم ومفكريهم الى اجتماع يعقد فى نادى سيروس فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ للنظر فى الحالة. ولكن قلم المطبوعات أعلن أن السلطة العسكرية أمرت بمنع انعقاده. فاحتجت الهيئات كلها على هذا التضييق على الحرية الشخصية. واحتج سعد باشا على ذلك فى بلاغ طويل يدعو فيه الى الاتحاد لمقاومة هذا الاستبداد. ومن ثم نبهت السلطة سعد باشا الى الامتناع عن القاء الخطب كلية وعن حضور المجتمعات العامة والكتابة فى الصحف السيارة والمشاركة الفعلية فى الشئون السياسية. وأمرته بمغادرة القاهرة للاقامة ببلده تحت مراقبة المديرية. كما أنها أمرت بذلك نفرا ممن يلوذون به. وهم فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك وصادق حنين بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب افندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد افندى

فابى سعد باشا الاذعان لهذا الأمر محتجا بانه انما وكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها. وليس لغيرها أن تخليه من القيام بهذا الواجب.

وكذلك فعل زملاؤه .

فقبضت السلطة عليه فى باكورة يوم ٢٣ ديسمبر وأخذ فى سيارة الى السويس. ثم قبض بعد الظهر على سينوت حنا بك . ومصطفى النحاس بك. ومكرم عبيد افندى . وفتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك .

فقام فى البلد هرج لم يبلغ مبلغ الفتنة . استطاع الجنود الانكليز أن يسكتوه بسرعة . وقامت مظاهرات لم يطل أمدها أمام احتياطات السلطة المستعجلة. فاحتج الناس على هذا القبض غير المشروع . ومن قال إن فى تدابير الأحكام العرفية شرعة ؟

وكان عظمة السلطان ثمة لم يقبل استقالة صاحب الدولة عدلى باشا رسميا . فالح هذا فى قبولها حتى لا يكون هناك سبيل لتحمل الوزارة شيئا من التبعة عن تلك الاجراءات التى لا دخل لها فيها . فقبلت استقالته.

وقامت السلطة بحركة إرهاب . واستعدت استعدادات حربية كبرى حتى لا تقع فى البلاد ثورة . ولكن النفوس كان خيم عليها سلطان التواكل . وانتزع منها التضامن . وبدأت السلطة باستعمال منتهى الشدة فى اخماد كل حركة كانت تقوم . فجندلت من جندلت . وقبضت على كثير .

قامت إذ ذاك ريح مصافاة ضمت المفترقين من أعضاء الوفد. وأخذوا فى العمل مع بعضهم متكاتفين. ففرح الناس وسرت فى نفوسهم آمال الفلاح. غير أن هذا الائتلاف لم يطل له أمد . بل عاد المنشقون الى الازورار عن إخوانهم . وعاد الشقاق كما كان لسبب يلام عليه الطرفان . إذ ما كان يجدر

بهم، وهم قادة الأمة، أن يجعلوا فى الصفوف فرجة. وللخصم سبيلا الى النيل من الأمة، وقد رأوا عاقبة الانشقاق، مهما تبلغ الاسباب المؤدية للغضب لحرج الموقف ووجوب الحذر. ولكن النفوس كالزجاج لا يلتئم لها صدع ولا يجبر لها كسر.

أراد بعد ذلك رجال الوفد الباقون على عهد سعد باشا أن يقابلوا شدة السلطة بمقاومة سلبية منظمة. قوامها مقاطعة التجارة الانكليزية وعدم التعاون مع انكليزى فى أمر من الأمور جليلا كان أم حقيرا. وأصدروا بذلك قرارا فصلوا فيه خطة العمل ونظام المقاطعة. نشروه فى بعض الصحف. فارتاعت السلطة من هذا التدبير. وصادرت الصحف التى نشرت القرار حتى لا ينتشر خبره فى الأمة فتأخذ باسبابه. وهى إن فعلت ألحقت بالتجارة الانكليزية والمرافق الانكليزية ضررا بليغاً. ثم أمرت بالقبض على من وقعوا القرار وهم: حمد الباسل باشا. وويصا واصف بك. وعلى ماهر بك. وجورج خياط بك. وواصف غالى بك. ومرقص حنا بك. وعلوى الجزار بك. ومراد الشريعى بك.

ولما وصلت الحال الى ما وصفنا أشيع أن معالى ثروت باشا قبل تأليف الوزارة على شروط أربعة. وهى: أولا - عدم موافقة الوزارة على المشروع البريطانى الذى عرض على الوفد الرسمى الوارد بالمذكرة الايضاحية. وتمسكها بما ورد فيها من الغاء الحماية الغاء صريحا واستقلال مصر. وثانيا - تعيين وزير مصرى لوزارة الخارجية المصرية وتولى مصر شئونها الخارجية بنفسها

وتعيين سفراء و معتمدين وقناصل . وثالثا ـ منح البلاد دستورا بمقتضاه تنشأ فيها المجالس النيابية وتكون الوزارة المصرية مسئولة أمامها . ورابعا وأخيراً ـ الغاء الاحكام العرفيـة والا كتفاء بالاحكام التى تقررها المجالس الدستورية .

ولما كان ثروت باشا من المنتمين لعدلى باشا قامت عليه قيامة الوفديين. وحملت عليه صحفهم حملة شعواء . حتى قام جماعـة ممن اتخـذوا الاجرامات السـياسية ديدناً لهم فتآمروا على حياته . ولـكن رجال الشرطة اكتشفوا أمرهم وقبضوا عليهم .

وكان اللورد أللنبى شخصيا ، ومستشارو الوزارات المصرية من الانـكليز ، شديدى الميـل الى تنفيذ سياسة جديدة تمنح فيها انـكلترا مصر ما تطلبه مع استبقاء ما يهمها تحت يدها الى مفاوضات تقوم بعـد ذلك بين الطرفين . ولـكن الحـكومة البريطانية كانت مترددة فى قبول تنفيذ هذه السياسة الجديدة. فاستقدمت اليها اللورد أللنبى ومستشارى الداخلية والحقانية تستشيرهم وتستزيدهم ايضاحا . معللة سياستها بانها «فى حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لانه حق فى ذاته . فانها قد جاهرت بانها مستعدة لان تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر سنة ١٩١٤ . والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة . والموافقة على ايجاد برلمان مصرى . وعلى اعادة وزارة خارجية مصرية . وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها انـكلترا شروطا حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الامبراطورية على السواء . »

«وهى لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على : »

« أولا - أن تؤمن مواصلات الامبراطورية التى تعد مصر موقعا جوهريا لها . »

« ثانيا - أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة لتقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة . »

« ثالثا - أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . »

وكذلك نشر ثروت باشا شروطه الاحدى عشر التى يتولى على مقتضاها الوزارة. فاختلف فى أمرها الناس - شأنهم فى كل أمر من يوم دب بينهم دبيب الشقاق - ووافقه قوم وانحى عليه باللائمة أقوام .

ذهب اللورد أللنبى الى انكلترا يحمل فى حقيبته شروط ثروت باشا واستقالته محررة . حتى اذا لم توافق حكومته على قبول تلك الشروط قدم استقالته وأراح نفسه من عناء حكم بلاد ليس من الميسور حكمها الا بالقوة القاهرة .

وبعد المناقشة نجح اللورد أللنبى فى مهمته . وأقنع حكومته بضرورة قبول شروط ثروت باشا . وعاد الى مصر يحمل خطة سياسية جديدة . دفع بها بمصر فى مرحلة جديدة من مرحلاتها السياسية الكبرى . تلك هى سياسة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ التى سنبين تأثيرها ونتائجها فى الجزء الثالث من هذا التمهيد ان شاء الله .

تقرير اللجنة البريطانية

برئاسة لورد ملنر

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير فى يوم الأحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه :

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى . وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها . ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية . »

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

اللفيكونت ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة) .

السر رنل رود

الجنرال السر جون مكسويل

البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

السر سسل ج . ب . هرست من موظفى وزارة الخارجية

المستر ج . اسبندر

المستر ا . ت . لويد (سكرتير اللجنة)

المستر ا . م . ب . انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة)

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

الى فخامة الأرل كرزن وزير الخارجية

مولاى اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى أنا رئيسها . وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ماعدا الجنرال السر جون مكسويل الذى اضطر ، لأسباب صحية ، أن يغادر انكلترا فى أوائل شهر نوفمبر . وهو نزيل مصر الآن . ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على الأمور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير . وهذا نص كتابه :

على ظهر الباخرة بركنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

مولاى اللورد

يشق علىّ أن أخبركم أنى ، مراعاة لصحتى وطوعا لأمر الطبيب لى

بالسفر الى الخارج ، لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر . على أنى أغتنم هذه الفرصة لاقول إنى موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتها بوجه الاجمال الى تاريخنا هذا . ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم الى سعد باشا زغلول فى شهر اغسطس الماضى .

هذا وانى الخ . الخ . ج . ج . مكسويل جنرال

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع .

« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والأخلال بالنظام . وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف . فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير مايلزم لمقاطعة تلك اللجنة . واشتد

عزمهم هذا كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا. وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا أثر اغفال احتجاجه. فخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة. وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة اقامتنا كلها بمصر.

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته. فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة. وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر. ويعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه. وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم. ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ماخلا وزيراً واحداً. فهى كسابقتها فى أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال أداريين أكفاء. مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى. وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة الى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هى أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر.

فتغيير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى أيضا أخرت سفر اللجنة الى آخر نوفمبر. ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر

ووصلنا ان مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه . وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء . فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه من دون أن يحدث حادث ما .

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا الى عظمة السلطان . فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودّية غير رسمية . وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها دائما بتمام الصداقة ويعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه . ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له أى دستور مصر فى المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو ان يأثر فيها أقل تأثير . وانما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين . ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين . وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك فى الوزراء — وهبه باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبى فى دار الحماية

فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة اقامتنا بمصر : وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الاطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد . ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا . ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شىء من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية . ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه اليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل . غير أن هذا الاحتراس والتمنع الذى بدا فى رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها . ولم نكد نقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها . فان التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا فى البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها . ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئآت عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات

المتفاوتة فى الأهميـة وعظم الشأن . وقد بلغ عـدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا القبيل . ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجرائد الوطنيـة فكلها ، ماعـدا القليل النادر منها ، أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤوّل بكونه رضى عن الحالة الحاضرة . وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب تبعا لمقتضى ذلك . على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنـه فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواى عن العمل ـ كل فريق منهم فى دوره ـ وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء . ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون باعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر . ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الأناث . فان سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يردددن ذلك النـداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الاطلاق . ولـكنها كانت حسنة النظام فى ماخلا الشغب الذى كان يحدثه صبيان المدارس

والرعاع . فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه ، وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا فى حفظه ، لخرب الشىء الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضا . ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام. على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر . وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لايزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وانما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وإنما ركبوه إذعاناً لضغط الأساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين

واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هـذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان. وقد أرسل فى كتاب الى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه . ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب فى أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف .

وكان أقرب غرض للقائمين بهـذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطعن الدائم على الحماية . فلذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين. فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خـبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة . ثم يقصد ذلك المجرم جماعـة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهى الأمر غالبا بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة . ولم يشذ عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الأدبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الأرياف فيرسلون

الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا فى منعنا من الوصول الى الأهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التى يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه. حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية. فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع.

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التى كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموماً أو نالت رضى جميع المتمكسين بالآراء الوطنية الراقية. لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالأعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التى يتباهى بها المصريون جميعهم. وزد على ذلك أن أناساً كثيرين كانوا يودون ان يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخاصهم والتطاول عليهم. ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معنا يزول. وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رأته من الأعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم. فاللجنة تعلن فساد هذا الأعتقاد وانه لا نصيب له من الصحة البتة . وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها . وأن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الأخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية . ولها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودّى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترتية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية . »

«وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم . ويتمكن كل فرد من أبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية. اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها فى دائرة مخصوصة . وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل

اللجنة أو من قبل المناقش لها . وان حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح . وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق . »

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً فى تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين أجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فقررأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا فى مباشرته لهم على اختلاف طبقاتهم. ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط . وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا فى الأشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال فى العالم المصرى ، وسبر غور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة .

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانبا عظيما من وقتنا . ولكننا كنا ندرس الحالة أيضا من جهة اخرى مختلفة عن الوجهة الأولى تمام الأختلاف فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التى أعدتها لارشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد السامى قد جمعت شيئا كثيرا من البينات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التى حصلت عليها

فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة . فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب. ا. هوبر لها تحريرا يشهد له بالبراعة استغرق زمنا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا . ومع ذلك سعينا فى زيادة ماتضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيا بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارا . وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشورتهم كلما طلبناها منهم فى بادىء الأمر . ونحن مدينون لهم بالمساعدة التى ساعدونا بها عن طيب نفس . فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الأخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصا وافيا . وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الأصلية التى اجتمعت كلها مما فى جلسة واحدة لسماع آراء اسمى الموظفين البريطانيين وراء السر وليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائما بأعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السر سسل هرست)

العضو القضائى فى اللجنة يشترك معنا فى هذه الأعمال على قدر الأمكان. ولكنه قضى معظم وقته فى درس النظام القضائى وخبير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى النظام الحالى . وكذلك السر أوين توماس الذى كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجنات ولكنه وجه عنايته خصوصا الى درس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأباعد والأملاك التى يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علما باساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية . وقضت اللجنة كلها ، ماعدا واحداً منها (كان يعمل عملا آخر) ، أياما من أسبوع فى الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم فى القطر المصرى . فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسوية والايطالية واليونانية . واراء الغرفة التجارية البريطانية أيضا . وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للأشغال والأعمال فى الوجه البحرى والقبلى . وأخبروا رفقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الأوراق رغما من السعى فى منعنا من الاتصال بالأهالى مباشرة كما تقدم .

وزار اثنان منا ، وهما الجنرال السرجون مكسويل والسر أوين توماس ، السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضممناها الى المعلومات التى جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والأهالى المقيمين فى تلك البلاد .

فهذه الأعمال العديدة التى ذكرناها بالأيجاز شغلتنا كلنا فى شهرى يناير وفبراير. وفى أواخر فبراير أخذ الوقت الباقى لدينا لأنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية. لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس. فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التى استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض. فاتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضى بحثا دقيقا. لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لاتزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا. فلذلك أجلنا اعداد تقريرنا الى مابعد عودتنا الى انكلترا. على أن المناقشة التى جرت بيننا أظهرت اننا مجمعون إجماعا غريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى اننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقا وقتيا ولكننا جعلناها بمثابة رؤوس أقلام قابلة للتعديل طبقا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة.

وهذه الاقتراحات تعم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهى أساس تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلت اليها.

(٢)

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالى

أولا — قبل الحرب : إن الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الأطلاق الى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل .

ويظهر أن الناس فى هذه البلاد كثيرا مايحسبون ، فى مايقولونه ويكتبونه ، أن مصر جزء من الأمبراطورية البريطانية . وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن « المركز الخصوصى » الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ماطلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا باحتلال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد . ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الأجانب

*

المقيمين فيها وأموالهم. وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً. فأرسلت السر هنرى درمند ولف سنة ١٨٨٧ الى الأستانة ليمهد لها سبيل الجلاء. فوضع اتفاقا مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لايجد حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه. وأيضا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد اذا حصل خطر كهذا. ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك.

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئا، فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك، يجعل مركزها فى مصر شرعيا أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخليا تحت سيادة سلطان تركيا. وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديو ومجلس النظار المصرى ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية. ولم يكن للمعتمد البريطانى إسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى. ثم لوجود جيش الاحتلال، ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجا من الواجبات والمسؤوليات

بحكم الأحوال ، أضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد . ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية . وكان المصريون يعدون احترامه لها عربونا يضمن لهم أن الدولة المحتلة لاتقصد أن تغض من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم .

وكانت الدول الأجنبية تعدّه كذلك أيضا . فلما عقد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن هذا نصه :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لاتنوى تغيير حالة مصر السياسية . وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسوية أنها لاتعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد . إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك . »

فهذا الاتفاق كان يقضى بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم فى اوروبا . ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضيا الى مسائل صعبة معقدة . لأن المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى . فهذه حالة لايمكن احتمالها كما لايخفى . ولكن مجرد الغاء السيادة التركية ، بداعى الحرب ، كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة . وتتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا . وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا

الأشكال بضم مصر الى الأمبراطورية البريطانية . ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرقى من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس . وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها . وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

« يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه ، بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . »

« وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها . »

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر يخلع عباس حلمى الخديوى اذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك . وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقبا بسلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا . وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن

لاريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية . وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة . فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات :

« فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل اخلاص . مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها . ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر . وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم . »

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالا دائما . وبتأييد القول الذى قاله السر إلدن غورست . وهو ان الفكرة الأساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين

للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . فالانكليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود حتى الآن . ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغى تذكر هذه الأمور اذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد . وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ . ففى بادىء الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان أنه لايمكن حلها أو التغلب عليها . ثم لاتلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتدارا . ولما مرت الأيام وبان فى الظاهر ان أداة الحكم فى مصر سائرة سيراً حسناً منتظما لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد . ولكن الواقع أن الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوروبية التى تدخل اليه . فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لابد منه . فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرا جدا

عن مصري سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . فنحن لم نعالج جل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد . وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ماوصلت اليه الحالة الحاضرة .

ان نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لأنقاذ حكومة قد دهمها الأفلاس لم يكن الا نظاما وقتيا لأنه لم يكن أحد يظن، مدة أعوام كثيرة ، أن الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بمدما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير . ولكن التدابير المؤقته والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الملحة ثبتت ورسخت شيئا فشيئا حتى صارت نظامات مقررة . وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويتحمل من المسؤليه مالم يكن مقصودا فى الأصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة التى كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين بمزيد العناية ليشيروا ويساعدوا وخصوصا فى دوائر المالية والرى . ثم أضيف اليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم . فلما كان عدد هؤلاء محصورا ضمن دائرة محدودة . وكان لايوظف منهم الا الأكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الأحكام محتملا ومقبولا . بل كان المصريون ينظرون اليهم بالتجلة والاكرام . ولما

زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا . فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الأجانب. فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بانفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشئون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه . ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء . فجعل الأستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون . ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل . ورأى المصريون الذين طال اختبارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قضى على ترقيتهم الى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام .

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصيا ، حين وصول اللجنة ، من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة . فهذه الزيادة ، وأن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها ، كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كانت أهالى البلاد

يستخدمون فيها الى ذلك الحين. ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الأيام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين. فزيادة فئاتهم، وأن كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية، جعلت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى.

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر. فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن معاشرة المصريين كلما ازدادوا عدداً فى مصر. حتى أصبح الحىّ الذى يقيمون فيه بالجزيرة حيا قائما بنفسه شبه محلة عن محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية. فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيأة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم. ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والعادات. ولكنا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقى بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضا واعتزالهم لسواهم الاعتزال، الذى ازداد خصوصا فى الأعوام الأخيرة، كان

سببا فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون .

على أننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين. ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيراً . ونحن على يقين أنه اذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها . ويخلق بهم وخصوصا بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور، ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها، قد يؤدى الى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها . فيلتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة. وليمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الأمكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الأسباب الجزئية التى تسؤهم لأنها اذا توالت كانت وخيمة العاقبة .

هذا ولسنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد ما سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والأوصاف . ففى مصر اليوم

موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً فى الكفاءة والمقدرة كما كان بها فى ماضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها . ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى . فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيضا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب . فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال ان الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا . وهؤلاء كانوا يهتمون بأصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية . وأما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الأمور وعدم الثبات فيها .

ومن أسباب الاستياء العام أيضا عدم النجاح فى سياسة التعليم كما هو ظاهر جليا . فأدى ذلك الى تخريج عدد دائم الازدياد ، ولا حاجة اليه ، من طلاب الوظائف الخاملين شهادات الامتحان والخاليين من تاثير التهذيب الحقيقى . ففى بادىء الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم

الموظفين فيها اذ ذاك من غير المصريين وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التي تدرس الطب والحقوق والهندسة . ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت الى عهد قريب بلا سعي يذكر في تنقيح نظام وضع في ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الأحوال المتغيرة تقتضي اتباع طرق جديدة. فالتعليم والتهذيب ، الذي أقبل الناس عليه أقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون في طلبه ، لا يزال قاصراً جداً والسواد الأعظم من الأهالي لا يزال أميا . وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضا . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الأسمى في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التي ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً .

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل . ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقرونا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به . وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع . ولكن المناظرات السياسية التي كانت ، لسوء الحظ ، بين الدول الغربية حولته من بادىء الأمر حتى صبغته بصبغة المضادة

للبريطانيين . وكان الخديوى السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقا لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء اليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى . والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للارتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة من تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة . ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التضحيات التى كثيرا مايضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة ، والذين يرون أن مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها ، صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الأقاليم .

ونقول أخيرا إن هناك أمرا دائم الوجود وكامنا فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى . فوجود المسلم فى مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الأسلام . والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا فى الصدور بعد ماتخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماما فى الصدور . ولاريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيرا استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم « الحماية » بعدما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الأسلامية لملك مسيحى خضوعا

دائما . ولايخفى أن فى الشرق غيرة على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وتقاليد أهله .

ثانيا — فى أثناء الحرب

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة . ووعد عمال ألمانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة . ففى هذه الأحوال، وبسبب روح العداء المستحكم الذى مازال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين ، أشير على القائد العام — ونعم الأشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية الى مساعدتها فيها . » على أنه من العدل والانصاف أن يسطر هنا انه ، مهما تكن الأمانى والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين ، فان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى . والخدم التى قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين . وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه

انكليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها .

الى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ . بقى علينا أن نبحث فى الأسباب التى أثرت فى الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أبنا فى ما تقدم. ولكن انتشارها حتى وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع ، وهم الطبقة التى جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى ، أمر يحتاج الى الأيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقاً مما كان يظن . والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المجاورة لخطوط المواصلات . وأما القرى البعيدة ، التى لا يصل اليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة ، فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيراً الى الاشتراك فى حركة كهذه . ثم إن الأماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التبدى فيها على سكك الحديد بوجه الأجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت أتباعا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم ألمانى

عثمانى على القنال ويؤيد هـذا الهجوم ثورة تحـدث فى مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩ .

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد . ولـكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جنائه ونفوره وهى (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى و (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فـكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هـذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقـد دلت الدلائل على أن الأنفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيما . ولـكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تـكن على ما يرام . وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخـدمة منهم فى حوادث مارس سـنة ١٩١٩ يدلان على أن تذمرهم من الخدمـة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التـدابير طبق المرام مادام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجنـدون من المتطوعين

نعم ان البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم الى مابعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه . وذلك بعد ماتوفت سلطة عسكرية أمر التجنيد . ولكن تظلمهم لم يبدأ الا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين . فاضطر الأمر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها بتى التطوع اسما لا فعلا . وعهد الى عمد البلاد ، الذين هم موظفون اداريون فى الأقاليم بلا راتب ، فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى . فلجأ العمد الى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد . ولا ريب فى أن بعض العمد الحربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم . وأخذوا الرشوة لأعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل . وفى بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف . وكان الذين يتخذونها يحتجون بأن البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها . وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوىء . ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جدا فى بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرصة لقضاء مآربه .

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرا من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده . ولكن يظهر

**

أن أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه . وكانت أثمانا حسنة . غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعتها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا . ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سببا كبيرا لتظلمهم علما بأنه لابد منه فى زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب . فقد كان سببا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء . لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها . وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع بها حين المصادرة . وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه . وباعوا الباقى بأسعار السوق العالية . والأهالى الذين لم يكن عندهم حبوب أضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة . وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مددا طويلة . وأن كثيرين من العمد والمشائخ الذين عهد اليهم فى توزيع الأموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين فى الأكثر عن هذه المنكرات

ولكنها نسبت الى الأنكليز . ولم يكن الانكليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ .

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع . ولكنه كثيرا ماتحول الى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التى جمعت من مراكزهم . شاع فى البلاد أن جزءا فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فمما لايختلف فيه ، والحالة هذه ، ما اذا كان من أصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق يذكر الهلال أن يعمل فى مصر شيء أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى . فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال الى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوىء المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة . هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتى الصليب الأحمر الأنكليزى وفرسان ماريوحنا عينتا بعد الحرب ... الف جنيه انكليزى لأعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم .

وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولاسيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود . فثقلت وطأتها على الفقراء . ولاسيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة . مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة . فعائلة من أربع أنفس : رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام الا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرا حينئذ .

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين . وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الأدارة البريطانية . فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين . وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفا إنكليزيا ولم يتوسط إنكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطلب منه . وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزى يمر فى غيطانه راكبا جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين . فغاب هذا المنظر عنه أو كاد فى الأيام السابقة للحرب . ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إدارى الى آخر . فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق

الاشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاؤا بلا ممانعة و الغاء الضرائب عنهم. وهناك أيضا مايحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روّجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعبثون فيها قتلا وفسادا. فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلا شنيعا فى ديروط. أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها.

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتدرا وكريم الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة. وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب. واشترك بشجاعة وإخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد اسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين. وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن اخيه. وحاز احترامهم واكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. اما خلفه الذى تعلم وتهذب فى ايطاليا. فوجد نفسه فى بادىء الأمر فى مركز أضعف كثيرا من مركز سلفه فى عيون شعبه. ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك. فهما قصد وسعى وجدّ لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز.

ثالثا — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب . فسهل الآن علينا أن ندرك كيف ان المبادىء التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى الرأى المصرى . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقاً لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل .

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرا ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم . فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبيا وماديا على نيل النصر كانت هى نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى .

والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تداخلنا فى مصر وقتى . وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الأمة اليه فلبته ، تعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً تاماً وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم . فأبان المعتمد السامى حينئذ (السر ريجنلد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر . وزد على هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة .

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور فى كل مكان ثار ثائر الرأى العام أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لأممٍ دون الأمة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الأصلاح الدستورى فطلبت من السر وليم برونيات نائب المستشار المالى ان يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشاتها وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الأجانب قسطاً فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة فى كثير من التشريع . فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات الى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨

ساءته كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية . فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد فى السلطة التشريعية كلها الى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثر من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفى الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما اذا ألغيت الامتيازات الأجنبية . وقد قضت فى ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسوية . وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزميلان أخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على

ذلك تمام الموافقة . وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ماهى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها .

فأبلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبهم فجاءه الجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجيء الى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الاصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه . ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسالة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى اقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر

حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما . ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى الى انكلترا الاستطلاع رأيه فى الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية . ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ ارسلت مذكرة الى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى . وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً .

وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة ارهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة . فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه . فقرر رأى السرملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى ، بعد موافقة الحكومة البريطانية ، على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطة . فافضى ذلك الى تجدد

التحريض والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانكليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفى ١٢ مارس حدثت فتنة فى طنطا فأخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الأضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى . وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها . ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والأعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية فى القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه . وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى دروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا . ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف . ورتبت الجنود اللازمة لحراستها . ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها . والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم واعادة هيبة الحكومة

اليها . وأنقذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى . فزال بذلك الدور الأول من الاضطرابات . وكان أشد الأدوار خطرا .

وعليه لم يمض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الأوروبيين عموما وبلغت حداً تخشى عواقبه. وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية . وفى جملتهم الأقباط . وظهرت بين أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الأملاك والمواصلات تخريبا منظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة . ولاريب أن الوفد مسئوول عن تنظيم المظاهرات الأصلية التى نشأت الحركة عنها . ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم فى المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدى المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من المتشردين .

وكان اللورد اللنبى القائد العام فى مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٢ مارس فعاد الى القاهرة فى ٢٥ منه . وكان قد عين معتمدا ساميا خاصا مدة غياب السر ريجنلد ونجت فى انكلترا . وصدرت اليه التعليمات « باعادة القانون والنظام وبادارة الأمور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » . وقد افضت التدابير

العسكرية التى اتخذت الى تهدئة الأحوال ظاهرا. ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلا وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكرى الذى أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة. وظل المحامون والطلبة معتصبين. وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم.

ودعا المعتمد السامى الخاص اليه نفرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية. ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢ ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللنبى سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك. وبذلك انعكست السياسة التى اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم. وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتهييج.

هذا بالاختصار حديث سير الأحوال فى الأربعة الاشهر الأولى من سنة ١٩١٩. وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك. ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب. وفى رأينا أنه كان يحسن صنعا لو زاد الحاحاً فى وجوب اتباع مشورته. وبعد هذا الخطأ الذى ارتكب فى بادىء الأمر جرت الحوادث بمصر باسرع مما أدركت الحكومة. فانها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها. ولما ألغى

الأمر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة . تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الأغراء والتحريض . ثم اقتضى الأمر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة . وهـذا العقاب أطال عهد السخط طبعاً وان يكن قد انقذ بالاعتدال بوجه الأجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ماانظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً . ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك ان الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فاطلق سراح المتهمين فيها . وفى اثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم من مالطه الى باريس آملين ان يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال . ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبى لقضيتهم . فاوفدوا رسولا الى امريكا لاستمالة الرأى العام فى الولايات المتحدة . وجد انصارهم فى السعى لاتمام نظامهم . وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل جهدهم للاستعانة به . ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة . وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال اللجنة الخصوصية الى مصر . فحكم

المهيجون بان غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنيـة المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة .

(ب) الحركة الوطنية والأمانى المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنيـة وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً .

قيل « أن كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنى النزعة فى قلبه » وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلا وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ فى المائة من الأميين وخصوصا الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها. ففى المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم الفاظا مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسيا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفـلاحون فجمهورهم لا يبالى بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى أطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقا شديداً ومع ان طرقهم وإدارتهم الزراعية لا تزال على عهدها الأول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات

العجيبة التى هى أس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تمحل أرضهم . ولكنهم ، وإن كانت دائرة نظرهم فى الأمور لا تزال محدودة ، فقد أزدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانوا عليه فى عهد الاستبداد الماضى

واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لا يحبون الاجنبى أيا كان . واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحى فى بادىء الأمر من الفتور والنفور . ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعد اختبارهم لأستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الأجمال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوىء ولا ينسونها . ولكن الفلاحين ، وإن يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية ، لا يزال عندهم ما يخيفهم مع طمع أصحاب الأطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وباصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشؤومة التى أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية . وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الانكليز فى ربيع

سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الأجل. ويظهر أنه ، فيما خلا الجهات التي يصل اليها تحريض أهل المدن مباشرة ، عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم. وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى .

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها كلهم إما طوعاً او كرهاً من امراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأناً أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بآمالهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكاً لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية في قلوبهم ونفوسهم

***

يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ولكن يسهل تعليمها ترديد الألفاظ المستحبة التى تصير شعاراً لها . والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائماً فى كل ماهو انكليزى وبسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم . فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويداً كاذباً يدبرها كثيرون ـ خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح ، وان كان لا يقرأ بنفسه عادة ، يصغى الى من يقرأ له . فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلابد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيراً .

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة . وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا مع أنه ما من خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطىء فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة . ولكن مايستحق الاعتبار انه ، بينما

كان الكثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين ، لم يحرك أحد منهم ساكناً لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونفر قليل جداً . وخشى وجوه مصر ، على اختلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الأمانى الوطنية . أو أن يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجرؤ أحد أن يقول إنه موافق على « الحماية » . أو انه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكليته . وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك فى الراجح .

لا مشاحة أن الأمر جلل . ومن يقدره يخيل اليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص . الا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية أو ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية . ولكنا بعد إنعام النظر فى هذه القضية زدنا أملا بها . واقتنعنا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين ، أنهم لا يضمرون للانكليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا . وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعاً وقصداً . فلا ريب فى أن هنالك

توماً من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية، وخصوصاً لكل مراقبة بريطانية، على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات. أو على الميل الى من يرتكب تلك المنكرات على القليل. وأغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الانكليز والمصريين. وليس ذلك فقط بل انهم مستعدون أيضاً للسعى فى بلوغ تلك الأغراض بوسائل لايحللها شىء. ولايسع حكومة من الحكومات الا الضرب على أيدى الذين يجرئون الناس عمدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل. ولا ريب أن الحوادث المشؤومة التى حدثت بمصر نفسها فى السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله. وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة. لأنها اتخذته حنطة لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال. فلا عجب، والحالة هذه، اذا اعتبر كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر، وأكثر منهم من انكليز انكلترا، أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانكليز. وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأساً على عقب.

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة بأن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير. ولايجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا من الأضطراب الذى حدث فى الأثنى عشر شهراً الماضية يعمينا عن رؤية

المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية . ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى أحضان المتطرفين . وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانكليز والمصريين ، والسهل التلافى ، الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين . نعم إنه يجب قمع التعدى والاخلال بالنظام . والحق يقال أن التدابير التى اتخذت لذلك مدة اقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما يقضى بالأسف الاضطرار الى ابقاء الأحكام العرفية فى مصر . ولكن هذه الأحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبى بأقل مايمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولأحوال الناس فى معيشتهم اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال لايجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيرا أو قليلا . والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وماتلاها من ضروب التعدى بعد ذلك التاريخ . فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية ، وقلما التقينا بمن ينكر ميله اليهم ، وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات . فقد ذموا أمامنا الالتجاء الى التعدى والمجاهرة بالثورة . وقالوا إن ذلك جناية لاخير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون

شاكرون . واعترفوا كلهم ، اعترافا متفاوتا فى شدته وحرارته ، بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر . واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لاتزال فى حاجة الى مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل ومنع التعرض لها فى الخارج . ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها . واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملاكها الأسترالية . وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض أن تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطنة البريطانية . وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم؟ ألا تقضى مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت بلاداً منتظمة الأمور هادئة الأحوال مصادقة لانكلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لاتشكو ظلامة ولاتميل الى ثورة ؟ أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لاتقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها؟ قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها

لأنهم يرون ، بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطانى لبلادهم ، أنهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى اليه بل بعدوا عنه . وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية ، التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعا دائما ، عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ونكثت عهدها . فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال . لأنه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر . فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شىء آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية . وكان وضعها سائغا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة . وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها . ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقدا دائما وصيرورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية بريطانية . فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطانى أولا وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيرا .

(ج) — السياسة المقبلة

هذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية . ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والانصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق. مع أن الأمر ليس كذلك فى رأينا ولا هو دائم بالضرورة . فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول ، والتى تسلط على عقول المصريين تمام التسلط ، ولو فى هذا الحين على الأقل ، والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين .

نعم إن زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا الى المعارضين . وما زالوا يدنون منهم شيئا فشيئا الى عهد قريب . ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى الا عناء يسيراً لنهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل . وهذا يصدق

أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فمثلا . وإن يكونوا ميالين الى الغايات الوطنيـة . ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ . ودخلنا فى جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومـذاهب مختلفـة . ولـكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبـا ممتازاً عن سواهم .

فيظهر مما تقـدم ذكره أنه لابد من مراعاة هـذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عنـد السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين . ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا الينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود الينا وتنحاز الى جانبنا . ولايكفى لذلك إعطاء مصر كثيراً أو قليلا من « الحكم الذاتى » حتى ولو أعطيناها ماهو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لان المصريين لايعدون بلادهم من جملة الامـلاك البريطانية ولايعدون أنفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البـلدان الاخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الامبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا . فاننا نقول فى كلامنا عن هـذه البلاد إنهـا

تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجا. وأما المصريون فيقولون لهم بلغوا هذه الغاية ويمكن أن يرضوا بحل مستقبل مصر اذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ اكراههم على قبوله اكراها.

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي أن مصر، وأن لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا، فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله. وإنها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدن اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شرا ووبالا. فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير. والانسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالا وتعقيدا ووبالا بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الجالية البريطانية في مصر. ولكنه إذا أنعم النظر في ذلك وجد أنه يجعل تلك القضية أقل اشكالا. فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا. ثم ان المدن المصرية الكبيرة، ولاسيما الاسكندرية، أضحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة وستظل بلادا دولية على الدوام

بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل . فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها . ولكن كل ما فى مصر وحولها فريد فى بابه أيضا . وليس عندنا سوابق نتبعها فى معالجتنا لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه . وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديدا غريبا . ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها فى حكم الأمور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجا الى هذه النتيجة : وهى أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض . وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان . أى بعقد معاهدة بين البلادين. ولم نر سبيلا آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض المصريون عليها اعتراضا شديدا بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للأخطار . وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن ان يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، ان تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . اما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين الأول ان يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر . أى سلامة مواصلاتها

الأمبراطورية . والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والأدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الأخطار الخارجية . ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الأفتئات على استقلال مصر اكثر مما كانت دائما معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الأجنبية » اسم أطلقه الأوروبيون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها إدامة للامتيازات المضارعة لها التى كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها . وهى تحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها . أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الأجل . وكان القصد منها فى الأصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذى كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر . ويبتدىء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جداً . ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها =

= الآن منذ سنة ١٦٧٥ . وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ . ومنحت الامتيازات لفرنسا فى سنى ١٥٤١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٠٤ . ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ وجددت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول. ونالت الدول العظام كلها تقريبا امتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الأربعمائة سنة الماضية .

فوجود الامتيازات الأجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه) وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة : وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدنمارك واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجريا . فانتهت امتيازات الدولتين الأخيرتين بعقد معاهدتى فرساى وسان جرمان . وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للأجانب فى مصر ، علاوة على بعض الامتيازات التجارية ، اعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الأهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الأخير بعد أنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الأجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات وأن القضايا المدنية التى تقع بين الأوروبيين والأهالى أو بين الأوروبيين المنتمين الى =

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا ، جرياً على ما اتصفت به السياسة البريطانية فى مصر ، جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التى يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هى الآن . وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى تحمى تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها الى حدود معقولة .

وهذه النقطة الأخيرة تحتاج الى إيضاح فنقول إن القيود التى تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمى حرية الأجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين . وسيئاتها أنها تعفى الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة

= شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوروبيين وكذلك القضايا المدنية التى تقع بين أوروبيين من شعب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدى الأجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الأملاك وأموال الأطيان . »

فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً عظيماً لا مسوغ له . ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ، ولا تزال ، التخلص من الامتيازات الأجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل المصالح الأجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها . والوصول الى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها حقوق فى مصر بموجب الامتيازات . ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالأنصاف فى المستقبل . ولأعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركز يمكنها من تنفيذه . فمن مصلحة مصر اذاً أن تمكن بريطانيا العظمى أن تحمى الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر ويقضى العدل والانصاف ببقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر .

هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل . ذكرناها بوجه الاجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد . فلما شرعنا نناقش فيها المصريين ، الذين كنا وأياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدما متفاوتا فى القلة والكثرة ، وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل اليها والعطف عليها . لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان

كما يتفق الند مع نده لا كما يملى الأعلى على الأدنى. لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه. ولحفظ كرامتهم القومية اذ الأمر ظاهر ان تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر. ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية. ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها، وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون، لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها. فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها. ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر. وهذا البدل إنما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية. اما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية امرها وحاكمة نفسها بنفسها تماما الا فيما يختص بامتيازات الأجانب. وأما القيود التى يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اثقالها تكون أيضا أخف مما كانت. ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حبا بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر ايضا. ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون اساسا عادلا معقولا ليبنى عليه تعاون الأمتين فى المستقبل.

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية إلا بوجه الأجمال . لأن المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل . وقضينا وقتاً طويلا فى مجادلات مملة لانهاية لها فى معانى ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » . ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها والأدلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالأجمال إن الأحاديث التى جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيراً فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين . وأننا انتقلنا خصوصاً من جوّ الى جوّ خير منه كثيراً . لأن الجفاء الذى استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما يمكننا فعله ، ونحن فى مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة ، كان أيضاً محدوداً . لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا انما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعا إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدّعون

بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل أن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموما تمثيل الأمة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعا بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم . ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهي أنهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى . وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول من الجمهور . وكان من الضرورى في اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين في أول الأمر ، أن المعاهدة التي نفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط بل عرفيا وأدبيا أيضا اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية . فهي تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية . ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائماً بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة الا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية . فاما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التي أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية

وذلك أفضل . ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة . وإنما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية .

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة ان لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية . ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له اذا شاء الكلام معنا . فاننا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين . وكان يحتمل أن زغلول باشا ، الذى كان حينئذ فى باريس ، يعود الى مصر ليقابل لجنتنا . لأن المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لأقناعه بذلك . وكان بعضهم من أقوى أنصاره . وساعدهم عدلى باشا فى ذلك أيضاً بما له من الكلمة النافذة لأنه ، ولو كان مستقلا عنهم ، كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا . وكان يروم جداً أن يجتمع به . ولكن زغلول باشا لم يكن يرى اذ ذاك إجابة أصدقائه الى طلبهم . ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك ، بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين .

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك . وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور . وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية . ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه . لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كان غاية مانستطيع عمله أن نرفع تقريرنا عن الحالة كما وجدناها وندلّ على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم ، الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين ، يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين .

أعمال اللجنة بعد مغادرتنا لمصر

(١) — مناقشات مع رجال الوفد بلندن

غادرنا مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا فى لندن ثانية فى أواسط ابريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها. وتلك النقطة هى، كما أوضحنا قبلا، الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأى الوطنى بازاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحكومة البريطانية باتباعها . فحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأساً .

ففى أواخر إبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه . وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة . فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكى يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا فى اوائل شهر مايو أنه، بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر، رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق فى الأسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن

السر) سسل هرست كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع فى لندن . ولما أيقن زغلول باشا أن لاحرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الاستقلال المصرى وصل الى لندن فى ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد . ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى . ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس . وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى . فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضا . والنقط التى كانت يصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال، من وقت الى آخر، الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتى بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الاسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان اوصافها العمومية .

ونبتدىء بذكر ما سطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول الى الآخر . حتى لما كان

الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فان الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً فى أن زوارنا كانوا يرومون، بكل إخلاص مثلنا، أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها. ولكنهم، ونخص منهم زغلول باشا نفسه، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما. ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم، بعد تغييره، مقاصد بريطانيا العظمى. فطالما قالوا لنا، المرة بعد المرة، إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والأنصاف. وماذلك الا لكونه لا يطابق «التوكيل» الذى أخذوه من الشعب المصرى. ولم نكن نجنى نفعاً من قولنا لهم إن «التوكيل» الذى يدعونه هو البيان الذى وضعوه هم أنفسهم. وإن الجمهور المصرى إنما قبله منهم. فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم. فكانوا يجيبوننا دائماً أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولو كانت فى الأصل قد عرضت منهم. فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائم فى الطريق. ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا يعرض

فى إلباس ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها .

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم . وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدما يذكر . ولكنا لما وصلنا الى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر لا يمكن أن ينافى الاستقلال الذى يرمون اليه . والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال . اذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به . ولكنهم كانوا دائما فى وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجيا الواحدة بعد الأخرى وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً وبعضهم قليلا . ولم نصل إلى هذه النتيجة الا بعدما تساهلت اللجنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود الى ذكره بالاسهاب قريباً . فاننا وافقنا على طلب المصريين كنا عازمين على مقاومته فى أول الأمر وانما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه . فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غالياً علينا إذا كسبنا موافقة الأمة المصرية

الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة .

أعجبتنا التسوية التى توصلنا اليها نظراً الى ماهى عليه بذاتها . ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها . وبعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما أننا نحن لا نقدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا . والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا نحن وإياهم معاً من صميم قلوبهم . لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حلّ للقضية المصرية . لأننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر . ولكن اذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسينا دائما وإلى التعاون بالصدق والأخلاص بينهم وبين المصريين فى المستقبل .

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكره كثيرون من أتباعهم فى مصر . ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها . وذلك بالأكثر فى شكلها لكى يجعلوها أقرب الى قبول الرأى العام المصرى . فتساهلنا لهم بقدر ماتقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضا مضطرون الى مراعاة الرأى العام البريطانى كما اوضحنا لهم . فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لأرضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تفضى الى رفض المشروع كله فى بريطانيا العظمى . فكأننا قد بلغنا والحالة هذه، سدّ الا منفذ له .

(ب) — مذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة الى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التى تميل اللجنة الى تحبيذها والمنافع العظيمة التى تنتفعها مصر منها . فاذا أحسن الناس ملاقاتهم ، كما كانوا يؤملون ، كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد ، بعد رجوع رسله، أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه فى السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الأعضاء المصريين لأنه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذا لم تقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان. وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لأن المناقشة التى تقع بين الجمهور فى مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأى العام المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فى ما مضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية. وعليه كتبت مذكرة حاوية، بعبارة مجملة، أشهر خصائص التسوية التى تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفا. فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعى التى سميناها لأفراغ نتيجة مناقشاتنا فى قالب معين وعلى شكل محدود. وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى. فهذه المذكرة التى سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر عليها وإنما هى رسم للقواعد التى يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها. فدفعها اللورد ملنر الى عدلى باشا الذى كان وسيطاً بين الفريقين وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها الى زغلول باشا واصحابه. وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاؤوا فى مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة فى ١٨ اغسطس وهذا نصها :

إن المذكرة المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن

فى شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء لوفد المصرى . وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضا . وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما .

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة اذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونة المبينة فى المادتين ٣ ـ ٤

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا . »

الامضاء « ملنر »

مذكرة

١ ـ لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً . ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الأعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد .

٢ ـ ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات . وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية :

٣ ـ أولا ـ تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية. وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى تجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانياً ـ تبرم، بموجب هذه المعاهدة نفسها، محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر أنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ ـ تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

(أولا) تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية . وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى . وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثالثا) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الأمبراطورية . وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة . وتسوى ما ستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة ، بأى وجه من الوجوه ، احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) تعين مصر ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، مستشاراً يعهد اليه فى الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

(رابعا) تعين مصر ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، موظفا فى وزارة الحقانية ، يتمتع بحق الدخول على الوزير ، ويجب إحاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب . ويكون أيضا تحت

تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام.

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة، بموجب نظام الامتيازات، الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الأجانب.

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها للآن الحكومات الأجنبية المختلفة، بموجب نظام الامتيازات، إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً جائراً على الأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات.

(سادسا) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

(سابعا) الضباط والموظفون الأداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم، بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية، فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة. وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى.

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس.

٥ ـ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإنفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة.

٦ ـ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقضى بجعل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية. وتقضى أيضاً بأطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ ـ تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه

الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر.

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات.

وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتى:

(اولا) لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية. ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب. فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولايحق اعتبارهم رعايا مصريين.

(ثالثاً) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انكلترا.

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة، ومنها اتفاقات البريد والتلغراف، تبقى نافذة

المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها .

(خامسا) تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه لقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

(سادساً) تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ . وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية .

٩ ـ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية . وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الأجراءات

التشريعية والأدارية والقضائيـة التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفيـة صحيحـة .

١٠ ـ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية وبترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ ـ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيـا العظمى نصها الى الدول الأوروبيـة الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

ج — سياسة المذكرة

(أولا) تمثيل مصر فى البلدان الأجنبية

إن سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبناها آنفا . ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيما . وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الأجنبية . فقد كنا ولانزال نرى من المبادىء الأساسية أن تكون

علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن ان ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مسعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك . ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاماً بيننا . وإنما قلنا إنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يبرح من البال ، سواء كان فى هذه النقطة أو فى غيرها ، أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن « هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا

العظمى ؟ » إذ لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال . إنما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيدى بريطانية .

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها . وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية . وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد . فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلاد الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا . والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية . فاذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم ثقلت اعباء ذلك جداً عليهم . ولذلك رأينا من بادىء الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية . فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع . فان المصريين أجمعوا

على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها. ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لأننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم، والسلطان ووزراؤه فى جملتهم، يرومون أن تمثل بلادهم سياسياً فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى. وكانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية، لعدم الأستغناء عنها، الى المعتمد السامى البريطانى. وكذلك كانوا كلهم يرجون انه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً. وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضاً بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر الى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة. وكانوا يقولون لنا، قولا صريحا باتاً، إننا اذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الأتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل. وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين إرضاء تاماً بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك

قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون ؟ فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنه غيرهم . ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية مالم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جدا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا فى بلدان قليلة . ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم أيضاً . ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها . وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة . ومع ذلك فالأمر واضح ، وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم ، وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ، ولو فى قليل من عواصم أوروبا ، ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب فى مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة . لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلا يشغلهم . ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر

كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول فى شئون بلادهم بألقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى . وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا إزاء مسئلة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم ، كما قلنا للوفد صريحاً ، أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلاقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى . ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . واذا بنينا حكمنا على مانشأ عنه من الانتقاد والأحوال الدالة على عدم الرضا عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطىء فى توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة . لأنه مادام الجفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر . فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الأجنبيه . فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد انكلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ أعوام فى سويسرا وفرنسا وايطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا باعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة

بذلك . فاذا تمت لنا هـذه النتيجة فان إعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج نافع لنا لامحالة . لأنه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصرّين على إدامـة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم . اذ لا يسع معتمداً مصرياً إلا الأعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه .

ثانياً ـ الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة « حالتهم القومية » أتم الظهور لماشرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربيـة بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الأمبراطورية . فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى ، متى كانت حليفتها ، قاعـدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها . أى أنها تعطيها « مكانا منيعاً لأسلحتها » أو « نقطة ارتـكاز » فى سلسلة استحكاماتها الأمبراطورية التى تربط الشرق بالغرب . ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصـلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لأدارة الأعمال الحربية . بل رحبوا بهذا

الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئاً بدلا مما تأخذه . فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر ، بأن تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة الأمبراطورية البريطانية اذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ، ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة .

وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم . وفيها أيضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها . فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم مادامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الأمبراطورية البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) فى مصر . إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية . وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الأمبراطورى . وذلك ، بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة ، اذا كانت مصر فى خطر . بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية بوجه من الوجوه . لأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم .

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس . وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية . ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية فى « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية . اذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية . فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائماً قد يمد خرقاً لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل إن الدفاع عن مواصلاتها الأمبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيراً . إن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصير « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات، برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا على تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها . وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية .

ثالثاً — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية . وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً

من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر . فنظام الأدارة الداخلية الحالى برمته بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر فى بر مصر . فاذا بعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالا خيف من تقوّض أركانها وخراب بنيانها بل إن التسرع فى تخفيض عدده يخشى أن يؤثر فى متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيراً

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها الى سوء الأدارة الذى انقذناها منه . وأن جميع الشرور والمساوىء القديمة تعود الى ما كانت عليه . لأن عدد المصريين الذين صاروا اكفأ علماً واخلاقاً للاشتراك فى أعمال الحكومة على مبادىء التمدن ازداد ازدياداً عظيما فى عهد الاحتلال . واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم الى ادناهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها اذا عادت الى مساوىء العهد الماضى تماما . ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه اذا أبعد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده ، دفعة واحدة عنه .

فمن الطبيعى والحالة هذه ان ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة الى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية

فى استبقاء من تبقيه وفى أخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب . ولكنا اذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحثنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً . لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوما على أخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما اطلقت لها الحرية فى ذلك . وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم فجأة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملا للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمداً فى بحر هذه المصائب والمحن . ثم إن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضاً ان يحسب حساب سخط الأجانب وخوفهم . فان الجاليات الأجنبية الكبيرة الغنية ، التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها ، تقوم عليه حالا قومة واحدة . لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامى ، أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل ، لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهى على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر . وأسمى الأجانب مقاماً فى مصر . وحامى مصالح الأجانب . فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التى من شأنها منع الوزراء المصريين عن الأفراط والتفريط فى استعمالهم

حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً. هذا. ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها.

اذا ما من مصرى عاقل يتمنى بجد ان يستغنى عن مساعدة الأجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون فى اعتقادهم — أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً فى السنين الأخيرة. وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطانى أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم. فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع. ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ما هم. وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل (*) وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الأحصاء كشوفاً تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

بعضها إلى بعض فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ .

أما كشوف مصلحة الأحصاء فقد قسمت الوظائف إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة ظهورات) أما القسمان الأخيران فالمستخدمون ٩٨٫٥ فى المائة منهما مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة .

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم . لأننا اذا ضربنا صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنين منها — فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب . وفى بعض الرسوم الأحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف إلى ست درجات : الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٢٩٩ جنيها مصريا فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة . والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبه من ٨٠٠ ج . م إلى ٢٩٩٩ ج . م فى السنة .

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م إلى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم الى أكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها عن ٥٠٠ ج . م . الى ٧٩٩ ج . م . والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحاً . فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج . م . الى ١٤٩٩ ج م . . ولكن ذلك راجع الى وزارتى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون . أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج . م . نعم إن فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية . ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أعمال هذه الوظائف الكبيرة .

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى . فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة . فيكون ذلك مصيبة عظيمة

ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال . أولا : لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانىء والسكة الحديد والجمارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الأوروبيين فى وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها . فهؤلاء الموظفون الأجانب لايشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر فى مركزهم . وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين. لأنهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن

=أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط . لأن تقييدها فى السجلات غير كامل . ولكنها كافية لأدراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الأجمال . فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥٫٤ فى المئة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠٫٥ فى المئة سنة ١٩١٠ . ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧٫٢ فى المئة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣٫١ فى المئة سنة ١٩٢٠ . وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عينها من ٤٢٫٢ فى المئة إلى ٥٩٫٣ فى المئة من المجموع كله

فى استعمالنا لسلطتنا؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوبية) وترقية الذين يستحقون الترقى، لا الذين نوحى بترقيتهم، وأن ننجح فى ذلك باستمرارنا عليه؟ فمثل هذا الخوف طبيعى. وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستغناء. ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم فى المستقبل لأنهم لايكونون مثل أولئك الأوروبيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال. فلاقوا المشاق والأهوال فى سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح. ومع أنهم كانوا فى أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام. أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون فى مصر اليوم فانهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوروبية. وتعودت الجرى على أساليب الحكم البريطانى. ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية. وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تفهم للبلاد. وذلك لأنه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تداون حبى بينهم وبين الموظفين المصريين. وسببهما ليس الأشخاص بل النظام. إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون الى مصر رغم أنفها ويجعلون

فيها عمالا للسؤدد الأجنبي وعلامة عليه . فأسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدّون آلات بيد حكومة أجنبية . ويزداد تأييد الوطنيين لهم فى محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين فى الأدارة والضباط البريطانيين فى الجيش غير مكروهين شخصياً بل أن أكثرهم محترمون ومحبوبون أيضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لأربابها ، ولاسيما اذا اقترنت باللطف والكياسة ، فاذا تأمل الانكليز الموظفون فى الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا ، ومامن شيء يوجب العجلة ، فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون فى وظائفهم . وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهى إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا فى أنظمة الحكم الذاتى .

ولكن ، وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر ، فانه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد . فؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء . إذ لاشيء يكدر صفو العلاقات بين الأنكليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم . فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا

العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة . وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالى يعطى الموظفون المصريون اذا أحالتهم الحكومة على المعاش، بسبب غير سوء سلوكهم، معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم . وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية . ولكن يلزم، مراعاة لتغيير الأحوال ، أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرماً . وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن انه اذا أراد موظف الأستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للأحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه . ولكن هذه القاعدة لاتنطبق على ما نحن بصدده بعد تغيير شروط الخدمة تغييراً جوهرياً . بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد . فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاماً .

رابعاً — التحفظات لحماية الأجانب

تستثنى المذكرة ، فى البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ ، شيئين من المبدأ العام القاضى بأن تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التى توظف غير المصريين فيها . وهما ، على مافى الفقرتين المذكورتين ، تعيين

مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيما له مساس بالأجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ». ورب قائل يقول، بعد الذى تقدم ذكره فى هذا الشأن، وما الذى أوجب استثناء هذين الأمرين؟ فالجواب على ذلك أن المسئوليات الخصوصية التى تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب. فالأمران اللذان يهمان الدول الأجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما إقتدار مصر على سد ديونها. وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً فى كل رؤوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد. وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم. فلضمان هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الألحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الأجنبية. وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة. فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها.

ومن المبادىء الأساسية التى تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب فى مصر ولحمل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والأيقان بأن حقوق رعاياها تحترم. وهذا هو سبب الشرط المتقدم. وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبيرين المشار اليهما بالاتفاق مع

الحكومة البريطانية . لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها . والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالأجانب . وقد وصفت وظيفتاهما وصفاً إجمالياً فى المذكرة . وسيحدد مدى اختصاصهما تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لأننا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية .

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب . وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع عام فى التشريع المصرى وهذا ما لم نكن نريده . ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققاً . ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد . ولكنا إذا جردناها من حواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتى :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها، كيفما التفتت ، مكتوفة اليدين لاتستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات فى بلادها بلا مصادقة منهن . وأن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً فى تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى

دائما الى تنقيص القيود التى تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوى فى المذكرة . ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة القيود بالكلية . وهى مادامت لاغنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى .

(د) — السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ـ البلاد التى تختلف كل الأختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التى لاتزال غير معينة ـ فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمداً من

(*) — ان هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشترك فى تعمير السودان وإدارته وترقيته » وقدأسقط قبول هذا المبدأ=

مناقشاتنا كلها مع الوفد . وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه . ولكن ، منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها ، دفع اللورد ملنر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ اغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها . ولكنى أرى ، اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل ، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن

= كله دعوى سيادة تركيا على السودان وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات . ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى إلى أى جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها » وأن لا يقيم قناصل الأجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون .

موضوع السودان ، الذى لم تتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر . فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً فى أحوالهما . ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر .

إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ . فيجب ، والحالة هذه ، أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك ، من الجهة الأخرى ، أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل اليها ماراً فى السودان . ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل عن مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الأيراد لحاجاتها الحالية والمقبلة .

الامضاء : « ملنر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن)

* * *

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالايجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادىء التى يراد تسوية المسألة

المصرية عليها . ونشير فى الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا انها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها . وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود . وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين . والأسلام آخذ فى الأنتشار فى السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله . وهذه المؤثرات تلطف مابين أهالى البلدين من التضاد والتنازع . ولكنها تقوى عليه ، بعد مازادت ، تذكار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائماً روابط واهية . فان الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساماً من السودان بل السودان كله . ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعانى . وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدى التى قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر

سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن . فاضطرت بريطانيا العظمى، من جراء ذلك الفشل، أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة . واستلمت الأيدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنى ١٨٩٦— ١٨٩٨ . وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام، وإن كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر ؛ فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه . وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين . فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام. لأننا اذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادىء الأولية لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان، فى المدة الطويلة التى كان فيها السر رجنلد ونجت حاكما عاماً عليها، يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان . والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه، وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وأرتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين ؛ فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً

فى السودان وهى أن النيل ، الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها ، يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من أصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى ملايونى فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن . ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء أكثر لأجل تقدمهم . وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر . ولكن الأمل وطيد أنه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بأعظم مكان من الأهمية . والقضايا التى تنطوى تحت ذلك ، فنية كانت أو غير فنية ، صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن

أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً . ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر . حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر .

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا . ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الأمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ارجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم . فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الأطلاق وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الأدارية البسيطة التى تحتاج البلاد فى الحالة التى هى عليها من التقدم . لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها . والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد فى جنب الذين يؤتى بهم من مصر . وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان . ولكن هذه الصعوبة

ستذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون أكفأ من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب فى مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الأدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة . فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة. اذ حاجة تلك البلاد الآن هى الى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الأتقان .

إن القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً. نعم إن وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لأتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكنا نرى أن الزمان قد حان لأعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم إن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد. وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائماً . ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة.

ويقال بالأجمال أن الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن أرتقاء السودان مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه، فى كل حال من الأحوال، سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح بغى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر .

(هـ) — زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات، التى أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس، سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا أيضاً من لندن إلى باريس . ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود واحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتى وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكى يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين

فى المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها فقوبلت فى مصر بعبارات الرضى والاستحسان .

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الامة الآن وبما لقيه من تأييدها . وأشار إلى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً أنهم اكتسبوا شيئاً كثيراً من الميل والعطف فى البلاد الأجنبية . ثم استطرد الى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الأصرار على بقاء الحماية وماجرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر الى زيارة الوفد المصرى لندن والمناقشات التى جرت فيها . وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل منتدبين لذلك . فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة .

وخلو هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة إعلان التسوية فى بادىء الأمر . ولكن لما وصل الرسل الأربعة الى الأسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب . وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد

كلها » بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور . وظهرت فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات المصريين والبريطانيين مدة من الزمان . ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان .

صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر . وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقياً . واحتجوا خصوصاً لعدم إدخال السودان فى المشروع . وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور . فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر . ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيراً يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الأمر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقاً . ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلق الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكى يجتمعوا معاً ويتناقشوا فى التسوية المقترحة . فاذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات

أخرى فى الأقاليم . فترد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابلين بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر . وكان عددهم تسعة وأربعين عضواً . فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات . وامتنع اثنان من إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع . فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع . وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضواً من الواحد والخمسين عضواً الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط . وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعاً فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

(و) — المقابلات الأخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر الى باريس فى أوائل أكتوبر وانضموا الى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوروبا . وفى آخر

الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة مارأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للأخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان . وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الأمر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم . وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم مايرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية . وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لأجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات . وأهم من ذلك الغاء الحماية رسمياً . وأوردوا نقطاً أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أنه اذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها أضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف . واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث . ولا سيما بعدما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لايمكن أن يكون

نهائياً على كل حال . وأن كل مايسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة ، على المبادىء التى تناقشنا فيها ، قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين . فمحاولتنا أن نعين من الآن مايقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات . وقد يضر ضرراً كبيراً فى نجاح سيرها أيضاً .»

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتى :

«رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل .»

« ويظهر من الأخبار التى عاد بها الينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس . ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً فى إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط . وإنى فى غنى عن الأسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لافائدة من المناقشة فى التفصيل الآن .»

«والمذكرة لم تدّع أنها تتضمن غير تبيان المبادىء العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها. وعلى كل حال لايكون الاتفاق، إذا قر القرار عليه، إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما. وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك. ومن المستحيل، والمكروه أيضاً، أن تمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج، فى حالتها الحاضرة، إلى توضيح وإتقان قبلما تحول الى معاهدة رسمية. ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية. ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض بل لابد من الوصول اليه حينما تدور المفاوضات القانونية.»

«والأمر الذى يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادىء التى استحسناها نحن وأنتم. وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى، بكل وسيلة ممكنة، أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضى مساعينا الى الغاية المطلوبة. فان

ذلك كله أهم جدا من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل أن تقرير اللجنة ، الذى نحن مهتمون بانجازه بأسرع مايمكن ، يؤدى الى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك فى الأهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه . ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن . ولكن من البين أنه لايزال هناك معارضة يجب التغلب عليها . وأن فى مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لايزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب . فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى . وإنكم بتهديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلهما تعملون مالا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلنا أشد الرغبة . »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة ، كما نحن شديدو الرغبة ، فى إيجاد حالة موافقة للتسوية . ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يمد المصريين شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة . وبالأخص اذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائياً . وقد أعاد القول الأخير مراراً وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها الى اللورد ملنر .

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد . وقد غادر انكلترا بعدها . ولابد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة من البداية إلى النهاية . ومع أننا افترقنا من غير أن نصل الى اتفاق نهائى ، بل بقى كل فريق متمسكا برأيه ، فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوي وقعت وقعاً حسناً جداً فى مصر . سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات . وإن أكثر أعضاء الوفد ، إن لم يكونوا كلهم ، كانوا شديدى الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرا شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية المواضيع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذل الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه ، نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجا فنقول :

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت . ولكن الهيجان لم يخفّ بل كان لا يزال يظهر مظاهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة

الجنسية المصرية . ولكى يسوغ أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ويلسن أثارت آمالا فى كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها . والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم . واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك . وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة . فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لايعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الأدارة فى زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل . ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ، ولو بعض الشىء ، وإلى استخدام الوسائل الميسورة ، ولو لم تخل من الشدة ، مما ينفر منه شعب لم يكن ميله الينا شديدا . ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وسارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام والقيام بأعمال الأدارة . وكان القنصل الجنرال الوكيل

السياسى قد صار معتمدا سامياً وهو القائد العام أيضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم . ولكن الجمعية التشريعية وقفت . فكانت الأدارة فى هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغما من مقاومة تكاد تكون عامة . ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى .

وقد استنتجنا، حال وصولنا، أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب . ولا باصلاح إدارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة . ولكن الهياج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية . فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين . وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها . فعاد الجدال فى هذا الموضوع ضرباً من العبث . واتضح لنا ، والحالة هذه ، أنه لا يمكن أن نصل الى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخر .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل فى أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادىء جديدة . فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد فى بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال

مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن . وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الأمر الذى حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شىء جديد فقد عنينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة تحت سيادة سلطان تركيا . ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا ، بعد إنعام النظر ، أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الأمبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً بأعطاء مصر الحكم الذاتى . ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن أطفاءها . وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهر ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطانى المسؤول عنه .

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائى تام بنقل كل السلطة الى أيد مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الأجانب المتوطنين

فى مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء فى مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً .

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهى أن المواصلات الأمبراطورية العظيمة التى تخترق الأراضى المصرية يجب أن لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى . وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب وللأغراض الضرورية فى زمن السلم . وأن لا تعود الى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفوق فيها . وأخيراً أن لا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للأمبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الأمبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الأمبراطورية البريطانية .

ثم وإن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات . ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن . فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام . فى حين أن أعفاء الأجانب من الضرائب المقررة

غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة اذا أرادت ان تزيد إيراداتها . لأنه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الأجانب منها . ولذلك بقيت الحكومة زماناً فى الماضى مضطرة أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة وموادها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة. وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للخفراء إلا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية .

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود . وإذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الأدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراءى لنا أنه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الأجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر فى القضايا الجنائية التى تتعلق بالأجانب كما فى القضايا المدنية. ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا اذا كانت بحيث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ما عليها من الديون وأن

أرواح الأجانب وأموالهم فى أمان . ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من أعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الأجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الأدارات التى لها تأثير مباشر فى المصالح الأجنبية .

وإذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب فاننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الأصلاح التى تمت فى الأربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء . ولاشىء يحتمل أن يؤدى الى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شراً تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الأصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى إدارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك

ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما ولا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم. ومما يزيد إبطاء فى ذلك علمهم أنهم اذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزرائهم أن الأعمال الحسنة التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم. وعندنا ان الجو كله يتغير تغيراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون اليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه. قد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا فى الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم. فانهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالا لقدر رأينا قدره. وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر. وبهم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية فى البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها. ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا فى أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة فى حمل أهل وطنهم على قبولها. والظاهر لنا أن الرأى العام متجه الى هذه لا محالة. وقد قل ما كان من الجفاء والحقد

وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة الى عهد قريب . ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون . فالوقت ملائم لأقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحاً ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك. وأما لمصر فلأنه يذيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها .

فصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا ونروم فى الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيرى اللجنة . ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التى لا تثمن حق قدرها . فان المستر ا. ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة فى عملها بقليل . ولكنه أذعن الى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا الى مصر ويكون سكرتيرنا الأول فيها . مع أنه كان المفهوم فى أول الأمر أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء فى هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا الى انكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة . ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معاً .

ولما تركنا المستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفى وزارة الخارجية « البريطانية » وكان قد صحبنا الى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصى اللورد ملنر . وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون له دينا كبيرا على مساعدته ! !

(الامضاءات)

ملنر . رنل رود . أوين توماس . سسل . ج . ب . هرست . ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

فهرست الكتاب

الباب الاول — وفيه ثمانية فصول

الفصل الاول ـ انقسام الوفد ـ إشاعات استقالة ملنر ١ سعد باشا ومسئلة إلغاء الحماية ٣ مغادرة ستة من أعضاء الوفد باريس ـ ملنر والتحفظات وانقسام الوفد ٦ وصول خمسة من الوفديين وأحاديثهم ٩ حديث ملنر بخصوص مصر (معتدلون ومتطرفون) ١٥ تشرشل يخلف ملنر ويعلن سياسته واحتجاج المصريين عليها ١٦

الفصل الثانى ـ إنكلترا وإلغاء الحماية ـ استبدال الحماية بعلاقة أخرى ٢٠ استقالة وزارة توفيق نسيم باشا ٢٣ الرأى العام فيها ٢٥

الفصل الثالث ـ تأليف وزارة عدلى يكن باشا ٢٦ ابداء سرر الامة ٣٠

الفصل الرابع ـ عودة الوفد المصرى والاتحاد المقدس ـ الاحتفاء بمقدم سعد باشا فى الاسكندرية ٣٢ استقبال سعد باشا فى القاهرة ٣٨ مظاهرة السيدات والتلميذات ٤٨ بلاغ سعد باشا بشكر الامة ٥٠

الفصل الخامس ـ الخلاف بين سعد وعدلى على المفاوضات وانقسام الامة ـ حديث سعدباشا ورياسة المفاوضات الرسمية ٥٣ رد عدلى باشا على حديث سعدباشا ٥٦ المظاهرات ضد عدلى باشا وخطبة سعد باشا فى شبرا ٦١ انقسام الامة ٦٩

الفصل السادس ـ مساعى التوفيق بين الزعيمين ٧٢ رأى محمد سعيد باشا فى هذا الشقاق ٧٦ بيان اسماعيل أباظه باشا ١٠٠ بيان الدكتور حافظ عفيفى ١٠٣

عرائض الثقة بالوزارة ١٠٦ بيان حمد باشا الباسل فى فض الخلاف ١٠٨
تأليف لجنة المصالحة ١٣٢ لجنة التوفيق تحت رياسة الامير محمد على ١٤٥
إخفاق المسعى ١٤٦ تصريح سعد باشا للاهرام ١٤٧ سعى الامير عمر
طوسون فى فض الخلاف ١٥٠ بيان المنشقين عن سعد باشا عن المظاهرات ١٥١
رد الوزارة على سعد باشا ١٥٦ مساعى نجيب منصور باشا والمؤلف فى فض
الخلاف ١٥٧

الفصل السابع ـ المظاهرات وقمعها بالقوة ـ حادثة طنطا ١٦٠

الفصل الثامن ـ حوادث الاسكندرية ١٧٠ بلاغ سعد باشا بالتزام الاهالى
السكينة ١٧٥ تحذير الحكومة للاهالى ١٧٧ نداء المنشقين إلى الاجانب ١٨٠
الاحكام العسكرية فى الاسكندرية ١٨١ بلاغ اللورد اللنبى ١٨٢ النتائج
السياسية لحوادث الاسكندرية ٢٤٧

الباب الثانى — وفيه سبعة فصول

الفصل الاول ـ حالة الامة قبيل المفاوضات الرسمية ـ مباراة وفود الثقة بالوزارة وبسعد
باشا ٢٧٦ تصحيح حديث السكرتير الشرقى مع وفد أسيوط الاول ٢٨٠
انفصال باقى أعضاء الوفد عن عضويته ٢٨٨

الفصل الثانى ـ سفر الوفد الرسمى إلى لندره والمفاوضات الرسمية ـ تأليف لجان الوفد
الرسمى وسفره إلى لندره ٢٩٤ بعض وثائق الثقة بالوزارة ٢٩٥ المؤتمر
الامبراطورى والمسئلة المصرية ٣١٧ المفاوضات الرسمية ٣٢١ مساعى إنكلترا
أثناء المفاوضات ٣٦٣ زيارة بعض النواب العمال لمصر ٣٦٤ سفر النواب
العمال ٣٨٢ مساعى التوفيق بين سعد باشا والقصر السلطانى ٣٨٥ سياحة
سعد باشا فى صعيد مصر ٣٨٧ مبدأ الشر فى هذه الرحلة ـ فاجعة أسيوط ٣٨٨
احتجاج الجالية الانكليزية على سحب الجنود من مصر ٤٠٣ كيف سارت
المفاوضات الرسمية وكيف قطعت ـ أقوال الصحف الانكليزية عن المفاوضات

الرسمية ٤٠٧ أغلبية الجمعية التشريعية تسحب توكيلها من سعد باشا بالتلغراف ٤٥١
نداء جمعية مصر المستقلة للاجانب بمصر ٤١٩ الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر ٤٢٣
الفصل الثالث ـ إخفاق المفاوضات وعودة الوفد الرسمى إلى مصر ـ أول الدلائل
على فشل المفاوضات ٤٢٥ آراء الصحف الانكليزية فى فشل المفاوضات ٤٢٦
قطع المفاوضات رسمياً ٤٢٨ بلاغ وزارة الخارجية الانكليزية عن قطع
المفاوضات ٤٣١ بلاغ الوفد المصرى الرسمى عنها ٤٣٢ رأى سعد باشا بعد
قطع المفاوضات الرسمية ٤٤١
الفصل الرابع ـ الوثائق الثلاث وتقرير الوفد الرسمى عن سير المفاوضات ٤٥٠
رأى سعد باشا فى الوثائق ٤٧٩ آراء الصحف الاوروبية فى مشروع كرزن ٤٨١
وصول الوفد الرسمى إلى مصر ٤٨٥ نداء سعد باشا للامة ٤٩٠
الفصل الخامس ـ استقالة الوزارة العدلية والازمة الوزارية ٤٩٤ تقرير الوفد
الرسمى لعظمة السلطان ٥٠٤ بعض آراء كبار الاجانب والوطنيين فى سياسة
الوثائق ٥٢٠ الازمة الوزارية ٥٣٠ خطة ثروت باشا لتأليف وزارة
جديدة ٥٣٥
الفصل السادس ـ إعتقال سعد باشا وبعض رفاقه ونفيهم إلى سيشل ٥٤٦ القبض
على سعد باشا وصحبه ٥٥٢ المظاهرات والضحايا ٥٥٨ الاحتجاجات على
اعتقال سعد باشا ورفاقه ٥٦٠ آراء الصحف الانكليزية فى الحالة ٥٧٦ نص
استقالة الوزارة العدلية وقبولها ٥٩٠ الاستعدادات الحربية فى مصر وأوامر
السلطة ٥٩١ اعادة ائتلاف الوفد ٥٩٧ سفر سعد باشا ورفاقه من السويس ٦٠٤
الفصل السابع ـ نقد أعمال الوزارة العدلية ٦٠٨

الباب الثالث — وبه خمسة فصول

الفصل الاول ـ عودة الاعضاء المنشقين الى الانفصال عن الوفد ٦١٩ كيف وقع
الشقاق بين أعضاء الوفد ٦٢٠ مذكرة الاتحاد الانكليزى بمصر الى اللورد

اللنبي ٦٢٩ آراء الصحف البريطانية فى سياسة الشدة ٦٣١
الفصل الثانى ـ مقاطعة التجارة الانكليزية وقرار الوفد بشأنها واعتقال أعضائه ٦٤٠
عودة طلبة المدارس العليا الى مدارسهم ٦٤٦ حديث الامير محمد على عن الحالة ٦٤٨ اللجنة المصرية بانكلترا ٦٥١ سياسة الانكليز المقبلة بمصر ٦٥٣ مذكرة عبد الحميد سعيد بك إلى مجلس النواب والشيوخ الايطاليين ٦٥٧ قرار الوفد المصرى فى المقاومة السلبية واعتقال الموقعين عليه ٦٦٨
الفصل الثالث ـ قبول ثروت باشا تأليف الوزارة وشروطه ـ المخابرات حول قبول ثروت باشا الوزارة ٦٨٧ أسس شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة ٦٩١ بعض أساليب السياسة البريطانية ٧٠٥ المؤامرة ضد ثروت باشا ٧٠٦
الفصل الرابع ـ استدعاء اللورد اللنبى والمستشارين الى إنكلترا ـ استشارة اللورد اللنبى ٩٠٧ نص شروط ثروت باشا ٧١٢ ثروت باشا يتكلم عن خطته السياسية ٧٤٥ كثرة الجرائم السياسية وعدم الاهتداء الى مرتكبيها ٧٥٨
الفصل الخامس ـ نجاح سياسة اللورد اللنبى وعودته الى مصر ـ مقابلات اللورد اللنبى للوزراء الانكليز وانتصار سياسته ٧٦٤ مناقشات مجلس العموم الانكليزى فى التسوية المقترحة ٧٧٢ حديثا ثروت باشا مع مكاتب الماتان وسعيد باشا مع مكاتب المحروسة ٧٧٤ تهيئة الافكار للسياسة الجديدة ٧٧٦

(اصلاحات)

صفحة	سطر	خطأ	صوابه
٦	١١	المكباتى بك ولقد	المكباتى بك ومحمد على بك ولقد
١٣	١٠	الوفد الوطنى عدلى	الوفد الوطنى وعدلى
١٤	١٠	المندبون	المندوبون
١٦	٧	حتى	متى
٢٠	١٢	درِ الحماية	دار الحماية
٢٠	١٤	حضر	حضرة
٢١	١٨	استنتج	استنتجت
٣٠	٩	السياسيين	السياسيون
٣١	٣	ثقتهما	ثقتها
٦٧	١١	ويرقفع	ويرتفع
١٠١	١١	بتجماعاتنا	اجتماعاتنا
١٠٢	١٥	بقول	بقبول
١٠٣	١٤	بيال	بيان
١٠٨	١٦	تقضى	تقضى
١٢٠	١٥	بياض	بيان
١٣٢	١١	الفصل السادس ـ مساعى التوفيق بين الزعيمين	
١٣٨	١	رغائب	برغائب
١٣٩	٣	بعد	بعد أن
١٥٥	١٦	أماليها	أمانيها
٢٢٢	١٤	لمؤاسات	لمؤاساة

صفحة	سطر	خطأ	صوابه
٢٤٢	٤	باسماءهم	باسمائهم
٢٥٠	١٣	عيله	عليه
٢٨٢	٦	تهده	تهداً
٢٩٦	٥	سجن	نحو
٣٤٠	١٦	الذين	اللذين
٤٨٧	١٤	الكرام	الاكرام
٥١٧	١	معقول	معقولا
٥٢١	١٥	قاطعته	قطعته
٥٢٨	١٨	سواء	سواء كان
٥٤٦	٥	العامة فى الصحف	العامة والكتابة فى الصحف
٥٦٢	١٣	الذين	اللذين
٥٩٠	٤	لها فيها	لنا فيها
٦١٠	١٠	عما	بما
٦٩٣	٣	للذين	اللذان
٦٩٥	١١	الحكومة المصرية	الحكومة البريطانية
٧٠٢	١٨	يتنساها	يتناساها
٧٤١	١٠	التنبيه	التشبيه
١١٨	١١	تعملوون	تعملون
١٢٦	٢	ولا يستغنى	لا يستغنى
١٢٦	٣	يزهم يد	يريدهم

962:Sh52tA v.2 c.3

شفيق

AUG 11 ...

مذكرات مصر السياسية

962
Sh52tA
v.2
c.3

1-Sep/69

~~1-Feb~~ 70

~~1-DEC~~ 70

~~1-DEC 1970~~

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
00289533

962
Sh52LA
V.2
c.3